

مجلة عجمان للدراسات والبحوث دورية محكمة

المجلد التاسع عشر - العدد الثاني
١٤٤٢ هـ - ٢٠٢٠ م

- دوافع الاهتمام الاجتماعي بالجسد "عمليات التجميل للنساء السعوديات أنموذجاً"
د.ريم بنت منصور أحمد المنصور 3
- المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة جامعة العين وعلاقتها بتمثلهم للوحدة الوطنية
د. محمد سلمان الخزاعلة 40
- مشكلة التمر الإلكتروني بين طلبة المدارس الثانوية دراسة ميدانية في إحدى المدارس بالمملكة العربية السعودية
د. تامر محمد عبد الغني إبراهيم 62
- النمو الاقتصادي في الجزائر بين عزلة التجارة الخارجية وحياد سعر الصرف دراسة قياسية على الفترة 2001-2018
د. قاسمي شاكر 91
- الصكوك الإسلامية وجهة الإمارات نحو تدويل الاقتصاد الإسلامي
د. سيف محسن قائد 126
- التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ: دراسة حالة ترابط المياه والطاقة في مملكة البحرين
د. مها محمود الصباغ 177
- تمظهرات التاريخ المسكوت عنه في النص الروائي الجزائري المعاصر (قراءة في نماذج)
أ.د.آمنة بن منصور 205
- أثر استخدام أسلوب التقييم من أجل التعلم في تنمية مهارات الكتابة الإبداعية والدافعية نحوها لدى طلاب الصف الرابع
الأساسي في دولة الإمارات العربية المتحدة
أ.عبدالله بدارنه 226
- "تفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030"
د. هند محمد عبدالله الأحمد 259

التدريب على الابتكار في القطاع الحكومي في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ دراسة إجرائية نماذج من إمارة دبي

309 د. مرضية درويش أحمد البلوشي

التنظيم القانوني للعلامات التجارية المشهورة دراسة مقارنة

334 د. سليمان سالم صالح الكعبي

المسئولية الجنائية للمعالج بالطب الشعبي

356 د . محمد أحمد المنشاوي

دوافع الاهتمام الاجتماعي بالجسد "عمليات التجميل للنساء السعوديات أنموذجاً"

The Motives of Social interest in the body Cosmetic operations for Saudi women's as a model

*DR. Reem Mansour Ahmed Al-Mansour

Abstract

This study The Motives of Social interest in the body Cosmetic operations for Saudi women's as a model" for the following objectives: Knowledge of the self, social and cultural motives of interest in the community awareness of the body, through the process of cosmetic surgery. and whether the body has become an identity for self-expression, improving social relations, knowing the impact of media and cultural openness in developing this interest, as well as the effect of attractive offers by cosmetic clinics in shaping these motives The study was applied in private medical beauty centers. The study used the social survey method by sample. The questionnaire was applied to a random sample of 611 Saudi women who underwent cosmetic surgery, Study tools in the interpretation of this phenomenon started From a theoretical framework based on the theory of the modern world Pierre Bourdieu Symbolic violence - the haptus - and the social field - and the theory of theatrical representation of the world Irving Goffman, and The Theory of Tradition and Learning Gabriel Tard. The statistical analysis method (SPSS) was used for the data collected. The study reached a number of results, which was the most important: of which is that the body is one of the basic expressive tools for self-identity and improvement of relations, which confirmed the emergence of the phenomenon of social interest in the body in Saudi society, The results also showed the effect of the variable age, social status, educational level and monthly income, which revealed the existence of statistically significant differences in favor of married women, college graduates and their monthly income. The results also showed the strength and dominance of social culture in shaping the self and physical behavior of members of society, the impact of the social environment and cultural components of society on this trend. The results also revealed that electronic techniques and social media are among the tools of knowledge and awareness that broadcast information about the body is a symbol of symbolic violence to entice women to beautify, and the results showed the dominance and spread of beauty institutions as a soft force, through offers and discounts. The study indicated a clear change in the social and cultural components of Saudi society.

Key words: Body, Beauty, Saudi women, Beauty centers.

* King Saud University, Deanship of Graduate Studies, College of Arts, Department of Social Studies, Kingdom of Saudi Arabia.

*د.ريم بنت منصور احمد المنصور

ملخص

تناولت هذه الدراسة الاستطلاعية دوافع الاهتمام الاجتماعي بالجسد: عمليات التجميل للنساء السعوديات أنموذجاً تحقيق الأهداف التالية: معرفة الدوافع الذاتية والاجتماعية والثقافية للاهتمام بالجسد من خلال عمليات التجميل، وما إذا كان الجسد هوية للتعبير عن الذات وتحسين العلاقات الاجتماعية، ومعرفة تأثير الإعلام والانفتاح الثقافي على تنمية الاهتمام بالجسد، وتأثير العروض المغرية من قبل عيادات التجميل على تكوين هذه الدوافع. طبقت الدراسة في مراكز تجميل طبية خاصة، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة Method of social survey by sample وطبقت بأداة الاستبيان على عينة عشوائية بعدد 611 مفردة من النساء السعوديات اللاتي أجرين عمليات تجميلية، أدوات الدراسة في تفسير هذه الظاهرة انطلقت من إطار نظري اعتمد على نظرية العالم الحديث بير بورديو Pierre Bourdieu العنف الرمزي- الهابتوس- والحقل الاجتماعي- ونظرية التمثيل المسرحي للعالم ارفنج جوفمان Erving Goffman - ونظرية التقليد والتعلم للعالم جابريل تارد Jibril Tard، وتم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي الكمي SPSS للبيانات التي تم جمعها. توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: أن الجسد هو إحدى الأدوات التعبيرية الأساسية عن هوية الذات وتحسين العلاقات، مما أكد على بروز ظاهرة الاهتمام الاجتماعي بالجسد في المجتمع السعودي، كما أثبتت النتائج تأثير متغير العمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والدخل الشهري، مما كشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح المتزوجات والمخطوبات والجامعيات، ومن دخلهن الشهري مرتفع، كما أثبتت النتائج قوة وهيمنة الثقافة الاجتماعية في صياغة السلوك الذاتي والجسدي لأفراد المجتمع، وتأثير المحيط الاجتماعي والمكونات الثقافية للمجتمع على هذا الاتجاه. كما كشفت النتائج أن التقنيات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي هي ضمن أدوات المعرفة والوعي التي تبث معلومات حول الجسد مشكلة عنفاً رمزياً لإغراء النساء بالتجميل، كما أوضحت النتائج هيمنة وانتشار المؤسسات التجميلية كقوة ناعمة، من خلال العروض والتخفيضات التي تقدمها. وقد أشارت الدراسة إلى تغير واضح في مكونات المجتمع السعودي اجتماعياً وثقافياً.

كلمات مفتاحية: الجسد، التجميل، المرأة السعودية، مراكز التجميل.

*جامعة الملك سعود، عمادة الدراسات العليا، كلية الآداب، قسم الدراسات الاجتماعية، المملكة العربية السعودية.

مقدمة

تُعد الدراسة الاجتماعية العلمية للجسد فرعاً حديثاً من فروع علم الاجتماع، إذ أن الجسد لم يكن من المواضيع الهامة في علم الاجتماع الطبي بشكل كبير في الماضي. أو كما قال جون ميشيل برتلو: إنه لم يتجاوز كونه "مادة سوسولوجية ذات خسوفات". فقد كان الاهتمام الاجتماعي بالجسد قليلاً جداً وقد يكاد لا يلحظ، وكانت البدايات الأولى للاهتمام بالجسد مع بدايات العلوم الاجتماعية في القرن التاسع عشر الذي كان كما قال ميشيل برتلو: "قرن الاهتمام بجسد العمال، وما يعيشونه في ظل ظروف العمل القاسية، من استنزاف جسدي وفقد أعضاء وتشوهات"⁽¹⁾.

إن "التأكيد الجديد على ثقافة الاهتمام بالجسد وحمانيته ويزوغ فكرة الجسد الجميل ربما يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع طول عمر السكان في المجتمعات الغربية الصناعية، والذي أنتج فكرة تحديد عمر الشباب إلى ما لا نهاية" ويمكن تحقيق تلك التمثلات للجسد الشاب عن طريق التغذية السليمة، وأداء التمارين الرياضية واللجوء للجراحات التجميلية، وترتبط هذه الفكرة بافتراض أن الأجساد يمكن أن تبنى ويعاد بناؤها بهذه الطريقة⁽²⁾.

إن المقاربة التي يمكن أن تطرح في هذه الدراسة في سياق علم الاجتماع في إطار دراسته لظاهرة عمليات التجميل يمكن أن تعود إلى كل من ميشيل فوكو وبراين تيرنر اللذين يريان وجوب دراسة البشر وتحليلهم بوصفهم أشخاصاً متجسدين في أجسادهم، وليسوا مجرد قيم واتجاهات ثقافية، وبالتالي فالجسد قيمة اجتماعية تتموضع بالقوى الاجتماعية، فمن الممكن أن يصبح محدداً أساساً لبعض الدوافع لظواهر اجتماعية مثل الاتجاه لعمليات التجميل. لقد شكل ميراث «فوكو» مشاركات بعض من العلماء الاجتماعيين، وكان منهم مثلاً بيير بورديو، وأنتوني جينز، وارفنج جوفمان، لقد كان حضورهم الفكري محسوساً من خلال العلوم الاجتماعية، والتي كان من أبرزها علم الاجتماع الطبي وعلم اجتماع الجسد⁽³⁾.

مشكلة الدراسة

يشهد هذا العصر تحولات على المستوى الجسدي كتنامي الشذوذ وتطور التكنولوجيا الحيوية وعمليات التجميل، وغيرها من السلوكيات الجسدية، مما يمثل ظواهر جسدية ذات دلالات سوسولوجية، فيظهر الجسد قبل وبعد عملية التجميل مثلاً بشكل متغير، فبعد التجميل نجد أن الذين اتجهوا لإجراء عمليات التجميل يتدخلون "بشكل مباشر في نسيج علاقات" اجتماعية واسعة كالصداقات، أو الزواج أو العلاقات الجاذبة الأخرى حيث كان الجسد قبل إجراء العمليات التجميلية عاملاً مهماً يؤثر في محدودية علاقات صاحبه، يعني ذلك أن فيسيولوجيا جسد الإنسان لها تأثيراتها الاجتماعية، ونعني بسوسولوجيا الجسد أجزاء الجسد البيولوجي والفيسيولوجي التي تصنع الفعل الاجتماعي وتعمل على تدوير الإنتاج للأفعال والسلوكيات المجتمعية⁽⁴⁾.

لقد كشفت نظريات فوكو (1926-1984) "إلى أي حد قام الطب المؤسسي Institutional بموضعة الجسد Body objectification حيث تمت صياغته طبيياً Medicalized بحيث أصبح الجسد مجرد كيان طبيعي، يخلق ويعاد إنتاجه Created & reproduced من خلال التفاعلات الرمزية الاجتماعية والخطاب الطبي السائد، ويكشف (فوكو 1926-1984) كيف أصبحت السلطة الطبية استراتيجية ومنظمة بسطت هيمنتها على أجساد الأفراد وسلوكياتهم، لقد أصبح الطب مؤسسة تضم خبراء ومستشارين محترفين تقدم حقائق مفصلية Articulating Truths عن الجسد، وساهمت السلطة الطبية من خلال خطابها العلمي في موضعة الأجساد المريضة عندما بدأت عمليات التشخيص الطبي في تحديد معايير الصحة والمرض "⁽⁵⁾

ومما يؤثر في السوسولوجيا في بحثها حول الجسد:

1. المتغيرات الثقافية والاجتماعية واختلافها من مجتمع إلى آخر، وفي الوقت نفسه تشابهها في عدد من المجتمعات البشرية.
2. خطر الفكر الثنائي الملازم لاستعمال الجسد مثل ثنائية الذكر والأنثى، الذي يتضمن الفاعل بواقعه الذاتية، أي يجب البحث والتقصي فيما يقال إن سوسولوجيا الجسد ما هي إلا تلك الوضعيات الفيزيائية للفاعل في علاقته بالعالم⁽⁶⁾

كما يرى منظرو اتجاه النفاذ الرمزي بحضور الجسد كقيمة أساسية في تحليل الظاهرة الاجتماعية، فهم يسعون إلى الكشف عن المعاني الثقافية المتباينة المرتبطة بالأجساد، والأساليب التي يتم من خلالها ضبطها وتنظيمها وإعادة إنتاجها في السياق الاجتماعي والثقافي⁽⁶⁾.

فلجسد استعمالات اجتماعية، من خلاله نعبر عن ثقافة ومعتقدات الشريحة أو الطبقة التي ينتمي إليها، أو كنوع من أنواع رأس المال الاجتماعي لدى الأفراد، وما سماه بورديو (2001) "عملية تسليع الجسد التي تقف وراء الاهتمام المتزايد بتضاريس الجسد الخارجي، وربطها بحقبة الحدائث العالية- حسب تسميته، حيث يشكل حضور الجسد المكثف في الثقافة الاستهلاكية اليوم واحداً من أبرز المظاهر التي ترمز إلى الذات، وقد كان ذلك منذ عدة عقود حتى أن برلين تورنر (1982) استحدثت مصطلح المجتمع الجسدي للدلالة على أن الجسد غداً في الأنظمة الاجتماعية الحديثة المجال الرئيس للنشاط الاجتماعي والسياسي" في وقت سابق⁽⁷⁾.

وهو موقف يربط هويات البشر بالقيم الاجتماعية فيسعون لتنميته وزيادة الاثخار في العلاقات الاجتماعية بالاتجاه إلى تحسينه كراس مال في العصر الجديد الذي أسماه علم الاجتماع عصر الصورة، الذي يسعى لتغيير الجسد من حالته الفطرية إلى جسد موسوم بعلامح ثقافية تؤثر فيه التماثلات والممارسات البشرية⁽⁶⁾.

وقد ساهم تطور العلوم الطبية في صنع مسار أساس لتطور علم الجراحة والتجميل للجسد كأحد أدوات السلطة الطبية في رأي فوكو، وتساعد الجهد الطبي في هذا الحقل على نحو تحقيق الإنجازات العلمية في المجالات الصحية المختلفة، وكان من أهم هذه الإنجازات في مجال الجراحات التجميلية التي فرضها الواقع والممارسة الاجتماعية التي تولي اهتماماً بالجسد، وأصبحت الفكرة السائدة عند الحدائث تستلزم ملاحظة أن الجسد أصبح مشروعاً قابل للتغيير وإعادة الهيكلة، وقبول مظهر الجسد وحجمه وشكله وحتى محتواه قابلة لإعادة البناء وفق تصميمات صاحبه⁽⁸⁾.

ويرى فوكو (1968) "أن الطب يمثل أحد النظم الأساسية التي ساهمت في إخضاع الجسد وضبطه، فقد تنامت السلطة الطبية على كل المجالات لرغبة رفع مستوى رفاة الأفراد والسكان، وكان هذا الاتجاه فعالاً خاصة مع إحلال الطب الآلي Mechanical medicine محل الطب الإنساني، وفي تطور الأدوات الطبية وأدوات الجراحة العامة بشكل عام، وجراحة التجميل بشكل خاص"⁽⁹⁾. وما يميز جراحة التجميل عن غيرها من الجراحات الأخرى أنها جراحة تكميلية أو تحسينية وليست ضرورية في بعض الأحيان، ومع ذلك أصبح الناس يترددون على العيادات والمستشفيات من أجل تحسين المظهر، وبرز ذلك باستغلال حب المرأة للجمال، مواكباً ذلك الانفتاح الثقافي المعاصر الذي قلل من التشدد والعادات والتقاليد التي كانت سائدة في السنوات الماضية خاصة في المجتمع السعودي⁽¹⁰⁾.

تزايدت الجراحات التجميلية بشكل كبير في الوقت الحاضر، حتى أن الكثير من الناس يُعدها جراحة العصر، وذلك من خلال التطورات الهائلة والمجالات الواسعة التي وصلت إليها، وقد تمثل ذلك في احتراف الجراحين في التدخل في كثير من الحالات التي كانت مستعصية على التغيير من قبل، وكثرة إقبال الناس عليها وتعدد أنواعها وأساليبها⁽¹¹⁾.

وقد فتح الانفجار الثقافي والتدفق الإعلامي، وكثرة المشاهير في وسائل الإعلام، والترويج والدعاية للإعلانات التجميلية من قبلهم، وتطور وسائل الطب، وانتشار مراكز التجميل، والتنافس بين الشركات والمؤسسات المروجة للتجميل المجال بشكل كبير أمام الراغبين والراغبين للوصول إلى الشكل المثالي بخوض التجارب التجميلية المختلفة ممارساً عنفاً رمزياً خفياً في رأي بورديو، ومستغلاً حب المرأة خاصة للجمال واتباع الموضة، وموسعاً لدائرة الاستهلاك الاجتماعي، فكلما زادت عيادات التجميل وتنوعت عروضها زاد عدد مرتاديها من النساء، والعكس، ويرجع السبب عند أنصار ما بعد البنائية إلى الجدل بأن التصنيفات اللغوية والسلوك الاجتماعي تحدد خبراتنا الجسدية، ويؤكد أتباع النفاذ الرمزي ارتهان ترويض الجسد والتحكم به بمسلك أشخاص مستقلين نسبياً، أي أن أصحاب

هذين الاتجاهين يشيران إلى أن هناك قوى اجتماعية تقوم بالتأثير في الجسد بوصفه منتجاً اجتماعياً وقد شكلت هذه القوى وسائل الإعلام والقوة الطبية التجميلية⁽⁸⁾.

فانتشرت بفعل هذا التأثير عمليات التجميل البسيطة والمعقدة مثل الشفط والنفخ والتكبير والتصغير والتقويم في أنحاء الجسم، وقد يحدد نوع الاتجاه لمثل هذه العمليات الثقافية الدينية لبعض الأفراد، كما دفع هاجس الجراحات التجميلية إلى الخضوع لهذه العمليات دون النظر في مدى احتياجهم لهذه العملية، أو ما قد ينتج من هذه العمليات من نتائج عكسية⁽¹²⁾.
لقد كان هذا الاتجاه لعمليات التجميل على مستوى عالمي، فقد كشفت إحصائية أعدتها الجمعية الأمريكية لجرحى التجميل أن عدد جراحات التجميل في الولايات المتحدة الأمريكية في 2015 قد بلغ أكثر من 1.7 مليون عملية منها حوالي 280 ألف عملية تكبير صدر وهي الأكثر نسبياً، وحوالي 222 ألف عملية شفط دهون، وحوالي 217 عملية تصغير وتجميل أنف، وحوالي 203 لتجميل الأجناف، وحوالي 128 ألف عملية شد البطن*.

إن عدد العمليات التي أجريت في المملكة العربية السعودية عام 2010م بلغ 141 ألف عملية، وتضاعف الرقم في العام 2014م، وبلغت تكاليف التجميل وجراحاته أربعة مليارات ريال، وحسب ما ورد في الكتاب الإحصائي السنوي بالمملكة العربية السعودية فقد بلغ عدد العمليات التجميلية في المستشفيات الحكومية عام 1435هـ (10244) عملية، أما في مستشفيات القطاع الخاص (12937) أي بمجموع (31903)، بينما كان العدد في عام 1427هـ (22989) (وزارة الصحة، 1435هـ- 1427هـ)^(13,14)، ومن المتوقع أن يزداد بشكل أكبر في السنوات القادمة نتيجة ازدياد إجراء العمليات التجميلية من قبل النساء والرجال⁽¹⁵⁾.

وقد تنوعت الدوافع الذاتية والاجتماعية والثقافية للاهتمام بالجسد من خلال عمليات التجميل في المجتمع السعودي كما اتضح من الدراسات السابقة ورأي الأطباء المتخصصين في التجميل، والتي يظهر من أهمها الرغبة في تحسين المظهر، وزيادة الثقة بالنفس ومحاولة خلق صورة جاذبة من شأنها تنمية العلاقات الاجتماعية والعاطفية، وكذلك الرغبة في التقليد، وتأثير نجومات وسائل الإعلام، ومحاولة محو آثار التقدم لدى النساء، وتصحيح العيوب الخلقية، والرغبة في تحسين شكل الوجه والقوام، وذلك قد يكون من تأثير الانفتاح المعرفي والتكنولوجي والدعاية والإعلان من قبل وسائل التواصل الاجتماعي كأحد أدوات الترويج للشركات الراحية المتخصصة في مجال الطب والدواء والتجميل، كما أسهم في انتشار هذه الظاهرة التقدم في مجال الطب والصحة والمرض الذي ساهم في تنمية العروض المغرية من شركات التجميل وعيادات التجميل الخاصة في مدينة الرياض، فقد ظهر ذلك عند الأسر التي ترتاد السفر بشكل دوري، بل إن إجراء عمليات التجميل لبعض أفراد تلك الأسر أصبح سبباً لاعتياد السفر خارج المملكة العربية السعودية.

فعلى المستوى العربي تشير الإحصاءات المقدمة من قبل الجمعية الدولية لجراحة التجميل ISAPS في عام 2016 أن المملكة العربية السعودية تصدرت العالم العربي في إجراء عمليات التجميل بواقع 95 ألف عملية تجميل من أصل 12 مليون عملية من هذا النوع على مستوى العالم؛ لتكون السعودية بترتيب 18 عالمياً**.

مما يستدعي البحث في التساؤل التالي (ما الدوافع الذاتية والاجتماعية والثقافية حول الاهتمام الاجتماعي بالجسد والتي تتخذ من عمليات التجميل في المجتمع السعودي اتجاهاً لها)؟

https://tajmeeli.com*

www.isaps.org/ar**

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في محدودية الدراسات الاجتماعية الخاصة بموضوع الاهتمام الاجتماعي بالجسد، والدوافع الذاتية والاجتماعية والثقافية للاهتمام بالجسد، والاتجاه لعمليات التجميل بشكل عام، فقد تسهم نتائج الدراسة في زيادة التراكم المعرفي والعلمي حول هذا الموضوع، بالإضافة العلمية والمعرفية للدراسات الخاصة بعلم اجتماع الجسد، مما يسهم في التطور الأكاديمي لتخصص علم اجتماع الجسد وعلم الاجتماع الطبي والصحة والمرض.

كذلك تظهر أهمية الدراسة في محاولة لفت نظر المؤسسات والجمعيات ومراكز البحوث العلمية والاجتماعية وغيرها لإجراء مزيد من البحوث حول الموضوع، ورفع مستوى سعيها لمحاولة رفع مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي، والعمل على تحسين وعي المجتمع حول هذا الموضوع بالمتطلبات الصحية الضرورية مع التطور الهائل في المجال الطبي والتجميلي.

كما وقد تساعد نتائج هذه الدراسة الجهات المشرفة على المؤسسات الاجتماعية في المملكة مثل وزارة الصحة خاصة أقسام التوعية والإرشاد المجتمعي والرعاية الصحية الأولية في تغيير الاتجاه العام للاهتمام الاجتماعي بالجسد من الطرق المحفوفة بالمخاطر كالعلاجات التجميلية الجراحية، للطرق الآمنة مثل عمل الرياضة الدورية وتنظيم التغذية الصحية، وذلك للمحافظة على الجسد والاهتمام به للأفراد، وتغيير نظرة المجتمع لهذه العمليات باعتبارها محفوفة بالمخاطر، مما يسهم في تحديد نوعية التوعية والتنقيف الصحي من قبل الجهات المختصة لهذا الموضوع ورفع نسبة الإرشاد والوقاية فيه، والمحاولة من أجل حماية الأفراد بتوعيتهم بتبعات الدوافع التجارية للمراكز والمؤسسات والشركات التجميلية.

أهداف الدراسة

1. التعرف على أنواع عمليات التجميل التي تجربها المرأة السعودية.
2. التعرف على الدوافع الذاتية للنساء السعوديات للاهتمام بالجسد من خلال إجراء العمليات التجميلية.
3. التعرف على الدوافع الاجتماعية للنساء السعوديات للاهتمام بالجسد من خلال إجراء العمليات التجميلية.
4. التعرف على الدوافع الثقافية للنساء السعوديات للاهتمام بالجسد من خلال إجراء العمليات التجميلية.
5. التعرف على تأثير وسائل الإعلام على النساء السعوديات للاهتمام بالجسد من خلال إجراء العمليات التجميلية.
6. التعرف على تأثير الانفتاح الثقافي على النساء السعوديات للاهتمام بالجسد من خلال إجراء العمليات التجميلية.
7. التعرف على تأثير العروض المغرية من عيادات التجميل على النساء السعوديات للاهتمام بالجسد من خلال إجراء العمليات التجميلية.
8. التعرف على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة تعزى لمتغير المستوى التعليمي.
9. التعرف على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.
10. التعرف على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة تعزى لمتغير الدخل الشهري للأسر.

تساؤلات الدراسة

1. ما أنواع عمليات التجميل التي تجربها المرأة السعودية؟
2. ما الدوافع الذاتية للنساء السعوديات للاهتمام بالجسد من خلال إجراء العمليات التجميلية؟
3. ما الدوافع الاجتماعية للنساء السعوديات للاهتمام بالجسد من خلال إجراء العمليات التجميلية؟
4. ما الدوافع الثقافية للنساء السعوديات للاهتمام بالجسد من خلال إجراء العمليات التجميلية؟
5. هل يوجد تأثير لوسائل الإعلام على النساء السعوديات للاهتمام بالجسد من خلال إجراء العمليات التجميلية؟
6. هل يوجد تأثير للانفتاح الثقافي على النساء السعوديات للاهتمام بالجسد من خلال إجراء العمليات التجميلية؟
7. هل يوجد تأثير للعروض المغرية من عيادات التجميل على النساء السعوديات للاهتمام بالجسد من خلال إجراء العمليات التجميلية؟

8. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة تعزى لمتغير المستوى التعليمي؟
9. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية؟
10. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة تعزى لمتغير الدخل الشهري للأسرة؟

مفاهيم الدراسة

الاهتمام نظرياً:

- **الاهتمام:** مصدر اهتمّ، يهتم اهتماماً بشيء ما أو أمر ما. وهو اتجاه نفسي إلى تركيز الانتباه حول موضوع معين*
- **الاجتماعي:** نسبة لمجموعة من افراد المجتمع الواحد الذين يعيشون في مكان واحد ويضعون جملة من القيم والمعايير يشكلون بها أنماطاً من السلوك وهي العقد الاجتماعي وهو جملة الاتفاقات الأساسية في الحياة الاجتماعية وبمقتضاها يضع الإنسان نفسه وقواه تحت إرادة المجتمع**.

الجسد: البدن تقول منه تَجَسَّدَ كما تقول من الجسم تجسم. وهو جسم الإنسان ولا يقال لغيره من الأجسام، ولا يقال لغير الإنسان جسد من خلق الأرض⁽¹⁶⁾.

التعريف الإجرائي للاهتمام الاجتماعي بالجسد:

الاهتمام الاجتماعي بالجسد في هذه الدراسة يعني العناية بالجسم والمحافظة عليه من قبل النساء السعوديات في مدينة الرياض، وبشكل جماعي ظاهر وملحوظ يظهر تفاعلات الناس وتعايشهم مع بعضهم البعض عن طريق السعي لإبقاء شباب الجسد بعدة طرق منها التغذية السليمة، وعمل التمارين الرياضية، وعمل عمليات تجميلية، ويتم قياسه من خلال المؤشرات التالية: طريقة الاهتمام بالجسد، وعدد ونوع عمليات التجميل التي تم إجراؤها من قبل النساء السعوديات.

عمليات التجميل

تُعرف عمليات التجميل بأنها: تلك الجراحة التي تعنى بتحسين تعديل شكل جزء أو أجزاء من الجسم البشري الظاهرة أو إعادة وظيفته إذا طرأ عليه خلل مؤثر " (11).

التعريف الإجرائي للعمليات التجميلية

ويقصد بها العمليات التجميلية الجراحية أو غير الجراحية، التي تقبل عليها النساء السعوديات في مدينة الرياض لتغيير الشكل إما لأسباب صحية ضرورية، أو لأسباب جمالية شكلية، أو علاج عيوب طبيعية أو مكتسبة في ظاهر الجسد، سواء عمليات جراحية أو لا جراحية، أو عمليات الحقن التجميلية والشد البسيط، وسوف يتم قياسها من خلال المؤشرات التالية: عدد عمليات التجميل التي أجريناها ونوعها ومعرفة آرائهن حول الدوافع الذاتية الاجتماعية والثقافية نحو اتجاهاهن لمثل هذه العمليات التجميلية.

الدوافع الذاتية نظرياً

مفهوم افتراضي يشير إلى القوة التي تدفع الفرد إلى سلوك محدد في وقت محدد، وتسبب تلك القوة استمرار السلوك إلى أن يحقق الفرد غايته ويصل إلى هدفه.

وهي مجموعة من الظروف الداخلية والخارجية التي تعمل على تحريك الفرد من أجل الوصول إلى حالة التوازن، وتحقيق الأهداف التي ترضي حاجاته ورغباته الداخلية. وتشكل رغبات داخلية لدى الفرد، والتي تقوم بتحريك سلوكه وتوجيهه، حتى يحقق غاية ما،

* <https://ar.wikipedia.org/wiki>

** www.almaany.com/ar/dict/ar-en قاموس المعاني

تعدّ مهمة بالنسبة له سواء كانت معنوية أو مادية، وتمثل حالة داخلية نفسية أو جسمية نثير السلوك في ظروف معينة وتحدده وتواصله حتى تحقيق غاية محددة، وهي حالة من الاستثارة والتوتر الداخلي وقد التوازن بهدف إرضاء الدافع وإزالة التوتر، ويصاب الكائن الحي بالإحباط إذا لم يرضى الدافع (17).

الدوافع الذاتية إجرائياً

تقاس الدوافع الذاتية للنساء السعوديات اللاتي أجريين عمليات تجميل في مدينة الرياض من خلال المؤشرات التالية: (التخفيف من علامات التقدم في العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الحالة المهنية، الدخل الشهري، الانتماء الثقافي، الرغبة في مظهر جميل الصورة، التعرض لحوادث، عدد العمليات التي خضعت لها، التوازن النفسي، مستوى الرضا عن المظهر الخارجي، تقليد المشاهير).

الدوافع الاجتماعية نظرياً

هي مجموعة من المثيرات الداخلية تحرك سلوك الأفراد وتوجهه للوصول إلى هدف معين وتعرف الدوافع على أنها: القوة التي تدفع الأفراد في المجتمع لأن يقوموا بسلوك من أجل إشباع وتحقيق حاجاتهم أو أهدافهم. وتعدّ الدوافع الاجتماعية شكلاً من أشكال الاستثارة الملحة التي تخلق نوعاً من النشاط أو الفعالية في فضاء من التفاعلات المتبادلة، وشبكة من الأفراد والجماعات المشتركة في القيام بعمليات اجتماعية (التوافق، التعاون، التكيف، الاندماج، الصراع، المكانة، الأهداف، التصورات، المعتقدات، التوجهات...) حيث تبدي هذه العمليات الاجتماعية في ارتباطها بالأفراد وتفاعلاتهم مع أقرانهم في المجتمع اتجاهات السلوك الإنساني، ففي ظل التفاعل تحدث العمليات الاجتماعية والتي تختلف فيما بينها من حيث طبيعتها، وأهدافها (19)

التعريف الإجرائي للدوافع الاجتماعية

يمكن قياس الدوافع الاجتماعية إجرائياً للنساء السعوديات اللاتي أجريين عمليات تجميل في مدينة الرياض من خلال المؤشرات التالية: محيط الاختلاط بالصدقات، أو في محاولات إرضاء الزوج، أو الرغبة في التقليد، أو الرغبة في تحسين الوجه والقوام، أو الرغبة في تصحيح عيوب خلقية وذلك رغبةً في عمل علاقات اجتماعية أفضل.

الدوافع الثقافية نظرياً

يشير مصطلح الدافعية إلى مجموعة الظروف الداخلية والخارجية التي تحرك الأفراد في المجتمع، فالدافع بهذا المفهوم يشير إلى نزعة للوصول إلى هدف معين، وهذا الهدف قد يكون لإرضاء حاجات داخلية، أو رغبات اجتماعية وثقافية. وتعرف الثقافة بأنها: عبارة عن نظام للسلوك يتبعه الأفراد بحكم العادة وبدون تفكير، ويشير مفهوم الثقافة إلى المكونات المادية والمعنوية التي تميز أمة أو شعب ما، فكل ما يوجد في مجتمع ما يعبر عن الثقافة لذلك المجتمع (19).

الدوافع الثقافية إجرائياً

تقاس الدوافع الثقافية إجرائياً من خلال المؤشرات التالية: الانفتاح الثقافي، والسفر والسياحة، وسماحة الدين، ووسائل الإعلام والتواصل الإلكتروني العالمي.

الإطار النظري والدراسات السابقة

1. بيير بورديو: البناء الاجتماعي للجسد: تُقدم سوسيولوجية بيير بورديو Pierre Bourdieu sociology، نموذجاً للدراسات التي ركزت على الجسد خاصة في أبحاثه الإثنوغرافية ethnograph، لقد اعتبر بورديو أن البناء الذي يخضع له الجسد أصبح وكأنه قائداً فطرياً قادراً على تلقين تصور كامل على الكون: تصورات فلسفية وأخلاقية وسياسة معينة، وميتافيزيقية بعينها، من خلال أوامر تتعلق بحركات جسدية. كما أنها قادرة على أن تطبع المبادئ الأساسية للتحكم الثقافي مثل جزئيات اللباس وجزئيات العناية بالجسد، وقد تبدو هذه الجزئيات لا تمل على معنى. إن الاستثمار الاجتماعي للجسد يجعل أشكال اشتغاله وسيلة من وسائل التعبير عن بنيات وعلاقات اجتماعية ومرآة للتقابلات الاجتماعية مثل التفاعل ما بين الذكورة والأنوثة، إذ يتجسد ذلك في شكل استعمال الجسد أو اتخاذ أوضاع من أشكال التصرفات"، يقول بيير بورديو عن الجسد في مقال بعنوان: "الاستعمالات الاجتماعية

للجسد": هو تشيؤ لنوق الطبقة من دون أدنى شك، فالعمال يعطون للقوة الجسدية أهمية أكثر من أصحاب المهن العقلية، إذ يعطي الآخرون قيمة للطاقة والجمال أكثر، ومن السهل أن نبين أن الطبقات الاجتماعية على اختلافها لا تتوافق حول ممارسة الرياضة، وسواء أكانت الاستفادة الخاصة حتمًا ذاتية أو جسدية، فإنه يصعب القول إنها حقيقية أو خيالية، ما دامت الحقيقة متوقعة خارجيًا بالنسبة إلى الجسد مثل الرشاقة والأثاقة أو تنمية الجهاز العضلي، وأولها تأثيرات في الجسد الداخلي مثل السلامة الصحية أو التوازن الفسيولوجي في السلوكيات مثل صفة المشي والجلوس⁽⁶⁾.

وبالتالي فالبناء الاجتماعي للجسد "يعكس تقسيم العمل الجنسي وتقسيم العمل الاجتماعي. وباختصار شديد، إن الجسد يُعد:

1. مجالاً تتعكس عليه التماثلات والتصورات والقيم.
2. رابطاً للطاقة الاجتماعية، فبواسطته يتم دمج كل فرد في النسيج الجمعي.
3. نقطة تقاطع اللحظات الثقافية ومختلف أشكال التبادل الرمزي.
4. أداة لإنتاج استراتيجيات فردية أو جماعية تسمح بالتعبير عن حاجة أو رغبة للأفراد⁽¹⁾.

يشير مفهوم بورديو للجسد "بوصفه نوعاً من رأس المال المادي إلى شيوخ عملية تسليع الجسد، وهو موقف يربط هويات البشر بالقيم الاجتماعية التي يحصلون عليها بسبب حجم وشكل ومظهر أجسادهم⁽⁸⁾.

وتُفسر نظرية بورديو ظاهرة الاهتمام الاجتماعي بالجسد من خلال إجراء عمليات التجميل مع تركيز نظرية بورديو في علم الاجتماع اهتمامها على المعرفة العادية للفاعلين في المجتمع، وأيضاً على الروتين وعلى الإدراكات التي يوظفونها في حياتهم، وذلك يؤكد أن مساهمة بورديو الاجتماعية تنحصر في فكرتين وهما آليات الهيمنة والتحكم من جهة، ومنطق ممارسات الفاعلين الاجتماعيين في فضاء اجتماعي غير متساوٍ وصراعي من جهة أخرى⁽²⁰⁾

وهذا ما تهدف الدراسة التوصل إليه من خلال عرض الصراعات الداخلية حول العلاقات في المجتمع وتأثير الدوافع الاجتماعية والثقافية على الدوافع الذاتية التي تدفع لإجراء عمليات التجميل، وتأثير وسائل الإعلام والاتصال والعنف الرمزي المجتمعي الخفي من قبل عيادات التجميل، وتأثير النساء في مدينة الرياض بها، وانتشار عمليات التجميل بشكل كبير في المجتمع السعودي، وإقبال أفراد المجتمع على مثل هذه الأنواع من العمليات والجراحات التي يمكن أن يكون لها تأثيرات سلبية على الأفراد والمجتمع.

كما يتخذ بورديو بعداً آخر في نظرية الحقل الاجتماعي، حيث يرى أن كل مجال من النشاط الإنساني بمنزلة ميدان مشحون اجتماعياً، حيث يرى أن الأشخاص هم نماذج لما يسميه بورديو بالخاصية البيئية التكوينية *Structuralisme constructiviste*، (والتي تُعرف بأنها مجموع الطبايع التي توجه الفاعلين في أفعالهم وردود أفعالهم بطرق معينة)⁽²¹⁾.

وتسعى الدراسة إلى تحقيق أهدافها من خلال معرفة الدوافع الذاتية والاجتماعية والثقافية وتأثير الحقل الاجتماعي والثقافي الإعلامي على هذه الدوافع لإجراء العمليات التجميلية من قبل النساء السعوديات في المجتمع السعودي، والتي تشكل أحد محددات أطر بنية الحقل *Champs* الاجتماعي والثقافي العام "بمعنى أنه يوفق بين الفعل والبنية، أو يجمع بين دور الفاعل المجتمعي وبنية المجتمع. فكل واحد من هذين العنصرين يؤثر في الآخر. بمعنى أن هناك تفاعلاً وتماثلاً بين الفاعل والمجتمع، أو تفاعلاً بين الفهم والتفسير لهذه الظاهرة".

أما عن الهابيتوس *Habitus* فهو من المفاهيم الأساسية عند بورديو. ويتحدد باعتباره نسق الاستعدادات الدائمة والقابلة للنقل التي يكتسبها الفاعل الاجتماعي من خلال وجوده في حقل اجتماعي بالعالم الاجتماعي حيث يعيش"، أي بعض الخصال المترسخة في

داخل عقول البشر وأجسادهم. ويترجم هذا المصطلح في العربية بلفظ "التطبع أو السجية أو السمّة". ولعل اللفظ الأخير أقرب لأداء المعنى المطلوب من حيث إنه يدل أصلاً على الهيئة أو الحال، ويلعب هذا المفهوم دوراً مركزياً في تطبيق بورديو النظري (22).

كما يظهر جانب مفهومي الحقل Champs والعنف الرمزي violence symbolique ضد الأفراد. "وهذا العنف أكثر خطورة من العنف المادي الجسدي". وفي هذا، يقول بيير بورديو: "يمكن أن يحقق العنف الرمزي نتائج أحسن، قياساً إلى ما يحققه العنف السياسي والبوليسي، فالفاعل الاجتماعي يكتسب بشكل غير واع مجموعة من الاستعدادات من خلال انغماسه في محيطه الاجتماعي، تمكنه من أن يُكَيّف أفعاله مع ضرورات المعيش اليومي، فمثلاً يُطوّر الفرد عادات ذهنية وسلوكية معينة يُطبّقها un habitus de classe على كل الرغبات والطموحات التي تنتشر في محيطه الاجتماعي" كالسعي للجمال وإجراء عمليات التجميل. (23)

ويتضح اهتمام الطبقة العاملة بتقوية أجسادها لتأثيرها على العملية الإنتاجية، بينما الطبقة المهيمنة كعبادات التجميل ووسائل الإعلام في الظاهرة المطروحة فيضعون في مخططاتهم أن أجسادهم هدف في حد ذاتها ويهتمون بمظهرها تبعاً للرفاهية، ويختلف الهابيتوس باختلاف الحقول التي يكون الفاعل الاجتماعي طرفاً فيها وباختلاف الموقع الذي يحتله في مجاله الخاص وباختلاف الأدوات التصويرية التي تشكل البنية الثقافية السائدة في المجتمع مما يعمل على التكامل بين البنية والفاعل داخل هذه البنية" وتتحدد اختيارات واستعدادات الفاعلين التي تؤدي للانتقاء من بين البدائل والاستراتيجيات وترتبط هذه الاختيارات من قبل الفاعلين بالهابيتوس (الطبيعة المشكلة اجتماعياً) والثقافة الخاصة بالطبقة والجماعة التي ينتمون لها ويشكلان علاقة بين الهابيتوس والمجال (23).

وترى الباحثة أن أفعال أفراد المجتمع ترتبط بشكل كبير بالخصائص التي يتم اكتسابها من البيئة التي يولد فيها الفاعلون والمجتمع الذي يعيشون فيه، وذلك يؤكد أن فعل الأفراد وبنية المجتمع تصبح مفهوماً يكتسب وجوده وأثره من العوامل الخارجية، والتي بالتالي تعكس التصور باكتساب الإدراك لوجوده بالفطرة داخل الإنسان. يتطور هذا الوجود من خلال المؤثرات التي يدرجها الإنسان، وهذا ما أشار إليه بورديو في مفهوم الفضاء الاجتماعي والذي ساهم في تحليل البناء الاجتماعي الحديث، وأهم صفات هذا المفهوم تأكيده على البعد الثقافي والاجتماعي الذي تحدده الطبقة ورأس المال الثقافي التي في رأي بورديو pierre Bourdieu تقول: أن حكم الذوق لدى الأفراد يتصل في جزء كبير منه بالوسط الاجتماعي الذي يعيشه الفرد ويمارس فيه حضوره الاجتماعي، ويذهب لأبعد من ذلك في رأيه الذي يقول: إن الانتماء الاجتماعي أو الطبقة الاجتماعية التي ينتمي لها الفرد تحدد الكثير من موجات نوقه، أي أن المجتمعات والطبقات والانتماءات والثقافات تصنع وتوجه أذواق أفرادها بدون وعي منهم وبدون ممانعة، بالإضافة إلى رأس المال الاقتصادي وموقع الطبقات وشرائحها في المجتمع الثقافي والمعتقدات التي تميز كل مجموعة من الفاعلين عن الآخرين، والتي يتشاركون فيها في القيم التي يحتويها المجال من حولهم سواء كانت قيماً اجتماعية أم ثقافية أم ذاتية انتشرت بشتى الوسائل، ومن أهمها الإعلام والصحافة والسفر، مما يساعد في تفسير دور الثقافة السائدة أو المسيطرة في المجتمع، والذي يعتمد على عدة أدوات مفاهيمية في تفسيرها للواقع، من أهمها الهابيتوس والمجال، والتي استطاع بورديو من خلالها أن يقدم لنا جملة تفسيرات وتحليلات للعلاقة بين الثقافة والبنى الاجتماعية القائمة في المجتمع (24).

2. نظرية التمثيل المسرحي: رائد النظرية إرفنج جوفمان Erving Goffman عالم اجتماع أمريكي، ولد في 11 يونيو 1922 وتوفي في 19 نوفمبر 1982. أهم مؤلفاته (تقديم الذات في الحياة اليومية)، وكان اهتمامه الدائم بنماذج التواصل البشري (24).

إن الفكرة البسيطة في نظرية التمثيل المسرحي للتفاعل تكون ثابتة من خلال البناء الموسع أو في طريقة إعادة إنتاج التركيب الاجتماعي التي لا تستطيع أن تدرك عملية استقلال نظام التفاعل لأنه يساهم في التعبير عن تنظيم البناء الاجتماعي نفسه ويحدده

وفقاً للصعيد الثقافي بما يتاح للفاعلين، وينظم بذلك تكوين عمليات البنات الاجتماعية، وتكوين الفئات الاجتماعية بطريقة تكاملية تنتج المجتمع وأفعال وتوجهات أفراد المجتمع.⁽²⁵⁾

يرى جوفمان "أن الناس يظهرون السلوك الإيجابي ويخفون السلوك السلبي عن الآخرين في مشهد الحياة اليومية، وقد وجة اهتمامه لتطوير مدخل التفاعلية الرمزية لتحليل الأنساق الاجتماعية، مؤكداً على أن التفاعل - وخاصة النمط المعياري والأخلاقي - ما هو إلا الانطباع الذهني الإرادي الذي يتم في نطاق المواجهة، كما أن المعلومات تسهم في تعريف الموقف وتوضيح توقعات الدور، وينتج من هذه التفاعلات تنوع أشكال التنظيم الاجتماعي وفقاً لتنوع استجابات الأفراد وأنماط توافقيهم، ويرى أن المجتمع هو نتاج لتفاعل أعداد كبيرة من الجماعات المتجانسة التي تفرض شكلاً معيناً لبناء المجتمع "مثل الأسرة والأصدقاء والأقران، مما يولد صفات التعلم والتقليد والمحاكاة والمحاولة لإرضاء الآخرين في العلاقات الخاصة مثل الزوج والزوجة⁽²⁴⁾.

ومن ناحية أخرى يرى جوفمان أن الصحة أصبحت ترتبط كثيراً بالمظهر، أي أن وظيفة حميات التغذية لا تقتصر على حمايتها من الأمراض، بل تهدف لكي تجعلنا نسعد وكيف ستبدو أجسادنا بالنسبة لنا وللآخرين، وهو ما أطلق عليه مفهوم عرض الذات، ويدخل تحت ذلك جملة من المشاريع الذاتية والاجتماعية من حميات وتغذية سليمة ورياضة وإجراء عمليات تجميل من شأنها أن تبعث الرضا عن الذات فهي تشكل العلاقة القائمة بين الجسد والهوية الذاتية وتقوم بصياغة الانشغال الحداثي بالجسد، فقد حاول إرفنج جوفمان أن يضع الجسد تحت تحليلات نظام التفاعل والأنساق والبنية محاولاً صنع أساس صلب للعلاقات الاجتماعية⁽⁸⁾.

ومن خلال تطبيق هذا المنظور على موضوع الدراسة ترى الباحثة أن اللاتي اتجهن لعمليات التجميل من النساء في المجتمع السعودي تظهر لديهن الرغبة في إظهار الجوانب الإيجابية والجميلة للمجتمع وإخفاء العيوب والجوانب السلبية، أكثر من التفكير في هذا السلوك كونه ذا فائدة لإصلاح عيوب معينة في جسم الإنسان، وهذا ما يزيد التفاعل الذي يسهم في رسم وإعادة تشكيل تصور المرأة لنفسها باعتبار أن عقل الإنسان مدرك لتلك الحقيقة، وذلك ما جعل جوفمان يهتم بشكل كبير بنظرة الآخرين وانطباعاتهم نحو بعضهم وتوجهاتهم نحو هوية المتفاعل، فهو يعزز السلوك نحو هويته بقدر التقدير الذي يلقاه من الجماعة⁽²⁶⁾.

ونلاحظ أن إرفنج جوفمان استخدم مصطلح المظهر الكاذب، ليحلل بدقة عالية طريقة الأشخاص في تقديم أنفسهم في الحياة اليومية للمؤسسات، وللارتباط العاطفي مثل الزواج باستخدام المظهر من لباس وباستخدام القيم السائدة وبأداة اللغة، وذلك لكسب الموقف من حولهم عن طريق إخفاء حقيقتهم التي هم عليها، وهذا ما يظهر من تقلبات في السلوك والقيم الذاتية والاجتماعية والثقافية نحو العناية والاهتمام بالجسد بواسطة عمليات التجميل بين أفراد المجتمع الواحد بمختلف خصائصه سواء العمرية أو المرجعية أو المستوى التعليمي والاقتصادي، مما يظهر لنا أن السلوك الإنساني يتبع الوعي ويمكنه من خلال الاستخدام العقلاني والأخلاقي لهذا الفضاء للغايات النبيلة التي تخدم المجتمع وتعزز صلة الإنسان بالآخرين، والتي عادة ما تصنع أشكالاً من الدماء والاحتيايل يوافق عليها الأفراد بدرجات متفاوتة في نظر جوفمان، ويرتدون الملابس الملائمة التي يرتديها الآخرون أو يقومون بعمل عمليات تجميل تغيير أجسادهم للمعيار الجسدي السائد وفق المجتمع الذي يعيشون فيه، وذلك يؤكد ما يصوره جوفمان في نظريته التمثيل المسرحي التي يقوم الفاعلون فيها بإظهارها، فالحياة الاجتماعية لدى جوفمان مماثلة للحياة المسرحية تضم فرقا منظمة لدعم التصور الذاتي، ففي كل مواقف الحياة الاجتماعية، ومنظمتها نستطيع أن ننظر للأعضاء المشاركين في هذه المواقف على أنهم يشبهون الفريق، ويهدفون إلى تحقيق أهداف مماثلة لأهدافه. وفقاً للاتجاهات والنزعات والرغبات وغيرها من السمات الاجتماعية⁽²⁴⁾.

ويؤكد جوفمان بأن المعايير التي تجعل الإنسان ملتزماً للأخذ بعين الاعتبار الأمور التي تشوش الواجهة الشخصية وتحافظ عليها من خلال اللباس والمظهر وشكل الجسم، هي أكثر تطبيقاً من قبل المرأة من الرجل⁽²⁷⁾. ما يبعث على رضا الآخرين من إيجابيات وإخفاء السلبيات.⁽²⁸⁾

وعن العملية التي أسهمت في تكوين الوعي بالأدوار التي تقوم على مسرح الحياة الاجتماعية، يؤكد جوفمان هنا على عملية التنشئة الاجتماعية المستمرة في مراحل دورة الحياة المختلفة، بل إن أنماط التعلم لدى الكبار وخبراتهم خلال مرحلة النضج قد تكون ذات تأثير حاسم في تكوين شخصياتهم وتصوراتهم وإحساسهم بذواتهم.⁽²⁴⁾

3. نظرية التعلم الاجتماعي - التقليد والمحاكاة: هي نظرية تفسر أن "الناس يتعلمون سلوكيات جديدة عن طريق التعزيز أو العقاب الصريحين، أو عن طريق التعلم بملاحظة المجتمع من حولهم، فحين يرى الناس نتائج إيجابية ومرغوبة للسلوك الذي يلاحظونه (من قبل غيرهم)، تزداد احتمالية تقليدهم، ومحاكاتهم، وتبنيهم لهذا السلوك".

أول من تحدث عن نظرية التعلم الاجتماعي هو جابريل تارد Gabriel Tarde (1843-1904)، رأى تارد أن "التعلم الاجتماعي يحصل على أربع مراحل: الاحتكاك الشديد، تقليد المشرفين، فهم المبادئ، سلوك المثل الأسمى".

"كما يتكون التعلم الاجتماعي من ثلاثة أجزاء: "الملاحظة، والتقليد، والتعزيز".

اقترح جوليان روتر في كتابه التعلم الاجتماعي وعلم النفس السريري (1954) "أن تأثير السلوك يلعب دوراً في دفع المرء إلى اتخاذ إجراء تجاه هذا السلوك، فالناس تنفر من النتائج السلبية، بينما ترغب بالإيجابية، فإن توقع المرء أن يعود عليه سلوك معين بنتائج إيجابية، أو رأى احتمالية كبيرة في ذلك، تزداد قابلية مشاركته الآخرين في هذا السلوك، ووفقاً للموسوعة الحرة فإن تعزيز السلوك بالنتائج الإيجابية يقود المرء إلى تكرار انتهاجه، ولذلك ترى نظرية التعلم الاجتماعي أن التأثير على السلوك لا ينحصر فقط بالعوامل النفسية، وإنما تلعب المحفزات والعوامل البيئية دوراً في ذلك"⁽²⁹⁾.

مكونات النظرية: القوة السلوكية، التوقع، قيمة التعزيز، الحالة النفسية .

القوة السلوكية: وتعرف على أنها "احتمالية المشاركة في سلوك معين في ظرف معين، أي ما احتمالية أن يتصرف الإنسان بطريقة معينة في ظرف من الظروف؟ يتوفر للإنسان عدة خيارات سلوكية عندما يوضع تحت ظرف من الظروف، لكل خيار من هذه السلوكيات طاقة كامنة تجعل الإنسان يخلص إلى تلك التي تحوي أكبر طاقة منها"⁽²⁹⁾.

التوقع: هو "ما يتوقعه الإنسان من نتائج يحتمل أن يعود بها سلوك معين، والسؤال المطروح هنا هو: ما احتمالية أن ينتج عن هذا السلوك نتائج إيجابية؟ تعتمد ثقة الإنسان في انتهاج سلوك معين على مقدار احتمالية ظهور نتائج إيجابية عنه، فإن كان هذا الاحتمال عالياً، زادت التوقعات بحصول التعزيز بناءً على هذا السلوك، أما عن مصدر التنبؤ بحصول التعزيز، فهو خبرات الإنسان السابقة، ولهذا نراه يختلف من شخص لآخر لدرجة يفتقر بها أحياناً إلى المنطق"⁽²⁹⁾.

قيمة التعزيز: التعزيز هو "النتائج التي يعود به سلوك معين، أما قيمة التعزيز فتشير إلى مقدار رغبة الإنسان في هذه النتائج، فالأشياء التي نحبا ونرغب فيها تحظى بقيمة تعزيز عالية"، لذلك علينا أن نرفع من قيمة التعزيز للسلوك لمن حولنا عند قيامهم بسلوك جيد ونقوم بالعكس عند قيامهم بسلوك سيئ أو غير مرغوب"⁽²⁹⁾.

وبالإمكان تطبيق نظرية التقليد والمحاكاة على موضوع الدراسة (ظاهرة الاهتمام بالجسد عن طريق إجراء عمليات التجميل في المجتمع السعودي)، فحسب نظرية التعلم قد يعود هذا الاهتمام للقبول المجتمعي للتغيير الظاهر على النساء اللواتي أجرين لعمليات التجميل، وخاصة أنهن حين إجرائهن أياً من عمليات التجميل يشعرن بشعور إيجابي تجاه أنفسهن رغبة في زيادة الجمال، وإحساسهن بأنهن يواكبن التوجه الاجتماعي العام للنساء للاتجاه لعمليات التجميل واستحسان نتائجها، وقد أبرزت النظرية العديد من الدوافع للاتجاه لعمليات التجميل، والتي تظهر في الاحتكاك الشديد عن طريق المخالطة بين النساء، سواءً في المجتمع السعودي في مؤسسات التعليم أو المؤسسات الوظيفية لمن هن موظفات، أو على مستوى المجتمع القرابي، أو على مستويات أكبر مثل السفر والمخالطة التكنولوجية

الحديثة، وكما تظهر النظرية أن النساء اللواتي أجرين عمليات تجميل قد تأثرن بمن حولهن من النساء الأخريات اللواتي عملن عمليات تجميل، ويظهر هذا التأثير في اتخاذ قرارات تجاه هذا السلوك الاجتماعي، وفي غالب الأمر عندما تكون النتائج الظاهرة لسلوك من اتجهن لعمليات التجميل نتائج إيجابية تصورهن بملاح أجمل مما كانت عليه من قبل، تزيد قابلية الرغبة من قبل النساء الأخريات في المجتمع، والتي تدفعهن إلى التقليد والاتجاه لعمليات التجميل، وتتدخل قيم القبول النسائي والتعزيز الإيجابي تجاه هذا السلوك برفع مستوى الرغبة للأخريات للاتجاه لعمليات التجميل وتكرار هذا الاتجاه وانتهاجه، ولذلك ترى نظرية التعلم أن أهم أسباب رفع مستوى الدوافع النسائية اللاتي أجرين عمليات التجميل هو المحفزات البيئية التي تشكل دوراً كبيراً في ذلك، وتدفع النساء لاتخاذ قرارات جديدة للاتجاه لعمليات التجميل وبناءً على التوقع المصاحب لهذا الإدراك سواء توقع قبول المجتمع للتغير المصاحب لعملية التجميل، أو توقع النساء الراغبات في عمل عمليات التجميل في زيادة التحسن في الشكل والمظهر الخارجي مما يجعلهن محط إعجاب وجذب لأفراد المجتمع، ويرفع من قوة السلوك تجاه هذا الموضوع ويزيد من قوة الدوافع المصاحبة لهذا الشعور

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات المحلية

1. دراسة المطيري، (2014)، بعنوان: (الاتجاه نحو عمليات التجميل وعلاقته بوجهة الضبط والوعي بالذات لدى عينة إكلينيكية وغير إكلينيكية)، بلغ عدد العينة في هذه الدراسة (240) طالبة من كلية الأنظمة والعلوم السياسية في جامعة نايف (200 طالبة) ومن مرئدي عيادات التجميل (40مرتادة)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والارتباطي والمقارن، بأداة الاستبانة، وهدفت للمقارنة في الاتجاه بين عينة إكلينيكية وأخرى من الجامعة، وأهم نتائجها: وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) نحو كل من الوعي بالذات-ومتغير العمر والاتجاه نحو عمليات التجميل⁽³⁰⁾.

2. دراسة العقيل، (2014)، بعنوان: (العوامل الاجتماعية والنفسية المرتبطة بإقبال الفتاة السعودية على عمليات التجميل الجراحية) الرياض، تهدف الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس وهو: "معرفة العوامل الاجتماعية والنفسية المرتبطة بإقبال الفتاة السعودية على عمليات التجميل الجراحية"، ويندرج تحت هذا الهدف عدد من الأهداف الفرعية أهمها:

أ. معرفة علاقة الصفات الشخصية للفتاة في إقبالها على عمليات التجميل الجراحية.

ب. معرفة علاقة بعض الظروف الاجتماعية في إقبالها على عمليات التجميل الجراحية.

ج. معرفة علاقة بعض الظروف النفسية للفتاة (كالخوف من علامات الشيخوخة، الغيرة ولفت انتباه الآخرين، عدم الرضا عن الشكل) في إقبالها على عمليات التجميل الجراحية، كانت عينة هذه الدراسة من مرئدي عيادات التجميل بعدد (150) مفردة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، بأداة الاستبانة، وأهم نتائجها عدم وجود علاقة بين متابعة الفتاة لوسائل الإعلام واتجاهها لعمليات التجميل، ووجود علاقة طردية بين مستوى تعليم الفتاة واتجاهها لجراحة التجميل، وكذلك نفس النتيجة لمن تعرضن لحوادث سابقة، ومن يخفن من علامات الشيخوخة وتقدم العمر⁽³¹⁾.

ثانياً: الدراسات العربية

1. دراسة سليمان، (2013)، بعنوان: (عمليات التجميل وعلاقتها بصورة الجسم ومفهوم الذات كما يدركها طلبة الجامعة الأردنية) الأردن، طبقت هذه الدراسة على عينة بلغ عددها (350) طالباً وطالبة من الجامعة الأردنية، وهدفت لمعرفة العلاقة بين عمليات التجميل وصورة الجسم ومفهوم الذات السلبي والإيجابي، واستخدمت منهج المسح الاجتماعي، والاستبانة كأداة، وأهم نتائجها: أنه كلما زاد جمال صورة الجسم بشكل إيجابي لدى الذات قل التوجه نحو عمليات التجميل⁽³²⁾.

1. دراسة Kim-Pong Tam (2012) بعنوان: (آراء تجاه مرضى الجراحة التجميلية: دور الثقافة والتواصل الاجتماعي) هدفت الدراسة إلى التعرف على آراء المرضى تجاه الجراحة التجميلية وخاصةً دور الثقافة والتواصل الاجتماعي. فالجراحة التجميلية تنتشر انتشاراً متزايداً على المستوى العالمي، لكن الطريقة التي يقيم المجتمع مرضى الجراحة التجميلية ليست معلومة على نطاق واسع. وقد سعت تلك الدراسة لتوثيق تلك الآراء تجاه هؤلاء المرضى في ثقافات عديدة (هونغ كونج، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية). وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

● سيطرة الآراء السلبية تجاه مرضى الجراحة التجميلية عبر ثقافات عديدة، أبدى المشاركون تقييمات أكثر سلبية لمرضى الجراحة التجميلية ورأوا أن الجراحة التجميلية غير مقبولة، لم يُبد المشاركون في هونغ كونج واليابان النية في إنشاء روابط اجتماعية، وخصوصاً العلاقات الحميمة، مع هؤلاء المرضى، كانت هذه الآراء أقل سلبية في الولايات المتحدة الأمريكية عن هونغ كونج واليابان، وبصورة جزئية بسبب التواصل الاجتماعي الذي كان أكثر انتشاراً في الولايات المتحدة والذي قلل من سلبية الآراء تجاه مرضى الجراحة التجميلية، كانت لهذه الاكتشافات آثار هامة على السلامة الذاتية لمرضى الجراحة التجميلية الذين يتوقعون تحسناً أفضل في روابطهم الاجتماعية من خلال الجراحة.⁽³⁵⁾

2. دراسة Carolina Garzon Paredes (2013) بعنوان: (أثر إعادة بناء الثدي على نوعية حياة المرضى بعد استئصال الثدي في مستشفى Walter Cantidio الجامعي لخدمات الجراحة التجميلية) البرازيل، هدفت الدراسة إلى التعرف على إعادة بناء الثدي، وأثر ذلك على نوعية حياة المرضى بعد استئصال الثدي، وذلك لأن هدف إعادة بناء الثدي هو استرداد هيئة الجسم وتحسين الصورة الشخصية للمريض عن طريق تعويض حجم الخسارة وضمان تناظر مناسب مع الثدي المقابل. قِيمت هذه الدراسة نوعية الحياة والسمات الاجتماعية والنفسية والجسدية للمريضات اللاتي أُجريت عملية استئصال الثدي وإعادة بناء الثدي الفوري أو المتأخر. حيث أُجريت الدراسة على عينة مكونة من 27 مريضة أُجريت عملية إعادة بناء الثدي في مستشفى Walter Cantidio في الفترة من أغسطس 2007م وحتى أغسطس 2012م. استُخدم مسح نوعية الحياة لمنظمة الصحة العالمية لإجراء دراسة مستعرضة لتقييم نوعية حياة المريضات. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كما يلي: حصلت المريضات على تقييم إيجابي لنوعية الحياة. أجابت نسبة 41% من النساء برقم 4 (جيد) ونسبة 33% برقم 5 (جيد جداً) في ردهم على سؤال 'كيف تقيمين نوعية حياتك؟'. أجرت نسبة 81% من المريضات إعادة بناء فوري. وأجابت برقم 4 (جيد) في ردهم على سؤال 'كيف تقيمين نوعية حياتك؟'. وتلاها نسبة 60% من المريضات اللاتي أُجريت إعادة بناء متأخرة برقم 5 (جيد جداً) لهذا السؤال. وتكشف هذه النتائج أن إعادة بناء الثدي بعد استئصاله يؤدي إلى نتائج جيدة وجيدة جداً في نوعية الحياة، وأنها عملية مرتبطة بالفوائد الاجتماعية والنفسية والجسدية⁽³⁴⁾.

3. دراسة Valentina Elisabetta, et al (2015)، بعنوان: (تأثير الجراحة التجميلية على صورة الجسم وسلامة الحالة النفسية: دراسة أولية) إيطاليا، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الاضطراب المتعلق بصورة الجسم، والمتمثل في مراحل منفعة المريض بعد الجراحة في كل من تأثير الجراحة التجميلية على سلامة الحالة النفسية وصورة الجسم من خلال تحليل الاختلافات بين مراحل ما قبل وما بعد الجراحة. وقد استمرت الدراسة مدة 12 شهراً وظهرت على مرحلتين: مرحلة ما قبل الجراحة (85 عينة)، ومرحلة ما بعد الجراحة 85 عينة. خضع المرضى الخاضعين لعمليات تجميل لاختبار عدم الراحة الجسدية هو نسخة

صغيرة لمؤشرات السلامة العامة للصحة النفسية في كل المراحل، وحصر الاستعادة في مرحلة ما بعد الجراحة. كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ارتبطت منفعة المريض بعد الجراحة بوجود اضطراب كبير في الناحية الطبية متعلق بصورة الجسم في مرحلة ما قبل الجراحة، مختلفاً في درجة الشدة بين الحالات، كان للجراحة تأثير إيجابي على كل من حالة الاضطراب المرتبطة بسلامة الحالة النفسية، والحالة المتعلقة بصورة الجسم، ولكن في هذه الحالة الأخيرة يتوقف تحسن الاضطراب على شدته، حيث استمر كل المرضى المصابين باضطراب صورة الجسم في مرحلة ما قبل الجراحة في إظهار ذلك لمدة نحو 12 شهراً وأكثر، مكن أن يسمح التقييم الحذر لصورة الجسم واضطراباتها في مرحلة ما قبل الجراحة بتحديد/كشف المرضى الذين قد لا يكونون راضين بنتيجة ما بعد الجراحة⁽³⁵⁾.

الاهتمام بالجسد الإنساني اجتماعياً (Interest in the human body socially):

يُعد الجسد الإنساني كما أشرنا سابقاً أحد أساليب التعبير عن الهوية في المجتمع الحديث الجديد من وجهة نظر جدينز، حيث نرى الكثير من المظاهر الجديدة التي باتت تشكل فعلاً اجتماعياً للكثير من الفئات الاجتماعية، مثل الاهتمام الاجتماعي بالجسد والذي أصبح أحد أهم أدواته إجراء عمليات التجميل وخاصة من قبل النساء في مختلف مراحلهن العمرية، وقد تزايد هذا الاتجاه بفعل الانفتاح الثقافي والمعرفي في عصر الحداثة الراهن، ونتيجة للتطورات التي طرأت في المجالات الصحية المختلفة في المملكة العربية السعودية فقد أثر التطور العلمي والانفجار المعرفي والاختلاط الثقافي في هذه التطورات، واختلفت ردود فعل الأفراد تجاه هذا التطور باختلاف التركيب البيولوجي والصفات الوراثية لهم، وأدوات الجراحة التجميلية ومدى تطورهما والثقة بها، وتطور النظام الصحي والمؤسسات الطبية، وإثر هذا التغيير والتطور في المجتمع أصبح الجسد تدريجياً ظاهرة بدائل واختيارات. "لقد أسهمت هذه التطورات في تنمية قدرات يمتلكها كثيرون على التحكم في أجسادهم، وفي جعلهم عرضة لمتحكم آخرين من حولهم. هذا لا يعني أننا سوف نمثل الموارد أو قدر الاهتمام الذي يمكننا من إعادة بناء جذرية لأجسادنا، إلا أن الدارج من الطرق التي يتحكم الناس عبرها في أجسادهم تتخذ عادة أشكالاً تقليدية، مثل الحماية والحفاظ على اللياقة البدنية. ومن المرجح أن يكون الاهتمام بالجسد الذي يبديه نوب القدرة المالية مختلفاً كلياً عن ذلك الذي يبديه أبناء الفئات البسيطة من المجتمع"⁽³⁶⁾

ظواهر الاهتمام الاجتماعي بالجسد للجيل الحديث: يُعد عصر الحداثة الراهن عصرًا إعلامياً تنتشر فيه المعارف في العديد من الجوانب والتي منها التطورات التي تظهر صور الاهتمام بالجسد، "وقد يكون الحرمان الذاتي الذي يعانيه من يفقدون للأدوات التي تمكن من التحكم في أجسادهم والعناية بها" أحد دوافعهم للبحث عن المعرفة حول الجسد وأدوات تغييره، غير أن هذا الوضع لم يقتصر على تمكين النساء من التحكم في أجسادهن، بل أثار في نفوس الأفراد درجة عالية من التأمل في ماهية الجسد، قدر ما أثار شكوكاً حول كيفية التحكم فيه، ويُعد الجسد معطى طبيعياً واختلاقاً ثقافياً كذلك، وهذا ما يميزه كموضوع للاختلافات، فمن خلال الجسد، يتميز الفرد عن الجماعة، وتتميز المرأة عن الرجل، ويتميز الشباب عن الشيخوخ، وعليه فهذا التميز مرتبط أساساً بالهوية في تقاطعاتها وعلاقتها الاجتماعية المختلفة). يقول Kaufmann. C. J: "قد أصبح الجسد معلماً لهوياتنا ومهماً في عمليات التبادل الاجتماعي"⁽³⁷⁾. الأمر الذي يفسر خصوصية القرارات التي أصبحت تتخذ تجاه الجسد "بما أنه حامل للهوية، فللجسد لغة اجتماعية تجعله أداة اتصال وتواصل عبر سلسلة من الرموز والشارات التي تسمح بحياة اجتماعية متشعبة بالعلاقات بفعل المبادلات المختلفة مثل الصداقة والإعجاب وبقية التبادلات الأخرى"⁽³⁸⁾.

ويقدر ما يسهل العلم والمعرفة الحديثة درجة التدخل في الجسد، من الممكن أن يدعم قدرات الأفراد على إصدار أحكام أخلاقية حول إعادة تشكيل الجسد، وقد يكون هذا السبب أحد الأسباب التي ساهمت في إنتاج الكثير من الظواهر الاجتماعية الجسدية

والتي من بعض أمثلتها: لاعبو الكرة العالمين والمشاهير في الوقت الحالي يصمون أنفسهم بوشم tattoos على أجسامهم وتكون ظاهرة مما يجعلها مرئية للجمهور من الجنسين على نطاق واسع، وتقوم وسائل الإعلام بنشر هذا الشيء وجعله مميزاً، ويرسم صورة في أذهان الشباب والمشجعين برمزية الوشم التي تدل على الانتماء لهذا الفريق أو لهذه الفئة المميزة، مما يجعل الشباب يقوم بتقليد هذا الوشم فيصبح وصماً اجتماعياً دالاً كرمز اجتماعي خاص. وينتشر الوشم في الوقت الحالي عند الفتيات أيضاً وله دلالات رمزية، علماً أن الوشم قديم جداً في مجتمعاتنا العربية لكن دلالاته سابقاً قد تختلف عما نراه اليوم، وكانت أحد دلالاته قديماً أنه يرمز لقبيلة معينة أو عشيرة أو عائلة لها وشم يرسم بشكل خاص فيها، كوشم بعض العرب في البادية ووشم الهنود الحمر الدال على قبيلتهم، كذلك هناك علامات وشم خاص لفئات منحرفة دينياً مثل عبدة الشياطين، والهندوس، وكذلك رموز وشمية أخرى للمثليين، ونوي التوجهات الشاذة الأخرى⁽⁸⁾.

يُعد الاهتمام بالجسد "ظاهرة قديمة الوجود، فطالما كان الجسد فاعلاً في الحضارات القديمة، وعبر التاريخ لعب الجسد دوراً حاسماً في صنعة لهويته، إلا أن الجديد في علم اجتماع الجسد هو إعطاؤه قدراً هاماً، ومكانة أساسية في دراسة وتحليل الظواهر، وفي فهم الواقع المعيش وتفسيره بناءً على العلاقة الجدلية بين الجسد والأنظمة المجتمعية، ولعله من الضرورة أن نشير إلى الأهمية البالغة التي استحوذت عليها لغة الجسد اليوم، حيث أثبتت أحدث الدراسات الاتصالية أن ما يؤثر في المتلقي هو الصورة (الجسد) بنسبة 55%، يليها الصوت بنسبة 38%، لتأتي الكلمة في المرتبة الأخيرة بنسبة 17%. فالجسد هو المتحدث وهو المؤثر وهو الفاعل" (39).

المثال الثاني يأتي ممارسي الألعاب الرياضية أيضاً والفنانون والمشاهير celebrities حيث يقومون بوصم أنفسهم بقصات شعر غير مألوفة وغريبة الشكل أحياناً، كأحد وسائل التعبير الذاتي عن الهوية استغلالاً للجسد لهذا التعبير، ومما يروونه جميلاً في اعتقادهم، أيضاً من الممكن أن يكون من ذلك تباين التسريحات النسائية ووجود صالونات ومراكز تجميل تعنى بالشعر بأشكال مختلفة ومتفاوتة في الثمن، فنجد النساء في الآونة الأخيرة يقمن بقص أو حلق نصف الشعر وترك النصف الآخر، أو يقمن بحفر أو نقش نصف الرأس بشكل رمزي يمثل صورة أو رسمة لفئة ما، وكذلك منهن من تقوم بنكش شعرها بشكل غريب تقليداً لإحدى المشهورات، أيضاً يعلقن بعض الحلق من الذهب أو الفضة والنحاس في أماكن كثيرة من أجسادهن مثل أطراف الأذنين، وأعلاهما وأرنبة الأنف، وأسفل الشفة، وطرف اللسان، وفوق الحاجب، وقريب من فتحت السر وفي أماكن أخرى كثيرة متعددة ترمز لانتماء ما في مخيلتهم، "بمعنى أن جماعة الشواذ يتخذون من الجسد منطلقاً لهم للتعبير عن ذواتهم وهوياتهم كتنقب الأذن، وليس القرب، والاعتناء بالأظافر بشكل مختلف، والرموش، وغيرها من المظاهر الجسدية الأخرى"، وعن طريق بعض الرموز المشتركة التي تتيح لهم في بعض الأحيان ظروفاً ومواقفاً غير متوافقة. ينتج عن ذلك كله توافر حكم اجتماعي بصدده هذه المواقف، يُسهم إلى حد كبير في تحويلها إلى مشكلات اجتماعية⁽⁴⁰⁾.

أيضاً كان من أبرز علامات الاهتمام الاجتماعي الحديثة بالجسد قلق الفتيات المقبلات على الزواج تجاه الصورة الجسدية الظاهرة لهن، فنجد بعضهن يقمن بجراحات تجميلية قبل الزواج سواء بسيطة أو معقدة، ومن الممكن أن يكون الترويج للأجساد الجميلة في منصات الإعلام وعلى حسابات المشاهير أحدث تغييراً في القيم الاجتماعية لدى الفتيات، بوضع معايير أشبه بالخالية من العيوب للجسد، وغير من الرؤية البسيطة التي كان الرجل يراها في الأنثى، حيث أصبح جسد المرأة عارضة الأزياء نحيلة القوام هي الصورة الحاضرة في ذهنه لزوجة المستقبل، وقد برزت العديد من النماذج الراقية التي جعلت من رشاقة الجسد والنحافة المفردة معايير للجمال، مما ساهم في الترويج في إجراء العديد من العمليات الجراحية التجميلية التي أصبح إجراؤها مطلباً اجتماعياً عند بعض النساء خصوصاً بعد ارتفاع درجة الأمان في تقنيات وأدوات الجراحة الخاصة بالتجميل وتنسيق الجسد، إضافة إلى التعافي السريع بعد إجراء العملية⁽⁴¹⁾.

لقد كان من أهم علامات الاهتمام الاجتماعي بالجسد الوعي بأهمية الرياضة وانتشار المراكز الرياضية والأندية الخاصة، لارتفاع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية العناية بالجسد وازداد الاهتمام بارتياح المراكز الرياضية، وأصبح الكثير من النساء في المجتمع قد لا يمارسن الرياضة لهدف صحي ولكن أيضاً لهدف جمالي، ولبلوغ مرحلة الرضا عن الجسد، أيضاً انتشرت حمامات التقشير والساونا والجاكوزي كتابع للممارسة الرياضة والاهتمام بالجسد. كذلك فإن ارتفاع مستوى الوعي المجتمعي ساهم في انتشار ثقافة تناول الأغذية الصحية، مما ساعد على انتشار الكثير من متاجر التغذية الصحية الطازجة والمستوردة والتي توفر للنساء إيصال الخدمات إلى منازلهن وإلى مكان العمل، وانتشرت ثقافة التغذية السليمة والاتجاه للأكلات الخفيفة والسريعة في الطهي ذات المحتوى قليل السعرات، وذلك لأن البدانة أصبحت منتشرة في السنوات الأخيرة بسبب نوع الأغذية التي نتناولها، وأصبح الطعام التقليدي *stable diet* هاجساً للجميع، وكيف يكون صحياً وغير ضار بالجسد، مما أدى إلى محدودية الطهي في المنازل واللجوء لمثل هذه المتاجر ذات التغذية المعيارية في نظرن، ويتعلق المظهر الجسدي برؤية الفاعل نفسه في ما يتعلق بكيفية الوجود والحضور والتمثل، ونوع اللباس، والشعر وتزيين الوجه، والعناية بالجسد والتغذية والرياضة وعمليات التجميل... إلخ، أي إن هذا الاتجاه للاهتمام بالجسد أصبح نمطاً متداولاً بشكل يومي للظهور والاختلاط في العلاقات الاجتماعية، وذلك بطريقة الاعتناء بالشكل الخارجي وفقاً لمكان الحضور ونوع العلاقات التي تقام في هذا المكان⁽⁶⁾.

ويُعد الإعلان التجاري *ads* أحد أساليب إثارة العناية والاهتمام الاجتماعي بالجسد، فنجد أنه لا يقترن عادة بنساء بديئات أو ممثلات في أفضل الأحوال بل برشقات، حتى لو كان إعلاناً لا علاقة له بالتجميل ومستحضراته ومن ذلك إعلانات مساحيق الغسيل أو مواد التنظيف الأخرى، أو حتى الإعلانات للسيارات، أو أطعمة الحيوانات، ونجد أن اللاتي يقمن بتقديم الإعلان فتيات فانتات في الجمال والرشاقة مما يصنع معايير جديدة لصورة الأنثى المثالية والمرغوبة في زمن الحداثة في ذهن كل امرأة ترغب في أن تكون جميلة، مما عزز فكرة تغيير أشكالهن للأجمل والاهتمام بالمشاهير مثل نجوم هوليوود فقد أصبحت هوليوود تقيم مدينة للسينما في لوس أنجلوس وأصبحت مكاناً جاذباً للجرارات التجميلية⁽⁴²⁾.

إن كثيراً من المستوصفات الخاصة في الرياض وغيرها أضافت في السنوات الأخيرة عيادات تجميل إما لأهداف تجارية أو لجذب النساء، كما استغلت الأماكن الخاصة بالعلاج الطبيعي للمرضى فيها كمكان خاص لانقاص الوزن، أو عمل تليك خاص بتناسق الجسم، أو علاج البشرة والشعر، أو عيادات توجيه للتغذية السليمة، أو للمساج والتليك التجميلي، مما يثير فكرة بين النساء مفادها: أن "القيح أو الدمامة أو نصف الجمال" أصبحت "شيئاً غير مقبول" ومقلقة للبعض من النساء، حتى ولو كان الجسد سليماً من الأمراض العضوية، وتدرجياً أصبحت الصحة أكثر ارتباطاً بالمظهر، والاتجاه للتجميل، وعمل العديد من خطط التمرينات لتلبية تلك الاحتياجات لرغبات الجسد الجميل، ونلاحظ أيضاً أنه "بينما تتنافس السلع الاستهلاكية التجميلية على محاولة جعل أجساد النساء تبدو جميلة أو مثالية الشكل، وقادرة على إثارة إعجاب الآخرين وخاصة الرجل بشكل عام، تسعى كذلك لتوفير برامج لتحسين البشرة وتقوية العضلات على نحو يجعلها تبعث برسائل عن الصحة عبر جعل المرأة تبدو معافاة، خالية من الأمراض الجسدية، شابة المظهر"⁽⁸⁾.

ومن السلوكيات التي يجدر الإشارة إليها ظاهرة الإقبال على عيادات الليزر عند النساء مما يؤكد تنامي الاهتمام بالجسد، رغم المبالغ الباهظة التي تقاضاها عيادات الليزر تجاه كل عضو يتم تعريضه لليزر رغبة في إزالة شعيرات الجسم، أو إزالة الوحمات والكدمات والآثار غير المرغوب فيها في الجسد، مما يشكل معنى ذا أهمية لدى النساء يتضمن أحد أهم معايير الجمال الذي تسعى إليه المرأة.

وقد يكون لوسائل التواصل الاجتماعي، ولبعض مشاهير الإعلاميين دور في الترويج لعيادات وأطباء التجميل، وإقناع الجمهور بأهمية أن تكون الأنثى جميلة وخالية من أي عيوب خلقية بسيطة أو معقدة، وأن تكون ذات مظهر جذاب، وبالتالي يظهر التنافس

في إبراز الصورة الخارجية للجسد بأجمل أشكالها، لقد أصبحت الصورة الإعلامية تعطي الانطباع أنه كلما كان الجسد أكثر شباباً وجمالاً وتألّفاً، وذا قوام رشيق، ولباس متناسق، فإن صاحبه تستطيع أن تثير الانتباه مقارنة مع الأجساد الأخرى، وتحتل مكانة أفضل، وتحظى بفرص وظيفية أعلى وعلاقات إنسانية أكثر، وهذا ما يؤكد تفضيل الإعلام الجسد المثالي على الجسد الواقعي⁽⁴³⁾

العوامل المؤثرة في تشكيل صورة الجسد وطرق الاهتمام به

1. القيم الاجتماعية السائدة خاصة ما يتعلق بشكل وحجم الجسم المرغوب، فهذه القيم تغيرت من القرن الماضي بشكل ملحوظ فبعد أن كانت البدانة رمزاً للصحة والقوة أصبحت في الفترة الأخيرة رمز القبح والكسل وعدم القدرة على ضبط النفس.
2. الوصمات الاجتماعية السائدة، فهناك مثلاً نوع من التعامل الاجتماعي مع السمنة، حيث يوصف الشخص السمين بالكثير من النوازل والطرائف المنقولة حتى في رسوم الكاريكاتير وأفلام الكرتون، أيضاً من الناحية الصحية نجد الأطباء في رأيهم أن الفرد السمين أكثر عرضة للأمراض، وأقل استجابة للعلاج.
3. إحساس الشخص تجاه نفسه ومستوى تقديره الكلي لذاته، وكذلك ما يتعرض له من عنف ومن ضرر مادي أو معنوي⁽⁴⁴⁾.
4. تغيرات الجسد المحددة بيولوجياً التي تحدث أثناء البلوغ وأثناء الحمل، وكذلك الناتجة عن مرض ما أو جراحة أو حادث أو عاهة ما.⁽⁴⁴⁾

ويرسم هذا التغيير صورة الجسد لدى الأفراد ذهنياً، يرى شروف (Shroff) (2004) أن صورة الجسم هي "مكون هام للذات ويؤثر على الطريق الذي يدرك به الأفراد العالم". وصورة الجسم تصف التمثيل والتصوير الداخلي للهيئة الخارجية لدى الأفراد، وبنية صورة الجسم متعددة الأبعاد وترتبط بالمشاعر والأفكار التي تؤثر على السلوك، والأساس في صورة الجسم هو الإدراكات الذاتية لدى الأفراد والخبرات والتجارب، وهي تتضمن كلاً من: المكونات الإدراكية (الحجم والوزن والطول)، والمكونات الذاتية (الاتجاهات نحو حجم الجسم والوزن وأجزاء الجسم الأخرى أو الهيئة الجسمية ككل)⁽⁴⁵⁾.

ويعرفها واد (Wade) (2007) بأنها "رؤية الأفراد لأجسامهم مشتملة الجوانب الجسدية والنفسية والاجتماعية، والأفراد يمكن أن يكون لديهم تقييمات موجبة أو سالبة لأجسامهم، تتأثر بالأسرة والأقران"⁽⁴⁶⁾

الاهتمام الاجتماعي بالجسد في العصر الحديث: شبه الكثير من الباحثين العلاقة التي أصبحت تربط الفرد بجسده "بحالة الهوس"، حيث يجدون أن السبب الذي أدى إلى هذا "الهوس الجديد بالجسد"، يكمن في تطور كماليات الحياة والوصول إلى حضارة الترفيه" خصوصاً لدى الفئات الفاعلة التي أغلبها من الشباب. "حيث أسهمت هذه الفئات في تطوير عادات الاهتمام بالجسد وإلى ظهور "حضارة الترفيه وتسليع الجسد"، هذه "الحضارة" ما كان لها أن تكون لولا التشجيع الذي وجدته من طرف النخب والجماعات ذات الهيمنة الثقافية، والتي لديها سلطة على الرأي العام. في هذا الصدد، يؤكد "نو بورد Du board" قائلاً: "إننا نعيش في مجتمع يؤمن بسلطان الجسد والمظاهر، وأن أكثر الجماعات تشجيعاً لهذا السلطان هي الجماعات والقوى ذات النفوذ والهيمنة الثقافية، كالشباب والنساء"، فقد تميز النصف الثاني من القرن العشرين بتحديث مزيج لشريحة النساء وشريحة الشباب، حيث أصبح ينظر لهما على أنهما الفاعلون الجدد في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية.⁽⁴⁷⁾

عمليات التجميل وأنواعها الجراحية واللاجراحية (Cosmetic surgery):

يعد التطور الطبي في المملكة أحد أهم الأسباب التي أحدثت تقدماً في مجال العمليات التجميلية، ومن الممكن أن يكون قد أسهم في زيادة الثقة في الوقاية من مخاطر عمليات التجميل لدى أفراد المجتمع، كما أن التقدم المعرفي في جميع

الجوانب وخاصة الطب قد اهتم بالجسد الإنساني مؤكداً على الاهتمام الاجتماعي بالجسد عبر التاريخ، فقد كان الجسد الإنساني محط اهتمام أفراد المجتمعات وذلك لارتباط الصحة الجسدية بالصحة العقلية، وقد تطور الأمر إلى أن بلغ هذا الاهتمام للعناية التجميلية بالجسد، والذي ظهر لدى العديد من الشعوب القديمة مثل الشعوب الفرعونية واليونانية وغيرها، وهذا يتفق مع رأي أصحاب الاتجاه ما بعد البنائي وكذلك الرمزيون، وأيضاً رأي العالم بورديو حول الجسد الإنساني والذي مفاده "أن الجسد الإنساني يتم تشكيله وإعادة بنائه من خلال عادات وقيم المجتمع".⁽²³⁾

الجراحة مأخوذة من الجرح. يقال: "جرحه، يجرحه جرحاً، شق في بدنه شقاً، وجمعها جراح وجراحات. والجراحة فرع من الطب يكون العلاج فيه كله أو بعضه قائماً على إجراء عمليات يدوية مبضعيه. ويستعمل الجرح للدلالة على معنى الكسب، كما يستخدم في المعنى المجازي بمعنى العيب والنقص، فهو جرح معنوي".⁽⁴⁸⁾ والتجميل "التحسين والتزيين، وجمله أي زينه، والتجميل: تكلف الجميل".⁽⁴⁸⁾ وينظر الأطباء المختصون إلى جراحة التجميل على أنها: جراحة تجرى لتحسين منظر جزء من أجزاء الجسم الظاهرة، أو وظيفته إذا ما طرأ عليه نقص، أو تلف أو تشوه".

أقسام عمليات التجميل: النوع الأول: وهو ما تدعو إليه الضرورة من تصحيح وتعويض في البدن نشأ عن حادث أو اعتداء، وذلك كالحوادث والحرائق التي ينتج عنها بتر عضو، أو تشوه، وعن طريق الجراحة بواسطة الأطباء المهرة يمكن إصلاح كثير من العيوب وإعادة الصحة المفقودة وإزالة العلة أو تخفيفها"⁽⁴⁴⁾.

النوع الثاني: "وهو ما تدعو إليه حاجة التداوي من إصلاح العيوب الخلقية التي تولد مع الإنسان وتسبب لصاحبها أذى نفسياً ويمكن للأطباء أن يعيدوا الحال إلى ما كان عليه قدر الإمكان، وذلك مثل عملية التتام الشفتين المفتوحتين أو إحداهما عن طريق الجراحة التجميلية، أو العلاج من السمعة المفرطة، ونحو ذلك مما تدعو إليه حاجة الناس، وتدفع عنهم الألم النفسي، وتذهب عنهم الهم والغم" ⁽⁴⁴⁾.

النوع الثالث: "وهو ما لا تدعو إليه الحاجة، ولكن يقصد بها الغلو في مقاييس الجمال، وذلك كترقيق الأنف أو تفلج الأسنان أو نص الحاجب أو نحو ذلك، فهذا النوع من الجراحات لا تدعو إليه الضرورة وربما يدخل في دائرة المنهي عنه في الدين الإسلامي"⁽⁴⁴⁾ ومن أهمها:

- جراحة الترميم، وهي عبارة عن أخذ قطعة من مكان ما بالجسم لوضعها في مكان آخر بالجسم.
- جراحة التحويل، وهي الجراحة التي تجري لتحويل المريض من جنس لآخر.
- جراحة تجميل وتقويم عضو ما بالجسم، بحثاً عن المزيد من الجمال.
- بالإضافة إلى الجراحة التي تجري لإصلاح وتقويم عضو ما بالجسم، ليصبح أكثر كفاءة وفاعلية في عمله ⁽⁴⁴⁾

الإجراءات المنهجية للدراسة

نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الاستطلاعية (الكشفية)، وهذا النوع من الدراسات الاجتماعية يقوم بالبحث لمعرفة أبعاد مشكلة أو موضوع ما، وذلك لأنه على حد علم الباحثة لا يوجد دراسات سابقة في مدينة الرياض تستهدف الكشف عن الدوافع الذاتية والاجتماعية والثقافية للاهتمام الاجتماعي بالجسد كهوية ثقافية واجتماعية عن طريق الاتجاه لإجراء عمليات التجميل من قبل النساء السعوديات في مدينة الرياض.

منهج الدراسة: لتحقيق أهداف هذا البحث والإجابة عن تساؤلاته تم استخدام منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة ويستخدم منهج المسح الاجتماعي في الدراسات الاستطلاعية لمعرفة حجم وجود مشكلة معينة وخطورتها وأبعادها.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع النساء السعوديات اللاتي أجريين عمليات تجميلية في مدينة الرياض، ولقد اختيرت مدينة الرياض خاصة لتكون إطاراً لمجتمع البحث لكبر حجمها واختلاف الطبقات الاجتماعية السكانية فيها اقتصادياً أو تعليمياً أو ثقافياً، وكثرة ممارسي الاهتمام بأجسادهن من ساكنيها من النساء، وكثرة مراكز التجميل الخاصة فيها، وكذلك للتطور الملحوظ فيها في جميع جوانب الحياة التنموية الحديثة، وقد تم اختيار مراكز التجميل الخاصة في مدينة الرياض كمجتمع بحث أولي، ثم تم الوصول للعينة الأساسية للدراسة، وكان ذلك عن طريق حصر المراكز التجميلية الخاصة في أحياء مدينة الرياض حسب تقسيمها الجغرافي، ثم اختيرت عينة عشوائية للاتي أجريين عمليات تجميل وتردند على المراكز التي تم اختيارها في فترة زمنية من تاريخ 1440/1/15هـ - إلى تاريخ 1440/2/30هـ.

تحديد مجتمع الدراسة: لقد تم اختيار مجتمع البحث بحصر جميع المراكز الصحية التجميلية الخاصة في مدينة الرياض، عن طريق إحصائية رسمية من الجهات الخاصة في رخص المراكز الصحية الخاصة في وزارة الصحة، وكان سبب اختيار العينة من المراكز الخاصة، يعود إلى أن الاهتمام الاجتماعي بالجسد يُعد مستحدث على المجتمع، وقد كان إجراء عمليات التجميل هو النموذج الدال على هذا الاهتمام في الدراسة المطروحة، وفي المنطق أن المستشفيات والمنشآت الصحية الحكومية في العادة تقوم بإجراء عمليات التجميل في الحالات الضرورية، وفي الغالب للحالات المتضررة بأسباب عارضة.

أداة جمع البيانات للدراسة: (بناؤها - الصدق والثبات):

نظراً لطبيعة الدراسة وكون عينة الدراسة كلهن من المتعلمات اختارت الباحثة الاستبانة لتكون أداة للدراسة لتطبيقها على العينة من النساء اللاتي أجريين عمليات التجميل، وذلك نظراً لمناسبتها لأهداف الدراسة، ومنهجها، ومجتمعها، وللإجابة عن تساؤلاتها. وتُعد الاستبانة أحد أهم وسائل جمع البيانات والمعلومات المقننة، والأكثر صدقاً وثباتاً.

بناء أداة الدراسة: بعد الاطلاع على الأدبيات، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وفي ضوء معطيات وتساؤلات الدراسة وأهدافها تم بناء الأداة (الاستبانة)، وتكونت في صورتها النهائية من ثلاثة أجزاء. وفيما يلي عرض لكيفية بنائها، والإجراءات التي تم اتباعها للتحقق من صدقها، وثباتها:

القسم الأول: حوى على مقدمة تعريفية بأهداف الدراسة، ونوع البيانات والمعلومات المطلوب جمعها من مفردات عينة الدراسة، مع الإشارة إلى سرية المعلومات المقدمة، والتعهد باستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.

القسم الثاني: حوى على البيانات الأولية الخاصة بمفردات عينة الدراسة، والمتمثلة في: (العمر - الحالة الاجتماعية - الوظيفة - نوعها - المستوى التعليمي - الدخل الشهري للأسرة - نوع السكن - مكان السكن - ملكية السكن).

القسم الثالث: تكون من (53) عبارة، موزعة على أربعة محاور أساسية، كما هو موضح في الجدول (1)

تصميم الاستبانة بناءً على المحاور التالية:

جدول 1: محاور الاستبانة وعباراتها

عدد العبارات	المحور
11 عبارة	1. رأي النساء السعوديات نحو الاهتمام بالجسد وإجراء العمليات التجميلية
13 عبارة	2. الدوافع الذاتية التي تدفع المرأة السعودية للاهتمام بجسدها من خلال إجراء عمليات التجميل
16 عبارة	3. الدوافع الاجتماعية التي تدفع المرأة السعودية للاهتمام بجسدها من خلال إجراء عمليات التجميل
13 عبارة	4. الدوافع الثقافية التي تدفع المرأة السعودية للاهتمام بجسدها من خلال إجراء عمليات التجميل
53 عبارة	أربعة محاور

تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي للحصول على استجابات مفردات عينة الدراسة، وفق درجات الموافقة التالية: (موافق - موافق إلى حد ما - غير موافق). ومن ثم التعبير عن هذا المقياس كميًا، بإعطاء كل عبارة من العبارات السابقة درجة، وفقاً للتالي: موافق (3) درجات، موافق إلى حد ما (2) درجتان، غير موافق (1) درجة واحدة.

ولتحديد طول فئات مقياس ليكرت الثلاثي، تم حساب المدى بطرح الحد الأعلى من الحد الأدنى ($3 - 1 = 2$)، ثم تم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس ($2 \div 3 = 0.67$)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (1)؛ لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول الفئات كما هو موضح في الجدول (2):

ولتحقيق مبدأ صدق الاستبانة وثباتها، أجريت الخطوات التالية:

1. **صدق وثبات الأداة:** صدق أداة الدراسة (الاستبانة) يعني التأكد من أنها تقيس ما أعدت لقياسه، كما يُقصد بالصدق شمول أداة الدراسة لكل العناصر التي يجب أن تحتويها الدراسة من ناحية، وكذلك وضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومه لمن يستخدمها، وتم التأكد من صدق الاستبانة من خلال ما يأتي:

أ. **الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكمين):** بعد الانتهاء من بناء أداة الدراسة تم عرضها بصورتها الأولية على أكثر من عشرة أعضاء من هيئة التدريس في جامعتي الإمام محمد بن سعود، وجامعة الملك سعود في مدينة الرياض، وهم المحكمون المتخصصون، للتعرف على مدى الصدق الظاهري للاستبانة وللاسترشاد بأرائهم. وإبداء الرأي حول مدى وضوح العبارات ومدى ملاءمتها لما وضعت لأجله، وتم إجراء الصدق الظاهري للاستبانة من خلال التأكد من وضوح العبارات ومنطقيتها ودقتها في قياس المطلوب ومدى مناسبة العبارات للمحور الذي تنتمي إليه.

ب. **صدق الاتساق الداخلي للأداة:** للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، تم حساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)؛ للتعرف على درجة ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، وتوضح الجداول التالية معاملات الارتباط لكل محور من المحاور بما فيها من عبارات.

جدول 2 : معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الأول (اتجاه النساء السعوديات نحو الاهتمام بالجسد والاتجاه للعمليات التجميلية)			
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
9	**0.712	15	**0.846
10	**0.571	16	**0.679
11	**0.687	17	**0.549
12	**0.714	18	**0.646
13	**0.699	19	**0.788
14	**0.793	-	-

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجدول أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الأول، والدرجة الكلية للمحور، ومناسبتها لقياس ما أعدت لقياسه.

جدول 3: معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الثاني (الذوايق الذاتية التي تدفع المرأة السعودية للاهتمام بجسدها من خلال إجراء عمليات التجميل)			
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.584	8	**0.593
2	**0.679	9	**0.540
3	**0.689	10	**0.655
4	**0.687	11	**0.542
5	**0.622	12	**0.622
6	**0.583	13	**0.610
7	**0.591	-	-

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجدول أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثاني، والدرجة الكلية للمحور، ومناسبتها لقياس ما أعدت لقياسه.

جدول 4: معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثالث مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الثالث (الدوافع الاجتماعية التي تدفع المرأة السعودية للاهتمام بجسدها من خلال إجراء عمليات التجميل)			
معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة
**0.738	9	**0.709	1
**0.703	10	**0.615	2
**0.654	11	**0.595	3
**0.725	12	**0.678	4
**0.646	13	**0.648	5
**0.584	14	**0.538	6
**0.664	15		7
**0.683	16		8

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجدول أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثالث، والدرجة الكلية للمحور، ومناسبتها لقياس ما أعدت لقياسه.

جدول 5: معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الرابع مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الرابع (الدوافع الثقافية التي تدفع المرأة السعودية للاهتمام بجسدها من خلال إجراء عمليات التجميل)			
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.743	8	**0.661
2	**0.667	9	**0.748
3	**0.651	10	**0.630
4	**0.680	11	**0.630
5	**0.750	12	**0.645
6	**0.637	13	**0.667
7	**0.717	-	-

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجدول أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الرابع، والدرجة الكلية للمحور، ومناسبتها لقياس ما أعدت لقياسه.

ثبات الاتساق الداخلي لأداة الدراسة: تم التأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال استخدام معامل ثبات ألفا كرونباخ، (معادلة ألفا كرونباخ) (α) Cronbach's Alpha)، وتوضح الجداول رقم (6) قيم معاملات الثبات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول 6: معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

ثبات المحور	عدد العبارات	محاور الاستبانة
0.8746	11	1. رأي النساء السعوديات نحو الاهتمام بالجسد وإجراء العمليات التجميلية
0.7527	13	2. الدوافع الذاتية التي تدفع المرأة السعودية للاهتمام بجسدها من خلال إجراء عمليات التجميل
0.8986	16	3. الدوافع الاجتماعية التي تدفع المرأة السعودية للاهتمام بجسدها من خلال إجراء عمليات التجميل
0.8951	13	4. الدوافع الثقافية التي تدفع المرأة السعودية للاهتمام بجسدها من خلال إجراء عمليات التجميل
0.9528	53	الثبات العام

يتضح من الجدول أن معامل الثبات العام عالٍ حيث بلغ (0.9528)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة تم الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

متغيرات الدراسة

أ. المتغيرات المستقلة: الدوافع الاجتماعية والثقافية والذاتية والاقتصادية للاهتمام بالجسد من قبل النساء في المجتمع السعودي.

ب. المتغيرات التابعة: إجراء العمليات التجميلية من قبل النساء السعوديات كأحد أنواع أدوات الاهتمام بالجسد

وحدة الدراسة الأساسية: النساء السعوديات في مدينة الرياض واللاتي اهتمن بأجسادهن من خلال إجراء العمليات التجميلية.

إجراءات تطبيق أداة الدراسة: بعد التأكد من صدق (الاستبانة) وثباتها، وصلاحيتها للتطبيق، قامت الباحثة بتطبيقها ميدانياً باتباع الخطوات التالية:

1. توزيع الاستبانة وتطبيقها ميدانياً على عينة عشوائية استطلاعية بعدد 50 امرأة سعودية ممن اتجهن لإجراء العمليات التجميلية كعينة أولية تجريبية (استطلاعية) ثم تم جمعها.
2. تم توزيع الاستبانة بالطريقة المذكورة في اختيار العينة وجمع البيانات.
3. جمع الاستبانات بعد تعيئتها، وقد بلغ عددها (611) استبانة.
4. مراجعة الاستبانات، والتأكد من صلاحيتها، وملاءمتها للتحليل، واستبعاد غير الصالح منها.

عينة الدراسة: تم اختيار العينة على عدة مراحل وكانت من مراكز التجميل الخاصة في مدينة الرياض، ثم وزعت الاستبانات على عينة من النساء اللاتي أجرين العمليات التجميلية ويترددن على المراكز التجميلية المختارة.

حدود ومجالات الدراسة

1. الحدود الموضوعية: الدوافع الذاتية والاجتماعية والثقافية للنساء السعوديات في مدينة الرياض للاهتمام بالجسد من خلال إجراء العمليات التجميلية.
2. الحدود المكانية: مراكز الجلدية والتجميل الخاصة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.
3. الحدود البشرية: النساء السعوديات اللاتي أجرين عمليات تجميلية في مدينة الرياض.
4. الحدود الزمانية: بدأت الباحثة في إعداد الفصل الأدبي من شهر رمضان إلى شهر ذي الحجة الهجري 1439، ثم تم تطبيق الدراسة في شهر محرم من العام 1440هـ، في منتصف شهر محرم تحديداً.

أساليب المعالجة الإحصائية: لتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل البيانات التي تم جمعها؛ تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS): التكرارات والنسب المئوية Frequency and percentages، المتوسط الحسابي الموزون Weighted mean، المتوسط الحسابي mean، الانحراف المعياري standard deviation، معامل الارتباط بيرسون Pearson correlation coefficient، معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach coefficient، تحليل التباين الأحادي: ONE-WAY ANOVA، اختبار شيفيه Scheffe.

أهم نتائج الدراسة

للبينات الأولية: توصلت الدراسة إلى عددٍ من النتائج،

1. خصائص عينة الدراسة

أن من المبحوثات يمثلن ما نسبته 36% من العينة أعمارهن من 30 إلى أقل من 40 سنة وهن الفئة الأكثر من مفردات عينة الدراسة، من عينة الدراسة من يمثلن ما نسبته 97% من مجموع عينة الدراسة حالتهن الاجتماعية متزوجة، إن من المبحوثات من يمثلن ما نسبته 62.4% من إجمالي مفردات عينة الدراسة موظفات، إن من مفردات عينة الدراسة الموظفات اللاتي يمثلن ما نسبته 49% من إجمالي مفردات عينة الدراسة الموظفات وظيفتهن معلمة، من مفردات عينة الدراسة من يمثلن ما نسبته 66% من إجمالي مفردات عينة الدراسة مستواهن التعليمي جامعي، من مفردات عينة الدراسة من يمثلن ما نسبته 32% من إجمالي مفردات عينة الدراسة الدخل الشهري لأسرهن من 10,000 إلى أقل من 15,000 ريال، إن من مفردات عينة الدراسة من يمثلن ما نسبته 36% من إجمالي مفردات عينة الدراسة مكان سكنهن شمال الرياض، إن من مفردات عينة الدراسة يمثلن ما نسبته 66% من إجمالي مفردات عينة الدراسة نوع سكنهن فيلا، إن من مفردات عينة الدراسة من يمثلن ما نسبته 72% من إجمالي مفردات عينة الدراسة سكنهن ملك.

رأى النساء السعوديات نحو الاهتمام بالجسد من خلال إجراء العمليات التجميلية: أنهن يقمن بالاهتمام بأجسادهن بكافة الوسائل بنسبة (91%)، كما تبين في نتائج الدراسة موافقة المبحوثات على الدوافع الذاتية التي تدفع المرأة السعودية للاهتمام بجسدها من خلال إجراء عمليات التجميل بنسبة (86%)، والتي من أهمها الرغبة في مظهر جميل الصورة بنسبة (97%)، وتفسر هذه النتيجة بأن رغبة المرأة في مظهر جميل الصورة لطبيعتها الأنثوية يجعلها تبحث في تجميل مظهرها، وتجري المرأة العمليات التجميلية للتخفيف من علامات التقدم في العمر على الجسم بنسبة (92%)، جسد المرأة رأسمالها تريد أن يكون جميلاً باستمرار بنسبة (88%).

2. الدوافع الذاتية للنساء السعوديات للاهتمام بالجسد من خلال إجراء العمليات التجميلية

جدول 7: الدوافع الذاتية التي تدفع المرأة السعودية للاهتمام بجسدها من خلال إجراء عمليات التجميل مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار النسبة %	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
			موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق				
1	الرغبة في مظهر جميل الصورة	ك	568	35	8	2.92	0.321	97.3%	1
		%	93	5.7	1.3				
5	تجري المرأة العمليات التجميلية للتخفيف من علامات التقدم في العمر على الجسم	ك	485	107	19	2.76	0.494	92.0%	2
		%	79.4	17.5	3.1				
3	الحرص على أن يكون جسمها متميز الشكل	ك	407	190	14	2.64	0.525	88.0%	3
		%	66.6	31.1	2.3				

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة			النسبة %	الرتبة	
			متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي			موافق
9	جسد المرأة رأسمالها تريد أن يكون جميل باستمرار	ك	2.64	0.594	88.0%	426	148	37
		%	2.62	0.537	87.3%	69.7	24.2	6.1
13	يعزز جمال جسد المرأة هويتها الأنثوية	ك	2.62	0.537	87.3%	394	201	16
		%	2.62	0.537	87.3%	64.5	32.9	2.6
11	تعاني بعض النساء من عيوب خلقية تخرجها أمام الآخرين	ك	2.62	0.538	87.3%	393	202	16
		%	2.62	0.538	87.3%	64.3	33.1	2.6
12	اهتمام المرأة بجسدها يزيد من ثقنها بنفسها	ك	2.61	0.527	87.0%	383	216	12
		%	2.61	0.527	87.0%	62.6	35.4	2
2	الشعور بالرضا والقبول من شكلها بعد عملية التجميل	ك	2.60	0.538	86.7%	383	213	15
		%	2.60	0.538	86.7%	62.6	34.9	2.5
7	تسعى المرأة أن يكون شكل جسمها كالممثلات أو عارضات الأزياء أو الرياضيات	ك	2.59	0.611	86.3%	399	172	40
		%	2.59	0.611	86.3%	65.3	28.2	6.5
10	التعرض لحادث في الماضي أدى لتغيير شكل جسمها مما جعلها تجري عمليات تجميلية	ك	2.55	0.568	85.0%	360	228	23
		%	2.55	0.568	85.0%	58.9	37.3	3.8
6	الشعور بالنقص لعيب في شكل الجسم	ك	2.46	0.595	82.0%	312	267	32
		%	2.46	0.595	82.0%	51.1	43.7	5.2
4	الخوف من مظاهر التقدم في العمر	ك	2.38	0.537	79.3%	248	347	16
		%	2.38	0.537	79.3%	40.6	56.8	2.6
8	تطمح المرأة أن تكون أحد مشاهير الموضة العارضات في المستقبل	ك	2.15	0.742	71.7%	220	262	129
		%	2.15	0.742	71.7%	36	42.9	21.1

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
			موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق				
	المتوسط العام					2.58	0.279	86.0%	-

يتضح في الجدول أن مفردات عينة الدراسة موافقات على الدوافع الذاتية التي تدفع المرأة السعودية للاهتمام بجسدها من خلال إجراء عمليات التجميل بمتوسط (2.58 من 3.00)، وانحراف معياري (0.279) ووزن نسبي (86.0%) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي (من 2.35 إلى 3.00)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج في الجدول أن مفردات عينة الدراسة موافقات على اثني عشر من ملامح الدوافع الذاتية التي تدفع المرأة السعودية للاهتمام بجسدها من خلال إجراء عمليات التجميل تتمثل في العبارات رقم (1، 5، 3، 9، 13، 11، 12، 2، 7، 10، 6، 4، 8) التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة مفردات عينة الدراسة عليها، كالتالي:

جاءت العبارة رقم (1) وهي: "الرغبة في مظهر جميل الصورة" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة ووزن نسبي (97.3%)، جاءت العبارة رقم (5) وهي: "تجري المرأة العمليات التجميلية للتخفيف من علامات التقدم في العمر على الجسم" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها ووزن نسبي (92.0%)، ونستنتج من هذه النتيجة أن التقدم في العمر يؤثر على شكل المرأة من خلال آثار التجاعيد، الأمر الذي يجعل المرأة تبحث في معالجة هذه الآثار من خلال إجراء العمليات التجميلية للتخفيف من علامات التقدم في العمر على الجسم، مما يجعلها تمتلك الدافع الذاتي للاهتمام بجسدها من خلال إجراء عمليات التجميل.

جاءت العبارة رقم (3) وهي: "الحرص على أن يكون جسمها متميز الشكل" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها ووزن نسبي (88.0%)، ونستنتج من هذه النتيجة أن المرأة تبحث عن التميز في سمة الجمال عن غيرها؛ ولذلك نجدها تحرص على أن يكون جسمها متميز الشكل مما يدفعها ذاتياً للاهتمام بجسدها من خلال إجراء عمليات التجميل.

3. الدوافع الاجتماعية للنساء السعوديات للاهتمام بالجسد من خلال إجراء العمليات التجميلية:

جدول 8: الدوافع الاجتماعية التي تدفع المرأة السعودية للاهتمام بجسدها من خلال إجراء عمليات التجميل مرتبة تنازلياً

حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
			موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق				
7	تتضايق المرأة من تعليقات زميلاتها "السلبية" على جسمها	ك	415	166	30	2.63	0.576	87.7%	1
		%	67.9	27.2	4.9				
5	يهم المرأة إعجاب أقاربها بجمال شكل جسمها	ك	390	183	38	2.58	0.608	86.0%	2
		%	63.8	30	6.2				

الرتبة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة			التكرار	العبارات	م
				غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق			
3	%85.3	0.556	2.56	19	233	359	ك	تريد المرأة أن يراها كل من حولها جميلة الشكل	14
				3.1	38.1	58.8	%		
4	%84.3	0.603	2.53	35	215	361	ك	رغبة الرجل في الآونة الأخيرة أن يكون شكل جسم المرأة التي سيرتبط بها جميلاً مثل عارضات الأزياء	3
				5.7	35.2	59.1	%		
5	%84.0	0.716	2.52	80	132	399	ك	تحرص معظم النساء على إجراء العمليات التجميلية	1
				13.1	21.6	65.3	%		
6	%83.0	0.641	2.49	49	214	348	ك	تجري المرأة عمليات التجميل لانتشارها الواسع بين النساء في المجتمع	11
				8	35	57	%		
7	%82.7	0.576	2.48	25	270	316	ك	يهم المرأة رأي الآخرين في شكل جسمها	2
				4.1	44.2	51.7	%		
8	%82.7	0.593	2.48	31	257	323	ك	يزعج المرأة سخريه أسررتها من شكل جسمها	6
				5.1	42.1	52.8	%		
9	%82.7	0.615	2.48	39	239	333	ك	تحرص المرأة على إجراء العمليات التجميلية لتريد من فرصها في الزواج	13
				6.4	39.1	54.5	%		
10	%82.3	0.702	2.47	74	175	362	ك	تساعدها العمليات التجميلية في زيادة علاقاتها الاجتماعية	19
				12.1	28.6	59.3	%		
11	%81.7	0.591	2.45	31	273	307	ك	تحب المرأة أن تكون مثل صديقتها جميلة الجسم	8
				5.1	44.7	50.2	%		
12	%81.7	0.674	2.45	63	212	336	ك	تملك صاحبات الجسد الجميل تأثير أكثر في مجال العمل والإنتاج	15
				10.3	34.7	55	%		

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
			النسبة %	موافق	موافق إلى حد ما				
16	جمال مظهرها أحد أسباب نجاحها في الحياة الاجتماعية	ك	270	272	69	2.33	0.669	%77.7	13
		%	44.2	44.5	11.3				
12	عندما يكون جسد المرأة متناسقاً يسهل عليها الاندماج في المجتمع	ك	266	266	79	2.31	0.687	%77.0	14
		%	43.6	43.5	12.9				
10	ترى المرأة أن جمال جسمها يشكل قيمتها عند الآخرين في علاقاتها الاجتماعية	ك	255	276	80	2.29	0.683	%76.3	15
		%	41.7	45.2	13.1				
4	تتجه المرأة لإجراء العمليات التجميلية لتكون جميلة في نظر عائلتها	ك	180	366	65	2.19	0.605	%73.0	16
		%	29.5	59.9	10.6				
المتوسط العام									
-						2.45	0.399	%81.7	-

يظهر في الجدول إن المبحوثات موافقات على الدوافع الاجتماعية التي تدفع المرأة السعودية للاهتمام بجسدها من خلال إجراء عمليات التجميل بنسبة (82 %)، والتي من أهمها تتضابق المرأة من تعليقات زميلاتهن "السلبية" على جسمها وبنسبة (88%)، يهيم المرأة إعجاب أقاربها بجمال شكل جسمها بنسبة (86 %) يهيم المرأة رأي الآخرين في شكل جسمها بنسبة (83%).

4. الدوافع الثقافية للنساء السعوديات للاهتمام بالجسد من خلال إجراء العمليات التجميلية

جدول 9: الدوافع الثقافية التي تدفع المرأة السعودية للاهتمام بجسدها من خلال إجراء عمليات التجميل مرتبة تنازلياً

حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
			النسبة %	موافق	موافق إلى حد ما				
11	سهولة التعرف على جديد التجميل من المواقع الإلكترونية العالمية يحفز المرأة على إجراء العمليات التجميلية	ك	315	260	36	2.46	0.605	%82.0	1
		%	51.5	42.6	5.9				
5	زيادة الثقة في جميع العيادات التجميلية لانتشارها وكثرتها	ك	356	179	76	2.46	0.706	%82.0	2
		%	58.3	29.3	12.4				

3	%80.7	0.654	2.42	56	244	311	ك	عروض التخفيضات من العيادات التجميلية على الإنترنت مغرية لإجراء العمليات التجميلية	3
				9.2	39.9	50.9	%		
4	%80.7	0.813	2.42	127	98	386	ك	سماحة الدين الإسلامي بالاهتمام بالجسد من خلال إجراء عمليات التجميل	1
				20.8	16	63.2	%		
5	%80.3	0.662	2.41	60	242	309	ك	يشكل إجراء العمليات التجميلية في نظر المرأة أحد مظاهر التحديث والتطور	7
				9.8	39.6	50.6	%		
6	%79.7	0.630	2.39	48	274	289	ك	سهولة الاستفادة من عروض الموضة والتجميل في وسائل التواصل الاجتماعي لإجراء العمليات التجميلية	6
				7.9	44.8	47.3	%		
7	%79.3	0.637	2.38	52	277	282	ك	تحرص المرأة على متابعة مشاهير السناب في إعلاناتهم التجميلية	12
				8.5	45.3	46.2	%		
8	%79.3	0.692	2.38	74	231	306	ك	تقوم المرأة بالسفر لاستشارة أطباء العمليات التجميلية الأشهر عالمياً	9
				12.1	37.8	50.1	%		
9	%77.3	0.642	2.32	59	296	256	ك	ميل كثير من النساء لإجراء العمليات التجميلية خارج المملكة	10
				9.7	48.4	41.9	%		
10	%76.7	0.575	2.30	37	355	219	ك	التطور والتغير والاحتراف في المجال الصحي والأدوات والآلات التجميلية يشجع على إجراء العمليات التجميلية	4
				6.1	58.1	35.8	%		
11	%76.7	0.650	2.30	64	297	250	ك	تتابع المرأة البرامج الخاصة بعمليات التجميل دائماً	8
				10.5	48.6	40.9	%		
12	%75.3	0.738	2.26	108	239	264	ك	إجراء العمليات التجميلية لا يتعارض مع القيم الدينية	2
				17.7	39.1	43.2	%		
13	%72.0	0.702	2.16	109	295	207	ك	تحرص المرأة على إجراء العمليات التجميلية رغبة منها في عرض صورتها في برامج التواصل الاجتماعي لتستقرام وتويتير وغيرها	13
				17.8	48.3	33.9	%		
-	%78.7	0.447	2.36	المتوسط العام					

يبين الجدول نتائج تساؤلات الدوافع الثقافية التي من أهمها أن المبحوثات موافقات على الدوافع الثقافية التي تدفع المرأة السعودية للاهتمام بجسدها من خلال إجراء عمليات التجميل بنسبة (79 %)، سهولة التعرف على جديد التجميل من المواقع الإلكترونية العالمية يحفز المرأة على إجراء العمليات التجميلية بنسبة (82%)، زيادة الثقة في جميع العيادات التجميلية لانتشارها وكثرتها بنسبة (82 %)، عروض التخفيضات من العيادات التجميلية على الإنترنت مغرية لإجراء العمليات التجميلية بنسبة (81%)، وتفسر هذه النتيجة بأن اهتمام المرأة برأي الآخرين في شكل جسمها يجعلها تبحث في تغيير شكل جسمها ليحقق رضا الآخرين، مما يعزز من دافعيتها للاهتمام بجسدها من خلال إجراء عمليات التجميل، ويعزز ثقافتها في نفسها عند قبول الآخرين لها، وحسب رأي بورديو فالبناء الاجتماعي للجسد يُعد:

1. مجالاً تتعكس عليه التماثلات والتصورات والقيم.

2. رابطاً للطاقة الاجتماعية، فبواسطته يتم دمج كل فرد في النسيج الجمعي.

3. نقطة تقاطع اللحظات الثقافية ومختلف أشكال التبادل الرمزي، فالفاعل الاجتماعي يكتسب بشكل غير واع مجموعة من الاستعدادات من خلال انغماسه في محيطه الاجتماعي تمكّنه من أن يُكيّف أفعاله مع ضرورات المعيش اليومي مثلاً، يُطوّر الأفراد عادات ذهنية وسلوكية معينة يطبقها un habitus de classe على كل الرغبات والطموحات التي تنتشر في محيطه الاجتماعي كالسعي للجمال وإجراء عمليات التجميل وحسب رأي جوفمان فإن إجراء عمليات تجميل من شأنها أن تبعث الرضا عن الذات، فهي تشكل العلاقة القائمة بين الجسد والهوية الذاتية، وتقوم بصياغة الانشغال الحداثي بالجسد، فقد حاول إرفنج جوفمان أن يضع الجسد تحت تحليلات نظام التفاعل والانساق والبنية محاولاً صنع أساس صلب للعلاقات الاجتماعية، وإخفاء العيوب والجوانب السلبية أكثر من التفكير في هذا الاتجاه لعمليات التجميل؛ كونه فائدة لإصلاح عيوب معينة في جسم الإنسان، وهذا ما يزيد التفاعل الذي يسهم في رسم نظرة الآخرين.

تقرير الدراسة وتحليل النتائج وفق منظور سيبيولوجيا الجسد: يتناول هذا التقرير ملخصاً لنتائج الدراسة، وأهم ما توصلت إليها في ضوء أهدافها وتسؤلاتها من منظور سيبيولوجيا الجسد كما يتضمن التوصيات التي أوصت بها الدراسة، وكذلك ما اقترحه الباحثة من مقترحات لدراسات مستقبلية.

- أثبتت نتائج الدراسة التي تمت مناقشتها أن الجسد هو أحد الأدوات التعبيرية الأساسية عن هوية العلاقات في المجتمع في عصر ما بعد الحداثة، عصر المخاطر كما قال جدينز، وذلك وفق التحليل السبوسولوجي لعلم اجتماع الجسد، فقد وافقت جميع مفردات العينة على انتشار الاهتمام بالجسد والمحافظة عليه من قبل النساء السعوديات في مدينة الرياض، وبشكل ظاهر وملحوظ يظهر تفاعلات الناس وتعايشهم مع بعضهم البعض عن طريق السعي لإبقاء شباب الجسد، وتحسين الصورة الخارجية للجسد بعدة طرق منها التغذية السليمة، وعمل التمارين الرياضية، وإجراء العمليات التجميلية، للحصول على الرضا الذاتي والاجتماعي عن المظهر الخارجي.
- كما أثبتت الدراسة انتشار إجراء العمليات التجميلية الجراحية أو غير الجراحية، التي تقبل عليها النساء السعوديات في مدينة الرياض لتغيير الشكل إما لأسباب صحية ضرورية، أو لأسباب جمالية شكلية، أو علاج عيوب طبيعية أو طارئة، أو الرغبة في تصحيح عيوب خلقية، في ظاهر الجسد، سواء عمليات جراحية، أو عمليات الحقن التجميلية، أو الشد البسيط، أو غيرها من الأنواع التي سبق ذكرها.
- كما أثبتت النتائج تأثير المتغيرات التالية: العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الحالة المهنية، الدخل الشهري، التعرض لحوادث، عدد العمليات التي خضعت لها، التوازن النفسي، مستوى الرضا عن الحياة في المحيط الاجتماعي، أو الرغبة في تحسين الوجه والقوام ومستوى الرضا عن المظهر الخارجي على الدوافع الذاتية للاهتمام بالجسد عن طريق إجراء عمليات التجميل حيث تقوم المتغيرات الديموغرافية بموضعة الأفراد، ويكون تقدير الشخص لنفسه إيجابياً من خلال المكانة التي يحتلها داخل مجتمعه، والذي يبدي رضاه عن

مظهره الخارجي، ويقوم بالتشبيهُ لذوق الطبقة وفق الهابيتوس المكون للحقل الاجتماعي الثقافي من حوله مما يظهر تفاعل البنية والفعل الإنساني في خلق الظواهر الاجتماعية.

• كما أثبتت نتائج الدراسة قوة هيمنة الثقافة الاجتماعية نحو صياغة السلوك الذاتي والجسدي لأفراد المجتمع وأثبتت تأثير التوافق، التعاون، التكيف، الاندماج، الصراع، المكانة، الأهداف، التصورات، المعتقدات، التوجهات، محيط الاختلاط بالصدقات، أو محاولات إرضاء الزوج، أو الرغبة في التقليد، أو الرغبة في عمل علاقات اجتماعية أفضل حيث تبدي هذه العمليات الاجتماعية في ارتباطها بالأفراد وتفاعلاتهم مع أقرانهم بناء البنية الجسدية، وتدخل في العلاقات الاجتماعية، وكيف أنها تنظم أو تخضع لعلاقات القرابة الداخلية أو الخارجية، وتشكل مسرحاً للتفاعلات الإنسانية يظهر فيها الأفراد إيجابياتهم ويخفون سلبياتهم.

• كما أثبتت نتائج الدراسة تأثير الدوافع الثقافية على الجسد كمعطى طبيعي ومكون ثقافي، وهذا ما يميزه كموضوع للاختلافات، فمن خلال الجسد يتميز الفرد عن الجماعة، وتتميز المرأة عن الرجل، ويتميز الشباب عن الشيخ، وعليه فهذا التميز مرتبط أساساً بالهوية في تقاطعاتها وعلاقاتها الثقافية المختلفة مثل الدين والانفتاح الثقافي، والسفر والسياحة، ووسائل الإعلام والتواصل الإلكتروني العالمي، وبما أنه حامل للهوية، فلجسد لغة تصيره أداة اتصال وتواصل عبر سلسلة من الرموز والشارات التي تسمح بحياة اجتماعية متشعبة بالعلاقات بفعل التبادل والتفاعل.

• كما أثبتت نتائج الدراسة دور التقنيات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، وهي مجموعة من أدوات المعرفة والوعي التي تبث معلومات حول الجسد مشكلة عفاً رمزياً في هذا الجانب، ويتم تطبيق ما يبث من معرفة حول تسليع الجسد عن طريق عادات المزلولة والممارسة الإنسانية مثل الاتجاه لإجراء عمليات التجميل، ثم تتحوّل إلى خبرة لديها الاستعداد لتكرار الممارسة وفق توقع نتائج إيجابية أكثر أو وفق مفاهيم التقليد والمحاكاة الاجتماعية، حتى ظهرت ثقافة المجتمع الجسدي.

• كما أكدت نتائج الدراسة على دور المستوى الدراسي والتطور العلمي وارتباطهما بارتفاع المستوى المعيشي والدخل الشهري للأسرة، مما ساعد على سهولة الحصول على مواد العناية بالجسد وأدواتها، وأصبحت مواد جارية الاستهلاك، ورفاهية في متناول الجميع مع اختلاف الإمكانيات المادية، والتي يتم عن طريق اقتنائها تكوين الجسد ك رأس مال مادي يساهم في بناء البنية التكوينية للأفراد وللعمل الاجتماعي.

• كما أكدت نتائج الدراسة على هيمنة وانتشار المؤسسات الصحية التجميلية، وبث الكثير من العروض والتخفيضات التي تروج لغياب مخاطر عمليات التجميل، وتشكل سلطة القوة الناعمة من قبل المؤسسات الصحية التجميلية، والتي من شأنها المساهمة في نشر ثقافة الاستهلاك البشري دون حاجة، بدلاً من الإنتاج.

ونستنتج من هذا التقرير أن الحداثة تضيف بعداً آخر للفضاءات العامة، حيث إن البعد الملازم للفعل الاجتماعي يكشف لنا عن نوعية الروابط الموجودة فيه، كما أن هذه الروابط تسمح بالتعبير عن العلاقات ما بين ممثلي الجماعات المختلفة من أفراد وجماعات ومكونات مادية، وتكمن خطورة هذه المشكلة في استخدام الجسد كهوية للتعبير عن العلاقات الاجتماعية، ويتم تشكيله وفق حاجة هذه العلاقات، وتأخذ المخاطر أهمية سوسولوجية عندما تفقد الحدود التي وضعها نسق المعاني والقيم التي يبني الحقل الاجتماعي شرعيتها، ويصل البحث الاستكشافي عن المهارات الجسدية، والمنجزات الآتية لتغيير الجسد المجابهة والمزايدة في المخاطرة منتهاها من خلال استعمال الموارد البدنية في رأي جدينز⁽⁶⁾.

وقد يكون الاهتمام الزائد بالشكل الخارجي للجسد على حساب تنمية الجانب الفكري والعقلي الفردي، فيأتي بعكس القيم المهمة للتكوين الإنساني، ويساهم في تسطيح العقل الإنساني عن طريق غرس القيم غير المهمة وإهمال القيم والمعايير الإنسانية والاجتماعية الأساسية. وقد

أشارت الدراسة إلى التغيير الواضح في مكونات المجتمع السعودي الاجتماعية والثقافية، ففي السنوات القلائل الماضية كان التغيير المادي في المجتمع السعودي طاعياً على التغيير الثقافي والاجتماعي وذلك بسبب التمسك بالمرورث الثقافي، والعادات والتقاليد، وطبيعة المجتمع السعودي المحافظ، أما في الوقت الحاضر فقد أشارت الدراسة لوجود تغيير في المستوى الثقافي والفكري في المجتمع السعودي، وذلك عن طريق قبول أفكار كانت تصنف من قبل بعض فئات المجتمع السعودي في الماضي على أنها أفكار غريبة من شأنها إفساد المجتمع، كما تظهر نتائج الدراسة وفق التحليل السيوسولوجي من منظور الجسد وجود تغيير في الفضاء الاجتماعي العام المكون للمجتمع السعودي، والذي قد يتضح فيه الاتجاه للفردية كما هو في العالم الحديث والانفتاح الثقافي العالمي، مما يمنح الأفراد القدرة على صنع اتجاهات جديدة تساهم في صنع الفعل الاجتماعي، مثل الاهتمام الاجتماعي بالجسد عن طريق إجراء عمليات التجميل.

توصيات الدراسة: في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

- إعداد توعية وتنقيف من قبل المؤسسات الاجتماعية حول شكل الجسد، وما يتعلق به من مؤثرات ذاتية واجتماعية وثقافية من الممكن أن توجه صاحبه لاتخاذ قرارات خاطئة بشأنه.
- توعية المرأة السعودية بأن رأسمالها الحقيقي هو فكرها وشخصيتها وليس جسدها، والاهتمام بتعزيز ثقة النساء السعوديات بذاتهن وصفاتهن الخلقية، وحث المرأة السعودية على عدم السعي لتقليد شكل النماذج الإعلامية مثل الممثلات أو عارضات الأزياء أو الرياضيات ومشاهير الموضة العارضات.
- العمل على تطوير أدوات الاهتمام الاجتماعي بالجسد من نواحي رياضية، وطرق لممارسة المشي والحركة، وعيادات تغذية، ومؤسسات صنع الأغذية الصحية.
- توفير أقسام صحية خاصة بتوجيه الطرق الصحيحة لأفراد المجتمع للاهتمام بالجسد في مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات، وتوفير الدعم والإرشاد للراغبين في إجراء العمليات التجميلية عن طريق خدمات الإرشاد والتأهيل النفسي والاجتماعي.
- وضع صالات رياضية حسب الإمكانيات المتاحة في جميع الأحياء والمؤسسات التعليمية للحد من الأمراض وللحد من تكلفة الأندية الصحية، ولتكون ثقافة الجمال تتبع من ثقافة الصحة العامة.
- حث النساء على عدم ممارسة التعليقات السلبية تجاه جسد بعضهن البعض، وحث الأسر على دعم الفتيات لتقبلن ذواتهن وشكل أجسادهن، والحد من السخرية منهن عن طريق التوعية والتنقيف الصحي في المؤسسات الصحية والاجتماعية، وعن طريق التنشئة الصحية من قبل الأسرة.
- توعية الرجال بأهمية اختيار المرأة للزواج على أساس قيمها وفكرها وشخصيتها وعدم التركيز على الجمال فقط.
- نشر الوعي في المؤسسات التعليمية حول تغيير الصورة الفطرية للجسد، ونشر قيم القناعة والرضا عن صورة الجسد.
- وضع الضوابط التي تحد من انتشار مظاهر إجراء عمليات التجميل بين شرائح المجتمع السعودي، والعمل على ضبط ورقابة انتشار المواقع الإلكترونية العالمية التي تحفز المرأة على إجراء العمليات التجميلية.
- الاهتمام بوضع شروط وضوابط وآليات لتطبيق الجودة للصحة التجميلية واحتمال آثار العمليات التجميلية كمسؤولية طبية كاملة، وضبط انتشار العيادات التجميلية والنظر في أهليتها.

- العمل على وضع آلية عن طريق وزارة الصحة ووزارة التجارة لمتابعة وضبط عروض التخفيضات والإعلانات التجارية من قبل العيادات التجميلية، ومؤسسات الدعاية والإعلان، وشركات الدواء العالمية التي تبتث على الإنترنت، والتي تغري المرأة لإجراء العمليات التجميلية.
- توعية المرأة السعودية بأهمية ممارسة الرياضة والتغذية السليمة بشكل دوري للحصول على جسم جميل، بدلا من اللجوء لإجراء العمليات التجميلية في حالات يمكن السيطرة عليها.
- ضرورة اتجاه وزارة الإعلام نحو إجراء عملية تنظيم لوسائل الإعلام الفاعلة عن طريق أخذ تصاريح قبل الإعلان لأي منتج تجميل أو عيادة تجميل جراحية والنظر في التصنيف الخاص بجودة الأداء المهني لهذه العيادات التجميلية عن طريق الرخص الطبية للعيادات الصحية بوزارة الصحة.

المراجع

1. إدريس العشاب . إشكالية الجسد: قراءة في الخطاب الفلسفي والسوسيولوجي، نشر في طنجة الأدبية، 2011 .
2. والاس ريث ، وولف السون. النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، مجدلاوي، الأردن، 2010 .
3. Turner. dictionary of sociology. Cambridge university 214 ،B. (ed.) the Cambridge ،- press.20- (2006).
4. دافيد لو بروتون. سوسولوجيا الجسد، (ترجمة عياد إيلال، وإدريس المحمدي)، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة،(2014).
5. Powell –J archaeology and genealogy: developments in Foucauldian gerontology، Issue 11 Journal of linguistics society& cultureInternational. (2002)
6. دافيد لو بروتون. سوسولوجيا الجسد، (ترجمة عياد إيلال، وإدريس المحمدي)، مرجع سابق .
7. شلنج كرس . الجسد والنظرية الاجتماعية، (ترجمة منى البحر)، دار العبد القاهرة، 2009.
8. شلنج كرس. الجسد والنظرية الاجتماعية، مرجع سابق.
9. عبد العزيز العبادي. ميشيل فوكو: المعرفة والسلطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1994.
10. وسان الخفاجي، ونور الخزعي. أثر إخلال جراح التجميل بضمن السلامة، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، السنة التاسعة، 2017.
11. سامية بومدين. الجراحة التجميلية والمسؤولية المدنية المترتبة عنها، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة مولود معمري، كلية الحقوق، قسم المسؤولية المهنية، 2011
12. لكبيرة التونسي. عمليات التجميل تحقق رغبات النساء والمضاعفات تشوه صورتها، جريدة الاتحاد الإماراتية، 2011.
<http://www.alittihad.ae/details.php>
13. وزارة الصحة الكتاب السنوي الإحصائي. المملكة العربية السعودية. إدارة الإحصاء بوزارة الصحة،(1435هـ)..
14. وزارة الصحة. الكتاب السنوي الإحصائي. المملكة العربية السعودية. إدارة -الإحصاء بوزارة الصحة(1427هـ).
15. محمد الحيدر. السعوديون الأكثر إقبالا على عمليات التجميل عربياً، جريدة الرياض الإلكترونية 2014.
<http://www.alriyadh.com/1006813>

16. قاموس المعجم الوسيط، اللغة العربي المعاصرة، عربي عربي
17. نادية محمد قزمار ، الجراحة التجميلية الجوانب القانونية والشرعية دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، 2010.
18. ابتسام كوشي. المضامين الثقافية للمجالات الاجتماعية وعلاقتها بتشكيل وإعادة تشكيل هوية البطالين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية ، 2013 .
19. محمد عبد الوهاب العزاوي. التسويق والمكانة الذهنية منظور استراتيجي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012 .
20. عبد الكريم بزاز. علم اجتماع بيار بورديو، رسالة دكتوراه في العلوم، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا ، الجزائر، 2007.
21. ظافر بن مشبب بن محمد الكناني الشهري، الذات الناقدة في النقد العربي القديم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية التربية، قسم اللغة العربية وآدابها، 1430.
22. جون سكوت. علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية، ترجمة محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2013.
23. حسني إبراهيم عبد العظيم. الجسد والطبقة ورأس المال الثقافي: قراءة في سوسيولوجيا بيير بورديو، إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد 15، 2011.
24. عبد العزيز علي الغريب، نظريات علم الاجتماع، دار الزهراء، الرياض، 2016 .
25. شحاتة صيام. علم اجتماع المعرفة وصراع التأويلات من العقلانية إلى أحياء الذات ،مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2004.
26. بيبيمون كلثوم. تصور وممارسة الهوية الثقافية لدى الشباب الجزائري بين الفضاء الإلكتروني والممارسة الواقعية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013 .
27. محمد عبد الكريم الحوراني . نظرية المعاصرة في علم الاجتماع.. تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى، 2012.
28. فاطمة الزهراء علي الشافعي. ثقافة العيب في حياتنا اليومية "دراسة في تمثيلات القوة"، دار الأدهم للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2012.
29. جبريل تارد. قوانين التقليد، مكتبة الأسرة، الأردن، 1994.
30. جميلة جلوي المطيري. الاتجاه نحو عمليات التجميل وعلاقته بوجهة الضبط والوعي بالذات لدى عينة إكلينيكية وغير إكلينيكية. رسالة ماجستير، جامعة نايف، 2014 .
31. العقيل ، العوامل الاجتماعية والنفسية المرتبطة بإقبال الفتاة السعودية على عمليات التجميل الجراحية، جامعة الملك سعود، الرياض 2014.
32. سليمان، عمليات التجميل وعلاقتها بصورة الجسم ومفهوم الذات كما يدركها طلبة الجامعة الأردنية، الأردن، 2013 .
33. Kim-Pong Tam, Henry Kin-Shing Ng, Young-Hoon Kim, And Victoria Wai-Lan Yeung (2012). Attitudes Toward Cosmetic Surgery Patients: The Role of Culture and Social Contact. The Journal of Social Psychology, 2012, 152 (4) , 458-479. Taylor & Francis Group, LLC

34. Carolina Garzon Paredes, Salustiano Gomes de Pinho Pessoa, and Diego Tomaz Teles Peixoto (2013). The impact of breast reconstruction on the quality of life of patients after mastectomy at the Plastic Surgery Service of Walter Cantidio University Hospital. *Rev Bras Cir Plást.* 2013;28 (1):100–4
35. Valentina Elisabetta Di Mattei¹, Elena Pagani Bagliacca, Alessandro Ambrosi, Luciano Lanfranchi, Franz Baruffaldi Preis and Lucio Samo (2015). The Impact of Cosmetic Plastic Surgery on Body Image and Psychological Well-Being: A Preliminary Study. *International Journal of Psychology & Behavior Analysis.* Di Mattei et al., *Int J Psychol Behav Anal* 2015, 1: 103. <http://dx.doi.org/10.15344/2455-3867/2015/103>
36. راکول شولس، جانسن التون. الإدارة الاستراتيجية المعاصرة للمستشفيات والخدمات الصحية، دار المعارف، الإسكندرية، 2013 .
37. KAUFMANN, Jean Claude. (1998). *Corps de femmes, regards d'hommes: Sociologie des seins* 15nus sur la plage, Paris, Nathan
38. LE BRETON, David. (1997). *La sociologie du corps*, op. ci–9 Medical treatments. In J.K. Thompson (Ed.), *Handbook of eatingp4–*
39. لبنى طيف. علم الاجتماع الجسد علم الاجتماع الجديد نحو الجسدانية، مقال نشر في نوفمبر 2016، مجلة الجزائر 2016 .
40. صالح عبد الله العقيل. العوامل الاجتماعية والنفسية المرتبطة بإقبال الفتاة السعودية على عمليات التجميل الجراحية، مجلة جامعة المدينة العالمي، ع 10، 2013 .
41. Hostuler, J. *Cosmetic Surgery and aging.* In T.R Georges (Ed.) , *Health Issues* (pp.129–131). New York; Salem Press, Inc. <http://purl.fcla.edu/fcla/eta/sfe00005793>. (2001)
42. Amy Brown; Adrian Furnham; Louise Glanville; and Viren Swami (2007). *Factors That Affect the Likelihood of Undergoing Cosmetic Surgery.* *Aesthetic Surgery Journal*, September / October 2007 Baltimore: Johns Hopkins University Press
43. حسن بوجية، الجسد بين النسق القيمي وسلطة الصورة الإعلامية، دار الكتاب العلمية، بيروت، 2010 .
44. صالح محمد الفوزان، الجراحة التجميلية، جامعة الإمام، الرياض، 2007 .
45. Shroff, H *An Examination of Peer-Related Risk and Protective Factors for Body Image Disturbance and Disordered Eating Among Adolescent Girls*, *Diss from.* (2004) p1–2
46. Wade, S *Differences in Body Image and Self-Esteem in Adolescents with and without Scoliosis*, *Dis for Degree of Doctor of Psychology Faculty of the Adler School of Professional Psychology, Umi, N.* 3286615. (2007).
47. TRAVAILLOT Yves. *Sociologie des pratiques d'entretien du corps*, Paris, P.U.F.p161998)
48. ابن منظور، جمال الدين محمد بن كرم. لسان العرب، مج1، دار الفكر للنشر والتوزيع، 422/2 القاهرة، مصر، ط1، (1993).

المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة جامعة العين وعلاقتها بتمثلهم للوحدة الوطنية.

Social Responsibility of Al Ain University Students and Its Relationship to Their Representation of National Unity.

<p>*DR.Mohammad Salman AlKhaza'leh</p> <p>Abstract</p> <p>The study aimed at identifying the extent to which the students of Al-Ain University practice of the social responsibility and its relation to the concept of national unity from their perspectives. The study sample consisted of (800) students randomly selected from the study society. The researcher used two questionnaires to reveal the relationship. The first questionnaire consisted of (social responsibility) which included (26) items, and the second questionnaire included the field (national unity) and it consists of 29 items. The results of the study showed that the students of the Al-Ain University practiced the social responsibility and national unity to a great extent. Further, there is a statistically significant relationship at the level of significance ($\alpha = 0.05$) between the social responsibility and the concept of national unity among university students. The social responsibility of the individuals is affected by the concept of national unity, and the absence of statistically significant differences at the level of significance ($0.05 = \alpha$) between the extent of the exercise of social responsibility and the concept of national unity due to the demographic variables (gender, grade level, GPA for the student), where all Z values calculated were less than the tabulate z value.</p> <p>Keywords: social responsibility, the concept of national unity, Al-Ain University</p> <p>Humanities and Social ,* College of Education Al Ain University,Sciences</p>	<p>*د. محمد سلمان الخزاعلة</p> <p>ملخص</p> <p>هدفت الدراسة التعرف إلى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة جامعة العين وعلاقتها بتمثلهم للوحدة الوطنية، وتكونت عينة الدراسة من (800) طالباً وطالبة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية المنتظمة من مجتمع الدراسة، واستخدم الباحث استبانتين للكشف عن العلاقة، تكونت الاستبانة الأولى من مجال (المسؤولية الاجتماعية) وقد اشتملت على (26) فقرة، أما الاستبانة الثانية فقد اشتملت على مجال (الوحدة الوطنية) وتكون من (29) فقرة، وبعد معالجتها إحصائياً، أظهرت نتائج الدراسة أن درجة ممارسة طلبة جامعة العين للمسؤولية الاجتماعية جاءت بدرجة كبيرة، وأن درجة تمثلهم للوحدة الوطنية جاءت - أيضاً - بدرجة كبيرة، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين المسؤولية الاجتماعية ومفهوم الوحدة الوطنية، أي إن المسؤولية الاجتماعية للفرد تتأثر بمفهوم الوحدة الوطنية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في العلاقة بين درجة ممارسة المسؤولية الاجتماعية ومفهوم الوحدة الوطنية تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، المستوى الدراسي، المعدل التراكمي)، حيث كانت جميع قيم (Z) المحسوبة أقل من قيمة (Z) الجدولية.</p> <p>الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الوحدة الوطنية، جامعة العين.</p> <p>[البحث الفائز بالمركز الأول (م) في مجال الدراسات الاجتماعية بالمسابقة الـ 36 لجائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم].</p> <p>*استاذ اصول التربية المشارك. جامعة العين. الإمارات العربية المتحدة.</p>
--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

مقدمة

تركز دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها ومن خلال ولاة الأمر فيها ورموزها الوطنية على ترسيخ مفهومي المسؤولية الاجتماعية ، والوحدة الوطنية، وتسعى إلى تنمية روح العطاء وتأصيل المسؤولية المشتركة عبر جميع الشرائح الاجتماعية، فالمنتبع لذلك يرى المسؤولية المجتمعية تتجسد في أعمق أشكالها وأبسط تطبيقاتها بالشارع، والبيت، والمؤسسة الحكومية وغير الحكومية، بالتعامل الفردي والحكومي بتطبيق القانون الذي لا يُميّز بين المواطن والمقيم، بالشكل الذي يجعلك أن تكون جزءاً من هذه المنظومة المسؤولة عن المدينة والمجتمع رغم تعدد هوياته وانتماءاته. إن المسؤولية الاجتماعية هي إحدى القنوات التي تدعم المصلحة العامة للمجتمع والوطن، وهذا سر قوتها كعنصر أساسي مطلوب لتمتين روابط العلاقات الانسانية .

فالمسؤولية الاجتماعية هي جزء من المسؤولية بصفة عامة، فالفرد مسؤول عن نفسه وعن جماعته، والجماعة مسؤولة عن نفسها وعن أهدافها، وعن أعضائها كأفراد في جميع الأحوال والأمور، والمسؤولية الاجتماعية ضرورية للمصلحة العامة، وفي ضوءها تتحقق الوحدة وتتماسك الجماعة وينعم المجتمع بالسلام، والمسؤولية الاجتماعية تفرض التعاون والالتزام والتضامن والاحترام والحب والديمقراطية في المعاملة والمشاركة الجادة، وهي تعبر عن الاهتمام والفهم والمشاركة للجماعة، وتحمل المسؤولية يقصد به الممارسة الفعلية للمسؤولية الاجتماعية فهي تبدأ بالمسؤولية عن النفس وعن الأسرة وعن الحي والأصدقاء وعن الوطن، لذلك تعد قضية حيوية لارتباطها بمهمة تحديد الأفعال والممارسات وحالات الاستعداد، وما يترتب على أفعال الإنسان من نتائج إيجابية أو سلبية داخل الكيان الاجتماعي(الحوالده،2017)⁽¹⁾.

وهناك اهتمام عالمي بالمسؤولية الاجتماعية ، حيث يؤكد التربويون على أن تعلم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات التربوية أمر ضروري وحاجة ملحة، وأنها تساعد في زيادة فهم الشاب لشخصيته، كما ترجع إلى سرعة التغيير الاجتماعي الذي طرأ على المجتمعات العربية، وإبراز دور المؤسسات التربوية في تنمية هذه المسؤولية عند المراهقين لما لها من دور فعال في حياتهم الذاتية والاجتماعية (الصمادي وعثامنه،2008)⁽²⁾. لذا تعتبر المسؤولية الاجتماعية مطلباً حيوياً من أجل إعداد أبنائنا لتحمل أدوارهم والقيام بها على خير وجه ومساهماتهم في بناء المجتمع وتقدمه ورقية ، ويقاس نمو الفرد ونضجه الاجتماعي بمستوى المسؤولية الاجتماعية تجاه ذاته وتجاه الآخرين (كيره، 1988)⁽³⁾.

وتلعب المسؤولية الاجتماعية دوراً هاماً في استقرار الحياة للأفراد والمجتمعات ، حيث تعمل على صيانة نظم المجتمع وتحفظ قوانينه وحدوده من الاعتداء، ويقوم كل فرد بواجبه ومسئوليته نحو نفسه ونحو مجتمعه ، ويعمل ما عليه في سبيل النهوض بأمانته الملقاة على عاتقه حيث إن الافراد بالنسبة للمجتمع كالخلية للبدن، وكما أن البدن لا يكون سليماً إلا إذا سلمت جميع خلاياه ، وقامت بأداء وظائفها المنوطة بها، فكذلك المجتمع لا يكون سليماً إلا إذا سلم جميع افراده وقاموا بأداء جميع مسئولياتهم وواجباتهم(متولي، 2002)⁽⁴⁾.

ويرى الجوهري (1986)⁽⁵⁾ أن الإنسان في هذه الحياة مطالب بواجبات ومسئوليات متعددة، و أنه مكلف بالقيام بهذه المسؤوليات وفق طاقته وإمكاناته .

ويؤكد عثمان (1986)⁽⁶⁾ على أن المسؤولية الاجتماعية حاجة فردية فما من فرد تتضح شخصيته وتتكامل أو تتضح ذاتيته وتتنامى إلا وهو مرتبط بالجماعة ارتباط عاطفة وحرص، ارتباط رحمة ووعي، إليها ومنتم انتماء اهتمام، ومتوحد معها توحد وجود وتاريخ ومستقبل.

وقد وضع الله - سبحانه - الإنسان أمام مسؤولية الرعاية الكبرى عندما جعله خليفة في الارض، ومسئولية الخلافة في الأرض هي مسؤولية الرعاية لكل ما استخلف الإنسان فيه، فالله تعالى أمر الناس بالتكافل الاجتماعي الذي يوجب على كل فرد في المجتمع الإسلامي أن يراعي صالح الجماعة التي يعيش فيها كمرعاة صالح نفسه سواء بسواء (الميداني، 2008)⁽⁷⁾.

أما الأدبيات والأبحاث التي تصدت للكشف عن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية ومفهوم الوحدة الوطنية، فقد أكدت على أن المسؤولية كمفهوم يؤثر ويتأثر بشكل فعال في مفهوم الوحدة الوطنية (المخزومي، 2001)⁽⁸⁾.

وقد أشارت دراسة الخزاعلة (2012)⁽⁹⁾ إلى أن الوحدة الوطنية بين أبناء الوطن تشكل اللحمة التي تقوم عليها الأوطان، والنسيج الذي يحفظ لها كيانها، ويضمن حاضرها ومستقبلها، والرفعة التي تعزز الأداء العام وتحقق التوافق والتوافق بين أفراد المجتمع بما يوحد صفوفهم ويكمل جهودهم في تناغم وانسجام، لذا تحرص كل دولة على وحدتها الوطنية وتعددها من ثوابتها المقدسة التي لا يمكن التهاون أو العبث فيها، لما في ذلك من أخطار على أمن الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومضار كبيرة على رفاهية الشعب واستقراره.

إذ تقوم كل أمة من الأمم بتربية أجيالها الناشئة ضمن منهاج أخلاقي في شتى ميادين الحياة يتوافق وأهداف تلك الأمة، وسواء كان هذا المنهاج من المناهج الوضعية أو السماوية فإن هدفها الأساسي هو تربية المواطن وتحضيره ليتمكن من لعب دوره في النظام السياسي من خلال إكسابه المفاهيم والقيم والمعارف، التي تجعل منه إنساناً منتزحاً لوطنه ويحمل هويته وجنسيته ويتمتع بكامل الحقوق، ضمن دستور وقوانين تحدد إطار الحقوق والواجبات، ويحس من صميم شعوره بالانتماء لهذا الوطن وحبه والحرص والشوق إليه والتصميم على حمايته ورعايته وعمرانه، وذلك من منطلق المواطنة الحقيقية التي تؤكد على صيغة من العيش المشترك، وتجمع أبناء الوطن الواحد برابطة وإطار يوحد الجميع ضمن معادلة ثابتة من المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين، بصرف النظر عن اختلاف الدين أو العرق أو اللغة (العقيل، والحياري، 2014)⁽¹⁰⁾.

وأكد المفكر اليوناني هنري جيرو (كما ورد في جعيني، 2002)⁽¹¹⁾ بأنه إذا ركزت الأمة على تنشئة أبنائها ستكتمل صورة المواطن بنموذج عقلائي وبشكل سياسي وسلوكي ورؤيوي وسنصل إلى الوطنية التي تدل على ارتباط وانتساب الفرد أو الجماعة إلى قطعة معينة من الأرض والتعلق بها وحب أهلها وأصحابها، والحنين إليها عند الاغتراب عنها، والاستعداد للدفاع عن كيانها ضد الأخطار التي تهددها .

أما هريرت سبنسر فيؤكد (كما ورد في بلوله، 2010)⁽¹²⁾ على أن تربية الأمة لأجيالها بصورة واعية تؤدي إلى الوطنية والمواطنة الحقه عند أفرادها، فتنتج وحدة وطنية تعد الإنسان ليعيش في مجتمع معين وينكيف تكيفاً سليماً مع نظم وقواعد وقوانين المجتمع الذي يعيش فيه بتقديم واجباته نحوه، وأخذ حقوقه من داخل الوطن وخارجه.

ومن مقومات الوحدة الوطنية نشر المحبة والألفة بين أبناء الوطن، ونبذ العنف والشقاق والخلاف، ونشر لغة المحبة والتسامح والترايط والتكاتف، لأنها جزء مهم من قيم الوطنية وهي من القيم التي يحتاجها أبناء المجتمع كباراً وصغاراً، كيف لا وقد أمرنا ديننا الإسلامي بإزالة الأذى من الطريق وينشر الابتسامه بيننا .. وأن الابتسامه في وجه الآخر صدقة، وأن رسولنا محمد عليه الصلاة والسلام هو خير قدوة لنا، كما أننا مطالبون بنشر لغة التسامح بيننا، وأن الله بعثنا مبشرين وليس منفرين. وان شعارنا الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة. وان ننشر لغة الحوار بيننا كأفراد وجماعات. وأن نشعر أبناءنا بأن الوطن هو وطن الجميع، لأن من يعيش على أرض هذا الوطن له الحق في المشاركة في بناء حضارته والمساهمة في التفاعل مع مجتمعه وخاصة أن من يعيش على أرض هذا الوطن يدين بالدين الإسلامي وبالله الحمد، وأن كل منا عليه واجبات وله حقوق(شويحات،2003)⁽¹³⁾.

ويرى البعض أن الوطنية تختلف عن القومية، على اعتبار أن الوطنية هي العاطفة التي تميز ولاء الإنسان لبلده أو قبليته أو شعبه سواء أكان ذلك في العصور القديمة أم الحديثة (طربية،2002)⁽¹⁴⁾.

ويؤكد روسو (كما ورد في ناصر ، 2004)⁽¹⁵⁾ على أن الوحدة الوطنية هي قيام عقد اجتماعي بين الشعب والنظام السياسي القائم، بحيث يتوحد الشعب في وحدة قومية مصيرية، وفي إطار من مسؤولية مشتركة يطيع فيها الفرد الحكومة، التي هي نظام اجتماعي ارتضاه عن طواعية واختيار، والربط بين السيادة في توحيد الشعب وقيمه، والتعبير عن إرادته المندمجة في الإدارة العامة، التي هي محصلة إرادات الأفراد، والتي تختلف في مجموعها عن الإرادات الفردية على اعتبار أنها ليست تعبيراً عن شيء عفوي طارئ، وإنما هي تعبير عن الوطنية التي تستند إلى القيم والمثاليات، وتفتقر هذه الوحدة بالديمقراطية من خلال حكومة ديمقراطية يستطيع الشعب في ظلها أن يجتمع، وأن يتمكن كل مواطن من التعرف على غيره من المواطنين .

وتعد مشاركة المواطن في تطوير وطنه والمحافظة على استقراره وإنجازاته ومحبتة لأفراده ولقيادته ولعلمائه مقوماً هاماً من مقومات وحدتنا الوطنية، وتتجلى وطنية المواطن من خلال حرصه على أمن وطنه الفكري والاقتصادي والاجتماعي والزمني ودوره الكبير في نشر المحبة بين أفراد وطنه والدعاء لولادة أمره وعلمائه (الرشيدي،2006)⁽¹⁶⁾.

والجامعة كمؤسسة تربية يعد دورها في تنمية المسؤولية الاجتماعية، وتعزيز مفهوم الوحدة الوطنية لدى الشباب من أسمى المسؤوليات التي يجب أن توليها بالغ عنايتها واهتمامها من خلال مناهجها ومساقاتها وأنشطتها وملقياها العلمية وكل ما ممن شأنه تقوية إحساس الطلبة وزيادة وعيهم وممارستهم لمسؤوليتهم الاجتماعية الخاصة والعامة والصحة العامة والنظافة.

ومن أبرز مسؤوليات الشباب الجامعي هي غيرته والتزامه الخلفي والسلوكي نحو وطنه وسمعته ومكانته. فالجامعات المعاصرة معنية بتنمية الإحساس بهذه المسؤولية أكثر من اهتمامها بالمعارف والمعلومات التي تقدمها، فنجاحها في تبليغ رسالتها يتمثل بمقدار قدرة طلابها على الالتزام بمعايير مسؤوليتهم نحو بيتهم كتبليغهم عن الأشخاص الذين يعانون من أمراض معدية، ومشاركتهم في الانتخابات الطلابية والبرلمانية، ومكافحتهم للمخدرات، والتبليغ عن الأشخاص الذين يعيثون بأمن الوطن والمواطن، وإحسانهم معاملة السياح الأجانب، وشعورهم بالفخر بمنجزات وطنهم، ومساعدتهم لموظفي الإحصاءات العامة، ومقاومتهم للإرهابيين، ومقاطعتهم الأماكن التي يكثر فيها الشائعات التي تضر بمصلحة الوطن، وعدم مشاركتهم بالمسيرات والمظاهرات الداعية إلى العنف والتخريب، ومحافظتهم على وحدة وطنهم، ومحافظتهم على تراث الوطن (الحارثي، 1995) (17).

ومن خلال ما سبق فإن الباحث، يرى بأن هناك تكامل للمعادلة بين الأداء المهني والوظيفي للجامعات والمؤسسات التربوية المعاصرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال أهمية تفعيل دورها في تشكيل المنظومة التي تربط بين تنمية المسؤولية الاجتماعية وتعزيز الوحدة الوطنية للطلبة؛ لأن العلوم والمعارف لا غنى لها عن سياج قيم يحميها ويقوي دعائمها. ونقاس فاعلية وأهمية الجامعات الإماراتية بفاعليتها وقدرتها على تشكيل نظام تحكمه المسؤولية الاجتماعية والوحدة الوطنية لطلبتها تمكنهم من مواجهة مستجدات العصر ومتطلباته المتنوعة .

الدراسات السابقة

لقد حاول الباحث الوقوف على الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، إلا إنها قليلة جداً، أو قد تكون نادرة، تلك الدراسات التي تناولت المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بمفهوم الوحدة الوطنية، وللاستفادة من الموضوع ومن الدراسات السابقة، فقد تم تقديم الدراسات ذات الصلة الأقرب لموضوع الدراسة ومنها:

دراسة العميرة (2017) (18) والتي هدفت التعرف إلى دور الجامعات الأردنية الرسمية في تعزيز تربية المواطنة وعلاقتها بتنمية الاستقلالية الذاتية لدى طلبة كليات العلوم التربوية من وجهة نظرهم، تكونت عينة الدراسة من (680) طالباً وطالبة اختيروا بالطريقة العشوائية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن دور الجامعة في تعزيز تربية المواطنة كانت متوسطة، كما وبينت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين تربية المواطنة وتنمية الاستقلالية الذاتية .

وأجرت سيدر (sider 2017) (19) " دراسة هدفت إلى التعرف إلى جملة التغيرات التي أصابت المسؤوليات الاجتماعية لدى الطلبة الراشدين، تكونت عينة الدراسة من (244) تم اختيارهم بالطريقة العشوائية النسبية من عشرة مدارس ريفية بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن أهم النتائج التي أظهرتها الدراسة وجود علاقة إيجابية بين المواطنة وقيمة المسؤولية الاجتماعية.

وقامت كير (kerr 2016) (20) بدراسة هدفت التعرف إلى توجهات الطلبة نحو المواطنة في بريطانيا، حيث تكونت العينة من الفئة العمرية (14 - 28) سنة وقد أشارت الدراسة إلى أن توجهات الطلبة نحو المواطنة جاءت مرتفعة، كما وبينت الدراسة أن تعليم (المواطنة) عملية معقدة تحمل فرصاً وأبعاداً كثيرة للطلبة داخل المدرسة وخارجها، وخلصت الدراسة إلى أن الطلبة الذين تزداد معارفهم المدنية هم أكثر مقدرة على المشاركة في أنشطة سياسية وأعمال تطوعية مثل الكبار .

وقام الهذلي(2016)(21) بدراسة بعنوان "الاتجاه نحو ظاهرة الارهاب وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية وبعض المتغيرات الأخرى لدى عينة من الطلبة في جامعة أم القرى "تكونت عينة الدراسة من (369) طالباً، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن ممارسة الطلبة للمسؤولية الاجتماعية جاءت بدرجة متوسطة، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الاتجاه نحو الوعي بخطورة ظاهرة الارهاب ومدى الشعور بالمسؤولية الاجتماعية .

وأجرى الزبون (2016)(22) دراسة هدفت الكشف عن طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية ومنظومة القيم الممارسة لدى طلبة جامعة البلقاء التطبيقية ، تكونت عينة الدراسة من(367) طالباً وطالبة، ومن أهم النتائج التي أشارت إليها الدراسة أن الطلبة يمارسون المسؤولية الاجتماعية بدرجة متوسطة، ووجود علاقة إيجابية، بين المسؤولية الاجتماعية ومنظومة القيم الممارسة . كما وأظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التزام الطلبة بالمسؤولية الاجتماعية والقيم الجامعية تعزى لمتغير الجنس والمستوى الدراسي.

وقام أنزل (ENZLE،2015)(23) بدراسة هدفت التعرف على دور الالتزامات مقابل المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الوحدة الاجتماعية" وقد تكونت عينة الدراسة من (134) طالباً وطالبة، ومن النتائج التي أظهرتها الدراسة أن التكاثر بين الأفراد يدفعهم للتعاون مع بعضهم البعض كشرط أساسي لتحقيق أهدافهم و تحقيق نتائج أفضل من أولئك الذين لا تجمعهم أي قواسم.

أجرى عبد (2015)(24) دراسة هدفت إلى تحديد اتجاهات طلبة جامعة غزة نحو المواطنة ومعرفة علاقة المواطنة ببعض المؤسسات الاجتماعية (المسجد، المدرسة، الأسرة)، تكونت عينة الدراسات من (140) طالباً وطالبة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن اتجاهات الطلبة نحو المواطنة جاءت بدرجة مرتفعة، وأن للمسجد والمدرسة والأسرة دور كبير في تربية المواطنة وتنمية قيم الولاء والانتماء والعدل والمساواة والحقوق والواجبات.

وقام ستفانز (Stephans،2014)(25) بدراسة هدفت التحقق من تطور المسؤولية المدنية والأخلاقية وعلاقتها بالتعليم العالي لدى عينة تكونت من (740) طالباً وطالبة شملت ثلاث جامعات من الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتدريس مساقات جامعية متخصصة تهدف إلى تطوير المفاهيم الأخلاقية والمدنية. وأظهرت النتائج أن المساقات المعنية التي تطرحها الجامعات تعزز المسؤولية المدنية والأخلاقية بدرجة مرتفعة.

وأجرى سميث(2014،Smith)(26) دراسة هدفت إلى تقييم المساقات الدراسية المتعلقة بالجوانب الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية في برامج الأعمال الجامعية. ومن أهم النتائج التي أشارت إليها الدراسة أن هناك مشكلة

واضحة في خلو برامج الأعمال في درجة البكالوريوس من المساقات المتعلقة بالجوانب الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية.

وهدفت دراسة الزبون (2009)⁽²⁷⁾ بدراسة هدفت للتعرف إلى اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو مادة التربية الوطنية وانعكاس ذلك على تمثلهم للعديد من مفاهيمها، تكونت عينة الدراسة من (724) طالباً وطالبة بالطريقة العشوائية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تمثل الطلبة لمفاهيم التربية الوطنية جاءت مرتفعة. وأجرت مشرف (2009)⁽²⁸⁾ دراسة هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين مستوى التفكير الأخلاقي وبين مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة، تكونت عينة الدراسة من (950) طالباً وطالبة ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة إيجابية مستوى التفكير الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة.

وهدفت دراسة الشايب (2002)⁽²⁹⁾ التعرف على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و تنظيم الوقت، وتكونت عينة الدراسة من (500) طالب و طالبة ، ومن النتائج التي أشارت إليها الدراسة إلى أن الطلبة يمارسون المسؤولية الاجتماعية بدرجة متوسطة ، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية و تنظيم الوقت.

يلاحظ من خلال الدراسة السابقة بأن بعضها قد جاءت درجته الكلية متوسطة كدراسة دراسة العميرة (2017)⁽¹⁸⁾ والتي بينت أن دور الجامعة في تعزيز تربية المواطنة كانت متوسطة، ودراسة الهذلي (2016)⁽²¹⁾ والتي توصلت إلى وجود درجة متوسطة من المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة جامعة أم القرى، ودراسة الشايب (2002)⁽²⁹⁾ والتي أشارت إلى أن الطلبة يمارسون المسؤولية الاجتماعية بدرجة متوسطة، وبعضها الآخر جاءت درجته مرتفعة كدراسة كير (2016)⁽²⁰⁾ والتي أشارت إلى أن توجهات الطلبة نحو المواطنة جاءت مرتفعة، ودراسة عبد (2015)⁽²⁴⁾ والتي أكدت على أن اتجاهات الطلبة جاءت بدرجة مرتفعة، ودراسة ستفانز Stephans، (2014)⁽²⁵⁾ والتي أظهرت نتائجها أن المسافات المعنية التي تطرحها الجامعات تعزز المسؤولية المدنية والأخلاقية بدرجة مرتفعة، ودراسة الزبون (2009)⁽²⁷⁾ والتي توصلت إلى أن تمثل الطلبة لمفاهيم التربية الوطنية جاءت مرتفعة، ومنها من بين وجود علاقة موجبه دالة كدراسة العميرة (2017)⁽¹⁸⁾ والتي بينت وجود علاقة إيجابية بين تربية المواطنة وتنمية الاستقلالية الذاتية، ودراسة سيدر (2017)⁽¹⁹⁾

"والتي أظهرت وجود علاقة إيجابية بين المواطنة وقيمة المسؤولية الاجتماعية ودراسة الهذلي (2016)⁽²¹⁾ والتي أظهرت وجود علاقة إيجابية بين الاتجاه نحو الوعي بخطورة ظاهرة الإرهاب ومدى الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، ودراسة الزبون (2016)⁽²²⁾ والتي أظهرت وجود علاقة إيجابية، بين المسؤولية الاجتماعية ومنظومة القيم الممارسة، ودراسة مشرف (2009)⁽²⁸⁾ والتي أظهرت وجود علاقة إيجابية بين مستوى التفكير الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة، أما الدراسة التي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة

إحصائية في درجة التزام الطلبة بالمسؤولية الاجتماعية والقيم الجامعية تعزى لمتغير الكلية والمستوى الدراسي، فقد كانت دراسة الزبون (2016)⁽²²⁾ وهي الدراسة الوحيدة في ذلك.

في حين تتميز هذه الدراسة بأنها جاءت لتتعرف على علاقة المسؤولية الاجتماعية بالوحدة الوطنية، وأنها الدراسة الأولى من نوعها حسب علم الباحث التي تناولت درجة ممارسة المسؤولية الاجتماعية، ودرجة تمثل الوحدة الوطنية وبيان مستوياتها لدى طلبة الجامعة، كما وتتميز بتناولها هذين المفهومين ودراسة العلاقة بينهما في جامعة العين وأنها تناولت العلاقة أيضاً ضمن متغيرات، كما ويؤكد الباحث أهمية الدراسات السابقة والاستفادة منها في بناء منهجية الدراسة وتحليلها ومناقشتها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تعد المسؤولية الاجتماعية من القضايا المهمة التي ترتبط بالكائن الإنساني دون غيره من المخلوقات، وأن تحمل أمانة المسؤولية يترتب عليه أفعال وممارسات إيجابية داخل الوطن . يؤدي إلى التمثل بمفهوم الوحدة الوطنية والالتزام بها، ويحملها دوراً مهماً في درجة الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية، وممارستها كمنهج وحياء، وذلك من كونها قوة الدولة ورمز حضارتها، وهي صمام الأمان للوطن ومصلحه العليا ، فيها تتقدم الدولة وتنمو، ويمتلك الشعب إرادة التعايش والقدرة على تحقيقها، وعندما كانت الجامعة هي الحاضنة للشباب وهي التي تصقل شخصيتهم وتزودهم بالفكر والمعرفة وتوجههم نحو الالتزام بقيم المجتمع وأهدافه سلوكاً وأفعالاً، باعتبارهم هم القوه والمرحلة الحاسمة في تقدم المجتمع، وعندما كانت المسؤولية الاجتماعية والوحدة الوطنية، هي مرتكزات يجب ان تكون مؤصلة في نفوس الطلبة، منذ الولادة، فهي شعار الولاء والانتماء للوطن وولاية الأمر، ولفحص ذلك، ومعرفة الواقع لتعزيز الإيجابيات ومعالجة السلبيات إن وجدت، فقد جاءت هذه الدراسة لتتعرف على المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة جامعة العين وعلاقتها بتمثلهم للوحدة الوطنية. وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما درجة ممارسة طلبة جامعة العين للمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظرهم؟
- ما درجة تمثل طلبة جامعة العين للوحدة الوطنية من وجهة نظرهم؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين المسؤولية الاجتماعية والوحدة الوطنية لدى طلبة جامعة العين ؟
- هل توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والوحدة الوطنية لدى طلبة جامعة العين في ضوء متغيرات (الجنس المستوى الدراسي، المعدل التراكمي)؟

أهمية الدراسة

- يمكن تحديد أهمية الدراسة فيما يأتي:
- تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها الأولى بجامعة العين بالإمارات في حدود علم الباحث ، والتي تناولت علاقة المسؤولية الاجتماعية بمفهوم الوحدة الوطنية لدى طلبة الجامعة.

- تسلط الضوء على المسؤولية الاجتماعية ومفهوم الوحدة الوطنية لطلبة جامعة العين بالإمارات وضرورة العناية بهما.
 - تفيد المسئولين بالجامعة بضرورة تبني البرامج والمناهج والأساليب الملائمة لتنمية وتأصيل المسؤولية الاجتماعية ومفهوم الوحدة الوطنية لدى طلبة الجامعة.
 - كما ويمكن أن تفيد هذه الدراسة المؤسسات المجتمعية كالمدارس والجامعات والمساجد والمدارس لتقوم بدورها في تنمية المسؤولية الاجتماعية والثقة بالنفس للطلبة، والوحدة الوطنية وتمثلها في الأعمال والأفعال، من خلال الندوات والبرامج والمقررات الدراسية والأنشطة، وإتاحة الفرص لمناقشة المواضيع والقضايا المرتبط بها .
- أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية ومفهوم الوحدة الوطنية لدى طلبة جامعة العين ، مع بيان علاقة مستوى المسؤولية الاجتماعية بمفهوم الوحدة الوطنية، وكذلك بيان الفروق في مدى الممارسة والتمثيل وفقاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، المستوى الدراسي ، المعدل التراكمي).

محددات الدراسة: تمثلت حدود الدراسة في الآتي:

1. الحدود المكانية: طبقت هذه الدراسة في جامعة العين بالإمارات.
2. الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة خلال الفصل الثاني للعام الجامعي 2018 / 2019م
3. الحدود البشرية: اقتصر مجتمع الدراسة وعينتها على طلبة جامعة العين.
4. الحدود الموضوعية : تحددت نتائج هذه الدراسة على دقة إجابات أفراد العينة وفقرات المقاييس ومجالاتها ، والتي ستحدد لأغراض الدراسة .

مصطلحات الدراسة

المسؤولية الاجتماعية: هي عبارته عن مسؤولية الفرد عن نفسه و مسؤوليته تجاه أسرته، و أصدقائه، وتجاه دينه ووطنه، من خلال فهمه لدوره في تحقيق أهدافه واهتمامه بالآخرين من خلال علاقته الإيجابية ومشاركته في حل مشكلات المجتمع و تحقيق الأهداف العامة".(قاسم،2008)⁽³⁰⁾.

وتعرف المسؤولية الاجتماعية إجرائياً: بأنها عبارة عن مسؤولية الفرد لنفسه و لأسرته ولزملائه و لجيرانه في الحي ولوطنه للمشاركة في جميع نواحي القضايا الاجتماعية وفق ظرفه و ظروف مجتمعه وذلك من خلال ما يقدم له من برامج و أنشطة هادفة و نافعة بالتعاون مع باقي أفراد مجتمعه للمشاركة في مواجهة وحل المشكلات. **المفهوم:** هو الصورة الذهنية الشاملة التي تتعلق بالوحدة الوطنية من حيث معناها والمقومات التي تقوم عليها وسبل صونها وترسيخها (الشرعه،2006)⁽³¹⁾.

الوحدة الوطنية : توجه عام لتحقيق التماسك والاندماج الوطني بين فئات الشعب المختلفة وفق معطيات ثقافية وطنية موحدة، تصب في تشكيل ودعم الهوية الوطنية (يونس،2013)⁽³²⁾.

وتعرف الوحدة الوطنية إجرائياً: "بأنها عبارة عن توحيد جميع أبناء الوطن الواحد، مهما اختلفت أيديولوجياتهم وتوجهاتهم الفكرية نحو وجدان ومشاعر إيجابية تدفعهم وتحفزهم إلى ممارسات وسلوكيات موحدة تجاه قضاياهم الوطنية والخارجية"

الأساليب الإحصائية: استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والتكرارات والنسب المئوية، كما تم استخدام اختبار بيرسون. واختبار فشر (Z).

منهج الدراسة: تم إتباع المنهج الوصفي الارتباطي لتحقيق أهداف هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها: تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة جامعة العين، والبالغ عددهم (7500) طالباً وطالبة، وذلك خلال الفصل الثاني من العام الجامعي 2018/2019.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية، حيث قام الباحث بتوزيع الاستبانات على 800 طالباً وطالبة، وفقاً لمتغيرات الدراسة، والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

جدول 1: توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها

المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	403	375.50%
	إناث	397	49.625%
المستوى الدراسي للطالب	أولى	211	26.375%
	ثانية	202	25.25%
	ثالثة	195	24.375%
	رابعة	192	24%
المعدل التراكمي	ممتاز	83	10.375%
	جيد جداً	269	625.33%
	جيد	354	25.44%
	مقبول	94	75.11%

أداة الدراسة

تحقيقاً لأغراض الدراسة، قام الباحث بإعداد أداة بحث رئيسية، وهي عبارة عن استبانتين، للكشف عن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية، وبين الوحدة الوطنية لدى طلبة جامعة العين. حيث تم تصميم الاستبانتين بالاستعانة بالأدب النظري المتعلق بالموضوع، وبلغ عدد فقرات الاستبانة الأولى (28) فقرة موزعة على مجال واحد هو مجال المسؤولية الاجتماعية، في حين بلغ عدد فقرات الاستبانة الثانية (33) فقرة موزعة على مجال واحد - أيضاً- هو مجال الوحدة الوطنية، وقد كان ذلك في الصورة الأولى للاستبيانين.

صدق الأداة

1. الصدق الظاهري

للتأكد من صدق أداة الدراسة (الاستبانة) تمَّ عرضها على (8) محكمين من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال الإدارة التربوية وأصول التربية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الإماراتية، وكان الغرض من ذلك الحكم على درجة مناسبة الصياغة اللغوية لفقرات الاستبانة، ومدى مناسبة فقرات الاستبانة لأهداف الدراسة، بالإضافة إلى الحذف أو الإضافة أو التعديل، وقد تمَّ إجراء التعديلات اللازمة في ضوء ملاحظات ومقترحات المحكمين وبناءً على إجماع غالبية المحكمين، تكون عدد الفقرات النهائية للاستبانة الأولى (26) فقرة، في حين تكونت الاستبانة الثانية بصورة نهائية من (29) فقرة.

2. صدق الاتساق الداخلي

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي لبنود الأداة، قام الباحث باحتساب معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين فقرات الأداة بالدرجة الكلية للمجال المنتمية إليه، والجدولين (2، 3) يوضحان ذلك.

جدول 2: معاملات ارتباط فقرات الأداة بالدرجة الكلية للمجال المنتمية إليه فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية

المجال	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
المسؤولية الاجتماعية	1	88.	2	83.	3	50.
	4	82.	5	46.	6	42.
	7	63.	8	52.	9	46.
	10	68.	11	44.	12	82.
	13	58.	14	51.	15	85.
	16	87.	17	62.	18	80.
	19	51.	20	70.	21	75.
	22	69.	23	65.	24	85.
	25	61.	26	75.		

جميع القيم دالة عند مستوى 0.01

جدول 3 : معاملات ارتباط فقرات الأداة بالدرجة الكلية للمجال المنتمية إليه فيما يتعلق بالوحدة الوطنية.

المجال	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
الوحدة الوطنية	1	0.876	2	0.882	3	0.855
	4	0.824	5	0.798	6	0.808
	7	0.808	8	0.845	9	0.858
	10	0.842	11	0.575	12	0.735

0.820	15	0.944	14	0.916	13
0.725	18	0.817	17	0.877	16
0.880	21	0.754	20	0.876	19
0.795	24	0.840	23	0.846	22
0.780	27	0.834	26	0.813	25
0.794	29	0.754	29	0.769	28

* جميع القيم دالة عند مستوى 0.01

ثبات الأداة

للتحقق من ثبات الاختبار، تم حساب معامل الثبات عن طريق تطبيق الاختبار وإعادة تطبيقه (Test- R) باستخدام معادلة بيرسون، بعد مرور أسبوعين على التطبيق الأول، وتم التطبيق على عينة مكونة من (33) طالباً وطالبة من خارج أفراد عينة الدراسة. وقد بلغ معامل الثبات (0.79) للأداة الأولى و(0.82) للأداة الثانية، كما قام الباحث باستعمال معادلة كودرينتشاردسون (20) (KR- 20)، التي تقيس مدى الاتساق الداخلي لفقرات الاختبار وقد كان معامل الثبات الكلي (0.81). وبعد ملائم لأغراض الدراسة.

تصحيح الأداة

لأغراض تصحيح الأداة تم احتساب استجابات أفراد الدراسة على النحو الآتي:
فقد أعطي لتقدير درجة الموافقة على كل فقرة من فقراتها وزن متدرج وفق مقياس ليكرت الخماسي (Liker Scale)، الذي تدرج من (درجة كبيرة جداً، ودرجة كبيرة، ودرجة متوسطة، ودرجة قليلة، ودرجه قليله جداً). كما أعطي أعلى تدرج في الموافقة خمس درجات وأدنى تدرج في الموافقة درجة واحدة، وتكون الدرجات مرتبة ترتيباً تنازلياً 1،2،3،4،5.

ولتعرف درجة الممارسة والتمثل ، تم قسمة الفرق بين الحدين على 5 مستويات، وذلك من خلال طرح الحد الأعلى للبدائل (5) - الحد الأدنى للبدائل (1) يساوي(4).

4 ÷ 5 مستويات = 0.8. فعندما كان الحد الأدنى يمثل درجة واحدة، عندها تم زيادة الثمانية بالعشرة لكل علامة وفقاً لكل عبارة، وهكذا تصبح أوزان الفقرات كالآتي:

- (1 - 1.8) قليل جداً.
- (1.81 - 2.6) قليل.
- (2.61 - 3.4) متوسط.
- (3.41 - 4.2) كبير.
- (4.21 - 5) كبير جداً.

متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

المتغير التابع: العلاقة بين مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية ودرجة تمثل الطلبة بالوحدة الوطنية.

المتغيرات المستقلة:

- الجنس (ذكور، إناث).
- المستوى الدراسي للطالب (أولى، ثانية، ثالثة، رابعة).
- المعدل التراكمي (ممتاز، جيد جداً، جيد، مقبول).

نتائج الدراسة ومناقشتها

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما درجة ممارسة طلبة جامعة العين للمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظرهم؟

معرفة ممارسة طلبة جامعة العين للمسؤولية الاجتماعية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات لإجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة، والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

جدول 4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية .

الرقم	فقرات مجال: المسؤولية الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	مسؤوليتي الاجتماعية تنبثق من خلال المحافظة على الوطن وولاية الأمر فيه.	4.17	0.86	3
2	أركز على الالتزام بنظافة البيئة.	4.18	0.77	2
3	أقدم صلاتي اذا سمعت النداء على أي عمل آخر.	4.19	0.81	1
4	أؤكد على زملائي بالمحافظة على ممتلكات الوطن والجامعة.	4.12	0.62	5
5	استنعتين بزملائي لحل مشكلاتي الشخصية.	4.12	0.69	6
6	احرص على الاستماع للدروس الإيجابية	4.11	0.77	7
7	أقوم بإطفاء انوار القاعة ان خرجت منها آخر الطلاب.	4.13	0.82	4
8	أفضل محاسبة المقصرين في عملهم.	4.05	0.98	8
9	أوجه الجميع بعدم رمي الأوساخ في الشارع والاماكن العامة.	4.03	0.92	10
10	أشعر بالذنب عندما أقصر في أداء واجباتي	4.03	0.97	11
11	أتقبل نقد أصدقائي اذا تصرفت بشكل غير جيد.	3.97	1.29	15
12	عندما أرى خطأ في مكان ما أحاول إصلاحه.	3.99	0.98	13

14	1.09	3.98	أحرص على تأدية أي عمل اكلف به على اكمل وجه.	13
12	0.93	4.01	أعتذر لأصدقائي عندما أتأخر عليهم في الموعد.	14
16	1.03	3.96	أحث زملائي على المثابرة من أجل النجاح والتفوق.	15
18	1.11	3.91	أشارك اصدقائي في مناسباتهم.	16
17	1.01	3.93	أوجه اللوم الى نفسي عندما أفشل في تحقيق عمل ما.	17
21	1.25	3.85	أصغي للاستماع إلى الآخرين عندما يتحدثون.	18
20	1.39	3.87	أساعد أسرتي بالأعمال المنزلية.	19
19	1.19	3.85	أبادر لتقديم المساعدة لكبار السن.	20
22	0.97	3.84	أساهم في الاعمال التطوعية باستمرار.	21
23	1.15	3.84	أحرص على عدم ازعاج حيرني.	22
9	0.85	04.4	أتنازل عن بعض مطلبي إرضاءً لوالدي.	23
25	1.04	3.75	أحرص على تكوين علاقات اجتماعية مع زملائي.	24
26	1.33	3.73	اتخذ قراراتي بعد استشارة الآخرين.	25
24	1.07	3.81	أسرع لمساعدة الجيران عند طلب المساعدة.	26
0.96			3.98	الكلي

تشير نتائج الجدول (4) إلى أن المتوسط الحسابي لفقرات الأداة ، تراوحت ما بين (4.19) في حدها الأعلى وكانت للفقرة رقم (3) "أقدم صلاتي إذا سمعت النداء على أي عمل آخر" وبين (3.73) في حدها الأدنى وكانت للفقرة رقم (25) "اتخذ قراراتي بعد استشارة الآخرين".

في حين يبين الجدول أن المجال ككل في الجامعة، قد حصل على مدى ممارسة كبيرة بمتوسط حسابي (3.98) ويعزو الباحث ذلك إلى أن ممارسة طلبة جامعة العين لسلوكيات وأعمال المسؤولية الاجتماعية واضحة وجلبه، والتي تعد من وجهة نظرهم ومن خلال إجاباتهم بأنها قاعدة وبناء نحو المنهجية الصحيحة والسليمة، ويجب أن تظهر وعي الشباب وثقافتهم الواسعة، وممارساتهم الشفافة بحرية مسؤولة، ومعرفة تامة بانعكاس الجوانب الإيجابية على الفرد نفسه وعلى أسرته وجامعته ووطنه، فقد ركزت إجاباتهم على الاعتزاز بالدين والمحافظة على الصلاة والانتماء للوطن وقيادة الوطن، والمحافظة على مقدرات الوطن وبيئته، وعدم تلويثها مادياً ومعنوياً، واحترام الكبير والعطف على الصغير ومساعدة الجيران والتكافل الاجتماعي . وتختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة الهذلي(2016)⁽²¹⁾ والتي بينت أن ممارسة الطلبة للمسؤولية الاجتماعية جاءت بدرجة متوسطة، ودراسة الزبون (2016)⁽²²⁾ والتي أشارت إلى أن الطلبة يمارسون المسؤولية الاجتماعية بدرجة متوسطة، ودراسة الشايب (2002)⁽²⁹⁾ والتي أكدت على ان الطلبة يمارسون المسؤولية الاجتماعية بدرجة متوسطة، وتتفق مع

نتائج دراسة Stephans، (2014) (25) والتي دلت نتائجها على أن المسافات المعنوية التي تطرحها الجامعات تعزز المسؤولية المدنية والأخلاقية بدرجة مرتفعة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما درجة تمثّل طلبة جامعة العين للوحدة الوطنية من وجهة نظرهم؟

لمعرفة تمثّل طلبة جامعة العين للوحدة الوطنية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة، والجدول رقم (5) يوضح ذلك.

جدول 5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بمجال الوحدة الوطنية .

الرقم	فقرات مجال: تمثّل مفهوم الوحدة الوطنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	أشعر بالافتخار لانتمائي لوطني.	4.31	0.61	1
2	أقوم على إظهار ولاة الأمر والافتخار بها.	3.77	0.96	22
3	وحدة مشاعري اتجاه قضايا وطني ليس لها حدود	4.08	0.65	2
4	احترم الخصوصيات لكل شرائح المجتمع.	4.05	0.67	3
5	أنسجم مع انتمائي لعريقي وقبيلتي.	3.99	0.83	8
6	أفتخر بقوميّتي العربية.	4.04	0.69	4
7	أفتخر بالتفاعل والتلاحم بيني وبين أبناء وطني.	3.75	0.99	23
8	أشجع على وجود ثقافات فرعية في المجتمع.	3.74	1.08	24
9	وحدتي الوطنية تتحقق بمجرد وجود عوامل التشابه في الدين واللغة.	4.03	0.71	5
10	أفتخر بانتمائي إلى الأمة العربية و الوحدة الإسلامية.	4.01	0.73	6
11	أشعر بالارتياح عند تحقيق المصالح لجميع المواطنين.	3.79	1.06	21
12	أقدم ولائي لوطني على كل الولاءات الأخرى.	4.00	0.75	7
13	أحب أن يقبل بلدي جميع المسلمين من كل حدبٍ وصوب.	3.80	1.01	20
14	أفتخر بدستور وطني الذي يحفظ حقوق المواطنة للجميع.	3.81	0.97	19
15	أفتخر ببلدي الذي تتساوى فيه القوانين والأنظمة بين فئات الشعب.	3.73	1.17	25
16	أؤمن بأن الوحدة الوطنية واجب شرعي و وطني.	3.98	0.96	9
17	أشجع وطني على التجرد من الانحياز والمحاباة لأي شخص.	3.71	1.18	26
18	أفتخر بوطني لتوفيره القدر الكافي من فرص الحراك الاجتماعي .	3.98	1.04	10
19	أشارك وطني بعدم السماح لفئة أو جماعة أن تكون سلطة على حساب الدولة.	3.97	0.94	11

27	1.29	3.69	أشارك وطني بالتشجيع على تكوين مؤسسات مشتركة ذات طابع وطني.	20
18	1.21	3.83	أشارك وطني في تركيزه على تنمية ثقافة الانفتاح والحوار بما لا يخالف الدين.	21
12	1.02	3.95	احترام النظام واجب كل فرد في المجتمع.	22
29	1.37	3.65	أشارك وطني في توحيد نوعية التعليم في جميع أرجاء الدولة.	23
28	1.28	3.67	أرى أن المشاركة السياسية لجميع أفراد المجتمع يعكس الوجه الحضاري للدولة.	24
13	1.01	3.91	أشارك الدولة في تركيزها على توازن التنمية بين العاصمة والمحافظات الأخرى.	25
14	1.06	3.89	افتخر بوطني الذي يركز على نشر مبادئ الوسطية والاعتدال التي يقوم عليها الإسلام.	26
15	1.10	3.88	أشارك دولتي في التركيز على الارتباط بين المواطنين من خلال مبدأ الكفاءة.	27
16	1.09	3.87	أشجع وطني على عدالة توزيع الثروات بين المواطنين.	28
17	1.23	3.85	أفتخر بوطني بتركيزه على ترسيخ الأمن الاجتماعي في وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم.	29
1.05		3.88	الكلي	

تشير نتائج الجدول (5) إلى أن المتوسط الحسابي لفقرات الأداة ، تراوحت ما بين (4.31) في حدها الأعلى وكانت للفقرة رقم (1) " أشعر بالافتخار لانتمائي لوطني." وبين (3.65) في حدها الأدنى وكانت للفقرة رقم (23) "أشارك وطني في توحيد نوعية التعليم في جميع أرجاء الدولة.

في حين يبين الجدول أن المجال ككل في الجامعة ، قد حصل على درجة ممارسة كبيرة بمتوسط حسابي (3.88)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الوطن خط أحمر وهو مقدس في نفوس الطلبة، فقد تأصل ذلك لديهم من خلال التنشئة الأسرية، ومن خلال الاقتداء بولاة الأمر، والاقتداء بنهجهم وحبهم واعتزازهم بالوطن والوطنية، الأمر الذي شكل لديهم منظومه وطنية في الولاء والانتماء للوطن، والإخلاص والتكافل الاجتماعي، والتفاني من أجل الوطن وولاة الأمر فيه ومقدراته بجميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والسياسية، فهو الأساس والقاعدة، والتضحية دونه واجب ديني وعقائدي، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة كير (2016، Kerr)⁽²⁰⁾ والتي أشارت إلى أن توجهات الطلبة نحو المواطنة جاءت مرتفعة، ودراسة عبد (2015)⁽²⁴⁾ والتي أكدت على أن اتجاهات الطلبة نحو المواطنة جاءت بدرجة مرتفعة، ودراسة الزبون (2009)⁽²⁷⁾ والتي أكدت على أن تمثل

الطلبة لمفاهيم التربية الوطنية جاءت مرتفعة، وتختلف مع نتائج دراسة العمارة (2017)⁽¹⁸⁾ والتي أكدت على أن دور الجامعة في تعزيز تربية المواطنة كانت متوسطة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين المسؤولية الاجتماعية ومفهوم الوحدة الوطنية لدى طلبة جامعة العين بالإمارات؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج معاملات الارتباط بطريقة بيرسون (Pearson Correlation) بين فقرات المسؤولية الاجتماعية وفقرات مفهوم الوحدة الوطنية، والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول 6: معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية للعلاقة بين مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية لطلبة جامعة العين، وتمثلهم لمفهوم الوحدة الوطنية

العدد	معامل الارتباط بين المسؤولية الاجتماعية ومفهوم الوحدة الوطنية	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية المجدولة	مستوى الدلالة
800	0.72	20.12	1.96	دال

يبين الجدول (6) أن هناك دلالة إحصائية، فقد تبين أن القيمة التائية المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة، مما يعني أن هناك ارتباطاً وعلاقة حقيقية، وهذا يدل على أن المسؤولية الاجتماعية للفرد تتأثر بالوحدة الوطنية، فعندما تكون المسؤولية الاجتماعية مؤطرة في نفوس الطلبة منذ الصغر من خلال ممارستهم لها سلوكاً وأفعالاً في كل ما يحافظ على القيم وعلى النفس، والأسرة، وعلى الوطن وولادة الأمر فيه، فممارسة ذلك هو بالتأكيد تمثل للوطن في نفوس الطلبة والاعتزاز به والمحافظة على أمنه وممتلكاته وقيادته. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة العمارة (2017)⁽¹⁸⁾ ودراسة (sider 2017)⁽¹⁹⁾ ودراسة الهذلي (2016)⁽²¹⁾ والزيون (2016)⁽²²⁾ ودراسة مشرف (2009)⁽²⁸⁾ والتي أظهرت كل منها وجود علاقة إيجابية بين كل متغير واخر قامت بدراسته.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية ومفهوم الوحدة الوطنية لدى طلبة جامعة العين في ضوء متغيرات (الجنس، المستوى الدراسي، المعدل التراكمي)؟

للإجابة تم تطبيق معادلة (Z) للتحقق من الفروق في معاملات الارتباط بين مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية وتمثل مفهوم الوحدة الوطنية تبعاً للمتغيرات (الجنس، المستوى الدراسي للطلاب، المعدل التراكمي) وفقاً للمعادلة التالية:

$$z = \frac{z_1 - z_2}{\sqrt{\left(\frac{1}{n_1 - 3}\right) + \left(\frac{1}{n_2 - 3}\right)}}$$

حيث أن:

Z1: قيمة (Z) لمعامل الارتباط للمستوى الأول.

Z2: قيمة (Z) لمعامل الارتباط للمستوى الثاني.

n1: عدد أفراد العينة في المستوى الأول.

n2: عدد أفراد العينة في المستوى الثاني.

والجدول رقم (7) يوضح ذلك.

جدول 7: نتائج تطبيق اختبار (Z) للتحقق من الفروق في معاملات الارتباط بين مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية وتمثل مفهوم الوحدة الوطنية تبعاً لمتغيرات الديمغرافية (الجنس، المستوى الدراسي للطلاب، المعدل التراكمي)

المتغير	المستوى	معامل الارتباط	العدد	Z	Z الفشرية (المحسوبة)	
					ذكر	أنثى
الجنس	ذكر	*0.30	403	0.31		1.41
	أنثى	0.07	397	0.07		
المستوى الدراسي للطلاب	السنة الأولى	0.21	211	0.21	السنة الأولى	السنة الثانية
	السنة الثانية	0.05	202	0.05		السنة الثالثة
	السنة الثالثة	0.15	195	0.15		السنة الرابعة
	السنة الرابعة	*0.34	192	0.35		
	ممتاز	0.40	83	0.42	0.80	1.33
المعدل التراكمي	جيد جداً	0.06	269	0.06	0.24-	0.04-
	جيد	0.07	354	0.07	0.21-	
	مقبول	0.13	94	0.13		

* Z الجدولية = 1.97

يظهر من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في العلاقة بين مدى المسؤولية الاجتماعية ومفهوم الوحدة الوطنية تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، المستوى الدراسي، المعدل التراكمي)، حيث كانت جميع قيم (Z) المحسوبة أقل من قيمة (Z) الجدولية. وبذلك على أن المسؤولية الاجتماعية متأصلة في نفوس الطلبة وذلك من خلال قيم وعادات المجتمع والتزامه بالتعاليم الدينية والمحافظة على القيم، والتنشئة الأسرية التي تركز على حب التعاون والمساعدة والإيثار والمحافظة على الوطن وممتلكاته والافتخار والاعتزاز بالانتماء والولاء إليه، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة الزبون (2016) (22)

والتي أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التزام الطلبة بالمسؤولية الاجتماعية والقيم الجامعية تعزى لمتغير الجنس، والمستوى الدراسي.

توصيات الدراسة

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يأتي:

- ضرورة التركيز على الالتزام بممارسة المسؤولية الاجتماعية وتمثل مفهوم الوحدة الوطنية وغرسها في نفوس الطلبة سلوكاً وأفعالاً من خلال تخصيص مقرر دراسي كمتطلب جامعي .
- تخصيص أكثر من يوم دراسي في كل فصل تقوم فيه ندوات ومهرجانات وجوائز لتفعيل ممارسة المسؤولية الاجتماعية وتمثل مفهوم الوحدة الوطنية.
- إجراء دراسات مماثلة في الكليات والجامعات الأخرى وذلك لتعميق المسؤولية الاجتماعية والوحدة الوطنية في نفوس الطلبة بالجامعات، واعتماده محكاً للسلوك السوي والولاء والانتماء الوطني.

المراجع

1. محمد محمود الخوالدة، مفهوم المسؤولية عند الشباب الجامعي في المجتمع الأردني ودعوة لتعليم المسؤولية في التربية المدرسية. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد 25، العدد 8، الكويت، 2017م.
2. أحمد الصمادي، صلاح عثمانة ، دراسة تطويرية لمقياس المسؤولية الاجتماعية لطلبة الجامعات الأردنية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 3، الإمارات، 2008م.
3. تيسير محمد كيره، المسؤولية الاجتماعية وبعض سمات الشخصية. رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الزقازيق، مصر، 1988 م.
4. عباس إبراهيم متولي. المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالقيم لدى شباب الجامعة، المؤتمر العلمي السادس لعلم النفس، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، القاهرة، 15 - 18 كانون الأول، 2002 م.
5. محمد الجوهري، برنامج تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعي. وزارة التربية والتعليم، القاهرة، مصر، 1986 م.
6. سيد أحمد عثمان ، المسؤولية الاجتماعية دراسة نفسية اجتماعية. مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط1، 1986 م.

7. عبد الرحمن الميداني، الأخلاق الإسلامية وأساسها. دار القلم لطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 2008 م.
8. أمل المخزومي. التنشئة الاجتماعية والثقة بالنفس، مجلة المنهل، المجلد 8، العدد 16، السعودية، 2001 م.
9. محمد سلمان الخزاولة، درجة وعي طلبة جامعة الزرقاء بمفهوم الوحدة الوطنية الأردنية، مجلة جامعة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، المجلد 12، العدد 2، الأردن، 2012 م.
10. عصمت حسن العقيل، حسن أحمد الحيارى، دور الجامعات الأردنية في تدعيم قيم المواطنة، المجلة الأردنية للعلوم التربوية، المجلد 4، العدد 10، الأردن، 2014 م.
11. النعيم جعيني، فلسفة التربية. دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 م.
12. إبراهيم محمد بلولة، الوحدة الوطنية والقيم المعنوية، مجلة الدراسات الدعوية، المجلد 9، العدد 20، السودان، 2010 م.
13. صفاء شويحات، درجة تمثل طلبة الجامعات الأردنية لمفاهيم المواطنة الصالحة. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2003 م.
14. محمد عصام طربية، المفاهيم السياسية المتضمنة في مقررات المرحلة الثانوية في الأردن ومدى وعي طلبة السنة الجامعية الأولى لهذه المفاهيم ودرجة تمثلهم له. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن، 2002 م.
15. إبراهيم ناصر، فلسفات التربية. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004 م.
16. براك صنت الرشيد، درجة تمثل معلمي المرحلة الثانوية للمفاهيم الوطنية واتجاهات الطلبة نحوها في دولة الكويت، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2006 م.
17. زايد بن عجير الحارثي، بناء مقياس للمسؤولية الشخصية الاجتماعية في المجتمع السعودي. جامعة الدوحة، مركز البحوث التربوية والنشر، السعودية، 1995 م.
18. عبدالسلام العمامرة، دور الجامعات الأردنية الرسمية في تعزيز تربية المواطنة وعلاقتها بتتمية الاستقلالية الذاتية لدى طلبة كليات العلوم التربوية من وجهة نظرهم، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 28، العدد 1، فلسطين، 2017 م.

- 19.Sider،T. 2017. Social Responsibility in Adulthood: ontogenetic and Sociocultural Change، Journal of Personality and Social Psychology، Vol.30،No.4،434 – 495.
20. Kerr،D. 2016.“Citizenship an Education Age 14، Summary of the International Finding and Preliminary Results for England.
21. نايف الهذلي. الاتجاه ناحية الارهاب وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية وبعض المتغيرات الاخرى لدى عينة من طلبة جامعة أم القرى . رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة أم القرى ، المملكة السعودية،2016 م.
22. أحمد عقلة الزبون. المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بمنظومة القيم الممارسة لدى طلبة جامعة البلقاء التطبيقية، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد5، العدد3 ، الأردن، 2016م.
- 23.Enzle، D. 2014. Differences in Social responsibility among various groups of College student ، Dissertation Abstract international. Vol 31.(2) 113- 154.
24. محمود عبد. اتجاهات طلبة جامعة غزة نحو المواطنة ومعرفة علاقة المواطنة ببعض المؤسسات الاجتماعية (المسجد، المدرسة، الأسرة). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، الجامعة الاسلامية ،فلسطين، 2015 م.
25. Stefhens،J. 2014. Higher education and the development of moral and civic responsibility vision and practice in three context. A paper presented to the annual meeting of the American Educational Research Association. (New Orleans، LA، April 24-28.
26. Smith، C. (2014). Teaching Ethics and Social Responsibility: An Evaluation of Undergraduate Business Education at the Discipline Level. Stetson University Deland، Florida.
27. محمد سليم الزبون، اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو مادة التربية الوطنية وانعكاس ذلك على درجة تمثلهم للعديد من مفاهيمها، دراسات، العلوم التربوية، المجلد36، العدد1، الأردن،2009 م.
28. ميسون مشرف، التفكير الاخلاقي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة الاسلامية بغزة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، الجامعة الاسلامية ،فلسطين، 2009 م.

29. ممتاز الشايب، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بتنظيم الوقت، مجلة دمشق للعلوم التربوية. المجلد 6، العدد 5، جامعة دمشق، 2002.
30. جميل قاسم. فاعلية برنامج إنشادي لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية ، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية التربية، الجامعة الإسلامية غزة، 2008 م.
31. ناصر الشريعة. بناء أنموذج لمفهوم الوحدة الوطنية في ضوء وعي طلبة الجامعة الأردنية. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية عمان، الأردن، 2006 م.
32. مجدي محمد يونس. قيم المواطنة لدى طلاب الجامعة وعلاقتها بوعيهم بمفهوم العولمة الثقافية وتحدياتها – دراسة ميدانية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، المجلد 4، العدد 33، عمان، الأردن، 2013 م.

The problem of cyberbullying among high school students: A field study in a school in the Kingdom of Saudi Arabia

*Dr. Tamer Mohamed Abdelghani Ibrahim

Abstract

The aim of the current research is to reach proposals to alleviate the problem of cyberbullying in the school field; the research sample consisted of all high school students at the Future Vision National School in Al-Ahsa Governorate, Al-Hofuf district in the Kingdom of Saudi Arabia. The number of participants was (48). This study belongs to the type of descriptive studies. Urgently, the researcher designed a questionnaire form for high school students to identify the most common ways and forms of cyber bullying used in schools. The results of the study showed that text messaging is one of the most common ways used in online bullying of school students, while video clips were the least used way for online bullying of school students. The most common form of cyberbullying used by school students is defamation. The study also confirmed in its results that there are no statistically significant differences between the responses of male and female secondary school students regarding their identification of forms of cyberbullying (isolation, defamation, electronic harassment, disclosure, and forms of cyberbullying as a whole).), also results indicated that there is no statistically significant differences between male and female concerning forms of cyber bullying ways and their academic level. The results were discussed, and recommendations related to research results were presented, suggestions to elevate the problem of cyberbullying were introduced finally, indications for future research are reported.

Keywords: cyberbullying.

*Professor, Community Engagement Development Administration, King Faisal University.

*د. تامر محمد عبد الغني إبراهيم

ملخص

هدف البحث الحالي الوصول إلى مقترحات للتخفيف من مشكلة التنمر الإلكتروني في المجال المدرسي، وقد تكوّنت عينة البحث من جميع طلاب وطالبات المرحلة الثانوية بمدرسة رؤية المستقبل الأهلية بمحافظة الأحساء حي الحفوف بالمملكة العربية السعودية وكان عددهم (48)، وتنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية، حيث قام الباحث بتصميم استمارة استبيان لطلاب المرحلة الثانوية للتعرف على أكثر أساليب وأشكال التنمر الإلكتروني المستخدمة في المجال المدرسي، وأظهرت نتائج الدراسة أن الرسائل النصية هي من أكثر الأساليب المستخدمة في التنمر الإلكتروني لطلاب المدارس، أما أكثر الأشكال المستخدمة في التنمر الإلكتروني لطلاب المدارس هي تشويه السمعة، كما أكدت الدراسة في نتائجها بأنه لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائية بين استجابات طلاب المرحلة الثانوية الذكور والإناث فيما يتعلق بتحديد أشكال التنمر الإلكتروني (العزلة، وتشويه السمعة، المضايقات الإلكترونية، والإفشاء، وأشكال التنمر الإلكتروني ككل)، والمستوي الدراسي، وقد تمت مناقشة النتائج وتقديم بعض التوصيات المرتبطة بنتائج البحث والوصول مقترحات للتخفيف من مشكلة التنمر الإلكتروني ومؤشرات لبحوث مستقبلية.

الكلمات المفتاحية: التنمر الإلكتروني.

[البحث الفائق بالمركز الثاني في مجال الدراسات الاجتماعية بالمسابقة الـ36 لجائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم]
*استاذ بوكالة الجامعة للدراسات والتطوير وخدمة المجتمع، إدارة تطوير الشراكة المجتمعية، جامعة الملك فيصل

في ظل التطور التكنولوجي واستخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة ظهر ما يسمى بالانترنت الإلكتروني وهو العمل على إيقاع الأذى على الطرف الآخر وذلك باستخدام الأجهزة الإلكترونية المرتبطة بالإنترنت كالحاسب والكمبيوتر والأجهزة اللوحية والهواتف النقالة، وعادة ما يتم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، الرسائل النصية، والصور، والرسومات، ومقاطع الفيديو، المكالمات الهاتفية، والبريد الإلكتروني، وغرفة المحادثة الفورية، والمواقع الإلكترونية، ومواقع التواصل الاجتماعي.

لذلك فهو ظاهرة من الظواهر الاجتماعية التي تؤدي إلى مشاكل تربوية ونفسية واجتماعية بالغة الخطورة، وبدأ يتزايد في العقود الأخيرة وخاصة في البيئة المدرسية ، لذلك أصبح له نتائج سلبية منها انتشار العنف بين الطلاب ، قلة التحصيل الدراسي ، القلق ، والإحباط والأفكار الانتحارية ، والهروب من المدرسة ، وهذا يؤدي إلى خلق بيئة مدرسية غير آمنة تساعد على خلق مناخ من الخوف بين الطلاب ، وتحد من قدراتهم على التعلم وتزيد نسبة غيابهم من المدرسة ، حيث تسهم في اضطراب المناخ المدرسي ، وتضعف من فرص التحصيل الدراسي والتميز المدرسي.

وبذلك يعد التنمر الإلكتروني من أهم المشاكل والقضايا التي يواجهها المرشدون الاجتماعيون في المجال المدرسي ويعتبر ممارسة التنمر الإلكتروني سبباً رئيسياً من أسباب كثرة المشاكل السلوكية التي ظهرت في مدارس المملكة العربية السعودية.

وقد لاحظ الباحث أن معظم الدراسات تهتم بالتنمر العادي ولا تهتم بالتنمر الإلكتروني، برغم تطور أساليب التنمر الإلكتروني وزيادة تعقيدها تبعاً للتطور التكنولوجي، مع عدم إلمام بعض المرشدين الاجتماعيين بأساليب وأشكال التنمر الإلكتروني، وبالتالي فنحن بحاجة إلى الوصول إلى مقترحات ومؤشرات لبحوث مستقبلية للتخفيف من مشكلة التنمر الإلكتروني لطلاب المدارس.

مشكلة الدراسة

يعد السلوك التنمري أحد سمات المجتمعات البشرية منذ القدم، وهو ظاهرة عامة يمارسها الأفراد بأساليب متعددة ومتنوعة وهو موجود لدى أفراد الجنس البشري بأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة ويظهر عندما تتوفر له الظروف المناسبة⁽¹⁾، فكان ينظر إليه فيما مضى على أنه تعرض الشخص للقصف أو السب من قبل الآخرين بشكل معنوي أو ملموس أما الآن فقد ظهر نوع يصاحبه أيضاً سب وقذف وخداع وتحايل ولكن بصورة إلكترونية وهو ما يسمى بالتنمر الإلكتروني الذي قد يحدث أثناء استخدام الإنترنت⁽²⁾.

فالتنمر الإلكتروني نوع من المضايقة أو التسلط عبر الإنترنت من خلال الرسائل الفورية، والبريد الإلكتروني، وغرف الدردشة أو مواقع الشبكات الاجتماعية مثل الفيسبوك وتويتر لمضايقة أو تهديد أو تخويف شخص ما، ويتم التسلط غالباً عبر الإنترنت ويشمل العديد من الأفعال كالتهديدات، وإرسال الشتائم الاستفزازية أو الافتراءات العرقية⁽³⁾.

وتُعد وسائل الاتصال الإلكتروني مثل الإنترنت والهواتف أحد الأساليب التي أدت إلى ظهوره فهو أكبر وأشد أنواع التنمر ضرراً، لأن تأثيره أعمق ويستمر لفترة طويلة⁽⁴⁾، وبذلك تحولت مشكلة التنمر الإلكتروني إلى نطاق أوسع وأشد خطورة، نظراً للانفتاح الشديد وغموض شخصية المتنمر، لذلك يؤدي التنمر الإلكتروني إلى الإصابة ببعض المشاكل حيث أظهرت العديد من الدراسات ارتباط التنمر الإلكتروني بالضرر النفسي⁽⁵⁾ والتفكير والتخطيط لعملية الانتحار⁽⁶⁾، وزيادة السلوك العدواني، وسوء التوافق الاجتماعي، وانخفاض الشعور بالأمان النفسي⁽⁷⁾، وارتفاع الشعور بالقلق الاجتماعي، والتدمير الوجداني⁽⁸⁾، والضغط النفسي، والاكتئاب⁽⁹⁾. وفي ظل تلك المشكلات المتعلقة بمشكلة التنمر الإلكتروني نجد أن تأثيرات الجنس والعمر والفرقة الدراسية مختلفة في المشكلة، فأكدت دراسة (Christina, 2014)⁽¹⁰⁾ بعدم وجود فروق في التعرض لأعمال التنمر الإلكتروني في ضوء متغيرات النوع والفرقة الدراسية، ووجود فروق بين الجنسين في مشكلة التنمر التقليدي والإلكتروني، ووجود فروق بين الجنسين في أعمال التنمر الإلكتروني حيث كانت الإناث أكثر معاناة من تلك السلوكيات مقارنة بالذكور، بينما كانت دراسة (عبد العزيز، 2017)⁽¹¹⁾ والتي من أهم نتائجها أن دوافع التنمر الإلكتروني عند الذكور أكثر من الإناث، بينما توصلت دراسة (هشام، 2018)⁽¹²⁾ بأن مستوى التنمر الإلكتروني للطلبة المضطربين سلوكياً وانفعالياً عند الذكور أكثر من الإناث.

وفي ضوء ذلك نجد أن التنمر الإلكتروني والتعرض له أصبح مشكلة المجتمع بصفة عامة وفي المدارس بصفة خاصة، فأصبح مشكلة تربوية واجتماعية وشخصية بالغة الخطورة، ذات نتائج سلبية على البيئة المدرسية⁽¹³⁾، حيث أوضح (مسعد)⁽¹⁴⁾ بأن التنمر الإلكتروني أكثر أشكال العنف انتشاراً في المدارس، وله آثاره السلبية على نفسية الطالب، وعلى عملية التعلم المدرسي، وعلى المناخ العام للمدرسة، حيث يؤثر على المدرسة كلها، ويتمثل في انخفاض فعالية المدرسة وإنتاجيتها، وخلق بيئة مدرسية غير آمنة تساعد على خلق مناخ من الخوف بين الطلاب، وتحد من قدراتهم على التعلم وتزيد نسبة غيابهم من المدرسة، حيث أكدت دراسة (Moses, 2013)⁽¹⁵⁾ بأن مشكلة التنمر الإلكتروني مشكلة حقيقية منتشرة بين طلاب المرحلة الثانوية سواء أكانوا مهاجرين أو ضحايا أو مشاهدين لحوادث التنمر الإلكتروني، كما أكدت دراسة (عمرو، أحمد، 2017)⁽¹⁶⁾ بأن مشكلة التنمر الإلكتروني أحد الظواهر السيكولوجية الهامة التي يجدر دراستها نظراً لتزايدها في العقود الأخيرة وخاصة في البيئة المدرسية، حيث تسهم في اضطراب المناخ المدرسي، وتضعف من فرص التحصيل الدراسي والتميز المدرسي.

لذلك يرى الباحث أن مشكلة التنمر الإلكتروني قد ترجع إلى قلة رقابة النسق الأسري للمراهقين الناتج عن خلل في منظومة القيم وضعف الوعي بكيفية الاستخدام الإيجابي للهواتف والإنترنت لدى المراهقين مما ينتج عنه إساءة الاستخدام، وهذا ما أكدت عليه

دراسة (حنان، 2017)⁽¹⁷⁾ بأن استخدام الهواتف المحمولة لدى المراهقين في غير محله وبدون وعي ينتج عنه سلوك إساءة الاستخدام ، أو قد ترجع المشكلة إلى عدم وجود فرد أو جماعة بعينها تنظم السلوك المنحرف وإتاحة الهدف وقدرة المتمتر على تتبعه خارج نطاق المدرسة، مما يجعل التمر الإلكتروني أكثر انتشاراً في حياة الضحية ولا يتقيد بالتواجد بالمدرسة (18) ، مما يضع المدارس في تحديات لمواجهة التمر الإلكتروني خارج المدرسة ، وإمكانية التحكم به ، لذلك فهو ممتد من البيت إلى المدرسة وإلى كل مناحي الحياة ، ولا يزول بانقطاع الاتصال الجسدي المباشر⁽¹⁹⁾.

فالتتمر الإلكتروني مشكلة تنمو وتستمر بخفية تامة في ظل إهمال الوالدين ، وإهمال الأخصائيين الاجتماعيين الذين غاب دورهم كلياً في هذا الشأن وهذا الغياب له مبررات أخرى أهمها قلة خبرة الأخصائيين الاجتماعيين ودرابنتهم بخفايا هذه القضية في المدارس ، ولأنها ظاهرة تمارس بحذر شديد بعيداً عن أعين هؤلاء الأخصائيين الاجتماعيين ، وهي ممارسة تمتد إلى خارج أسوار المدرسة ؛ بالإضافة إلى ذلك تشابه بعض جوانب السلوك التمرى مع بعض أعراض السلوك العدواني ، مما يجعل المقربين للطلاب يصفونه بأنه عنيف أو غليظ التصرف ، وأناني ، كما أن كثير من الآباء والمعلمين لا يعرفون السبب الحقيقي وراء ظاهرة التتمر الإلكتروني⁽²⁰⁾.

وفي هذا الصدد أشارت العديد من الدراسات التي تتعلق بالتتمر الإلكتروني والأخصائيين الاجتماعيين منها دراسة (King,2014)⁽²¹⁾ والتي توصلت إلى أن الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المدارس الثانوية هم على علم بوجود حوادث للتتمر الإلكتروني بين الطلاب بالمدارس ، وأن انتشار التتمر الإلكتروني في المدارس الثانوية أصبح مشكلة مستمرة تحتاج إلى تدخل علاجي، وتحتاج لأن يتم تناولها بآليات علمية مهنية تتناسب مع تلك الفئة ، بينما أكدت دراسة (Slovak,2011)⁽²²⁾ بأن الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المجال المدرسي غير مجهزين للتعامل مع مشكلة التتمر الإلكتروني ، بينما وضحت دراسة (Franco, 2015)⁽²³⁾ أن بعض الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المجال المدرسي ليس لديهم معلومات كافية عن التتمر الإلكتروني ، ويجب عليهم سرعة اكتشاف سلوك التتمر الإلكتروني لطلاب المدارس وذلك من خلال استخدام المقاييس المتخصصة بذلك، كما يجب عليهم الاهتمام بإرشاد أنساق التعامل في المجال المدرسي بمشكلة التتمر الإلكتروني ، وهذا يتفق مع دراسة (Slovak,2011)⁽²²⁾، بينما أكدت دراسة (الجوهر، 2017)⁽²⁴⁾ بضرورة وجود أخصائي اجتماعي مدرسي لديه الاستعداد والعلم والمهارة للتعامل مع مشكلة التتمر الإلكتروني، مع ضرورة توفير الصلاحيات اللازمة لممارسة دوره المهني للتعامل مع السلوك المتمتر وأنساقه.

وبذلك يعد التتمر الإلكتروني قلقاً يؤثر على أنساق التعامل بالمجال المدرسي، كما يعد من أهم المشاكل والقضايا التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المجال المدرسي، لذلك يجب عليهم التواصل مع النسق الأسري والمجتمعي من أجل التخفيف من مشكلة التتمر الإلكتروني بالمدارس وهذا ما أكدت عليه دراسة (Epstein,2007)⁽²⁵⁾ وبالتالي فنحن بحاجة إلى

ضرورة إجراء المزيد من الدراسات التي تهتم بمشكلة التتمر الإلكتروني، حيث أكدت دراسة (رمضان، 2016)⁽²⁶⁾ بضرورة اهتمام الباحثين بمتغير التتمر الإلكتروني ودراسة ارتباطه بمتغيرات أخرى ، بينما أكدت دراسة (حنان، 2017)⁽¹⁷⁾ بضرورة إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى تصميم المزيد من البرامج الإرشادية التي تقلل من مستويات التتمر الإلكتروني لدى المراهقين ، بينما كانت من أهم نتائج دراسة (مباركة، 2018)⁽²⁷⁾ إجراء المزيد من الدراسات لمعرفة مستوى التتمر الإلكتروني وأشكاله وأسبابه.

وفى إطار ما سبق اتضح ندرة الدراسات - في حدود علم الباحث - والتي تهتم بمشكلة التتمر الإلكتروني لطلاب المدارس، وبالتالي فنحن بحاجة إلى وجود مقترحات للتخفيف من مشكلة التتمر الإلكتروني لطلاب المدارس.

أهمية الدراسة

1. يعد التتمر الإلكتروني من الموضوعات المطروحة بصورة كبيرة على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.
2. تقدم نتائج البحث الحالي معلومات حول معرفة أساليب وأشكال التتمر الإلكتروني المستخدمة في المجال المدرسي، مما يساعد على كيفية التعامل مع مشكلة التتمر الإلكتروني والتخفيف منها في المجال المدرسي.
3. جذب انتباه الأخصائيين الاجتماعيين وأنساق التعامل بالمجال المدرسي بموضوع التتمر الإلكتروني الذي يمس طلاب المدارس لأخذ الإجراءات المهنية بكيفية التعامل مع مشكلة التتمر الإلكتروني والتخفيف منها.
4. تكامل المعرفة بين علم الصحة النفسية والخدمة الاجتماعية للتخفيف من مشكلة التتمر الإلكتروني بالمدارس.

أهداف الدراسة

1. التعرف على أساليب التتمر الإلكتروني المستخدمة لدى عينة الدراسة.
2. التعرف على أشكال التتمر الإلكتروني المستخدمة لدى عينة الدراسة.
3. الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التتمر الإلكتروني والمتغيرات الديموغرافية للدراسة (النوع، المستوى الدراسي).
4. محاولة التوصل إلى مقترحات للتخفيف من مشكلة التتمر الإلكتروني لطلاب المدارس.

تساؤلات الدراسة

1. ما أساليب التتمر الإلكتروني المستخدمة لدى عينة الدراسة؟
2. ما أشكال التتمر الإلكتروني المستخدمة لدى عينة الدراسة؟
3. هل توجد فروق داله إحصائية تجاه التتمر الإلكتروني ترجع للمتغيرات الديموغرافية للدراسة (النوع، المستوى الدراسي)؟
4. ما المقترحات للتخفيف من مشكلة التتمر الإلكتروني لطلاب المدارس.

1. مفهوم التمر الإلكتروني

- الاستخدام المعتمد على الإنترنت كوسيلة تكنولوجية ليتم من خلالها إلحاق الضرر أو الازعاج عن قصد بشكل متكرر واستهداف شخص معين أو مجموعة من الأشخاص⁽²⁸⁾.
- إيقاع الأذى النفسي أو العاطفي أو المضايقة أو الاحراج او السخرية من قبل طالب متمرن إلكترونياً على طالب آخر لأي سبب من الأسباب وبشكل متكرر⁽²⁹⁾.
- المضايقات المستمرة باستخدام التكنولوجيا كالاتصالات الهاتفية، والبريد الإلكتروني، والرسائل النصية عبر الويب⁽³⁰⁾.

ويمكن تحديد مفهوم التمر الإلكتروني في هذه الدراسة كما يلي:

- أ. السلوك المقصود والمتكرر الإلكتروني الضار الذي يتعرض له طلاب المرحلة الثانوية.
- ب. يتم هذا السلوك بواسطة المكالمات الهاتفية، الرسائل النصية، الصور ومقاطع الفيديو، البريد الإلكتروني، غرف الدردشة عبر الويب، وروابط الويب الخداعية.
- ج. يصدر هذا السلوك من شخص في الغالب غير معلوم الهوية ويسمى بالمتمرن إلكترونياً إلى طالب المرحلة الثانوية معلوم الهوية ويسمى بضحية التمر الإلكتروني.

الإطار النظري للدراسة

يتضمن الإطار النظري للدراسة العناصر الآتية:

أ. التمر الإلكتروني

أسباب انتشار التمر الإلكتروني:

يعد التمر الإلكتروني من المشكلات التي لها آثار سلبية سواء على القائم بالتمر أو على الضحية أو على المجتمع ككل لهذا كان لا بد من تحديد الأسباب التي تؤدي إلى انتشار مشكلة التمر الإلكتروني بالمدارس وهي على النحو التالي (انتشار أفلام العنف، انتشار قنوات المصارعة، الألعاب الإلكترونية العنيفة، أفلام الكارتون العنيفة، العنف الأسري، تنوع شبكات التواصل الاجتماعي، ضعف متابعة ومراقبة بعض الأسر لسلوكيات أبنائهم، سهولة الحصول على الإنترنت في المنزل أو خارجه).^(20,31,32,33)

أشكال التمر الإلكتروني

نظراً للانتشار الهائل لشبكات الويب الاجتماعية وإساءة استخدامها ظهر ما يسمى بالتمر الإلكتروني والذي يستخدم في البيئة الافتراضية، لذلك أصبح ظاهرة واسعة ومنتشرة وله أشكال متعددة هي على النحو التالي:⁽³⁴⁾

1. العزلة: أقصاء شخص ما بتعمد وقسوة من مجموعة ما على الإنترنت.

2. تشويه السمعة: تحقير شخص ما على الإنترنت؛ وإرسال أو نشر القيل والقال أو الشائعات عن شخص ما لإلحاق الضرر به أو بسمعته أو صداقاته.

3. المضايقات الإلكترونية: التحرش الشديد والتنشوية المتكرر الذي يتضمن تهديدات أو خلق خوف شديد.

4. الإفشاء: مشاركة أسرار شخص ما أو معلومات محرجة عنه أو صور له على الإنترنت.

وفي ظل تلك الأشكال يؤكد الباحث بأن هناك نوعين من التتمر الإلكتروني لطلاب المرحلة الثانوية:

الأول: التتمر الإلكتروني المباشر (إرسال ملفات تحمل فيروسات، إرسال صور ورسوم وفيديوهات فاحشة، استخدام الإنترنت والهاتف للتهديد أو الإهانة).

الثاني: التتمر الإلكتروني الغير مباشر وهو الذي يحدث دون إن يلاحظه المتتمر مثل (التظاهر بأنه شخص آخر على شبكات الإنترنت والتواصل الاجتماعي، تصفح البريد الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي لشخص ما، نشر ما يسئ لشخص ما عبر الهاتف أو شبكات التواصل الاجتماعي أو البريد الإلكتروني).

وبناءً على ما سبق يعد التتمر الإلكتروني سلوك مخفي ليس عليه رقابة ويمارس من أي مكان وفي أي وقت من خلال الهاتف الخليوي أو الحاسوب المحمول أو عن طريق البريد الإلكتروني أو برامج المراسلات، ويصل هذا السلوك إلى أكبر عدد من الجمهور وبسرعة فائقة، مما قد يحدث نتائج سلبية أكثر حدة مقارنة بالتتمر العادي.

أساليب التتمر الإلكتروني

حدد سميث وآخرون عدة أساليب للتتمر الإلكتروني هي على النحو التالي:⁽³⁵⁾

1. المكالمات الهاتفية: المكالمات الصوتية عبر الهاتف أو الويب وتستهدف الضحية من خلال التهديد والسب والحصول على بياناته الشخصية.

2. الرسائل النصية: وتتضمن التهديد وإفشاء الأسرار والابتزاز المادي مقابل عدم تكرار التهديد.

3. الصور ومقاطع الفيديو: حصول المتتمر الإلكتروني على الصور ومقاطع الفيديو الشخصية ونشرها على الإنترنت.

4. البريد الإلكتروني: عبارة عن وصول رسالة إلكترونية إلى الضحية من المتتمر الإلكتروني ومجرد دخول الضحية عليها فإن المتتمر يطلع على الرسائل الشخصية والبيانات والمحادثات الخاصة بالضحية.

5. غرف الدردشة عبر الويب: يقوم المتتمر الإلكتروني بالتحدث مع الضحية من حساب مزيف عبر الويب ويحاول أن يوقع به إما بالأذى أو القرصنة على حسابه الشخصي، أو بنشر صور شخصية له.

6. روابط الويب الخداعية: يقوم المتتمر بنشر خبر وبمجرد دخول الضحية عليه يتمكن المتتمر من نشر أخبار وصور غير لائقة على صفحة الضحية.

خصائص شخصية المتمرن الإلكتروني

المتمرن الإلكتروني هو من أساء استخدام الأجهزة الإلكترونية في التواصل الاجتماعي وكانت خصائصه على النحو التالي⁽³⁶⁾ (إدمان الإنترنت، ضعف قوته في تحمل الضغوط، الحرية في استخدام التكنولوجيا، عدوانية الظاهرة في حل المشكلات، انخفاض مستوى امتلاكه المهارات الاجتماعية، ذوي مستوى اقتصادي متوسط ومرتفع، معاناته من الاضطرابات النفسية، تعرض لأشكال مختلفة من التمر كمتتمرين أو كضحايا، المهارة في استخدام تكنولوجيا الاتصالات بصفة عامة والإنترنت بصفة خاصة).

استراتيجيات مواجهة التمر الإلكتروني

يعد التمر الإلكتروني بما يحمله من عدوان تجاه الآخرين بأساليبه المختلفة من المشكلات التي لها آثار سلبية على القائم بالتمر أو على المتمرن عليه أو على الأسرة أو على المجتمع ككل، وبناءً على ذلك فقد أشارت دراسة (Riebel,2009)⁽³⁷⁾ باستراتيجيات لمواجهة التمر الإلكتروني هي على النحو التالي:

1. المواجهة الاجتماعية: البحث عن المساندة من الأسرة، الأصدقاء، المعلم.

2. المواجهة المعرفية: الاستجابة التوكيدية، التفكير العقلاني، تحليل سلوك التمر.

ب. التمر الإلكتروني والخدمة الاجتماعية

• نظريات الخدمة الاجتماعية مع مشكلة التمر الإلكتروني:

سوف يعرض الباحث نظرية الوصف التفسير التي تتناسب مع مشكلة التمر الإلكتروني بالمدارس حتى يستطيع الممارس العام في المجال المدرسي أن يحدد أنساق التعامل لمشكلة التمر الإلكتروني بالمدارس، وطبيعة مشكلاتها، وتفسير السلوك الإنساني لطلاب المدارس والعلاقات بين الطلاب وبين جماعات الطلاب بعضهم البعض، والعلاقة بين طلاب المدارس وبيئة المدرسة وطبيعة التفاعل المستمر بينهم، ونجد أن من أهم هذه النظريات.

نظرية الأنساق الأيكولوجية

تساعد النظرية على فهم التفاعلات المختلفة بين الناس وبيئاتهم الاجتماعية ومعرفة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على سلوكهم وخاصة في السنوات الأخيرة، فهذه النظرية لا تركز على الإنسان وحل مشكلاته فقط ولا على الأنساق البيئية وإصلاحها لمواجهة حاجات الإنسان بفاعلية أكثر ولكنها تركز عليهما معاً وعلى العلاقة بينهما في ذات الوقت⁽³⁸⁾.

مبررات استخدام النظرية مع مشكلة التمر الإلكتروني:

1. تقدم النظرية مجموعة من المفاهيم التي تساعد على فهم مشكلة التمر الإلكتروني.

2. تتيح النظرية فرصة الحصول على معلومات كثيرة من أنساق التعامل (الطلاب) كنسق فردي، (وأولياء الأمور) كنسق أسري، (جماعة الطلاب بالمدرسة) كنسق جماعي، (المدرسة والإدارة التعليمية والوزارة) كنسق منظمة، (ومؤسسات المجتمع) كنسق

مجتمعي مع تنظيم وترتيب هذه المعلومات، حيث تتيح هذه المعلومات الوصول إلى العديد من العوامل المرتبطة بمشكلة التتمر الإلكتروني بالمدارس.

3. تهتم النظرية بالمجال البيئي المحيط بأنساق التعامل مادياً واجتماعياً وثقافياً ودينيّاً.

4. تهتم النظرية بالتعاون بين الأنساق وهذا ما تسعى إليه الدراسة حيث تهتم بالتعاون بين أنساق التعامل من أجل التخفيف من مشكلة التتمر الإلكتروني.

ويستطيع الباحث أن يوضح كيفية الاستفادة من النظرية وتطبيقها على الدراسة الحالية وفقاً لإطارها النظري⁽³⁹⁾:

- التعاون: التعاون مع أنساق التعامل بالمجال المدرسي من أجل التخفيف من مشكلة التتمر الإلكتروني.
- الأنساق المفتوحة والأنساق المغلقة: الاهتمام بكيفية التعامل مع الأنساق المفتوحة والمغلقة بالمدرسة.
- حالة الاستقرار: الاهتمام بضرورة إشباع احتياجات الطلاب واستثمار طاقاتهم في البرامج والأنشطة التي تنفذها المدرسة وذلك بمشاركة أنساق التعامل ككل، وذلك من أجل تحقيق قدر مناسب من التنظيم والاستقرار.
- التوافق بين الشخص والبيئة: ضرورة وصف طبيعة العلاقة بين أنساق التعامل في المجال المدرسي وبيئتهم، وذلك بهدف التخفيف من مشكلة التتمر الإلكتروني، والاستفادة من الفرص والموارد المتاحة التي تساعد على التخفيف من مشكلة التتمر الإلكتروني، كما يجب عليه مشاركة الطلاب وفريق العمل في البرامج والأنشطة التي تسعى إلى استثمار الطاقات وشغل أوقات الفراغ.

• أدوار الممارس العام في الخدمة الاجتماعية بالمجال المدرسي مع مشكلة التتمر الإلكتروني

الممارس العام هو المهني الذي يتم إعداده في إطار أسس معرفية ومهارية وقيمية لتتوافر لديه الكفاءة في العمل مع مختلف الأنساق سواء أفراداً أو أسراً أو جماعات أو منظمات أو مجتمعات لمساعدتها على إشباع احتياجاتها ومواجهة مشكلاتها⁽⁴⁰⁾. وفي إطار اهتمام وزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية أصدرت قواعد للسلوك والمواظبة لطلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية، ففي المادة السادسة تم تحديد أدوار العاملين بالمدرسة في تطبيق قواعد السلوك والمواظبة ومن بينهم دور المرشد الطلابي كان عن النحو التالي:⁽⁴¹⁾.

1. المشاركة مع إدارة المدرسة ومنظومة العمل التربوي بالأساليب الإرشادية والتربوية المناسبة في تفعيل الجانب التثقيفي، والتوعية بقواعد السلوك والمواظبة للطلبة وأولياء أمورهم ومنظومة العمل التربوي.
2. دراسة حالات الطلبة المرتكبين للمخالفات السلوكية التي تتضمنها القواعد واتخاذ الأساليب الإرشادية المناسبة لكل حالة.
3. التنسيق والمشاركة مع المعلمين المسؤولين عن الأنشطة التربوية المنفذة داخل المدرسة أو خارجها لرعاية الطلبة المخالفين سلوكياً وتوفير فرص تحسين درجات السلوك وتقدير ما يستحقه الطلبة من درجات تعويضية.

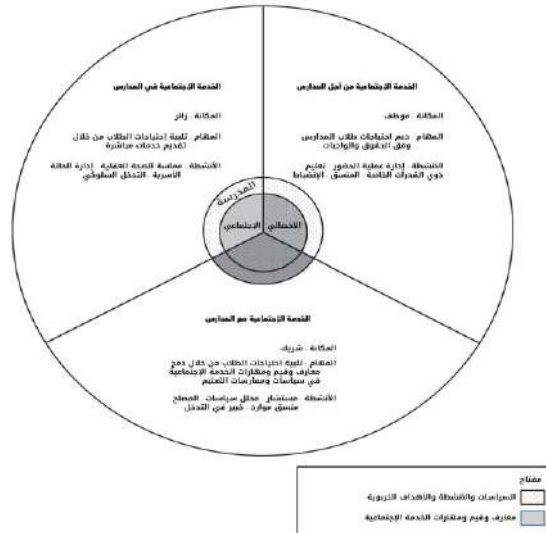
4. دراسة حالات الطلبة كثيري الغياب والتأخير واتخاذ الأساليب الإرشادية المناسبة ومتابعتهم.

5. التزام المرشد الطلابي بمسؤوليته وواجباته بدقة وموضوعية في تنفيذ الأنظمة والتعليمات والتوجيهات الواردة في القواعد.

وفي ضوء ذلك يعد المرشد الطلابي بأنه الشخص المهني الذي يساعد انساق التعامل في المجال المدرسي على مستوى الوحدات (الصغرى، الوسطى، الكبرى) بكيفية التعامل مع المشكلات، وتتمثل أدواره مع مشكلة التمر الإلكتروني فيما يلي: (42,43,44,45).

- توفير بيانات ومعلومات عن مشكلة التمر الإلكتروني بالمدرسة.
- مساعدة المعلمين للتعرف على شخصية المتمم الإلكتروني والمتمم عليه.
- توظيف قدرات الطلاب المتممين والمتمم عليهم في برامج وأنشطة المدرسة.
- عقد مقابلات مهنية مع الطلاب المتممين والمتمم عليهم كل على حده وذلك بمشاركة العمل الفريقي بالمدرسة.
- تدريب المعلمين بكيفية التعامل مع شخصية الطلاب المتممين والمتمم عليهم.
- التخطيط الجيد للبرامج والأنشطة التي تتناسب مع الطلاب المتممين والمتمم عليهم.
- متابعة الطلاب المتممين والمتمم عليهم بصفة مستمرة أثناء ممارسة البرامج والأنشطة.

وبناءً على ما سبق نلاحظ بأن الممارس العام بالمجال المدرسي له أدوار متعددة ومتكاملة تسعى إلى التخفيف من مشكلة التمر الإلكتروني بالمدارس وسوف نوضح ذلك في الشكل التالي (46).



شكل 1 : يوضح تكامل أدوار الأخصائي الاجتماعي بالمجال المدرسي

وسوف يقوم الباحث بتطبيق ذلك على مشكلة التتمر الإلكتروني:

- الأخصائي الاجتماعي في المدارس: منسق ومشارك في وضع خطة للتخفيف من مشكلة التتمر الإلكتروني.
- الأخصائي الاجتماعي من أجل المدارس: التعاون والتنسيق مع الزملاء من أجل التخفيف من مشكلة التتمر الإلكتروني.
- الأخصائي الاجتماعي مع المدارس: تقديم الاستشارات المهنية التي تساعد على التخفيف من مشكلة التتمر الإلكتروني.

الجزء الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة

نوع الدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التي تستهدف وصف المشكلة كمياً وكيفياً، لذلك فهي تسعى للتعرف على أساليب وأشكال التتمر الإلكتروني في المجال المدرسي.

المنهج المستخدم

تعتمد هذه الدراسة على استخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل لطلاب وطالبات المرحلة الثانوية واستخدام الباحث استبانة لجمع معلومات حول الموضوع بواسطة Google Drive وتم استخدام حجرة مناهل المعرفة بالمدرسة لتعبئة الاستبانة من الطلاب والطالبات بإشراف مشترك من المرشدين الطلابيين وأخصائيي تكنولوجيا التعليم.

مجالات الدراسة

أ. المجال المكاني: مدرسة رؤية المستقبل الاهلية بمحافظة الإحساء حي الهوف، وتم اختيار الباحث لهذه المدرسة للأسباب الآتية:

- حاصلة على شهادة الاعتماد الدولي من منظمة Advanced العالمية.
 - يتم استخدام تطبيقات Web 2.0 في التدريس والتكليفات المنزلية وبعض الأنشطة اللاصفية.
- ب. المجال البشري: وهو يمثل جميع طلاب وطالبات المدرسة المسجلين بالمرحلة الثانوية وعددهم (48).
- ج. المجال الزمني: طبقت هذه الدراسة الميدانية خلال الفترة من 20 / 2 / 2019 حتى 20 / 3 / 2019.

أدوات الدراسة

تمثلت أدوات جمع البيانات في:

- استمارة استبيان لطلاب المرحلة الثانوية حول مشكلة التتمر الإلكتروني لدى طلاب المدارس، قام الباحث بتصميم استمارة استبيان لطلاب المرحلة الثانوية حول مشكلة التتمر الإلكتروني، وذلك بالرجوع إلى التراث النظري، والدراسات السابقة، واستمارات الاستبيان المرتبطة بموضوع الدراسة. وقد اعتمد الباحث على الصدق المنطقي من خلال الاطلاع على الأدبيات والأطر النظرية، ثم تحليل هذه الأدبيات والبحوث والدراسات وذلك للوصول إلى الأبعاد المختلفة المرتبطة بمشكلة الدراسة. وقد أجرى الباحث الصدق الظاهري للأداه بعد عرضها على عدد (6) من أعضاء هيئة التدريس تخصص خدمة

اجتماعية، وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (83.3%)، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض. وبناءً على ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية، كما أجري لها ثبات إحصائي لعينة قوامها (10) مفردات من طلاب المرحلة الثانوية باستخدام معامل ألفا - كرونباخ، وبلغ معامل الثبات (0.79)، كما تم استخدام طريقة ثانية لحساب ثبات الأداة وذلك باستخدام معادلة سبيرمان - براون Brown - Spearman للتجزئة النصفية Split - half، وبلغ معامل الثبات (0.83)، وهو مستوى مناسب للثبات الإحصائي.

• تحديد مستوى مشكلة التمر الإلكتروني لدى طلاب المدارس

للحكم على مستوى مشكلة التمر الإلكتروني لدى طلاب المدارس، بحيث تكون بداية ونهاية فئات المقياس الثلاثي: نعم (ثلاثة درجات)، إلى حد ما (درجتين)، لا (درجة واحدة)، تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى = أكبر قيمة - أقل قيمة (3 - 1 = 2)، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية المصحح (3/2 = 0.67) وبعد ذلك تمت إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:

جدول 1: مستويات المتوسطات الحسابية

مستوى منخفض	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من 1 إلى أقل من 1.67
مستوى متوسط	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من 1.67 إلى أقل من 2.35
مستوى مرتفع	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من 2.35 إلى 3

• أساليب التحليل الإحصائي:

تمت معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS.V. 17.0) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية (التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والمدى، ومعامل ثبات (ألفا. كرونباخ)، واختبار (ت) لعينتين مستقلتين، وتحليل التباين أحادي الاتجاه).

عرض نتائج الدراسة الميدانية.

المحور الأول: وصف طلاب المرحلة الثانوية مجتمع الدراسة.

جدول 2: وصف طلاب المرحلة الثانوية مجتمع الدراسة (ن=48)

م	المتغيرات الكمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	السن	17	1
2	الترتيب بين الأخوة	2	1
3	عدد ساعات استخدام الإنترنت في اليوم	6	2

م	النوع	ك	%
1	ذكر	23	47.9
2	أنثى	25	52.1
	المجموع	48	100
م	المستوى الدراسي	ك	%
1	المستوى الأول الثانوي	13	27.1
2	المستوى الثاني الثانوي	20	41.7
3	المستوى الثالث الثانوي	15	31.3
	المجموع	48	100
م	الحالة التعليمية للأب	ك	%
1	مؤهل جامعي	27	56.3
2	ماجستير	8	16.7
3	دكتوراه	13	27.1
	المجموع	48	100
م	الحالة التعليمية للأم	ك	%
1	مؤهل جامعي	36	75
2	ماجستير	5	10.4
3	دكتوراه	7	14.6
	المجموع	48	100
م	التعرض للتتمر الإلكتروني	ك	%
1	نعم	48	100
2	لا	-	-
	المجموع	48	100
م	نوع التتمر الإلكتروني	ك	%

1	مباشر	18	37.5
2	غير مباشر	30	62.5
المجموع		48	100

يوضح الجدول السابق أن

- متوسط سن طلاب المرحلة الثانوية (17) سنة، وانحراف معياري سنة واحدة تقريباً وهذا يمكن الباحثين من الإجابة على أسئلة الاستبيان وبالتالي تعطي صورة دقيقة لواقع مشكلة التتمر الإلكتروني بالمدارس وهذا ما تسعى إليه الدراسة الحالية.
- متوسط ترتيب طلاب المرحلة الثانوية بين إخوتهم الترتيب الثاني.
- متوسط عدد ساعات استخدام طلاب المرحلة الثانوية للإنترنت في اليوم (6) ساعات، وانحراف معياري ساعتان تقريباً، وقد يرجع ذلك إلى تعدد الدوافع المؤدية لاستخدام الإنترنت في المدرسة مثل عمل بحوث ومعلومات متعلقة بالعملية التعليمية حيث أن تدريس جميع المقررات الدراسية بالمدرسة تدرس باللغة الإنجليزية وهذا يتطلب الاطلاع على كل ما هو جديد والترجمة وبالتالي الطلاب والطالبات تستخدم الإنترنت فترة طويلة أو قد يرجع ذلك إلى إجراء المحادثات التليفونية وإثبات الذات لعينة الدراسة وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (جمال، 2009) ⁽⁴⁷⁾ ، أو قد يرجع ذلك إلى انشغال بعض الأسر عن متابعة أبنائها سلوكياً ، وأن مقياس أدائهم تجاه أبنائهم هو تلبية احتياجاتهم الأولية.
- أكبر نسبة من طلاب المرحلة الثانوية إناث بنسبة (52.1%)، بينما الذكور بنسبة (47.9%).
- أكبر نسبة من طلاب المرحلة الثانوية بالمستوى الثاني الثانوي بنسبة (41.7%)، ثم المستوى الثالث الثانوي بنسبة (31.3%)، يليها المستوى الأول الثانوي بنسبة (27.1%).
- أكبر نسبة من طلاب المرحلة الثانوية الأب حاصل على مؤهل جامعي بنسبة (56.3%)، ثم دكتوراه بنسبة (27.1%)، يليها ماجستير بنسبة (16.7%).
- أكبر نسبة من طلاب المرحلة الثانوية الأم حاصلة على مؤهل جامعي بنسبة (75%)، ثم دكتوراه بنسبة (14.6%)، يليها ماجستير بنسبة (10.4%).
- نسبة (100%) من طلاب المرحلة الثانوية يتعرضون للتتمر الإلكتروني، ويرى الباحث أنهم أكثر الشرائح العمرية المعرضة للتتمر الإلكتروني.
- أكبر نسبة من طلاب المرحلة الثانوية يتعرضون للتتمر الإلكتروني الغير مباشر بنسبة (62.5%)، ثم مباشر بنسبة (37.5%)، ويرى الباحث أن التتمر الإلكتروني غير المباشر هو الأخطر لطلاب المرحلة الثانوية، لأنه ينتشر بسرعة ومتشعب وغير قابل للسيطرة، حتى لو ندم المتمتم على ما فعله وأراد تصحيح الخطأ وإيقاف الضرر، فيصبح من الصعب إيقافه أو السيطرة عليه، فالمتمتم الإلكتروني يقوم بإخفاء جزء من هويته أمام الضحية ؛ فقد يستخدم المتمتم الإلكتروني أسماء مستعارة لحماية نفسه ، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (James,2010) ⁽⁴⁸⁾ حيث أكدت أن أكثر أنواع التتمر الإلكتروني انتشاراً هو التتمر الإلكتروني الغير مباشر.

المحور الثاني: الأساليب الإلكترونية المستخدمة في التتمر الإلكتروني.

جدول 3: الأساليب الإلكترونية المستخدمة في التتمر الإلكتروني (ن=48)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	المكالمات الهاتفية	1.9	0.93	5
2	الرسائل النصية	2.29	0.82	1
3	الصور	2.19	0.82	3
4	مقاطع الفيديو	1.4	0.74	8
5	البريد الإلكتروني	1.75	0.91	7
6	غرف الدردشة عبر شبكات التواصل الاجتماعي	2.23	0.93	2
7	روابط الويب الخداعية	2	0.92	4
8	منصات الألعاب الإلكترونية	1.75	0.89	6
	المتغير ككل	1.94	0.4	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن: مستوى الأساليب الإلكترونية المستخدمة في التتمر الإلكتروني كما يحددها طلاب المرحلة الثانوية متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.94)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي جاء في الترتيب الأول الرسائل النصية بمتوسط حسابي (2.29)، وجاء بالترتيب الثاني غرف الدردشة عبر شبكات التواصل الاجتماعي بمتوسط حسابي (2.23)، وأخيراً مقاطع الفيديو بمتوسط حسابي (1.4).

المحور الثالث: أشكال التتمر الإلكتروني لدى طلاب المرحلة الثانوية.

1. العزلة

(ن=48)

جدول 4: العزلة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	طردني من مجموعة من مجموعات شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية	2.02	0.91	2
2	منعي من المشاركة في شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية	1.46	0.74	6
3	إقصائي من الألعاب الإلكترونية عبر شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية	1.73	0.89	4
4	التأمر علي أثناء تواجدي بشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية	1.69	0.88	5
5	التحريض علي بعدم مصاحبتي بشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية	2.04	0.82	1
6	مقاطعتي أثناء تواجدي بشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية	1.75	0.93	3
	المتغير ككل	1.78	0.65	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن: مستوى العزلة كأحد أشكال التتمر الإلكترونية كما يحددها طلاب المرحلة الثانوية متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.78)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي جاء في الترتيب الأول التحريض علي بعدم مصاحبتي بشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية بمتوسط حسابي (2.04)، وجاء بالترتيب الثاني طردي من مجموعة من مجموعات شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية بمتوسط حسابي (2.02)، وأخيراً منعي من المشاركة في شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية بمتوسط حسابي (1.46).

2. تشويه السمعة

جدول 5: تشويه السمعة (ن=48)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	نشر إشاعات عنني لتشويه سمعتي خلال شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية	2.25	0.86	1
2	الاستهزاء بي عبر شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية	2.23	0.86	2
3	عمل صفحة باسمي على شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية	2.17	0.93	3
4	كتابة عبارات غير لائقة عنني على شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية	2.04	0.94	4
5	نشر أخبار كاذبة عن عائلتي على شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية	1.69	0.85	6
6	عمل صفحة بصورتي على شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية	1.9	0.9	5
	المتغير ككل	2.05	0.55	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن مستوى تشويه السمعة كأحد أشكال التتمر الإلكتروني كما يحددها طلاب المرحلة الثانوية متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.05)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي جاء في الترتيب الأول نشر إشاعات عنني لتشويه سمعتي خلال شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية بمتوسط حسابي (2.25)، وجاء بالترتيب الثاني الاستهزاء بي عبر شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية بمتوسط حسابي (2.23)، وأخيراً نشر أخبار كاذبة عن عائلتي على شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية بمتوسط حسابي (1.69).

3. المضايقات الإلكترونية

جدول 6: المضايقات الإلكترونية

(ن=48)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	أحصل على انتقادات قاسية أثناء تواجدي بشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية	1.85	0.92	5
2	إرسال ملفات إلكترونية فيروسية تتلف جهازي أثناء تواجدي على شبكات الإنترنت	2.1	0.83	2
3	يطلق على ألقاب أثناء تواجدي بشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية	1.94	0.98	4
4	فرض آراء ومعتقدات علي عبر شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية	1.77	0.9	6
5	يتم دعوتي للدخول في دردشة غير لائقة أخلاقياً بشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية	2.27	0.94	1
6	يتم إزعاجي من أفراد يفرضون أنفسهم علي عبر برامج المراسلات الفورية	2	0.99	3
مستوى متوسط	المتغير ككل	1.99	0.63	

يوضح الجدول السابق أن مستوى المضايقات الإلكترونية كأحد أشكال التمر الإلكتروني كما يحددها طلاب المرحلة الثانوية متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.99)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي جاء في الترتيب الأول يتم دعوتي للدخول في دردشة غير لائقة أخلاقياً بشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية بمتوسط حسابي (2.27)، وجاء بالترتيب الثاني إرسال ملفات إلكترونية فيروسية تتلف جهازي أثناء تواجدي على شبكات الإنترنت بمتوسط حسابي (2.1)، وأخيراً فرض آراء ومعتقدات علي عبر شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية بمتوسط حسابي (1.77).

4. الإفشاء

جدول 7: الإفشاء

(ن=48)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	نشر صور شخصية تخصني بدون أذني على شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية	2.13	0.87	1
2	رفع منشورات لي شبكة الانترنت تسي لي	1.83	0.86	4
3	سرقة بعض أفكار وعرضها على شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية	2.02	0.96	3
4	عرض بعض من مكالماتي الهاتفية على شبكات التواصل الاجتماعي	1.44	0.77	6

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	الإلكترونية			
5	نشر مقاطع فيديو خاص بي على شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية	1.6	0.87	5
6	الدخول على حسابي الشخصي بشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية ونشر محتوياتها	2.06	0.93	2
	المتغير ككل	1.85	0.58	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن: مستوى الإفشاء كأحد أشكال التمر الإلكتروني كما يحددها طلاب المرحلة الثانوية متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.85)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي جاء في الترتيب الأول نشر صور شخصية تخصني بدون أدني على شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية بمتوسط حسابي (2.13)، وجاء بالترتيب الثاني الدخول على حسابي الشخصي بشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية ونشر محتوياتها بمتوسط حسابي (2.06)، وأخيراً عرض بعض من مكالماتي الهاتفية على شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية بمتوسط حسابي (1.44)

• مستوى أشكال التمر الإلكتروني لدى طلاب المرحلة الثانوية ككل

جدول 8: أشكال التمر الإلكتروني لدى طلاب المرحلة الثانوية ككل (ن=48)

م	الأشكال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	العزلة	1.78	0.65	4
2	تشويه السمعة	2.05	0.55	1
3	المضايقات الإلكترونية	1.99	0.63	2
4	الإفشاء	1.85	0.58	3
	الأشكال ككل	1.92	0.54	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن: مستوى أشكال التمر الإلكتروني لدى طلاب المرحلة الثانوية ككل كما يحددها طلاب المرحلة الثانوية متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.92)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي جاء في الترتيب الأول تشويه السمعة

بمتوسط حسابي (2.05)، وقد يرجع ذلك إلى وجود خلل في المبادئ والقيم الدينية والاجتماعية والتربوية، وجاء بالترتيب الثاني المضايقات الإلكترونية بمتوسط حسابي (1.99)، وأخيراً العزلة بمتوسط حسابي (1.78).
 المحور الرابع: الفروق المعنوية بين استجابات طلاب المرحلة الثانوية الذكور والإناث فيما يتعلق بتحديد أشكال التتمر الإلكتروني لديهم:

جدول 9: الفروق المعنوية بين استجابات طلاب المرحلة الثانوية الذكور والإناث فيما يتعلق بتحديد أشكال التتمر الإلكتروني لديهم (ن=48)

م	الأشكال	مجتمع البحث	العدد (ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية (df)	قيمة t	الدالة
1	العزلة	ذكر	23	1.8	0.62	46	0.160	غير دال
		أنثى	25	1.77	0.69			
2	تشويه السمعة	ذكر	23	2.08	0.47	46	0.417	غير دال
		أنثى	25	2.01	0.61			
3	المضايقات الإلكترونية	ذكر	23	2.04	0.64	46	0.488	غير دال
		أنثى	25	1.95	0.64			
4	الإفشاء	ذكر	23	1.9	0.57	46	0.584	غير دال
		أنثى	25	1.8	0.6			
	الأشكال ككل	ذكر	23	1.95	0.52	46	0.453	غير دال
		أنثى	25	1.88	0.57			

** معنوي عند (0.01)

معنوي عند (0.05)*

يوضح الجدول السابق أن: لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات طلاب المرحلة الثانوية الذكور والإناث فيما يتعلق بتحديد أشكال التتمر الإلكتروني لديهم (العزلة، وتشويه السمعة، والمضايقات الإلكترونية، والإفشاء، وأشكال التتمر الإلكتروني ككل)، وقد يرجع ذلك إلى أن أشكال التتمر الإلكتروني لا تختلف في ممارستها بين الذكور والإناث.

المحور الخامس: الفروق المعنوية بين استجابات طلاب المرحلة الثانوية طبقاً للمستوى الدراسي فيما يتعلق بتحديد أشكال التتمر الإلكتروني لديهم:

جدول 10: الفروق المعنوية بين استجابات طلاب المرحلة الثانوية طبقاً للمستوى الدراسي فيما يتعلق بتحديد أشكال التتمر الإلكتروني لديهم باستخدام اختبار One Way ANOVA (ن=48)

الدلالة	قيمة (ف)	المستوى الثالث (3) (ن=15)		المستوى الثاني (2) (ن=20)		المستوى الأول (1) (ن=13)		المستوى الدراسي	م
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
غير دال	0.994	0.68	1.88	0.56	1.63	0.74	1.91	العزلة	1
غير دال	0.290	0.62	2.03	0.43	1.99	0.64	2.14	تشويه السمعة	2
غير دال	0.004	0.66	1.98	0.59	1.99	0.7	2	المضايقات الإلكترونية	3
غير دال	0.396	0.6	1.96	0.47	1.82	0.72	1.77	الإفشاء	4
غير دال	0.202	0.6	1.96	0.42	1.86	0.66	1.96	الأشكال ككل	

* معنوي عند (0.05)

** معنوي عند (0.01)

يوضح الجدول السابق أن: لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات طلاب المرحلة الثانوية طبقاً للمستوى الدراسي فيما يتعلق بتحديد أشكال التتمر الإلكتروني لديهم (العزلة، وتشويه السمعة، والمضايقات الإلكترونية، والإفشاء، وأشكال التتمر الإلكتروني ككل) وقد يرجع ذلك إلى أن أشكال التتمر الإلكتروني تمارس على جميع المستويات الدراسية أو ان هناك تقارب بالمرحلة العمرية.

مناقشة وتفسير نتائج الدراسة: أوضحت نتائج الدراسة على النحو التالي:

• بالنسبة للتساؤل الأول

أساليب التتمر الإلكتروني المستخدمة جاء في الترتيب الأول الرسائل النصية من أكثر الأساليب المستخدمة في التتمر الإلكتروني لطلاب المدارس ، وقد يرجع ذلك إلى أن الرسائل النصية سهلة وسريعة الاستخدام وقليلة التكلفة ولا تحتاج إلى حجم وسرعة قوية للإنترنت فهي ترسل عن طريق الجوال أو الإنترنت وتتميز بأنها ترسل إلى أكثر من شخص في وقت واحد ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Messias,2014) (49) ، ودراسة (Slonje,2012) (50) ، ودراسة (Juvonen,2008) (51) ، ودراسة (عماد، 2016) (52) والتي أكدت بأن الرسائل النصية هي أكثر الأساليب المستخدمة في التتمر الإلكتروني ، ولكن هذه النتيجة لا تتفق مع دراسة (SLonJe, 2008) (53) حيث أكدت في نتائجها بأن البريد الإلكتروني هو أكثر الأساليب المستخدمة في التتمر الإلكتروني وله تأثير سلبي على طلاب المدارس ، بينما جاء في الترتيب الثاني أسلوب استخدام غرف الدردشة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وقد يرجع ذلك إلى أن استخدامها أصبح سهل وسريع ومتواجد بصفة مستمرة ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (kowalski,2007) (54) حيث أكدت في نتائجها على أن الطريقة الأكثر استخداماً في التتمر الإلكتروني هي استعمال غرف المحادثة ، وأخيراً جاء في الترتيب الأخير مقاطع الفيديو فهي أقل الأساليب المستخدمة في التتمر الإلكتروني وقد يرجع ذلك إلى أن مقاطع الفيديو تحتاج إلى حجم وسرعة قوية للإنترنت ، وهذه النتيجة لا تتفق مع دراسة

(Smith,2008)⁽⁵⁵⁾ حيث أكدت بأن أكثر الأساليب المستخدمة في التمر الإلكتروني هي مقاطع الفيديو ولها تأثير سلبي على طلاب المدارس .

• بالنسبة للتساؤل الثاني

أشكال التمر الإلكتروني لدى طلاب المرحلة الثانوية المتعلقة بالعزلة:

الترتيب الأول التحريض علي بعدم مصاحبتي بشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية وقد يرجع ذلك إلى قيام الشخص المتمم إلكترونياً بعزل الشخص المتمم عليه من شبكات التواصل الاجتماعي ، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Garaigordobil,2015)⁽⁵⁶⁾ ، حيث أكدت بأن هناك سلوكيات يمارسها الشخص المتمم إلكترونياً ومن أكثر هذه السلوكيات شيوعاً هي عزل الفرد عن شبكات التواصل الاجتماعي، بينما جاء في الترتيب الثاني طردي من مجموعة من مجموعات شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية وقد يرجع ذلك إلى أن المتمم الإلكتروني يمارس سلوكيات هدفها تحقيق العزلة الاجتماعية للمتمم عليه ، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Storey,2008)⁽⁵⁷⁾ حيث أكدت بأن هناك ممارسات يمارسها الشخص المتمم إلكترونياً منها فرض العزلة الاجتماعية لضحايا التمر الإلكتروني، وأخيراً جاء في الترتيب الأخير مني من المشاركة في شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية.

أشكال التمر الإلكتروني لدى طلاب المرحلة الثانوية المتعلقة بتشويه السمعة:

• الترتيب الأول نشر إشاعات عني لتشويه سمعتي خلال شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية، وقد يرجع ذلك إلى أن المتمم الإلكتروني يسعى إلى نشر الإشاعات وإحداث الكراهية للمتمم عليه في أذهان الآخرين وإقناعهم بعدم استلطافه أو المشاركة في تشويه سمعته على الإنترنت، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (عماد، 2016)⁽⁵²⁾ حيث أكدت بأن نشر الإشاعات هو من أكثر السلوكيات التي يقوم بها الشخص المتمم إلكترونياً، بينما جاء في الترتيب الثاني الاستهزاء بي عبر شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية، وقد يرجع ذلك إلى أن المتمم الإلكتروني يسعى بأن يضع المتمم عليه في موضع السخرية في المنتديات الإلكترونية وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Juvonen, 2008)⁽⁵¹⁾ حيث أكدت بأن أكثر أشكال التمر الإلكتروني هو التعرض للسخرية ، وأخيراً جاء في الترتيب الأخير نشر أخبار كاذبة عن عائلتي على شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية.

• أشكال التمر الإلكتروني لدى طلاب المرحلة الثانوية المتعلقة بالمضايقات الإلكترونية:

• الترتيب الأول يتم دعوتي للدخول في دردشة غير لائقة أخلاقياً بشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية وقد يرجع ذلك إلى أن عينة الدراسة في مرحلة المراهقة وأنهم أكثر الشرائح العمرية استخداماً للإنترنت بسبب الدوافع المؤدية لاستخدامه ومنها إشباع الرغبات الجنسية، أو قد يرجع ذلك إلى قلة وجود الوعظ الديني بين المراهقين، وضعف الرقابة الإلكترونية على ما يتم نشره عبر شبكات الإنترنت ، وعدم وجود رقابة كافية من الأهل على المراهقين في كيفية استخدام وسائل الإنترنت ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Garaigordobil,2015)⁽⁵⁶⁾ حيث أكدت بأن المراهقين ضحايا التمر الإلكتروني يتعرضوا إلى أشكال عنف إلكتروني منها التحرش الجنسي ، بينما جاء في الترتيب الثاني إرسال ملفات إلكترونية فيروسية تتلف جهازي أثناء تواجدي على شبكات الإنترنت وقد يرجع ذلك إلى انتشار نسبة القرصنة الإلكترونية في العالم ، وأكد على ذلك تقرير البيت الأبيض بأن القرصنة الإلكترونية كلفت الولايات المتحدة بين 57 و 109 مليارات دولار عام 2016، والتي استهدفت مؤسسات خاصة وعامة، ومنها قطع الخدمة وانتهاك البيانات وسرقة الحقوق الفكرية (Whitehouse,2018)⁽⁵⁸⁾، أو قد يشير هذا إلى كثرة عدد الساعات التي تقضيها

عينة الدراسة على شبكة الإنترنت وهذا يتفق مع جدول رقم (2) ، وأخيراً جاء في الترتيب الأخير فرض آراء ومعتقدات عليّ عبر شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية وقد يرجع ذلك إلى أن عينة الدراسة قد لا تهتم بالأمور الحياتية والسياسية وإنما جل اهتمامهم هو التواصل عبر شبكة الإنترنت من خلال التصفح أو ممارسة الألعاب الإلكترونية.

أشكال التمر الإلكتروني لدى طلاب المرحلة الثانوية المتعلقة بالإفشاء

الترتيب الأول : نشر صور شخصية لي بدون أذني على شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية، وقد يرجع ذلك إلى أن طرق نشر الصور الشخصية سهلة وسريعة وتكون أكثر مصداقيه للشخص المستخدم لشبكات الإنترنت، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Garaigordobil,2015)⁽⁵⁶⁾، حيث كانت من أهم نتائجها أن هناك سلوكيات يمارسها الشخص المتمرن الإلكتروني ومن أكثر هذه السلوكيات شيوعاً هي نشر الصور الشخصية، بينما جاء في **الترتيب الثاني:** الدخول على حسابي الشخصي بشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية ونشر محتوياته ، وقد يرجع ذلك إلى عدم إلمام المتمرن الإلكتروني بالإجراءات القانونية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية ، وأخيراً جاء في الترتيب الأخير عرض بعض من مكالماتي الهاتفية على شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية، وقد يرجع ذلك إلى أن عرض المكالمات الهاتفية على شبكة الإنترنت يحتاج إلى قدرة عالية من المهارات الإلكترونية التي يجب أن تكون متاحة لدى المتمرنين إلكترونياً.

• بالنسبة للتساؤل الثالث

توجد فروق دالة إحصائية بين التمر الإلكتروني والنوع ، أكدت نتائج الدراسة لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات طلاب المرحلة الثانوية الذكور والإناث فيما يتعلق بتحديد أشكال التمر الإلكتروني لديهم (العزلة، وتشويه السمعة، والمضايقات الإلكترونية، والإفشاء، وأشكال التمر الإلكتروني ككل) وقد يرجع ذلك إلى أن أشكال التمر الإلكتروني واستخداماتها معروفة لدى ضحايا التمر سواء كانوا طلاب أو طالبات ، كما أنهم في مرحلة عمرية واحدة ما بين (15-19) ، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Hinduja,2008)⁽⁵⁹⁾ حيث أكدت في نتائجها على عدم وجود فروق دالة بين الذكور والإناث تجاه التمر الإلكتروني، ولكن لا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (معاوية، 2009)⁽⁶⁰⁾ والتي أكدت في نتائجها على أن الإناث أكثر تعرضاً للتمر الإلكتروني، ودراسة (Floros,2013)⁽⁶¹⁾ التي أكدت بأن الذكور أكثر تعرضاً للتمر الإلكتروني مقارنة بالإناث.

• توجد فروق داله إحصائية بين التمر الإلكتروني والمستوى الدراسي، أكدت نتائج الدراسة لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات طلاب المرحلة الثانوية طبقاً للمستوى الدراسي فيما يتعلق بتحديد أشكال التمر الإلكتروني لديهم (العزلة، وتشويه السمعة، والمضايقات الإلكترونية، والإفشاء، وأشكال التمر الإلكتروني ككل)، وقد يرجع ذلك إلى تقارب المرحلة العمرية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Brown,2014)⁽⁶²⁾، ودراسة (السيد ، 2016)⁽⁶³⁾، ودراسة (عماد، 2016)⁽⁵²⁾ في عدم وجود فروق بين طلاب المدارس في التعرض لأشكال التمر الإلكتروني في ضوء متغير المستوى الدراسي.

• **وبناءً على ما سبق يرى الباحث أهمية تدريب وتنمية طلاب وطالبات المدارس في الجوانب الآتية (الاجتماعية، النفسية، الدينية، والتكنولوجية) للحماية من التمر الإلكتروني والوقاية من أضراره، مع ضرورة ترسيخ مبادئ التربية الرقمية التي تساهم في**

زيادة وعي أنساق التعامل بالمجال المدرسي بكيفية الاستخدام الآمن لشبكة الويب وهذا ما أكدت عليه دراسة (عمرو، أحمد، 2017) (16).

النتائج العامة للدراسة

1. متوسط عدد ساعات استخدام طلاب المرحلة الثانوية للإنترنت في اليوم (6) ساعات.
2. أكبر نسبة من طلاب المرحلة الثانوية يتعرضون لنوع التتمر الإلكتروني الغير مباشر.
3. أكثر الأساليب الإلكترونية المستخدمة في التتمر الإلكتروني هي الرسائل النصية.
4. أكثر ممارسات للتتمر الإلكتروني لدى طلاب المرحلة الثانوية المتعلقة بالعزلة هي التحريض على عدم المصاحبة على شبكات التواصل الاجتماعي.
5. أكثر ممارسات للتتمر الإلكتروني لدى طلاب المرحلة الثانوية المتعلقة تشويه السمعة هي نشر إشاعات لتشويه السمعة خلال شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية.
6. أكثر ممارسات للتتمر الإلكتروني لدى طلاب المرحلة الثانوية المتعلقة بالمضايقات الإلكترونية هي الدعوة للدخول في دردشة غير لائقة أخلاقياً بشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية.
7. أكثر ممارسات للتتمر الإلكتروني لدى طلاب المرحلة الثانوية المتعلقة بالإفشاء هي نشر صور شخصية بدون الإذن على شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية.
8. أكثر أشكال التتمر الإلكتروني لدى طلاب المرحلة الثانوية هي تشويه السمعة.
9. لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات طلاب المرحلة الثانوية الذكور والإناث فيما يتعلق بتحديدهم لأشكال التتمر الإلكتروني (العزلة، وتشويه السمعة، والمضايقات الإلكترونية، والإفشاء، وأشكال التتمر الإلكتروني ككل).
10. لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات طلاب المرحلة الثانوية طبقاً للمستوى الدراسي فيما يتعلق بتحديدهم لأشكال التتمر الإلكتروني لديهم (العزلة، وتشويه السمعة، والمضايقات الإلكترونية، والإفشاء، وأشكال التتمر الإلكتروني ككل).

مقترحات للتخفيف من مشكلة التتمر الإلكتروني ومؤشرات لبحوث مستقبلية

أولاً: مقترحات للتخفيف من مشكلة التتمر الإلكتروني في المجال المدرسي

1. إعداد استراتيجية من قبل وزارة التعليم هدفها التخفيف من مشكلة التتمر الإلكتروني.
2. يجب على المرشد الطلابي المدرسي التعرف على المعارف المرتبطة بالتتمر الإلكتروني.
3. وجود قاعدة بيانات ومعلومات عن الطلاب المتمتمرين بالمدرسة.
4. تحديد الأسباب والعوامل التي أدت الي انتشار مشكلة التتمر الإلكتروني والجوانب الشخصية والبيئة للطلاب.
5. دعوة أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المحلي بالمدرسة لتدريبهم وتثقيفهم حول المخاطر المرتبطة بمشكلة التتمر الإلكتروني.
6. استخدام المقاييس العلمية التي تحدد الطلاب المتمتمرين والمتمتم عليهم.
7. الاهتمام بتقديم المساندة الاجتماعية بكافة أشكالها لطلاب المدارس.

8. وضع خطة عمل تتضمن الآتي (برامج لتدريب الطلاب والطالبات في النواحي الاجتماعية والنفسية والدينية والتكنولوجية، والتوعوية بالإجراءات القانونية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، وترسيخ مبادئ التربية الرقمية لأنساق المشكلة وكيفية التعامل مع شبكات الويب وكيفية استخدامها ، تنفيذ محاضرات لأنساق المشكلة تتعلق بالمشكلة التتمر الإلكتروني الأسباب والحلول والمعارف ، تنفيذ ندوات لأنساق المشكلة ويدير الندوات خبراء في مجال التربية وعلم الاجتماع وعلم النفس والدين والخدمة الاجتماعية كلاً وفق تخصصه ومدى ارتباطها بالمشكلة، إعداد نشرات تعريفية تتضمن كل ما يتعلق بالمشكلة وتوزيعها على أنساق المشكلة ، تدريب المعلمين وفريق العمل على كيفية التعامل مع مشكلة التتمر والمتمتع عليه).

ثانياً: مؤشرات لبحوث مستقبلية أخرى

في حدود علم الباحث هناك قلة في عدد البحوث الميدانية في الخدمة الاجتماعية المتعلقة بمشكلة التتمر الإلكتروني بصفة عامة، والخدمة الاجتماعية مع مشكلة التتمر الإلكتروني بالمدارس بصفة خاصة ومن هذا المنطلق يؤكد الباحث على أهمية توجه البحوث والدراسات إلى مشكلة التتمر الإلكتروني وفي هذا الصدد يمكن أن نقترح بعض المؤشرات لبحوث مستقبلية هي على النحو التالي:

1. مقياس ضحايا التتمر الإلكتروني.
2. المساندة المجتمعية لضحايا التتمر الإلكتروني.
3. المسؤولية الاجتماعية للممارس العام في الخدمة الاجتماعية لمواجهة مشكلة التتمر الإلكتروني.
4. فعالية برنامج مقترح من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية للحد من مستوى التتمر الإلكتروني.
5. فعالية برنامج تدريبي للممارس العام في الخدمة الاجتماعية لتنميته مهارات التعامل مع مشكلة التتمر الإلكتروني.

المراجع

1. مسعد نجاح أبو الديار، فاعلية برنامج إرشادي لتقدير الذات في خفض سلوك التتمر لدى الأطفال ذوي اضطرابات الانتباه المصحوب بفرط النشاط، مركز البحوث والدراسات النفسية، المجلد(6)، العدد (8)، جامعة القاهرة، مصر، 2011م.
2. نجلاء محمد فارس، فاعلية التعلم الإلكتروني الموجه ذاتياً في تنمية مفاهيم الحماية من التعدي الإلكتروني والقدرة على التنظيم الذاتي لدى طلاب كلية التربية بجامعة جنوب الوادي، مجلة كلية التربية، المجلد(29)، العدد (2)، جامعة أسيوط، مصر، 2013 م.
3. كيزر ، باريرا & راسمنسكي، جودي سكلا ، سلوك التحدي لدى الأطفال الصغار الفهم والوقاية والاستجابة الفاعلة، مكتب التربية لدول الخليج ، الرياض ، السعودية ، 2012 م.
4. Johnson, L., Kristen ,Oh, what a Tangled Web We Weave: Cyberbullying, Anxiety, Depression, and Loneliness, University of Mississippi, Department of Psychology press, 47, 2016.
- 5.Slovak, K. & Singer, B Jonathan ,School Social Workers' Perceptions of Cyberbullying, National Association of social workers,33, 2011.

6. سيد أحمد البهاص، الأمن النفسي لدى الضحايا المتتمرين وأقرانهم ضحايا التتمر المدرسي دراسة سيكومترية – إكلينيكية ، مجلة كلية التربية، المجلد(23)، العدد (92)، جامعة بنها، مصر، 2012 م .

7. Kanyinga, H. S & Roumeliotis, P & Xu, H , Associations between Cyberbullying and School Bullying Victimization and Suicidal Ideation, Plans and Attempts among Canadian Schoolchildren, Eastern Ontario Health Unit , 9 (7) Department of Pediatrics, McGill ,University, Montreal , Quebec , Canada, 2014.

8. Bowler L. & Knobel C.& Mattern E , From Cyberbullying to Well-Being: A Narrative-Based Participatory Approach to Values- Oriented Design for Social Media, Journal of the Association for Information Science and Technology, Published online in Wiley Online Library, 2014.

9.Mirsky, E. L & Omar, H.A , Cyberbullying in Adolescents: The Prevalence of Mental Disorders and Suicidal Behavior, International Journal of Child and Adolescent Health, pediatrics faculty publication, University of Kentucky. U.S.A, 2015.

10.Christina F. Brown& Michelle K. Demaray & Stephani M. Secord, Cyber victimization in middle school and relations to social emotional outcomes, Computers in Human Behavior, 2014.

11.عبد العزيز عبد الكريم المصطفي، دوافع التتمر الإلكتروني لدى أطفال المنطقة الشرقية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد(18)، العدد (3)، كلية التربية، جامعة البحرين، البحرين، 2017 م.

12. هشام عبد الفتاح المكانين، التتمر الإلكتروني لدى عينة من الطلبة المضطربين سلوكياً وانفعالياً في مدينة الزرقاء، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، المجلد(12)، العدد (1)، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان، 2018 م.

13. عمارة، إسلام عبد الحفيظ محمد عمارة، التتمر التقليدي والإلكتروني بين طلاب التعليم ما قبل الجامعي، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد (86)، المملكة العربية السعودية، 2017 م.

14. مسعد نجاح أبو الديار، التتمر لدى ذوي صعوبات التعلم مظاهره وأسبابه وعلاجه، ط2، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، 2012 م.

15. Moses, H Turner ,Relationship Between the processes of moral disengagement and youth perceptions of cyberbully behaviors during their final semester of high school, University of Florida. U.S.A, 2013.

16. عمرو محمد أحمد درويش، أحمد حسن محمد والليثي، فاعلية بيئة تعلم معرفي سلوكي قائمة على المفضلات الاجتماعية في تنمية استراتيجيات مواجهة التمر الإلكتروني لطلاب المرحلة الثانوية، مجلة العلوم التربوية، المجلد(25)، العدد (4)، كلية التربية، جامعة القاهرة، مصر، 2017 م.
17. حنان فوزي أبو العلا، فعالية الإرشاد الانتقائي في خفض التمر الإلكتروني لدى عينة من المراهقين: دراسة وصفية – إرشادية، مجلة كلية التربية، المجلد (33)، العدد (6) جامعة أسيوط، مصر، 2017 م.
18. أمينة إبراهيم الشناوي، الكفاءة السيكمترية لمقياس التمر الإلكتروني (الضحية-التمر)، مجلة مركز الخدمات للاستشارات البحثية شعبة الدراسات النفسية والاجتماعية، كلية الآداب، جامعة المنوفية، مصر، 2014م.
19. Fegenbush, S, B & Olivier, D, F, Cyberbullying: A literature Review. Paper presented at the Annual Meeting of the Louisiana Education Research Association Lafayette, University of Louisiana, Lafayette, U.S.A, 2009.
20. معاوية محمود أبو غزالة، التمر وعلاقته بالشعور بالوحدة والدعم الاجتماعي، المجلة الأردنية في العلوم التربوية المجلد، (5)، العدد (2) الأردن، 2009 م.
21. King, Angela Anne Adair , A Case Study of the Perceptions of Secondary School Counselors Regarding Cyberbullying, Dissertations/Theses – Doctoral Dissertations, Secondary Education, 2014, p 197.
22. Slovak, K. & Singer, B Jonathan, 2011, Op.Cit.,.
23. Franco, Laura Jeanette and Miranda, Brenda Maria, What social workers need to know about cyberbullying, Electronic Theses, Projects, and Dissertations, California State University, San Bernardino, 2015.
24. الجوهرة سعود عبد العزيز، برنامج تدخل مهني مقترح للتعامل مع سلوك التمر لطالبات المدارس الثانوية في ضوء النموذج الإدراكي المعرفي السلوكي، مجلة الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، المجلد(7)، العدد (58)، القاهرة، مصر، 2017 م.
25. Epstein, Ann & Kazmierczak J, Cyber Bullying: What Teachers, Social Workers, and Administrators Should Know, 3 (1,2), Illinois Child Welfare,2007.
26. رمضان عاشور حسين، البنية العاملية لمقياس التمر الإلكتروني كما تدرجها الضحية لدى عينة من المراهقين، المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، مؤسسة د. حنان درويش للخدمات اللوجستية والتعليم التطبيقي، العدد (4)، مصر، 2016 م.
27. مباركة مقراني، التمر الإلكتروني وعلاقته بالقلق الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018 م.

28. Ang, P. Rebecca, & Goh, H. Dion, Cyber bullying among adolescents: The role of affective and cognitive empathy and gender, 41, Child Psychiatry Human Development, Child Psychiatry Hum Dev, Springer Science Business Media, 2010, 387–397.
29. Cornell, D G & Sheras, P & Joanna C.M, Identification of School Bullies by Survey Methods, Professional School Counseling Journal, USA, 2011.
30. VandenBos, Gr, APA Dictionary of Psychology, (2nd), Washington: American Psychological Association, 2015.
31. نايفة قاطني الصرايرة، الطالب المتمم، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009 م.
32. Bulach, T; Osborn, R., & Samara, M., Bullying in Secondary Schools: What it looks like and How to Manage it? New York: Sage Publishing, 2012, p62.
33. Lipson, G., Bullying in schools fighting the bully Battle. Eribaum: National School Safety Center, NJ, 2001.
34. Willard, N, Educator's Guide to Cyberbullying, Cyber threats & Sexting, Center for Safe and Responsible Use of the Internet, 2005.
35. Smith, P. k, & Mahdavi, J & Carvalho, M & Fisher, S & Russell, S, Cyberbullying: its nature and impact in secondary school pupils, Journal of Child Psychology and Psychiatry, Cambridge University, UK, 2008, 376–385.
36. Calvete, E. & Orue L. & Estevez A. & Villardon. L & Padilla. P, Cyberbullying in adolescents: Modalities and aggressors' profile, Computers in Human Behavior, Elsevier Ltd, 26(5), 2010, 1128–1135.
37. Riebel, J & Jaeger, R. S. & Fischer, U. C., Cyberbullying in Germany – an exploration of prevalence, overlapping with real life bullying and coping strategies, Psychology Science Quarterly, 51(3), 2009, 298–314.
38. Zastrow H. Charles, Introduction to Social Work and Social Welfare, New York: Brooks\ Cole – wads worth Publishing Company, 2000, pp 56–57.
39. حسين سليمان، هشام سيد عبد المجيد، منى جمعة البحر، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005 م.

40. ماهر أبو المعاطي علي، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط 1، 2001م.

41. وزارة التعليم، بأخلاقي أسمو قواعد السلوك والمواظبة لطلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية، الرياض، السعودية، 1437.

42. Astor, R., Marachi, R., & Benbenishty, R. ,Violence in the schools. In P. Allen-Meares (Ed.), Social work services in schools, 5th ed. Boston: Allyn & Bacon, 2007, pp145-181.

43. Franklin, C., & Harris, M, The delivery of school social work services. In P. Allen-Meares (Ed.), Social work services in schools, 5th ed, Boston, Allyn & Bacon, 2007, pp317-360.

44. Klein, J. , School violence: Public and professional policies, National Association of social workers, News, Washington, D.C, 2002 , p6.

45. Issurdatt, S, A shift in approach: addressing bullying in schools, National Association of social workers, News, Washington, D.C, 2010, p2.

46. Gherardi A. Stacy & Whittlesey-Jerome K. Wanda ,Role Integration through the Practice of Social Work with Schools, National Association of social workers, News, Washington, D.C, (40), 2017 ,p39.

47. جمال السيد تفاحة، سلوك استخدام الإنترنت لدى عينة من طلاب الجامعة، دراسة تفصيلية تحليلية، مجلة كلية التربية، المجلد(2)، العدد (40)، جامعة طنطا ، 2009 م.

48. James A., School bullying, cruelty to children must stop, NSPCC, London, 2010.

49. Messias E & Kristi K & Casteo J ,School Bullying, Cyberbullying, or both: Correlates of Teen Suicidality in the 2011 CDC Youth Risk Behavior Survey, National Center for Biotechnology Information,U.S. National Library of Medicine, 55(5), 2014, 1063-1068.

50. Slonje, R., & Simth K. peter & frisen A, The nature of cyberbullying, and strategies for prevention, Computers in Human Behavior, Elsevier Ltd, 2012.

51. Juvonen, J. & Gross, e.f. , Extending the School Grounds? Bullying Experiences in Cyberspace, Journal of school health,78 (9), 2008.

52. عماد عبده محمد علوان، أشكال التنمر في ضوء بعض المتغيرات بين الطلاب المراهقين بمدينة أبها، مجلة التربية للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية، المجلد1، العدد 168، كلية التربية، جامعة الأزهر ، 2016 م.

53. SLonJe, R., & smith p.k, Cyberbullying: Another main type of bullying? Scandinavian journal of psychology, 49, 2008 ,147-154.

54. kowalski, M. & limber, P. , Electronic Bullying Among Middle School Students, Journal of Adolescent Health, 41, 2007, S22–S30.

55. Smith, P. k, & Mahdavi, J & Carvalho, M & Fisher, S & Russell, S, 2008, Op.Cit.,.

56. Garaigordobil, M., Cyberbullying in adolescents and youth in the Basque Country: Prevalence of cyber victims, cyber aggressors, and cyber observers, Journal of Youth Studies, 2015, 569–582.

57. Storey, K. & Slaby, R., Eyes on bullying what can you do? A toolkit to prevent bullying in children's lives, Education Development Center, Inc , 2008.

58. Whitehouse, CEA Report: The Cost of Malicious Cyber Activity to the U.S. Economy, 2018, website: <https://www.whitehouse.gov/articles/cea-report-cost-malicious-cyber-activity-u-s-economy>

59. Hinduja, S., & Patchin, J.W., Cyberbullying: An Exploratory Analysis of Factors Related to Offending and Victimization, Routledge, Taylor & Francis Group, 2008, 29 (2), 129–15.

60. معاوية محمود أبو غزاله، السلوك التنمري من وجهة نظر الطلبة المتتمرون والضحايا، مجلة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(7)، العدد (2)، الإمارات، 2010 م.

61. Floros, G. D., & Siomos E. Konstinos & Fisoun V & Dafouli Evaggeli & Geroukalis D Adolescent Online Cyberbullying in Greece: The impact of parental online security practices, bonding, and online impulsiveness, Journal of School Health, 83 (6) ,2013, 445– 453.

62. Brown F, Christina & Demaray k Michelle & Secord M. Stephanie ,Cyber victimization in middle school and relations to social emotional outcomes, Computers in Human Behavior, 35 ,2013, p p 12–21.

63. السيد عبد الدايم سكران، عماد عبده علوان، البناء العاملي لظاهرة التتمر المدرسي كمفهوم تكاملي ونسبة انتشارها ومبرراتها لدى طلاب التعليم العام بمدينة أبها، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، 2016.

النمو الاقتصادي في الجزائر بين عزلة التجارة الخارجية وحياد سعر الصرف دراسة قياسية على الفترة
2018-2001

The Algerian economic growth between the isolation of the foreign trade and the
neutrality of the exchange rate An Econometric study for the period 2001-2018

*Dr. Gasmî chaker

Abstract

This study aims to highlighting the causality relationship between the Algerian economic growth and the foreign trade, it aims to, to clarify the relationship between the PIB evolution and the Algerian exchange rate.

The study begins from some hypothesis which consider that there is a relationship between the dependent variable (Pibv) and the independent variables (Bcomv, Tchav) in the way of the economic literature, but the results affirmed a confuse relationship between the variables, which require more attention and care in the analyze of those data.

Key words :

Algeria, growth, trade balance, exchange rate. Jel classification : c23, o49, e0.

*faculty of economics- chadli bendjedid
university-el tarf- algeria

*د. قاسمي شاكور

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة السببية الموجودة بين معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر و بين وضعية التجارة الخارجية، كما أن من أهدافها تسليط الضوء على العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي في الجزائر و سعر الصرف المعتمد رسمياً.

انطلقت الدراسة من جملة من الفرضيات القائمة بوجود علاقة سببية بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) و بين المتغيرات المفسرة (الميزان التجاري و سعر الصرف) حسب ما تمليه الأدبيات الاقتصادية، إلا أن النتائج المتوصل إليها تفيد بوجود انفصال وعلاقة غير مبررة اقتصادياً بين تطور المتغيرات الثلاثة و هو ما يستدعي حذراً و دقة شديدة في تحليل المادة العلمية.

الكلمات المفتاحية:

الجزائر، النمو، الميزان التجاري، سعر الصرف. تصنيف
جال: C23, O49, E0

* أستاذ محاضر- كلية العلوم الاقتصادية- جامعة الشاذلي بن حديد-
الطارف- الجزائر

مقدمة

كانت و لاتزال معضلة تحقيق مستويات عليا من النمو الاقتصادي مدار اهتمام الاقتصاديين عموماً و السياسيين خصوصاً لما للنمو الاقتصادي من آثار تنموية إيجابية و تبعات اجتماعية محمودة، و قد اختلفت المقاربات و النظريات المفسرة للنمو و تباينت الآراء حول كيفية تحقيقه على أرض الواقع فبين دافع بفكرة تقسيم العمل و توسعة الأسواق كسميث و منادٍ بتفعيل التقدم التقني كرافعة تنموية و مهلل للنماذج الرياضية المتناولة للنمو كنتيجة لعوامل داخلية يتقدمها التطور التكنولوجي، ضاع السياسيون بين طيات الأدبيات الاقتصادية التي قدمت كماً هائلاً من الدراسات و الأبحاث حول هذه الإشكالية العويصة.

والجزائر كغيرها من بلدان العالم الثالث تعاني في هذه السنوات الأخيرة من اختلالات اقتصادية كبرى باتت تهدد استقرارها الاجتماعي، فكونها دولة بترولية الصغير جعلها تعتمد و لسنوات طويلة على الربيع المتأتي من هذه المادة، و هو ما أصاب اقتصادها بجمود هيكلي و اختلال تنظيمي، إذ كانت نقطة ارتكازه الأولى تتمثل أساسا في الحفاظ على توازنات اجتماعية و امنية دون مراعاة لأدنى القواعد الاقتصادية.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في تحديد معوقات النمو الاقتصادي في الجزائر، إذ يوجد العديد من المتغيرات التي تربطها علاقة تأثير و تأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بتعثر النمو، و عليه ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الميزان التجاري و سعر الصرف المعتمد على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة

للإحاطة بالإشكالية السابقة و انطلاقاً من كون النمو الاقتصادي يعبر عنه بالنتائج الداخلي الخام، ارتأينا تقديم جملة من الفرضيات:

- الفرضية الأولى: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج الداخلي الخام (PIB) و العجز التجاري في الجزائر، و يفترض أن تكون عكسية.
- الفرضية الثانية: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج الداخلي الخام (PIB) و سعر الصرف المعتمد في الجزائر و يفترض أن تكون طردية.
- الفرضية الثالثة: توجد علاقة سببية بين الناتج الداخلي الخام (PIB) في الجزائر و متغيرات الدراسة في اتجاهات مختلفة.

أهمية الدراسة

تتضح الأهمية البالغة لهذا الموضوع من كونه يعالج أكبر المشاكل الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد الوطني حالياً ألا و هي مشكلة النمو الاقتصادي المتعثر، كما تتزايد أهمية هذا البحث نظراً لتركيزه على معالجة الإشكالية السابقة من خلال وجهة نظر مغايرة للأطروحات السابقة التي سبقت في هذا المجال، و لعل أهم ما يميز الطرح المقدم في ثنايا الدراسة يتمثل في الدفع بفكرة أساسية مفادها وجود انفصال كلي بين الميزان التجاري للاقتصاد الجزائري و بين النمو و هو ما لا تقره النظرية الاقتصادية، إضافة إلى محاولة القول بحياد و عزلة سعر الصرف إزاء النمو الاقتصادي في الجزائر، و هو ما يدعو إلى التساؤل عن القوى التي يخضع لها النمو الاقتصادي في الجزائر، في ظل انتفاء المسببات و المؤثرات المتعارف عليها في النظريات الاقتصادية.

أهداف الدراسة

- يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على ثلاث نقاط أساسية هي:
- تبيان أسباب العلاقة العكسية إن وجدت بين الناتج الداخلي الخام (PIB) و العجز التجاري في الجزائر.
 - توضيح حياد سعر الصرف، إزاء تطور الناتج الداخلي الخام (PIB) في الجزائر.

- تقديم طرح مغاير لما قدم سابقا من حلول مستعجلة و اقتراح معالجة تعثر النمو الاقتصادي في الجزائر، بما يمكن من إعادة التوازنات الكبرى إلى نسق مقبول اقتصادياً.

منهجية الدراسة

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي لإعطاء صورة رقمية واضحة عن خصائص و مكونات النمو الاقتصادي الوطني و بقية المتغيرات المستقلة المفسرة له، و هو ما مكننا من تسليط الضوء على أهم الاختلالات الهيكلية، كما استخدمنا المنهج الاستدلالي لتبيان أهم علاقات التأثير و التأثير الموجودة بين مختلف المحاور، أي بين العجز التجاري و الناتج الداخلي الخام من جهة، و بين سعر الصرف و الناتج الداخلي من جهة ثانية، كما كان للمنهج الاستدلالي الحظ الوافر في هذه المادة العلمية، إذ أن استخدامنا لمختلف المؤشرات الإحصائية مكننا من تتبع درجات الارتباط بين المتغيرات و تحديد اتجاهات التأثير و التأثير بينها.

الدراسات السابقة

أجريت العديد من الدراسات حول هذا الموضوع و قد اختلفت من حيث زوايا معالجتها للإشكالية من جهة و من حيث طبيعة المعطيات و البيانات التي استخدمت فيها من جهة ثانية، و فيما يلي سرد لأهما:

الدراسات باللغة العربية

- دراسة غيدة فلة و غيدة فوزية (2018)⁽¹⁾: حاولت الباحثان من خلالها التعرف لأثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام نموذج ARDL، و كانت النتيجة الأساسية تفيد بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين إلى أنها بشكل سلبي، و قد قدمت الباحثة تفسيراً مفاده أنه بالرغم من ارتفاع متوسط عدد سنوات الدراسة إلا أن التحصيل العلمي و جودة التكوين كانتا منخفضتين مما أدى إلى عدم تكون رأس مال بشري كاف لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود في الجزائر.

ومن أهم توصيات الدراسة نجد:

- أ. الحرص على ملاءمة مخرجات النظام التعليمي لمخرجات العمل.
- ب. الاهتمام بجودة العملية التعليمية.
- ج. ضرورة وجود نظرة استشرافية تمكن من تعديل المناهج و الأساليب بما يحقق تواسلا بين الأجيال.
- د. ضرورة التوجه للاستثمار في القطاعات الإنتاجية كحل طويل المدى للاختلال الميزاني.

- **دراسة مليك محمودي و يوسف بركان (2016)⁽²⁾**: في هذه الدراسة ركز الباحثان على تتبع محددات النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال نموذج قياسي، حيث كان المتغير التابع ممتثلاً في الناتج الداخلي الخام في حين حددت المتغيرات المستقلة بعدد السكان و الصادرات و حجم الاستثمار. و قد توصل الباحثان إلى أن المتغيرات المستقلة لها تأثير بالغ على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما تبين أن النمو المحقق يركز على قطاعين أساسيين هما المحروقات و الفلاحة و هو ما يجعله نمو غير متوازن.
- **دراسة قومية سفيان (2017)⁽³⁾**: حاول الباحث في دراسته هذه تسليط الضوء على أثر التغييرات الحاصلة في هيكله تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2011، و قد قدم الباحث توطئة نظرية ثم قام بوضع نموذج قياسي لمعالجة الإشكالية، و قد خلص إلى جملة من النتائج كان من أهمها ما يلي:
 - أ. وجود تأثير مباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.
 - ب. يؤثر تغير هيكله تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي بشكل آني موجب ثم بشكل متأخر سالب.و لم يقدم الباحث توصيات محددة بهذا الصدد.

• الدراسات باللغات الأجنبية

• دراسة Nation Unies-Commission économique..

(2016)⁽⁴⁾: أجرت اللجنة الاقتصادية المختصة بإفريقيا و التابعة لهيئة الأمم المتحدة في سنة 2016 دراسة شاملة عن الجزائر من الناحية الاقتصادية، و قد تناولت الدراسة مخالف المؤشرات الاقتصادية الكلية، بطالة، تضخم، سعر الصرف، النمو الاقتصادي، ..و قد بينت نتائج الدراسة تحسن الوضعية الاقتصادية الجزائرية و تطور العديد من الجوانب الاجتماعية، و جاء من بين توصيات هذه الدراسة ضرورة بحث إصلاحات اقتصادية جذرية تسمح ببعث قدرات إنتاجية خارج قطاع المحروقات و تمكن من تحقيق معدلات نمو فعلية في قطاعات ذات طابع انتاجي و ليست ذات بعد ريعي.

• دراسة DEKKHICHE Djamel (2012)⁽⁵⁾: أين طرح الباحث إشكالية تتعلق

بالتساؤل حول مدى إمكانية تحقيق مستويات تنموية جراء الانفتاح على الأسواق العالمية، و قد توصل الباحث إلى جملة من النتائج نورد أهمها فيما يلي:

- لا يمكن الجزم بأن الانفتاح التجاري من شأنه أن يساهم بشكل مباشر في تحسين معدلات نمو الاقتصاد الجزائري.
- سياسة الانفتاح التجاري الحذر مكنت الجزائر من تحقيق بعض التحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية و لكنها عرقلت النمو الاقتصادي.

و من التوصيات التي ساقها الباحث نذكر:

- يوصي الباحث بضرورة تحقيق الاستقرار على جميع الأصعدة بما في ذلك الجانب الاقتصادي بما يعطي رؤية واضحة للمستثمرين المحليين والأجانب.

- دراسة -Rapport- Banque Mondiale (2017)⁽⁶⁾: قدم البنك الدولي في ربيع سنة 2017 تقريراً مفصلاً حول الجزائر يتتبع فيه الوضعية الاقتصادية و الإصلاحات التي تم بعثها منذ فترة الإصلاح الهيكلي في بداية تسعينات القرن الماضي، و قد خلص التقرير إلى ضرورة الاهتمام بالموارد البشري و بتطوير القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات.

حدود الدراسة : تتمثل حدود الدراسة في حدين أساسيين هما:

أولاً: اقتصر الدراسة على فترة زمنية ممتدة ما بين سنتي 2001 و 2018، و هو ما قد يؤثر على نتائجها و إن كانت هذه الفترة مقبولة جداً إحصائياً و قياسياً، كما أنه قد تعذر على الباحث التوغل في سلسلة زمنية أبعد من ذلك.

ثانياً: اقتصر الدراسة على متغيرين مفسرين إثنين، و كان بالإمكان إدراج متغيرات أخرى، إلا أن الباحث رأى بأن المتغيرات المعتمدة كفيلة بتسليط ما يكفي من الضوء على إشكالية الدراسة.

الإطار النظري للدراسة

1. النمو الاقتصادي، المفهوم و النظريات الاقتصادية:

سنحاول فيما يلي بسط مفهوم النمو الاقتصادي و أهم ما تعلق به من نظريات بغية التحكم في منحى الدراسة.

• مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف "Paul Romer" النمو الاقتصادي بأنه: "تلك الزيادة التي تحدث عند التوفيق بين مختلف الموارد بالكيفية التي تجعلها أكثر درأً للمنفعة " حيث يكتب بهذا الصدد:

"Economic growth occurs whenever people take resources and rearrange them in ways that are more valuable"

<https://www.econlib.org/library/Topics/College/economicgrowth.html>. *

الاقتصادي "Kevin Grier" يعرف النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة في القدرات الإنتاجية لبلد ما خلال فترة زمنية معينة".

****"Economic growth is an increase in the production of goods and services in an economy."**

بناءً على ما سبق يمكن القول بأن النمو الاقتصادي كمفهوم يرتبط أساساً بمقدار التزايد في الثروة المحققة داخل اقتصاد ما اعتماداً على تطور القدرات الإنتاجية لذلك الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة.

2. النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

تعددت النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي و تباينت الأطروحات المقدمة في هذا المجال، و فيما يلي حصر لأهم ما جاء في الأدبيات الاقتصادية حول النمو الاقتصادي.

1. النظريات التقليدية (Dimer, 2007)(7):

منذ أكثر من قرنين من الزمن بدأت التساؤلات حول ماهية و أسباب النمو الاقتصادي، و قد كان من الأوائل في هذا المجال كل من آدم سميث، دافيد ريكاردو، توماس مالتوس و كارل ماركس، حيث تباينت آراؤهم حول النمو الاقتصادي و مسبباته.

- النمو الاقتصادي من وجهة نظر -آدم سميث- 1776:

في كتابه الشهير " **Recherches sur la nature et les causes de la**

Richesse des Nations ركز آدم سميث على تقسيم العمل كعامل أساسي لإحداث النمو الاقتصادي، و اعتقد سميث أن النمو غير نهائي متى ما تمكنا من توسعة الأسواق و الأعمال من خلال آلية التقسيم و التي يتم فتح مساحات جديدة

<https://www.investopedia.com/terms/e/economicgrowth.asp>**

داخل الأسواق مما يسمح بتبادل ثروات إضافية و خلق قيم إضافية، تعود بالنفع على الفرد و على الصالح العام.

● **النمو الاقتصادي من وجهة نظر -توماس مالتوس-1796:** في كتابه الشهير "**Essai sur le principe de population**" حاول مالتوس تقديم رؤية مكملة للطرح الذي جاء به سميث من حيث كون النمو الاقتصادي لامتناهي، و أرجع ذلك إلى التزايد المستمر في عدد السكان غير مهتم بفكرة تقسيم العمل التي قدمها سميث، و يرى مالتوس أن الفقر و البؤس الذي كانت تعيشه المملكة البريطانية في ذلك الوقت راجع إلى الاختلاف الذي يعرفه قانونين أساسيين داخل الحياة عموماً، القانون الأول يتمثل في التزايد الحسابي للموارد المتاحة و الثاني يتعلق بالتزايد الهندسي لعدد السكان مما يؤدي إلى ظهور فجوات كبرى بين ما هو متاح و ما ينبغي أن يتوفر مما ينجم عنه تدهور في الوضعية الاقتصادية عموماً، أي تراجع في معدلات النمو الاقتصادي. و علاج ذلك حسب مالتوس لا يكون إلا من خلال ثلاثة عناصر أساسية هي: تزايد الوفيات، تناقص الولادات، تشجيع العزوبة.

● **النمو الاقتصادي من وجهة نظر -دافيد ريكاردو-1817:** يعتقد ريكاردو أن النمو الاقتصادي غير متناهي و هو ما دفع به في كتابه "**principes de l'économie politique et de l'impôt**"، حيث يرى أن القيمة المضافة داخل الاقتصاد تنقسم إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول يرجع لمالكي العقارات و هو متمثل في الربح، القسم الثاني يرجع إلى العمال و هو متمثل في الأجور التي يتقاضونها، أما القسم الثالث فيرجع إلى المستثمرين أو أصحاب الأموال و هو متمثل في الربح. فإذا نمت عدد السكان فلا بد من زيادة الإنتاج الفلاحي، فتصبح الأراضي الصالحة للزراعة أقل مردودية و هو ما يرفع من تكاليف الاستغلال و بالتالي من الأجور و من الربح لأصحاب الأراضي مما ينجر عنه تناقص في الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال، فيحجمون عن الاستثمار فيتوقف النمو الاقتصادي، و لتأخير قدوم هذه المرحلة ينصح ريكاردو بضرورة الاعتماد على التقدم التقني لزيادة الإنتاجية من

جهة و لتوسعة هوامش الربح بما يتيح استمرارية الاستثمار من قبل أصحاب رؤوس الأموال فيستمر النمو الاقتصادي.

- **النمو الاقتصادي من وجهة نظر -كارل ماركس- 1844:** يرى ماركس ان النمو الاقتصادي محدود في النظام الرأسمالي، و يرجع ذلك إلى الانخفاض المتواصل في معدلات الفائدة، و يقدم ماركس نموذجة الاقتصادي المناهض للنموذج الغربي مقدماً الملكية العامة و الصالح العام كقيم قادرة على بعث نمو حقيقي و عادل.

نظرية Solow

في مقاله الشهير " **A Contribution to the Theory of Economic Growth**" يرى Solow أن النمو الاقتصادي يتحقق من تراكم عاملين أساسيين هما رأس المال و العمل، إلا أن تراكم هاذين العاملين لا يمكن أن يسببا نمواً اقتصادياً على المدى الطويل و هو ما دفعه للتفكير في كيفية إحداث ذلك، حيث قدم طرحاً يركز على إدخال التطور التقني كرافعة لإحداث نقلة متواصلة في مستويات الإنتاجية مما يمكن من تحقيق نمو اقتصادي مستمر على المدى الطويل (Thomas Baudin, David de la Croix, 2015)(8).

نظرية النمو الداخلي

خلافاً لما قدمه Solow من أطروحات يعتقد رواد هذا التيار و على رأسهم "بول رومر"، أن النمو الاقتصادي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التقدم التقني، كما يرى المنظرون المنتمون لهذا التيار أن التقدم التقني عامل داخلي أي أن له ارتباط وثيق بالحياة الاقتصادية و بفطرة البحث عن الربح و تحقيق الفائدة و هو ما يدفع المتعاملين للبحث و التطوير في مختلف أشكال تعاملاتهم، انتهاء لتطوير التقنيات و التكنولوجيا التي تسمح لهم بتحقيق مستويات أعلى من المردودية و الأرباح (Murat Yildizoglu, 2010)(9).

مسح نظري لمتغيرات الدراسة

سيمكننا المسح النظري لمتغيرات الدراسة في إطار معطيات الاقتصاد الجزائري من أخذ فكرة أولية عن مدى عمق الإشكالية المطروحة من جهة كما سيمكننا من فهم أسس الدراسة القياسية التي ستتبع هذا الجزء.

أ. معدل النمو و الناتج الداخلي الخام في الجزائر

شهد الناتج الداخلي الخام الجزائري تزييدا مستمرا بشكل عام خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ 160 مليار دولار مع نهاية الربع الرابع من سنة 2016، ليواصل الارتفاع في السنة الموالية ليناهز 167,3 مليار دولار، ثم ليتجاوز عتبة الـ 173 مليار دولار مع بداية الربع الأول من سنة 2019* و الجدول التالي يبين تطور الناتج الداخلي الخام بكل تفاصيله خلال السنوات الأخيرة.

جدول 1: تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر ما بين سنتي 2015 و 2018**

	Produit Intérieur Brut		
		Hydrocarbures	Autres secteurs
2015	16 712,7	3 134,2	12 224,7
2016	17 514,6	3 025,6	13 093,4
T1 2017	4 606,8	906,6	3 335,3
T2 2017	4 590,9	871,1	3 354,4
T3 2017	4 645,8	911,1	3 359,3
T4 2017	4 750,6	971,2	3 429,3
2017	18 594,1	3 660,0	13 478,2
T1 2018*	4 972,5	1 065,4	3 558,6
T2 2018*	5 052,8	1 108,0	3 566,0
T3 2018*	5 137,6	1 135,7	3 621,1
T4 2018*	5 026,6	1 039,7	3 621,0
2018*	20 189,6	4 348,7	14 366,7
T1 2019*	5 068,3	982,1	3 749,1
2015	-3,0%	-32,7%	7,9%
2016	4,8%	-3,5%	7,1%
2017	6,2%	21,0%	2,9%
2018	8,6%	18,8%	6,6%

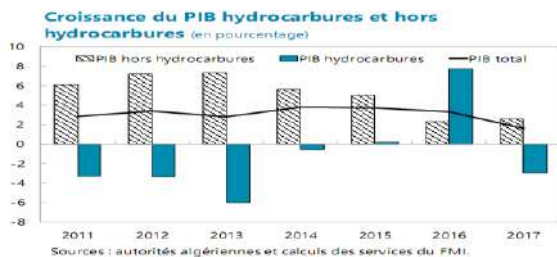
إن التزايد المستمر في حجم الناتج الداخلي الخام يوحي لأول وهلة بوجود وضعية جد حسنة للاقتصاد الجزائري إلا أن المتتبع لتفاصيل هذا النمو المتزايد، يلاحظ أنه مصحوب بتنامٍ خطير في العجز المسجل على مستوى الميزان التجاري و تراجع

*موقع قاعدة البيانات الإحصائية للبنك الدولي

(<https://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie>).

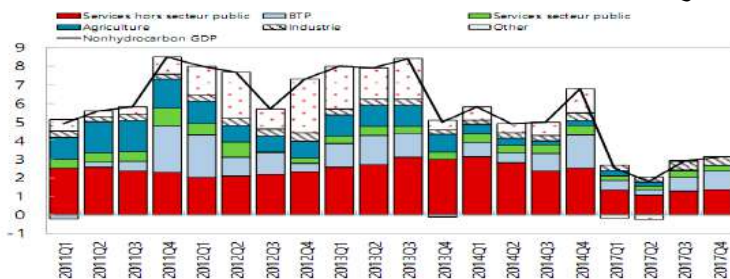
**المصدر: الجزائر الخارجي، نشرة إحصائية ثلاثية حول الاقتصاد الجزائري رقم 46 جواب 2019

كبير في قيمة العملة الوطنية، و ما يزيد الوضعية تأزماً هو تلك الانخفاضات السحيقة التي تصيب الناتج الداخلي الخام الجزائري من حين لآخر، و هو ما يعكس هشاشة البنية الاقتصادية المصاحبة لهذه القفزات الضخمة من الناتج الداخلي، والشكل رقم: 1 يبين ذلك بوضوح.



شكل 1:

الشكل 2 يبين المساهمة القطاعية في الناتج الداخلي الخام، حيث تتأكد المساهمة الضعيفة لقطاع الصناعة من جهة أولى و تراجع قطاع الزراعة من جهة ثانية، و في الوقت نفسه يلاحظ تنامي قطاع الخدمات الخاصة و الذي و إن كان يوفر عدداً معتبراً من الوظائف إلا أنه و بتركيزه على الخدمات المحلية يساهم في دعم الطلب العام مؤثراً على الأسعار باتجاه الارتفاع، و عليه فيمكن أن يستشف مبدئياً أن الواردات الجزائرية التي سنتعرض لها في عنصر موال لم تكن موجهة إلى تكوين قاعدة إنتاجية خالقة للثروة بقدر ما كانت موجهة لتلبية حاجيات استهلاكية مباشرة أو غير مباشرة.



شكل 2: المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري*

* المصدر: (صندوق النقد الدولي، 2018)

ب. التجارة الخارجية

تشير الإحصائيات و الدراسات المقدمة من طرف الهيئة الوطنية لترقية الاستثمار إلى وجود اختلالات معتبرة على مستوى التجارة الخارجية الجزائرية، حيث بدأ العجز التجاري الناجم عن تجاوز مستوى الواردات مقدار الصادرات بالظهور لأول مرة في بداية سنة 2015، أين تم تسجيل عجز تجاري مقدر ب: 13,7 مليار دولار لأول مرة ليتواصل تنامي العجز التجاري ويصل إلى مستويات قياسية بلغت أوجها في سنة 2016 إذ أصبح العجز يفوق 17 مليار دولار (ANDI, 2019)⁽¹¹⁾ ، و هي مستويات جد مخيفة تعكس انفلتاً تنظيمياً عميقاً خاصة إذا ما قورنت تلك المبالغ الضخمة بالعوائد الاستثمارية المحققة. والجدول التالي يبين تطور الميزان التجاري بين سنتي 2005 و 2018.

جدول 2: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005 – 2018⁽¹¹⁾

الصناعات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	37787	30025	35191	41168
الواردات	20048	21455	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852	58580	51580	47089	46059	45197
الميزان التجاري	24989		32532	39819	5900	16500	26242	21490	11055	4306	-13714	-17063	-10858	-5029

و يتضح جلياً من الجدول أعلاه التنامي الرهيب لمستوى الواردات منذ سنة 2008، والمختص المتمعن في هذه الأرقام لا يخفى عليه ما يمكن أن توفره هذه المبالغ من ثورة إنتاجية و تنمية حقيقية في مجالات الحياة، و يبقى السؤال مطروحاً عند هذا المستوى من البحث، هل مكنت هذه المستويات المتقدمة من الإنفاق على الواردات من إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الجزائري؟ هل مكنت هذه المبالغ من تحقيق نهضة اقتصادية يفترض أن ينتج عنها ازدهار جميع مناحي الحياة في الجزائر؟

ج. سعر الصرف و الاحتياطات من العملة الأجنبية

إن تتبع تطور قيمة العملة الوطنية مقارنة بعملة مرجعية من شأنه أن يعطي صورة واضحة عن المسار العام للتجارة الخارجية، حيث أن تراجع قيمة العملة الوطنية هو مرادف لتزايد القدرات التصديرية للبلد، و العكس صحيح إذ أن ارتفاع قيمة عملة ما يعتبر أحد مؤشرات تزايد الواردات و تعثر صادرات البلد. بالنسبة للعملة الجزائرية فقد عرفت تراجعاً رهيباً في قيمتها خلال العقدين الأخيرين، إذ بلغت نسبة انخفاضها ما يقارب الـ 50% و الشكل التالي يبين تدهور قيمتها مقارنة بالأورو الأوروبي.



شكل3: تطور سعر صرف العملة الجزائرية بالأورو (2001-2018)⁽¹¹⁾

من الشكل أعلاه يتبين التراجع المتواصل الذي عرفته العملة الوطنية خلال الفترة المدروسة (2018/2001) إذ يفترض بناءً على هذه المعطيات الإحصائية تحقيق مستويات تصدير متزايدة و تسجيل تراجع قيمة الواردات، إذ أن غلاء العملة الأجنبية مقارنة بالعملة الوطنية من شأنه أن يلعب دور حاجز الصد أمام تزايد الواردات في حين أنه يوفر ميزة تنافسية معتبرة على مستوى أسعار السلع المصدرة إلى الأسواق

الخارجية، و فيما يلي من عناصر البحث سنتحقق مما قد افترض على ضوء النظرية الاقتصادية انطلاقاً من تحليل البيانات و الإحصائيات الواقعية. و الشكل المبين أدناه يعطينا فكرة واضحة عن التراجع الرهيب للاحتياطات الوطنية من العملة الأجنبية و التي ما فتأت تتآكل بسبب الحاجة الماسة لتغطية العجز الميزاني للدولة خلال السنوات الأخيرة، و لا يخفى على المختصين الرابط القوي الذي يمكن أن يستشف بين العجز الميزاني للدولة و العجز التجاري الهيكلي الذي أصاب التجارة الخارجية.



شكل 4: تطور الاحتياطات من العملة الأجنبية 2011-2017 (12)

ثانياً: الدراسة القياسية لإشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر

يشهد الاقتصاد الجزائري اليوم و أكثر من أي وقت مضى تعثراً كبيراً على جميع الأصعدة، حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى تراجع مستويات النمو الاقتصادي بشكل مثير للقلق إذ تفيد نشرة للبنك الدولي الصادرة في شهر إبريل من سنة 2019 إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي من 3,2% في سنة 2016 إلى 1,4 ثم 1,5% في سنتي 2017 و 2018 على التوالي، و تتوقع النشرة الإحصائية أن ينخفض معدل النمو في الجزائر إلى 1,4% مع حلول سنة 2021، و من أجل الوقوف على الإشكالية المطروحة و الإحاطة بأبعادها و بالعناصر المكونة لها تم تحديد جملة من المتغيرات التي ترتبط بمشكلة الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر.

1. طبيعة العلاقة بين المتغيرات

إن إجراء دراسة متينة يستدعي استخدام سلسلة زمنية طويلة تمكن من تقدير دقيق للعلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة، حيث شملت المعطيات المجال الزمني من سنة 2001 إلى سنة 2018، و هو ما سيمكننا من استخدام نموذج VAR.

التعريف بمتغيرات الدراسة

تتكون دراستنا هذه من ثلاثة أنواع من المتغيرات: متغير تابع يعكس الظاهرة محل الدراسة، متغيرات مستقلة تعكس العناصر التي يمكن أن تساعد في تفسير الظاهرة و متغيرات عشوائية.

- **المتغير التابع:** و هو المتغير الداخلي أو التابع، و هو "الناتج الداخلي الخام" و الذي من خلاله نحاول أن نستدل على مستوى النمو الذي حققه الاقتصاد الجزائري، و قد عبرنا عنه ب: (Pibv)، و قد بينا في الجزء النظري مفهومه، أبعاده و أنواعه.
- **المتغيرات المستقلة (المفسرة):** وهي المتغيرات التي سنعمد عليها لدراسة الظاهرة، و قد تم اختيارها بعناية فائقة استناداً إلى الأبحاث و الأدبيات الاقتصادية المرتبطة بالموضوع من جهة و إلى الدراسات السابقة من جهة ثانية، إضافة إلى مدى توفر الإحصائيات و المعلومات حول هذه المتغيرات، و فيما يلي عرضها:
- **الميزان التجاري (Bcomv):** و يعبر هذا المتغير عن وضعية الميزان التجاري للاقتصاد الجزائري خلال سنة معينة، أي وضعية الواردات مقارنة بالصادرات في تلك السنة، و قد تم تقييمه بالدولار الأمريكي.
- **سعر الصرف (Tchav):** ويعبر عن قيمة العملة الوطنية مقارنة بقيمة عملة أجنبية خلال سنة معينة، و سنستخدم الأورو كعملة أجنبية مرجعية.

مصادر بيانات متغيرات الدراسة

تعددت مصادر بيانات متغيرات الدراسة و التي تراوحت بين تقارير سنوية ونشريات إحصائية و إحصائيات إلكترونية، تم استقاؤها من المواقع الإلكترونية التي تتوفر على أرشيف دائم لكل من الهيئات الرسمية الجزائرية، وزارة التجارة، و زارة المالية، الديوان الوطني للإحصائيات، المديرية العامة للجمارك، بنك الجزائر، إضافة إلى بعض الهيئات الدولية كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، حيث كان الهدف الأساس توفير بيانات ممتدة على فترة متماثلة لجميع المتغيرات ولأطول فترة ممكنة.

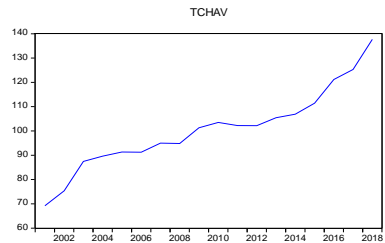
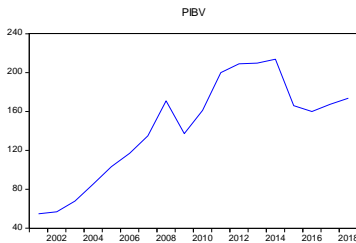
وقد عبر عن الناتج الداخلي الخام و الميزان التجاري بمبالغ مقدرة بـ "مليار دولار"، في حين عبر عن سعر الصرف بقيمة نقدية.

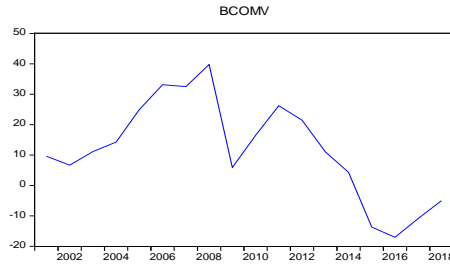
العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي كمتغير مستقل (معبّر عنه بالناتج الداخلي الخام) بمتغيرات الدراسة

حسب الأدبيات الاقتصادية هناك علاقة واضحة بين المتغيرات المفسرة بالمتغير التابع و هي كما يلي:

- العلاقة الموجودة بين الناتج الداخلي الخام و بين الميزان التجاري هي علاقة طردية في اتجاهين، حيث أن ارتفاع الناتج الداخلي الخام يعبر عن تزايد معدل النمو أي مستوى الإنتاج من السلع و الخدمات و هو ما يعني تزايداً في مستوى الصادرات مما ينعكس إيجاباً على وضعية الميزان التجاري و الذي يفترض أن يسجل فائضاً في مثل هذه الحالات، كما أن تزايد معدلات التصدير من شأنه أن يرفع من سقف القدرات الإنتاجية الوطنية مما يزيد من مستوى الثروة المحققة من جهة و يخفض من معدلات البطالة من جهة ثانية، و هو ما يؤدي في نهاية الأمر إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام أو بعبارة أخرى تزايد النمو الاقتصادي الوطني.
- العلاقة الموجودة بين الناتج الداخلي الخام و سعر الصرف علاقة عكسية فكلما انخفض سعر صرف العملة الوطنية أدى ذلك إلى جعل الواردات أكثر غلاءً والصادرات أرخص ثمناً على الصعيد الدولي، و هو ما ينتج عنه تناقص في الأولى و تزايد في الثانية، فيتحسن الميزان التجاري تدريجياً مما يؤدي على المدى المتوسط و الطويل إلى ارتفاع معدلات النمو بالنظر للدعم الذي يوفره انخفاض قيمة العملة للقدرات الإنتاجية الوطنية.

التطور التاريخي لمتغيرات الدراسة





شكل 5: التطور التاريخي لمتغيرات الدراسة ما بين سنتي 2001 و 2018*.

من الشكل (5) يتضح ما يلي:

- فيما يتعلق بالنتائج الداخلي الخام، نلاحظ من خلال المنحنى البياني نمو هذا الأخير بشكل عام، إلا أنه يلاحظ في بعض السنوات انخفاضات سحيقة لحجم الناتج، و هو ما يثير الانتباه بشكل كبير، حيث أن هذا النوع من الانخفاضات المعتبرة لا يمكن تبريره بتناقص الطلب العام و منه يتضح أن النمو المحقق في الناتج الداخلي الخام ليس بالنمو المهيكل و الناجم عن تطور القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني و إنما راجع إلى متغيرات خارجية قد تتعلق جزءاً أساسياً منها بحجم الإنفاق على مشاريع الصالح العام.
- من خلال المنحنى الثاني نلاحظ تدهور سعر صرف العملة الوطنية بشكل كبير عبر مختلف السنوات، إذ يبدو جلياً ضعف العملة الوطنية مقارنة بالعملة الأجنبية (الأورو في وضعيتنا الحالية) و هو ما يعكس قلة الطلب على العملة الوطنية على مستوى الأسواق الدولية، كما يستشف ضعف القدرات التصديرية للبلاد، أما الجانب الإيجابي من هذا التراجع فيتمثل في تزايد قدرتنا التنافسية على صعيد الأسواق الدولية، فضعف العملة و إن كان غير محمود إلا أنه حافز رئيس للصادرات، حيث تصبح المنتجات الوطنية أقل تكلفة للمتعاملين الأجانب مما من شأنه أن يرفع من قيمة المعاملات الخارجية (الصادرات).

* المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews9

• المحنى الثالث يبين العجز في الميزان التجاري، حيث تشير البيانات إلى أن هناك تنامي في العجز التجاري منذ نهاية سنة 2014 و يرجع ذلك إلى التزايد الرهيب في مستوى الواردات مقارنة بالصادرات على طول الفترة الممتدة من نهاية سنة 2014 إلى غاية سنة 2016، بعدها يلاحظ ظهور تعافي من العجز التجاري، إذ يبدأ المنحنى بالتصاعد و هو ما يعني تراجعاً في مستوى العجز، و قد يرجع ذلك أحد أمرين اثنين، أولهما تراجع مستوى الواردات، و ثانيهما تزايد مستوى الصادرات (المبالغ المحققة).

اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة (اختبار جذر الوحدة -UNIT ROOTTEST- لاستقرارية السلاسل) :

جدول 3: اختبار الاستقرار لمختلف السلاسل الزمنية عند المستوى (-)

و عند الفرق الأول و الثاني (-)D°

اختبار ديكي فولر الموسع Adf													
درجة التكامل	اختبار الفرق الأول بقاطع و			اختبار الفرق الأول بقاطع			اختبار المستوى بقاطع و اتجاه			اختبار المستوى بقاطع			المتغير
	C	T	P	C	T	P	Co	T	P	C	T	Pv	
I(1)	-	-	-	-	-	0	-	-	0,	-	-	0,4	Pibv
I(1)	-	-	-	-	-	0	-	-	0.	-	-	0.6	Bcom
X	-	-	0	-	-	0	-	-	0.	0.	0.	0.9	Tchav
اختبار ديكي فولر الموسع adf													
درجة التكامل	اختبار الفرق			اختبار الفرق			اختبار المستوى بقاطع و اتجاه			اختبار المستوى بقاطع			المتغير
	Co	T	P	C	T	P	C	T	Pv				
I(2)	2.	-	0.	-	-	0.0	-	-	0.0	-	-	0.0	Pibv
I(2)	1.	-	0.	-	-	0.0	-	-	0.0	-	-	0.0	Bcom
I(2)	1.	7	0.	-	-	0.0	-	-	0.0	-	-	0.0	Tchav

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews9

من الجدول (3)، نلاحظ أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى الأول سواء بقاطع أو بقاطع و اتجاه عام، و ذلك لكبر القيم الاحتمالية (أكبر من 5%) و هو ما

يؤدي إلى عدم إمكانية رفض فرض العدم القائل بوجود جذر وحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية، و للمضي قدماً نحو تحليل أعمق، نبحث عن استقرارية السلاسل عند الفرق الأول، حيث يبين الجدول أعلاه أنه بعد إجراء الفرق الأولى استقر المتغيرين **Pibv** و **Bcomv** في حين بقي المتغير **Tchav** غير مستقر، مما استدعى إجراء الفرق عند المستوى الثاني، حيث تبين البيانات أن السلاسل الثلاثة أصبحت مستقرة، إذ أن قيم P-value أقل من 5% و هو ما مكننا من رفض الفرض العدم القائل بوجود جذر وحدة و عدم استقرارية السلاسل، و منه فالسلاسل الثلاثة مستقرة و متكاملة من الدرجة الثانية.

اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني للنموذج (VAR)

"Selection Tho Lag Length"

الجدول رقم (4)، يبين مختلف مدد الإبطاء للنموذج المقترح (VAR)، حيث سنعمد على جملة من المعايير الإحصائية التي نذكرها فيما يلي (عثمان نقار، منذر العواد، (2012) (13)

- معيار أكايك AIC
- معيار شيوارتز SIC
- معيار هانن كوين HQ
- معيار التنبؤ النهائي FPE
- معيار LR

جدول 4: مدد الإبطاء للنموذج المقترح

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PIBV BCOMV TCHAV
Exogenous variables: C
Date: 02/29/20 Time: 23:35
Sample: 2001 2018
Included observations: 15

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-190.7335	NA	33201369	25.83114	25.97275	25.82963
1	-136.7179	79.22288	85396.32	19.82906	20.39550	19.82302
2	-126.5666	10.82805	89029.51	19.67555	20.66682	19.66499
3	-84.74323	27.88227*	2025.922*	15.29910*	16.71520*	15.28401*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج EvIEWS9

من خلال الجدول رقم (4) يتضح أن مدة الإبطاء المعتمدة هي (3) لجميع المعايير السابقة، و عليه و عند ملاحظة القيم التي يلازمها الرمز (*) فإننا ندرک أنها أقل القيم و منه فإن درجة التأخر المعتمدة ستكون (3).

2. معايرة نموذج VAR للمتغيرات المعتمدة في الدراسة

فيما يلي سنقوم بتحديد نموذج متجه الانحدار الذاتي المتعدد و الذي من شأنه أن يعكس الظاهرة المدروسة بدقة ووضوح، حيث سنعمد أساساً على نقطة مركزية هي القيم السابقة لمختلف متغيرات النموذج مرجحة بقيم الإبطاء المحددة في العنصر السابق، و هو ما يعطي إحاطة زمنية أكثر اتساعاً لظاهرة محل الدراسة و يمكن من ضبط مختلف التأثيرات عبر الزمن.

معايرة نموذج 'Vector Auto Regression' VAR للمتغيرات المعتمدة في الدراسة:

$$\begin{aligned} \text{PIBV} &= \text{C}(1)*\text{PIBV}(-1) + \text{C}(2)*\text{PIBV}(-2) + \text{C}(3)*\text{BCOMV}(-1) + \\ &\text{C}(4)*\text{BCOMV}(-2) + \text{C}(5)*\text{TCHAV}(-1) + \text{C}(6)*\text{TCHAV}(-2) + \text{C}(7) \\ \text{PIBV} &= 0.611*\text{PIBV}(-1) - 0.048*\text{PIBV}(-2) + 0.453*\text{BCOMV}(-1) + \\ &0.402*\text{BCOMV}(-2) + 2.027*\text{TCHAV}(-1) - 0.565*\text{TCHAV}(-2) - \\ &88.635 \end{aligned}$$

من خلال المعادلة أعلاه نجد أن النمو الاقتصادي في الجزائر يوضح بثابت (-) 88,63 و تأخيرين (-1، -2) بالنسبة لنفسه (Pibv) و أيضاً بالنسبة للمتغيرات الأخرى (سعر الصرف، عجز الميزان التجاري) على مدى سنتين سابقتين، حيث:

من خلال معادلة النموذج نلاحظ أن قيمة الثابت سالبة (-88,63) و هي تمثل قيمة تغير الناتج الداخلي الخام في غياب المتغيرات الأخرى، و هو ما يعكس ميل النمو للتراجع بشكل غير عادي، و المتمعن في الشأن الاقتصادي الجزائري يلاحظ أن تذبذب النمو المعبر عنه بالناتج الداخلي الخام انطلق منذ سنة 2008 (شكل رقم 1) حيث كان هناك تراجع من حين إلى آخر، و المثير للانتباه عند هذا المستوى من التحليل هو أنه من غير المعقول أن يتراجع الناتج الداخلي الخام بمثل تلك

الأرقام في اقتصاد منتج، و ما يمكن أن يفسر ذلك الاختلال لا يمكن أن يبتعد عن القول بضعف القدرات الإنتاجية الوطنية و تزايد معدلات الإنفاق العام التي شكلت هالة من النمو غير الحقيقي للاقتصاد الجزائري.

إضافة إلى ما سبق، وبالنسبة للمتغير Pibv نلاحظ وجود علاقة طردية مع قيمته المؤخرة للسنة الأولى، حيث أن تزايد الناتج الداخلي الخام لسنة معينة من شأنه أن يؤدي إلى تزايد بقيمة 0,6 في السنة التي تليها، و منه فإن تزايد الثروة المحققة في سنة معينة و إن كان نتيجة تنامي الإنفاق العام سيكون له تأثير على المعاملات و المبادلات في السنة الموالية لسنة الإنفاق مما ينجر عنه تنامي القدرات الإنتاجية و تزايد التوظيف و تناقص معدلات البطالة. أما بالنسبة للتأخير الثاني فنلاحظ أن تزايد الناتج الداخلي الخام في سنة معينة ينجر عنه ميل نحو التناقص في مستوى النمو في السنة الثانية، و قد يعود ذلك إلى كون الزيادة في هذا الناتج لم تتعلق على أرض الواقع بالقدرات الإنتاجية بقدر ما تعلق بدوائر المعاملات التجارية غير المنتجة من جهة أولى و بالاستهلاك من جهة ثانية، و قد قدرت نسبة التراجع في الناتج الداخلي الخام بـ 0,048.

بالنسبة للمتغير المستقل (المفسر) و المتمثل في عجز الميزان التجاري (Bcomv) فنلاحظ وجود علاقة طردية بينه و بين المتغير التابع، و هي علاقة غير مقبولة من ناحية النظرية الاقتصادية، إذ كيف يمكن للنمو الاقتصادي المعبر عنه بتزايد مستوى الناتج الداخلي الخام أن يحدث عجزاً تجارياً متزايداً و مستمراً. قد يحدث في بعض الأحيان أن متطلبات مرحلة تنموية معينة تتسبب في تنامي الواردات محدثةً عجزاً ظرفياً في الميزان التجاري، إلا أن المتمعن في العجز التجاري الجزائري يجده عجزاً هيكلياً وهو ما يجعلنا نطرح تساؤلاً محورياً عند هذه النقطة، فكيف للنمو الاقتصادي أن يتسبب بشكل هيكل في اختلال الميزان التجاري؟ أم أنه يجب علينا قلب السؤال ليصبح : ما هي أسباب العجز التجاري إذا كانت لا تمت بصلة إلى النمو الاقتصادي المسجل في الجزائر؟ .

بالنسبة للمتغير Tchav و الذي يعكس تطور سعر الصرف، فإننا نلاحظ وجود علاقة طردية بينه و بين الناتج الداخلي الخام في التأخر الأول (2,02)، بمعنى أن

تراجع قيمة العملة الوطنية (زيادة في قيمة Tchav) معناه زيادة في الناتج الداخلي أي زيادة في مستوى النمو الاقتصادي، و هذا الأمر مقبولاً اقتصادياً حيث أن تراجع قيمة العملة الوطنية من شأنه أن يجعل الواردات أكثر غلاءً و الصادرات أقل ثمناً مما يرفع من حجمها ليتدعم بذلك الناتج الداخلي الخام. بالنسبة للتأخير الثاني نلاحظ أنه سالب (-0,56) و هذا يعني أن تراجع قيمة العملة يؤدي إلى تناقص في مستوى النمو الاقتصادي (تناقص الناتج الداخلي الخام) و هو ما يستدعي الانتباه و الحذر، إذ أن من المفترض أن هذا التناقص في قيمة العملة يصاحبه تزايد في مقدار الناتج الداخلي الخام، و تفسير ذلك هو أن تراجع قيمة العملة لم يدعم ما كان يفترض أن يرفع من قيمة النمو، أي أنه لم يدعم القدرات الإنتاجية الوطنية بل كان سبباً في تراجع تلك القدرات و تزايد الواردات بالرغم من غلائها.

جدول 5: تقدير النموذج

Dependent Variable: PIBV
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 02/29/20 Time: 23:36
Sample (adjusted): 2003 2018
Included observations: 16 after adjustments
PIBV = C(1)*PIBV(-1) + C(2)*PIBV(-2) + C(3)*BCOMV(-1) + C(4)*BCOMV(-2) + C(5)*TCHAV(-1) + C(6)*TCHAV(-2) + C(7)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.611489	0.722397	0.846472	0.4192
C(2)	-0.048408	0.800275	-0.060489	0.9531
C(3)	0.453451	1.705311	0.265905	0.7963
C(4)	0.402320	1.300739	0.309301	0.7641
C(5)	2.027085	2.801248	0.723636	0.4877
C(6)	-0.565702	2.821942	-0.200465	0.8456
C(7)	-88.63592	92.04326	-0.962981	0.3607
R-squared	0.840160	Mean dependent var	154.8525	
Adjusted R-squared	0.733600	S.D. dependent var	44.45046	
S.E. of regression	22.94263	Akaike info criterion	9.403506	
Sum squared resid	4737.277	Schwarz criterion	9.741514	
Log likelihood	-68.22805	Hannan-Quinn criter.	9.420815	
F-statistic	7.884394	Durbin-Watson stat	2.017124	
Prob(F-statistic)	0.003527			

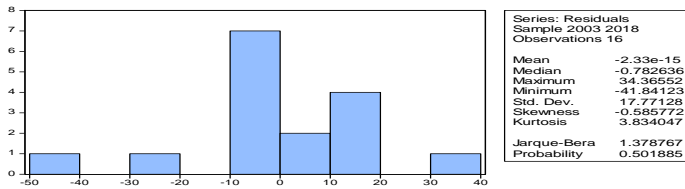
المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews9 .

من الجدول رقم (5) يمكن القول بأن النموذج المطور جيد من الناحية القياسية حيث أنه يوفر معامل تحديد R-squared مرتفع القيمة (0.84) و هو ما يدل على ارتفاع معنويته و قدرته التفسيرية، كما أن القيمة الاحتمالية منخفضة (P) و هي مقدرة بـ (0,0035)، و هو ما يعني ارتفاع القوة الاحتمالية للنموذج. بعبارة أخرى يعكس النموذج علاقة إحصائية قوية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، حيث أن هذه الأخيرة

(الناتج الداخلي الخام، سعر الصرف، العجز التجاري) قدرة على تفسير التغيرات
الحاصلة في العجز الميزاني بنسبة 84%، بينما تبقى 16% خاضعة لمتغيرات
أخرى لم يتم تناولها.

اختبار القوة الإحصائية للنموذج: من أجل الوقوف على جودة النموذج
سنقوم بثلاث اختبارات أساسية:

أ. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي 'Normality test'



شكل 6: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي 'Normality test'

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن قيم البواقي موزعة طبيعياً، حيث أن القيمة
الاحتمالية مرتفعة (0,501) و بالتالي لا يمكن رفض الفرض العدم القائل بوجود
توزيع طبيعي لهذه القيم.

ب. اختبار الارتباط المتعدد 'Serial correlation LM test'

جدول 6: اختبار الارتباط المتعدد 'Serial correlation LM test'

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.257071	Prob. F(3,6)	0.8539	
Obs*R-squared	1.822336	Prob. Chi-Square(3)	0.6101	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 02/29/20 Time: 22:51				
Sample: 2003 2018				
Included observations: 16				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-1.171822	2.738294	-0.427939	0.6836
C(2)	0.750456	1.695987	0.442489	0.6736
C(3)	-0.604386	2.227718	-0.271303	0.7953
C(4)	1.261137	2.992963	0.421367	0.6882
C(5)	-1.423678	3.747320	-0.379319	0.7171
C(6)	2.543962	6.354450	0.400343	0.7028
C(7)	-46.12803	232.0648	-0.198772	0.8490
RESID(-1)	1.285195	2.951459	0.435444	0.6785
RESID(-2)	-0.660791	0.763591	-0.869744	0.4229
RESID(-3)	-0.017668	0.577912	-0.030573	0.9766
R-squared	0.113896	Mean dependent var	-2.33E-15	
Adjusted R-squared	-1.215260	S.D. dependent var	17.77128	
S.E. of regression	26.45033	Akaike info criterion	9.657585	
Sum squared resid	4197.720	Schwarz criterion	10.14045	
Log likelihood	-67.26068	Hannan-Quinn criter.	9.632312	
F-statistic	0.085690	Durbin-Watson stat	2.028579	
Prob(F-statistic)	0.999165			

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال الجدول رقم (6) يتبين أن النموذج لا يعاني من وجود ارتباط خطي بين قيم البواقي قد يرفع من احتمالية خطأ التقدير، إذ تبدو واضحة القيمة الاحتمالية و المقدرة بـ 0,6101 و هي أكبر من 5% ، مما يعني أنه لا يمكننا أن نرفض الفرض العدم القائل بعدم وجود ارتباط و بالتالي فلا وجود لارتباط بين قيم البواقي.

ج. اختبار عدم ثبات التباين -التغاير 'Heteroskedasticity'

جدول 7: اختبار التغاير 'Heteroskedasticity'

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.848459	Prob. F(6,9)	0.5641	
Obs * R-squared	6.780532	Prob. Chi-Square(6)	0.4482	
Scaled explained SS	2.591731	Prob. Chi-Square(6)	0.8581	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 02/23/20 Time: 23:39				
Sample: 2003 2018				
Included observations: 16				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	115.8787	2130.856	0.054381	0.9578
PIBV(-1)	12.83870	16.72391	0.767685	0.4623
PIBV(-2)	-6.569614	18.52684	-0.354600	0.7311
BCOMV(-1)	7.533458	39.47897	0.190822	0.8529
BCOMV(-2)	-2.777492	30.11288	-0.092236	0.9285
TCHAV(-1)	13.56623	64.85655	0.209023	0.8391
TCHAV(-2)	-22.81880	65.32963	-0.349287	0.7349
R-squared	0.361283	Mean dependent var	296.0798	
Adjusted R-squared	-0.064528	S.D. dependent var	514.7859	
S.E. of regression	531.1353	Akaike info criterion	15.68755	
Sum squared resid	2538943.	Schwarz criterion	16.02555	
Log likelihood	-118.5004	Hannan-Quinn criter.	15.79486	
F-statistic	0.848459	Durbin-Watson stat	1.912886	
Prob(F-statistic)	0.564103			

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال النتائج يتبين أن النموذج لا يعاني من وجود تغاير بين بواقي القيم، حيث أن القيمة الاحتمالية و المقدرة بـ 0,4482 مرتفعة، مما يعني أننا لا يمكن أن نرفض الفرض العدم القائل بعدم وجود تغاير بين قيم البواقي.

اختبار التكامل المشترك -Cointegration Test- و اختبار السببية:

اختبار التكامل المشترك (-Cointegration Test-):

إن الهدف الأساس من إجراء اختبار التكامل المشترك هو تحديد وجود علاقة توازن على المدى الطويل، حيث أن وجود ممثل هذه العلاقة يدعم النموذج المطروح ويقوي قدرته التفسيرية، و للتمكن من ذلك سنستخدم اختبار (Johansen, 1988) والذي يعتبر أكثر ملاءمة من غيره في الحالات التي يتكون فيها النموذج من عدة متغيرات (زهرة حسن، خديجة عدنان، 2016)⁽¹⁴⁾.

إن الشرط الأساس للتمكن من إجراء اختبار (Johansen, 1988) للتكامل المشترك هو أن تكون المتغيرات مستقرة عند نفس المستوى، و قد بينا ذلك فيما سبق من خلال الجدول رقم (3).

جدول 8: اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test)*

Date: 02/29/20 Time: 23:41
 Sample (adjusted): 2003-2018
 Included observations: 16 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: PIBV BCOMV TCHAV
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.838715	35.10165	29.79707	0.0111
At most 1	0.300488	5.908377	15.49471	0.7063
At most 2	0.011831	0.190427	3.841466	0.6626

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

*المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9.

الجدول رقم (8) يبين أن القيمة الأولى لـ Trace Statistic أكبر من القيمة الحرجة المقابلة لها، كما أن القيم الاحتمالية لـ P ، أقل من 5% و هو ما يمكننا من رفض فرض العدم و القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل، و نقبل عندئذ الفرض البديل القائل بوجود علاقة تكامل على المدى الطويل بين مختلف المتغيرات.

كما يبين الجدول وجود متجه واحد (1) للتكامل المتزامن، مما يعكس وجود علاقة توازن و تناسق على المدى الطويل بين الناتج الداخلي الخام كمتغير تابع و بقية المتغيرات المستقلة و المتمثلة في عجز الميزان التجاري و سعر الصرف.

اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality Tests):

عند ثلاث مدد إبطاء:

جدول 9 : اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality Tests)*

Pairwise Granger Causality Tests
 Date: 02/29/20 Time: 23:44
 Sample: 2001-2018
 Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
BCOMV does not Granger Cause PIBV	15	0.13821	0.9344
PIBV does not Granger Cause BCOMV		1.74743	0.2346
TCHAV does not Granger Cause PIBV	15	0.54330	0.6662
PIBV does not Granger Cause TCHAV		1.24347	0.3564
TCHAV does not Granger Cause BCOMV	15	0.53714	0.6699
BCOMV does not Granger Cause TCHAV		0.65523	0.6019

*المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews9

عند مدة إبطاء واحدة

جدول 10: اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality Tests)*

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 02/29/20 Time: 23:45
Sample: 2001 2018
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
BCOMV does not Granger Cause PIBV	17	0.11744	0.7369
PIBV does not Granger Cause BCOMV		4.77189	0.0464
TCHAV does not Granger Cause PIBV	17	1.01975	0.3297
PIBV does not Granger Cause TCHAV		1.30944	0.2717
TCHAV does not Granger Cause BCOMV	17	0.53905	0.4749
BCOMV does not Granger Cause TCHAV		5.76433	0.0308

*المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews9

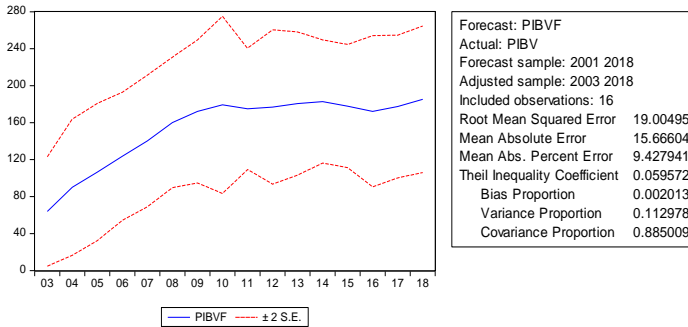
من الجداول (9 و 10) أعلاه يتضح أنه عند ثلاث مدد إبطاء فإن المتغيرات تفقد تأثيرها على بعضها البعض، و لا يمكن أن نحدد من خلال اختبار غرانجر للسببية تأثير أحدها على الآخر. أما عند تقليص مدد الإبطاء فيظهر تأثير الناتج الداخلي الخام على العجز الميزاني بشكل واضح، حيث أن القيمة الاحتمالية مقدرة بـ (0,046) و هي أقل من 5%، و تفسير ذلك من الناحية الاقتصادية أن الاقتصاد الجزائري القائم على الاستيراد بشكل أساسي كلما ارتفعت معدلات النمو الراجع إلى تزايد مستويات الإنفاق تزايد مستوى الواردات بشكل كبير، و هو ما يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري و ظهور عجز هيكلي مستمر.

و يتبين أيضاً من الجدول رقم (10)، أن العجز التجاري يؤثر سلباً على قيمة العملة الوطنية و يجرها بشكل متواصل إلى مستويات دنيا، و هو ما يفترض أن يتسبب في تزايد النمو من خلال تحسن تنافسية الصادرات إلا أن ما يحدث للاقتصاد الجزائري هو عكس ذلك تماماً إذ أن تراجع قيمة العملة شجع على عمليات المضاربة ضد العملة الوطنية في السوق السوداء و رفع من حجم الواردات بالرغم من غلائها، والسؤال المطروح عندها : ما الذي يفسر عدم وجود تأثير إيجابي لانخفاض العملة الوطنية على مستوى النمو الاقتصادي أو بعبارة أخرى على الناتج الداخلي الخام؟

2. اختبار القوة التوقعية للنموذج

في هذا العنصر سنقوم باختبار القوة التوقعية للنموذج، حيث سنعتمد على مؤشرين أساسيين:

- الأول يتمثل في ما يسمى بخطأ مربع جذر الوحدة ' Root Mean Squared Error'، حيث كلما كانت قيمته أقل دل ذلك على ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج.
- المؤشر الثاني يتمثل في ما يسمى بمعيار 'تيل' 'Theil Inequality Coefficient'، حيث كلما كان المؤشر قريباً من الصفر كانت القوة التوقعية للنموذج مرتفعة، في حيث إذا كانت القيمة تقترب من الواحد دل ذلك على أن هناك فرقاً شاسعاً بين التطور الحقيقي للمتغير التابع (Pibv) و المتغير التابع المتوقع (PibvF)، و منه تكون القوة التوقعية للنموذج ضعيفة جداً.



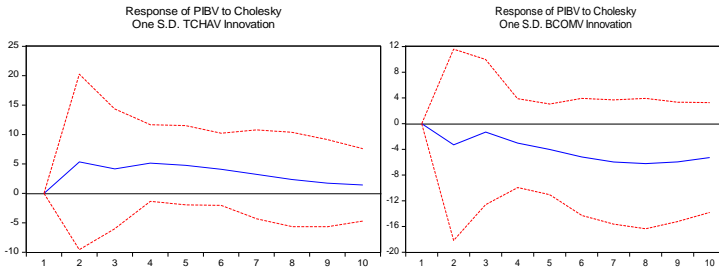
شكل 7: اختبار القوة التوقعية للنموذج (The model forecasting power)*

*المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews9

من الشكل رقم (7) يتضح أن للنموذج المطور قوة توقعية كبيرة حيث أن خطأ مربع جذر الوحدة 'Root Mean Squared Error' يقدر بـ 19 وهي قيمة منخفضة مقارنة بالقيم التي تم تسجيلها في سلسلة المتغير التابع (Pibv)، كما أن قيمة معيار 'تيل' 'Theil Inequality Coefficient' قدرت بـ 0,059 و هي قيمة جد منخفضة وتقترب من الصفر و هو ما يؤكد القوة التوقعية للنموذج، أخيراً المعلمة ' Bias Proportion' و التي تقدر قيمتها بـ 0,0020 تعتبر شديدة الانخفاض مما يقوي من القوة التوقعية للنموذج.

2. أثر الصدمات و دوال الاستجابة الدفعية

من خلال هذا العنصر سنحاول البحث في الآثار التي يمكن أن يتسبب فيها تغير قيم أحد المتغيرات المفسرة على المتغير التابع، إذ أنه من المعروف أن تغيراً ما على مستوى الميزان التجاري من شأنه أن ينعكس على النمو الاقتصادي معبراً عنه بالنتائج الداخلي الخام، كما أن أي تغيير في سعر الصرف من شأنه أن تكون له تبعات على التجارة الخارجية مما ينعكس بشكل مؤكد مباشر أو غير مباشر على الناتج الداخلي الخام للبلد، و قد بينا فيما سبق المفارقة في ما ينبغي أن يكون من علاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة، و لعل دراسة أثر الصدمات سيبين لنا بشكل أوضح عمق المفارقة التي سبقت فيما قبل و التي مفادها وجود علاقة غير مبررة اقتصادياً بين المتغيرات المذكورة سابقاً.



شكل 8: استجابة المتغير التابع (الناتج الداخلي الخام) تبعاً لصدمات تنبؤية لمتغيرات الدراسة خلال العشر سنوات المقبلة *

*المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews9

من الشكل أعلاه يتضح أن إحداث صدمة ما في أحد المتغيرات المفسرة يتسبب في استجابة غير منسجمة على مستوى المتغير التابع، كما يلاحظ أن الاستجابة على مستوى المتغير التابع تكون حادة، و هو ما يفسر غياب روابط اقتصادية حقيقية بين المتغيرات، إذ أن تغير نتائج التجارة الخارجية ممثلة في الميزان التجاري تتسبب في تطور آني كبير على مستوى النمو الاقتصادي و هو ما لا يمكن قبوله، إذ أنه من المعلوم أن الاستجابة الحادة للناجح الداخلي الخام تعكس إفراطاً في مستويات الإنفاق و لا تعني بالضرورة تطور القدرات الإنتاجية الوطنية خاصة على المدى القصير، و هو ما يؤكد عزلة التجارة الخارجية الوطنية و بعدها عن كونها أحد مسببات نمو حقيقي في الاقتصاد الوطني. كما أن النظر إلى مستوى العملة الوطنية يبين أن الناتج الداخلي الخام يستجيب بشكل حاد إزاء كل انخفاض لقيمة العملة الوطنية و هو ما ينافي ما جاءت به النظريات الاقتصادية، إذ أن تدني قيمة العملة من شأنه أولاً أن يرفع من قيمة الصادرات و يخفض من قيمة الواردات على المستوى المتوسط، مما من شأنه أن يحسن من مستويات النمو و لكن تسجيل استجابة فورية بهذه الحدة تعكس خللاً في العلاقة بين نظام الصرف المعتمد و بين هيكل الاقتصاد الوطني.

• نتائج الدراسة

أ. نتائج أولية:

- تقدير الناتج الداخلي الخام (PIB) كمتغير تابع و سعر الصرف و العجز التجاري كمتغيرات مستقلة (مفسرة) مقبول اقتصادياً، قياسياً و إحصائياً.
- جميع السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى الثاني وقد تبين وجود علاقة طويلة الأمد فيما بينها بعد إخضاعها لاختبار التكامل المشترك لجوهانسن.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه لبعض المتغيرات و قد تم تبيانها فيما سبق.
- خلو النموذج من المشاكل القياسية الكبرى كعدم التوزيع الطبيعي للبوافي و التغاير و الارتباط المتعدد.

ب. اختبار الفرضيات

فيما يتعلق بفرضيات الدراسة خلصنا إلى ما يلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج الداخلي الخام (PIB) و العجز التجاري في الجزائر (Bcomv)، و يفترض أن تكون عكسية، لم يتم إثباتها حيث اتضح من النموذج المقدم أن النمو الاقتصادي المعبر عنه بتزايد مستوى الناتج الداخلي الخام يتسبب في حدوث عجز تجاري متزايد و مستمر، و هو ما لا يمكن تقبله، إذ أن تزايد الناتج الداخلي الخام يفترض أن يعكس تزايد القدرات الإنتاجية الوطنية مما من شأنه أن يرفع من مستوى الصادرات و بالتالي يتحسن الميزان التجاري، إلا أن ما تمت ملاحظته من خلال النموذج أن العلاقة الموجودة بين المتغيرين طردية و هي عكس ما كان ينبغي أن يسجل وفق النظرية الاقتصادية.
- الفرضية الثانية و التي مفادها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج الداخلي الخام (PIB) و سعر الصرف المعتمد في الجزائر و يفترض أن تكون طردية، تم إثباتها بالنسبة للتأخير الأول، إذ تبين من نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين نمو الناتج الداخلي الخام و تزايد سعر الصرف (تراجع قيمة العملة)، إلا أنه بالنسبة للتأخير الثاني نجد ان الفرضية لم تعد مثبتة، و ذلك لأن العلاقة أصبحت عكسية أي أن كل انخفاض في قيمة العملة الوطنية (تزايد في سعر الصرف) يؤدي إلى تناقص الناتج الداخلي الخام، و هو ما يعني أن الانخفاضات المسجلة في قيمة العملة أدت إلى عرقلة الصادرات من جهة و تنمية الواردات من جهة ثانية، و هو ما يؤكد خضوع تدفقات التجارة الخارجية لقوى خارجة عن نطاق آليات السوق من عرض و طلب و سعر صرف، و إلا كان من المفترض أن الناتج الداخلي الخام يتزايد كلما اتجهت قيمة العملة إلى الانخفاض.
- الفرضية الثالثة و التي تقضي بوجود علاقة سببية بين الناتج الداخلي الخام (PIB) في الجزائر و متغيرات الدراسة في اتجاهات مختلفة، قد تم إثباتها من خلال الدراسة، إذ يظهر تأثير الناتج الداخلي الخام على العجز التجاري بشكل واضح فكلما ارتفعت معدلات النمو الراجع إلى تزايد مستويات الإنفاق تزايد مستوى الواردات بشكل كبير،

و هو ما يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري و ظهور عجز هيكلي مستمر. و تبين أيضاً أن العجز التجاري يؤثر سلباً على قيمة العملة الوطنية و يجرها بشكل متواصل إلى مستويات دنيا، و هو ما يفترض أن يتسبب في تزايد النمو من خلال تحسن تنافسية الصادرات إلا أن ما يحدث للاقتصاد الجزائري هو عكس ذلك تماماً.

خلاصة

- وجود تذبذبات غير مبررة اقتصادياً في تطور الناتج الداخلي الخام خلال سنوات الدراسة.
- وجود علاقة متناقضة اقتصادياً بين النمو الاقتصادي في الجزائر و بين الميزان التجاري.
- حياد سعر الصرف و عدم تأثيره على النمو الاقتصادي بالشكل المتعارف عليه في الأدبيات الاقتصادية.
- خضوع الميزان التجاري الجزائري لتقلبات الناتج الداخلي الخام و تطورهما بشكل متناقض خلال فترة الدراسة.
- وجود تدخل قوي جداً للدولة في الحياة الاقتصادية مما يجعل متغيرات الدراسة تتطور بشكل مخالف للقواعد الاقتصادية، و قد يفسر ذلك بالتوجهات الاجتماعية لجميع السياسات و التحركات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة.

توصيات الدراسة

- مما سبق لا يسعنا إلا سوق توصية واحدة هي:
• إخضاع الاقتصاد الجزائري لقواعد السوق، و حجب و تحييد كل القواعد ذات البعد غير الاقتصادي.

1. غيدة فلة، غيدة فوزية، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر " دراسة قياسية باستخدام نموذج Ardl خلال الفترة -1980 - 2014"، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، المجلد2، العدد1، جامعة جيجل ، الجزائر، 2018،
2. ملك محمد، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة -1990-2014-، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، المجلد7، العدد7، جامعة الواد ، الجزائر ، 2016.
3. قمومية سفيان، أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية للفترة 1990-2011، مجلة الاقتصاد و المالية، المجلد3، العدد3، 2017.
4. Nation Unies, Rapport sur l'Algérie, Commission économique, 2016.
5. DEKKHICHE Djamel, L'impact de l'ouverture sur la croissance économique en Algérie, Mémoire de Magister en économie, Université d'ORAN, Algérie, 2012.
6. Banque Mondiale, Algérie, Rapport, 2017.
7. Arnold Chassagnon, La Croissance Économique : la théorie et les faits, Université de TOUR et PSE, France, Automne, 2012.
8. Thomas Baudin et David de la Croix, La croissance économique, " Discussion Papers, UNIVERSITE

CATHOLIQUE DE LOUVAIN, Institut de Recherches Économiques et Sociales (IRES). France, 2015.

9. Murat Yildizoglu, Croissance économique, Université Montesquieu Bordeaux, France, 2010.

10. FMI, Algérie, Rapport des services du FMI pour les consultations de 2018 au titre de l'article IV, n : 168/18, Juin, 2018.

11. موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: الرابط الكامل:

<http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

12. موقع وكالة الأنباء الجزائرية (APS) / الرابط الكامل:

<http://www.aps.dz/economie/91802-les-reserves-de-change-a-72-6-milliards-de-dollars-fin-avril-2019>

13. عثمان نقار، منذر العواد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ و دراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي و إجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، ، المجلد 28، العدد 2، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية 2012 .

14. زهرة حسن، خديجة عدنان، تحليل الصدمات الهيكلية لنموذج الطلب الكلي باستخدام متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR- العراق حالة تطبيقية 1970-2010، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد 11، العدد 41، جامعة البصرة، العراق، 2016.

الصكوك الإسلامية وجهة الإمارات نحو تدويل الاقتصاد الإسلامي

Islamic Sukuk The destination of the Emirates towards the internationalization of the

Islamic economy

*Dr. Saif Mohsen Qaid

Abstract

Based on the initiative launched by His Highness Sheikh Mohammed bin Rashid Al Maktoum, Vice President, Prime Minister and Ruler of Dubai in early 2013 to become "Dubai the capital of the Islamic economy", consistent with the trend pursued by the United Arab Emirates in the field of developing the Islamic economic sector, and keenness to increase economic activities that are compatible with Islamic law, most notably the encouragement of dealing in securities of an Islamic nature, including "Islamic bonds", The state was keen to issue many legislations and laws through which it sought to establish the legal system that governs this paper in terms of its issuance procedures, its inclusion in the stock market, and the statement of the advantages and rights it offers to its holders, and at the same time enabling them to form a collective organization in order to protect these rights. In order to clarify the adequacy of recent legislations that dealt with Islamic Sukuk, the study analyzed the legal texts contained in the Federal Commercial Companies Law No. (2) of 2015, 2015 and the decisions issued by the Securities and Commodities Authority regarding them, most notably Resolution No. (16) of 2014 regarding Sukuk. Islamic. The study was divided into a first chapter to define Islamic Sukuk and highlight their characteristics, then explain the similarities and differences between them and both bonds and stocks, and a second chapter talks about the conditions for their issuance and listing on the state's stock exchanges, the penalty for breaching these conditions, and finally the conclusion that included the most prominent Findings and most important recommendations.

* Dubai Police Academy

*د. سيف محسن قائد

ملخص

انطلاقاً من المبادرة التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في مطلع العام 2013 بأن تصبح "دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي"، ومسايرة للتوجه الذي تسعى إليه دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال تنمية قطاع الاقتصاد الإسلامي، والحرص على زيادة الأنشطة الاقتصادية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وأبرزها التشجيع على التعامل بالأوراق المالية ذات الطابع الإسلامي، ومنها "الصكوك الإسلامية"، حرصت الدولة على إصدار العديد من التشريعات والقوانين التي سعت من خلالها لوضع النظام القانوني الذي يحكم هذه الورقة من حيث إجراءات إصدارها، وإدراجها في أسواق الأوراق المالية، وبيان ما تقدمه من مزايا وحقوق لحاملها، وتمكينهم في الوقت ذاته من تكوين تنظيم جماعي بهدف حماية هذه الحقوق. وفي سبيل توضيح مدى كفاية التشريعات الحديثة التي تناولت الصكوك الإسلامية، عملت الدراسة على تحليل النصوص القانونية الواردة في قانون الشركات التجارية الاتحادي رقم (2) لسنة 2015، والقرارات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع بشأنها وأبرزها القرار رقم (16) لسنة 2014 بشأن الصكوك الإسلامية. وتم تقسيم الدراسة إلى فصل أول للتعريف بالصكوك الإسلامية وإبراز خصائصها ومن ثم بيان أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين كل من السندات والأسهم، وفصل ثانٍ يتحدث عن شروط إصدارها وإدراجها في أسواق الأوراق المالية في الدولة، والجزاء المترتب على الإخلال بهذه الشروط، وأخيراً الخاتمة التي تضمنت أبرز النتائج وأهم التوصيات.

[البحث الفائز بالمركز الثاني في مجال الدراسات الاقتصادية بالمسابقة 36 لجائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم]

* أكاديمية شرطة دبي

مقدمة

نظم قانون الشركات التجارية الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 الصكوك الإسلامية في الفصل الخامس من الباب الرابع المخصص لشركات المساهمة، وكرس المواد من (229) إلى (234) من هذا الفصل لبيان الأحكام المتعلقة بإصدار الصكوك، وكيفية الوفاء بها، وحقوق حامليها.

وعلى الرغم من اقتران الصكوك بالسندات في العديد من المواضع في قانون الشركات^(*)، إلا أنهما مختلفان في الطبيعة القانونية، والحقوق المترتبة على كل منهما. تفصيل ذلك، أن السندات تعتبر التزامًا يقع على الجهة المصدرة، يجعل من أصحابها دائنين بقيمتها، وهي تنشأ عن عقد عام يحتوي على تعهد من الجهة المصدرة بدفع مبلغ مالي في ميعاد معين، أو عند تحقق شرط محدد ارتضاه الأطراف. وتعتبر السندات على هذا النحو أهم صور القروض طويلة الأجل التي تتحصل عليها الشركة، وتتم بتجزئة مبلغ القرض إلى قيم صغيرة يكتب فيها الجمهور مقابل فائدة يتحصلون عليها، ولهذا توصف السندات بأنها قروض عامة موجهة للجمهور. وإذا كانت السندات على هذا النحو أحد طرق زيادة رأسمال الشركة^{(2)**}، فهي بالنسبة لحاملها أداة من أدوات استثمار الأموال، يقرضها للشركة مقابل فائدة مالية طويلة فترة القرض. وإلى جانب السندات التي استحدثت فيها قانون الشركات الاتحادي الحالي جوانب عديدة عن ذي قبل، أضاف قانون الشركات الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 أداة مالية جديدة ألا وهي "الصكوك" ووضعها في عنوان المادة (229) تحت مسمى "إصدار السندات أو الصكوك".

وعلى الرغم من أن قانون الشركات الاتحادي قد استخدم لفظ الصكوك مقترنًا بالسندات في أكثر من موضع، إلا أنه لم يبين ماهية هذه الصكوك، ولكنه قد عرف الأوراق المالية في المادة الأولى بأنها تتضمن السندات والصكوك وأية أدوات دين أخرى تصدرها الشركات وفقًا للنظام الذي يصدره المصرف المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع. وقد تكرر الأمر في المادة (5/229) عندما أحالت إلى قرار يصدر من الهيئة أو المصرف المركزي بحسب اختصاص كل منهما يحدد شروط وإجراءات إصدار هذه الصكوك.

* من هذه المواضع: م (1)، و م (3/195)، و م (201)، والمواد من (228 إلى 234)، والمادة (277) التي تتعلق بتحول الشركة. أنظر قانون الشركات التجارية الاتحادي رقم (2) لسنة 2015

** هناك طرق أخرى تزيد بها شركة المساهمة رأسمالها، وهي طرق منصوص عليها في المواد من (196 إلى 201) من قانون الشركات الاتحادي رقم (2) لسنة 2015. غير أن الشركات قد تفضل الاقتراض العام في صورة السندات؛ لأنه يترتب على استخدام الوسائل المشار إليها في هذه النصوص، زيادة عدد المساهمين في الشركة، فتهدد نسب الأرباح، كما يخشى أن يؤدي تغير هذه الزيادة إلى تغيير تكوين الجمعية العامة للشركة، وهو ما قد يؤثر بشكل أو بآخر على عملية صنع القرار في الشركة. انظر في ذلك، د. مصطفى كمال طه، النظرية العامة للقانون التجاري والبحري

وتنفيذاً لهذه الإحالة، صدر من الهيئة قراراً بهذا الشأن في عام 2014 -العام السابق على إصدار قانون الشركات الجديد- وهو القرار رقم (16) لسنة 2014 الصادر من رئيس مجلس إدارة الهيئة بشأن الصكوك^(*). وقد عرف هذا القرار الصكوك في المادة الأولى منه بأنها "أدوات مالية متساوية القيمة وقابلة للتداول، تمثل حصصاً في ملكية أصل أو مجموعة من الأصول، وتصدر وفقاً للشريعة". وإلى جانب التعريف، نظم القرار كل المسائل المتعلقة بالصكوك من حيث الإصدار والإدراج والجزاءات المفروضة على مصدريها في حال مخالفتهم هذه الشروط.

أهمية موضوع الدراسة

لا تخفى أهمية البحث في الصكوك الإسلامية من وجهة النظر القانونية على أحد، فقد اهتم بها قانون الشركات الاتحادي رقم (2) لسنة 2015، واهتمت بها هيئة الأوراق المالية والسلع على النحو السابق بيانه، كما أنها تعتبر في الوقت الحالي من أهم وسائل التمويل التي تعتمد عليها الأشخاص الاعتبارية الخاصة بالشركات، والعامه كالمؤسسات والدول.

وللتدليل على أهمية دراسة الصكوك، يكفي أن نذكر أنه وفق تقرير وكالة "تومسون رويترز" بلغ إجمالي الصكوك الإسلامية في دبي ضمن مبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، (دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي) مبلغ 135 مليار دولار عام 2015، بينما كان 116.4 في عام 2014^(**). وفي الوقت ذاته، فقد أكدت وكالة بلومبيرغ أن "صكوك بنك دبي الإسلامي التي بلغت قيمتها مليون دولار والتي أصدرها البنك في يناير 2015 تعتبر أفضل الصكوك في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2015 من حيث الأداء. وأكدت الوكالة أن هذه الصكوك قد أدت على المستثمرين ثلاثة أضعاف متوسط الربح خلال مايو 2015"^(***).

ويتضح من الإحصائيات السابقة أن الصكوك الإسلامية أداة مالية مهمة تضاف إلى الأسهم والسندات^(****)، غير أنها لا تحظى باهتمام كبير من الفقه، ولا من المشرعين، بالفقر الذي تحظى به الأدوات الأخرى كالأسهم والسندات، وإن كان يحمدهم لقانون الشركات الاتحادي الحالي تنظيمه الجزئي لها.

*تم نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، العدد 565، السنة 44، 29 مايو 2014م.

** نقلاً عن الموقع التالي: https://ae.aliqtisadi.com/654595_1/5/2016

*** أنظر الموقع الإلكتروني التالي: <https://ae.aliqtisadi.com/573262>

**** الجدير بالذكر أن النجاح الكبير لسوق الصكوك الإسلامية والإقبال المتزايد عليها دفع العديد من الدول إلى ولوج سوق الصكوك والاستثمار فيها، فقد شهدت الأعوام القليلة المنصرمة قيام بعض دول الخليج، كالبحرين وقطر والكويت بالتوسع في مجال الصكوك الإسلامية، وذلك بزيادة عدد إصداراتها من الصكوك، فوفقاً للإحصائية الصادرة عن شركة Standard & Poor، وهي من أكبر الشركات التي تقدم إحصاءات عن الأوراق المالية المتداولة، فقد كان حجم التعامل في الصكوك في العام 2001 لا يتجاوز 500 مليون دولار، ولكن هذا الرقم تضاعف عام 2007، وفي عام 2016 وصل التعامل بها إلى 319 بليون دولار.

أهداف الدراسة

1. تحديد ماهية الصكوك الإسلامية من حيث تعريفها وبيان خصائصها.
2. عرض وشرح شروط إصدار شركات المساهمة لهذه الصكوك كما وردت في قانون الشركات والقرارات الصادرة من هيئة الأوراق المالية والسلع.
3. توضيح آلية إدراج الصكوك في إحدى الأسواق المالية في الدولة.
4. بيان الجزاءات المترتبة على مخالفة شروط الإصدار والإدراج، مع بيان مدى إمكانية تقديم الجهة المصدرة بطلب لتعليق أو إلغاء صكوكها المدرجة في السوق.

مشكلة الدراسة

تتجلى مشكلة البحث في نقص النصوص المنظمة لإصدار وإدراج الصكوك الإسلامية، سواء في صورة قوانين أو لوائح أو قرارات وتعليمات تصدرها الجهات الرقابية على تداول الأوراق المالية، وذلك على الرغم من أهمية هذه الصكوك في الوقت الحاضر، والنداءات المتزايدة من علماء الاقتصاد والمتخصصين في الأسواق المالية بضرورة اللجوء إلى المنتجات الإسلامية، كالصكوك، كبديل عن المنتجات غير المضمونة والمحفوفة بالمخاطر أو تلك القائمة على التعامل الربوي. ويعظم هذه المشكلة أنه وعلى الرغم من وضع المشرع الإماراتي لشروط توضح آلية إصدار وإدراج هذه الورقة ويرتب على مخالفتها جزاءً يؤدي إلى تعليق إدراجها أو الغائه من السوق، غير أن هذه الإجراءات لا تزال غير كافية وبحاجة إلى وضع تنظيم خاص حماية للمستثمر وتشجيعاً له في الوقت ذاته على الاستثمار بهذا النوع الجديد من الأوراق المالية.

تساؤلات الدراسة

يثير موضوع البحث في الصكوك العديد من التساؤلات التي تحاول الدراسة الإجابة عليها، ومن الأسئلة الرئيسية في هذا المجال:

1. هل التنظيم القانوني الوارد في قانون الشركات الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 والقرارات الصادرة عن الهيئة كافية لبيان كل المسائل القانونية المرتبطة بهذه الأداة المالية الجديدة والتي يرغب المشرع تعظيم استخدامها؟
2. ما الفارق بين الصكوك والسندات في قانون الشركات الاتحادي الحالي؟ وهل تنظيم المشرع لهما في المواد ذاتها سليم، أم أنه كان يتعين عليه الفصل بينهما؟
3. ما هي شروط إدراج الصكوك في سوق الأوراق المالية التي وضعتها هيئة الأوراق المالية؟
4. ما هي الجزاءات التي وضعها المشرع الإماراتي في حال أخلت الجهات المصدرة بشروط الإصدار والإدراج؟

صعوبات الدراسة

تمثلت أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة في قلة المراجع القانونية المتخصصة في تناول موضوع الصكوك، فعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت الصكوك، إلا أن الغالبية العظمى منها تناولت الجانب الشرعي منها دون الخوض في المسائل القانونية المتعلقة بآلية الإصدار، والإدراج، والجزاء المترتبة على مخالفتها، وما زاد من هذه الصعوبة هو قلة الإدراج الفعلي للصكوك في أسواق الأوراق المالية في الدولة^{(2)**}، وما ترتب على ذلك من عدم توافر قاعدة بيانات عن التطبيق العملي لعملية الإصدار والإدراج الذي غالباً ما يصاحبه ظهور بعض المشكلات التي تكون بحاجة إلى معالجة، والتي توضح مواضع القصور في القانون، أضف إلى ذلك عدم تناول القضاء لمثل هذه المسائل، وذلك كنتيجة منطقية لقلة الإصدارات وعمليات الإدراج في الدولة^{(2)**}.

نطاق الدراسة

ينصب هذا البحث على دراسة الصكوك وفقاً لقانون الشركات التجارية الاتحادي رقم (2) لسنة 2015، والقرارات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع في الدولة، كقرار الهيئة رقم (16) لسنة 2014 بشأن الصكوك الإسلامية، وغيرها من القرارات ذات الصلة بإصدار وإدراج وتداول هذا النوع من الأوراق. ويقتصر على دراسة الصكوك الإسلامية من حيث بيان ماهيتها، والخصائص التي تميزها، ومدى الاختلاف بينها وبين الأوراق المالية الأخرى، وتتناول كذلك الشروط المتعلقة بإصدارها وإدراجها في أسواق الأوراق المالية، والجزاء المترتبة على تخلف هذه الشروط. ويخرج عن نطاق هذا البحث أنواع الصكوك والحقوق التي يمنحها الصك لحامله كونها بحاجة إلى بحث مستقل، كما يخرج، وكذلك الجرائم المرتبطة بإخلال الجهات المصدرة بقواعد الإفصاح والشفافية.

* الجدير بالذكر أنه وحتى هذه اللحظة لا يوجد أي إدراج فعلي للصكوك في سوق دبي المالي أو سوق أبوظبي للأوراق المالية، وكل ما في الأمر أن الصكوك المدرجة في إمارة دبي في الأصل مدرجة في ناسداك دبي التابعة لمركز دبي العالمي (DIFC). للمزيد انظر أ. عبد الله حسن محمد الزعابي، التنظيم القانوني للصكوك الإسلامية .
** ولا توجد أمام محاكم الدولة سوى القضية المتعلقة بصكوك دانة غاز التي أثبتت قضيتها أمام القضاء الإنجليزي، وحصل حاملو الصكوك على حكم قضائي ضد الشركة التي سارعت باللجوء إلى المحكمة الابتدائية في المشاركة للحصول على حكم وقتي يمنع الحجز على أصولها الموجودة في الدولة والتنفيذ عليها، وإلى يومنا هذا لم يصدر أي حكم بفصل في هذه القضية أنظر . أ. عبد الله حسن محمد الزعابي.

منهج الدراسة

للإجابة على هذه التساؤلات، ونظرًا لطبيعة موضوع الرسالة الذي يتناول الصكوك من الناحية القانونية، فسوف يتبع الباحث المنهج التحليلي؛ حيث سيقوم بتحليل النصوص القانونية الواردة في قانون الشركات الاتحادي وقرار هيئة الأوراق المالية والسلع، للوصول إلى مدى كفايتها في تنظيم إصدار الصكوك.

خطة الدراسة

وبناءً على ما تقدم، وحتى تتمكن الدراسة من تحديد الناحية القانونية للصكوك الإسلامية وعلاقتها بالسندات والأسهم، وبيان مدى ارتباطها بالشرعية الإسلامية، فإنه سيتم تقسيم الدراسة على النحو الآتي:

الفصل الأول: التعريف بالصكوك الإسلامية وتمييزها عن غيرها من الأوراق المالية

المبحث الأول: التعريف بالصكوك وبيان خصائصها.

المبحث الثاني: تمييز الصكوك الإسلامية عن غيرها من الأوراق المالية.

الفصل الثاني: شروط الإصدار والإدراج وجزاء الإخلال بها.

المبحث الأول: شروط إصدار وإدراج الصكوك في أسواق الأوراق المالية.

المبحث الثاني: تعليق والغاء الإدراج كجزاء الإخلال بشروط الإصدار والأدراج.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

الفصل الأول: التعريف بالصكوك الإسلامية وتمييزها عن غيرها من الأوراق المالية

تعتبر والصكوك من أهم الأدوات المالية الشائعة الاستخدام في وقتنا الحالي^{(3,4,5)*}، حيث تتناسب هذه الأداة مع المستثمرين الذين يرغبون في تحقيق عائد من خلال الاستثمار طويل الأجل، كما أن لها استخدامات عديدة ومختلفة تكاد تتشابه إلى حد ما مع سندات الدين، سواء من حيث الجهات التي تقوم بإصدارها، أو من حيث الدور الذي تلعبه في تمويل النفقات الاستثمارية والتشغيلية، أو حتى من حيث أن كلاهما أوراق مالية متساوية القيمة وغير قابلة للتجزئة وقابلة للتداول في أسواق المال، ناهيك عن وجود بعض الخصائص المشتركة بينهما، وهو ما أدى إلى اعتقاد الكثيرين بأنهما وجهان لعملة واحدة، بمعنى أنه لا وجود لاختلاف بينهما، وإنما الاختلاف في المسميات فقط، بالإضافة إلى أن كلمة التسييد أو التصكيك تستعمل كمفردات لمسمى واحد، أي أنها تدل على ذات المعنى، وهذا يزيد من عملية الخلط بينهما.

غير أنه في حقيقة الأمر أن كل منهما مستقل عن الآخر تمام الاستقلال على الرغم من وجود بعض أوجه الشبه بينهما، بل أن لكل منهما تنظيمه الخاص به وخصائصه التي تميزه عن الآخر، ويختلفان كذلك في عدة أوجه جوهرية منها طبيعة العائد الذي يحققه كل منهما، ومدى تحمل حامل كل منهما للخسارة، والأنواع التي يشتمل عليها كل منها، والكثير من الأمور الأخرى.

وحتى نتمكن من توضيح مدى لاختلاف بين الصكوك وغيرها من الأوراق، فإن ذلك الأمر يقتضي تحديد ماهيتها بوضع تعريفاً لها وبيان خصائصها، ومن ثم بيان اختلافها مع غيرها من الأوراق كالسندات والأسهم.

* كان أول ظهور حقيقي للصكوك الإسلامية في العالم العربي في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث عرفت المملكة نوعين من الصكوك، هما صكوك التمويل وصكوك الاستثمار، فقد ورد ذكرهما ضمن قانون البنك الأردني للتمويل والاستثمار رقم (13) لسنة 1978م، وذلك في نص المادة الثانية منه تحت مسمى سندات المقارضة، وفي العام 1981م أصدرت الأردن قانوناً مؤقتاً أسمته (قانون سندات المقارضة لسنة 1981م) تبنت فيه فكرة صكوك التمويل الإسلامي، فكانت بذلك أولى الخطوات التشريعية على مستوى العالم العربي والإسلامي في تبني فكرة الصكوك، وعلى الرغم من تسميتها بالسندات، إلا أن هذه التسمية أنتت مقترنة بلفظ المقارضة، الأمر الذي أبرز الطابع الشرعي فيها. للمزيد انظر في ذلك: د. عصام حنفي محمود، صكوك التمويل والاستثمار التي تصدرها شركة المساهمة، د. عبد السلام العبادي، صكوك التمويل الإسلامي ومسيرتها في المملكة الأردنية الهاشمية، و تعد البحرين من أوائل الدول الخليجية السباقة في هذا المجال، حيث قامت بإنشاء "شركة الأمين للأوراق المالية" في العام 1987 التي قامت بطرح أول إصدار لها في العام 1988م. للمزيد انظر: د. سامي حسن حمود، صيغ التمويل الإسلامي مزايا وعقبات كل صيغة ودورها في تمويل التنمية، أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر.

المبحث الأول: ماهية الصكوك الإسلامية والخصائص المميزة لها

يتمثل السبب الرئيسي لظهور ونشأة الصكوك الإسلامية إلى التفكير في البعد عن أدوات التمويل المحرمة والمرهقة بفوائدها وفي الوقت نفسه البحث عن مصادر تمويلية جديدة متوافقة مع أحكام الشريعة الغراء، بحيث تكون بديلاً عن السندات المقترنة بفوائد ثابتة، وهذا ما جعل الباحثين في مختلف البلدان الإسلامية يسعون لطرح بدائل "كسندات المقارضة" وهو اصطلاح جديد طرح لأول مرة عام 1977م والذي يعتبر اليوم أحد أنواع الصكوك الإسلامية⁽⁴⁾.

فالصكوك من الأوراق المالية حديثة النشأة مقارنة بغيرها من الأوراق المالية كالأسهم والسندات، إذ إنه لم يمض على ظهورها فترة زمنية طويلة، حيث يعزى في ظهورها إلى الأزمات الاقتصادية التي شهدتها بعض الدول خلال السنوات الأخيرة ونتج عنه انهيار لبعض المؤسسات المالية العملاقة، ومنها بنوك عالمية وشركات تأمين ضخمة، بل أن الأمر تعدى ذلك ليطال انهيار عملاتها في بعض الحالات، وفي أحيان أخرى انهيار للدول نفسها⁽⁶⁾.

ومع ظهور مصطلح الصكوك وارتباطه في عقول الباحثين بالاستثمار أو التمويل الإسلامي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، إلا أن هناك من لا يزال إلى يومنا هذا يخلط بين مصطلحات عدة تقترب من مفهوم الصكوك بمنظرها الإسلامي، كالتسنييد أو التوريق أو غيره من المصطلحات⁽⁷⁾.

لذلك، وبناءً على ما تقدم، سوف يتم تناول المقصود بمصطلح الصكوك ومدى اختلاطه بغيره من المصطلحات المشابهة له، ومن ثم التعرض للتعريفات التي تناولته، سواء اللغوية أو التشريعية أو الفقهية، وأخيراً ذكر الخصائص التي تتميز بها الصكوك عن غيرها من الأوراق المالية.

تعريف الصكوك

بداية وقبل الخوض في تعريف الصكوك، ينبغي الإشارة إلى أن مصطلحات التصكيك والتوريق والتسنييد ما هي إلا مصطلحات مترادفة، أي أنها تستعمل كمفردات لمسمى واحد، حيث يستفاد ذلك من تعريف التصكيك الذي ورد في قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم (15/3/ 137) بقوله أن التصكيك هو "القيام بإصدار أوراق مالية قابلة للتداول، مبنية على مشروع استثماري يدر دخلاً"⁽⁸⁾.

وأما التوريق فيعرفه من الفقه بأنه "تحويل أصول مالية غير سائلة مثل القروض والأصول الأخرى غير السائلة إلى أوراق مالية (أسهم وسندات) قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وتستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة"^(9,10).

بيد أنه وكما يرى البعض أصبح مصطلح الصكوك هو المستخدم لدى الجمهور لارتباطه بالاستثمار الإسلامي، خاصة وأنه ينسجم مع أصول وأحكام الشريعة، ولم يعد هناك استخدام لمصطلحي التوريق والتسديد، كمسميات للصكوك عند الباحثين في الاقتصاد، ولعل السبب في ذلك ارتباطهما بالاقتصاد التقليدي المرتبط بالفائدة المحرمة شرعاً^(*).

لذلك يرى الباحث أنه من الأفضل اعتماد مصطلح الصكوك أو التصكيك وطرح بقية المصطلحات الأخرى جانباً.

ويعد هذه المقدمة البسيطة سوف يتم التعرض للمعنى اللغوي للصكوك الإسلامية، والمعنى التشريعي لها، مع الحديث بإيجاز عن التنظيم القانوني لها في التشريع الإماراتي، وأخيراً التعرض للمعنى الفقهي لها، وذلك على التالي:

أولاً: التعريف اللغوي للصكوك

الصكوك بالمعنى اللغوي: "جمع لكلمة صك^{(11)**} وأصك وصكاك، ويراد به: وثيقة بمال أو نحوه. ويقال: صكه صكاً: أي دفعه بقوة أو ضربه، وصكت الباب: أي أغلقته. وفي القرآن الكريم ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ [الذاريات: آية 29] ، أي لطمته تعجباً"⁽⁷⁾

ثانياً: التعريف التشريعي للصكوك

على الرغم من تنظيم المشرع الإماراتي للصكوك في قانون الشركات الاتحادي في المواد من (29 إلى 234)، إلا أنه لم يضع لها تعريفاً خاصاً يبين ماهيتها، وكل ما قام به هو الإشارة إلى أنها من الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة، وأياً من أشخاصها الاعتبارية أو التي تصدر عن طريق الشركات التجارية وفقاً لتعليمات المصرف المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع في الدولة.

وبالرجوع إلى قرارات هيئة الأوراق المالية والسلع، نجدها تتلافى ذلك القصور بنصها على تعريف الصكوك في القرار رقم (16) لسنة 2014م بشأن نظام الصكوك الذي وضح المقصود بالصكوك في المادة الأولى منه بقولها إن الصكوك عبارة عن "أدوات مالية متساوية في القيمة وقابلة للتداول تمثل حصصاً في ملكية أصل أو مجموعة من الأصول، وتصدر وفقاً للشريعة".

* انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://almuhamahresalah.blogspot.ae>

** مع العلم أن كلمة صك بالأصل كلمة فارسية هي "جك" ويقصد بها الكتاب، إلا أنه تم تعريب هذه الكلمة إلى العربية. د. أحمد شعبان محمد علي، الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، 2014م.

فالسكوك وفق هذا التصور الذي وضعته الهيئة تعتبر من الأوراق المالية التي تصف في خانة الوسائل الاستثمارية التي حث عليها الشرع الحنيف، فعندما يذكر التعريف السابق أن السكوك ما هي إلا حصص في ملكية أصل أو مجموعة من الأصول^(*)، فهو بذلك يعني أن الحصص التي تمثلها السكوك لا تخلو من أن تكون حصصاً في رأس مال مشاركة أو مضاربة أو سلم، أو أنها تمثل حصصاً في ملكية أعيان، أو في ملكية منافع أعيان أو إجارة (منافع خدمات)، كما أنها قد تمثل حصصاً في ملكية نشاط تجاري معين أو موجودات مشروع معين ... إلخ.

التنظيم القانوني للسكوك في التشريع الإماراتي

عالج المشرع الإماراتي السكوك في قانون الشركات الاتحادي رقم (2) لسنة 2015م، وذلك في المواد من (229-234)، وإلى جانب ذلك أصدر رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع (القرار رقم (16) لسنة 2014م بشأن نظام السكوك الذي نظم شروط إصدار وإدراج السكوك لدى سوق الأوراق المالية في (28 مادة). إلا أن هذه المعالجة أثارت بعض التساؤلات.

وعليه سيقوم الباحث أولاً بتوضيح الطريقة التي تناول بها المشرع الإماراتي السكوك، ومن ثم الرد على بعض التساؤلات التي أثارها هذه المعالجة.

معالجة المشرع الإماراتي للسكوك

أ. يلاحظ أن المشرع الإماراتي كان أكثر توسعاً في مفهوم الأوراق المالية التي تصدرها شركات المساهمة العامة، فجدده طبقاً لقانون الشركات التجارية الاتحادي، يسمح لهذه الشركات بأن تصدر أسهم أو سندات قرض، أو سكوك، أو أية أوراق مالية أخرى، بشرط أن يتم قبولها من المصرف المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع، وذلك وفقاً لنص المادة (1) من القانون ذاته^(**)، وذلك على خلاف قانون الشركات الملغي رقم (8) لسنة 1984 الذي كانت الأوراق المالية فيه تقتصر على نوعين فقط، هما الأسهم والسندات وفقاً لنص المادة (1/152) منه⁽¹²⁾.

*Godlewski, Christophe J. and Turk-Ariss, Rima and Weill, Laurent, Do Markets Perceive Sukuk and Conventional Bonds as Different Financing Instruments? (April 4, 2011). BOFIT Discussion Paper No. 6/2011.

** تنص المادة (1) من قانون الشركات الاتحادي على أن الأوراق المالية هي: "... السندات والسكوك وأية أدوات دين تصدرها الشركات وفقاً للنظام الذي يصدر من المصرف المركزي والهيئة. أية أوراق مالية أخرى محلية أو أجنبية يقبلها المصرف المركزي والهيئة"

ب. ويلاحظ كذلك أن المشرع الإماراتي دأب على استخدام لفظ الصكوك مقترناً بالسندات في أكثر من موضع -وذلك في قانون الشركات- دون بيان ماهية هذه الصكوك، الأمر الذي يثير بعض التساؤلات عن فحوى هذه الصكوك ، وما إذا كان يقصد بها الصكوك الإسلامية (صكوك المرابحة أو المقارضة وغيرها) أم أنه يقصد بها صكوك التمويل التي ينظمها التشريع المصري والتي تقترب في فحواها من سندات الدين.

الإجابة على التساؤلات والأسانيد المدللة على ذلك

في حقيقة الأمر إن المشرع عندما نص على الصكوك في قانون الشركات، فإنه كان يقصد بذلك الصكوك التي تصدر وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، أي الصكوك الإسلامية وليس صكوك التمويل.

ويمكن تأييد ذلك بعدد من الحجج والأسانيد:

1. صدور قانون خاص من هيئة الأوراق المالية والسلع وهو قرار سابق على صدور قانون الشركات يعني بتنظيم

الصكوك، هو القرار رقم (16) لسنة 2014م بشأن نظام الصكوك الإسلامية.

2. أن قرار الهيئة عرف الصكوك بأنها "أدوات مالية متساوية في القيمة وقابلة للتداول تمثل حصصاً في ملكية أصل أو مجموعة من الأصول، وتصدر وفقاً للشريعة"، فالواضح من التعريف أن الهيئة تشترط أن يكون صدور وإدراج الصكوك طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. أضف إلى ذلك أن قرار الهيئة يشترط وجود لجنة شرعية تختص بالتحقق من توافق الصكوك مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك وفقاً لنص المادتين الخامسة والحادية عشرة من القرار ذاته.

3. أن قانون الشركات الاتحادي الجديد علاوة على ذكر الشركات التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة في العديد من نصوصه يحيل فيما يتعلق بالأوراق المالية ومن ضمنها الصكوك إلى المصرف المركزي والهيئة، واشترط صدورهما وفقاً لنظامها^(*)، بمعنى أن صدورهما يجب أن يكون متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية، إضافةً إلى وجود لجنة شرعية تضمن عدم خروج الصكوك عن هذا المسار.

4. أن صدور قانون الشركات ومن قبله قرار الهيئة أتيا متوافقين في نصوصهما، مع التوجه السامي والنبيل الذي تسعى إليه دولة الإمارات، وهو التحول للاقتصاد الإسلامي، والسعي لجعل إمارة دبي عاصمةً له، وذلك بحلول العام 2020م.

* انظر نص المادة (1) والمادة (229) من قانون الشركات الاتحادي.

ثالثاً: التعريف الفقهي للصكوك

قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بتعريف الصكوك الإسلامية بأنها: "وثائق متساوية القيمة، تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله" (*).

وعرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي، في القرار رقم 178 (4/19) بشأن الصكوك الإسلامية بأنها: "إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه" (**).

وكذلك أورد مجلس الخدمات المالية الإسلامية (Islamic financial services board) (***) تعريفاً لها بقوله إنها:

"شهادات يمثل كل صك منها حق ملكية لنسبة مئوية شائعة في موجودات عينية، أو مجموعة مختلطة من الموجودات العينية وغيرها، وقد تكون الموجودات في مشروع محدد، أو نشاط استثماري معين، ويشترط أن يكون المشروع أو النشاط متفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية".

وقد تعددت التعاريف الفقهية للصكوك، غير أنه يلاحظ أنها تركز في مجملها على الجانب الشرعي للصكوك، فتؤكد على ضرورة وجود الأصول، وكذلك ضرورة امتثال الصكوك للضوابط الشرعية.

* حيث ورد هذا التعريف في البند الثاني من المعيار الشرعي رقم (17) الخاص بصكوك الاستثمار.

** للمزيد حول الموضوع انظر موقع مجمع الفقه الإسلامي على الرابط التالي: <http://www.iifa-aifi.org/2300.html>

*** أنظر الموقع الإلكتروني التالي: http://www.ifsb.org/ar_background.php

خصائص الصكوك

تتشابه الصكوك الإسلامية مع بعض الأوراق المالية الأخرى، سواء ما ظهر منها حديثاً، أو تلك التي سبقتها في الظهور، وعادة ما يشمل التشابه بعض الجوانب الإدارية، سواء من حيث آلية التنظيم، أو من حيث الإصدار، إلا أنها تختلف عنها في كونها تقوم على فكرة تمويل مشروع أو عملية استثمارية طويلة أو متوسطة الأجل، وملتزمة في كافة مراحلها منذ طرح نشرة اكتتابها لجمهور المستثمرين حتى حلول موعد استردادها بأحكام الشريعة الإسلامية⁽¹³⁾.

كما أنها امتازت ببعض الخصائص التي ساهمت بانتشارها انتشاراً واسعاً وخلال فترة زمنية قياسية منذ ظهورها، ويمكن ذكر أهم خصائصها على النحو التالي^(*):

1. الصكوك عبارة عن وثائق اسمية تصدر في شكل أوراق مالية:

تعتبر الصكوك وثائق اسمية تصدر في شكل أوراق مالية، وتكون لها قيمة إسمية محددة، تحدد وفقاً للقانون، ويتم توضيح هذه القيمة في نشرة الإصدار^(14,11,3). وهو ما نص عليه كل من المشرع الإماراتي في قانون الشركات الاتحادي في المادة (2/229) بقوله "يبقى السند أو الصك إسمياً إلى حين الوفاء بقيمته كاملة". ومعنى أن يبقى الصك إسمياً، أي أنه لا يمكن أن يتم إدراجه في سوق الأوراق المالية للتداول إلا بعد الانتهاء من الوفاء بقيمته الإسمية كاملةً. قيمتها الاسمية كاملة قبل التداول، وذلك وفقاً لنص المادة (2/230) من ذات القانون^(**).

2. تمثل الصكوك ملكية حصة شائعة في ملكية أصل أو مجموعة أصول⁽¹⁵⁾***

عرف المشرع الإماراتي الصكوك الإسلامية في المادة (1) من قرار الهيئة بشأن الصكوك بأنها "أدوات مالية متساوية في القيمة وقابلة للتداول تمثل حصصاً في ملكية أصل أو مجموعة من الأصول، وتصدر وفقاً للشريعة".

* أنظر المعيار الشرعي رقم (17)، الصادر من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في العام 2007م، المتعلق "بصكوك الاستثمار"، وكذلك قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 3 (4/2) الصادر في الدورة الرابعة، المنعقدة في المملكة العربية السعودية (جدة)، 1980م.

** تنص المادة (2/230) من قانون الشركات الاتحادي على أنه "مع مراعاة ما ورد بالبند (5) من المادة (229) من هذا القانون يشترط لإصدار السندات أو الصكوك ما يأتي: 2- استيفاء رأس المال كاملاً من المساهمين ونشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن سنة مالية على الأقل ما لم يكن الإصدار مكفولاً من الدولة أو أحد البنوك العاملة فيها.

*** المقصود بالحصة الشائعة أو المالك المشاع: "هو أن يملك الشخص جزء معلوم غير معين من عين ما - كتلثها أو نصفها- بحيث لا يتميز كل شريك من الشركاء عن الآخر، فيكون نصيب كل شريك مشاعاً في كل أجزاء العين دون تمييز"، انظر د. حامد بن حسين بن محمد علي ميرة، صكوك الإجارة دراسة فقهية تأصيلية تطبيقية

من خلال التعريف السابق، يتضح أن المشرع الإماراتي اشترط أن تكون الصكوك عبارة عن حصص شائعة في ملكية أصل أو مجموعة من الأصول تكون مخصصة للاستثمار وتدر دخلاً، سواء أكانت أعياناً أو منافعاً أو خدمات، فلا يصح أن تكون بمثابة الدين في ذمة المصدر للحامل، ويعتبر الصك مقابل ملكية جزء من المشروع، الأمر الذي يترتب عليه وضع حامل الصك في مركز قانوني أشبه بمركز الشريك في الشركة من حيث ملكيته لأصل من أصول الشركة⁽¹²⁾.

والواقع أن حامل الصك ليس مجرد مالك لحق مالي في العائد أو في ارتفاع قيمة الصك فقط، وإنما له الحق كذلك في الرقابة والتصرف، والحق في رفع دعوى المسؤولية على الإدارة، كما أن له الحق في الأرباح والتصرف في الصك والتنازل عنها، وكذلك له المشاركة في اقتسام موجودات المشروع عند التصفية إلا إذا نصت نشرة الإصدار على غير ذلك^(16،14،13،17).

3. إصدار الصكوك بفئات متساوية القيمة

تقوم الجهات المصدرة للصكوك بإصدارها بفئات متساوية القيمة، وذلك حتى يسهل على الجمهور شراؤها وتداولها في سوق الأوراق المالية^(18،19)، حيث لا يجوز إصدار صكوك بفئات مختلفة في الإصدار الواحد، وهو ما أكد عليه كل من المشرع الإماراتي في تعريفه للصكوك^(*)، وكذلك نص المادة (1/229) من قانون الشركات الاتحادي التي تنص على وجوب أن يكون إصدار الصكوك بقيم متساوية لكل إصدار^(**).

4. قابلية الصكوك للتداول في سوق الأوراق المالية

يعتبر التداول أحد أهم مبادئ الصكوك، غير أنه ينبغي الإشارة إلى أنه لا يمكن اعتبار جميع أنواع الصكوك قابلة للتداول مباشرة، فهناك أنواع تكون قابلة للتداول بمجرد إصدارها كصكوك المضاربة، وصكوك الإجارة، وأنواع أخرى غير قابلة للتداول بطبيعتها، كصكوك المرابحة وصكوك الاستصناع والسلم، غير أنه لا يوجد مانع من تداولها إذا ما تم تحويلها إلى سلعة أو بضاعة، أما في الحالة التي لا تزال فيها ديناً في ذمة الغير فإنه لا يصح تداولها^(14،20،21).

وقد أكد على خاصية التداول تعريف الصكوك الوارد في قرار الهيئة بشأن الصكوك، كما نصت عليها المادة (1/229)

* انظر نص المادة (1) من قرار الهيئة بشأن الصكوك، وكذلك نص المادة (14 مكرر) من قانون رأس المال المعدل

** تنص المادة (1/229) على أنه "يجوز للشركة أن تصدر سندات أو صكوك قابلة للتداول، سواء كانت قابلة أو غير قابلة للتحويل إلى أسهم في الشركة بقيم متساوية لكل إصدار".

من قانون الشركات الاتحادي بقولها "يجوز للشركة أن تصدر سندات أو صكوكاً قابلة للتداول...".

5. عدم قابلية الصك للتجزئة في مواجهة الشركة

عندما تقوم الشركة بإصدار صكوك معينة، فإن هذه الصكوك لا تكون قابلة للتجزئة، حتى في الحالة التي ينتقل فيها الصك لملكية شخصين أو أكثر بسبب الإرث أو غيره، إذ أنه لا بد في مثل هذه الحالة أن يتم الاتفاق فيما بينهم على اختيار شخص واحد يمثلهم أمام الشركة، سواء بالحصول على الأرباح أو التصرف في الصك وفق نشرة الإصدار أو غيرها⁽²²⁾.

وبالرغم من خلو قانون الشركات الاتحادي، وكذلك قرار هيئة الأوراق المالية والسلع بشأن الصكوك، من نص يوضح عدم قابلية الصكوك للتجزئة، إلا أن ذلك الأمر محل اتفاق بين الفقه، فلا يقبل الصك التجزئة في مواجهة الشركة المصدرة له^(18،24،23).

6. تعطي الصكوك حاملها الحق في الحصول على الأرباح وتلزمه بتحمل مخاطر الاستثمار

الصك عبارة عن ورقة مالية تمنح صاحبها الحق في الحصول على الأرباح (طالما تحققت) ودون تحديد مسبق لهذه الأرباح⁽²⁵⁾، ولكن ما يميز هذه الورقة عن الأوراق الأخرى أنها تقوم على مبدأ الاشتراك، بمعنى أن هذا الصك أو الوثيقة يعد بمثابة العقد بين صاحب المال والشركة أو المشروع الذي يعد جزءاً من العقد الجماعي بين أصحاب رؤوس الأموال والشركة⁽³⁾.

وبناءً على هذا العقد، يستحق حامل هذا الصك الربح عن قيمته طالما كانت هناك أرباح فعلية تحققت، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل إنه يتحمل كذلك جميع المصاريف والآثار المترتبة على ملكيته للأصول التي يمثلها الصك أي كانت⁽¹⁴⁾، وفي المقابل فإنه يتحمل جزءاً من الخسارة بقدر هذه الحصة في حال الخسارة أو الهبوط في القيمة وفقاً لقاعدة "الغرم بالغنم"⁽²⁶⁾.

ومن وجهة نظر الباحث، فإن هذه الخاصية تجد لها تطبيقاً في التشريع الإماراتي، ففي كل مرة يتحدث فيها القانون عن الصكوك، نجد أنه يقرن لفظ الصكوك بالشريعة الإسلامية، بل ويشترط صدورهما وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية^(*).

* ورد في نهاية تعريف الصكوك في المادة (1) من قرار الهيئة بشأن الصكوك أنها "تصدر وفقاً للشريعة الإسلامية"، ينضح من خلال التعريف السابق توافق الصكوك التي تصدر في الإمارات مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المبحث الثاني : تمييز الصكوك الإسلامية عن غيرها من الأوراق المالية

تتفق الصكوك مع غيرها من الأدوات المالية كالسندات والأسهم في بعض الأمور والخصائص، وتختلف معها في أمور أخرى، الأمر الذي يؤدي أحياناً إلى قيام الخلط بينها ، ومما يزيد الأمر تعقيداً في هذه المسألة أنه في أحيان كثيرة يتم إطلاق لفظ الصك على الأوراق المالية بشكل عام بما تتضمن من أسهم أو سندات، غير أن هذا الأمر ليس شائعاً، فكل ورقة مالية تسمية مختلفة، كما أن لها من الخصائص ما يميزها عن غيرها من الأوراق⁽¹⁰⁾.

وما يزيد من الحاجة إلى إظهار الاختلاف بين هذه الأنواع من الأوراق المالية هو قيام بعض التشريعات بوضع نصوص قانونية واحدة لمعالجة أكثر من نوع، على الرغم من اختلاف طبيعة كل ورقة، فعلى سبيل المثال يقوم المشرع الإماراتي بتنظيم السندات والصكوك في قانون الشركات الاتحادي في المواد من (229-234) دون أن يضع نصوصاً خاصة لكل منهما على الرغم من طبيعتهما المختلفة.

وترتيباً على ذلك، سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين.

المطلب الأول: التفرقة بين الصكوك والسندات

الصكوك والسندات من الأوراق المالية التي سمحت التشريعات للحكومات وبعض أنواع الشركات التجارية بإصدارها، على اعتبار أنها من أدوات التمويل الحديثة التي تجنب اللجوء إلى وسائل التمويل المرهقة، كما أنها تخضع لشروط وأحكام متعلقة بالإصدار والإدراج والتداول تكاد تكون متشابهة، الأمر الذي أدى إلى خلق بعض أوجه التشابه بينهما، واتفاقهما في بعض الخصائص، وتتمثل أهم أوجه الاتفاق بينهما في أن:

1. كلاهما يعتبر من أدوات التمويل التي تهدف إلى تمويل مشروع اقتصادي عن طريق الحصول على السيولة النقدية،

بعيداً عن اللجوء إلى الاقتراض من البنوك وزيادة الأعباء المالية على المشروع نتيجة للفوائد المرتفعة التي تنتج

عن الاقتراض⁽²⁷⁾.

2. كلاهما قابل للتداول في أسواق الأوراق المالية (مع استثناء صكوك البيوع كأحد أنواع الصكوك التي لا يتم تداولها

كما)، غير أنه في تداول الصكوك يمكن ملاحظة أن الصك يعد دليلاً على نقل الملكية إذا ما تمت عملية البيع

والشراء، في حين أن تداول السند لا يعدو كونه نقلاً للمبلغ النقدي دون أن يمثل نقلاً لملكية الحصة ذاتها⁽¹¹⁾.

3. كلاهما من الأوراق المالية التي تحقق الاستقرار لدى المستثمرين، بالإضافة إلى أنها ذات مخاطر متدنية مقارنة بغيرها من الأوراق المالية الأخرى⁽²⁸⁾.

4. أنهما يلعبان دوراً كبيراً في المحافظة على حجم السيولة النقدية في الأسواق المالية والمحافظة على الاستقرار المالي⁽²⁹⁾.

5. يتمتع كلاهما بقيمتين، الأولى إسمية، وهي عبارة عن القيمة الأصلية للسند أو الصك عند القيام بإصداره لأول مرة، والثانية يطلق عليها القيمة السوقية، وهي التي يتم تحديدها على أساس العرض أو الطلب⁽³⁰⁾.

6. كلاهما يقبل التحويل إلى أسهم، شريطة أن ينص على ذلك في نشرة الإصدار، وموافقة حامل السند أو حامل الصك، وهو ما سيتم تناوله بشيء من التفصيل عند الحديث عن الحقوق التي يتمتع بها كل من حامل السند أو الصك.

7. وإذا كانت هذه هي أوجه الاتفاق، فأن هناك العديد من أوجه الاختلاف التي تجعل من كل منهما ورقة مالية مستقلة بذاتها، ولها نظام قانوني وطبيعة قانونية مختلفة عن الأخرى، نوضحها على النحو الآتي⁽³¹⁾:

1. من حيث الشكل والطبيعة القانونية

يمثل الصك حصة شائعة في موجودات الشركة أو المشروع، بمعنى أن حامل الصك يعتبر شريكاً في موجودات الشركة أو المشروع، وتطبق عليه قاعدة "الغرم بالغنم" طبقاً لمبدأ المشاركة بالربح وتحمل الخسائر، وتعتبر الصكوك من الاستثمارات ذات الأجل المتوسط والطويل، كما أنها تمثل أسهماً مالية في الأصول والمنافع والحقوق^(11،32).

أما بالنسبة للسندات، فإنها لا تعدوا كونها قروضاً ربوية، حيث يلتزم مصدر السند (المقرض) بالوفاء بقيمة عوائدها في مواعيد استحقاقها، سواء دون مشاركة حامل السند في أصول الشركة أو المشروع، ودون تحمله لأي خسائر قد تتجم عن استثماراتها^(11،14،28).

2. من حيث آلية الإصدار والتفديد بالضوابط الشرعية

يتم تداول الصكوك عن طريق الاكتتاب العام، مع شرط وجوب أن تتضمن نشرة الإصدار الضوابط الشرعية التي يتعين على الشركة المصدرة لها الالتزام بضوابطها⁽³⁰⁾، حيث يتعين على الجهة المصدرة التفديد بالأحكام الشرعية منذ بداية

الإعلان عن الاكتتاب وحتى إطفاء الصكوك ، ويعد ذلك الأمر من أهم الضمانات التي وضعها المشرع الإماراتي لضمان عدم حيدة الصكوك عن الهدف الذي وجدت من أجله في جميع المراحل التي تمر بها⁽³³⁾، وذلك استناداً إلى المادة (1/5) من قرار الهيئة بشأن الصكوك التي نصت على أنه: "يجب توافر الشروط الآتية فيما يتعلق بطلبات الإصدار والإدراج الأساسي للصكوك: 1- إجازة الصكوك من قبل اللجنة الشرعية لدى الملتزم. فإذا لم يكن لديه لجنة شرعية، وجب إجازة الصكوك من قبل لجنة شرعية يوافق عليها منظم الإصدار".

أما بالنسبة للسندات، فعلى الرغم من أن تداولها يكون عن طريق الاكتتاب العام، إلا أن نشرة الإصدار تكون خالية من أي ضوابط شرعية، الأمر الذي يعني عدم إلزام الجهة المصدرة باتباع هذه الضوابط، الأمر الذي يجعلها في دائرة القروض الربوية⁽³⁴⁾.

3. من حيث المدة الزمنية والعائد الذي يحققه وضمان رأس المال

المدة الزمنية بالنسبة للصك هي مدة استمرارية الشركة أو المشروع المعني، حيث ترتبط المدة بالمشروع أو النشاط وتنتهي بانتهائه، ويستمر مالك الصك في الحصول على نسب متفاوتة من الأرباح طول فترة عمل الشركة أو المشروع، كما أنه قد يتعرض للخسارة في حال خسر المشروع، فطالما كان هناك ربح، فإن مالك الصك سيحصل على نصيبه، سواء زاد أو قل هذا الربح، وفي حال الخسارة فإنه يخسر بقدر نصيبه، وذلك وفقاً لقاعدة "الغرم بالغنم". الأمر الذي يعني أنه لا يوجد ضمان لرأس المال بالنسبة لحاملي الصكوك، إذ يبقى مصير حامل الصك مرهوناً بنشاط الشركة أو المشروع.⁽²⁸⁾

في حين أن المدة الزمنية في السندات تختلف عنها في الصكوك، فعادة لا ترتبط هذه المدة بانقضاء الشركة أو انتهاء المشروع، بل أنها قد تزيد أو تنقص عن مدة المشروع⁽³⁵⁾، كما أن الفوائد في السندات تظل ثابتة ومحددة سلفاً في ذمة مصدرها، بغض النظر عن تحقيق الشركة أو المشروع لأية أرباح أو تعرضها للخسارة^(*). ويتمتع حامل السند بضمان رأس المال في جميع الأحوال، وبغض النظر عن الأوضاع المالية التي تتعرض لها الشركة أو الجهة المصدرة أو المشروع، ولا يقتصر الضمان على السند فقط، بل أنه يتعداه ليشمل كذلك الفوائد التي كان من المفترض أن يحصل عليها حامل السند⁽¹¹⁾.

* د. حمزة بن حسين الفهر الشريف، ضمانات الصكوك الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة (الصكوك الإسلامية: عروض وتقويم)، المنعقدة في جامعة الملك عبد العزيز (جدة)، خلال الفترة 24-25 مايو 2010م.

4. من حيث رد قيمة الصك أو السند:

يقصد برد قيمة الصكوك هو "إنهاء صفتها الاستثمارية السابقة وتحويلها إلى نقود يتسلمها حامل الصك الأخير الذي تملك السند بدفع قيمته إلى الحامل السابق له" في حين أن المراد برد قيمة السند "قيام الشركة المصدرة لها بدفع قيمتها الإسمية مع فوائدها، وذلك في التواريخ التي تحددها نشرة الإصدار"⁽¹¹⁾.

فعملية الرد تعني قيام الجهة المصدرة للسند أو الصك بإعادة شرائه من حامله، على أن يشار إلى ذلك في نشرة الاكتتاب^(*)، ولا اختلاف بين الصك والسند في أن عملية الرد إما أن تكون كلية مرة واحدة في نهاية الإصدار، أو جزئية بالتدرج خلال سنوات الإصدار، إلا أن جوهر الاختلاف بينهما يتجلى بوضوح في أن الرد بالنسبة للسندات إذا ما حل وقت استحقاقها يكون بالقيمة الإسمية لها مضافاً إليها الفوائد، في حين أن الرد في الصكوك يكون وفقاً للقيمة السوقية للصك (مضافاً إليها قيمة الأرباح إن وجدت).

المطلب الثاني: تمييز الصكوك عن الأسهم

تعتبر الصكوك عن الأدوات استثمارية التي تقوم على فكرة المشاركة في مشروع أو نشاط استثماري معين وتمثل حصة في صافي أصول هذا المشروع، كما تعد الأسهم كذلك من الأدوات الاستثمارية التي تخضع لأحكام عقد الشركة وتمثل حصة في رأس مالها، وهذا ما أدى إلى الخلط بينهما واعتقاد البعض بأنهما وجهان لعملة واحدة، وذلك على الرغم من أوجه الاختلاف بينهما، وتتمثل أوجه الشبه بينهما في أن:

1. كلاً من الصك والسهم يمثل حصة شائعة في صافي أصول الشركة أو المشروع، وتشمل هذه الأصول كل من الأعيان والمنافع وما تؤول إليه فيما بعد من نقود أو ديون⁽³⁶⁾، وإذا ما تم بيع الصك أو السهم، فإن الحائز له يعد حائزاً للحصة الشائعة نفسها التي يمثلها كل منهما.

2. تعتبر الصكوك والأسهم من أدوات الملكية وليس من أدوات الدين⁽¹¹⁾، إضافة إلى أنه عند إصدار أي منها، فإنها تصدر متساوية القيمة في الإصدار الواحد^(**)، وتحمل كذلك قيمة إسمية.

* مقال منشور في مجلة قصة الإسلام للدكتور حسن شحاته، بعنوان: تساؤلات حول الصكوك الإسلامية والإجابة عليها، على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://islamstory.com/>

** انظر نص المادة (105) والمادة (4/229) من قانون الشركات الاتحادي

3. قابلية كل من الصكوك والأسهم للتداول، غير أنه لا بد من الإشارة إلى وجود بعض أنواع الصكوك "كصكوك المرابحة" التي لا يجوز تداولها شرعاً إلا إذا تم تحويلها إلى بضاعة كونها تمثل ديناً في ذمة الغير⁽²⁰⁾.
4. في الصكوك والأسهم لا يمكن الحديث عن فائدة ثابتة أو ربح مضمون، فحاملوها معرضون للربح أو الخسارة، وإذا ما حقق المشروع أو النشاط ربحاً معيناً، فلا يستحق الحامل لها إلا قدرها من العائد يتناسب مع قيمة الصك أو السهم الذي يملكه.

وعلى الرغم من التشابه بين الصكوك والأسهم في بعض السمات، إلا أنه توجد بينهما الكثير من الفروقات، يمكن إيجاز أبرزها في الآتي:

1. أن حامل الصك لا يمكنه القيام بأي عمل من أعمال الإدارة بالنسبة للشركة أو المشروع الذي يشارك بحصة شائعة فيه، فيحرم من حق الاشتراك في إدارة الصكوك بشكل مباشر، فلا يملك حق التصويت لاختيار مجالس الإدارة، ولا يحق له حضور الجمعية العمومية، وكل ما يملكه هو مراقبة الجهة المصدرة للصكوك وكيفية إدارتها للمشروع عن طريق جماعة حملة الصكوك التي تمثلهم بهدف حماية حقوقهم ورعاية مصالحهم⁽³⁶⁾، حمايةً لحقه، في حين يشترك حامل السهم في إدارة الشركة، إضافة إلى تمتعه بكافة المزايا السابقة.

2. أن الصك غالباً ما يحدد بمدة زمنية معينة تمثل مدة المشروع، فيكون له تاريخ ابتداء وتاريخ انتهاء، وقد يكون إصدار الصكوك بطريق "المشاركة المتناقصة" التي يترتب عليها رد قيمة بعض الصكوك وفقاً لجدول زمني معين، وفي الحالة التي يكون فيها المشروع غير محدد المدة، فإن الصك يكون قابلاً للرد أو الإطفاء، في حين أن السهم يستمر مدة حياة الشركة أو المشروع ولا يقبل الرد من جانب الشركة حتى وإن انتقلت ملكيتها إلى شخص آخر، وذلك ما لم يعبر هو عن رغبته بترك الشركة عن طريق قيامه ببيع أسهمه إلى الغير.

أما بالنسبة للأسهم، فمتى تم سداد قيمتها بالكامل للشركة، فلا يجوز لها أن تخرجه منها باسترداد هذه الأسهم، فهذا السهم يضاف إلى غيره من الأسهم ويكون رأس مال الشركة، ولا يجوز للمساهم كذلك القيام بالمطالبة باسترداد قيمة السهم من الشركة، وفي ذلك تنص المادة (3/206) من قانون الشركات الاتحادي بقولها: "لا يجوز للمساهم أن يطلب استرداد مساهمته في رأس مال الشركة".

ولا يستثنى من هذه القاعدة سوى بعض الأسهم التي تصدر من البداية بنية استهلاكها من الشركة وتسمى "أسهم الاستهلاك"^{(37)*}. وهذا النوع من الأسهم يتم استهلاكه أو ترد قيمته إلى المساهم مع علمه بذلك من البداية، وفي نهاية الرد قد تمنحه الشركة في المقابل أسهم تمتع تعطيه بعض الحقوق كنسب في الأرباح وفق تصور الجهات العامة، ولكنها حقوق أقل بكثير من الحقوق التي تمنحها أسهم رأس المال التي تستهلك في الأصل⁽³⁷⁾.

* يقصد باستهلاك الأسهم: "رد قيمتها خلال حياة الشركة وقبل انقضائها"

3. يعتبر الصك من الأوراق المالية قليلة المخاطر، وأقل تقلباً في السوق حيث يمكن لمالكة استرداد قيمته أو ما يقارب هذه القيمة بغض النظر عن قدرة الجهة المصدرة على سداد ديونها للآخرين، في حين أن درجة المخاطرة تكون أعلى بالنسبة لمالك السهم، وذلك لاعتماد حامل السهم بالدرجة الأولى على ارتفاع وانخفاض سعر السهم، وهو أمر صعب التوقع مما يعرضه للخسارة⁽³⁸⁾.

4. عندما تقوم الشركة بإصدار الصك، فإنها تصدره على اعتبار أنه أحد منتجاتها التجارية، في حين أنه لا يمكن اعتبار السهم من منتجات الشركة التجارية، وذلك لأن حامل السهم يعتبر أحد ملاك الشركة المصدرة لتلك الأسهم⁽¹¹⁾.

الفصل الثاني: شرط إصدار الصكوك وإدراجها بسوق الأوراق المالية وجزاء الإخلال بها

يقصد بإصدار الصكوك القيام بتهيئة هذه الورقة وإعدادها بهدف طرحها في الأسواق المالية ودعوة الجمهور للاكتتاب فيها، في حين يقصد بإدراجها دخولها السوق لأول مرة في كل إصدار، وذلك بغرض التداول. ويعد المشرع الإماراتي من التشريعات السبّاقة في وضع القوانين واللوائح التي تنظم مسألة إصدار الأوراق المالية وإدراجها في الأسواق المالية، سواء عن طريق القوانين الصادرة عن وزارة الاقتصاد، أو القوانين والقرارات التي يحيل القانون في إصدارها إلى الهيئات الرقابية للأوراق المالية - كهيئة الأوراق المالية والسلع التي لها صلاحية وضع القوانين والمعايير التي يتعين على الجهات أو الشركات المصدرة للأوراق المالية الالتزام بها، حتى تتمكن من إدراج أوراقها المصدرة في أحد أسواق الأوراق المالية^(*).

* الجدير بالذكر أنه ومع مطلع القرن الواحد والعشرين بدأت بعض الدول فعلياً الدخول في عالم الصكوك، فتصدت ماليزيا قائمة الدول المصدرة للصكوك، حيث قامت في العام 2002م بإصدار صكوك اقترنت في قيمتها من المليار دولار أمريكي. انظر في ذلك، د. نور الدين أندجمون، تطوير الصكوك في ماليزيا، بحث مقدم لمركز الملك فهد للمؤتمرات بالرياض، 2008م، ص 6. ونتيجة للخبرة الماليزية في القطاع المالي وتطويرها المستمر له، استطاعت الاحتفاظ بالمراكز المتقدمة بالنسبة للدول المصدرة للصكوك حتى العام 2006م، ولكن وبالرغم من ذلك استطاعت بعض الدول التي عرفت سوق الصكوك منذ حين ليس بالبعيد أن تتغلب على ماليزيا في هذا المجال، فقد استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة في العام 2007م أن تنتزع هذه الصدارة وتصل إلى مقدمة الدول المصدرة للصكوك على المستوى العالمي، واستمرت على ذلك الحال حتى نهاية العام 2008م، حيث قاربت إصداراتها الثلاثين مليار دولار أمريكي، بواقع 29.1 مليار دولار في الفترة من 2006م إلى 2009م. راجع في ذلك، الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.albayan.ae/economy/first/2010-12-31-1.391381>

وقد استمر الوضع هكذا حتى مطلع العام 2013 عندما أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي مبادرة "دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي"، وقد تزامنت هذه المبادرة مع إدراجها للصكوك بلغت قيمتها (46.2 مليار درهم) مما جعلها في المركز الثالث عالمياً في هذا المجال. انظر في المزيد، الموقع الرسمي لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي على الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.iedcdubai.ae/page/view/5/dubai_the_capital_of_islamic_economy/dubai_the_capital_of_islamic_economy

غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن المشرع الإماراتي يركز في إصدار الصكوك للحكومات الاتحادية أو المحلية وكذلك بنوك الاستثمار وفقاً لشروط وضوابط معينة، وبالنسبة للشركات التجارية فقد حصر مسألة إصدار الصكوك على شركات المساهمة دون غيرها من الشركات، وذلك استناداً لنص المادة (31) من قانون الشركات الاتحادي التي تنص على أنه: "مع مراعاة ما ورد بالمادة (4) من هذا القانون، لا يجوز لغير الشركة المساهمة إصدار أسهم أو سندات أو صكوك قابلة للتداول" (*).

وقد يتساءل البعض عن المقصود بعبارة الشركات المساهمة الواردة في نص المادة سالف الذكر، وما إذا كان يقصد بها المشرع شركات المساهمة العامة أو شركات المساهمة الخاصة أو كلاهما، خاصة أن قراري مجلس إدارة الهيئة رقم (10) لسنة 2014 الخاص بإدراج وتداول أسهم شركات المساهمة الخاصة وكذلك القرار رقم (16) لسنة 2014 الخاص بإصدار الصكوك ومن قبلهم قرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2000 في شأن النظام الخاص بإدراج الأوراق المالية والسلع جميعها جاءت خالية من الإجابة على هذا التساؤل.

وطالما أن النص قد جاء عاماً دون تحديد نوع معين من أنواع شركات المساهمة، فالنص يشمل شركات المساهمة العامة والخاصة على السواء، فالعام يبقى على عمومه ما لم يوجد ما يخصصه.

وقد تأكد هذا المفهوم الذي بصور القرار الوزاري رقم (539) لسنة 2017 بشأن ضوابط الشركات المساهمة الخاصة المنفذة لأحكام قانون الشركات الاتحادي، حيث نص في المادة (48) منه والمتعلقة بإصدار السندات والصكوك على أنه: "مع مراعاة أحكام المواد أرقام (201، 230، 231، 232، 233، 234) من قانون الشركات الاتحادي، يجوز للشركة أن تصدر سندات أو صكوك..."، وبذلك النص يكون المشرع الإماراتي قد حسم تلك المسألة بنصه صراحة على السماح لشركات المساهمة الخاصة بإصدار سندات أو صكوك شأنها في ذلك شأن شركات المساهمة العامة.

المكتتبين، فإن تلك العملية مرهونة بالقيام بخطوتين أساسيتين، تتمثل الأولى بطرح وإصدار الورقة المالية، في حين تتمثل الثانية بعملية الإدراج في سوق الأوراق المالية، وما بين الإصدار والإدراج تدور العديد من الشروط والإجراءات التي تسبق كل عملية وينبغي على الجهة أو الشركة الراغبة بإصدار وإدراج أوراق مالية اتباعها، وفي حال أخلت بأي شرط من شروط

* ذلك على خلاف بعض التشريعات العربية كالمشرع المصري الذي للشركات المساهمة، وشركات التوصية بالأسهم، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركة الشخص الواحد بإصدارها.

الإصدار أو الإدراج فإن المشرع الإماراتي رتب على ذلك الأمر بعض الجزاءات التي بموجبها تملك الهيئة بعد تشاورها مع السوق أن تعلق الإدراج مدة معينة، أو أن تقوم بإلغاء الإدراج بشكل نهائي.

وبناءً على ذلك، سوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين، يخصص الأول لبيان الشروط الواجب اتباعها لإصدار وإدراج الصكوك في سوق الأوراق المالية، في حين يتم تخصيص الثاني لبيان الجزاء المترتب على مخالفة أحد شروط الإصدار أو الإدراج.

المبحث الأول: شروط إصدار وإدراج الصكوك في أسواق الأوراق المالية

تعتبر عملية إصدار الأوراق المالية المرحلة التي تبصر من خلالها هذه الأوراق النور، وتنتقل بها من مرحلة الدراسة والتخطيط إلى حيز الوجود الواقعي والفعلي لتخرج في صورة وثائق ملموسة تمثل القيمة المادية للحق الناتج عنها. في حين يعتبر إدراجها في السوق أساس تداول هذه الأوراق في السوق.

غير أن إصدار أو إدراج أية ورقة مالية لا يتم بمجرد تفكير وعزم الجهة المصدرة للقيام بذلك، بل إنها عملية تتطلب الالتزام بالشروط والقيود التي يحددها المشرع، والتي غالباً ما يهدف من ورائها إلى ضمان صدور وإدراجها وفقاً للسياسة الاقتصادية للدولة، وبما يحقق لهذه العملية من ضمانات هادفة لحماية الادخار العام.

وللإحاطة الكاملة بشروط إصدار وإدراج الصكوك يتعين علينا تقسيم المبحث الحالي إلى مطلبين، يتحدث الأول عن شروط إصدار الصكوك في حين يتطرق الثاني لشروط إدراجها في السوق.

المطلب الأول: شروط إصدار الصكوك

تعتبر الصكوك من الأوراق المالية حديثة النشأة التي ارتبط إصدارها بضوابط شرعية حرصت على مراعاتها العديد من الدول والمنظمات الإسلامية، بل أنها تخطت حاجز الدول الإسلامية، وظهرت في العديد من الدول والبلدان الأجنبية، وذلك كونها إحدى أدوات الاقتراض الشرعية التي لا يتم إصدارها إلا مقابل أصول، وهذا ما يجعلها مصدراً للضمان أكثر من الصكوك التقليدية، لذلك حرصت التشريعات على وضع شروط تنظم إصدارها مراعية في ذلك الجانب الشرعي، ولم تترك لكل جهة راغبة في إصدارها أن تقوم بذلك دون استيفاء تلك الشروط⁽³⁹⁾.

ومن التشريعات التي قامت بوضع شروط تنظم إصدار الصكوك المشرع الإماراتي، فقد ورد تنظيمها في كل من قانون الشركات الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 وقرار الهيئة رقم (16) لسنة 2014 بشأن الصكوك الإسلامية، وعلى الرغم من أن تاريخ صدور قانون الشركات الاتحادي كان لاحقاً على صدور قرار الهيئة إلا أنه يلاحظ قيامه بالإحالة في شروط إصدار الصكوك إلى القرارات الصادرة عنها وإلى قانون المصرف المركزي^(*).

وأيضاً كانت القوانين أو التشريعات التي عنيت بتنظيم شروط إصدار الصكوك، فإن الشروط التي تتطلبها في مجملها لا تخرج عن كونها شروطاً متعلقة بالملتزم، وأخرى متعلقة بجهة الإصدار، وثالثة موضوعية متعلقة بعملية الإصدار ذاتها.

أولاً: الشروط المتعلقة بالمصدر

تعتبر جهة الإصدار أو المصدر الطرف الذي يقابل المستثمرين في عقد الإصدار، وعادة ما تقوم الشركة الراغبة بإصدار الصكوك بإنشاء شخص معنوي مستقل عنها بغرض إصدار الصكوك ويطلق عليه الشركة ذات الغرض الخاص (SPV) وقد ورد تعريفه في المادة (1) من قرار هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (16) لسنة 2014 وذلك بقولها أن المصدر هو: "أي شخص اعتباري (شركة أو صندوق أو كيان قانوني آخر) يتم إصدار صكوك على أصل مملوك له أو له حق التصرف فيه".

ويعتبر وجود هذه الشركة أو الكيان المعنوي المستقل ركناً أساسياً بالنسبة لعملية إصدار الصكوك، وذلك لكونها تحقق شرط انفصال الذمة المالية للمصدر عن جهة الإصدار (الجهة المستفيدة من الإصدار) الأمر الذي يتحقق معه تحسين الجدارة الائتمانية للصكوك المصدرة⁽⁴⁰⁾.

ويضع المشرع الإماراتي شرطين يجب توافرها في المصدر، يمكن استنتاجهما من التعريف السابق، وهما:

1. وجوب أن يكون المصدر مستقلاً عن جهة الإصدار، فالشركة ذات الغرض الخاص تكون بمثابة الممثل القانوني

* حيث ينص المشرع الإماراتي في المادة (5/229) من قانون الشركات الاتحادي على أن يكون إصدار الصكوك وفقاً للشروط التي يقوم بتنظيمها المصرف

المركزي وما يصدر عن هيئة الأوراق المالية والسلع من قرارات، ومن ثم تأتي المادة (30) من ذات القانون لتنظم شروط الإصدار.

لحملة الصكوك الذي يدير هذه الصكوك لمصلحة حاملتها، الأمر الذي يتعين معه أن تكون ذات ذمة مالية وشخصية اعتبارية مستقلة عن الجهة التي قامت بإنشائها.

2. أن بإمكانه اتخاذ شكل الشركة أو الصندوق الاستثماري أو أي شكل قانوني طالما كان متمتعاً بالشخصية المعنوية وطالما أن إصداره للصكوك مبني على أحد الأصول المملوكة له أو له حرية التصرف فيها.

ثانياً: الشروط المتعلقة بالملتزم (الشركة التي تحتاج التمويل)

ورد تنظيم الشروط المتعلقة بإصدار الصكوك في التشريع الإماراتي في قرارات هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (16) لسنة 2014 بشأن الصكوك الإسلامية، كما تناولها قانون الشركات الاتحادي في بعض مواده، إضافة إلى قيام الهيئة بنشر بعض هذه الشروط على الموقع الإلكتروني الخاص بها، ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

أ. وجوب أن تأخذ الشركة المصدرة للصكوك شكل شركة مساهمة عامة، وبذلك لا يسمح لأي شكل آخر من الشركات أن تقوم بإصدار صكوك إسلامية. غير أنه مع صدور القرار الوزاري رقم (539) لسنة 2017 بشأن ضوابط الشركات المساهمة الخاصة، أجاز المشرع لشركات المساهمة الخاصة القيام بإصدار الصكوك شأنها في ذلك شأن شركات المساهمة العامة.

ب. ألزم المشرع الشركات التي تسعى لإصدار الصكوك القيام بإعداد نشرة اكتتاب وفقاً لنموذج معد مسبقاً من قبل الهيئة، وفي حال كانت الصكوك المصدرة قابلة للتحويل، فإنه ينبغي على الجهة المستفيدة (الملتزم) القيام بوضع تفاصيل هذه الصكوك وحالات وإجراءات تحويلها أو تبديلها وكافة المسائل المتعلقة بها في نشرة الاكتتاب وفقاً للنموذج المعد من قبل الهيئة.

ج. عدم وجود أي تعارض بين نظام الشركة المصدرة وعملية الإصدار. وتطبيقاً لذلك نصت المادة (1/4) من قرار الهيئة المتعلق بالصكوك على أنه: "يجب أن تتوفر في الملتزمين الشروط التالية: ألا تتضمن الوثائق التأسيسية للملتزم أية قيود تمنعه من التصرف كملتزم فيما يتعلق بإصدار وإدراج الصكوك وفقاً لأحكام هذا النظام".

أما بالنسبة للملتزم الذي تم تأسيسه خارج الدولة، فإنه ينبغي أن يكون حاصلاً على الترخيص القانوني من

الدولة التي تأسس فيها، يستطيع بموجبه إصدار صكوك إسلامية، علاوة على عدم تعارض هذا الإصدار مع نظامه الداخلي(*) .

د. أن يتم استخدام العائدات الناتجة من حصيلة الإصدار في ما هو متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بمعنى أن يكون المشروع من المشاريع المتوافقة مع أحكام الشريعة، على أن يتم إثبات ذلك من قبل اللجنة الشرعية، وأن يكون تحت رقابتها(**) .

هـ. الحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع وفقاً لنص المادة (2/3) والمادة (6) من قرار هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (16) لسنة 2014 قبل إصدار الصكوك، على أن يستثنى من ذلك الشرط الصكوك الحكومية فيما يخص مسألة إصدارها(***) .

و. قيام الشركة باستيفائها رأسمالها بأكمله قبل الإصدار، بالإضافة إلى قيامها بنشر ميزانيتها مرفقاً به كشف حساب يوضح ما حققته من أرباح وما تعرضت له من خسائر عن سنة مالية على الأقل، ولم يستثنِ المشرع من ذلك الشرط سوى الحالات التي يكون فيها الإصدار مضموناً من قبل الدولة أو أحد البنوك العاملة فيها(****) .

ز. ألزم المشرع الجهة المصدرة للصكوك أن تقوم بإبرام عقد أمانة مع ممثل حملة الصكوك، وهو شخص يدعى الأمين أو الوصي(*****)، يحق له بموجب هذه الاتفاقية الحصول على أية معلومات ومراجعة أي بيانات متعلقة بالصكوك المصدرة، إضافة إلى امتلاكه حق الرقابة على أدائها، وذلك حرصاً من المشرع الإماراتي على حماية حقوق حملة الصكوك(*****) .

* انظر شروط إصدار وإدراج الصكوك الإسلامية المحلية المنشورة على موقع هيئة الأوراق المالية والسلع على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.adjd.gov.ae/AR/Pages/Legal20%Guidance/SCM-islamicbondissuance.aspx>

** نص المادة (11) من قرار الهيئة بشأن الصكوك.

*** انظر نص المادة (2/2) من قرار هيئة الأوراق المالية والسلع رقم 16 لسنة 2014 بشأن الصكوك الإسلامية.

**** انظر شروط إصدار وإدراج الصكوك الإسلامية المحلية المنشورة على موقع هيئة الأوراق المالية والسلع على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.sca.gov.ae/arabic/services/pages/servicecard84.aspx>

***** ويعتبر الأمين وفقاً لنص المادة (1) الواردة ضمن الأحكام العامة لقرار هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (16) لسنة 2014 "ممثل مستقل يتم تعيينه

بموجب اتفاقية أمانة لتمثيل مصالح حاملي الصكوك".

***** نص المادة (4/6) من قرار الهيئة بشأن الصكوك.

ح. ألزم المشرع الشركات الراغبة بإصدار الصكوك القيام بتعيين أحد البنوك العاملة في الدولة للعمل كوكيل دفع، ويستمر كذلك إلى أن يتم استرداد الصكوك، كما أنه يلتزم بدفع قيمة الاسترداد نيابة عن المصدر^(*)، ويجوز له أن يكون ممثلاً عن مالكي الصكوك^(**).

ثالثاً: الشروط المتعلقة بعملية الإصدار

هي عبارة عن شروط تتعلق بعملية الإصدار ذاتها، حيث تتطلبها التشريعات للحفاظ على الغاية والهدف المرجو من إصدار الصكوك، وضماناً لعدم خروجها عن المسار الذي من أجله تم إصدارها، وفي سبيل ذلك حرص المشرعان الإماراتي على وضع الشروط التي تمس جوهر عملية الإصدار ذاتها، فقد نصت المادة (5) من قرار هيئة الأوراق المالية والسلع الخاص بالصكوك على أهم الشروط الواجب توافرها في أي عملية إصدار للصكوك، فقد أكدت على ضرورة أن يسبق إصدار الصكوك عرضها على لجنة شرعية لدى الجهة المستفيدة وإجازتها من قبلها، وفي حال عدم توافر هذه اللجنة لديها، لا مناص من عرضها على لجنة شرعية وإجازتها من قبلها، مع مراعاة أن قبول هذه اللجنة مرهون بموافقة منظم الإصدار^(***)، وشريطة أن لا تتعارض مع النظام الأساسي للجهة المصدرة وأحكام عقد تأسيسها^(****).

ووفقاً للفقرة الثانية من المادة سالفه الذكر، فإنه يجب ألا يقل الحد الأدنى لقيمة أي إصدار للصكوك أياً كان نوعها - سواء أكانت صكوك حكومية أو صكوك تصدرها الأشخاص الاعتبارية العامة أو تلك التي تصدر من البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي الإماراتي- عن عشرة ملايين درهم إماراتي، أو ما يعادلها بأي عملة أجنبية تلقى قبولاً لدى هيئة الأوراق المالية أو البورصة⁽¹⁶⁾، إلا إذا قررت الهيئة خلاف ذلك الأمر، بمعنى أن المشرع يعطي الهيئة صلاحية رفع الحد الأدنى للقيمة الإسمية للإصدار، كما يمنحها سلطة التخفيف عن بعض الحالات التي تستدعي التخفيف من شرط القيمة الإسمية.

* نص المادة (5/6) من قرار الهيئة بشأن الصكوك.

** انظر الشروط الواجب توافرها في الصكوك الإسلامية وفقاً لدائرة قضاء أبوظبي المنشورة على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.adjd.gov.ae/AR/Pages/Legal20%Guidance/SCM-islamicbondissuance.aspx>.

*** الجدير بالذكر أن منظم الإصدار وفقاً لقرار هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (16) لسنة 2014 هو: "المصرف أو المؤسسة المالية المرخص لها من قبل

المصرف المركزي بالعمل في الدولة أو أي منظم إصدار يرخص له من الهيئة، الذي يتولى إدارة وتنظيم الإصدار بالنيابة عن الملتمزم".

**** انظر متطلبات الإدراج للصكوك الإسلامية المنشورة على الموقع الرسمي لسوق أبوظبي للأوراق المالية على الرابط الإلكتروني التالي:

[https://www.adx.ae/DocumentCenter/adxdocs/ListingofIslamicSukuk\[AR\].pdf](https://www.adx.ae/DocumentCenter/adxdocs/ListingofIslamicSukuk[AR].pdf)

المطلب الثاني: شروط إدراج الصكوك في سوق الأوراق المالية

نص المشرع الإماراتي على ضرورة إدراج الصكوك التي تطرح عن طريق الاكتتاب العام في أحد أسواق الأوراق المالية في الدولة، دون تفريق بين ما تصدره شركات المساهمة، وما تقوم الحكومة أو الجهات المرخص له بإصدار صكوك، فقد نص في المادة الثالثة من قرار الهيئة المتعلق بالصكوك على أنه: "لا يجوز إصدار صكوك التجزئة في الدولة إلا بطريق الاكتتاب العام، ويجب إدراجها في السوق وفقاً لأحكام هذا النظام"، وبالنسبة للصكوك الحكومية فقد تناولتها المادة (2/2) من القرار ذاته بقولها: "تستثنى الصكوك الحكومية من تطبيق أحكام هذا النظام. وحال الرغبة في إدراجها بالسوق، تُطبق بشأنها الأحكام المتعلقة بالإدراج والتداول، وبما يتناسب مع طبيعتها الحكومية".

من خلال النصوص السابقة يتضح أن المشرع الإماراتي، وإن كان قد استثنى الصكوك الحكومية من بعض الأحكام الواردة في قرار الهيئة سالف الذكر المتعلقة بشروط وآلية الإصدار، إلا أنه لم يستثنها من ذلك بالنسبة للإدراج، حيث يلزمها باتباع الأحكام والشروط الواردة في هذا القرار، ولكن بما يتلاءم مع طبيعتها الحكومية.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الإماراتي ووفقاً للقرار الوزاري رقم (539) لسنة 2017 بشأن ضوابط الشركات المساهمة الخاصة يجيز لشركات المساهمة الخاصة القيام بإصدار سندات وصكوك ويضع لها قواعد وشروط خاصة لتنظيم إدراجها في السوق.

لذلك، وبناءً على ما تقدم، سيتم تناول شروط إدراج الصكوك التي تصدرها شركات المساهمة العامة، ومن ثم التطرق للشروط الواجب اتباعها من قبل شركات المساهمة الخاصة.

الفرع الأول: شروط إدراج الصكوك الصادرة عن شركات المساهمة العامة

نظم المشرع الإماراتي شروط إدراج الصكوك التي تصدرها شركات المساهمة العامة في كل من قانون الشركات الاتحادي، وقرار الهيئة المتعلقة بالصكوك الإسلامية، وقرارها المتعلق بإدراج الأوراق المالية في أسواق الأوراق المالية، إضافة إلى القوانين الأخرى ذات الصلة والتي لا تتعارض مع أحكامه. وتتمثل أهم هذه الشروط في:

1. أن يتم إدراج الصكوك لدى مركز الإيداع:

يتعين على الشركات المصدرة للصكوك الإسلامية أن تقوم بإدراجها في أحد الأسواق المالية في الدولة، ويسبق عملية

الإدراج - القيام بإيداع هذه الأوراق لدى أحد مراكز الإيداع المركزي المعتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع الدولة، ويقصد بالإيداع المركزي وفقاً لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (19/ر.م) لسنة 2018 بشأن تنظيم نشاط الإيداع المركزي قيام الجهات المصدرة للصكوك بإيداع أوراقها المالية لدى أحد مراكز الإيداع المركزي، والذي يقوم بدوره بتسجيل وحفظ الملكيات لهذه الصكوك بما تحويه من قيود ترد عليها، كما أن هذا المركز يعمل نقل قيمة هذه الأوراق بين المستثمرين، وذلك عن طريق التحويل بين حساباتهم، إضافة إلى قيامه بتحديث البيانات والسجلات لملاك الأوراق المالية.

2. أن يخلو النظام الأساسي للمصدر أو شروط الإصدار من أي شرط يقف حائلاً دون إدراج هذه الصكوك أو تداولها:

حتى تتمكن الجهات المصدرة للصكوك الإسلامية من إدراجها في سوق الأوراق المالية، فإنه يجب ألا يحتوي نظامها الأساسي على شرط يقف حائلاً دون هذا الإدراج، وقد ورد ذكر هذا الشرط صراحة في نص المادة (1/4) من قرار الهيئة الخاص بالصكوك التي نصت على الشروط التي ينبغي توافرها في المصدر ومن ضمنها "ألا تتضمن الوثائق التأسيسية للملتزم أية قيود تمنعه من التصرف كملتزم فيما يتعلق بإصدار وإدراج الصكوك وفقاً لأحكام هذا النظام".

3. موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع أو الهيئة العامة للرقابة المالية على الإدراج:

يحرص المشرع الإماراتي على إبراز دور هيئة الرقابة المالية والسلع في متابعة التعاملات التي تتم على الأوراق المالية المدرجة في الدولة، لذلك يلزم الجهات المصدرة للأوراق المالية بأخذ الموافقة المسبقة من الهيئة لإدراج أوراقها المالية في أحد أسواق الدولة خلال مدة زمنية معينة من تاريخ الإصدار، حيث تنص (2/3) من قرار الهيئة بشأن الصكوك على أنه: "يجب على الملتزم الحصول على موافقة الهيئة قبل إصدار أو إدراج أي صكوك في السوق وفقاً لأحكام هذا النظام" (*).

4. أن تكون الجهة أو الشركة المصدرة للصكوك قد تأسست داخل الدولة في غير المناطق المالية الحرة:

يشترط المشرع الإماراتي في الشركات أو الجهات المصدرة للصكوك أن تكون قد تأسست في الدولة وفي غير المناطق الحرة حتى تتمكن من إدراج صكوكها إدراجاً أساسياً في أحد أسواق الأوراق المالية المحلية، وإعمالاً لذلك نصت المادة (2/4) من قرار الهيئة بشأن الصكوك على أنه: "فيما يتعلق بالإدراج الأساسي لصكوك التجزئة، يجب أن يكون الملتزم قد

* أضيف إلى ذلك أن المادة (25) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (3) لسنة 2001م في شأن النظام الخاص بعمل السوق تحظر على السوق قبول إدراج أي

ورقة مالية قبل حصول مصدرها على موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع

تأسس في الدولة في غير المناطق الحرة المالية"، وعلى ذلك فإن هذا الشرط لا ينطبق على الملتزم الذي تأسس خارج الدولة، وكذلك الملتزم الذي تم تأسيسه في إحدى المناطق المالية الحرة. غير أن هذه المنع يتعلق بالإدراج الأساسي للصكوك، أي إدراج الصكوك لأول مرة في السوق. أما بالنسبة للإدراج الثانوي أو المشترك، فلا وجود لما يمنع من إدراج الصكوك إدراجاً مشتركاً في السوق وفقاً لنص المادة (8) من القرار سالف الذكر، ونص المادة (2) من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (20/ر.م) لسنة 2018 بشأن طرح أو إصدار الأوراق المالية الإسلامية.

5. إجازة الإدراج من قبل هيئة الرقابة الشرعية:

أورد المشرع الإماراتي في قرار الهيئة المتعلق بالصكوك بعض شروط الإصدار والإدراج تناولتها المادة (5)، ونصت في فقرتها الأولى على ضرورة إجازة الصكوك من قبل لجنة شرعية، حيث يفهم من ذلك أن المشرع الإماراتي يتطلب الإجازة من قبل لجنة الرقابة الشرعية لكي يتم إدراج الصكوك في أحد أسواق الأوراق المالية.

وتثير مسألة إجازة الإدراج من قبل هيئة الرقابة الشرعية بعض التساؤلات حول أهمية الحصول على هذه الإجازة في مرحلة الإدراج، والسبب في ذلك يرجع إلى أن المشرع الإماراتي يشترط هذه الإجازة في مرحلة الإصدار، كما أنه ينص على بعض الجزاءات في حال خالفت الجهة المصدرة أحد شروط الإدراج أو الالتزامات المفروضة عليها خلال فترة الإدراج.

حقيقة الأمر أن حرص المشرع الإماراتي على توافر هذا الشرط في الصكوك خلال مرحلة الإدراج إنما يدل على حرصه وتأكيد على استمرارية توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية منذ إصدارها حتى لحظة الاسترداد.

6. ألا تقل القيمة الاسمية للصكوك المراد إدراجها عن القيمة المحددة من قبل الهيئة:

تقوم بعض الهيئات الرقابية المسؤولة عن إدراج الأوراق المالية بوضع حد أدنى لقيمة الصكوك المراد إدراجها، فقد تضمنت (2/5) من قرار هيئة الأوراق المالية والسلع بشأن الصكوك شرطاً يقضي بضرورة ألا تقل القيمة الإسمية الإجمالية للصكوك المطلوب إدراجها في السوق عن عشرة ملايين درهم أو ما يعادلها بأي من العملات الأجنبية التي تقبلها الهيئة أو سوق الأوراق المالية.

الفرع الثاني: شروط إدراج الصكوك التي تصدرها شركات المساهمة الخاصة

سبق الحديث عن سماح المشرع الإماراتي لشركات المساهمة الخاصة القيام بإصدار صكوك إسلامية شأنها في ذلك شأن شركات المساهمة العامة، وذلك وفقاً لنص المادة (48) من القرار الوزاري رقم (539) لسنة 2017 بشأن ضوابط الشركات المساهمة الخاصة، ومن ثم أوكل مهمة تنظيم شروط إدراج الأوراق المالية التي تصدرها إلى هيئة الأوراق المالية والسلع في الدولة كونها الجهة الرقابية التي تشرف على تنظيم إصدار وإدراج وتداول الأوراق المالية بمختلف أنواعها، وتتمثل هذه الشروط في(*):

1. ضرورة موافقة مجلس إدارة الشركة المساهمة الخاصة على أن يتم إدراج أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية.
2. ضرورة دفع رأس مال الشركة بالكامل حتى تتمكن من إدراج أوراقها في السوق.
3. أن تكون الشركة الراغبة بالإدراج قد قامت بإصدار ميزانيتها المدققة عن آخر سنتين مالييتين، على أن تراعي في ذلك المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
4. وجوب ألا يقل عدد المساهمين في الشركة المصدرة عند الإدراج عن ثلاثين مساهماً، وألا تقل حقوقهم فيها عند التقدم بطلب الإدراج عما تم استيفاؤه من رأسمالها.
5. تعهد الشركة المصدرة بتقديم ملخص سنوي يوضح حقيقة الوضع المالي للشركة من خلال عرض تقاريرها المالية السنوية التي تم تدقيقها في آخر سنتين مالييتين، إضافة قيمها بنشر ملخص عن نتائج أنشطتها خلال ذات الفترة، على أن يكون النشر قبل عشرة أيام من تاريخ الإدراج، وذلك في صحيفتين من الصحف اليومية التي تصدر في الدولة، على أن تكون إحداها باللغة العربية والأخرى باللغة الإنجليزية.
6. القيام بسداد رسوم الإدراج المقررة من قبل الهيئة.
7. التزام الشركة بأي شروط أو متطلبات أخرى تنص عليها الهيئة.

* انظر شروط إدراج الأوراق المالية لشركات المساهمة الخاصة المحلية المؤسسة في الدولة على موقع هيئة الأوراق المالية والسلع:

المبحث الثانية: تعليق وإلغاء إدراج الصكوك كجزء الإخلال بشروط الإصدار أو الإدراج

يحقق إدراج السندات والصكوك العديد من المزايا، حيث يمثل إعلاناً بقبول هذه الأوراق لدى جمهور المستثمرين، كما أن ازدياد تداولها يعكس مدى قوتها الاستثمارية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على كل من الجهة المستفيدة والمستثمر والاقتصاد الوطني⁽⁴¹⁾.

ونتيجة لذلك عملت التشريعات جاهدة على وضع النصوص التي تلزم الجهات المصدرة لها بإدراجها في الأسواق المالية، رغبة منها في تسهيل عملية التداول بين المستثمرين وتتمام عمليتي البيع والشراء تحت أنظار السوق و من أجل الوصول إلى سوق منظم يحوز على ثقة المستثمرين والمتعاملين وفي الوقت ذاته توفير الحماية لهم والمحافظة على سمعة السوق.

وفي سبيل توفير هذه الحماية حرص المشرع الإماراتي على منح الصلاحيات لهيئة الأوراق المالية والسلع - بوصفها جهة رقابية- لاتخاذ الإجراءات اللازمة التي تمكنها من اتخاذ ما يلزم في حال وجود أية تجاوزات ناتجة عن عملية إصدار أو إدراج الأوراق المالية^(*)، سواء أكانت الإجراءات المتبعة وقائية، كتعليق ووقف هذه الأوراق من التداول في السوق إلى أن يقوم الملتزم بتصحيح أوضاعه خلال مدة السماح إن وجدت، أو عقابية، كالقيام بإلغائها وشطبها من السوق بشكل قاطع.

بناءً على ما تقدم، وليبيان حالات تعليق وإلغاء إدراج الصكوك، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، يتناول الأول حالات وأسباب التعليق الإجباري والاختياري للصكوك، في حين يخصص الثاني لبيان حالات وأسباب إلغاء إدراجها.

المطلب الأول: حالات وأسباب التعليق الإجباري والاختياري للصكوك

يتعين على مصدري الأوراق المالية الالتزام بتعليمات أسواق الأوراق المالية أو الهيئات الرقابية التابعة لها، وعلى وجه الخصوص الالتزامات المستمرة بعد عملية الإدراج، كقيامهم بتزويد الهيئة أو السوق في الأوقات المحددة ودون تأخير بالبيانات والمعلومات التي تطلبها، والقيام بإخطار الهيئة أو السوق ومن تلقاء أنفسهم في حال ظهور أي مستجدات من شأنها التأثير على المركز المالي للمصدر.

* تجدر الإشارة إلى أن المشرع الإماراتي أوكل مهمة الرقابة على عملية إدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية في الدولة إلى هيئة الأوراق المالية والسلع جنباً إلى جنب مع الأسواق، وذلك استناداً إلى نص المادة (4) من القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2000 في شأن هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع التي نصت على أنه: "للهيئة في سبيل تحقيق أغراضها ممارسة الصلاحيات الآتية: ج- النظام الخاص بقبول إدراج وإلغاء أو تعليق إدراج أية أوراق مالية أو سلع من التداول في السوق".

ومما لا شك فيه أن الالتزام الطوعي من قبل المصدرين أو من يمثلهم بتعليمات الهيئة والسوق يجنبهم التعرض للمخالفات القانونية، وبالتالي تعليق إدراج أوراقهم المدرجة في السوق، وذلك حرصاً على توجيه التشريعات الإماراتية على توضيح الالتزامات المستمرة المتعلقة بالإدراج في المواد (17، 18) من قرار الهيئة المتعلق بالصكوك الإسلامية^(*). غير أنه قد تتقدم الشركة أو المصدر الذي قام بإدراج أوراقه المالية في السوق بطلب تعليق تداولها مؤقتاً، وذلك بسبب ظهور ظروف أو مستجدات طارئة مع ضرورة الحصول على موافقة الهيئة أو السوق قبل تعليق التداول.

لذلك سيتم الحديث أولاً عن حالات تعليق إدراج الصكوك التي تقوم به الهيئة في حال تخلفت الشركة المدرجة الوفاء بالتزاماتها، ومن ثم الحديث عن التعليق الذي يتم بناءً على طلب الشركة المدرجة.

الفرع الأول: حالات تعليق إدراج الصكوك من قبل الهيئة أو السوق

منح المشرع الإماراتي هيئة الأوراق المالية والسلع بعد التشاور مع السوق الحق في تعليق إدراج الصكوك وإيقاف تداولها، وقام بتوضيح الأسباب التي بموجبها يتم التعليق، فنص في المادة (1/20) من قرار مجلس الوزراء الخاص بإدراج الأوراق المالية والسلع على أنه: "للهيئة بعد التحقق والتشاور مع الأسواق تعليق إدراج أية ورقة مالية من التداول في السوق إذا حدثت ظروف استثنائية أو حدث ما يهدد حسن سير العمل، أو إذا رأت أن تداول الورقة لا يخدم المصلحة العامة أو يشكل غبناً أو إخلالاً بحقوق المساهمين"، كما نص على الأمر ذاته في قرار الهيئة المتعلق بالصكوك في المادة (1/19).

* وتتمثل أهم هذه الالتزامات في :

أ. تفيد مصدري ومدرجي الأوراق المالية (الصكوك أو السندات) بجميع التعليمات الصادرة عن الهيئة أو إدارة السوق.

ب. الالتزام بتقديم كل ما تطلبه الهيئة أو السوق من إحصائيات وبيانات وغيرها وقيامها ومن تلقاء نفسها بتقديم أي مستجدات جوهرية قد تكون سبباً في التأثير على أسعار الأوراق المالية المدرجة في حال توفرها.

ج. نشر المعلومات المتعلقة بأوضاع الشركة ونشاطاتها كلما طلب منها ذلك.

وعملاً بالنصوص السابقة، فإن المشرع الإماراتي قد منح الهيئة الحق المطلق بتعليق إدراج أو تداول الصكوك في أي وقت إذا ما رأت أن الاستمرار في إدراج وتداول هذه الأوراق لا يحقق الأهداف سالفة الذكر، أو يتعارض معها، أو من شأنه إلحاق الضرر بالمستثمر أو السوق، ويعتبر هذا التعليق تعليقاً عقابياً ناجم عن مخالفة تعليمات الإدراج والتداول الصادرة عن الهيئة والسوق.

و نورد أمثلة لبعض الحالات التي يجوز فيها للهيئة القيام فيها بتعليق إدراج الصكوك الإسلامية:

1. فقدان الشركة لأي من شروط إدراج الصكوك، الواردة المادة (20) من قرار الهيئة رقم (16) لسنة 2014 بشأن الصكوك.

2. انخفاض رأس مال الشركة بناءً على قرار جمعيتها العمومية غير العادية، أو قيامها ببيع غالبية موجودات الشركة، وقد أصاب المشرع الإماراتي بنصه على وقف تداول صكوك الشركة التي تقوم بتخفيض رأس مالها، وذلك لأن رأس مال الشركة هنا يمثل الضمان العام لدائني هذه الشركة والقيام بتخفيضه سيؤثر بلا شك بحقوق المساهمين، ناهيك عن أنه سيؤثر وبشكل مباشر تأثيراً سلبياً على سعر هذه الأوراق^{(42)*}

3. انخفاض صافي حقوق حملة الصكوك في الشركة المدرجة إلى أقل من نصف رأسمالها. وقد اعتبر المشرع ذلك الأمر قرينة على تدهور المركز المالي للشركة.

الفرع الثاني: حالات تعليق إدراج الصكوك بناءً على طلب الشركة المدرجة

يطلق على هذا النوع من التعليق بالتعليق الاختياري للإدراج، ويقصد به أن يكون طلب تعليق إدراج الصكوك بناءً على طلب الشركة المدرجة لها، فالمشرع الإماراتي لم يقتصر مسألة تعليق إدراج الصكوك على الهيئة فقط وإنما سمح بذلك للشركات المدرجة لها، شريطة أن يكون ذلك وفقاً لشروط وضوابط معينة، مع ضرورة موافقة الهيئة على ذلك.

* تجدر الإشارة إلى أن المشرع الأردني استثنى الشركات التجارية التي تقوم بتخفيض رأسمالها عن طريق قيامها بشراء أوراقها المالية على اعتبار أن ذلك الأمر لا يؤثر في حقوق حملة الأوراق المالية. انظر: أ. حسان محمد الطحانية، إدراج الأوراق المالية في السوق المالي (البورصة): دراسة قانونية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية القانون، 2016 .

وتأكيداً لذلك؛ نصت المادة (2/20) من قرار الهيئة بشأن الصكوك على أنه: "للملتزم طلب وقف تداول الصكوك الخاصة به مؤقتاً في حال حدوث أي أمر جوهري يتعين الإفصاح عنه بصورة فورية بموجب هذا النظام... وللهيئة قبول أو رفض طلب وقف التداول مؤقتاً وفقاً لتقديرها لأسباب التعليق".

يتضح من خلال النص السابق أن المشرع الإماراتي أعطى الحق للشركات المصدرة للصكوك الإسلامية أن تتقدم إلى الهيئة بطلب وقف تداولها، شريطة أن يكون هذا الطلب متعلقاً بأمر جوهري، وأن تقدم أسباب جديّة تستدعي هذا الإيقاف، مع منح الهيئة مطلق الحرية في قبول الطلب أو رفضه.

ويحسب للمشرع الإماراتي قيامه بالسماح للشركات المدرجة أن تتقدم بطلب تعليق إدراج وتداول أوراقها المالية، غير أنه ومن وجهة نظر الباحث فإنه كان ينبغي على المشرع أن ينص على ضرورة إرفاق طلب تعليق الإدراج ما يثبت موافقة الجمعية العامة على هذا الطلب، خاصة وأن تعليق إدراج وتداول الأوراق المالية الخاصة بأي شركة سيؤدي وبلا شك إلى التأثير على مركزها الاقتصادي.

وعلى أية حال، فإنه يحق الشركة المدرجة التقدم بطلب إلغاء تعليق الأوراق المالية المصدرة من قبلها سواء كان التعليق بناءً على طلبها أو بقرار الهيئة، شريطة أن تقوم بتلافي أسباب التعليق، وأن تتقدم بذلك الطلب قبل أن تنتضي مدة الستة أشهر، وأن توافق عليه الهيئة، وذلك وفقاً لنص المادة (3/19) من الهيئة بشأن الصكوك التي نصت على أنه: "للهيئة اتخاذ قرار بإلغاء تعليق إدراج وتداول أي صك بناء على طلب الملتزم في حال زوال الأسباب التي أدت لتعليق الإدراج".

المطلب الثاني: حالات إلغاء إدراج الصكوك

منح المشرع الإماراتي هيئة الأوراق المالية والسلع سلطة إلغاء إدراج بعض الأوراق المالية في حالات معينة⁽⁴³⁾* حددتها المادة (22) من قرار مجلس الوزراء الخاص بإدراج الأوراق المالية والسلع والمادة (21) من قرار الهيئة بشأن الصكوك الإسلامية، فيجوز لهيئة الأوراق المالية والسلع أن تقوم ومن تلقاء نفسها بإلغاء إدراج الصكوك من أسواق الأوراق المالية في الدولة إذا ما توافرت حالة من الحالات السابقة التي سيتم شرحها تفصيلاً.

* يقصد بحالات الإلغاء أو الشطب: "شروط أو حالات معينة إذا توافرت أو تحققت في شركة معينة، فإنه يجب استبعاد هذه الشركة من السوق المنظمة".

وقد اقتصر النصوص السابقة على ذكر الحالات التي تجيز للهيئة القيام بتعليق إدراج الصكوك دون الإشارة إلى إمكانية قيام الشركة المدرجة بطلب إلغاء إدراج هذه الصكوك من السوق في لأي سبب. غير أنه وبالرجوع نص المادة (23) من قرار الهيئة الخاص بالصكوك نجده ينص على أنه: "يجوز للملتزم التقدم للهيئة بطلب لإلغاء إدراج الصكوك الخاصة به، وفقاً لما هو موضح بنشرة الاكتتاب"^(*).

يتضح من النص السابق أن المشرع الإماراتي لم يقصر حق الإلغاء على هيئة الأوراق المالية والسلع، بل أنه أعطى الجهات أو الشركات التي قامت بإدراجها في السوق الحق ذاته متى توافرت شروط معينة ، إضافة إلى ضرورة الحصول على موافقة الهيئة.

وبناءً على ما تقدم، سيتم التعرض لحالات الإلغاء التي تتم من قبل الهيئة، ومن ثم تناول حالات الإلغاء التي تتم بناءً على طلب الشركة المدرجة، وأخيراً بيان الآثار المترتبة على تعليق أو إلغاء الإدراج.

الفرع الأول: إلغاء إدراج الصكوك بناءً على قرار الهيئة (الإلغاء الإجمالي)

حددت المادة (21) من قرار الهيئة بشأن الصكوك الحالات التي يجوز فيها للهيئة القيام بإلغاء إدراج الصكوك من السوق، وتمثل هذه الحالات في:

1. حالة صدور قرار بحل الشركة وتصفيتهما^(**)

إذا ما صدر قرار بحل الشركة وتصفيتهما، سواء كان اختيارياً أو بناءً على حكم المحكمة، فإنه يتعين على هيئة الأوراق المالية والسلع أن تقوم بإلغاء إدراج صكوك هذه الشركة^(***).

* ومثال ذلك: موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع في يوليو 2018م على قيام شركة إسمنت الاتحاد (شركة مساهمة خاصة) بالتقدم بطلب لشطب قيدها من سجلات الهيئة، وذلك بعد قيامها بتغيير شكلها القانوني من شركة مساهمة عامة إلى شركة مساهمة خاصة. انظر الخبر على الموقع الإلكتروني للهيئة على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.sca.gov.ae/Arabic/News/Pages/Articles/2018/2018-7-2.aspx>

** انظر في تفاصيل حل الشركة المادة (302) من قانون الشركات الاتحادي.

*** وهو ما تضمنه كذلك قرار الهيئة في شأن النظام الخاص بإدراج الأوراق المالية والسلع في المادة (1/22) التي تنص على أنه: "للهيئة إلغاء إدراج أية ورقة مالية من التداول في السوق في أي من الحالات الآتية: 1- إذا اتخذ قرار بحل الشركة وتصفيتهما".

وذلك لأن التصفية تؤدي إلى انقضاء الشخصية القانونية للشركة وزوالها، ولا تحتفظ بها إلا بالقدر اللازم لإنهاء التصفية^(*)، لذلك حرص المشرع على ضرورة قيام الهيئة بإلغاء إدراج الأوراق التي أدرجتها هذه الشركات حماية للمستثمرين والمتعاملين فيها.

وبالنسبة لوضع حملة صكوك الشركة الصادر قرار بحلها، فقد نظمها المادة (233) من قانون الشركات الاتحادي، حيث يستطيعون المطالبة بأداء قيمتها قبل موعد استحقاقها، ولا تملك الشركة رفض ذلك الأمر، كما أنه يجوز للشركة أن تعرض عليهم ذلك الأمر، فإذا ما قبلوا بذلك أو استجابت الشركة لطلبهم، فإن الفوائد عن المدة المتبقية تسقط^(**).

ولم يفرق المشرع الإماراتي هنا بين التصفية الإجبارية التي تتم بناءً على حكم المحكمة، وبين التصفية الاختيارية التي تقدم بناءً على طلب الجمعية العامة غير العادية، فكلاهما يؤدي إلى قيام الهيئة بإلغاء إدراج أوراق الشركة.

2. استمرار تعليق إدراج السند أو الصك لمدة 6 أشهر فأكثر:

سبقت الإشارة إلى حالات تعليق إدراج الصكوك، سواء التعليق الإجباري التي تقوم به الهيئة أو الاختياري الذي يتم بناءً على طلب الشركة المدرجة وبموافقة الهيئة، فإذا ما تم تعليق هذه الأوراق فإنه يتعين على الجهة المصدرة لها التقدم بطلب رفع التعليق خلال 6 أشهر من تاريخ التعليق، وذلك بعد معالجتها لأسباب التعليق. أما إذا انقضت هذه المدة ولم تقم الشركة بتوفيق أوضاعها والتقدم خلالها بطلب رفع التعليق، فإنه يتعين على الهيئة القيام بإلغائها^(***)، وذلك لأن الإيقاف لمثل هذه المدة يعتبر مؤشر قوي على عدم مقدرة الشركة على تسوية أوضاعها القانونية أو المالية⁽⁴²⁾.

3. حالة استرداد الصكوك ذات الصلة بالكامل:

بداية يجب الإشارة إلى أن ما تدره الصكوك الإسلامية من أرباح إنما هو نتيجة لاستثمار الشركة لقيم الصكوك التي تم الاكتتاب فيها؛ لذلك فإن موعد استردادها يكون بانتهاء المشروع أو مدة الاستثمار المتفق عليها، حيث يحصل حاملها على قيمتها وقت الاسترداد مضافاً إليها حصته من الربح الناتج عن استثمارها، أو مخصوماً منها الخسائر التي لحقت بها جراء هذا الاستثمار⁽¹⁶⁾. ولكن أحياناً تجيز نشرة الاكتتاب الخاصة بالصكوك أن يتم استردادها في أي وقت أو قبل انتهاء مدتها.

* انظر المادة (3/21) من قانون الشركات الاتحادي.

** انظر المادة (233) من قانون الشركات الاتحادي.

*** انظر نص المادة (2/23) من قرار الهيئة بشأن سندات الدين، وكذلك نص المادة (2/21) من قرارها بشأن الصكوك الإسلامية.

فالأصل أن لا يقوم المصدر بدفع قيمة الصكوك إلا بعد انتهاء مدتها، وليس لحاملي أي منها المطالبة باسترداد قيمتها إلا بعد انتهاء المدة المتفق عليها⁽³⁾.

فإذا ما حصل وقام المصدر باسترداد الصكوك التي أدرجت في أسواق الأوراق المالية، فإن ذلك يؤدي إلى انقضائها، الأمر الذي يتعين معه إلغاء إدراجها من السوق بشكل مطلق.

الجدير بالذكر أن قرار مجلس الوزراء بشأن إدراج الأوراق المالية بضيف إلى الحالات السابقة بعض الحالات نصت عليها المادة (22) منه، وتمثلت هذه الحالات في:

1. حالة حدوث تغيير جوهري وجذري في النشاط الرئيسي للشركة

أحياناً تقوم الشركة المدرجة بتغيير نشاطها الجوهري الذي كانت تمارسه إلى نشاط آخر، وعلى سبيل المثال أن يكون نشاطها الاستثمار في الذهب والمجوهرات، ومن ثم تقوم بتغيير هذا النشاط للعمل في مجال الطرق والمواصلات، الأمر الذي يترتب عليه التأثير على المركز المالي على هذه الشركة، أضف إلى ذلك أن المشرع يهدف إلى حماية المستثمر الذي ما كان ليرتضي أن يستثمر في سندات أو صكوك هذه الشركة إلا وهو يعلم بالنشاط الذي تمارسه وكان هو السبب الدافع إلى قيامه بالاستثمار فيها.

ويرى الباحث أن هذه الحالة منتقدة، حيث إن تغيير نشاط الشركة قد يكون إلى الأفضل، وقد يؤدي إلى تحسين مركزها ووضعها المالي، فما الذي يمنع الشركة من تغيير نشاطها الذي تمارسه طالما قامت بالإعلان عن ذلك لحملة سندات أو صكوكها وقامت بأخذ موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع.

ولكن السؤال الذي قد يثار هنا عن الوضع إذا ما قامت الشركة المدرجة بالتحول من شكل قانوني إلى آخر، خاصة وأن قانون الشركات الاتحادي ينظم التحول^(*) ويسمح للشركات التجارية بالتحول من شكل قانوني إلى آخر.

* نظم قانون الشركات الاتحادي تحول الشركات في المواد من (273 إلى 282)، حيث نصت المادة (273) منه على أنه: "يجوز لأية شركة أن تتحول من شكل

إلى آخر مع بقاء شخصيتها الاعتبارية وفقاً لأحكام هذا القانون واللوائح والقرارات المنظمة لتحول الشركات التي تصدرها الوزارة أو الهيئة كل فيما يخصه في هذا الشأن بالتنسيق مع السلطة المختصة".

حقيقة الأمر أن قيام الشركة المصدرة بالتحول من الشكل القانوني التي كانت عليه وقت إصدارها للصكوك إلى شكل قانوني آخر قد يترتب عليه التغيير في الأنشطة التي يمكن أن تمارسها، كما لو كانت شركة مساهمة تحولت إلى شركة ذات مسؤولية محدودة، فهنا يتمتع عليها قانوناً ممارسة أنشطة التأمين واستثمار الأموال لحساب الغير، وأعمال البنوك⁽⁴⁴⁾. ولهذا، فإن تغيير الشكل القانوني على هذا النحو يستوجب إلغاء إدراج لصكوك التي سبق وأن أصدرتها الشركة المتحولة.

2. اندماج الشركة

يقصد بالاندماج: "ضم شركتين أو أكثر قائمتين من قبل، إما بإدماج إحدهما في الأخرى، أو بتأليف شركة جديدة تندمج فيها الشركات القائمة"^(45،1). وتختلف صور الاندماج، فقد تتخذ إما صورة الضم أو الابتلاع، وفيها تقوم إحدى الشركات القائمة بالاندماج بأخرى قائمة، مما يترتب عليه انقضاء الشخصية المعنوية للأولى واستمرارها بالنسبة للشركة الدامجة^(1،45)، وتعرف الصورة الثانية بالاندماج عن طريق المزج أو الاتحاد، وفيها تمزج شركتان أو أكثر لتكوين شركة ثالثة، الأمر الذي يترتب عليه انقضاء جميع الشركات بمالها من شخصيات معنوية وتظهر شخصية معنوية جديدة⁽⁴⁶⁾.

وما قصده المشرع هنا هي الصورة الأولى من صور الاندماج وتحديداً الشركة المندمجة؛ وذلك لأن شخصيتها القانونية ستنتقضي وتزول، وهو ما يستدعي قيام الهيئة بإلغاء إدراج الأوراق المالية التابعة لها. أما بالنسبة للشركة الدامجة التي تمتلك صكوك إسلامية مدرجة في السوق فإن الحظر لا يسري عليها، وذلك لأن الاندماج سيؤدي بطبيعة الحال إلى انتقال جميع أصول وخصوم الشركة المندمجة إليها، مما يعني أنها تصبح ضامنة لديون الشركة المندمجة، وما يترتب على ذلك من وجوب تقديمها ضمانات لدائني الشركة المندمجة.

ومن وجهة نظر الباحث، إذا كان الاندماج لن يمس الأوراق المالية بالنسبة للشركة الدامجة بما يبرر إلغاء أوراقها المالية المدرجة في السوق، إلا أنه كان من الأفضل أن ينص المشرع الإماراتي على تعليق الإدراج لأوراقها تعليقاً مؤقتاً كما فعلت بعض التشريعات العربية، وعلى وجه الخصوص المشرع الأردني، وذلك لأن الشركة الدامجة ستصبح في مركز الضامن لديون الشركة المندمجة، وهذا الأمر وبلا شك سيؤثر في مركز الشركة ووضعها المالي.

3.توقف الشركة المدرجة عن مباشرة نشاطها

اعتبرت المادة (5/22) من قرار مجلس الوزراء سالف الذكر توقف الشركة عن مباشرة نشاطها الطبيعي أحد الأسباب المبررة لإلغاء إدراج وتداول أوراقها المالية وذلك بقولها: "للهيئة إلغاء إدراج أية ورقة مالية من التداول في السوق في أي من الحالات الآتية: إذا توقفت الشركة عن مباشرة نشاطها"، فمتى ما ثبت للهيئة أن الشركة المدرجة توقفت عن مباشرة الأنشطة الطبيعية التي من المفترض أن تباشرها بشكل اعتيادي، فإنها تقوم بإلغاء إدراج أوراقها المالية رغبة في حماية المستثمرين.

غير أنه يلاحظ على المادة السابقة أنها جاءت مطلقة ودون تحديد لمدة معينة تتوقف فيها الشركة المدرجة عن مباشرة نشاطها لكي يتم تعليق إدراج أوراقها المالية، كما أنها لم تطلب من الشركة تقديم أسباب مبررة توضح أسباب التوقف عن مباشرة أنشطتها المعتادة كما فعلت بعض التشريعات، فعلى سبيل المثال لا يقوم المشرع الأردني بإلغاء إدراج الأوراق المالية بالنسبة للشركات التي توقفت عن مباشرة أنشطتها المعتادة، بل يقوم بتعليق إدراجها فقط، إضافة إلى أنه يقيد هذا التعليق بضرورة أن يتجاوز التوقف مدة ثلاثة أشهر دون أن تقوم الشركة بإبداء أسباب هذا التوقف^(*).

وعليه نأمل أن يقوم المشرع الإماراتي بإلغاء الفقرة الخامسة من المادة (22) من قرار مجلس الوزراء بشأن إدراج الأوراق المالية في حال توقفت الشركة عن مباشرة نشاطها، وإلحاقها بحالات تعليق الإدراج المنصوص عليها في المادة (20) من القرار ذاته.

الفرع الثاني: إلغاء إدراج الصكوك بناء على طلب الشركة (الإلغاء الاختياري)

الأصل بالنسبة للصكوك أن يتم انتهاء إدراجها في أسواق الأوراق المالية في موعد استحقاقها أو إطفائها، ولكن في أحيان كثيرة تمر الشركة المصدرة أو المدرجة لها بظروف معينة تجبرها على التقدم بطلب إلغاء الإدراج لهذه الأوراق قبل موعد الاستحقاق أو الإطفاء، الأمر الذي قد يثور معه التساؤل عن مدى تأثير حاملي الصكوك نتيجة التقدم بطلب الإلغاء، ومدى إجابة الهيئة أو السوق لهذا الطلب.

* أنظر نص المادة (8/أ) تعليمات إدراج صكوك التمويل الإسلامي في بورصة عمان.

وللمزيد انظر تعليمات إدراج صكوك التمويل الإسلامي في بورصة عمان على الرابط الإلكتروني التالي:

عليه سيتم الحديث أولاً عن الشروط التي ينص عليها المشرع الإماراتي الواجب توافرها في الشركة المتقدمة بطلب الإلغاء، مع بيان الحماية التي يوفرها لحاملي هذه الأوراق ومن ثم بيان مدى إمكانية إعادة إدراجها من جديد.

أولاً: الإلغاء الاختياري للصكوك

حرص المشرع الإماراتي على إعطاء الشركة المدرجة لأوراقها المالية حق التقدم بطلب إلغاء الصكوك المدرجة في السوق، ولكنه قيد هذا الحق بتوافر شروط معينة بحيث لا تتمكن الشركة من الإلغاء دونها، كما أنه اشترط علاوة على هذه الشروط ضرورة الحصول على موافقة الهيئة، حيث وردت هذه الشروط في المادة (23) من قرار الهيئة بشأن بالصكوك التي نصت على أنه: "يجوز للملتزم التقدم للهيئة بطلب لإلغاء إدراج الصكوك الخاصة به، وفقاً لما هو موضح بنشرة الاكتتاب، وبالشروط التالية:

1. حصول الملتزم على موافقة جمعيته العمومية أو مجلس إدارة الجهة المختصة لديه بحسب متطلبات الوثائق التأسيسية.
2. إخطار حاملي الصكوك ذات الصلة والهيئة والسوق كتابة قبل (90) يوماً على الأقل، وعلى أن يتضمن الإخطار توضيحاً شاملاً وكافياً لقراره بإلغاء الإدراج والحصول على موافقة الهيئة".

غير أن سماح المشرع للجهات المدرجة للصكوك بالتقدم بطلب تعليق أو إلغاء إدراجها في البورصة يطرح الكثير من التساؤلات عن مصير حاملها، وإذا كان الأمر يسيراً بالنسبة للتعليق، خاصة وأنه لن يتجاوز الستة أشهر، فإن الأمر على خلاف ذلك بالنسبة للإلغاء، فهل يستحق حملتها قيمتها الإسمية أم السوقية؟ وما يزيد من هذه الإشكالية أن المشرع لم يضع نصوصاً تعالج هذه المسائل.

ويرى الباحث إنه كان يتعين على المشرع أن ينص على الآلية أو الكيفية التي عن طريقها يتم احتساب قيمة الصكوك التي ستلغى بناء على رغبة الشركة المصدرة، كأن يقوم بدفع قيمتها وفقاً لأسعار التداول خلال مدة معينة، أو أن ينص على تكليف لجنة معينة من خارج السوق لتقوم بذلك التقدير.

ثانياً: مدى إمكانية إعادة إدراج الأوراق المالية التي تم تعليقها أو إلغاؤها

يجب المشرع الإماراتي للشركة المدرجة أن تتقدم بطلب إلغاء تعليق صكوكها - سواء أكان التعليق اختيارياً أم إجبارياً- إلى الهيئة التي يكون لها أولاً وأخيراً الموافقة على طلب الإلغاء، وذلك استناداً نص المادة (21) من قرار مجلس الوزراء الخاص بإدراج الأوراق المالية والسلع التي نصت على أنه: "للهيئة اتخاذ قرار بإلغاء قرار تعليق إدراج أية ورقة مالية بناءً

على طلب الجهة المصدرة لتلك الورقة في حال زوال الأسباب التي أدت لتعليق الإدراج" وكذلك نص المادة (3/20) من قرار الهيئة المتعلق بالصكوك.

أما بالنسبة لمسألة إلغاء الإدراج، سواءً أكان الإلغاء إجبارياً أم اختيارياً، فيلاحظ أن المشرع الإماراتي لم يورد نصاً يتحدث عن إمكانية التقدم بطلب إعادة إدراج الأوراق المالية التي تم إلغاء إدراجها، وذلك لأنه وبطبيعة الحال سيتعين على الشركة التي تم إلغاء أوراقها المالية، سواءً الإلغاء الاختياري أو الإجباري في كلتا الحالتين، التقدم بطلب جديد للإدراج، مع التزامها بجميع شروط وقرارات الهيئة والسوق، غير أن هذا الأمر قد يثير بعض التساؤلات حول المدة القانونية التي يحق فيها للشركة من التقدم بطلب لإعادة إدراج أوراقها الملغاة.

يؤخذ على المشرع الإماراتي سكوته عن تحديد المدة القانونية التي يمكن للشركة التي تم إلغاء إدراج أوراقها المالية من التقدم بطلب جديد لإعادة إدراجها، وذلك على خلاف بعض التشريعات كالمشرع المصري الذي ينص على مدة معينة يجب انقضاؤها حتى تتمكن من إعادة إدراج الأوراق الملغاة، وذلك على اعتبار أن إلغاء الإدراج يعد نوعاً من أنواع الجزاءات المترتبة على مخالفة شروط وقواعد القيد، فإذا سلمنا بإمكانية إعادة إدراج هذه الأوراق في أي وقت طالما تجاوزت الشركة أسباب الإلغاء، فما الحكمة إذاً من هذا الإلغاء، خاصة وأن المشرع الإماراتي اعتبره أحد الجزاءات المترتبة على مخالفة شروط الإدراج وفقاً لنص المادة (3/25) من قرار الهيئة بشأن الصكوك الإسلامية.

الفرع الثالث: الآثار المترتبة على تعليق أو إلغاء إدراج السندات والصكوك

رتب المشرع الإماراتي بعض الآثار على تعليق وإلغاء إدراج السندات والصكوك الإسلامية تضمنتها المادة (22) من قرار الهيئة بشأن الصكوك الإسلامية، تتمثل في:

1. حظر المشرع الإماراتي تداول الصكوك في أسواق الأوراق المالية في الدولة طالما أنه تم تعليق إدراجها أو تم إلغاؤها، سواءً أكان التعليق أو الإلغاء إجبارياً أم اختيارياً، ويسري هذه الحظر على جميع الصكوك، التي تصدرها الشركات التجارية أو الصادرة عن أية جهات أخرى*.

* نص المادة (1/22) من قرار الهيئة بشأن الصكوك الإسلامية.

وبالنسبة للصكوك التي تصدرها الحكومة أو الأشخاص الاعتبارية التابعة لها، فقد نظمها المشرع في المادة (2/2) من قرار الهيئة المتعلق بالصكوك، التي ينص من خلالهما على استثناء الصكوك التي تصدرها الحكومة أو الأشخاص الاعتبارية التابعة لها من الخضوع لأحكام وقرارات هيئة الأوراق المالية والسلع المتعلقة بالإصدار والإدراج. غير أنه يوقف العمل بهذا الاستثناء في حال قررت الحكومة القيام بإدراجها في أحد أسواق الأوراق المالية في الدولة، فتصبح بناءً على ذلك خاضعة لأحكام وقرارات الهيئة وبما يتناسب مع الطبيعة الحكومية لها.

ويثور التساؤل هنا عن إمكان قيام الهيئة بتعليق أو إلغاء إدراج الصكوك الحكومية في حال خالفت الجهة المدرجة لها أيًا من قواعد الإدراج أو فقدت شرطاً من شروطه.

الواقع أنه من الصعب قبول فكرة تعليق وإلغاء إدراج الصكوك الحكومية عن الإدراج والتداول، على اعتبار أن هذا يتنافى مع طبيعتها وكونها حكومية، الأمر الذي يجعل التعليق والإلغاء كجزء على مخالفة الشروط يؤثر في مهمة هذه وتلك الصكوك ويؤثر سلباً على قدرة الدولة المالية^(*).

2. إخلاء مسؤولية كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وكذلك السوق المالي الذي كانت و الصكوك المعقدة أو الملغاة مدرجة فيه من أي خسائر يتعرض لها أي طرف من الأطراف التي كانت تتعامل بها، سواء الشركة المدرجة لها أو مالكيها، أو حتى الأشخاص الذين كانت هذه الأوراق بمثابة الضمان لهم على دين أو التزام على الشركة المدرجة .

* ومن الصكوك الحكومية التي أصدرتها حكومة دبي "صكوك دبي دي أو أف" المستحقة في 2022. للمزيد انظر سوق دبي المالي على الرابط الإلكتروني التالي:

خاتمة

تناولنا في موضوع دراستنا المتقدمة موضوع الصكوك الإسلامية في قانون الشركات التجارية الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 والقرارات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع، وذلك بهدف إظهار القوانين والتشريعات الإماراتية التي نظمت إصدارها وإدراجها في أسواق الأوراق المالية تمهيداً لتداولها وتشجيعاً للاستثمار فيها، وذلك كله بهدف مساهمة التخطيط الاستراتيجي لفكر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم -حفظه الله- بأن تصبح إمارة دبي عاصمةً للاقتصاد الإسلامي، وأن تعزز دولة الإمارات العربية مكانتها بالارتقاء في الاقتصاد الإسلامي.

ويعد هذه الرؤى البحثية التي حملتها الدراسة التحليلية، خلصت الدراسة إلى بعض النتائج وأهم التوصيات يمكن إيجازها في التالي:

النتائج: توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

1. وجود بعض أوجه التشابه بين الصكوك والسندات وبينها وبين الأسهم، غير أن لكل ورقة نظامها القانوني المختلف وخصائصها التي تميزها عن الأخرى.
2. يرخص المشرع الإماراتي للجهات الحكومية والشركات التجارية وبعض الجهات الأخرى بإصدار أنواع مختلفة من الصكوك الإسلامية، غير أنه لا يسمح لجميع الشركات التجارية بإصدار الصكوك وإنما بقصر الأمر على الشركات المساهمة العامة والشركات المساهمة الخاصة.
3. يضع المشرع الإماراتي شروطاً لإصدار الصكوك الإسلامية، منها ما هو متعلق بالمصدر، ومنها ما يتعلق بالجهة المستفيدة أو الملتزم، وأخرى مرتبطة بعملية الإصدار ذاتها، ولعل أبرز ما يميز هذه الشروط هو نص المشرع على ضرورة توافر هيئة للرقابة الشرعية بالنسبة لعملية إصدارها.
4. يضع المشرع الإماراتي شروطاً لتنظيم إصدار وإدراج الصكوك الإسلامية في أسواق الأوراق المالية، ويستمر التزام الشركات المالكة لهذه الأوراق بتلك الشروط طوال مدة الإدراج، ويرتب المشرع جزاء نتيجة الإخلال بهذه الشروط يتمثل في تعليق الإدراج أو إلغائه من السوق بشكل نهائي.، كما أنه بإمكان الشركات المالكة لصكوك مدرجة في السوق التقدم طواعية بطلب تعليق أو إلغاء إدراجها من السوق.

5. أن المشرع الإماراتي يسمح للشركات بإعادة إدراج أوراقها المالية التي تم إلغائها إدراجها، سواء أكان الإلغاء إجبارياً من قبل الهيئة والسوق أو اختيارياً بناء على طلب الشركة المصدرة ولكن دون قيامه بتحديد مدة زمنية يتم من خلالها التقدم بطلب إعادة الإدراج بخلاف بعض التشريعات التي اشترطت مرور مدة معينة.

التوصيات

خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات، من أبرزها:

1. نوصي المشرع الإماراتي بضرورة فصل السندات عن الصكوك في التنظيم القانوني من حيث الجهة المصدرة وشروط الإصدار والتداول والتنازل وإمكانية التحول إلى أسهم، وغيرها من الأحكام؛ نظراً لاختلاف طبيعة كل منهما؛ فمالك الصك شريك في أصل، ومالك السند دائن، ولا يستوي كلاهما في المعاملة مع الشركة.
2. نوصي المشرع الإماراتي بوضع نص يقرر فيه تعليق إدراج الأوراق المالية بالنسبة للشركة الدامجة، أسوة ببعض التشريعات الأجنبية والعربية التي تقرر ذلك كالمشرع الأردني، فعلى الرغم من أن الأوراق المالية المدرجة في السوق والتي تملكها الشركة الدامجة لن تتأثر بعملية الاندماج، إلا أن وضع الشركة الدامجة ومركزها المالي سيتغير بلا شك نتيجة الاندماج مما يتعين معه تعليق إدراج وتداول أوراقها مؤقتاً إلى حين الاطمئنان لاستقرار وضعها وثبات مركزها المالي والاقتصادي.
3. نوصي المشرع الإماراتي بتعديل نص المادة (5/22) من قرار الهيئة رقم (12) لسنة 2000 في شأن النظام الخاص بإدراج الأوراق المالية والسلع التي أعطت الحق لهيئة الأوراق المالية والسلع في القيام بإلغاء إدراج الأوراق المالية المدرجة في السوق في حال توقفت الشركة المدرجة عن مباشرة نشاطها الطبيعي، حيث خلت المادة السابقة من تحديد المدة التي ينبغي أن تتوقف فيها الشركة عن مباشرة نشاطها حتى تعاقب بإلغاء إدراج أوراقها المالية، كما أنها لم تطالب الشركة بتقديم الأسباب الجوهرية التي منعتها من مباشرة ذلك النشاط، وعليه نوصي بأن تضاف هذه الحالة إلى حالات تعليق إدراج الأوراق المالية المنصوص عليها في المادة (20) بدلاً من الإلغاء، أسوة ببعض التشريعات العربية ومنها المشرع الأردني الذي لا يرتب جزاء الإلغاء على توقفت الشركة عن مباشرة أنشطتها المعتادة، بل يقوم بتعليق إدراجها فقط، إضافة إلى أنه يقيد هذا التعليق بضرورة أن يتجاوز التوقف مدة ثلاثة أشهر دون قيام الشركة المدرجة بإبداء أسباب هذا التوقف.

4. نوصي المشرع الإماراتي بوضع الآلية التي توضح كيفية احتساب قيمة السندات أو الصكوك في الحالة التي تتقدم فيها الشركة بطلب إلغاء إدراج هذه الأوراق من السوق، كأن يلزم الجهات أو الشركات المالكة لهذه الأوراق بدفع قيمتها وفقاً لأسعار التداول خلال مدة معينة سابقة على عملية الإلغاء، أو أن ينص على تكليف لجنة معينة من خارج السوق لتقوم بذلك التقدير.

5. نوصي المشرع الإماراتي بمنح هيئة الأوراق المالية والسلع سلطة إلغاء تعليق إدراج الأوراق المالية في الحالة التي يكون التعليق صادراً عنها (التعليق الإجباري) إذا ما رأيت أن الشركة المدرجة لها قد تجاوزت أسباب التعليق، وذلك حتى لا يتضرر حملة هذه الأوراق، كما أنه من الأفضل أن يحدد المشرع مدة قانونية لا تستطيع الشركة التي تم إلغاء إدراج أوراقها (الإلغاء الإجباري) من التقدم بطلب إعادة إدراج أوراقها إلا بعد انقضاء هذه المدة، أسوة بالمشرع المصري الذي ينص على ضرورة أن تتقضي مدة السنة حتى تتمكن الشركة من التقدم بطلب إعادة إدراج أوراقها الملغاة، وذلك على اعتبار أن الإلغاء نوع من الجزاء المترتب على مخالفة شروط القيد والإدراج.

المراجع

1. د. مصطفى كمال طه، النظرية العامة للقانون التجاري والبحري، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي، بيروت، 2012 .
2. عبد الله حسن محمد الزعابي، التنظيم القانوني للصكوك في التشريع الإماراتي، رسالة ماجستير، أكاديمية شرطة دبي، 2019.
3. د. عصام حنفي محمود، صكوك التمويل والاستثمار، مطبعة أكتوبر الهندسية، القاهرة، 2006.
4. د. عبد السلام العبادي، صكوك التمويل الإسلامي ومسيرتها في المملكة الأردنية الهاشمية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، بحث منشور في مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 2013.
5. د. سامي حسن حمود، صيغ التمويل الإسلامي مزايا وعقبات كل صيغة ودورها في تمويل التنمية، أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، الأزهر الشريف، مركز صالح عبدالله للأبحاث والدراسات التجارية الإسلامية بالقاهرة والمعهد العالمي للفكر الإسلامي في القاهرة، 1992.
6. د. عبد اللطيف عبد الرحيم جناحي، الصكوك الإسلامية بدائل للسندات التقليدية الدورة التاسعة عشرة، المنعقدة في إمارة الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 26 - 30 أبريل 2009.
7. د. أحمد جابر بدران، الصكوك كأداة للتمويل: بين النظرية والتطبيق، المجلد 38، العدد، 152، بحث منشور في مجلة المسلم المعاصر، 2014م.
8. د. أبو بكر توفيق فتاح، استثمار الصكوك الإسلامية وهيمنتها على الأوراق المالية المعاصرة (دراسة موضوعية في واقع المالية العالمية)، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2015م.
9. د. مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر، 2001.
10. د. عبد الله بن محمد المطلق، الصكوك، العدد 100، بحث منشور في مجلة البحوث الإسلامية (السعودية)، 2013م.
11. أحمد شعبان محمد علي، الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، 2014م.
12. شريف محمد غنام، د. صالح راشد الحمزاني، شرح قانون الشركات التجارية الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في ضوء القرارات والأنظمة الصادرة من هيئة الأوراق المالية والسلع، أكاديمية شرطة دبي، ط2، 2017.

13. معطى الله خير الدين؛ شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، بحث مقدم للملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالم، بتاريخ 3- 4 ديسمبر 2012.
14. د. زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012 .
15. د. حامد بن حسين بن محمد علي ميرة، صكوك الإجارة دراسة فقهية تأصيلية تطبيقية، بنك البلاد ودار الميمان للنشر والتوزيع ، 2008.
16. د. عبد الحميد منصور، الصكوك مالها وما عليها، دار النهضة العربية، 2015.
17. د. قوريش نصيرة، د. بدروني هدى، أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة - بالإشارة إلى التجربة الماليزية-، العدد 10، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2012.
18. د. نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية "تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية -البحرين-"، العدد التاسع، بحث منشور في مجلة الباحث، 2011.
19. د. باسل يوسف محمد الشاعر، د. هيام محمد عبدالقادر، الأحكام والضوابط الشرعية لتداول الصكوك الاستثمارية الإسلامية ، مجلة علوم الشريعة والقانون مج 43 ، الملحق الثالث، 2016 .
20. كتاف شافية، أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية، العدد 14، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2014.
21. د. هيثم محمد حرمي شريف، صكوك التنمية دراسة اقتصادية فقهية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017.
22. د. علي محي الدين القره داغي، بحوث في فقه البنوك الإسلامية، دراسة فقهية واقتصادية، دار البشائر الإسلامية، 2002.
23. د. الصوفي ولد الشيباني، التمويل عن طريق الصكوك الإسلامية، العدد 34، مجلة الفقه والقانون (المغرب)، 2015.

24. د. هشام أحمد عبد الحي، الصناديق والصكوك الاستثمارية الإسلامية دراسة تطبيقية فقهية، رسالة دكتوراه، منشأة المعارف، القاهرة، 2010.

25. د. نادية أمين محمد علي، صكوك الاستثمار الشرعية - خصائصها وأنواعها، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر: المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل المنعقد في غرفة تجارة وصناعة دبي خلال الفترة من 15-17 مايو 2005.

26. د. حسين حامد حسان، إصدار الصكوك بمراعاة المقاصد والمآلات وملكية حملتها وضماناتها، بحث مقدم لندوة البركة الثانية والثلاثون للاقتصاد الإسلامي المنعقدة في جدة في الفترة من 10-11 أغسطس 2011.

27. محفوظ حسن المخزومي، الصكوك الإسلامية كمصدر للتمويل مع التطبيق على إمارة دبي "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، أكاديمية شرطة دبي، 2017.

28. د. حكيم براضي؛ د. جعفر هني محمد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

29. د. صفية أحمد أبوبكر، الصكوك الإسلامية، بحث مقدم إلى "مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول" المنعقد في دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، في الفترة من 31 مايو - 3 يونيو 2009.

30. د. عادل عبد الفضيل عيد، الصكوك الاستثمارية الإسلامية "دراسة مقارنة"، دار التعليم الجامعي، القاهرة، 2015.

31. Five Important Differences Between Sukuk and Traditional Bonds, in
"<https://www.sukuk.com/education/important-differences-sukuk-traditional-bonds-2207/>".

32. د. عمر عبو، دور الصكوك الإسلامية في تنشيط سوق الأوراق المالية الماليزية، العدد 18، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2017.

33. د. أحمد عبد الصبور عبد الكريم، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية "دراسة مقارنة"، المجلد 23، العدد 40، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 2014.

34.د. عبد العظيم أبوزيد، نحو صكوك إسلامية حقيقية "حقيقة الصكوك وضوابطها وقضاياها الشرعية"، المجلد 16، العدد 62، بحث منشور في مجلة إسلامية المعرفة (لبنان)، 2010.

35.محمد البلتاجي، صكوك الاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بحث مقدم إلى ندوة "الصكوك الإسلامية وسبل تطبيقها في مصر"، المنعقد في القاهرة بتاريخ 14 مارس 2012م.

36.د. عبد الستار الخويلدي، الجوانب القانونية المتعلقة بإصدار الصكوك، ورقة بحثية مقدمة لندوة الصكوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمقتضيات القانونية والمحاسبية، المنعقدة في تونس في الفترة من 28-29 مارس 2015م.

37. د. نادية أبو العزم السيد حسن ، أنواع الأسهم وأحكام التعامل معها ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، ع51، 2012.

38.د. محمد علي القرني بن عيد، الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشر، المنعقدة في إمارة الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 26 - 30 أبريل 2009م،

39.د. نورالدين كروش؛ مريم سرارمة، التصكيك الإسلامي والتسنييد: دراسة مقارنة، العدد الثامن، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 2017.

40.د. فتح الرحمن علي محمد صالح، ورقة عمل بعنوان: دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الإسلامية، مقدمة لمنتدى الصيرفة الإسلامية - بيروت-الجمهورية اللبنانية، يوليو 2008.

41.Brigham and Gapenski, L. Intermediate Financial Mangement. III. The Dryden press. 1987.

42.حسان محمد الطحاينة، إدراج الأوراق المالية في السوق المالي "البورصة"، دراسة قانونية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية القانون، عمان، 2016.

43.د. مصطفى يوسف كافي، بورصة الأوراق المالية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009.

44. سيف محسن قائد، النظام القانوني لتحول الشركات في قانون وقضاء دولة الإمارات العربية المتحدة - دراسة

مقارنة- وفقاً لأحدث التشريعات، معهد دبي القضائي ، الطبعة الأولى ، 2015.

45. د. محمد فريد العريني، الشركات التجارية "المشروع التجاري الجماعي بين وحدة الإطار القانوني وتعدد الأشكال"،

دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2007.

46. د. محمد بهجت قايد، القانون التجاري، الشركات التجارية، ج2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.

Climate Change Adaptation and Mitigation: The Case of Water-Energy Nexus in the Kingdom of Bahrain

*Dr. Maha Mahmood Alsabbagh

Abstract

Many countries are devoting great attention to means of climate change adaptation and mitigation. Given that some adaptation measures have shared benefits for mitigation, there is merit in conducting a preliminary examination of their effectiveness. Options related to water management are among the most notable means available to Gulf Cooperation Council (GCC) countries because the water-energy nexus is especially prominent in these countries. This research aims to assess a number of options related to municipal water and electricity management in the Kingdom of Bahrain and that are aimed at achieving climate change adaptation and mitigation. Two dynamic models were built: one for the municipal water sector using Water Evaluation and Planning (WEAP) software, and one for the electricity sector using Long-range Energy Alternatives Planning (LEAP) software for the period 2020–2030. The modelling results show that combined implementation of options related to raising consumer awareness, using water-saving devices, and reducing the share of non-revenue water can contribute to a 29% reduction in water demand, additional to a 1.8% reduction in electricity and primary energy demand, along with carbon dioxide equivalent (CO₂e) emissions. Penetration of renewable energies can contribute to reducing the municipal water sector's carbon footprint from 1.25 million tons CO₂e to 1.13 million. This paper gives several recommendations for the national and regional levels to benefit from the water-energy nexus in climate change adaptation and mitigation. Additionally, it recommends exploring the effectiveness of options related to wetlands and food security, also to address adaption and mitigation.

Keywords: LEAP, WEAP, GCC, electricity, municipal water

Department of Natural Resources and Environment, College of Graduate Studies, Arabian Gulf University, kingdom of Bahrain

*د. مها محمود الصباغ

ملخص

يحظى التكيف مع الآثار الناجمة عن تغير المناخ والتخفيف من انبعاث غازات الدفيئة بالاهتمام في العديد من دول العالم. وبالنظر إلى وجود خيارات تحقق التكيف المرجو وتعمل في الوقت ذاته على التخفيف من الانبعاثات، فإنه من المجدي تقييم هذه الخيارات. ولعل من أبرز الخيارات المتاحة أمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي هي تلك المرتبطة بإدارة المياه وذلك لعلاقة الارتباط الوثيقة بين المياه والطاقة في دول المجلس. يهدف هذا البحث إلى تقييم الخيارات المتعلقة بإدارة المياه البلدية والطاقة الكهربائية في مملكة البحرين وذلك لتحقيق التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ. ولتحقيق هذا الهدف، تم بناء نموذجين ديناميين لقطاع المياه البلدية وقطاع الطاقة الكهربائية لمملكة البحرين باستخدام برنامج تخطيط وتقييم الموارد المائية (WEAP) وبرنامج تخطيط بدائل الطاقة على المدى البعيد (LEAP) وذلك للفترة 2020–2030. وتبين نتائج البحث أن تنفيذ الخيارات المتعلقة برفع وعي المستهلكين واستخدام أدوات ترشيد استهلاك المياه وخفض نسبة المياه غير الربحية مجتمعة من شأنه أن يحقق خفضاً في الطلب على المياه يبلغ 29%، بالإضافة إلى خفض الطلب الإجمالي على الطاقة الكهربائية والطاقة الأولية وخفض انبعاث غازات الدفيئة بنحو 1.8%. وعند استخدام الطاقات المتجددة، فإن البصمة الكربونية لقطاع المياه البلدية تنخفض من 1.25 إلى 1.13 مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030. ويخرج البحث بمجموعة من التوصيات وذلك على مستوى مملكة البحرين ودول المجلس لتعزيز الاستفادة من الترابط الوثيق بين المياه والطاقة فيما يتعلق بالتدابير المتعلقة بالتكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ. كما ويوصي البحث أيضاً بدراسة الخيارات المتعلقة بالتكيف والتخفيف في مجالات أخرى كالأراضي الرطبة والأمن الغذائي وذلك لمواجهة الآثار الناجمة عن تغير المناخ.

الكلمات المفتاحية: برنامج LEAP، برنامج WEAP، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطاقة الكهربائية، المياه البلدية.

البحث الفائز بالمركز الثاني في مجال البيئة بالمسابقة الـ 36 لجائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم

*قسم الموارد الطبيعية والبيئة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليج العربي، مملكة البحرين

مقدمة

يشكل تغير المناخ حديث الساعة ومحور السياسات في العديد من دول العالم، ذلك أن الدراسات قد بينت أن تغير المناخ واقع لا محالة، لا سيما وأن آثاره قد بدأت تتضح جلياً للعيان. وأجمعت دول العالم على بذل الجهود اللازمة لتلا يتجاوز الارتفاع في متوسط درجات الحرارة في العالم 2 درجة مئوية، مع العمل على أن يكون الارتفاع بحدود 1.5 درجة مئوية، بحلول عام 2100 مقارنة بمتوسط درجات الحرارة قبل الثورة الصناعية. وقامت 185 دولة بالتصديق على اتفاقية باريس كما وقدمت مساهماتها لخفض انبعاث غازات الدفيئة. وبحسب اتفاقية باريس، فإن جميع الدول ملتزمة بتقديم تقارير دورية ومحدثة للمساهمات المحددة والجهود المبذولة في سبيل التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من انبعاث غازات الدفيئة، إذ سيقوم خبراء بإجراء مراجعة تقنية لهذه التقارير والتي من الممكن أن تكون جزءاً من البلاغات الوطنية للدول.

وتتضمن تقارير المساهمات المحددة والبلاغات الوطنية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أجزاء حول التدابير والسياسات التي تم اتخاذها والمزمعة للتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من الانبعاثات وذلك في مجموعة من القطاعات ومن بينها قطاعي المياه والطاقة. وبالرغم من الارتباط الوثيق بين المياه والطاقة في دول المجلس، إلا أنه لم يتم الوقوف على دراسات علمية منشورة حول الكيفية التي يسهم بها الارتباط بين المياه والطاقة في تحقيق التكيف والتخفيف من الانبعاثات المتسببة في تغير المناخ وذلك باستخدام بيانات فعلية.

وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم عدد من الخيارات التي تحقق التكيف والتخفيف من الانبعاثات المتسببة في تغير المناخ وذلك من خلال التركيز على دراسة حالة الترابط بين المياه البلدية والطاقة الكهربائية في مملكة البحرين. وعلى وجه الخصوص، تهدف هذه الدراسة إلى:

الهدف الأول: توقع كمية الطلب على المياه من القطاع البلدي والطاقة الكهربائية بحلول عام 2030

الهدف الثاني: تحديد كمية الخفض في إنتاج المياه والطاقة وذلك عند تطبيق مجموعة من الخيارات

الهدف الثالث: التعرف على المنافع المتحققة عند خفض الطلب على المياه والطاقة الأولية

الهدف الرابع: الخروج بتوصيات لتطبيق الخيارات المناسبة لمملكة البحرين

وتكمن أهمية هذا البحث في كونه الأول على مستوى المنطقة والذي يقوم بدراسة حالة الترابط بين المياه والطاقة باستخدام بيانات حقيقية وليس تقديرية لاستهلاك الطاقة الكهربائية في قطاع المياه البلدية بقسميه: إنتاج مياه الشرب، ومعالجة مياه الصرف الصحي. كما ويبين هذا البحث المنافع المتعددة والمترتبة على تبني مجموعة من السياسات والإجراءات المتعلقة بقطاعي المياه والطاقة، بالإضافة إلى الالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية التي يمكن الإيفاء بها عند تطبيق هذه الإجراءات، الأمر الذي يدعم عملية صنع السياسات. ولعل القيمة الأكبر لهذا البحث تكمن في كونه الأول على مستوى المنطقة والذي يضطلع بتقييم مجموعة من الخيارات التي تحقق التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من الانبعاثات المسببة له في آن واحد. وهذا ما يجعله اللبنة الأولى لدراسات مستقبلية ليس لدراسة الترابط بين قطاعي المياه والطاقة فحسب، وإنما لدراسة كيفية تحقيق التكيف والتخفيف في قطاعات أخرى أيضاً. وثمة أهمية يمكن إضافتها وتتمثل في التوصيات التي يخرج بها هذا البحث والتي يمكن تطبيقها في مملكة البحرين وفي باقي دول المجلس، ناهيك عن الإشارة إلى فرص التكامل بين الدول والتي من شأنها تعظيم المنافع التي يمكن تحقيقها.

يتألف هذا البحث من خمسة أجزاء، بحيث يتناول الجزء الثاني منه أبرز الدراسات المتعلقة بالتكيف والتخفيف بالإضافة إلى الارتباط بين المياه والطاقة. أما الجزء الثالث، فيستعرض المنهجية التي تم اتباعها لتحقيق أهداف البحث بالإضافة إلى تفاصيل الخيارات والسيناريوهات المختلفة التي تم تطبيقها في قطاعي المياه والطاقة. ويوضح الجزء الرابع أبرز النتائج

التي تم التوصل إليها بالإضافة إلى مناقشتها في ضوء الدراسات السابقة والتوصيات التي يخرج بها هذا البحث. وأخيراً، يُوجز الجزء الخامس أبرز مخرجات البحث بالإضافة إلى الموضوعات المقترحة للبحوث المستقبلية.

الدراسات السابقة

يشير أحدث التقارير الصادرة من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ The Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) إلى أن الأنشطة البشرية قد تسببت في ارتفاع متوسط درجة الحرارة في العالم بنحو 1 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية، وأن هذا الارتفاع من المرجح أن يصل إلى نحو 1.5 درجة مئوية بين عامي 2030 و2052 إذا ما استمرت الأنشطة البشرية على ما هي عليه⁽¹⁾. ولعل أبرز ما ينبغي أن تركز عليه الدول الآن هو كيفية التكيف مع الآثار الناجمة عن تغير المناخ والتي تمس جميع جوانب الحياة، بالإضافة إلى تخفيف الانبعاثات المتسببة في تغير المناخ وذلك من خلال تقييم الخيارات المتاحة لخفض الانبعاثات وتنفيذها للحد من الارتفاع المتوقع في متوسط درجات الحرارة في العالم. والتكيف Adaptation هو عملية التواء مع المناخ الفعلي أو المتوقع وتأثيراته، بحيث يكون الهدف من عملية التكيف هو التخفيف من الضرر أو تجنبه أو استغلال الفرص المفيدة وذلك في النظم البشرية. أما التخفيف Mitigation، فهو تدخل بشري للحد من مصادر غازات الاحتباس الحراري أو لتعزيز مصارف تلك الغازات⁽²⁾.

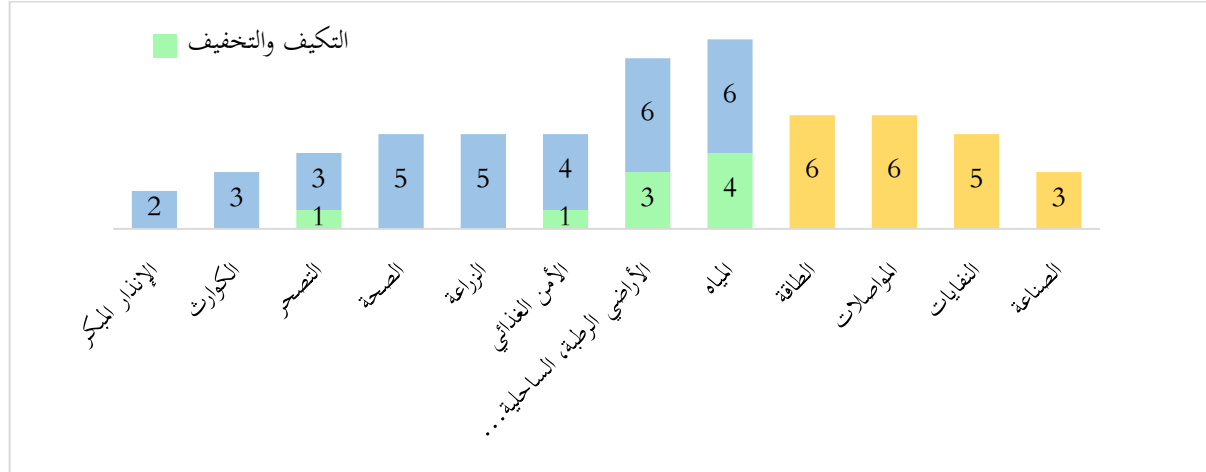
وتتضمن تقارير البلاغات الوطنية National Communications التي تقدمها الدول بصورة دورية، ومن بينها دول المجلس، فصلين منفصلين حول التكيف والتخفيف، حيث يتم دراسة الخيارات المتاحة للتكيف والتخفيف من مختلف القطاعات بصورة منفردة. وكذا الحال بالنسبة لمعظم الدراسات العلمية المنشورة والتي غالباً ما تُعنى بدراسة التكيف أو التخفيف من قطاع واحد فقط. إلا أن اتجاه الدراسات العلمية في مجال تغير المناخ في العالم قد أخذ منحى مختلف في السنوات القليلة الماضية. إذ انصبت جهود الباحثين على فهم وتقييم الارتباط بين الإجراءات التي يمكنها تحقيق التكيف والتخفيف في آن واحد وذلك لتعزيز التصدي لتغير المناخ.

ويأخذ الارتباط بين التكيف والتخفيف أشكالاً عدة وذلك بحسب السياق الوطني والظروف الخاصة بكل دولة أو منطقة على حدة. ففي الدول الزراعية مثلاً، نجد أن الارتباط وثيق بين الزراعة والمياه وتغير المناخ. حيث يؤثر تغير المناخ على كمية المياه المتاحة للزراعة، مما يؤدي إلى تغير نوعية المحاصيل التي تتم زراعتها وبالتالي انبعاث غازات الدفيئة. ومن أبرز الدراسات الحديثة التي تطرقت إلى هذا الموضوع دراسة Shrestha و Dhakal في النيبال⁽³⁾، ودراسة Lucena وآخرون في البرازيل⁽⁴⁾، ودراسة Antwi-Agyei وآخرون في أفريقيا⁽⁵⁾.

أما على مستوى دول المجلس، فقد تم التطرق بصورة موجزة إلى عدد من الإجراءات التي من شأنها تحقيق التكيف والتخفيف وذلك في تقارير المساهمات الوطنية المزمعة Intended Nationally Determined Contributions (INDC) والتي تم تقديمها قبيل التوقيع على اتفاقية باريس. حيث ورد في هذه التقارير عدد من المشروعات المتعلقة بالتكيف مع آثار تغير المناخ والتي يسهم تنفيذها في خفض الانبعاثات المتسببة في تغير المناخ. ولعل من أبرز القطاعات التي يمكن أن تحقق إجراءات التكيف فيها خفصاً في الانبعاثات هو قطاع المياه والذي ورد ذكره في أربعة تقارير من أصل ستة وذلك لدول المجلس (شكل 1).

كما وورد ذكر قطاع المياه ضمن القطاعات التي تستهدفها جميع دول المجلس لإجراءات التكيف مع الآثار الناجمة عن تغير المناخ. حيث يؤدي تغير المناخ إلى ارتفاع متوسط درجات الحرارة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المياه. وحيث أن المصدر الرئيسي للمياه في دول مجلس التعاون هو محطات التحلية، فإن ارتفاع درجات الحرارة سيؤدي إلى تزايد الطلب على المياه المحلاة. وبالتالي، فإنه وبغية التكيف مع الآثار الناجمة عن تغير المناخ، فإنه من الضروري التخطيط لتلبية الطلب المتزايد المتوقع على المياه وذلك عن طريق إنشاء محطات تحلية جديدة، وترشيد استهلاك المياه، واستغلال مياه

الصرف الصحي المعالجة بصورة مناسبة. وفيما يتعلق بالتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، فقد ورد قطاع الطاقة كأحد أبرز الخيارات وذلك في جميع تقارير دول المجلس (شكل 1). إذ تتبنى جميع دول المجلس سياسات وتدابير تستهدف تحسين كفاءة الطاقة وتنويع مصادر الطاقة لتشمل مصادر الطاقة المتجددة، لا سيما وأن انبعاثات غازات الدفيئة من قطاع الطاقة هي الأكبر مقارنة بباقي القطاعات. إذ تشكل الانبعاثات من قطاع الطاقة ما بين 70% في كل من البحرين وعمان ونحو 95% من إجمالي غازات الدفيئة في المملكة العربية السعودية (6-8).



شكل 1: القطاعات ذات الأولوية للتكيف، التخفيف، والتكيف والتخفيف كما ورد في تقارير المساهمات الوطنية المحددة لدول المجلس

ملاحظة: تم الحصول على تقارير المساهمات الوطنية المحددة لدول المجلس من الموقع:

<https://www4.unfccc.int/sites/submissions/INDC/Submission%20Pages/submissions.aspx>

ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين المياه والطاقة والتي أدركت دول المجلس الدور الهام الذي تلعبه في تحقيق التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ. حيث يتم استهلاك الطاقة في مختلف مراحل إنتاج مياه الشرب، بالإضافة إلى معالجة مياه الصرف الصحي. وانعكس ذلك جلياً في الاستراتيجية المائية لدول المجلس والتي اعتمدت على مبدأ تحقيق الترابط بين الماء والطاقة والغذاء، كما وتضمنت أيضاً مؤشراً لتحقيق أهدافها والذي نص على أن تشكل الطاقة المتجددة نحو 10% على الأقل من مصادر الطاقة المستخدمة في قطاع المياه وذلك بحلول عام 2035 (9). وعليه، فإن الحفاظ على المياه وترشيد استهلاكها، يعني بالضرورة خفض استهلاك الطاقة، وبالتالي التكيف مع آثار تغير المناخ وخفض الانبعاثات (10).

وتعتبر علاقة الارتباط بين المياه والطاقة قوية جداً في دول المجلس (11). إلا أنه وبالرغم من ذلك، فإن عدد الدراسات العلمية قد عُتبت بدراسة وتقييم هذه العلاقة محدود نسبياً. وتأتي أبرز هذه الدراسات في مجال المياه، إذ يتم تقييم الخفض المتوقع في الطلب على المياه وتأثير ذلك على قطاع الطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة في البحرين (12) والسعودية (13، 14) والكويت (15) والامارات العربية المتحدة (16، 17) ودول المجلس مجتمعة (18). أما في دراسة Marzooq وآخرون (19) ودراسة Alsabbagh وآخرون (20) في البحرين، فقد تم احتساب كمية الطاقة الكهربائية المستهلكة فعلياً في إنتاج مياه الشرب وذلك في الدراسة الأولى، وفي قطاع المياه البلدية والمتضمن إنتاج مياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي وذلك في الدراسة الثانية. إلا أنه لم يتم في هاتين الدراستين تقييم الآثار المترتبة على تطبيق مجموعة من الخيارات في قطاعي المياه والطاقة.

ويشكل عام، فإنه يمكن القول بأنه لم يتم الوقوف على أية دراسة علمية منشورة تتضمن جميع المحاور التالية:

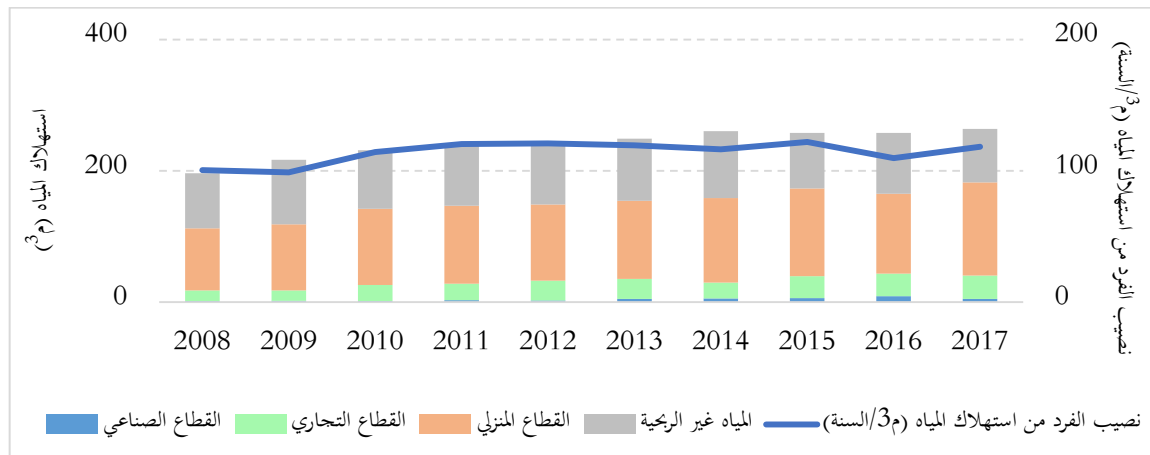
- تغطية كامل قطاع المياه البلدية والمتضمن إنتاج مياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي
- استخدام بيانات حقيقية تتعلق بالطاقة المستهلكة في قطاع المياه البلدية وليس فرضيات تم بناؤها في ضوء دراسات من خارج المنطقة
- دراسة تأثير الخيارات المتعلقة بقطاع الطاقة على البصمة الكربونية لقطاع المياه البلدية
- الربط بين قطاعي المياه والطاقة باستخدام برامج نمذجة ديناميكية مخصصة لتقييم الخيارات المتعلقة بإدارة هاذين

القطاعات

وهنا يأتي هذا البحث ليسد هذه الثغرة في الأدبيات المتعلقة بتغير المناخ، ليس في مملكة البحرين وحدها فحسب، وإنما في دول المجلس أيضاً.

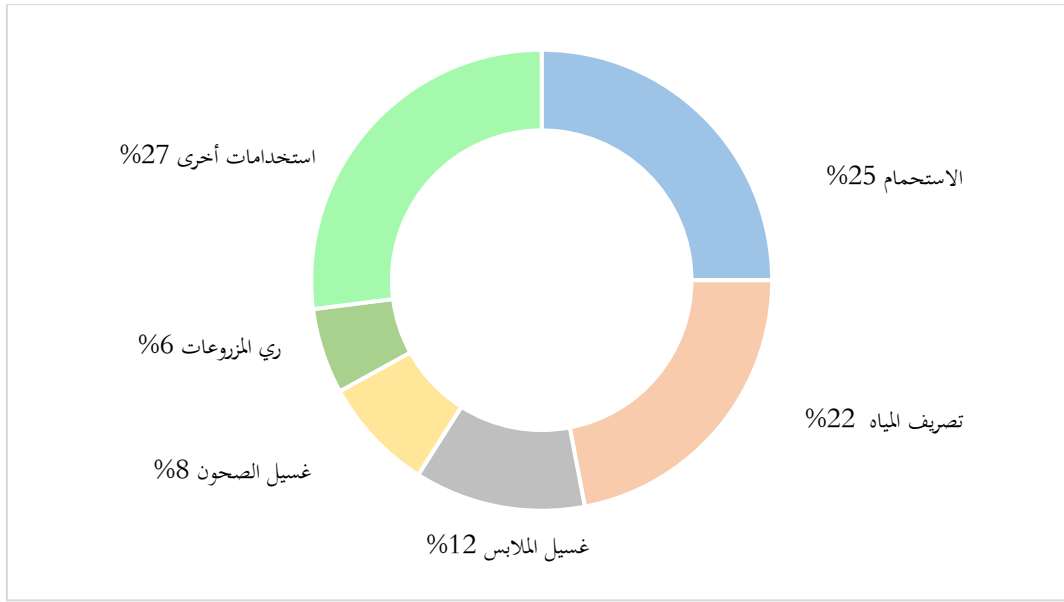
منطقة الدراسة

تعتمد مملكة البحرين على تحلية مياه البحر وذلك كمصدر لمياه الشرب، حيث أن الاعتماد على المياه الجوفية آخذ في التناقص. إذ يتم إنتاج مياه التحلية من خمس محطات في الوقت الحاضر وذلك باستخدام التقنيات الحرارية والتناضح العكسي وبإجمالي قدرة إنتاجية يبلغ نحو 860 ألف م³ / اليوم. وشهد إنتاج المياه نمواً بلغ في المتوسط نحو 3% سنوياً وذلك خلال الفترة 2008 – 2017⁽²¹⁾. إلا أن الإنتاج قد بدأ في الثبات إلى حد ما في عامي 2016 و2017 وذلك نتيجة التصحيحات التدريجية التي حدثت في أسعار المياه لتعكس التكلفة الحقيقية لإنتاجها في 2019. ويوضح شكل 2 استهلاك المياه بحسب القطاع بالإضافة إلى نصيب الفرد من المياه، كما ويوضح أيضاً نسبة المياه غير الربحية Non-revenue water^(*) المرتفعة نسبياً. ويوضح شكل 3 توزيع استهلاك المياه في القطاع المنزلي. إذ يستهلك الاستحمام وتصريف المياه نحو نصف كمية المياه، في حين تتوزع النسبة الباقية ما بين غسل الملابس وغسيل الصحون واستخدامات أخرى. وفي هذا البحث، فإنه سيتم التركيز على إنتاج واستهلاك المياه في القطاع المنزلي والتجاري، حيث سنتم الإشارة إليها بالمياه البلدية.



شكل 2: استهلاك المياه بحسب القطاعات في البحرين في الفترة 2008-2017⁽²¹⁾

* وهي تساوي الفرق بين إجمالي كمية المياه المنتجة وإجمالي كمية المياه المستهلكة، وتشمل المياه المتسربة، والمياه التي يتم الحصول عليها من شبكات التوزيع بصورة غير شرعية، والخطأ في قراءة العدادات بالإضافة إلى المياه التي يتم الحصول عليها بصورة قانونية ولكن دون أن يتم إصدار فاتورة استهلاك لها⁽⁹⁾.



شكل 3: توزيع استخدامات المياه في المنازل في البحرين. (22)

وتبذل هيئة الكهرباء والماء بمملكة البحرين جهودها بهدف ترشيد استهلاك المياه. ومن أبرز ما قامت به:

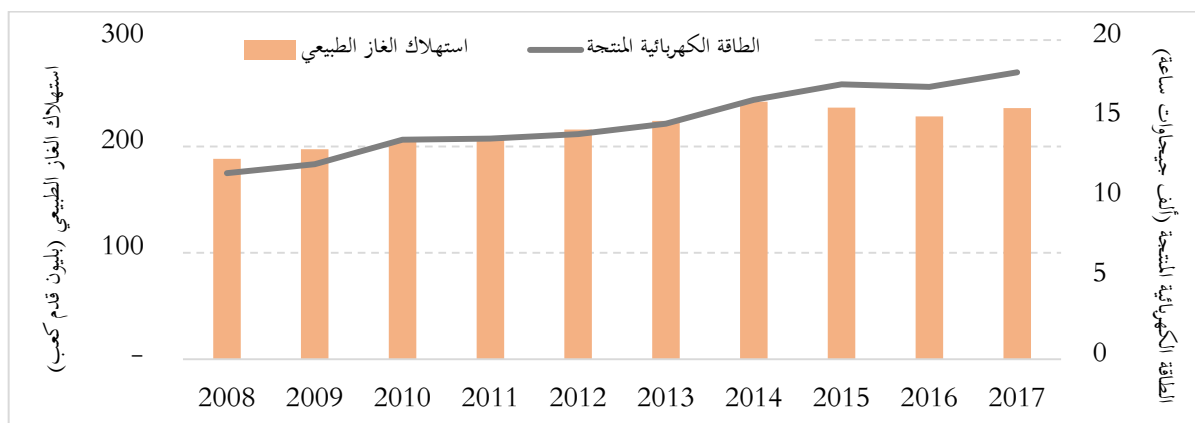
- برنامج الكشف على الاستهلاك العالي: حيث يتم مراقبة ورصد معدلات الاستهلاك العالي للمياه باستخدام برنامج آلي، ومن ثم تتم زيارة المواقع للتحقق من الأسباب وتحديد مواقع التسريبات المائية.
- تطبيق نظام التمديدات المائية: يشتمل نظام التمديدات المائية على الحدود القصوى لأبرز التركيبات المائية مثل الحنفيات وفوهات الدوش بالإضافة إلى بعض الأجهزة الكهربائية التي تستهلك المياه مثل غسالات الملابس وغسالات الصحون. وصدر هذا النظام في عام 2016 بحيث صار إلزامياً على جميع الوحدات الإنشائية.
- لائحة تنظيم العمل في مجال السباكة: وصدرت هذه اللائحة لضمان تطبيق اشتراطات نظام التمديدات المائية، إذ يُشترط اجتياز امتحان نظري وعملي وذلك للحصول على رخصة مزاولة السباكة.
- عقد المحاضرات التوعوية وحملات التوعية في المناسبات المختلفة وعند الطلب، ويتم خلالها توزيع أدوات ترشيد استهلاك المياه بصورة مجانية للراغبين.

الجدير بالذكر أنه يتم العمل حالياً على إعداد اللائحة الفنية الخليجية لأدوات ترشيد استهلاك المياه. إذ تم وضع مسودة لتحديد المواصفات الفنية لأدوات ترشيد استهلاك المياه وذلك من قبل هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن المتوقع أن يتم إقرارها في 2019⁽²³⁾. إلا أن وضع بطاقة كفاءة استهلاك المياه على الأجهزة الكهربائية التي تستهلك المياه، مثل غسالات الملابس وغسالات الصحون، لا يزال غير إلزامي.

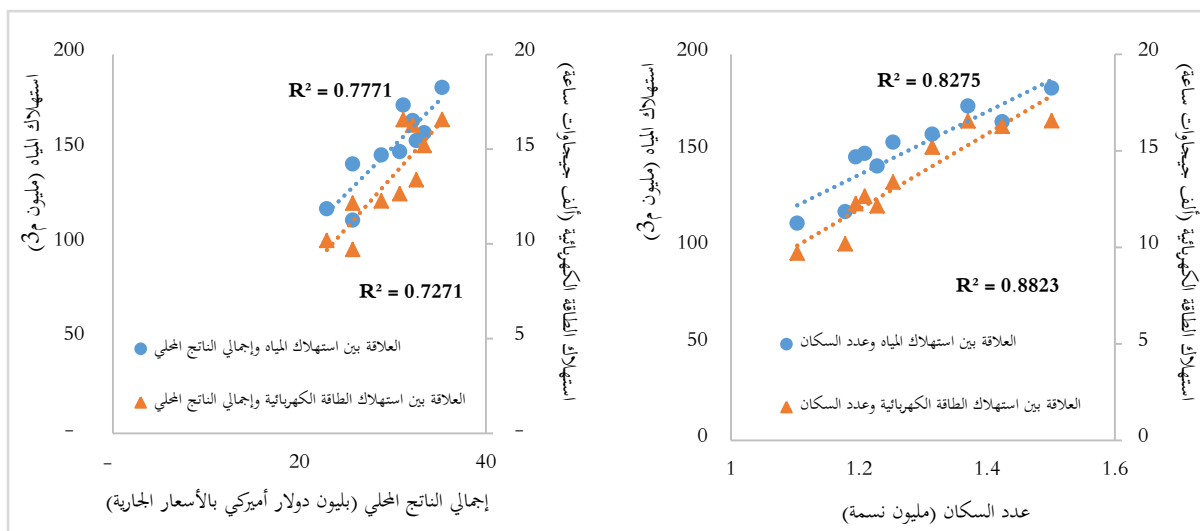
وفيما يتعلق بقطاع الطاقة في البحرين، فإن إنتاج الطاقة الكهربائية قد ارتفع بمتوسط سنوي بلغ 5% خلال الفترة 2008-2017 (شكل 4). إلا أنه، كما الحال بالنسبة لإنتاج المياه، فإن إنتاج الطاقة الكهربائية قد أخذ في الثبات إلى حد ما خلال عامي 2016 و2017 وذلك نتيجة التصحيحات التدريجية التي حدثت في تعرفه استهلاك الطاقة الكهربائية. وهذا ما انعكس على استهلاك محطات إنتاج الطاقة الكهربائية والمياه من الغاز الطبيعي والذي تأثر بكمية الطلب على الطاقة الكهربائية، ذلك أن إنتاج الطاقة الكهربائية يعتمد بصورة أساسية على الغاز الطبيعي في البحرين. ويتضح من شكل 5 وجود علاقة ارتباطية قوية بين عدد السكان من جهة، واستهلاك المياه والطاقة الكهربائية من جهة أخرى، في حين

يبدو أن العلاقة أضعف نسبياً وذلك بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي. الأمر الذي يعني أن زيادة عدد السكان، يعني بالضرورة تزايد الطلب على المياه والطاقة الكهربائية في البحرين.

وبغية استدامة قطاع الطاقة في البحرين، فقد تم إقرار الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة والخطة الوطنية للطاقة المتجددة في عام 2016. كما وتم أيضاً وضع هدف لكفاءة الطاقة يبلغ 6%، وآخر للطاقة المتجددة يبلغ 5% بحلول عام 2025⁽²⁴⁾.



شكل 4: الطاقة الكهربائية المنتجة واستهلاك الغاز الطبيعي في محطات إنتاج الكهرباء والمياه في البحرين في الفترة 2008-2017⁽²¹⁾



شكل 5: العلاقة بين استهلاك المياه والطاقة الكهربائية وعدد السكان (يمين) وإجمالي الناتج المحلي (يسار) في البحرين في الفترة 2008-2017^(21, 26)

المنهجية

تم اتباع المنهج الكمي لتحقيق أهداف هذا البحث. ويستعرض هذا الجزء الخطوات المنهجية بحسب أهداف البحث وذلك على النحو التالي:

الهدف الأول: توقع كمية الطلب على المياه من القطاع البلدي والطاقة الكهربائية بحلول عام 2030 بغية توقع كمية الطلب على المياه من القطاع البلدي وإجمالي الطلب على الطاقة الكهربائية في مملكة البحرين بحلول عام 2030، تم بناء نموذج للوضع الحالي Current Accounts أولاً ومن ثم بناء السيناريو المرجعي Business-As-Usual (BAU). وتم ذلك باستخدام برنامجي تخطيط وتقييم الموارد المائية Water Evaluation and Planning

(WEAP) وتخطيط بدائل الطاقة على المدى البعيد (LEAP) والذان قام معهد ستوكهولم للبيئة (SEI) بتطويرهما. وتم استخدام الإحصاءات الرسمية المنشورة وذلك فيما يتعلق بالمياه والطاقة وذلك لبناء نموذج الوضع الحالي كما هو موضح في جدول 1. وفيما يتعلق بالطاقة الكهربائية المستهلكة في قطاع المياه البلدية، فقد تم الاعتماد على بيانات فعلية تم حسابها في دراسة Alsabbagh وآخرون⁽²⁰⁾. كما وتم تحديد سنة الأساس Base Year لهذه الدراسة لتكون 2017 وذلك كونها أحدث سنة تتوفر فيها جميع البيانات المطلوبة.

جدول 1: الفرضيات المستخدمة في بناء الوضع الحالي لعام 2017 (20, 21, 25, 27)

القطاع	المتغير	الفرضية
القطاع البلدية	سنة الأساس	2017
	عدد السكان	1,501,116 نسمة
	إجمالي المياه المنتجة	263.9 مليون متر مكعب، نحو 99.8% منها من محطات التحلية والباقي من المياه الجوفية
	إجمالي المياه المستهلكة	182.5 مليون متر مكعب، نحو 97.5% منها يتم استهلاكها في القطاع البلدي والباقي يتم استهلاكه في القطاع الصناعي
	نصيب الفرد من المياه البلدية	118.4 متر مكعب / الفرد / السنة
	محطات تحلية المياه وطاقاتها الإنتاجية	محطة ستره وتستخدم تقنية التبخير الوميضي المتعدد المراحل Multi-Stage Flash Distillation (MSF) وذلك بطاقة الإنتاجية تبلغ 113.6 ألف م ³ /اليوم، محطة رأس أبوجرجور وتستخدم تقنية التناضح العكسي Reverse Osmosis (RO) وذلك بطاقة إنتاجية تبلغ 75 ألف م ³ /اليوم، محطة الحد وتستخدم تقنيتي MSF والتبخير بطريقة التأثير متعدد المراحل Multiple-Effect Distillation (MED) وطاقاتها الإنتاجية تبلغ 409.1 ألف م ³ /اليوم، محطة ألبا وتستخدم تقنية MED وطاقاتها الإنتاجية تبلغ 43.2 ألف م ³ /اليوم، محطة الدور وتستخدم تقنية التناضح العكسي وطاقاتها الإنتاجية تبلغ 218.2 ألف م ³ /اليوم
	الطاقة الكهربائية المستهلكة في محطات التحلية	محطة ستره (MSF): 5.3 كيلووات ساعة/م ³ ، محطة رأس أبوجرجور (RO): 4.8 كيلووات ساعة/م ³ ، محطة الحد (MSF): 3.8 كيلووات ساعة/م ³ ، محطة الحد (MED): 2.6 كيلووات ساعة/م ³ ، محطة ألبا (MED): 5.1 كيلووات ساعة/م ³ ، محطة الدور (RO): 5.4 كيلووات ساعة/م ³
	الطاقة الكهربائية المستهلكة في شبكات نقل وتوزيع المياه	0.14 كيلووات ساعة/م ³
	نسبة المياه غير الراحية (الفرق بين كمية المياه المنتجة والمستهلكة)	30.8%

محطة تولي: 300 ألف م ³ /اليوم، محطة المحرق: 71 ألف م ³ /اليوم، محطة الدور: 153 م ³ /اليوم، محطة جو: 494 م ³ /اليوم، محطة الهمة: 923 م ³ /اليوم، محطة عسكر: 487 م ³ /اليوم، محطة الجسرة: 726 م ³ /اليوم	محطات معالجة مياه الصرف الصحي
143.8 مليون م ³ ، 95.2% منها تتم معالجتها في المحطات أعلاه في حين لا تتوافر البيانات الكافية حول المحطات التي تقوم بمعالجة النسبة الباقية	إجمالي كمية مياه الصرف الصحي المعالجة
محطة تولي: 0.3 كيلووات ساعة/م ³ ، محطة المحرق: 0.9 كيلووات ساعة/م ³ ، محطة الدور: 0.2 كيلووات ساعة/م ³ ، محطة جو: 0.2 كيلووات ساعة/م ³ ، محطة الهمة: 2.2 كيلووات ساعة/م ³ ، محطة عسكر: 0.1 كيلووات ساعة/م ³ ، محطة الجسرة: 0.2 كيلووات ساعة/م ³ .	الطاقة الكهربائية المستهلكة في محطات معالجة مياه الصرف الصحي
0.5 كيلووات ساعة/م ³	الطاقة الكهربائية المستهلكة في شبكات نقل مياه الصرف الصحي ومياه الصرف الصحي المعالجة
2017	سنة الأساس
17,978 جيجاوات ساعة	إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة
16,559 جيجاوات ساعة، نحو 1,246 منها تم استهلاكه في قطاع المياه البلدية	إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة
7.9%	الفاقد في شبكة النقل والتوزيع (الفرق بين كمية الطاقة الكهربائية المنتجة والمستهلكة)
نحو 30%	كفاءة إنتاج الطاقة الكهربائية
محطة ستر: 125 ميجاوات، محطة الرفاع: 700 ميجاوات، محطة الحد: 929 ميجاوات، محطة الدور: 1224.9 ميجاوات، محطة العزل: 3920.9 ميجاوات	محطات إنتاج الطاقة الكهربائية والقدرة المركبة لها

الطاقة الكهربائية

- ولبناء السيناريو المرجعي، فقد تم اتباع الخطوات التالية وذلك فيما يتعلق بقطاع المياه البلدية (جدول 2):
- تم بناء توقعات نمو الطلب على المياه البلدية بالاعتماد على أعداد السكان ونصيب الفرد من المياه البلدية، وذلك لقوة علاقة الارتباط بين أعداد السكان والطلب على المياه (شكل 5). وتم الحصول على التوقعات المتعلقة بالنمو في أعداد السكان وذلك من الجهات الرسمية (28). وفيما يتعلق بنصيب الفرد من المياه البلدية، فقد تم افتراض نمو نصيب الفرد من المياه البلدية وذلك بمعدل 0.055 متر مكعب/الفرد/السنة بسبب تغير المناخ. حيث بيّن Al-Zubari وآخرون (12) أن متوسط درجات الحرارة في مملكة البحرين يرتفع بنحو 0.4 درجة مئوية وذلك كل عشر سنوات. وبالنظر إلى نمو الطلب على المياه، فإنه يمكن القول بأن الطلب على المياه يرتفع بنحو 1.38 م³/الفرد وذلك عند ارتفاع متوسط درجة الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة (12). وعليه، فقد تم افتراض أن متوسط درجات الحرارة يرتفع سنوياً بمقدار 0.04 درجة مئوية مما يؤدي إلى نمو في الطلب على المياه بمقدار 0.055 م³/الفرد/السنة.
- تم الحصول على الخطة المستقبلية لمشاريع هيئة الكهرباء والماء وذلك لتحديد محطات التحلية المقرر إيقافها، وتلك التي سيتم إنشاؤها، بالإضافة إلى القدرة الإنتاجية لهذه المحطات وسنة الإنشاء.

- تم افتراض التناقص التدريجي لإنتاجية المحطات الموجودة من المياه وذلك عند افتتاح محطات التحلية الجديدة.
- تم افتراض ثبات كمية الطاقة الكهربائية المستهلكة في قطاع المياه البلدية وذلك بالنسبة للمحطات والشبكات القائمة، في حين تم افتراض تحسن كفاءة استهلاك الطاقة الكهربائية وذلك في محطات التحلية الجديدة.
- وتم ذلك من خلال تطبيق المعادلات التالية:

معادلة 1: الطلب المتوقع على المياه = نصيب الفرد من المياه × عدد السكان المتوقع

معادلة 2: لإنتاج المياه = الطلب المتوقع على المياه + الفاقد من المياه

- كما وتم التأكد من جودة التوقعات المستقبلية المتعلقة بإنتاج المياه المحلاة وذلك بالاعتماد على البيانات الخاصة بالفترة 2008-2017 (القيم المشاهدة) وتمت مقارنتها بالقيم المحسوبة باستخدام برنامج WEAP وذلك باستخدام المعادلات التالية (29):

معادلة 3: متوسط الخطأ = (1/متوسط القيم المشاهدة) × [(مجموع (القيمة المحسوبة - القيمة المشاهدة)/عدد القيم) * 100]

معادلة 4: جذر متوسط مربع الخطأ = (1/متوسط القيم المشاهدة) × [(مجموع (القيمة المحسوبة - القيمة المشاهدة)²/عدد القيم) * 100]^{1/2}

معادلة 5: معامل التحديد (R²) = [مجموع (القيمة المشاهدة - متوسط القيم المشاهدة) × (القيمة المحسوبة - متوسط القيم المشاهدة)] / [مجموع (القيمة المشاهدة - متوسط القيم المشاهدة)² × مجموع (القيمة المحسوبة - متوسط القيم المشاهدة)²]

ويتطبيق هذه المعادلات، كانت نتيجة متوسط الخطأ 0.3% وجذر متوسط مربع الخطأ 4.9%. وتعتبر هذه النتائج مناسبة لبناء السيناريوهات، إذ أن نطاق نسبة الخطأ المقبول يتراوح ما بين -10% و +10% (30). كما وكانت قيمة معامل التحديد 0.85 وهي قيمة جيدة كونها مرتفعة نسبياً. وعليه، فقد تم التأكد من جودة التوقعات المستقبلية.

ولبناء السيناريو المرجعي المتعلق بالطاقة الكهربائية، فقد تم اتباع الخطوات المنهجية التالية (جدول 2):

- تم استخدام التوقعات الرسمية للطلب المتوقع على الطاقة الكهربائية، وهي تمثل نمواً منخفضاً للطلب على الطاقة الكهربائية من مختلف القطاعات بفعل رفع الدعم عن أسعار الطاقة الكهربائية. إذ تعكس التعرفة الجديدة للطاقة الكهربائية المطبقة في مارس 2019 التكلفة الفعلية للإنتاج (*).

- تم الحصول على الخطة المستقبلية لمشاريع هيئة الكهرباء والماء وذلك لتحديد محطات إنتاج الطاقة الكهربائية المزمع إنشاؤها بالإضافة إلى الطاقة الإنتاجية لها وسنة الإنشاء.

• تم افتراض ثبات كفاءة إنتاج الطاقة الكهربائية وذلك للمحطات القائمة والجديدة.

- ولحساب كمية الطلب المتوقع على الطاقة الكهربائية من قبل قطاع المياه البلدية، فقد تم استخدام المعادلات التالية (17):

معادلة 6: الطاقة الكهربائية المستهلكة في إنتاج مياه الشرب = (الطاقة الكهربائية المستهلكة في تحلية 1 م³ من المياه باستخدام تقنية MSF × كمية المياه المنتجة) + (الطاقة الكهربائية المستهلكة في تحلية 1 م³ من المياه باستخدام تقنية MED × كمية المياه المنتجة) + (الطاقة الكهربائية المستهلكة في تحلية 1 م³ من المياه باستخدام تقنية RO × كمية المياه المنتجة)

* تم استثناء المواطنين من التعرفة الجديدة وذلك لمسكن واحد فقط، حيث يتم تطبيق التعرفة المدعومة لأسعار الطاقة الكهربائية

معادلة 7: الطلب على الطاقة الكهربائية من قطاع مياه الشرب = الطاقة الكهربائية المستهلكة في إنتاج مياه الشرب + [(الطاقة الكهربائية المستهلكة لنقل 1 م³ من المياه + الطاقة الكهربائية المستهلكة في توزيع 1 م³ من المياه) × كمية المياه المنتجة]

معادلة 8: الطاقة الكهربائية المستهلكة في معالجة مياه الصرف الصحي = (الطاقة الكهربائية المستهلكة في معالجة 1 م³ من مياه الصرف الصحي في محطة 1 × كمية مياه الصرف الصحي المعالجة في محطة 1) + (الطاقة الكهربائية المستهلكة في معالجة 1 م³ من مياه الصرف الصحي في محطة 2 × كمية مياه الصرف الصحي المعالجة في محطة 2) (الطاقة الكهربائية المستهلكة في معالجة 1 م³ من مياه الصرف الصحي في محطة 7 × كمية مياه الصرف الصحي المعالجة في محطة 7)

معادلة 9: الطلب على الطاقة الكهربائية من قطاع مياه الصرف الصحي = الطاقة الكهربائية المستهلكة في معالجة مياه الصرف الصحي + [(الطاقة الكهربائية المستهلكة لنقل 1 م³ من مياه الصرف الصحي إلى محطات المعالجة + الطاقة الكهربائية المستهلكة في نقل 1 م³ من مياه الصرف الصحي المعالجة إلى المستهلك النهائي) × كمية مياه الصرف الصحي المعالجة]

معادلة 10: إجمالي الطلب على الطاقة الكهربائية من قبل قطاع المياه البلدية = الطلب على الطاقة الكهربائية من قطاع مياه الشرب + الطلب على الطاقة الكهربائية من قطاع مياه الصرف الصحي

جدول 2: الفرضيات المستخدمة في بناء السيناريو المرجعي BAU وذلك للفترة 2020-2030 (20, 21, 31)

القطاع	المتغير	الفرضية
المياه البلدية	بداية السيناريو	2020
	نهاية السيناريو	2030
	عدد السكان	2,213,000 في عام 2030
	نصيب الفرد من المياه البلدية	معدل النمو 0.05% في السنة
	محطات تحلية المياه الجديدة	محطة الدور 2 وطاققتها الإنتاجية 227.3 ألف م ³ /اليوم ومن المتوقع افتتاحها في عام 2021، محطة رأس أبوجرجور 2 وطاققتها الإنتاجية 227.3 ألف م ³ /اليوم ومن المتوقع افتتاحها في عام 2024، محطة المدينة الشمالية وطاققتها 136.3 ألف م ³ /اليوم ومن المتوقع افتتاحها في عام 2028، محطة ستره 2 وطاققتها الإنتاجية 113.6 ألف م ³ /اليوم ومن المتوقع افتتاحها في عام 2029
	محطات تحلية المياه المتوقع إيقافها	من المتوقع أن يتم إخراج محطة ستره من الخدمة وذلك بعد افتتاح محطة رأس أبوجرجور في عام 2024
	الطاقة الكهربائية المستهلكة في محطات تحلية المياه	3.3 كيلووات ساعة / م ³ وذلك للتحلية الحرارية و5 كيلووات ساعة م ³ للمحطات التي تستخدم تقنية التناضح العكسي
الطاقة الكهربائية	إجمالي الطلب على الطاقة الكهربائية	26,233 جيجاوات ساعة في عام 2030

محطات إنتاج الطاقة الكهربائية الجديدة والقدرة المركبة لها	محطة الدور 2 بطاقة إنتاجية 1,350 ميغاوات ومن المتوقع افتتاحها في عام 2019، محطة رأس أبوجرجور 2 بطاقة تبلغ 1,750 ميغاوات ومن المتوقع افتتاحها في عام 2024، محطة الدور 3 بطاقة إنتاجية 1,131 ومن المتوقع افتتاحها عام 2028. كما ومن المتوقع أن يتم تشغيل محطة الطاقة الشمسية والرياح في عام 2019 بطاقة 5 ميغاوات
-----------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

الهدف الثاني: تحديد كمية الخفض في إنتاج المياه والطاقة وذلك عند تطبيق مجموعة من الخيارات تم البحث في الدراسات السابقة عن أبرز الخيارات والتقنيات والتي من الممكن أن تحقق خفضاً في إنتاج المياه البلدية والطاقة الأولية. وفيما يتعلق بالخيارات في قطاع المياه، فقد تم اختيار ثلاثة خيارات تناسب الوضع المائي في مملكة البحرين، وهي: رفع الوعي لدى المستهلكين مما يؤدي إلى خفض الطلب على المياه المحلاة، استخدام أجهزة ترشيد استهلاك المياه في المنازل، وأخيراً خفض نسبة المياه غير الربحية. وأما قطاع الطاقة، فتم التركيز على الخيارات المتعلقة بإدارة جانب العرض Supply Side Management وذلك للتعرف على تأثيرها على البصمة الكربونية لقطاع المياه البلدية. وعلى وجه التحديد، فقد تم اختيار ثلاثة خيارات تتعلق بالطاقة المتجددة وهي: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، والطاقة الحيوية.

وعليه، فقد تم تصميم ثلاثة سيناريوهات تتعلق بقطاع المياه، بالإضافة على سيناريو رابع يشمل جميع الخيارات الآتية الذكر، ذلك أنه لا يوجد تعارض بين تنفيذها كلها. وكذا الحال بالنسبة لقطاع الطاقة الكهربائية، إذ تم بناء ثلاثة سيناريوهات تتعلق بالطاقات المتجددة، بالإضافة إلى سيناريو رابع يجمع بينها. ويوضح جدول 3 الفرضيات المستخدمة في بناء هذه السيناريوهات. الجدير بالذكر أنه تم إعداد هذه الفرضيات في ضوء الدراسات السابقة⁽¹⁵⁾ وذلك فيما يتعلق بقطاع المياه البلدية. أما فيما يتعلق بقطاع الطاقة الكهربائية، فقد تمت الاستعانة بالمبادرات والبرامج الواردة في الخطة الوطنية للطاقة المتجددة⁽²⁴⁾.

جدول 3: سيناريوهات الخيارات الإدارية والتقنية المتعلقة بقطاع المياه البلدية والطاقة الكهربائية (12، 15، 24، 25)

القطاع	السيناريو	الفرضيات
المياه البلدية	سيناريو رفع الوعي	يؤدي رفع الوعي لدى المستهلكين إلى خفض تدريجي في نصيب الفرد من المياه بمقدار 10% بحلول عام 2030
	سيناريو أدوات الترشيح	يؤدي استخدام أجهزة ترشيح استهلاك المياه في المنازل إلى انخفاض نصيب الفرد بشكل تدريجي بمقدار 20% بحلول عام 2030
	سيناريو خفض المياه غير الربحية	تم افتراض تحسين كفاءة شبكات نقل وتوزيع المياه تدريجياً لتصبح نسبة المياه غير الربحية 12% في عام 2030
	جميع الخيارات	ويشمل جميع السيناريوهات الثلاثة السابقة
الطاقة الكهربائية	الطاقة الشمسية	تم افتراض إضافة طاقة إنتاجية من الطاقة الشمسية بمقدار 200 ميغاوات بحلول عام 2025
	طاقة الرياح	تم افتراض إضافة طاقة إنتاجية من طاقة الرياح بمقدار 50 ميغاوات بحلول عام 2025
	الطاقة الحيوية	تم افتراض إضافة طاقة إنتاجية من الطاقة الحيوية بمقدار 5 ميغاوات بحلول عام 2025
	جميع الخيارات	ويشمل جميع السيناريوهات الثلاثة السابقة

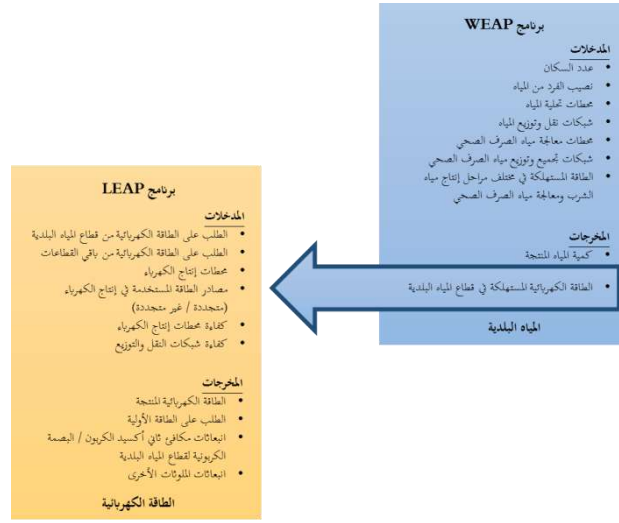
الهدف الثالث: التعرف على المنافع المتحققة عند خفض الطلب على المياه والطاقة

تم الربط بين النموذجين الذين تم بناؤهما لقطاعي المياه البلدية والطاقة الكهربائية وذلك بغية التعرف على المنافع المتحققة عند تنفيذ مجموعة من الخيارات المتعلقة بالقطاعين. حيث تم الربط بين النموذجين الديناميكيين اللذين تم بناؤهما في برنامجي WEAP و LEAP كما هو موضح في شكل 6. الجدير بالذكر أن هذه هي المرة الأولى التي تتم فيها عملية الربط بين البرنامجين وذلك لدول المجلس^(*). وتشتمل المنافع التي تم احتسابها ما يلي: الخفض في إنتاج المياه المحلاة، والخفض في إنتاج الطاقة الكهربائية، والخفض في الطلب على الطاقة الأولية وتحديدًا الغاز الطبيعي، والخفض في انبعاثات غازات الدفيئة مجتمعة، بالإضافة إلى الخفض في غازات ثاني أكسيد الكربون وأكاسيد النيتروجين والميثان. كما وتم حساب البصمة الكربونية لقطاع المياه البلدية وذلك من خلال برنامج LEAP باستخدام المعادلة التالية:

البصمة الكربونية لقطاع المياه البلدية = كمية الطاقة المستهلكة في قطاع المياه البلدية × معامل الانبعاث (معادلة 11)

الهدف الرابع: الخروج بتوصيات لتطبيق الخيارات المناسبة لمملكة البحرين

بالاستناد إلى النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث بالإضافة إلى الدراسات السابقة، فقد تم إعداد مصفوفة للمفاضلة بين الخيارات التي تم تقييمها. وفي ضوء نتائج التقييم، فقد تم إعداد مجموعة من التوصيات التي تتعلق بالترابط بين المياه والطاقة في مملكة البحرين وذلك لتحقيق التكيف مع آثار تغير المناخ وتخفيف الانبعاثات.



شكل 6: مخطط توضيحي للربط بين برنامجي WEAP و LEAP

النتائج والمناقشة

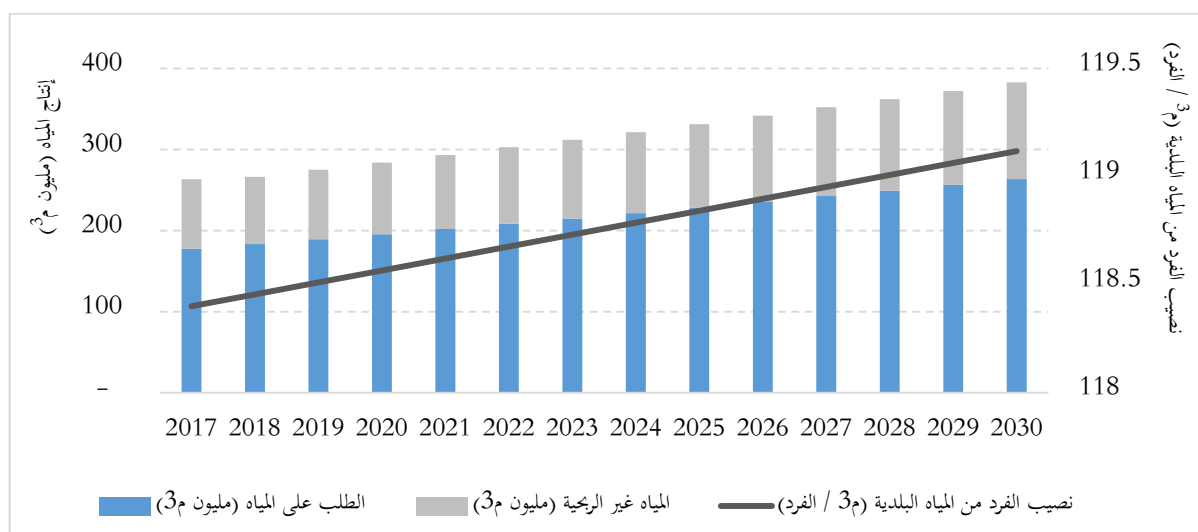
باتباع المنهجية التي تم تفصيلها في الجزء السابق، تم تحقيق أهداف البحث وذلك على النحو التالي:

الهدف الأول: توقع كمية الطلب على المياه من القطاع البلدي والطاقة الكهربائية بحلول عام 2030

تبين نتائج السيناريو المرجعي الذي تم بناؤه لقطاع المياه البلدية أن إنتاج المياه سيرتفع من نحو 263 مليون م³ في عام 2017 إلى 382 مليون م³ في عام 2030 (شكل 7).

* باستثناء الدراسة التقنية التي قام بها باحثون من معهد ستوكهولم للبيئة، وهي الجهة المطورة للبرنامجين (WEAP و LEAP)، وذلك لدولة الإمارات العربية المتحدة ودول المجلس^(16, 18)، وهي دراسات تقنية استشارية Consultancy Reports وليست دراسات علمية منشورة في دوريات محكمة.

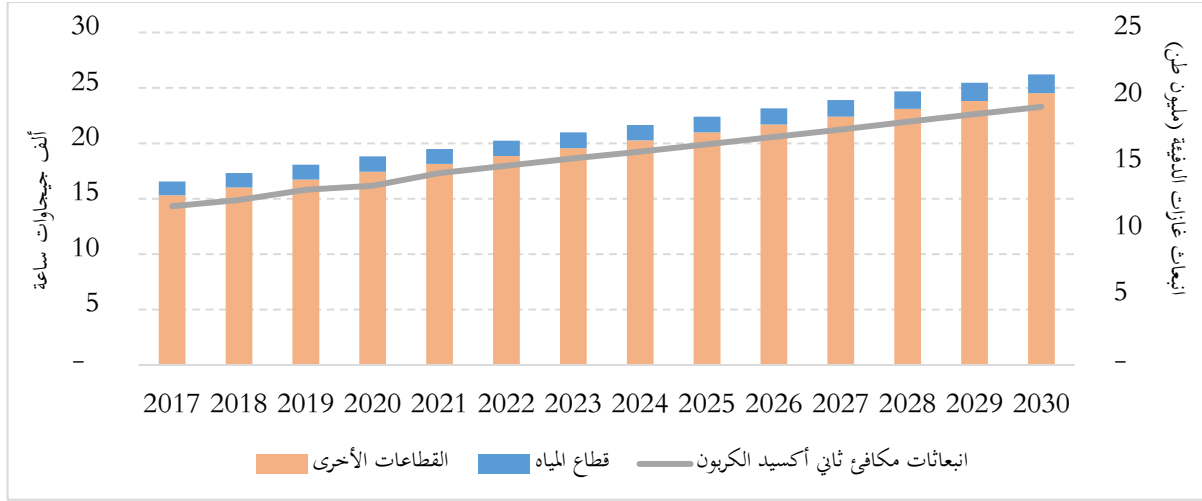
إذ سيرتفع إجمالي الطلب على المياه البلدية بنسبة 48% في عام 2030 مقارنة بعام 2017، كما وسيرتفع أيضاً نصيب الفرد من المياه البلدية ولكن بنسبة أقل تبلغ 0.6% وذلك بسبب رفع الدعم الحكومي عن المياه والذي تم بشكل كامل في عام 2019*. إلا أنه ونظراً للنمو المتوقع في أعداد السكان، فإن الطلب على المياه سيستمر. وفي حال لم تتم معالجة قضية المياه غير الربحية وخفض نسبتها، فإنه من المتوقع أن تبلغ كمية المياه غير الربحية نحو 119 مليون م³ في عام 2030. وهذا ما يقارب كمية المياه المستهلكة في القطاع المنزلي في عام 2017 والبالغة نحو 121 مليون م³، الأمر الذي يحتم ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة حيالها.



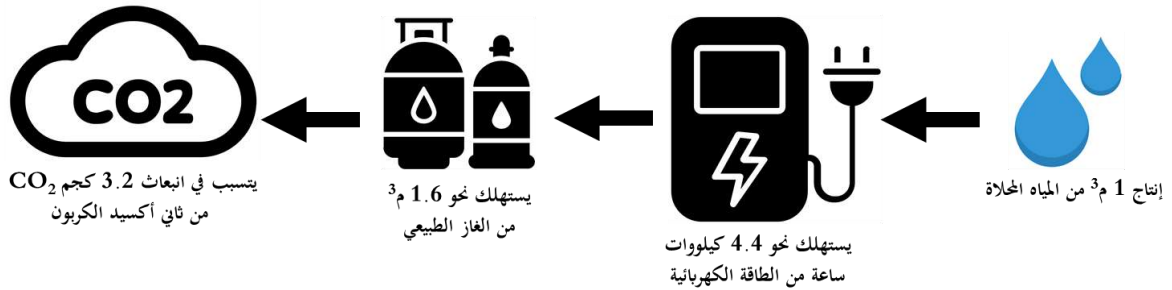
شكل 7: إنتاج المياه البلدية ونصيب الفرد المتوقع في السيناريو المرجعي حتى عام 2030

كما وتشير نتائج السيناريو المرجعي المتعلق بالطاقة الكهربائية إلى نمو الطلب بنحو 58% في عام 2030 مقارنة بعام 2017 (شكل 8). ومن المتوقع أن يرتفع استهلاك قطاع المياه البلدية من الطاقة الكهربائية من 1.2 ألف جيجاوات ساعة في عام 2017 إلى نحو 1.7 ألف جيجاوات ساعة في عام 2030. وحيث أن إنتاج الطاقة الكهربائية في البحرين يعتمد بشكل أساسي على الغاز الطبيعي، فإن كمية انبعاثات غازات الدفيئة المتوقعة من هذا القطاع تبلغ نحو 19 مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون (شكل 8). وهذا ما يعني أن إنتاج 1 م³ من المياه المحلاة سوف يستهلك نحو 4.4 كيلوات ساعة من الطاقة الكهربائية في عام 2030. وبالنظر إلى أن كفاءة إنتاج الطاقة الكهربائية تبلغ نحو 30%، فإن ذلك يعني استهلاك نحو 1.6 م³ من الغاز الطبيعي والذي يتسبب في انبعاث نحو 3.2 كجم من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (شكل 9).

* باستثناء حساب كهرباء وماء واحد لكل أسرة بحرينية



شكل 8: الطلب المتوقع على الطاقة الكهربائية وانبعاث غازات الدفيئة في السيناريو المرجعي للفترة 2030-2017

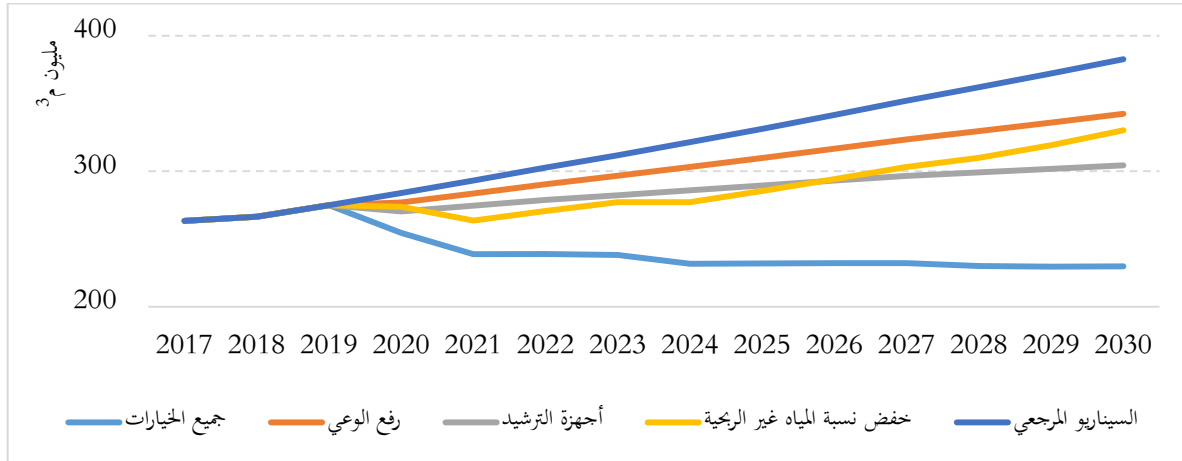


شكل 9: الآثار المترتبة على إنتاج 1 م³ من المياه المحلاة في عام 2030 وذلك في السيناريو المرجعي

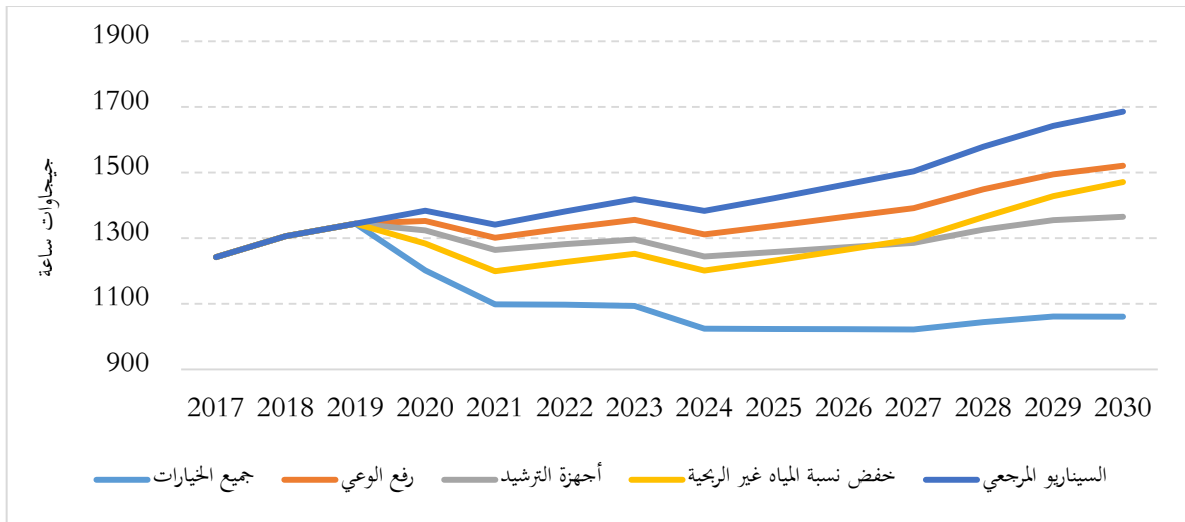
ملاحظة: تم شراء الأشكال التوضيحية من موقع <https://www.iconfinder.com/> وبالتالي فقد تم الحصول على حق استخدام هذه الأشكال.

الهدف الثاني: تحديد كمية الخفض في إنتاج المياه والطاقة وذلك عند تطبيق مجموعة من الخيارات تُبين نتائج السيناريوهات المتعلقة بإدارة قطاع المياه البلدية أن استخدام أجهزة ترشيد المياه يمكن أن يحقق مقدار خفض في الطلب على المياه بنحو 78 مليون م³ في عام 2030 مقارنة بالسيناريو المرجعي. كما ويبلغ مقدار الخفض نحو 52 مليون م³ و 40 مليون م³ وذلك لخبري خفض نسبة المياه غير الربحية ورفع وعي المستهلكين على التوالي (شكل 10). ولعل كمية الخفض الأكبر التي يمكن تحقيقها تتمثل في تطبيق الخيارات الثلاثة معاً، إذ أنه من المتوقع أن تحقق خفضاً يبلغ نحو 40% في عام 2030 مقارنة بالسيناريو المرجعي وذلك فيما يتعلق بالطلب على المياه البلدية. وينعكس الخفض في الطلب على المياه البلدية على إنتاج الطاقة الكهربائية. حيث يسهم استخدام أجهزة ترشيد المياه في تحقيق أكبر كمية خفض في الطلب على الطاقة الكهربائية وذلك بنحو 320 جيجاوات ساعة في عام 2030 (شكل 11). ويأتي خفض نسبة المياه غير الربحية في المرتبة الثانية، إذ يسهم في خفض الطلب على الطاقة الكهربائية بنحو 214 جيجاوات ساعة، يليه رفع الوعي لدى المستهلكين وذلك بنحو 164 جيجاوات ساعة في عام 2030. وهذا ما يعني خفض الطلب على الطاقة الأولية المستهلكة في إنتاج الطاقة الكهربائية. إذ يتراوح مقدار الخفض المتوقع في الطلب على الغاز الطبيعي ما بين 52 و 101 ألف طن نفط مكافئ وذلك للسيناريوهات المختلفة المتعلقة بإدارة قطاع المياه البلدية، في حين يصل مقدار الخفض المتوقع عند تطبيق جميع الخيارات إلى نحو 197 ألف طن نفط مكافئ في عام 2030 مقارنة بالسيناريو المرجعي (شكل 12).

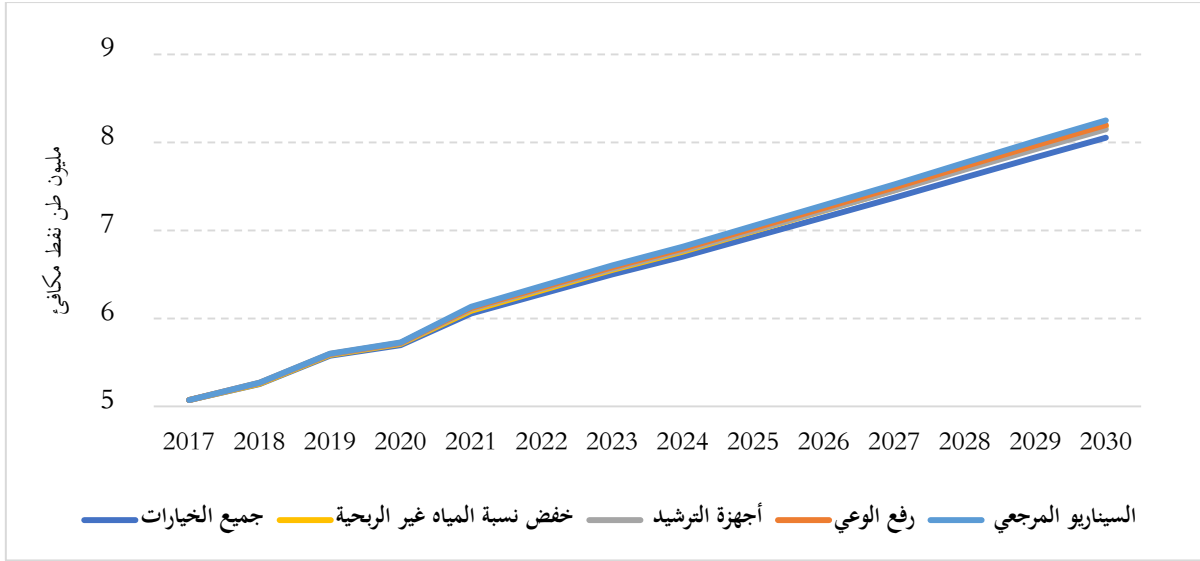
كما وتسهم الطاقات المتجددة في تحقيق خفض في الطلب على الطاقة الأولية أيضاً. إذ يتراوح الخفض المتوقع في الطلب على الطاقة الأولية بين 540 و674 ألف طن نفط مكافئ في عام 2030 مقارنة بالسيناريو المرجعي وذلك عند تنفيذ المشروعات بصورة منفردة. أما عند تنفيذ المشروعات المتعلقة بطاقة الرياح، الطاقة الشمسية والغاز الحيوي بصورة مجتمعة، فإن ذلك من شأنه أن يحقق كمية خفض تصل إلى 711 ألف طن نفط مكافئ في عام 2030⁽²⁴⁾ (شكل 13).



شكل 10: الطلب المتوقع على المياه البلدية عند تطبيق مجموعة من الخيارات

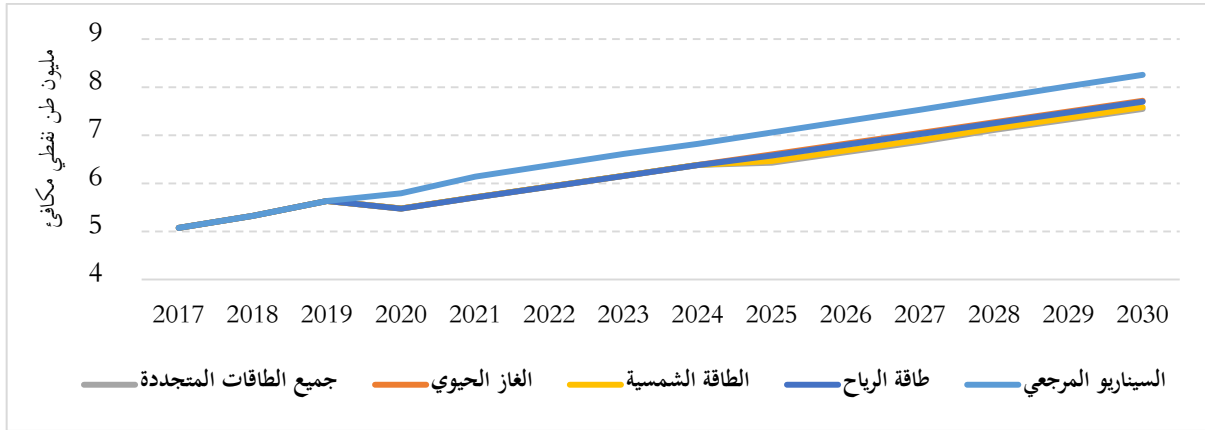


شكل 11: الاستهلاك المتوقع لقطاع المياه البلدية من الطاقة الكهربائية وذلك عند تطبيق مجموعة من الخيارات المتعلقة بقطاع المياه



شكل 12: إجمالي الطلب المتوقع على الطاقة الأولية عند تطبيق مجموعة من الخيارات المتعلقة بقطاع المياه البلدية

ملاحظة: تمت الاستعانة بنتائج تقييم المشروعات المتعلقة بالطاقات المتجددة والواردة في الخطة الوطنية للطاقة المتجددة (24)



شكل 13: إجمالي الطلب المتوقع على الطاقة الأولية عند تطبيق مجموعة من الخيارات المتعلقة بقطاع الطاقة الكهربائية (24)

الهدف الثالث: التعرف على المنافع المتحققة عند خفض الطلب على المياه والطاقة

لا تقتصر المنافع المترتبة على خفض الطلب على المياه البلدية والطاقة الكهربائية على خفض الطلب على الطاقة الأولية فحسب، وإنما تمتد أيضاً لتشمل مجموعة من المنافع البيئية والاقتصادية والاجتماعية. فعلى الصعيد البيئي، يمكن تحقيق خفض تراكمي في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون يتراوح ما بين 0.72 و 11.4 مليون طن وذلك عند تنفيذ الخيارات المختلفة المتعلقة بقطاعي المياه والطاقة (جدول 4). كما ويمكن أيضاً خفض انبعاثات أكاسيد النيتروجين بما يتراوح بين 1.94 و 30.7 ألف طن، في حين تتراوح كميات الخفض التراكمية المتوقعة من الميثان ما بين 13 و 204.5 طن، وهذا ما ينعكس على جودة الهواء وصحة الإنسان. إذ تشير دراسة للبنك الدولي إلى أن تلوث الهواء سبب رئيس للوفاة والإصابة بالأمراض في دول المجلس (32). كما وتعد محطات إنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية المياه أحد أهم مصادر ملوثات الهواء في المنطقة (32)، الأمر الذي يعني أن تنفيذ عدد من الخيارات المتعلقة بقطاعي المياه والطاقة ضروري للحفاظ على البيئة وصحة الإنسان. ولا تقتصر المنافع البيئية على الهواء فحسب، وإنما تمتد لتشمل البيئة البحرية. إذ تؤثر مياه الرجيع Brine Discharge من محطات التحلية في البحرين على البيئة البحرية وذلك من حيث ارتفاع درجة حرارة المياه

والتركيز المرتفع للملوحة⁽³³⁾. وعليه، فإن خفض الإنتاج من المياه المحلاة يعني خفض كمية مياه الرجيع وبالتالي الحد من التأثيرات السلبية لمحطات التحلية على البيئة البحرية.

جدول 4: المنافع المترتبة على تنفيذ عدد من الخيارات المتعلقة بقطاعي المياه البلدية والطاقة الكهربائية

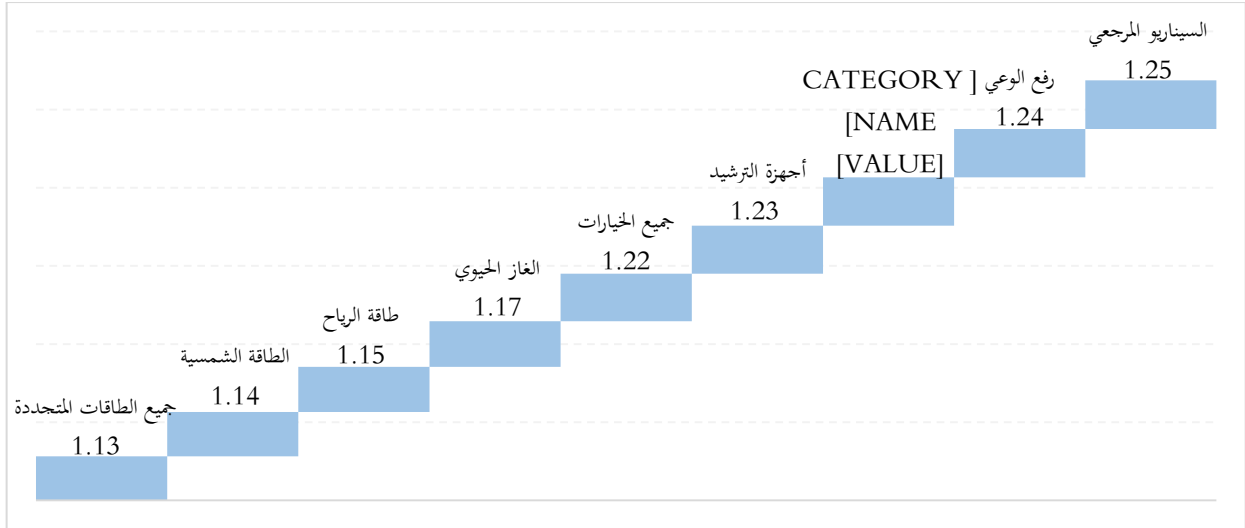
خلال الفترة 2020-2030

القطاع	الخيار	خفض المياه (مليون م ³ *)	خفض الطاقة الكهربائية (ألف جيجاوات ساعة*)	خفض الطاقة الأولية (ألف طن نפט مكافئ*)	خفض انبعاثات CO ₂ (مليون طن*)	خفض انبعاثات NO _x (ألف طن*)	خفض انبعاثات CH ₄ (طن*)
المياه	رفع الوعي	246	1	309	0.72	1.94	13
	أدوات الترشيد	478	1.9	599	1.41	3.76	25
	خفض نسبة المياه غير الريحية	450	2.0	610	1.43	3.83	26
	جميع الخيارات	1,067	4.5	1,376	3.23	8.64	58
الطاقة**	طاقة الرياح	-	-	5,202	10.9	30.1	204.0
	الطاقة الشمسية	-	-	5,871	10.1	29.3	203.2
	الغاز الحيوي	-	-	6,095	11.4	30.7	204.5
	جميع الطاقات المتجددة	-	-	6,095	9.7	28.9	202.8

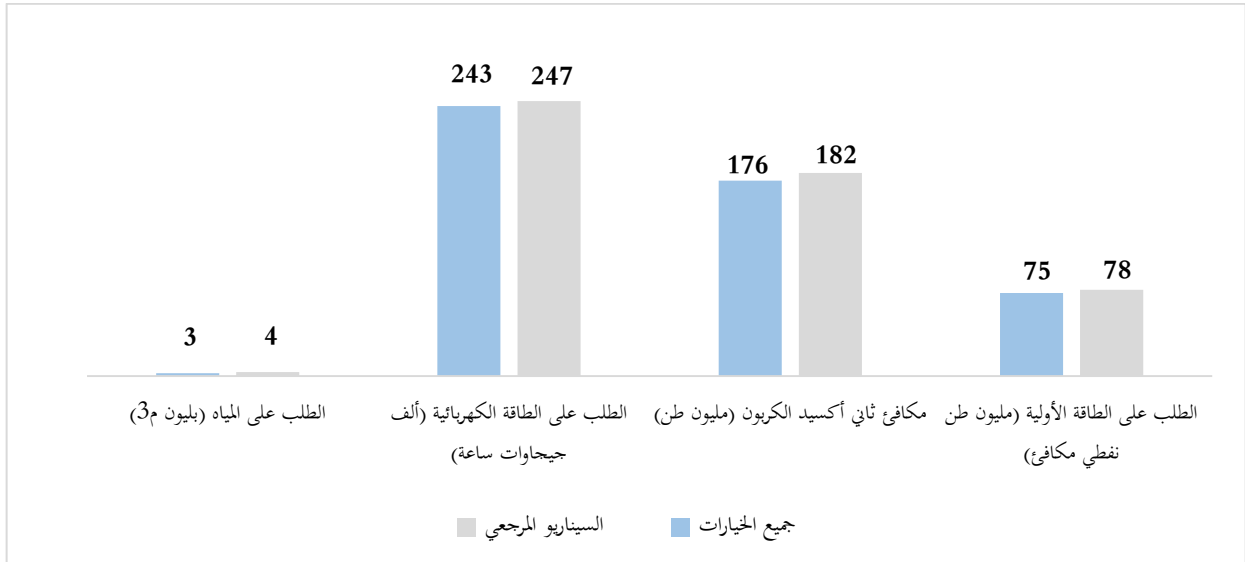
* منافع تراكمية من الممكن تحقيقها خلال الفترة 2020-2030

** فيما يتعلق بالمنافع المترتبة على تنفيذ الخيارات المتعلقة بإنتاج الطاقة الكهربائية، فقد تم احتسابها بناء على السيناريو المرجعي المتعلق بقطاع المياه البلدية

ولعل من أبرز المنافع البيئية هو انخفاض البصمة الكربونية لقطاع المياه البلدية (شكل 14). إذ أنه وبتنفيذ الخيارات المتعلقة بقطاع المياه، فإن البصمة الكربونية لقطاع المياه تتخفض بنسبة 2.4% مقارنة بالسيناريو المرجعي. أما عند إدخال الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة في البحرين، فإن البصمة الكربونية لقطاع المياه تتخفض بنسبة أكبر لتصل إلى 9.6%. الجدير بالذكر هو أن تنفيذ جميع الخيارات المتعلقة بقطاعي المياه والطاقة السابق تقييمها من شأنه أن يحقق منافع بيئية جمة. إذ ينتج عن ذلك خفض الطلب على المياه بنحو 29%، بالإضافة إلى خفض الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة 1.8%، وما يترتب على ذلك من خفض في الطلب على الطاقة الأولية وانبعاث غازات الدفيئة بنسبة 3.8% مقارنة بالسيناريو المرجعي للفترة 2020-2030.



شكل 14: البصمة الكربونية لقطاع المياه البلدية في مملكة البحرين في عام 2030 وذلك عند تطبيق مجموعة من الخيارات المتعلقة بقطاع مياه البلدية والطاقة الكهربائية (مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون)



شكل 15: الطلب التراكمي على المياه والطاقة والانبعاثات في السيناريو المرجعي وسيناريو تطبيق جميع الخيارات المتعلقة بقطاعي المياه والطاقة في الفترة 2020-2030

وفيما يتعلق بالمنافع الاقتصادية، فإن خفض الطلب على المياه المحلاة ينتج عنه خفض التكلفة المترتبة على الإنتاج بالإضافة إلى تكلفة إنشاء محطات جديدة لتلبية الطلب المتنامي على المياه. وهذا ما يساعد على تحقيق التوازن المالي الذي تسعى البحرين إلى تحقيقه في الفترة القادمة. وثمة منفعة اقتصادية أخرى تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة المتعلقة بالغاز الطبيعي. حيث أنه وبدلاً من استهلاكه بسعر مدعوم في إنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية المياه، فإنه يمكن بيعه في الأسواق العالمية أو الاحتفاظ به وإطالة عمر المخزون للأجيال القادمة. كما أن تحسين جودة الهواء المترتبة على خفض الطلب على المياه والطاقة، تعني خفض التكاليف المالية المترتبة على علاج الأمراض والإجازات المرضية الناتجة عن تلوث الهواء. وأما المنافع الاجتماعية، فتتمثل في الحفاظ على صحة الإنسان، والالتزام بالسلوك البيئي المستدام، ناهيك عن الحفاظ على الموارد الطبيعية المشتركة وبالتالي تعزيز قيم المواطنة والمسؤولية المجتمعية.

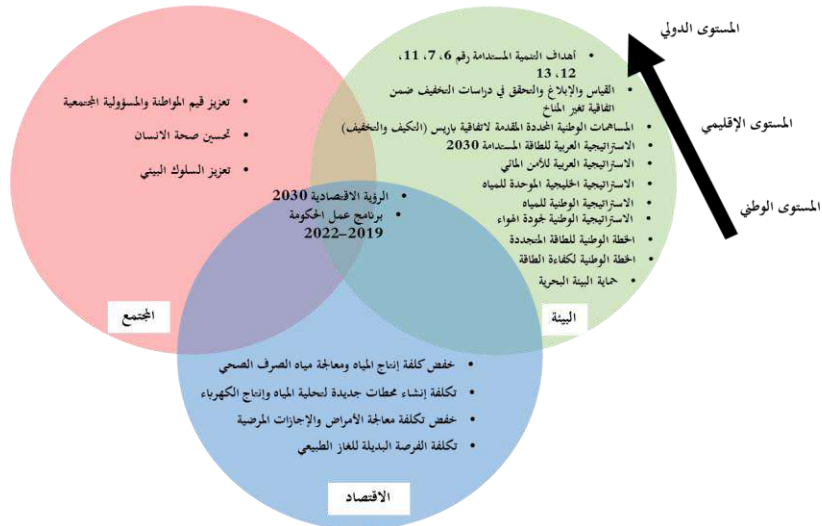
وبالإضافة إلى المنافع الآتفة الذكر، فإن تنفيذ الخيارات المتعلقة بقطاعي المياه والطاقة يسهم في الإيفاء بعدد من الالتزامات الوطنية، الإقليمية والدولية. وتتعلق هذه الالتزامات بالطاقة، والمياه، وجودة الهواء، وتغير المناخ، وأهداف التنمية المستدامة. ويُلخص شكل 16 أبرز المنافع البيئية، الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تنفيذ مجموعة الخيارات التي تمت دراستها والمتعلقة بقطاعي المياه البلدية والطاقة الكهربائية.

الهدف الرابع: الخروج بتوصيات لتطبيق الخيارات المناسبة لمملكة البحرين

تم إعداد مصفوفة وذلك للمقارنة بين الخيارات التي تمت دراستها (جدول 5). وبحسب المقارنة، فإن رفع الوعي لدى المستهلكين واستخدام أدوات ترشيد استهلاك المياه من شأنه أن يحقق خفضاً متوسطاً في الطلب على المياه كما ويعتبر منخفض التكلفة نسبياً وسهل التنفيذ. أما الطاقات المتجددة، فإنها مرتفعة التكلفة نسبياً ولا تحقق خفضاً في الطلب على المياه والطاقة الكهربائية، إلا أنها في المقابل تحقق خفضاً في الطلب على الطاقة الأولية والانبعاثات المصاحبة. وهذا ما يستلزم الأخذ بجميع الجوانب بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار في تبني بعض أو جميع هذه الخيارات.

جدول 5: مصفوفة المقارنة بين الخيارات المتعلقة بقطاعي المياه والطاقة

القطاع	الخيار	المياه*	الطاقة الكهربائية*	الطاقة الأولية والانبعاثات*	التكلفة	التنفيذ
المياه	رفع الوعي	خضراء	خضراء	خضراء	خضراء	خضراء
	أدوات الترشيد	خضراء	خضراء	خضراء	خضراء	خضراء
	خفض نسبة المياه غير الربحية	خضراء	خضراء	خضراء	خضراء	خضراء
	جميع الخيارات	خضراء	خضراء	خضراء	خضراء	خضراء
الطاقة	طاقة الرياح	أصفر	أصفر	أصفر	أصفر	أصفر
	الطاقة الشمسية	أصفر	أصفر	أصفر	أصفر	أصفر
	الغاز الحيوي	أصفر	أصفر	أصفر	أصفر	أصفر
	جميع الطاقات المتجددة	أصفر	أصفر	أصفر	أصفر	أصفر
ملاحظة:	مرتفع	متوسط	منخفض			
تم تصنيف الخيارات بحسب التكلفة وسهولة التنفيذ بالرجوع إلى المصادر التالية (34, 35)						
* مرتفع يعني أكثر من 10%، متوسط يعني بين 1 - 10%، منخفض يعني أقل من 1%						



شكل 16: المنافع المتحققة عند تنفيذ الخيارات المتعلقة بقطاعي المياه والطاقة

ولعله من الأجدى البدء في تنفيذ الخيارات الأسهل في التنفيذ والأقل تكلفة، لا سيما وأن إدارة ترشيد الكهرباء والماء بهيئة الكهرباء والماء في البحرين لديها الخبرة اللازمة للتنفيذ. ففي إحدى الحملات التي استهدفت المساجد، تم تحقيق خفض في استهلاك المياه بلغ 42% وذلك بتكلفة 4,600 دينار⁽²²⁾. كما ويتم استهداف الفنادق والمستهلكين من ذوي الاستهلاك المرتفع، إلا أن حجم الحملات التي تستهدف الجمهور وتكرارها بالإضافة إلى تقييم مدى جدواها ما يزال دون المستوى المرجو لا سيما إذا ما تمت مقارنتها بالدول الأخرى. ففي المملكة العربية السعودية مثلاً، تم توزيع نحو 34 مليون أداة ترشيد للمياه على 18 مليون مواطن ومقيم وذلك بنسبة 80% من السكان. ونتج عن الحملة تحقيق خفض إجمالي في استهلاك المياه بلغ نحو 524 ألف م³/اليوم بالإضافة إلى تحقيق وفر في الميزانية قدر بنحو 900 مليون ريال سعودي في السنة⁽³⁶⁾. وعليه، فإنه وبالرغم من أهمية استهداف المستهلكين من ذوي الاستهلاك المرتفع، فإن استهداف الجمهور لا يقل أهمية عنه. ذلك أن المواطن والمقيم هو المستهلك الرئيسي للمياه بصرف النظر عن الموقع الذي يتواجد فيه. ووعي المستهلك ضروري لانتهاج السلوك البيئي وترشيد الاستهلاك، كما ويعتبر أداة هامة في سبيل تحقيق الاستدامة^(37, 38).

ومراجعة الدراسات السابقة، تم الوقوف على عدد من المشروعات ذات الصلة برفع وعي المستهلكين واستخدام أدوات ترشيد استهلاك المياه. ويوضح جدول 6 بعض المشروعات المطبقة في أستراليا ومقدار الخفض المتحقق بالإضافة إلى التكلفة. وبافتراض تقارب التكلفة بين البحرين وأستراليا، فإن فترة استرداد التكلفة تُبين أن معظم هذه المشروعات مجدٍ من الناحية الاقتصادية. كما ويشير أحد التقارير إلى أن مشروعات مماثلة تتعلق بترشيد استهلاك المياه، مجدية اقتصادياً في كندا⁽³⁴⁾.

جدول 6: بعض المشروعات المتعلقة بترشيد استهلاك المياه ومدى فعاليتها وتكلفتها (35)

عدد سنوات استرجاع التكلفة *	التكلفة (ألف دينار بحريني)	مقدار الخفض في المياه (ألف م ³ في السنة)	المشروع
8.6	1,092	168	توفير خدمات السباكة للأسر ذات الدخل المنخفض
3.2	1,911	785	توزيع أدوات ترشيد استهلاك المياه بصورة مجانية
3.2	8,559	3,558	تعويض جزء من قيمة الغسالات الموفرة للمياه
10	4,151	553	تعويض تكلفة المراحيض ذات التدفق الأحادي Single-flush Toilet بذات التدفق الثنائي Dual-flush Toilet
3.1	422	177	تعويض جزء من تكلفة المراحيض ذات التدفق الأحادي Single-flush Toilet بذات التدفق الثنائي Dual-flush Toilet

* بافتراض تطبيقه في البحرين مع احتساب التكلفة الفعلية لإنتاج المياه والبالغة 0.75 دينار/م³

وثمة أدوات أخرى لرفع وعي المستهلكين وذلك فيما يتعلق بترشيد استهلاك المياه. حيث تقوم الجهات الحكومية وشركات إنتاج المياه بتوفير حاسبة إلكترونية على موقعها على شبكة الانترنت بحيث يتمكن المستهلك من تقدير كمية استهلاكه للمياه. وبالرغم من توفر مثل هذه الحاسبة في البحرين، إلا أنه يمكن تطويرها على غرار التجارب الإقليمية والدولية. إذ تحتوي الحاسبة الإلكترونية في البحرين* على نوع المسكن وعدد الأشخاص، في حين تحتوي الحاسبة الإلكترونية للإمارات العربية المتحدة** مثلاً على تفاصيل أخرى تتضمن نوعية الأجهزة المستهلكة للمياه ومدة الاستخدام بالإضافة إلى إتاحة فرصة شراء أدوات ترشيد الاستهلاك إلكترونياً ومقدار الخفض المتوقع تحقيقه. بينما في الولايات المتحدة الأمريكية*** مثلاً يتم تضمين عمر الأجهزة المستهلكة للمياه، في حين تم إضافة استهلاك الفرد من المواد الغذائية وذلك لتضمينها في حساب البصمة المائية للفرد في الاتحاد الأوروبي****. وقد يكون من المجدي أيضاً إضافة معلومات أخرى للمستهلك مثل كمية الطاقة التي سيتم توفيرها عند ترشيد استهلاك المياه بالإضافة إلى كمية الانبعاثات وذلك على غرار شكل 9 مثلاً. كما ويمكن مقارنة استهلاك الفرد من المياه بمتوسط الاستهلاك في الدولة أو المنطقة، بالإضافة إلى تضمين ذلك في الفاتورة الشهرية مما يحفز المستهلكين على ترشيد استهلاك المياه.

وثمة خيار آخر يتعلق برفع الوعي وترشيد الاستهلاك. إذ تم عقد شراكة طوعية تحت اسم WaterSense***** بين وكالة حماية البيئة الأمريكية والشركات المنتجة للمياه والمصنعة للأجهزة المستهلكة للمياه ومقاولي البناء. تستهدف هذه الشراكة رفع وعي المستهلكين من خلال وضع ملصق الشراكة على المنتجات وتوفير المعلومات والأدوات المتعلقة بترشيد استهلاك المياه.

<http://www.ewa.bh/ar/Conservation/Water/watercalculator>*

<https://savewateruae.com/calculator/>**

<https://www.epa.gov/watersense/watersense-calculator>***

<http://aquapath-project.eu/calculator/calculator.html>****

<https://www.epa.gov/watersense>*****

الأمر الذي يصب في المواطنة الصالحة والشراكة المجتمعية، وهذا ما يمكن تطبيقه في البحرين وباقي دول المجلس. كما ويمكن أيضاً إلزام الشركات المصنعة والموردة للأجهزة الكهربائية المستهلكة للمياه، كغسالات الملابس وغسالات الصحون، بوضع بطاقة كفاءة استهلاك المياه بصورة مفهومة للمستهلك (نجوم مثلاً) وذلك على غرار بطاقة كفاءة الطاقة للمكيفات والثلاجات. إذ أن وعي المستهلك بكمية استهلاك الأجهزة الكهربائية للمياه من شأنه أن يساعد في اختيار الأجهزة ذات الكفاءة العالية. ومن الممكن أيضاً حث مراكز التسوق الكبرى على وضع أدوات ترشيد استهلاك المياه في أماكن بارزة، ذلك أن وجودها يقتصر حالياً على المحلات المتخصصة بمستلزمات المياه والسباكة.

ويمكن لدول المجلس التعاون في هذا المجال وذلك لتعزيز التعاون فيما بينها في المجال البيئي. إذ أنه ومن الممكن أن يتم تضمين بطاقة كفاءة استهلاك المياه في المواصفات والمقاييس الخليجية الموحدة على غرار بطاقة كفاءة الطاقة للمركبات مثلاً. كما ويمكن أيضاً إعداد حاسبة إلكترونية لاستهلاك المياه والطاقة الكهربائية بحيث يُراعى في تصميمها الظروف الخاصة بكل من دولة كمساحة الوحدات السكنية وتعرفة المياه والكهرباء، وذلك على غرار تجربة الاتحاد الأوروبي. ويمكن للجمعيات العلمية أن تلعب دوراً في هذا المجال. إذ أنه من الممكن أن تضطلع جمعية علوم وتقنية المياه الخليجية بإعداد هذه الحاسبة لا سيما وأن للجمعية دور بارز في عقد المؤتمرات والورش التدريبية المتخصصة على مستوى المنطقة وأن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية هي من ضمن شركاء الجمعية.

وفيما يتعلق بالخيارات الأخرى وتحديدًا خفض نسبة المياه غير الربحية، فإنه وبالرغم من أهمية هذا الخيار لدول المنطقة، إلا أن خفض التسريبات تحديداً لم ترد إلا في تقريرين من تقارير المساهمات الوطنية المحددة لتغير المناخ. وبحسب الدراسات المنشورة، فإن دول الخليج تعاني بشكل عام من قضية نسبة المياه غير الربحية التي تتراوح ما بين 20 و40% للسعودية و30% للبحرين مثلاً، في حين تصل النسبة إلى 11% فقط في استراليا و10% في كندا، وهذا ما يدعو إلى ضرورة أن تحظى هذه القضية بالأولوية (9، 34، 35). وتشير الدراسات السابقة أيضاً إلى إمكانية الإفادة من العدادات الذكية للمياه في تحديد مواقع تسرب المياه في شبكة الانابيب وبالتالي رفع كفاءة شبكات نقل وتوزيع المياه (39). وقد اتخذت البحرين خطوات في هذا الخصوص، حيث بدأت في عملية تركيب العدادات الذكية، وكذا الحال بالنسبة للإمارات العربية المتحدة.

وقبل ختام هذا الجزء، تجدر الإشارة إلى ضرورة توفير البيانات المتعلقة بقطاعي المياه والطاقة الكهربائية بالإضافة إلى المشروعات والمبادرات ذات الصلة في منصة واحدة على شبكة الانترنت. إذ أن توفير البيانات الكاملة ضروري لإجراء الدراسات والبحوث المعنية بتقييم الوضع الحالي واستكشاف فرص التطوير والتحسين المستقبلية. ويُقال في الإدارة أنه لا يمكن تطوير ما لا يمكن قياسه .If you cannot measure it, you cannot improve it.

ويمكن إجمال أبرز التوصيات التي يخرج بها هذا البحث في النقاط التالية:

على مستوى مملكة البحرين:

- تبني نهج الترابط في إدارة موارد المياه والطاقة.
- البدء في تنفيذ حملات واسعة لرفع وعي المستهلكين وتوزيع أدوات ترشيد استهلاك المياه، إذ تصل نسبة الخفض الممكن تحقيقها إلى نحو 50% (40).
- عقد شراكات مع القطاع الخاص وذلك لرفع وعي المستهلكين وتمويل مشروعات تحسين كفاءة استهلاك المياه تعزيزاً للشراكة المجتمعية.
- التركيز على سبل خفض المياه غير الربحية وذلك من 31% إلى نحو 12%.
- توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بأنماط استهلاك المياه في المنازل والجهود المبذولة لخفض الاستهلاك لتشجيع البحث العلمي.

- تشجيع المسابقات التي تهدف إلى ترشيد استهلاك المياه.
- توفير أبرز أدوات ترشيد استهلاك المياه في مراكز التسوق الكبرى.

على مستوى دول المجلس:

إجراء مسوحات دورية لأنماط استهلاك المياه في المنازل^(*)، ويمكن لمركز الإحصاء الخليجي أن يسهم في عملية التنسيق والإشراف على تنفيذ هذه المسوحات ومن ثم نشر نتائجها على موقع المركز على شبكة الانترنت. إعداد حاسبة إلكترونية لاستهلاك الفرد للمياه، ويمكن أن تضطلع بهذا الدور جمعية علوم وتقنية المياه الخليجية بدعم من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. إعداد بطاقة كفاءة استهلاك المياه للأجهزة الكهربائية المستهلكة للمياه، كغسالات الملابس وغسالات الصحون، وتضمينها في مجموعة المواصفات والمقاييس التابعة لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الإفادة من التجارب المختلفة لدول المجلس وذلك عن طريق التوأمة بين المدن الخليجية مثلاً.

الخاتمة

تم في هذا البحث تقييم الدور الذي يلعبه الترابط بين المياه البلدية والطاقة الكهربائية في عملية التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من الانبعاثات المتسببة فيه. وتم ذلك من خلال بناء نموذجين ديناميكين أحدهما لإنتاج واستهلاك المياه البلدية باستخدام برنامج WEAP، والآخر لإنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية وذلك باستخدام برنامج LEAP، كما وتم تقييم مجموعة من الخيارات المتعلقة بكل قطاع. وبيّنت نتائج النمذجة إمكانية تحقيق خفض تراكمي في الطلب على المياه يصل إلى 29% وانبعاثات غازات الدفيئة بنحو 8% مما يسهم في تحقيق التكيف مع تغير المناخ وتخفيف انبعاثات غازات الدفيئة في آن واحد. ويُعد هذا البحث الأول من نوعه على مستوى دول المجلس والذي يسلط الضوء على قضيتي التكيف والتخفيف من خلال دراسة الارتباط بين المياه والطاقة وذلك باستخدام بيانات فعلية وبرامج متخصصة للنمذجة. وعليه، فإن النتائج والتوصيات التي خرج بها هذا البحث تسهم في عملية صنع السياسات البيئية لا سيما وأن مملكة البحرين قد حصلت مؤخراً على تمويل من صندوق المناخ الأخضر لتمويل المشروعات ذات العلاقة بالمياه وتغير المناخ، مما يضفي أهمية خاصة على نتائج هذا البحث. وفي الختام، يوصي البحث بتقييم الطرق المختلفة لرفع وعي المستهلكين وذلك بالرجوع إلى النظريات المتعلقة بالمشاركة Participation والتعلم الاجتماعي Social learning. هذا، بالإضافة إلى ضرورة دراسة الخيارات المتاحة لتمويل المشروعات المتعلقة برفع كفاءة استهلاك المياه، كدراسة جدوى إنشاء شركات خدمات المياه Water Service Companies وذلك على غرار شركات خدمات الطاقة والتي بدأت تظهر في بعض دول المجلس. كما ويوصي البحث أيضاً بتقييم المجالات الأخرى الممكنة للتكيف والتخفيف والتي تشمل الأراضي الرطبة والأمن الغذائي.

* وذلك على غرار مسح استهلاك الطاقة في القطاع المنزلي الذي تقوم به حالياً المملكة العربية السعودية.

1. IPCC. (2018). Global warming of 1.5°C. Retrieved 3 April 2019, from https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/sites/2/2018/07/SR15_SPM_version_stand_alone_LR.pdf
2. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. (2014). دليل المستخدم. تم الدخول بتاريخ 3 أبريل 2019، من خلال الرابط: https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2019/03/AR5_SYR_Glossary_ar.pdf
3. Shrestha, S., & Dhakal, S. (2019). An assessment of potential synergies and trade-offs between climate mitigation and adaptation policies of Nepal. *J Environ Manage*, 235, 535–545. doi: 10.1016/j.jenvman.2019.01.035
4. Lucena, A. F. P., Hejazi, M., Vasquez-Arroyo, E., Turner, S., Köberle, A. C., Daenzer, K., Rochedo, P., Kober, T., Cai, Y., Beach, R., Gernaat, D., van Vuuren, D., van der Zwaan, B. (2018). Interactions between climate change mitigation and adaptation: The case of hydropower in Brazil. *Energy*, 164, 1161–1177. doi: 10.1016/j.energy.2018.09.005
5. Antwi-Agyei, P., Dougill, A., Agyekum, T., & Stringer, L. (2017). Identifying Opportunities for Coherence between the Intended Nationally Determined Contributions and the Sustainable Development Goals: The Case of ECOWAS Member States *SRI PAPERS*. UK: University of Leeds.
6. PMEW. (2012). Bahrain's Second National Communication. Bahrain.
7. DNA. (2016). Third National Communication of the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved 3 April 2019, from https://unfccc.int/sites/default/files/resource/Saudi%20Arabia%20NC3_22%20Dec%202016.pdf
8. Charabi, Y., Al-Awadhi, T., & Choudri, B. S. (2018). Strategic pathways and regulatory choices for effective GHG reduction in hydrocarbon based economy: Case of Oman. *Energy Reports*, 4, 653–659. doi: 10.1016/j.egyr.2018.10.005
9. Al-Zubari, W., Al-Turbak, A., Zahid, W., Al-Ruwis, K., Al-Tkhais, A., Al-Muataz, I., Abdelwahab, A., Murad, A., Al-Harbi, M., Al-Sulaymani, Z. (2017). An overview of the GCC Unified Water Strategy (2016–2035). *Desalination and Water Treatment*, 81, 1–18. doi: 10.5004/dwt.2017.20864
10. Rothausen, S. G. S. A., & Conway, D. (2011). Greenhouse-gas emissions from energy use in the water sector. *Nature Climate Change*, 1(4), 210–219. doi: 10.1038/nclimate1147
11. Napoli, C., & Garcia-Tellez, B. (2016). A framework for understanding energy for water. *International Journal of Water Resources Development*, 32(3), 339–361. doi: 10.1080/07900627.2015.1122579

12. Al-Zubari, W. K., El-Sadek, A. A., Al-Aradi, M. J., & Al-Mahal, H. A. (2018). Impacts of climate change on the municipal water management system in the Kingdom of Bahrain: Vulnerability assessment and adaptation options. *Climate Risk Management*. doi: <https://doi.org/10.1016/j.crm.2018.02.002>
13. Al-Mutrafi, H., Al-Zubari, W., El-Sadek, A., & Gelil, I. A. (2018). Assessment of the Water-Energy Nexus in the Municipal Water Sector in Eastern Province, Saudi Arabia. *Computational Water, Energy, and Environmental Engineering*, 07(01), 1-26. doi: 10.4236/cweee.2018.71001
14. Rambo, K. A., Warsinger, D. M., Shanbhogue, S. J., V, J. H. L., & Ghoniem, A. F. (2017). Water-Energy Nexus in Saudi Arabia. *Energy Procedia*, 105, 3837-3843. doi: 10/1016.j.egypro.2017.03.782
15. Al-Enezi, N. (2017). *Assessment of the Sustainability of the Municipal Water Sector Management System in the State of Kuwait*. (M.Sc.), Arabian Gulf University.
16. AGEDI. (2015). Water Resources: National Water-Energy Nexus under Climate Change.
17. DeFelice, N. B., & MacDonald Gibson, J. (2013). Effect of domestic water use on air pollutant emissions in Abu Dhabi, United Arab Emirates. *International Journal of Energy and Environmental Engineering*, 4(1), 33. doi: 10.1186/2251-6832-4-33
18. AGEDI. (2016). Water Resources: Regional Water-Energy Nexus under Climate Change.
19. Marzooq, M., Alsabbagh, M., & Al-Zubari, W. (2018). Energy Consumption in the Municipal Water Supply Sector in the Kingdom of Bahrain. *Computational Water, Energy, and Environmental Engineering*, 7.(3)
20. Alsabbagh, M., Marzooq, M., & Hasan, R. (2018). Energy Consumption in the Municipal Water Sector in the Kingdom of Bahrain *Development of the National Water Strategy and Implementation Plan for the Kingdom of Bahrain (2017-2030) Project*.
21. IGA. (2018). Statistical Abstract Retrieved 11 April 2018 ,from <http://www.data.gov.bh/>
22. هيئة الكهرباء والماء.. ترشيد استهلاك المياه في القطاع المنزلي بمملكة البحرين. معلومات غير منشورة. (2019)
23. هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.. اللاتحة الفنية الخليجية لأدوات ترشيد استهلاك المياه. تم الدخول بتاريخ 16 أبريل 2019، من خلال الرابط: <https://www.gso.org.sa/ar/>
24. SEU. (2017). National Renewable Energy Action Plan (NREAP). Bahrain: SEU.
25. SEU. (2017). National Energy Efficiency Action Plan (NEEAP). Bahrain: SEU.
26. The World Bank. (2019). GDP (current US\$). Retrieved 11 April 2019, from <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=BH&view=chart>

27. EWA. (2017). EWA Statistics. Retrieved 3 April 2019, from <http://www.ewa.bh/en/AboutUs/AnnualReport/EWA%20Statistics%202017.pdf>
28. IGA. (2019). Statistical Abstract. Retrieved 3 April 2019, from <http://www.data.gov.bh/en/resourcecenter>
29. Pongthanaisawan, J., & Sorapipatana, C. (2013). Greenhouse gas emissions from Thailand's transport sector: Trends and mitigation options. *Applied Energy*, *101*, 288–298. doi: 10.1016/j.apenergy.2011.09.026
30. Khalil, S. A., & Shaffie, A. M. (2013). Performance of statistical comparison models of solar energy on horizontal and inclined surface. *International Journal of Energy and Power*, *2*(1), 8–25 .
31. هيئة الكهرباء والماء.. تقرير موجز عن أبرز مشاريع الهيئة لإنتاج ونقل الكهرباء والماء خلال 15 سنة القادمة. معلومات غير منشورة. (2017)
32. The World Bank. (2013). Air Pollution: Evidence from the Gulf Environmental Partnership and Action Program. Retrieved 27 March 2019, from <http://documents.worldbank.org/curated/en/23214146/7995075284pdf/104069-WP-GCC-Knowledge-Series-1-final-PUBLIC.pdf>
33. AlOsaimi, A. (2018). *Assessment of the Impacts of AlDur Power and Desalination Plant Brine Discharge on Bahrain Marine Environment* (M.Sc.), Arabian Gulf University Bahrain.
34. Christiansen, B. (2015). Cost-Benefit Analysis of Water Efficiency Programs. Retrieved 21 March 2019, from <http://www.glc.org/wp-content/uploads/2016/10/GreaterLakes-IWM-Webinar-2015-03-18-Bill-Christiansen.pdf>
35. Sydney Water. (2018). Water Conservation Report. Retrieved 21 March 2019, from https://www.sydneywater.com.au/web/groups/publicwebcontent/documents/document/zgrf/mdq3/~edisp/dd_047419.pdf
36. Ouda, O. K. M., Shawesh, A., Al-Olabi, T., Younes, F., & Al-Waked, R. (2013). Review of domestic water conservation practices in Saudi Arabia. *Applied Water Science*, *3*(4), 689–699. doi: 10.1007/s13201-013-0106-1
37. Marinho, M., Gonçalves, M. d. S., & Kiperstok, A. (2014). Water conservation as a tool to support sustainable practices in a Brazilian public university. *Journal of Cleaner Production*, *62*, 98–106. doi: 10.1016/j.jclepro.2013.06.053
38. Niamir, L., Filatova, T., Voinov, A., & Bressers, H. (2018). Transition to low-carbon economy: Assessing cumulative impacts of individual behavioral changes. *Energy Policy*, *118*, 325–345. doi: 10.1016/j.enpol.2018.03.045
39. Saiyid, A. (2017). High Cost of Smart Water Meters Slows Adoption by Utilities. Retrieved 21 March 2019, from <https://www.bna.com/high-cost-smart-n73014451587/>

40. Moglia, M., Cook, S., & Tapsuwan, S. (2018). Promoting Water Conservation: Where to from here? *Water, 10*(11), 1510. doi: 10.3390/w10111510

**The manifestations of history untold in the contemporary Algerian narrative text
-Read in models-**

<p>*Prof.A mina Benmansour</p> <p>Abstract</p> <p>The literary scene in Algeria witnessed the emergence of a significant number of novelists who fought this adventure. We mention, for example: Al-Taher Wattar, Wasini Laraj, Ahlam Mostaghanemi, Amin Zaoui ... and others who have made history a rich material for their fictional works, and the question that arises is: Has it succeeded? Those in the transmission of historical facts as they are, or did the considerations and splendor of writing come at the expense of controlling facts and events? Did these novelists subject their heroes to history, or do you see them subjected history to their heroes? And did these novelists possess the courage to reveal the cover of the untold story, this is what the search will attempt to uncover</p> <hr/> <p>*University Center Belhaj Bouchaib Ain Temouchent Algeria</p>	<p>*أ.د. آمنة بن منصور</p> <p>ملخص</p> <p>شهدت الساحة الأدبية بروز عدد لا يستهان به من الروائيين الذين خاضوا هذه المغامرة ، نذكر على سبيل المثال: الطاهر وطار، واسيني لعرج، أحلام مستغانمي، أمين زاوي ... وغيرهم ممن جعلوا التاريخ مادة دسمة لأعمالهم الروائية، والسؤال الذي يطرح نفسه: هل وفق هؤلاء في نقل الحقائق التاريخية كما هي، أم أن شهوة الكتابة ورونقها جاءت على حساب ضبط الحقائق والأحداث؟ وهل أخضع هؤلاء الروائيون أبطالهم للتاريخ، أم تراهم أخضعوا التاريخ لأبطالهم؟ وهل امتلك هؤلاء الروائيون الجرأة لكشف الستار والغطاء عن المسكوت عنه؟ هذا ما سيحاول البحث الكشف عنه.</p> <hr/> <p>* المركز الجامعي عين تموشنت ، الجزائر</p>
------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

مقدمة

لاشك أن كتابة الرواية التاريخية مغامرة محفوفة بالمخاطر، وهران كبير على الروائي تخطيه بنجاح ، وإلا كان عمله الروائي مسخاً للتاريخ بدل أن يكون إضاءة له.

ولأن التاريخ يغري باكتشافه والرجوع إليه، سواء من باب الحنين إلى الماضين، أو أخذ العبرة من السابقين ، أو تسجيل حقائق للعالمين... أخذ الكثير من الروائيين ينهلون من بحر التاريخ، متحدّين الأمواج والعباب، ولكن قلة منهم من استطاع الخروج سالماً من هذه المعركة، وكتب التاريخ من أجل التاريخ ، مجرداً إياه من النوازع والذاتية، ولعلنا نضرب مثلاً لذلك بروايات جرجي زيدان التاريخية التي حققت شهرة كبيرة على المستوى الفني، ولكنها فشلت فشلاً ذريعاً في نقل الحقائق كما هي، أو كما يجب أن تكون، بعد أن سمح الكاتب لنفسه أن تدخل لتسير الأحداث كما تشاء لا كما حدثت فعلاً، فجاء عمله مسخاً للتاريخ ومشوها للحقائق.

وتقدياً للوقوع في مطب تزييف التاريخ، وهرباً من المساءلة، لجأت الرواية الحديثة إلى تطعيم وتبطين أحداثها بالتاريخ، بدل وضعه في الواجهة ، فمزجت بين المتخيل الروائي والمرجع التاريخي، بطريقة أدبية فنية رائعة، وبهذا استطاعت أن تتقد التاريخ، وتعيد تفكيكه وتشكيله كما تشاء ،وفي الوقت ذاته تتفقد نفسها من التعرض إلى المساءلة .

وفي الجزائر شهدت الساحة الأدبية بروز عدد لا يستهان به من الروائيين الذين خاضوا هذه المغامرة ، نذكر على سبيل المثال: الطاهر وطار، واسيني الأعرج، أحلام مستغانمي، أمين زاوي... وغيرهم ممن جعلوا التاريخ مادة دسمة لأعمالهم الروائية، والسؤال الذي يطرح نفسه: هل وفق هؤلاء في نقل الحقائق التاريخية كما هي، أم أن شهوة الكتابة ورونقها جاءت على حساب ضبط الحقائق والأحداث؟ وهل أخضع هؤلاء الروائيون أبطالهم للتاريخ، أم تراهم أخضعوا التاريخ لأبطالهم؟ وهل امتلك هؤلاء الروائيون الجرأة لكشف الستار والغطاء عن المسكوت عنه، أو المغيب في التاريخ ، أم قد حق فيهم قول الشاعر:

ما أَرانا نقول إلا مُعاراً * * أو معاداً من قولنا مكروراً ؟

هذا ما سيحاول البحث الإجابة عنه، من خلال عرض نماذج لبعض الروايات التي اتكأ فيها أصحابها على أحداث ووقائع تاريخية جاعلين أبطالهم نجومياً تدور في أفلاكها، وقد تعمدنا اختيار روايات لأسماء جزائرية لامعة ومشهود لها، بل إن بعضها توج ونال جوائز عدة ، هذا حتى نكون منصفين في العملية النقدية، والقراءة الجمالية، فالروائي الذي يحرص أن يخرج عمله السردي مطابقاً للمعايير والمواصفات المطلوبة على المستوى العربي والعالمية، حري به أن يحرص كذلك على أن يكون أميناً في نقل الحدث التاريخي، بارعاً في استنطاق حيثياته ، متمكناً من إعادة بعثه وتشكيله وفق تصوره، وتلبية لمعطيات مجتمعه، وقد استعنا بكل من المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي لعرض هذه المادة وقراءتها نقدياً.

الرواية التاريخية: النشأة والتوصيف

الرواية التاريخية هي إعادة إنتاج وبعث وقراءة التاريخ من زاوية مختلفة، بإقحام وقائع منه في العالم المعاصر، من خلال مجالين متميزين هما: المرجع والتخييل، فالرواية التاريخية تسعى إلى تأسيس وعي جمالي جديد، يمتزج فيه الواقع بالتخييل، والتاريخ بالفن.

وقد وصف معجم المصطلحات الأدبية الرواية التاريخية بأنها "رواية تستحضر ميلاد الأوضاع الجديدة، وتصور مسارا وبداية وقوة دافعة في مصير لم يتشكل بعد، وهي عمل يقوم على تواترات داخلية في تجارب الشخصيات تمثيلاً لنوع من السلوك والشعور الإنساني في ارتباطهم المتبادل بالحياة الاجتماعية والفردية"⁽¹⁾.

وإذا أردنا التأريخ لهذا النوع أو الاتجاه الروائي، فلاشك أن البداية ستكون غربية، على اعتبار أن الأدب العربي يمتح من الأدب الغربي منذ النهضة الأوروبية^{(2)*}.

فقد ذهب أكثر النقاد والدارسين إلى أن ولادة الرواية التاريخية العربية الحديثة كان بتأثير مباشر من الرواية التاريخية الأوروبية، ومن الرواية الرومانسية، بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لتتلاءم مع المتطلبات الفكرية الملحة من توعية وتعليم وتنقيف وتسليية جادة..^(3،17) بما يعني أن الدور المنوط بهذا النوع من الروايات كبير وخطير، ومهمة الروائي فيها شائكة غير معبدة، وإلى هذا ذهب غنيمي هلال الذي وصف الرواية التاريخية بأنها "أوسع ميادين الأدب العالمي وأخطرها وأعماقها أثراً في الوعي القومي"⁽⁴⁾.

وقد تحرج بعض الدارسين من هذا الوافد الجديد على الأدب بصفة عامة، والرواية بشكل خاص، فوضعوا معايير وأسس يجب أن لا يتجاوزها الروائي في خضم تعامله مع التاريخ، بعد أن لاحظوا ظهور روايات تاريخية مسخت الحقائق، وطمست الوقائع تحت مسمى الإبداع الفني، وكان حاصل ذلك مثلما جاء على لسان (دوبلن): "لا صورة للمجتمع موثقة توثيقاً محترماً، ولا رواية تاريخية"^{(5)**}، كما اعترض -أي (دوبلن)- على "العديد من تزويرات التاريخ من جانب الكتاب، وهو يدعو بصواب إلى مفهوم عن التاريخ أصيل وصادق"⁽⁵⁾، ويشاطر (دوبلن) الرأي عبد المالك مرتاض قائلاً: "فكأين من روائي حاول أن يرسم فترة من زمن التاريخ، وأن يبرز وظيفة سياسية أو اجتماعية.. وجاء بغير الحقيقة التاريخية، ولم يعبر لدى النهاية إلا عن إيديولوجيته هو، وآرائه غير الحيادية"⁽⁶⁾.

* يمكننا بأي حال من الأحوال تسمية بعض الأعمال السردية التراثية كالسير الشعبية والمقامات وغيرها نقطة انطلاق للرواية التاريخية، فالرواية التاريخية جنس تال للرواية الأدبية وتابع لها.

** لعل روايات جرجي زيدان خير مثال على تجاوز الروائي الحقائق التاريخية وتزييفها خدمة لخلفياته الإيديولوجية وليس بغرض الإبداع والخروج عن المألوف، فقد اعتمد أسلوب القصة التاريخية ليسرح في خياله ما شاء، مع أن الخيال المسموح به في القصة التاريخية يجب أن لا يتصل بالشخصيات الرئيسية، أو بالأحداث الكبرى.. إن الغاية التي توخاها جرجي زيدان هي تحقير الأمة العربية، وإبداء مساوئها وتمييع تاريخها وتفسيره تفسيراً جنسياً فرويدياً. ينظر شوقي أبو خليل: جرجي زيدان في الميزان، ط 2، دار الفكر، دمشق، 1981م.

غير أن الظروف والرهانات التي مر بها الوطن العربي تباعاً ودونما توقف، كحرب 1948 ونكسة 1967 ، والعشرية السوداء في الجزائر، وأحداث 11 سبتمبر.. وغيرها ، فرضت على الروائي خوض تجربة الكتابة على مائدة التاريخ بغية إعادة قراءته وبلورته ، فهو يحضر الطبق ويزينه للمتلقي لا كما يشاء التاريخ، بل كما يشاء هو، حتى إن النقاد أنفسهم أصبحوا أكثر ليونة في التعامل مع هذه الروايات التي فرضت نفسها على الساحة الأدبية ، فالمشهد الثقافي اليوم ، وبعد أن ذاق حلاوة التجريب، صار يلزم الروائي باختراق الماضي دون رقيب ، وطرق أبواب التاريخ بلا استئذان، ليعيد بلورتها وفق رؤيته الخاصة ، وبناءً على ما تتطلبه ذائقة العصر الحالي.

ليس من شك في أن تمثل التاريخ في الرواية المعاصرة يعد أداة من أدوات التجريب الذي يبتكر طرائق وأساليب جديدة في أنماط التعبير الفني المختلفة ،فهو جوهر الإبداع وحقيقته عندما يتجاوز المؤلف، ويغامر في قلب المستقبل⁽⁷⁾.

ولهذا انكب الروائيون على البحث عن الجديد والخاص والمميز، فوجدوا في التاريخ ضاللتهم، لكن ليس كما فعل السابقون، أو حتى بعضهم في بداياتهم الأولى ، وإنما بالطريقة الجديدة التي ابتكروها ،فراحوا يستدعون ويسترجعون أحداث التاريخ الغائبة والغامضة والمغيبية التي لا توجد في كتب المؤرخين ، أو تلك الموجودة لكنها محاطة بهالة من التقديس والتعظيم، فعبثوا بها وأعادوا تشكيلها، كقطعة عجين طرية، متكئين في ذلك على تقنية التفكيك ، و"الحقيقة أن قوة الروائي تكمن في أنه يخترع ، وأنه يخترع بحرية ،دون تقيد بنموذج أو مثل، وذلك ما يميز الرواية الجديدة"⁽⁸⁾، والرواية التاريخية الحديثة بوجه خاص"الفنان الذي يؤرخ لمرحلة أو مراحل سابقة من تطور مجتمعه ،لا يقتصر عمله على مجرد التسجيل المباشر، وإنما يتجاوز هذه الخطوة اليسيرة إلى مهمة أجدى وأضخم هي عملية التفسير الفني للأحداث ، وهي العملية التي تكسب العمل الأدبي دلالاته الخاصة التي يتميز بها عن كتب التاريخ"⁽⁹⁾.

وإذا أردنا أن نعرض نماذج لتلك الروايات التي استدعى فيها الروائيون التاريخ بشخصياته وأحداثه ،فهي كثيرة على الصعيد العربي والجزائري ،ذلك "أن الحديث عن التفاعل بين التاريخ والإبداع هو في أبعاده حديث عن الرواية كجنس تعبيرية جمالي تعامل مع التاريخ تعاملًا مكثفًا ومتميزًا ،كشفته تلك الكتابات السردية المعاصرة التي حاولت قراءة الراهن العربي قراءة تاريخية تعيد تركيب قدرات فهم الحاضر ضمن أحداث الماضي"⁽¹⁰⁾، ومن أبرز الروائيين الذين كان لهم فضل السبق في تجريب الرواية التاريخية ، سليم البستاني ،جرجي زيدان ،نجيب محفوظ ،جمال الغيطاني ، رضوى عاشور..وفي الجزائر:واسيني الأعرج ،أحلام مستغانمي ،جيلالي خلاص ،الحبيب السائح ..

والظاهر وطار الذي يعد من أوائل الروائيين الجزائريين الذين سبقوا إلى هذا النوع من الكتابة ،ففي روايته (عرس البغل) وظف التراث العربي والإسلامي وأعلامه في تشكيل شخصية (الحاج كيان) وتكثيف أبعادها الجمالية والدلالية ،عبر استثمار شخصيات المتنبئ وسيف الدولة والحسين الأهوازي والحلاج ..⁽¹¹⁾.

ويجب التنبيه إلى أن الرواية التاريخية الكلاسيكية غير الرواية التاريخية الحديثة ،ووجه الاختلاف بينهما طريقة تعاملهما مع التاريخ ، فالأولى تنقصر دور المؤرخ غالباً ، فتسرد الأحداث كما جرت مضمنة إياها أبطالاً من نسج خيال الكاتب، أما الثانية فتعمل على سحب التاريخ إلى عالم التخيل ، فتفكك الأحداث وتعيد ترتيبها وصياغتها وقراءتها ، الأمر الذي يجعلها

عصية على القارئ العادي ،ذلك أن هذا النوع من الروايات، أساساً، يتطلب قارئاً نبيهاً وحصيفاً ،"فالدرجة الثقافية والكم المعرفي مشروطان لدى المتلقي الذي يستقبل مادة تاريخية ،بغية إيصالها بتجاوزات فنية تعتمد بدورها المفارقات اللغوية والزمنية"⁽¹²⁾.

التاريخي والروائي - المرجعي والتمثيل

• الخيال والتخييل

كان الخيال مهمشاً، في الغالب، عند الأقدمين، عرباً وغرباً، كونه يمثل "الجانب الخادع في النفس الذي يقود إلى الخطأ والزلل"⁽¹³⁾، فديكارت مثلاً "كان يعتقد أن المخيلة تشوش الفكر ، وتحول دون أن يباشر العقل عمله بالطريقة الصحيحة"⁽¹⁴⁾، أما محمد عبده-رائد الإصلاح- فحذر "بقوة من الأثر الفادح لكتب الأكاذيب الصرفة التي تتحرك في أفق مشبع بالتخيلات"⁽¹⁴⁾.

ومع بزوغ فجر الرومانسية زال هذا التخوف -غير المبرر- من الخيال تدريجياً، حتى إنه أصبح عنصراً مهماً في الأدب لا يقوم إلا به، ثم ما لبث أن انحسر دور الخيال مجدداً مع ظهور التيار الواقعي، لكن ليس بالشكل الذي يجعله محرماً، ومن يتعاطاه محرماً .

وسرعان ما استعاد بريقه على أعتاب الحداثة ومتطلباتها ،فتنباه الأديباء ودعوا إليه بشدة ،شعارهم في ذلك "كل فلذة من الأدب تكتسب أدبيتها بقدر ما تحتل من رقعة الخيال"⁽¹⁵⁾.

وعموماً فإن "التخييل بناء ذهني يحيل على واقع ويستند إليه ،وهو نوع من الممارسة لهذا الواقع ،هذه الممارسة تكون في شكل إعادة إنتاجه أو ترتيب علاقاته،أو تشكيله من جديد"⁽¹⁶⁾.

المرجع-المرجعية

المرجع أو السياق عبارة عن أنظمة ثقافية واجتماعية تساهم في العملية التواصلية ،أي إعادة المواقف المعاشة إلى سياق واحد⁽¹⁸⁾ ،ويضم مصطلح المرجع مجموعة من المكونات التي يعود إليها الكاتب في العملية الإبداعية، كالبينة الاجتماعية، والتوجهات السياسية، والمرجعية الدينية والتراثية ..

مما سبق يبدو الجمع بين المصطلحين ضرباً من الجنون والمجازفة ،فالخيال ينشأ من العدم ،والمرجع حارس لا ينام ،بما يعني أن عملية الكر والفر هذه لا يحسنها إلا روائي متمكن ، وصحيح "الرواية التاريخية يتجاذبها هاجسان أحدهما الأمانة التاريخية التي تقتضي عليها بالألا تجافي ما تواضعت عليه المصادر التاريخية من قيام الدول وسقوطها واندلاع الحروب الماثورة ، والآخر مقتضيات الفن الروائي بأبعاده اللامتناهية"⁽²⁾.

وقد انقسم الروائيون تبعاً لهذا إلى قسمين ،قسم التزم فيه أصحابه بالنقل الأمين للمادة التاريخية على حساب الفن مما أفقده مصداقيته ،وهو ما حذر منه إحسان عباس الذي "طالب في هذا الصدد بالألا يناقض الأديب بين فلسفته وفنه ،لأن ذلك

التناقض قد يؤدي إلى عجز الأديب عن تقديم رؤية فنية ،أو موقف أدبي يؤمن به الفنان⁽²⁾،وقسم أبى إلا أن يطلق العنان للكتابة دون قيود ،"وفق منظور حدائي يرفض في متخيله احتواء التاريخ بل يروم تمثّل الواقع، وإعطاء تقييم وتفسير إيديولوجي للحاضر بأدلجة التاريخ"⁽¹⁹⁾، وهو ما سنعرضه في قراءتنا لبعض النماذج التي لم تكتب من أجل التاريخ، وإن استحضرتة، ولكن بغية قراءة الحاضر واستشراف المستقبل ، بالعودة إلى أحداث وقعت في وقت ما. وتجنباً للوقوع في مشكلة التصنيفات والأحكام الشكلية، فضل النقاد مصطلح التخيل التاريخي على الرواية التاريخية، يرومون في ذلك التأكيد على وجود الرواية كفن ،وليس كهامش يسيطر عليه التاريخ ويوجه مساره^(*)، لاسيما وأن"الرواية أكثر تحرراً من التاريخ (المرجع) لأنها تقفز بمضامينه المتباينة ، إلى ما هو أرحب بفعل الخيال ، ومفارقات اللغة"⁽¹⁹⁾، ومع ذلك "قلاباس أن يضمن الروائي النصوص التاريخية أو التواريخ بمسمياتها عبر تقنية

(الكولاج) والمتمثلة في الجمع بين شذرات من الخطاب جاءت شتى في التاريخ"⁽²⁰⁾ الذي يظل رغم كل شيء مغرباً للقارئ والروائي على حد سواء.

• نقد المرجع-طرق باب المسكوت عنه

المقصود بنقد المرجع"عدم الخوض في حقول معرفية بعينها ،نتيجة التعصب الديني والمذهبي، والمحاذير والإكراهات السياسية، والتعبيرات العرفية، والاستعلاء الطبقي"⁽²¹⁾، هذه المحظورات التي ما فتئ الأديب القدامى يتحاشونها حتى لا يكونوا عرضة للمساءلة والنقد ، يراها المحدثون ضرباً من العبودية التي تكبل حريتهم ، وتمنع أعلامهم من تنفس الحرية ، وكرد فعل على ذلك أعلنوا التمرد والعصيان على القديم وقوانينه ، وهو ما أصبحنا نشاهده عياناً في المشهد الثقافي والساحة الأدبية في الوقت الحاضر،"الرواية اليوم أضحت فعلاً تخيلياً انتهاكياً ،لا يخضع للأوامر والمحظورات، إنها تأسس لمخيل مختلف ومضاد بفعل الكتابة التي لم تعد للعبارة أو لنقل التجربة أو مراعاة الذوق العام ، وإنما هي الكتابة بحد ذاتها..هي فعل عصيان وتمرد ، كاشفة وجارحة..هي انفجار الينابيع في صحراء الكذب والحقائق الخرافية"⁽²²⁾، وفي هذا الصدد يقول (روجيه كايو):"ليس هناك شيء لا يمكن تجريده من التقديس"⁽²³⁾.

فالروائي اليوم يخضع لسلطة واحدة هي سلطة الكتابة فقط ، ومادون ذلك قابل للنقد والمراجعة وإعادة القراءة. وما لم يستطع التاريخ البوح به أو سكت عنه ،تكفلت الرواية الحدائث التي تنكئ على معطيات تاريخية الخوض فيه وإخراجه للعيان ،وما من شك في أن "أسلوب الرد بالكتابة من أبرز وأخطر وسائل التمثيل التي انتهجتها الرواية ما بعد الكولونيالية ، فكل تمثيل مضاد، وحيثما توجد سلطة، توجد مقاومة تتناسب مع قوة السلطة تناسباً طردياً"^(10:24)، وهو ما سنحاول التطرق إليه في ضوء النماذج الآتية :

* الرواية التي توظف التاريخ تخضع الخطاب التاريخي لسيطرتها ،فتقدمه بطريقة جديدة ،بخلاف الرواية التاريخية التي تجعل من التاريخية صفة لها، وبالتالي تفقد خصائصها لصالح التاريخ-ينظر:محمد رياض وتار:توظيف التراث في الرواية العربية المعاصرة، اتحاد الكتاب العرب،دمشق،2002

مملكة الفراشة لواسيني الأعرج-الأسود يليق بك لأحلام مستغانمي-الساق فوق الساق في ثبوت رؤية هلال العشاق لأمين الزاوي-كولاج لأحمد عبد الكريم
رواية الأزمة

ونقصد بها مجمل الكتابات التي تحدثت عن العشرية السوداء في الجزائر في مطلع تسعينات القرن الماضي، هذا النوع من التوجه الروائي"اتخذ من الفتنة الجزائرية سؤالاً مركزياً للمتن الحكائي تتوالد منه تيمات: الموت، الإرهاب، العنف، المنفى..وهي تيمات جديدة في الرواية الجزائرية وسمت هذه الأخيرة بمناخات الفاجعة والمأساة، وهي تتناول السؤال السياسي الذي تدور في فلكه سائر أسئلة المتن الحكائي، لأغلب النصوص الروائية الصادرة في تلك المرحلة التاريخية"⁽²⁵⁾.

فأحلام مستغانمي مثلاً اختارت في روايتها (الأسود يليق بك) أن يكون حاضر وماضي أبطالها الذي يدورون في فلكه متعلقا بالعشرية السوداء وما أفرزته من هواجس الموت والخوف والترقب، مستعينة بتيمات أو ثنائية الفن والإرهاب، فالبطلة مغنية هربت من الجزائر خوفاً من الإرهاب الذي اغتال والدها وشقيقها للسبب نفسه، أي الغناء والعزف، وكأنا بالكاتبة تحاول إقناعنا أن ما حدث في الماضي كان صراعاً بين الفن الذي يدعو للحياة، والإرهاب الذي يجلب الموت، وهي رؤية ذاتية، وإن خالفت الواقع، إلا أنها عبرت عن رؤية الكاتبة الخاصة للأمور، طالما أن الفنان والكاتب يحملان الرسالة ذاتها، وهكذا تسير الرواية في خط واحد هو ثنائية الفن والإرهاب/الحياة والموت.

تقول عن إحدى شخصياتها التي وقعت في يد الإرهابيين، فقايضوا حياتها مقابل قتل الوالد الموسيقار: "أن يثبت لهم اعتناقه الجهاد بعودته لقتل والده، ويكون حينها آمناً على نفسه، بتصفيته من جعل من صوته مزامير للشيطان"⁽²⁶⁾، وتقول في موضع آخر، متحدثة عن بطلتها التي تحيي حفلات الغناء: "عطى الإعلام حدث حفلها ضمن المتابعة اليومية لما درج على تسميته المذابح الجزائرية"⁽²⁶⁾.

فالغن /الغناء، سيستمر ولن توقفه السكاكين والفؤوس التي كانت تقطع بها الرؤوس، فهذه المرأة أو المغنية تحدثت للإرهاب/الموت بالفن/الحياة، حتى "غدت رمزاً للنضال النسائي ضد الإسلاميين"⁽³¹⁾ الذين كانوا يرون المرأة في حد ذاتها عورة فكيف بصوتها؟

وهؤلاء الإسلاميون، حسب الكاتبة، شر بعينه أينما حل أفسد، في الجزائر وفي كل بقاع العالم، تقول: "عاشت أمها الفاجعة نفسها سنة 1982 يوم غادرت وهي صبية مع والدتها وإخوتها حماة..فقد دخل الجيش إلى حماة لينظفها من الإسلاميين فمحاها من الوجود"⁽²⁶⁾، وكما يبدو فإن الكاتبة قفزت بحديثها الجريء إلى انتقاد الجيش الذي يفسد أكثر مما يصلح، فما حدث في حماة هو نفسه مع حدث في الجزائر.

ثم تنتقل الكاتبة إلى ذكر ما حصل أيام العشرية السوداء من زج الناس في السجون حتى امتلأت عن آخرها، بلا ذنب أو جريمة اقترفوها، فقد "حدث أيام الرئيس بوضياف أن قامت السلطات بمداهمة الجامعة وإلقاء القبض على عشرات الإسلاميين وإرسالهم إلى معتقلات الصحراء بعد أن ضاقت المدن بمساجينها"⁽²⁶⁾.

ومع أن الكاتبة وفقت إلى حد ما في تسليط الضوء على بعض الحثيات التي سكتت المقررات عن ذكرها للأجيال التي لم تعيش العشرية السوداء، إلا أنها أخفقت وتعثرت في مواضع عديدة لاسيما حين كانت تصر على توثيق الحدث باليوم والسنة فإن تجاوزنا بعض الهنات التي وقعت فيها باسم حرية الإبداع وعدم التقيد التام بالتاريخ وتفصيله، كحديثها عن الهجرة غير الشرعية -هريا من الموت- بواسطة قوارب الموت المطاطية التي لم تكن معروفة في مطلع التسعينات، مستعملة العبارات الدارجة بين شباب اليوم "يا خويا إذا كاره حياتك اقطع البحر مش تطلع للجبل...ياكلني الحوت ولا ياكلني الدود"⁽²⁶⁾، بيد أنها حين تصر على توثيق الحدث فإنها تخرج من دائرة الإبداع المسموح إلى المساءلة، لأن الروائي لا يمكنه بأي حال أن يغير حدثاً وقع في سنة معينة وينسبه إلى أخرى، فيوقع المتلقي في حيرة وبلبله فكرية، تقول مثلاً في سنة 2001 ما كان الهاتف الجوال في متناول الناس في الجزائر، وإلا ما نزل علاء ليلاً إلى تلك المقصورة"⁽²⁶⁾، وعلاء هذا شقيق البطلة قتل ليلتها في المقصورة، مع أن الإرهاب كان قد انحسر مع مطلع الألفية الجديدة، ولو تجاوزنا هذا، فكيف نتجاوز قولها: "رفضت قبول الدية التي قدمتها الدولة لأهالي ضحايا الإرهاب، كيف تقبل دية عن جرائم هي بحسب قانون العفو والوئام الوطني لم تحدث"⁽²⁹⁾، فكما يبدو غاب عن الكاتبة وهي في حماسها الشديدة لإظهار رفضها لهذا القانون الذي لا يجرم القتل الذي وضعوا السلاح واستسلموا، أو حتى الذين ماتوا، ويجعل الناس سواسية القاتل والمقتول، نسيت أن القانون سن في عام 1999، والبطل قتل في عام 2001.

كما أخفقت مرة أخرى حين ذكرت في المقتبس السابق أن والدة البطلة غادرت حمص عام 1982 وهي صبية، فمتى كبرت ومتى تزوجت حتى أنجبت البطلة التي أدركت العشرية السوداء، إذا علمنا أن عمر البطلة في عام 2002 هو 27 سنة، حسب الكاتبة، أي أنها من مواليد 1975؟

لهذا السبب دعا النقاد الروائيين إلى الحذر في تناول المادة التاريخية لاسيما تلك الجاهزة والمعروفة لدى الناس، حتى لا يقعوا في فخ المساءلة وتزييف الحقائق.

والنموذج الثاني الذي تطرق إلى العشرية السوداء بشيء من التفصيل والتحليل، رواية مملكة الفراشة لواسيني الأعرج، وهي الرواية التي حازت على جائزة كتارا في طبعتها الأولى، وقد مهد الكاتب منذ البداية بعبارات عن العشرية السوداء التي يسميها حرباً أهلية، ثم ما تلاها من سنوات عجاف سماها الحرب الصامتة، ليضع القارئ في جو الرواية التي تتكرر فيها هي الأخرى ثنائية الموت/الإرهاب، والحياة/الفن والموسيقى، وتتخللها ثيمات الخوف، الموت، الانتظار، المنفى ..

يقول مثلاً: "هاجرت مع والديها بمجرد اشتعال الحرب الأهلية"⁽²⁷⁾، وأيضاً: "قبل أن تبدأ حرب التقتيل اليومي وتعقبها عشر سنوات من الحرب الصامتة"⁽²⁷⁾، وكذلك: "راوغت الحرب الأهلية طول عشر سنوات، وليس الآن أو أن الموت بعدما نامت السكاكين قليلاً، وهدأت البغضاء"⁽²⁷⁾، فواسيني الأعرج يضعنا من البداية في جو الرواية التي اختار لها كخلفية؛ سنوات الجمر وما تلاها من سنوات الترقب، ما جعل البطلة تختار الهروب الافتراضي عبر عالم الإنترنت، وتحديداً المملكة الزرقاء (الفايسبوك) لتطرح حبيبها (فادي أو فاوست) الشكوى مما تكابده وتعانيه، فهي لا تملك أسلحة جبارة تقاوم بها مخاوفها ووحدتها غير مواقع التواصل⁽²⁷⁾.

وقد حرص الكاتب على تصوير ما كان يحدث في العشرية السوداء في أدق تفاصيلها ،عن طريق الاسترجاع، حتى الصوت الذي كانت تصدره حركات الأقدام التي كانت تُسمع فوق الأسطح ليلاً(الأعين التي كانت تراقب حركات وأنفاس الناس، حتى تنفذ فيهم أحكامها التي تنتهي غالباً بالذبح والقتل) ،فبيبت الناس على الخوف والجزع من هؤلاء الذين يصادرون الموت، حتى أن أثرها ظل راسخاً في الأذهان ،مستقراً في النفوس بعد انتهاء سنوات الموت ،فأصبح يخيل للناس سماع تلك الخطوات كلما أرادوا الخلود إلى النوم ،لا يعلمون إن كانت أقدام ققط ،أم تلك الأرجل التي أرعبتهم طويلاً، وكأن آلة الموت والخوف أبت إلا أن ترافقهم أبداً ،يقول: "أم أنه كان يريد أن يثبت نظره حتى آخر لحظة في عيني قاتله الذي كان من الذين يبيتون يركضون فوق السطوح"(27).

وآلة الموت تلك، حصدت آلاف الأرواح ومن نجا منها أصيب بالجنون والاضطراب النفسي ،وهو ما ترفض الدولة الاعتراف به، فمئات الأشخاص الذين أصيبوا بالجنون وانتهت حياة الكثيرين منهم انتحاراً، صنفوا ضمن مدمني المخدرات والمهلوسات ،يقول متحدثاً عن ريان شقيق البطل الذي أنهى لتوه الخدمة العسكرية أيام العشرية: "كان طوال الليل في حالة قصوى من الذعر لم يكن من سبيل لإزالتها مؤقتاً إلا المهدئات التي انتهت به إلى المخدرات، التي كان يتناولها ليستطيع مقاومة الخوف الذي ينتابه، وكان يدمره من الداخل بهدوء"(27).

والعشرية السوداء لم تنته في نظر الكاتب على خير، كما يظن، بل جلبت معها عشر سنوات أخرى عانى فيها الشعب الجزائري تبعات مخلفات العشرية الأولى، مع أن الدولة تقر بالعكس وأن سنوات الموت انتهت في مطلع الألفية الجديدة إلا أن واسيني الأعرج وبجراً يصر على أنها لم تنته بعد ،وأن ما يحدث في البلاد إلى يومنا هذا دليل على أن ما حدث على أرضية الواقع مجرد هدنة أو ذر الرماد في الأعين ، ترضية للرأي العام العالمي الذي كان ينظر بترقب إلى ما يحدث في الجزائر ،الأمر الذي أحدث ضبابية في الرؤية والأوضاع ،يقول على لسان البطل: "بعد أسبوع من مقتل بابا زوريا جاءتنا الشرطة بكل ترسانتها ،قرؤوا علينا تقريراً جديداً حول ملابس مقتل والدي.. نظراً للوضع الأمني المعقد الذي تعيشه البلاد ،ودرءاً للدعاية المغرضة التي تحاول أن تظهر بأن البلاد في حالة أمنية غير مستقرة ،لم يقتل السيد الزبير بالرصاصة كما في الإفادة الأولى ،ولكنه توفي بسكتة قلبية"(27).

ويواصل الكاتب استرجاع أيام العشرية السوداء عن طريق (باما)البطل التي تتذكر شقيقها حين كان يمضي الخدمة العسكرية في سنوات الجمر ،وبنظرة فلسفية تأملية غير مألوفة يحاول واسيني الأعرج البحث عن أعذار لهؤلاء الذين استباحوا دماء الجزائريين ،فلو أنهم وضعوا في مواقف غير التي وضعوا فيها لكانوا أناساً صالحين ،ولو وضع غيرهم في مثل مواقفهم لكانوا مجرمين لا محال، يقول "فجأة رن التليفون ،أخذ بابا (زوريا) السماع وهو يرتجف[كان المتصل ابنه ريان]-بابا أنا الآن في غابة معزولة وبين يدي إرهابيين اثنين ماذا أفعل بهما.. هل أقتلها وأخلص البلاد من جرائمهما؟"(27)، فيحاضر له والده مسمعاً إياه كلاماً عن القيم والتسامح والإنسانية والأخوة ، والمفاجأة هي أن كلامه ذاك أنقذ ابنه من موت محقق فقد كان هو الرهينة ،وكانت الاستشارة مجرد فخ(27)،وكان الكاتب باسترجاع تلك الأحداث التي وقع ما يشبهها مراراً وتكراراً، يعيد قراءتها وفق رؤيته الخاصة التي مفادها أن ما حدث ما كان ليحدث لو كان هناك قليل من التفاهم والحوار ،وكثير من الإنسانية والأخوة.

ويستمر واسيني الأعرج في نبش الماضي بجرأة كبيرة متحدثاً عن حادثة حرق مجمع صيدال عام 2010 الذي سجل على أنه مجرد حادث طبيعى نظراً لوجود مواد قابلة للاشتعال، غير أن الكاتب له رأي آخر فالحريق حدث بفعل فاعل، وهذا الفاعل عبارة عن مخبر السلام أحد مصانع ومخابر المافيا التي تروج لأدوية مشبوهة⁽²⁷⁾، ومافيا الأدوية هذه كان لها اليد الطولى في موت (الزبير أو زوريا) والد البطلة الذي قتل بسبب مبادئه وقيمه وإخلاصه لوطنه.

إن واسيني الأعرج من خلال مملكة الفراشة، تطرق إلى بعض من المسكوت عنه في التاريخ الجزائري، وتحديدًا العشرية السوداء وما أعقبها، ومع ذلك فقد وقع في زلات وهنات لاسيما حين كان يصر، هو الآخر، على توثيق الأحداث بالسنين والأشهر، مثلما فعلت أحلام مستغانمي في الرواية سابقة الذكر، ويضاف إلى ذلك تداخل مصطلحي الحرب الأهلية والحرب الصامتة في ثنايا الرواية، مما خلق بلبلة لدى المتلقى، وجعله عرضة للمساءلة، يقول على لسان فادي حبيب البطلة: "أنهار الدم التي لم تتوقف إلى اليوم"⁽²⁷⁾، مع أنه يتحدث في تلك اللحظة في الفايبيوك، أي ما بين (2008 و2010)، وهو في الواقع مجرد كلام إنشائي أوقع الكاتب في الخطأ والقارئ في الحيرة إذا علمنا أنه في مقاطع أخرى من الرواية يناقض ما ذكره آنفاً، يقول مثلاً: "كانت مقتنعة كلياً بأن الحرب التي انتهت خربت البلاد مادياً، والحرب الصامتة الداخلية خربت الناس داخلياً"⁽²⁷⁾، وفي موضع آخر: "يا إما لازم تحمدي ربي الحرب انتهت، أنا معك، مازلنا أحياء"⁽²⁷⁾.

وكما رأينا فإن كلاً من أحلام مستغانمي والواسيني الأعرج يتفقان على أن الحرب الأهلية، أو العشرية الدموية، تمخضت عنها مرحلة جديدة يسودها هاجس الخوف والاضطراب النفسي الذي يصل حد الجنون، ومن المفارقات أن الخيال أو التخيل التاريخي جعل أحلام تقتل أحد شخصياتها بسبب عدم توفر الهاتف النقال عام 2001، وهو أمر مبالغ فيه، على حين أنقذ الهاتف المحمول في سنوات الجمر، ولم يكن متوفراً آنذاك، أحد شخصيات الواسيني الأعرج.

التاريخ الإسلامي وجدلية الهوية والإرهاب

التاريخ الإسلامي حافل بالأحداث التي تغري الروائي لينهل منها ويفككها ويعيد قراءتها وفق منظوره الخاص، وسنضرب مثلاً لذلك رواية الساق فوق الساق في ثبوت رؤية هلال العشاق لصاحبها أمين الزاوي، فقد أعلن من البداية أن أبطاله سيكون لهم علاقة بتاريخنا القديم، وتحديدًا بالأندلس المسلمة، يقول: "لقد شيد جدنا الأول المورو بن علي القصر الذي أقيمت على أساسه القرية لاحقاً.. على شكل قصر أندلسي صغير"⁽²⁸⁾، ففي هذا المقطع تتلاحق وشائج الحاضر بالماضي الأمس الذي جعل الأندلسيين يفرون من أرضهم وبلادهم بعد أن ساءت محاكم التفتيش ألواناً من العذاب والسجن والقتل ومصادرة الممتلكات والتنصير.. واليوم الذي يعيد فيه هذا الموريسكي الهارب بناء قصر يحاكي قصور الأندلس فهو لا يستطيع العيش بعيداً عن ذلك الجو وتلك الطبيعة، ولأجل هذا استدعى رجالاً من كل البقاع ليحاكوا زخرفات وفسيفساء العمران الأندلسي، ومن المفارقات العجيبة أن الطرد ظل ملازماً لهذا الموريسكي وعائلته بل وقرينته، ففي حرب التحرير اضطروا لترك كل شيء والهرب نحو الحدود الجزائرية المغربية، ولم يعودوا إلا غداة الاستقلال⁽²⁸⁾، وكاننا بالكاتب يشير إلى إمكانية رجوع هؤلاء المطرودين من الأندلس بعد أن وضعت محاكم التفتيش سكاكينها، وانتهى زمن التعذيب والقتل والطرود.

و الكاتب في هذه الرواية يتحدث عن ثلاثية: الإرهاب/المسيحية/الإسلام، فإذا كان حاضر المسلمين اليوم يسجل بأسف ما يوسم به الإسلام من تطرف وإرهاب ضد الإنسانية، فإن الزاوي في روايته يسلط الضوء على الإرهاب الذي مورس ضد المسلمين سواء تعلق الأمر بالماضي البعيد (المورييسكيون/محاكم التفتيش) أو الماضي القريب (الجزائريون/الاستعمار)، وهو ما يتجنب الغرب اليوم الخوض فيه باسم حوار الحضارات والتعايش مع الآخر، لكن من جانب واحد فقط.

كما أثار الزاوي وبجراً موضوع طاعة ولي الأمر التي تعد من البديهيات في التاريخ الإسلامي القديم، فهي في نظره ليست صالحة دائماً، خاصة في زماننا هذا حيث كثر الجور والظلم، بل إن من الناس قاصري الفهم من عمل بهذه الفتوى فأطاع المستعمر الكافر لأنه في نظره ولي أمر، يقول في وصف (سيدي الشيخ) أحد الرجال الذين سخروا حياتهم لعبادة الله، وحفظ القرآن، والإصلاح بين الناس: "كانت الثورة أعمق من فهمه الساذج والبسيط للحياة في بلد مستعمر"⁽²⁸⁾، إلى درجة أنه "أصبح يدعو الأهالي في خطبه ودروسه ومواعظه إلى ضرورة احترام ذوي الأمر والسلطان، أي الفرنسيين، وأن طاعة ذوي الأمر واجب ديني يجب القيام به، وإلا كان مآل المسلم يوم القيامة جهنم وبئس المصير"⁽²⁸⁾، واستمر على هذا المنوال يصانع العدو إلى أن أصدرت القيادة الثورية أمراً بتصفيته لأنه يشكل حجرة عثر أمام تقدم الثورة، وكذلك كان مصير كل خائن يقف في وجه إرادة الشعب وحرية .

لا يخلو خطاب الزاوي من سخرية وتهكم، وقد سرح بخياله بعيداً أكثر مما يجب، إذ لم يحصل أن نظر الشعب الجزائري إلى المستعمر الفرنسي على أنه ولي أمر يطاع في السراء والضراء، أما فئة الخونة فذاك أمر آخر، وما من شك في أن الزاوي يلمح بكلامه هذا إلى الثورات العربية التي ناهضها من يعتقدون اعتقاداً راسخاً بوجود طاعة ولي الأمر، وعدم الخروج عليه، ولكن إرادة الشعب القوية التي تدفع دون الحرية أرواحها كان لها الكلمة الأخيرة، فنكس على رؤوسهم أولئك الذين ناهضوها وقاومها، مثلما ذهب إليه الزاوي في روايته التي سجلت حضوراً متميزاً في المحافل العربية، وكانت ضمن القائمة الطويلة لجائزة البوكر .

ومع ذلك، وكغيره من الروائيين الذين تأخذهم الحماسة حين يكتبون للتاريخ، وقع الزاوي في بعض الأخطاء التي لا تدخل ضمن المسموح به، خاصة وأنه صحح الخطأ لاحقاً، يقول متحدثاً عن أصل جده الأول بأنه: "ينحدر من سلالة المورييسكيين أو المورو الذين طردتهم الملكة المسيحية (فكتوريا) وزوجها (فرديناند) يوم سقوط غرناطة"⁽²⁸⁾، وقد أخطأ الزاوي في اسم الملكة التي كتبت بالدم نهاية الأندلس، تلك التي أجمع المؤرخون العرب والمستشرقون الغرب على أن اسمها (إيزابيلا) (*)، وهو ما تداركه لاحقاً في حديثه عن جده دائماً: ".والذي جاء هارباً من بطش الملكة إيزابيلا التي طردتهم بعد سقوط الأندلس"⁽²⁸⁾، وهو خطأ ناجم عن عدم مراجعة الزاوي لمخطوطه، أو ربما سقط الاسم منه سهواً أول مرة، ثم ذكره صحيحاً لاحقاً ناسياً تحريفه الاسم الأول، وهو أمر غير مقبول لاسيما أنه يخلق بلبلة فكرية لدى القارئ الذي وضع ثقته في روائي معروف، يفترض أن يكون على قدر كبير من العلم والثقافة ودقة المعلومة .

* ارتقت الملكة إيزابيلا عرش قشتالة. ولتصرف أنظار الناس عن الفوضى الفساد في مملكتها، وجدت أن أفضل وسيلة لذلك هي إشغالهم بمحاربة المسلمين في مملكة غرناطة -أسعد حومد: منحنى العرب في الأندلس، ط2، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، 1988.

لم تكن الجزائر وحدها ضحية الإرهاب، فقد ذاقت عدد من الدول مرارة هذا التطرف الفكري الذي يرفض تقبل الرأي الآخر، ولا يؤمن إلا بما يعتقدده هو، وقد وصفت موسوعة ويكيبيديا الإرهاب بأنه "وسيلة من وسائل الإكراه في المجتمع الدولي، لا يوجد لديه أهداف متفق عليها عالمياً ولا ملزمة قانوناً، ويكون موجهاً ضد أتباع دينية وأخرى سياسية معينة، أو هدف إيديولوجي وفيه استهداف متعمد، أو تجاهل سلامة غير المدنيين" (*).

لقد أصبح الإرهاب مادة دسمة يقبل عليها الروائيون بحثاً عن التجديد والخروج من عباءة التقليد، ذلك أن هذا المصطلح إنما ظهر في نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، وطفا على السطح بشكل واضح بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والملاحظ أن جل الكتاب الذين طرقتهم هذه الموضوع اختاروا ثنائية الفن والثقافة/الإرهاب، وكأن هذا الأخير ظهر ليبحث أسباب الحياة ولم يكتف بسلب الأرواح، وسنضرب مثلاً لذلك ما ورد في رواية (كولاج) لصاحبها أحمد عبد الكريم، وهي الرواية الفائزة بجائزة أحسن عمل روائي برعاية دار النشر الجزائرية (الجزائر تقرأ) لعام 2018، فقد اختار الكاتب أن تكون الحبكة والعقدة قائمة على اختفاء أثر فني نادر والمتهم هو الإرهاب، وفي معرض حديثه عن الحادثة التي اكتست طابع العالمية كونها تتعلق بالإرهاب العالمي، أشار أيضاً إلى العشرية الدموية التي عرفتها الجزائر، وكانت سبباً مباشراً لهجرة أبطال الرواية (الرسامين) الذين وجدوا أنفسهم يقعون في شرك الإرهاب مرة ثانية لكنه أكبر وأشمل، يقول: "مع مطلع التسعينات.. بدأ أصدقاؤه من الفنانين يسقطون تباعاً في أزقة العاصمة، مغدورين برصاص الإرهاب"⁽²⁹⁾.

وبطريقة فنية رائعة يستدعي أحمد عبد الكريم شخصية من التاريخ هي ابن مقلة الخطاط، مهندس الخط العربي، الذي تعرض لعدة محن وأرزاء لم تنقذ حتى قضي، هذه الشخصية تستولي على البطل المتهم (عابد الجيلاني) إلى درجة الهوس، فيقتفي أثرها وتاريخها ومخطوطاتها ويرحل إلى بغداد من أجلها، وتعلق الأرواح هذا جعل أصابع الاتهام تتجه نحوه، لفرط اهتمامه بابن مقلة الخطاط الذي كتب وثيقة الهدنة بين المسلمين والروم واحتفظ بها في متحف آيا صوفيا في اسطنبول، وبعد سرقة الأثر رجحت الفرضيات ضلوع تنظيم إرهابي، يكون العابد الجيلاني أحد أعضائه، "ففي روبرتاج الفيغارو لمحت إلى إمكانية ضلوع تنظيم القاعدة في عملية السرقة هذه، وعللت ذلك بمحتوى كتاب الهدنة الذي ينافي محتواه أفكار هذا التنظيم"⁽²⁹⁾ الذي يرفع خيار القتال ويأبى الاستسلام والرضوخ للعدو الكافر مثلما تمليه رؤيته واعتقاداته الخاصة.

والواقع أن هناك تناقضاً كبيراً بين تصريح وسائل الإعلام، وشخصية البطل المتهم التي حرص الروائي على تصوير تفاصيلها، فهي شخصية مستهترة، تشرب الخمر وترتاد الحانات، كما تعيش مع امرأة خارج إطار الزواج، في إشارة واضحة إلى أن الإرهاب أصبح لصيقاً بالذات العربية المسلمة وإن كانت لا تمت لمعتقدات ومبادئ وأفكار تلك التنظيمات بصلة.

* ينظر موقع ويكيبيديا : إرهاب <https://ar.wikipedia.org/wiki/إرهاب>

ومثل غيره من الروائيين وقع أحمد عبد الكريم وهو في صدد استدعاء التاريخ واستشراف المستقبل، في فخ التوثيق بالسنوات، فمن الهنات التي وقفنا عليها توثيق عملية سرقة الأثر بتاريخ إبريل 2010، والمتهم فلول القاعدة، علماً أن في هذا العام كان تنظيم القاعدة في طريقه إلى الاحتضار، ليحل محله تنظيم الدولة (داعش)، وهذا الأخير هو الذي تبنى عمليات سرقة وتدمير الآثار لاسيما في العراق وسورية، وفي موضع آخر يذكر الكاتب، في حسرة، ما آلت إليه الأوضاع في العراق، يقول: "يطالعي تمثال المتنبى شامخاً في كبرياء، رغم المحن والملمات التي يمر بها العراق منذ حرب الخليج الأولى والثانية" (29)، ناسياً ذكر محنة الغزو الأمريكي الذي كان السبب المباشر لدخول بلاد الرافدين في دوامة المحن والملمات كما جاء على لسان الكاتب .

ومن المواضيع التي عالجها الروائيون ووقف النقاد والقراء على حد سواء في حيرة منها، موضوع الانتماء، فبين المرجع التاريخي الذي ترسخ في ذاكرتنا من خلال المناهج الدراسية، وبين المتخيل التاريخي الذي يحاول الروائي جاهداً إقناعنا به، مساحة بيضاء حيادية لا يجرؤ أحد على الاقتراب منها إلا بكثير من المجازفة والمغامرة التي تقضي أحياناً إلى ما لا يحمد عقباه، ففي الأخير الكلمة النهائية للمرجع الذي تتبناه السلطة الجماعية مهما ادعت انفتاحها على حرية التعبير والتفكير .

وكمثال على الانتماء والاعتزاز بالأصل، وعدم تقبل الوافد الجديد، جنوح الكثير من الروائيين إلى إرجاع أصول أبطالهم، من جهة أحد الأبوين أو كليهما، إلى غير العرب، بل ويفخرون بذلك، في إشارة إلى عدم تقبل طغيان العنصر العربي في بلدانهم المفتوحة، أو بناءً على خلفيات إيديولوجية يؤمنون بها، فأبطال رواية الساق فوق الساق لأمين الزاوي يرجع أصلهم إلى الموريسكيين الهاربين من الموت بعد سقوط الأندلس، ليس هذا فحسب فهم مزيج من البربر واليهود والفشتاليين، في غياب واضح للعنصر العربي، يقول: "إن ميمونة جدتنا الأولى كانت يهودية العقيدة، بريرية اللسان، قشتالية الجمال" (28)، وجدته القريبة أمازيغية الأصل، يقول: "حدث أن غضبت جدتي تامولت أم والدي وعمي، التي كانت تفتخر باسمها أمام نساء قرية قصر المورو والقرى والمداشر في الأندلس، وتامولت [اسم أمازيغي] معناه المرأة شديدة البياض" (28).

وبطلة رواية الأسود يليق بك لأحلام مستغانمي كذلك أصلها غير عربي قح من جهة أمها (26) التي يرجع أصلها إلى حماة التي يعود تاريخها قبل الفتوحات الإسلامية إلى الكنعانيين والآراميين .

وكذلك (ياما) بطلة رواية مملكة الفراشة لواسيني الأعرج جذورها غير عربية، يقول على لسانها: "عائلة أمي ذات الأصول البربرية الأندلسية التركية، كانت تقودها حتى سليمان القانوني" (27)، فالاسم العربي، واللسان العربي، لا يعني بالضرورة الهوية العربية عند هؤلاء الروائيين .

ويذهب واسيني الأعرج إلى أبعد من ذلك، حين يخالف المرجع التاريخي الذي ألفناه، وهو أن الأندلس هي موطن أجدادنا المسلوب، والأرض التي من الشوق والحنين إليها نذوب، يقول متحدثاً عن (داوود أو ديف) ذو الأصول الإسبانية: "عرفت قصة جده الإسباني، وكيف جاء من بعيد نحو أرض يسمع بها ولم يرها أبداً، وكيف ترك حقله في منطقة (روندا) وجاء إلى وهران بعد مجازر الحرب الأهلية في 1936" (27)، لوهلة يخيل إلينا أنه يتحدث عن أندلسي موريسكي هارب من بطش إيزابيلا ومحاكم التفتيش المسيحية، لكنه يتحدث في الواقع عن إسباني فار من حرب أهلية إسبانية، ويكرر لفظة الأجداد في

استفزاز واضح لما عهدناه فيقول متحدثاً عن والد (ديف) الإسباني: "عاد إلى مدينة (روندا) ، أرض أجداده، عندما تعقدت أمور بلادنا وبدؤوا يقتلون الأجانب" (27)، ثم عن والدته قائلاً: "فكرت حقيقة أن تنقل جثة أمي إلى منطقة (روندا) في لحظة من اللحظات ، نحو أرض أجدادها" (27)، لتتغير المعادلة فجأة وتصبح الجزائر الأرض التي ولد ونشأ فيها (ديف) أرضاً قاسية ، يقول: "أعرف جرحك ، أمك كانت كل ما يربطك بهذه الأرض القاسية" (27)، فليت شعري كيف تصبح رندة ، مسقط رأس أبي البقاء الرندي الذي رثى الأندلس في نونيته الشهيرة ، أرض أجداد (ديف) الإسباني؟

فهل قصد واسيني الأعرج بكلامه هذا أن يجد مبرراً لمحاكم التفتيش التي سامت المسلمين ، الأجانب في نظرها ، السالبيين أرضها ، أشد أنواع التعذيب والتنكيل والقتل؟ على اعتبار أن المسلمين ، أو بعضاً منهم ، كذلك يقتلون الأجانب ، ولا يتقبلون الغريب؟ وهل أراد بهذا الطرح تفكيك مصطلح (أرض الأجداد) وإعادة بعثه وفق رؤيته الخاصة حتى وإن خالفت النواميس التي ألفناها؟ أليست هذه قراءة جريئة ومختلفة للتاريخ وما تواضعنا عليه؟

وفي رواية (كولاج) لأحمد عبد الكريم نجده يتطرق إلى موضوع أسأل الحبر الكثير ، موضوع الأقدام السوداء ، تلك الأقدام التي ترى لها حقاً في أرض الجزائر حيث كانت تمتلك بيوتاً ومزارع وممتلكات إبان الاستعمار الفرنسي ، وهي لا تفتأ تطالب باسترجاعها ، أو تعويضها وهو أضعف الإيمان ، فبطريقة بوليسية ذكية قفز بنا الكاتب من التطلع بشغف لمعرفة مكان السارق الدولي ، إلى الوقوع في مطب كسر أفق التوقع ، إذ تبين أن المحقق الصحفي الفرنسي المكلف بالتحقيق في قضية سرقة الأثر الفني النادر ، ما هو إلا قدم من الأقدام السوداء ، جعل من القضية ذريعة لدخول الجزائر وتفقد ممتلكات آبائه والأماكن التي ولدوا وعاشوا فيها ، ومن المفارقات أن الكاتب تعاطف معه مصوراً إياه على أنه صاحب قيم ومبادئ ، جازف بحياته من أجل أخته التي كانت نتيجة علاقة غير شرعية بين والده وامرأة جزائرية كانت تخدمهم في فترة الاحتلال ، وتكفيراً عن هذا الذنب كتب الأب (والد الصحفي) البيت باسم هذه الخادمة غداة الاستقلال ، موثقاً بعقد معترف به ، فضلاً على رسالة اعتذار للمرأة المغرر بها (29) .

تلكم كانت قراءة للتاريخ مغايرة ومختلفة ، قراءة لا يحسنها غير الروائي الذي يمتلك أداة التخيل ، حتى إذا تعرض للمساءلة كانت غطاءً له وحماية ، ففي الأخير لن تعوض الروايات التاريخ في المناهج الدراسية المقررة .

تعرية الثورة

من المعروف أن الأدب كان دائماً وأبداً القائد الأول في معركة التحرير ، وفي ثورته ضد الظلم والظلام ، فالأدب أكثر ثورية من الثورة ، لأنه كشف الضمير الطموح في التطور إلى الأحسن (30) ، ذلك أن رسالة الروائي الإنسانية "خلق النضال وتجديد الثورة ضد كل ما يراه مزيفاً وسيئاً ولثيماً ، فهو صاحب مهمة مستمرة مادام النضال من أجل خير ورفاه الناس قائماً ومستمراً ، ولهذا فعند ولادة الثورة لا يتوقف الأدب" (31) .

وليس من شك في أن جل الأعمال الروائية التي قدمت ، وتقدم ، وكان موضوعها الثورة الجزائرية ، انتهجت ، وما زالت تنتهج ، منهج التقديس والتبجيل لهذه الثورة التي شغلت العالم ، ولشهادتها ومجاهديها الذين خلدوا أسماءهم في التاريخ ، فقد "انحصر

التعامل مع الثورة روائياً في إشكالية الصراع بين كتلتين متناقضتين؛ الذات والآخر المستعمر، ولم تتوغل في التصدعات الداخلية بين الإخوة، إلا أن هذا الاحتفاء بالهاجس الثوري بدأ يتضاءل حضوره في الأعمال الروائية اللاحقة، ولعل الكاتب الطاهر وطار أول من مهد لكتابة خلافية ومضادة للتاريخ الثوري برواية (اللاز) التي عدت أول رواية بشرت بنزعة نقدية للثورة الجزائرية⁽³²⁾، ومع ذلك يظل صوتاً واحداً ضمن الأصوات القليلة التي تجرأت وانتقدت ما كان يحدث من تجاوزات إبان الثورة، وما لحقه من انتهاكات بعد الاستقلال باسم الثورة أيضاً .

إن انتقاد المقدس الديني أو التاريخي أو الثوري أو الاجتماعي، يعرض صاحبه للمساءلة أمام الشعب الذي ترسخت تلك المقدسات في داخله، وبالتالي فهو يرفض فكرة تغيير ما تواضع عليه هو وأجداده من قبله، كما يتعرض للمساءلة من قبل السلطات التي ترى في هذا الطرح تجاوزاً عليها، وانتهاكاً صريحاً لصلاحياتها، فمهما بدا لنا أن المجتمع يرقل في التقدم والازدهار والانفتاح على الآخر، يبقى "المثقف العربي يعاني من سيطرة أنماط التفكير الخرافي على فكر المواطن العربي بحيث تزداد بقعة التخلف اتساعاً تحت دعاوي العودة إلى التراث"⁽³³⁾، مما يجعل مهمة الروائي الذي يخترق المحذور معقدة أكثر فأكثر في ظل تواجده في "مجتمع تربي على فكر عقيم، ممنوع، تابع، عبد لكل شيء، عبد للسلطة، عبد للخرافة، عبد للدين المهجن، عبد للأقوى، عبد للمادة"⁽³⁰⁾.

ولما كانت الثورة الجزائرية تحتل مكانة خاصة في قلوب الجزائريين، كان من المستحيل انتقادها علناً، ولأن المثقف عموماً والروائي خصوصاً يؤمن بأن واجبه الإنساني يملئ عليه توعية الناس وتنويرهم بالحقيقة كما هي دون مساحيق، لجأ إلى الرواية كبديل عن المواجهة التي حسم التقديس نتيجتها من البداية .

والملاحظ أن هذا النوع من الروايات الذي يستدعي فيه الروائي أحداثاً وقعت حقيقةً في التاريخ، فيعيد بلورتها وإخراجها للناس بطريقة فنية تثير فيهم الفضول لمعرفة المخبوء، لم يكتس طابعاً تاريخياً بحتاً، فغالباً ما تكون الرواية اجتماعية أو غرامية مبطنة بأخبار وأحداث تاريخية هي الحافز الحقيقي الذي جعل الروائي يكتب الرواية من الأساس، وليس ذلك إلا خوفاً وتقديراً لانتهاك حرمة المقدس في عيون العامة والخاصة على حد سواء، ففي "بلدان العالم الثالث الهوة سحيقة بين الواقع والصوات، ولا يمكن للوجدان أن يفتتح إلا من خلال وعي المأساة الجماعية"⁽³⁴⁾.

وسنضرب مثلاً لذلك رواية أمين الزاوي، سالف الذكر، فعنوانها يوحي بأنها رواية غرامية، وهي كذلك في أجزاء كثيرة، ولكن في أجزاء أخرى تعرض الكاتب ويكثر من الجرأة إلى مسألة تجنب التاريخ الوطني الخوض في ملاساتها، إنها قضية مصالي الحاج وموقفه من الثورة، وموقف الثورة منه ومن حزيه، يقول واصفاً أحد أبطاله-العم إدريس- الذي علق طيف مصالي الحاج بمخيلته حد التقديس: "وقد أحب شخصية مصالي الحاج كثيراً.. لهيئته التي تشبه هيئة الأنبياء كما كان يتخيلهم طفلاً، أو الأولياء كما كانت تصفهم له أمه"⁽²⁸⁾، ويواصل الكاتب وصف مصالي الحاج، ولكن هذه المرة من منظوره الخاص، قائلاً: "فمن ملامح وجهه يسطع نور خاص، وفي مشيته وحركات يده اليمنى وهي تمسد على لحيته الطويلة، لحية الأنبياء والدرويش وشيوخ الطرق، جاذبية لا تشبهها جاذبية، رجل الكاريزما، رجل ما بين الروحانية والسياسة"⁽²⁸⁾ هذا التقاني في حب مصالي الحاج أفضى بالعم إدريس إلى الملاحقة من قبل الثورة التي كانت تعد هذا الزعيم

خائناً ومتعاوناً مع فرنسا ،يقول على لسان المرأة التي كان يتردد عليها في الماخور: "رأسك مطلوب عليك أن تختفي لقد طلب مني مسئولو جبهة التحرير هنا في باريس أن أعتاك ،أنت من جماعة مصالي الحاج"⁽²⁸⁾، هذه العبارة كافية، لتصور الشرح الذي كان حاصلًا في الجزائر، بعد اندلاع ثورة التحرير التي تبنت لغة السلاح ورفضت أي لغة أخرى ،كتلك التي كان ينادي بها مصالي الحاج ،وهي لغة الحوار ،إلى جانب مطالبة الثورة حل جميع الأحزاب والانضمام إليها، وهو ما رفضه مصالي الحاج أيضاً، فحدث ما حدث، يقول: "تقاتل الإخوة في شوارع باريس والأحياء والمدن المحيطة بها .. ما بين مؤيد لجبهة وجيش التحرير من جهة، ومؤيد للحركة الوطنية الجزائرية التي يقودها الزعيم الكاريزماتي مصالي الحاج من جهة ثانية.. صراعات وصلت حد التصفية الجسدية"⁽²⁸⁾، ليقرر الزاوي إنهاء هذا الصراع الذي كان في صالح فرنسا ،وربما آخر الحصول على الاستقلال بضع شهور أو سنوات قاتلاً: "قبلت العلم الجزائري سبع مرات، نظرت إلى صورة الزعيم مصالي الحاج فوجدته كبيراً ، ولا يمكن أن يكون خائناً كما قال القائد في جبهة التحرير، إننا جميعاً نحب الجزائر ولكن بطرق مختلفة ،وجميعاً نذهب إلى الدفاع عن استقلالها المقدس من خلال مسارات مختلفة أيضاً.. لا أحد وصي على الثورة، إننا جميعاً حطب الثورة"⁽²⁸⁾.

كما أثار أمين الزاوي في الرواية نفسها ،موضوعاً جريئاً وهو مشاركة الشواذ والعاشرات ومدمني الحانات والعلب الليلية... في الثورة ،هؤلاء الذين كان لهم اليد الطولى في إنجاحها ودفعها إلى الأمام ،مادياً ومعنوياً، بخلاف ما تواضعنا عليه من أن ثورة نوفمبر الخالدة، والحركة التحررية في الجزائر بشكل عام ، احتضنت خيرة الرجال المثقفين والمناضلين ،الذين ينحدرون من سلالة طيبة ،وبينة علمية عريقة كالأمير عبد القادر ،ومحمد العربي بن مهيدي، والعربي التبسي، ومحمد العيد آل خليفة ،وسي الحواس ،وجميلة بوحيرد وغيرهم...

فالعالم (إدريس) الذي كان يتقلب في باريس بين العلب الليلية والحانات، فجأة وجد نفسه مناضلاً في الحركة الوطنية ،يقول الزاوي: "حينما كانت الحرب التحريرية على أشدها بين جيش التحرير الجزائري وجيش الاستعمار الفرنسي ،وجد عمي إدريس نفسه ،وهو في باريس بين عمله المتمثل في تلصيق الأفيشات والنساء والبارات .. يغرق في النقابة شيئاً فشيئاً وفي السياسة أيضاً"⁽²⁸⁾، وإدريس رغم حبه الكبير لمصالي الحاج ودعم حزيه وحركته مادياً ومعنوياً، لا يتوقف عن زيارة المواخير وإقامة علاقات مع نزيلاته ،والمفاجأة أن (خديجة أو كوليت) المومس الأثيرة لدى العم إدريس مناضلة في صفوف جبهة التحرير كذلك، بل و"تدفع اشتراكات شهرية للثورة .. وتملك بطاقة انخراط في صفوف الجبهة، وأنها أيضاً تشتغل عيناً وأذنًا للثورة في هذا الماخور"⁽²⁸⁾، ولا يتوقف الزاوي عند وصف هذه المومس بالوطنية والشهامة والشرف فحسب، بل يعين في تضخيم عملها الثوري وهي في حضان العم إدريس المتشعب هو الآخر بحب الحركة الوطنية، وتحديدًا حين يتحاوران عن الثورة وهمومها اتجاه الوطن على سرير المتعة ،يقول: "يحدث أن يزورها يتمددان عاريين على السرير ، يفرغ ما في قلبه من شعور بالوحدة والخوف على البلد ومأساة الحرب التي تطحن الأطفال، يظان لوقت هكذا جنباً إلى جنباً يحدقان في السقف ويتحدثان"⁽²⁸⁾، وعلى النقيض من ذلك، فإن شخصاً صالحاً زاهداً مثل (سيدي الشيخ) يصانع العدو ويخون الشعب و الوطن"⁽²⁸⁾ .

هكذا أراد الزاوي أن ينتقد الثورة، أو يقوم بتعريفها من وجهين: الوجه الأول حين أظهر قدسية لمصالي الحاج، فهو مناضل يحب الجزائر بطريقته، ولا أحد يزايد على وطنيته، فقد حدثت في الثورة أيضاً تجاوزات وأخطاء سكت التاريخ والمقررات عنها، ولا أحد يملك الحق في ممارسة الوصاية الوطنية على الناس.

والوجه الثاني: مشاركة جميع أطراف المجتمع في الثورة، حتى الفئة المنبوذة، وليس كما كان يصور لنا، ففي الأخير الوطن يسع الجميع وليس الصالحين فقط .

الهوية الإسمية

لجأ الكثير من الروائيين إلى إطلاق أسماء شخصيات تاريخية على أبطالهم، ليس من باب التيمن أو الإعجاب أو الاقتداء، ولكن بغرض إحداث نوع من الإسقاط العجيب الذي يخدم الحدث السردي، فيحصل ذلك التمازج والتزاوج بين الشخصيات التي تتشارك المصائر نفسها، وإن عاشت في أزمنة مختلفة .

ولا يخفى علينا ما للأسماء من أهمية في تاريخ الأمم، "فالأسماء قبل أن تصبح علامة هوية فردية، وشكلاً لمعرفة الآخر، مرت بمراحل متعددة، ويعلمنا الأدب العربي الكلاسيكي، ولاسيما كتاب ألف ليلة وليلة أن الاسم كان اصطلاحاً اجتماعياً، فالأسماء تطلق انطلاقاً من المهن، وانطلاقاً من الطوائف: اليهودي، المسيحي، الشيعي.. أو نسبة إلى المدن: دمشق، بغداد⁽³⁵⁾، أو حتى انطلاقاً من الأمراض والعلل كالأعمى والأعشى والقصير ..

واختيار الأسماء التاريخية في الرواية لا يأتي عبثاً، ولكن لحاجة في نفس الروائي، وسنضرب مثلاً لذلك ما ورد في رواية (مملكة الفراشة) لواسيني الأعرج، فقد اختار اسم (الزبير) لوالد بطلته (ياما)، وعرض في جزء من الرواية حواراً دار بين الفتاة وأبيها عن هذا الاسم الذي لم يكن يروقها، رغم أنه اسم لصحابي جليل، حتى إنها غيرت اسمه، يقول على لسانها: "بابا زبير سميت به بابا زوريا، لأنني كنت أشعر دائماً بأن اسم زبير إجحاف في حقه، زبير، بدا لي دوماً اسم رجل محارب وصحراوي، قاسي القلب والروح، أما والذي فقد كان على العكس من ذلك"⁽²⁷⁾، هي أسباب يسردها الأعرج على لسان بطلته ليعلل دوافعها في رفض هذا الاسم، ليس هذا وحسب، فقد ارتبط اسم الزبير بالحروب والموت في سن تراها البطلة صغيرة، وهي التي تريد لوالدها حياة مبهجة وطويلة⁽²⁷⁾، ولكن الكاتب أراد شيئاً آخر بغير ما تشتهييه (ياما)، فقد قتل والدها (زوريا) مثلما قتل الصحابي (الزبير بن العوام) رضي الله عنه، ولعل واسيني الأعرج أراد بتوارد المصائر، وتشابه الخواتيم، أن يشير إلى أن الفتنة يموت فيها الصالح قبل الطالح، والحرب الأهلية تأكل أولادها قبل أعدائها، فمثلما قتل الزبير بن العوام في فتنة موقعة الجمل، قتل زوريا في فتنة الحرب الصامتة. فالاسم هنا يحيل إلى الهوية والتاريخ الذي يعيد نفسه، وإن اختلفت الظروف، وتباينت الأسباب .

وكما يبدو فإن الروائيين يحملون شخصياتهم ثقل الهوية الإسمية، تلك الهوية التي تؤثر على أفعالهم، وترسم مصيرهم، دون شعور منهم، فكما لم يكن لهم نصيب في اختيار أسمائهم، كذلك ليس لهم حظ في اختيار مصائرهم، ففي رواية (كولاج) لأحمد عبد الكريم، كان لاسم الشخصية التي تدور في فلکها أحداث الرواية البوليسية، (عبد القادر الجيلاني) دور في

تحديد طريق البطل، وهو يعترف بذلك قائلاً: "أحسست بشيء قوي يشدني إلى بغداد، ربما أدركت في لحظة ما لماذا أصر جدي على أن يسميني باسم عبد القادر الجيلاني(*)، دفن بغداد"⁽²⁹⁾، هذه القوة الخفية التي تختفي خلف الهوية الاسمية، قادت البطل إلى بغداد، حيث تغيرت حياته جذرياً، وبعد أن كان يتقلب بين الحانات، أطلق لحيته، واعتزل الناس، وانضم إلى إحدى التنظيمات الإسلامية .

وفي سياق مخالف، نجد أمين الزاوي مثلاً، يطلق على شخصياته أسماء تاريخية، دون أن يؤثر ذلك على طبائعها ومصائرهما، بل على العكس من ذلك، فأفعالها وأقوالها تناقض ما عرفت به الشخصية التي تحمل اسمها، فشخصية (عبد الحميد) الذي سماه أهله بهذا الاسم تيمناً باسم الشيخ (عبد الحميد بن باديس) مؤسس جمعية العلماء المسلمين المباركة⁽²⁸⁾، شخصية خائنة للوطن، تأمرت مع العدو ضد الشعب، بخلاف ابن باديس الذي قضى حياته يحارب الجهل والتخلف، ويزرع الوعي في نفوس الجزائريين لمواجهة فرنسا.

ولا يتوقف الزاوي عند تعمد اختيار اسم تاريخي لشخصية تخالفه في كل شيء، بل يذهب إلى أبعد من ذلك حين يجعل من الأسماء التاريخية مصدراً للسخرية والضحك، كقوله: "كان كلما ناداها باسمها الرسمي (سارة)، عاد فروى لنا حكاية سارة زوجة سيدنا إبراهيم التي ولدت له غلاماً وهي عجوز، وكنا نضحك من هذه الحكاية، ونطلب من جدي أن تلد لنا عما جديداً صغيراً نلعب به ومعه"⁽²⁸⁾، وفي موضع آخر يقول: "حين سمعت عمتي بشرط تغيير الاسم الذي اشترطه والد خطيبها [أي فاطمة الزهراء]..سقطت في هيستريا ضحك، ثلاثة أيام لم تتوقف عن الضحك.. وخرجت في الباحة تداعب الكبار والصغار والنساء والرجال: أنا من اليوم فصاعداً(فاطمة الزهراء)التي يقال عنها أنها كانت تلد من جنبها.. ثم تضحك وتضحك حتى تسقط على قفاها.." ⁽²⁹⁾.

فالزاوي يتحدى، بجرأة، الموروث التاريخي الراسخ في المخيلة العربية التي تقدر الأسماء وتتميم بها، مشيراً إلى ذلك التناقض الصارخ الموجود لدى بعض الناس الذين تسموا على أسماء الأنبياء والأتقياء والأولياء الصالحين، بينما أفعالهم وأقوالهم هي أبعد ما تكون عن ذلك .

* ولد الشيخ عبد القادر عام 470هـ / 1077م على رأي معظم الذين أرخوا لحياته، وكانت ولادته في جيلان أو كيلان فعرف بالجيلاني أو الكيلاني، أو الجيلي، وجيلان إقليم فارسي يقع في الجنوب الغربي لبحر قزوين، هو شيخ الطريقة القادرية السنية، والتي عم ذكرها في الآفاق، وإليه ينتسب مشايخ هذه الطريقة، كانت وفاته في بغداد سنة خمس مائة وإحدى وستين للهجرة، ودفن فيها وقبره معروف ويزار ويترك به -ينظر موقع:

خاتمة

ختاماً يمكننا القول: إن الروائي الجزائري المعاصر لم يقف بمنأى عن التحولات والتطورات التي تعرفها الرواية المعاصرة الغربية والمشرقية، لاسيما في شقها المتعلق بالإرهاصات التاريخية داخل العمل الروائي، ونحن لا نقصد، كما أشرنا سابقاً، الرواية التاريخية، ولكن الرواية المطعمة بالتاريخ، فالنماذج التي عرضناها لم يؤلفها أصحابها بغرض مزاحمة المؤرخين، والتطفل على اختصاصهم، ولكن بدافع إعادة قراءة التاريخ، عن طريق تقنية التفكيك وإعادة التشكيل وفق رؤى خاصة يرسم حدودها الواقع الراهن، وخصوصية الفن الأدبي، فهي بشكل أو بآخر ذاكرة التاريخ الجزائري والعربي الإسلامي.

وكما رأينا فقد تجرأ هؤلاء الروائيون وكسروا (التابو) وتحدثوا عن أكثر المواضيع حساسية، لاسيما ما تعلق بالثورة الكبرى والجانب المسكوت عنه، إلى جانب العشرية السوداء التي أفرزت عشرية أخرى غامضة لا لون لها، وفي المقابل تعثر هؤلاء وهم في أوج حماسهم لنقد التاريخ الذي يُملى علينا، في مواضع عديدة خاصة حين تعلق الأمر بضبط التواريخ بالسنة والشهر، الأمر الذي أحدث حيرة لدى المتلقي، وبلبله فكرية، فهو ولاشك يحفظ تلك التواريخ عن ظهر قلب، ومن غير المعقول أن يقدم الروائي على تغييرها ولو كان ذلك من باب المتخيل، لأن ذلك سيعرضه لا محالة إلى المساءلة. ومهما يكن من أمر، فقد استطاعت الرواية الجزائرية المعاصرة في ضوء تمازج المتخيل الروائي مع المرجعية التاريخية، تشكيل نص روائي في إطار فني وجمالي فريد.

مراجع

1. إبراهيم فتحي: معجم المصطلحات الأدبية- فصل الرأء، التعاهدية العمالية للطباعة والنشر، تونس، ط1، 1986.
2. نضال الشمالي. الرواية والتاريخ، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006.
3. نواف أبو ساري: الرواية التاريخية جنس أدبي جديد في الأدب العربي الحديث، مجلة العلوم الإنسانية، العدد23، جامعة منتوري قسنطينة، 2005.
4. غنيمي هلال: النقد الأدبي الحديث، دار العودة ودار الثقافة، بيروت، د ط، 1973.
5. جورج لو كاش: الرواية التاريخية، ترجمة: صالح جواد الكاظم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1986.
6. عبد المالك مرتاض: في نظرية الرواية، عالم المعرفة، المجلس الوطني لترقية الفنون، الكويت، د ط، 1998.
7. صلاح فضل: لذة التجريب الروائي، أطلس للنشر والتوزيع الإعلامي، القاهرة، ط1، 2005.
8. ألان روب غريبيه: نحو رواية جديدة، ترجمة: مصطفى إبراهيم مصطفى، دار المعارف، مصر، د ط.
9. غالي شكري: معنى المأساة في الرواية العربية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1980.
10. عبد الرزاق بن دحمان: الرؤية التاريخية في الرواية الجزائرية-روايات الطاهر وطار أنموذجاً، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013.
11. بوشوشة بن جمعة: التجريب وارتحالات السرد الروائي المغربي، المغاربية للطباعة والنشر، تونس، ط1، 2003.
12. سماح بن خروف: المتخيل التاريخي في رواية الأمير لواسيني الأعرج، مجلة القادسية، المجلد15، العدد2، 2015.

13. غنيمي هلال: الرومانتيكية ، دار العودة ، بيروت ، د ط ، 1986.
14. عبد الله إبراهيم: السرديات العربية الحديثة، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 2003.
15. صلاح فضل: أشكال التخييل، الشركة المصرية للنشر ، ط1، 1996.
16. حسين خمري: فضاء المتخيل، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2002.
17. عبد الرحمن ياغي: الجهود الروائية من سليم البستاني إلى نجيب محفوظ، دار العودة ودار الثقافة ،بيروت ، ط1.
18. فاطمة الطبال بركة: النظرية الألسنية عند رومان جاكسون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط1
1993 .
19. سماح بن خروف: المتخيل التاريخي في رواية الأمير لواسيني الأعرج، مرجع سابق: 135.
20. محمد القاضي: الرواية والتاريخ-دراسة في تخييل المرجع ، دار المعرفة لنشر ، تونس ، ط1، 2008.
21. محمود إسماعيل: في تأويل التاريخ-دراسة نظرية وتطبيقية، ، دار رؤية للنشر، القاهرة ، ط1، 2007.
22. شكري عزيز ماضي: أنماط الرواية العربية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، عدد 353، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2008.
23. مرسيا إلياذ: المقدس العادي، ترجمة: عادل العلو ، دار التنوير، لبنان ، د ط ، 2009.
24. نادر كاظم: تمثيلات الآخر - صورة السود في المتخيل العربي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان
ط1، 2004 .
25. بوشوشة بن جمعة: سردية التجريب وحدائث السردية في الرواية الجزائرية ، المطبعة المغاربية للطباعة والنشر،
تونس، ط1، 2000 .
26. أحلام مستغانمي: الأسود يليق بك ، دار نوفل، لبنان، د ط ، 2012 .
27. مملكة الفراشة: واسيني الأعرج ، مجلة دبي الثقافية، دبي ، ط1، 2013 .
28. أمين الزاوي: الساق فوق الساق في ثبوت رؤية هلال العشاق ، منشورات ضفاف ، منشورات الاختلاف، لبنان،
الجزائر.
29. أحمد عبد الكريم : كولاج ، الجزائر تقرأ ، ط1 ، 2018 .
30. هدى جمال محمد: أزمة المتقف في الرواية الأردنية ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ،الأردن ، ط1، 2013 ،
نقلًا عن أحمد عباس صالح :حول فكرة البطل التراجيدي والعصر الحديث .
31. محسن جاسم الموسوي: الموقف الثوري في الرواية العربية المعاصرة، منشورات وزارة الإعلام، العراق د ط،
1975 .
32. سليمة خليل: الحداثة السردية في الرواية الجزائرية ، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2017
33. أيمن عبد الرسول: في نقد المتقف والسلطة والإرهاب ، رؤية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط1، 2004.
34. جورج طرابيشي: الأدب من الداخل ، دار الطليعة، بيروت، ط2، 1981 .

35. إلباس الخوري: في الهوية وأوامها ،مجلة أفواس، المركز الثقافي الفلسطيني، بيت الشعر، عدد10، فلسطين،2009.

أثر استخدام أسلوب التقييم من أجل التعلم في تنمية مهارات الكتابة الإبداعية والدافعية نحوها لدى طلاب
الصف الرابع الأساسي في دولة الإمارات العربية المتحدة

The effect of using the evaluation method for learning in developing creative writing skills
and the motivation towards them among the fourth-grade students in the United Arab
Emirates.

*Abdallah Badarneh

Abstract

The study aims at recognizing the effect of using assessment for learning in developing creative writing skills and motivation towards it to the basic fourth grade students in the United Arabs of Emirates. The study sample consists of (28) students deliberately chosen from Al Ruwais Basic School for Boys in the Al Dhafra Educational Distract in the 2nd term of 2016/2017. The students were randomly distributed into two groups (experimental and controlling). The experimental group (n=14) were taught by Using the strategies of the assessment for learning. The controlling (n=14) were taught by ordinary method, to achieve the aim of the study, three tools were designed, they are: creative thinking test for the creative story, creative thinking for the creative article, and motivation scale towards creative writing. The related behavioral signs, and the credibility and stabilized of the tools were taken into consideration. The tools were applied to the groups before and after. The study results are as the following:

1. There is an impact of developing creative thinking skills using creative story and article writing for fourth-grade students is ascribed to the evaluation for learning method.
2. There is an impact of fourth grade students' motivation towards story and creative writing is ascribed to the assessment for learning method.

In the lights of these results, the researcher recommends training Arabic teachers on the method of using assessment for learning in improving creative writing.

Key words:Assessment for learning method, creative writing skills, motivation towards writing scale.

* Ministry of Education – AL Dhafra Region – Ruwais city – AlNahrwan Basic school

*أ. عبدالله بدارنه

ملخص

هدف البحث التعرف على أثر استخدام أسلوب التقييم من أجل التعلم في تنمية مهارات الكتابة الإبداعية والدافعية نحوها لدى طلاب الصف الرابع الأساسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تكونت عينة الدراسة من (28) طالباً، تم اختيارهم بطريقة قصدية من مدرسة الرويس الأساسية للبنين التابعة لمنطقة الظفرة التعليمية للفصل الثاني للعام الدراسي 2016/2017م. وقد تم توزيعهم عشوائياً في مجموعتين (تجريبية وضابطة) وتم تقييم المجموعة التجريبية (ن=14) باستخدام التقييم من أجل التعلم، والمجموعة الضابطة باستخدام التقييم التقليدي (ن=14)، ولتحقيق غرض البحث تم تصميم ثلاث أدوات هي: اختبار التفكير الإبداعي للقصة الإبداعية، واختبار التفكير الإبداعي للمقال، ومقياس الدافعية نحو الكتابة الإبداعية، حيث أخذ بالاعتبار المؤشرات السلوكية ذات العلاقة، وتم التأكد من صدق وثبات الأدوات، وتوصل البحث إلى النتائج التالية:

- وجود أثر في تنمية مهارات التفكير الإبداعي باستخدام القصة والكتابة المقالية الإبداعية لدى طلاب الصف الرابع الأساسي يعزى لأسلوب التقييم من أجل التعلم.
 - وجود أثر لدافعية طلاب الصف الرابع الأساسي نحو القصة والكتابة الإبداعية تُعزى لأسلوب التقييم من أجل التعلم. وفي ضوء النتائج التي توصل لها البحث الحالي، يوصي الباحث بتدريب المعلمين على استخدام أسلوب التقييم من أجل التعلم في تنمية مهارات الكتابة الإبداعية.
- الكلمات المفتاحية:** أسلوب التقييم من أجل التعلم، مهارات الكتابة الإبداعية، مقياس الدافعية نحو الكتابة.

[البحث الفائز بالمركز الثاني في مجال الدراسات التربوية والنفسية بالمسابقة
ال36 لجائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم]
*دائرة التعليم والمعرفة-مدرسة الرويس-دولة الامارات العربية المتحدة

مقدمة

يشهد العصر الحالي ثورة علمية وتقنية في جميع المجالات، وزاد ذلك من حجم وكم المعلومات والمعارف التي يتلقاها الفرد سواءً المسموع منها أم المقروء أو المكتوب، وهذا بدوره شكل تحدياً كبيراً لمؤسسات التربية المختلفة لإعادة النظر في طرائق وأساليب التعليم والتعلم والتقييم، وتبني الطرائق التي تحفز على الفهم، والاستنتاج، والربط، بطرق علمية منهجية تحفز على التفكير الناقد والإبداعي؛ مما يساعد المتعلم على مواكبة طبيعة العصر وإكسابه مهارات التفكير العلمي اللازمة لحل ما يواجهه من مشكلات في حياته اليومية، وتنمية مهاراته اللغوية وقدرته على التعبير عن آرائه، ومشاعره، وأفكاره وأن يكون فاعلاً ومؤثراً في الآخرين.

وتعد الكتابة الإبداعية أحد أهم المهارات اللغوية التي تعنى بالارتقاء بالمستوى اللغوي لدى المتعلمين، بالإضافة إلى الارتقاء بهم في كافة المجالات الحياتية؛ فهي تمد المتعلمين بجوانب الارتقاء الفكري، وتعمل على تنمية مواهبهم الفكرية، وصقل مواهبهم الأدبية، وتكمن أهمية الكتابة الإبداعية في العملية التعليمية في قدرة الطالب التعبير عن رأيه وعن فكره، بكل صدق ووضوح وعن مشاعره، وعواطفه، ووجدانه، وتطلعاته، ونقلها للآخرين، وتأثيره فيهم، ومحاولة جذبهم نحوه من خلال فكره ورأيه البناء؛ لا سيما وأن الكتابة الإبداعية هي عملية عقلية عليا (بريكيت، 2014)⁽¹⁾.

وتبرز أهمية القصة والمقال بمهاراتها كأحد أشكال الإبداع اللغوي التي تسعى المدرسة إلى تنميتها لدى الطلاب، وتزداد أهمية تنمية مهارات الكتابة الإبداعية في مجال القصة والمقال لدى طلاب المرحلة التأسيسية؛ لكونهم في هذه المرحلة يكتسبون القدرات العقلية واللغوية، حيث يكتسب الطلاب فيها القدرة على توليد الأفكار، ويحددون فكرة الموضوع والكتابة، ويستخدمون استراتيجيات التخطيط ويكتبون قصصاً ومقالاتاً ونصوصاً شعرية ورسائل ويكتبون بخط واضح ولغة سليمة (الزهراني، 2012)⁽²⁾؛ (مجلس أبو ظبي للتعليم، 2013)⁽³⁾.

حيث تسهم القصة بشكل كبير في تمرين الطالب على المحادثة والتعبير والإلقاء، وتزيد في ثروته اللغوية، وتبعث فيه الميل للقراءة وحب الإطلاع، وإثارة الخيال وتنميته في نفس الطالب وتقوية ذاكرته، وتساعد على تنمية مهارات الحديث عند الطلبة، وتساعد على تنمية مهارات الكتابة حين يتم تشجيعهم على كتابة قصصهم الخاصة، بالإضافة إلى تنمية مهارات القراءة والدافعية نحوها، وتنمية التفكير الإبداعي (قطامي والفرا، 2009)⁽⁴⁾.

ونظراً لأهمية الكتابة الإبداعية فقد حظيت باهتمام الباحثين؛ حيث أجريت العديد من الدراسات والبحوث التي اهتمت بتنمية مهارات الكتابة الإبداعية المقالية والقصصية لدى المتعلمين وتقويمها في المراحل التعليمية المختلفة، وأوصت هذه الدراسات بضرورة الاهتمام بمهارات الكتابة الإبداعية، وتهيئة مناخ تعليمي يساعد على تنميتها ومن هذه الدراسات: (دراسة بريكيت⁽¹⁾ 2014، ودراسة الزهراني 2012⁽²⁾، ودراسة الحوسني 2010⁽⁵⁾، ودراسة يوردبكان وأردوغان⁽⁶⁾ (Yurdabakan&Erdogan, 2010)).

ولذلك فإن غياب التقييم يؤثر سلباً في تحسين الأعمال الكتابية المنتجة، وهذا يفرض على معلمي اللغة العربية تنويع أساليب تقييمها، والابتعاد عن الأساليب التقليدية التي لا تساعد على تنميتها، الأمر الذي يتطلب التحديث والتطوير في هذا الجانب

المهم من تعليم الكتابة بحيث تتفق والفروق الفردية بين الطلاب في الأدوات اللغوية، وكذلك المؤشرات السلوكية والنتائج ذات الصلة (الحوسني، 2010)⁽⁵⁾.

ومما لا شك به أن أساليب التقييم المرنة والواسعة التي تناسب طرق التعلم الجديدة والكم الهائل من المعارف والفهم، والمهارات المطلوبة، هي التي ستفوق عملية التعليم والتعلم وكيفية تصميم الخبرات التعليمية للمتعلم، من هنا ظهر أسلوب التقييم من أجل التعلم كونه يرتبط بالعملية التعليمية والتعلمية كاملة، حيث يوضح للطلاب كيف يحسنون من أدائهم في المرة القادمة، ويوفر التغذية الراجعة (feedback) للمتعلم، والتي تتضمن معلومات عن كيف يتعلم ويتقدم، وطبيعة الصعوبات التي يواجهها لتحسين تعلمه، وهذا التقييم لا يعكس للمتعلم والمعلم مستوى التحصيل الحالي فقط، بل يعكس أيضاً التحسن في قدرات الطلاب، وهذا يؤدي لزيادة الثقة والدافعية لديهم (درندري، 2014)⁽⁷⁾.

وقد أشارت عدة أبحاث إلى تحسن تعلم الطلاب باستخدام التقييم من أجل التعلم. ومن أهم الأبحاث أبحاث ميسلس وزملائه (Meisels, et. al., 2003)⁽⁸⁾، ودروريجرز (Rodriguez, 2004)⁽⁹⁾. وتشير جميع الأبحاث العالمية إلى حجم تأثيره في التعلم لدى الطلاب.

وترى الغتم (2014) أن التقييم من أجل التعلم يحدث أثناء عملية التدريس والتعلم لا أثرها، ويركز على التحسين المستمر لتعلم جميع الطلاب، ويوظف المعلمون الذين يقومون بالتقييم من أجل التعلم أنشطة التقييم الصفية باستمرار لإشراك الطلاب بشكل مباشر ومعهم في تعلمهم، وزيادة ثقتهم بأنفسهم ورفع دافعيتهم للتعلم من خلال التركيز على التقدم والإنجاز بدلاً من الإخفاق، ففي نموذج التقييم من أجل التعلم يعد التقييم بمثابة أداة تعليمية تعزز التعلم (الغتم، 2014)⁽¹⁰⁾.

ويرى درندري وميرفي (Darandari & Murphy, 2013) أهمية التقييم من أجل التعلم لأنه طريقة إبداعية لتقييم تعلم الطالب بحيث تحولت أساليب التقييم من التركيز على المحتوى إلى التركيز على جودة التعليم ومخرجاته وتعزيز الخطوات الناجحة والبناء عليها والتعرف على نقاط القوة والضعف وتصحيحها، ولذلك فهم يرون أن التركيز الأكبر لابد أن يكون على كيفية استخدام الأدلة التي يتم الحصول عليها من التقييم لرفع مستويات التعليم بدلاً من كيفية إصدار الأحكام، وبالتالي تحسين عملية التعلم والتعليم (Darandari & Murphy, 2013)⁽¹¹⁾.

ويؤدي التقييم من أجل التعلم أهدافاً تعليمية متعددة أهمها زيادة دافعية الطلاب نحو التعلم ومساعدتهم على اتخاذ مواقف أكثر إيجابية نحو العملية التعليمية مما يجعلهم أكثر مسؤولية نحو تعلمهم، ويحسن مفهوم الذات لديهم (علام، 2007)⁽¹²⁾. وقد تناولت دراسة جديتاوي وزملائه (2011)⁽¹³⁾ أثر الدافعية وعلاقتها بتعلم القراءة والكتابة وأشارت إلى أن مستوى دافعية الإنجاز يقع ضمن المستوى المرتفع. ودراسة بتمن و ولكير (Putman & Walker, 2010)⁽¹⁴⁾ أشارت إلى وجود علاقة وزيادة ذات مستوى مرتفع في معدل القراءة والكتابة تعزى للدافعية.

ويولي القارئون على العملية التعليمية اهتماماً كبيراً بالكتابة الإبداعية، من خلال طرق تدريس وأساليب تقييم جديدة تزيد من دافعية الطلاب نحو تعلمها، فالأجاء الإيجابي نحو التعلم يعد شرطاً أساسياً في عملية التعليم، سواء في تحصيل المعلومات والمعارف، أو تكوين الاتجاهات والمهارات المختلفة التي تخضع لعوامل التدريب والممارسة.

ولقد لاحظ الباحث من خلال خبرته في التدريس ضعفاً لدى طلاب الحلقة الأولى من التعليم الأساسي في مهارات كتابة المقال والقصة الإبداعية، كما لاحظ تدني في مستوى دافعيتهم نحو تعلم مهارات الكتابة الإبداعية، ولذلك فإن الباحث يرى أن على المعلم اختيار أساليب تساعد الطلاب على تنمية مهارات الكتابة الإبداعية لديهم، وإكسابهم الدافعية نحوها، ولعل من أبرز هذه

الأساليب التي ظهرت أسلوب التقييم من أجل التعلم. وفي ضوء ما سبق تبدو الحاجة ماسة لإجراء هذا البحث، والذي يبحث أثر استخدام أسلوب التقييم من أجل التعلم في تنمية مهارات الكتابة الإبداعية والدافعية نحوها لدى طلاب الصف الرابع الأساسي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

مشكلة البحث وأسئلته

يحدد الباحث مشكلة البحث في ثلاثة جوانب تجتمع سوياً لتشكّل مشكلة البحث، الجانب الأول وهو ملاحظة الباحث الضعف الكبير لدى الطلاب في مهارات الكتابة الإبداعية، حيث إن كتاباتهم لا تمت بصلة للإبداع فهي كتابات تخلو من الجودة والأصالة في الأفكار، كما تخلو من الدقة والتركيز والتحديد، وتفتقر إلى الأساليب الجميلة والأفكار الجديدة، وهذا ما أشارت إليه دراسة كل من تركليس والشوابكة (Trekles, 2012)⁽¹⁵⁾؛ (الشوابكة، 2014)⁽¹⁶⁾، والجانب الثاني وهو تدني دافعية الطلاب في مهارات الكتابة الإبداعية الناتج عن ممارسة أساليب تقييم تقليدية هادفة إلى تقييم الطالب لا تقييم العملية التعليمية بأكملها مما لا يسمح لجميع الطلاب بالتعلم واكتشاف أخطائهم وتعديلها (أبوالضبعات، 2011)⁽¹⁷⁾، والجانب الثالث وهو ما ورد في توصيات لجنة تقييم ارتقاء للمدرسة بضرورة استخدام التقييم من أجل التعلم لمساعدة الطلاب على تنمية مهاراتهم في القراءة والكتابة (ارتقاء، 2016)⁽¹⁸⁾.

ويمكن تحديد مشكلة البحث الحالي في الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي:

ما أثر استخدام أسلوب التقييم من أجل التعلم في تنمية مهارات الكتابة الإبداعية والدافعية نحوها لدى طلاب الصف الرابع الأساسي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

1. ما أثر أسلوب التقييم من أجل التعلم في تنمية مهارات التفكير الإبداعي باستخدام القصة لدى طلاب الصف الرابع الأساسي؟
2. ما أثر أسلوب التقييم من أجل التعلم في تنمية مهارات التفكير الإبداعي باستخدام الكتابة المقالية لدى طلاب الصف الرابع الأساسي؟
3. ما أثر أسلوب التقييم من أجل التعلم في تنمية دافعية طلاب الصف الرابع الأساسي نحو القصة والكتابة الإبداعية؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى ما يأتي:

1. تقديم أسلوب عملي ومفصل يتمثل في أسلوب التقييم من أجل التعلم من خلال خطوات تسهم في تنمية مهارات كتابة القصة والكتابة المقالية الإبداعية.
2. الكشف عن أثر استخدام التقييم من أجل التعلم في تنمية مهارات كتابة القصة والكتابة المقالية الإبداعية لدى طلاب الصف الرابع الأساسي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. الكشف عن أثر استخدام التقييم من أجل التعلم في تنمية الدافعية لدى طلاب الصف الرابع الأساسي نحو مهارات كتابة القصة والكتابة المقالية الإبداعية.

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من الأمور التالية:

- يمكن لهذا البحث أن يعمل على تنمية مهارات الكتابة الإبداعية، وزيادة الدافعية نحوها وذلك من خلال استخدام أسلوب التقييم من أجل التعلم.
- ترجع أهمية هذا البحث إلى حداثة أسلوب التقييم من أجل التعلم، خاصة أنه لا توجد أبحاث على المستوى المحلي في حدود معرفة الباحث تناولت أثر استخدام التقييم من أجل التعلم في تنمية مهارات الكتابة الإبداعية والدافعية نحوها لدى طلاب الصف الرابع الأساسي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يمهّد الطريق أمام كثير من الدراسات والأبحاث في مجال استخدام أسلوب التقييم من أجل التعلم في فروع مهارات اللغة العربية الأخرى.
- يفيد الباحثين في التربية والتعليم لتوجيه عناية أكثر لأساليب التقييم الحديثة والأكثر فاعلية في تنمية مهارات الكتابة الإبداعية وغيرها من المهارات، لتدريب المعلمين على استخدامها في المرحلة الأساسية.

حدود البحث

اقتصر البحث الحالي على عينة من طلاب الصف الرابع الأساسي من مدرسة الرويس للتعليم الأساسي التابعة لمنطقة الظفرة التعليمية، وعلى الوحدة الثالثة (في رحاب العلم والثقافة)، والوحدة الرابعة (الصحة والسلامة) لمادة اللغة العربية، ودرّوس مواضيع الكتابة فيها، في المدارس الحكومية التابعة لمجلس أبو ظبي للتعليم في منطقة الظفرة التعليمية، خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (2016/2017م).

مفاهيم البحث وتعريفاتها الإجرائية

- الأثر: ويعرف إجرائياً بأنه: الفرق ذو الدلالة الإحصائية بين أفراد عينة البحث قبل إجراء التجربة وبعدها.
- الكتابة الإبداعية: وتعرف إجرائياً بأنها: قدرة طالب الصف الرابع الأساسي على التعبير عن أفكاره وأحاسيسه ومشاعره وعما يجول في خاطره بعدد من الأفكار في فقرات صحيحة لغوياً، تتميز بأكبر قدر ممكن من الطلاقة والمرونة والأصالة تجاه الموضوع الذي يتم طرحه، بأسلوب يتسم بالجمال ودقة الصياغة وتتسق الأفكار وجدتها، وتقاس بالدرجة الكلية التي يحصل عليها الطلاب في اختبار الكتابة الإبداعية المعد لذلك.
- مهارات الكتابة الإبداعية: وتعرف إجرائياً بأنها: مهارات منبثقة من مهارات التفكير الإبداعي والمتمثلة في الطلاقة والأصالة والمرونة، والمؤشرات السلوكية الدالة على كل منها، والمدرجة لقياس امتلاك الطلاب لهذه المهارات، من خلال اختبار الكتابة الإبداعية المعد لهذه الغاية.
- التقييم من أجل التعليم: ويعرف إجرائياً بأنه: تقييم عملية التعلم، وهل كانت ناجحة أم لا، من خلال تقييم الطلاب المستمر خلال الحصص الدراسية، وذلك بتقديم تغذية راجعة لهم تسهم في تحسين تعلمهم، يتبعها تعديلات على التخطيط الدراسي نتيجة لهذا التقييم، يتضمن تعديل أنشطة واستراتيجيات التدريس، بحيث يسمح لجميع الطلاب التقدم والتحسين في التعليم.

- أسلوب التقييم التقليدي: ويعرف إجرائياً بأنه: مجموعة الإجراءات المعتادة التي يقوم بها المعلم في تقييم كتابات الطلاب وهي تحوي مجموعة من المعايير التي تخص عناصر الأفكار والأسلوب والسلامة اللغوية من خلال تصحيح ما كتبه الطلاب دون التعديل على التخطيط، ودون تقديم تغذية راجعة لتحديد نتائج الطلاب.
- الدافعية نحو الكتابة: وتعرف إجرائياً بأنها: دافعية الإنجاز والرغبة نحو تعلم مهارات الكتابة والتي تقاس بالدرجة المتحققة لطلاب الصف الرابع الأساسي على مقياس الدافعية نحو الكتابة الإبداعية (أداة البحث).

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

يحتل التقويم ركناً أساسياً في المناهج التعليمية؛ بسبب دوره في بناء معارف الطلاب ومهاراتهم، ونمو شخصياتهم وصفقلها، وإكسابهم مهارات التعلم مدى الحياة، كما ترجع أهمية التقويم إلى أن وجوده لا يرتبط فقط بمقدار ما يمتلكه المعلمون من مهارات تدريسية، وإنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمقدار ما يتعلمه الطالب.

وقد ظهرت توجهات تدعو المعلمين إلى دمج عملية التقويم مع التعلم الصفي؛ لتوجيه التدريس حسب احتياجات المتعلمين، ولتوجيه المتعلمين إلى تحسين تعلمهم، أطلق على هذا النوع من التقويم مسمى التقويم من أجل التعلم، والذي يهدف لتحسين دافعية الطلاب نحو التعلم، وفيه يتم جمع أدلة ومعلومات حول تعلم الطلاب بالاستعانة بمجموعة من الاستراتيجيات والأدوات، ثم تحلل هذه المعلومات التي تكشف عن فهم الطلاب، وبناءً عليها يتم تقديم تغذية راجعة لتحسين التعلم، كما يطلق عليه مسميات أخرى مثل التقويم التكويني والتقويم البنائي (كيلي، 2014)⁽¹⁹⁾.

مفهوم التقويم التكويني

يعرف بأنه مجموعة من الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المعلمون من أجل قياس مستوى تقدم الطلبة في اكتساب المفاهيم، وهو يحدث خلال العملية التعليمية التعلمية، ويهدف إلى تحسين تعلم الطلبة، وتقديم التغذية الراجعة ومحاولة تعزيز نقاط القوة في التعلم ومعالجة نقاط الضعف، ومتابعة الواجبات البيتية وطرح الأسئلة الصفية، ويستخدم استراتيجيات الملاحظة والتقويم المعتمد على الأداء ومراجعة الذات (البورصان، 2015)⁽²⁰⁾.

ويهدف التقويم التكويني إلى:

- مساعدة المعلمين في التخطيط لأنشطة الدروس وتحسين أساليبهم التدريسية.
- مراقبة التقدم الدراسي بطريقة منهجية منظمة.
- تقديم خبرات وأنشطة تساعد المتعلمين على مراقبة تعلمهم والتقويم الذاتي.
- استخدام مؤشرات متعددة لأداء المتعلمين (علام،2010)⁽²¹⁾.

وينطلق التقويم التكويني من نظرية ديفيد أوزوبل (David Ausubel's theory) التي تتصف بالتعلم ذي المعنى، والذي يهتم بربط المعلومات الجديدة التي يتم تقديمها للمتعلم وبين المعلومات التي يعرفها المتعلم من قبل، ويحدث هذا التعلم في أثناء البناء التعليمي بهدف تشخيص نقاط الضعف لديه ووضع خطة علاجها، ويعد التقويم التكويني أحد أنواع التقويم التربوي، حيث يقوم المعلم في التقويم التكويني بتقويم أعمال الطالب للتوصل إلى ما يعرفه الطالب فعلياً وماذا بإمكانهم أن يفعلوه، أي أنه يحاول معرفة نقاط القوة لدى الطالب، ويعالج نقاط الضعف للانتقال إلى مرحلة أو مستوى آخر، حيث أصبح يعرف حالياً بالتقييم من أجل التعلم الذي يركز على جودة تعلم الطلاب على عكس التقويم الجمعي الذي يركز على قياس أداء الطلاب (Bell & Bowie,2000)⁽²²⁾.

مفهوم التقييم من أجل التعلم

هو تقييم مستمر يحدث خلال عملية التعلم، ويمكن للمعلمين من خلاله جمع معلومات عن الطلاب؛ لتقرير ما يمكن تقديمه لهم من مساعدة حسب احتياجاتهم الفردية، بحيث تُمكنهم من التحسن والتقدم نحو الأفضل، من خلال تقديم تغذية راجعة تتيح للطلاب معرف جوانب قوتهم، والجوانب التي تحتاج إلى تحسين وتطوير (Earl & katz,2006)⁽²³⁾

ويهدف استخدام التقييم من أجل التعلم إلى تقديم معلومات للمعلمين عن ما يتعلمه طلبتهم؛ بغرض تعديل أنشطة واستراتيجيات التدريس، حيث يتم من خلالها تبسيط الأهداف بما يتناسب مع احتياجاتهم بغرض مراعاة الفروق الفردية بينهم، وكذلك تقديم تغذية راجعة وصفية تبين لهم ماذا فعلوا، وما هم بحاجة له للتطوير؛ وذلك من خلال عملية التدريب والتطوير المستمرة التي يقوم بها المعلمون والتي تهدف إلى أن يتعلم الطالب لا أن يُقِيم (Dufournaud&Piper,2010)⁽²⁴⁾.

التقييم عملية حساسة ومعقدة، وفي الغالب يتم تقييم أداء الطلاب لتشجيعهم على التعلم، ولتحسين جودة واستراتيجيات التدريس. ولذلك يمكن تقسيم التقييم إلى ثلاثة أنواع:

1. التقييم من أجل التعلم Assessment for Learning

يكون التقييم من أجل التعلم متعدد الأبعاد، وبنائياً (تكويني) ومدمج في المنهج، ويتصف بالمرونة، ويصمم لإعطاء المعلم معلومات لتعديل أنشطة التعليم، وأنماط تعلم الطلاب، ويعتمد على التقييم الذاتي المستمر الذي يوضح للمتعلم كيفية تحسين أدائه في المرة القادمة، مما يجعلهم يتقنون أنه يمكن تحقيق النجاح إذا حاولوا باستمرار (25) (Stiggins, 2007) ; (23) (Earl & Katz, 2006).

ويتميز التقييم من أجل التعلم بأنه:

- يظهر خلال عمليات التعليم والتعلم باستخدام أدوات متعددة.
- يجعل المعلم يقدم تعليم فردياً يناسب أساليب تعلم الطلاب، من خلال التعديل على التخطيط.
- يقدم تغذية راجعة تفصيلية مستمرة للمتعلمين لتحسين تعلمهم.
- يشرك المتعلمين في التقييم الذاتي وتقديم التغذية الراجعة لتعلمهم وتعلم الأقران.
- يقدم معلومات لأولياء الأمور والطلاب لدعم التعلم (درندي، 2014) (7) .

2. التقييم بوصفه تعلماً Assessment as Learning

يركز هذا التقييم على دور الطلاب في ربط التعلم بالتقييم، ويكون الطلاب فيه نشيطين، ومشاركين، وناقدين، بحيث يتعود الطلاب على مراقبة ما يتعلمونه بشكل ذاتي، ويستخدمون ما تعلموه لتطوير مهاراتهم، وتغيير عمليات تفكيرهم (25) (Stiggins, 2007) ; (23) (Earl & Katz, 2006) .

ويتميز التقييم بوصفه تعلماً بأنه:

- يركز على تحليل المتعلمين ونقدهم لتعلمهم المرتبط بنواتج التعلم.
- يهتم بالمتعلم واستخدامه المعلومات في التعلم.
- يظهر خلال عمليات التعلم.
- يشرك المتعلمين في مراجعة تعلمهم، وفي عمليات التفكير (ما فوق المعرفي) (درندي، 2014) (7) .

3. التقييم للتعلم Assessment of Learning

هو قياس التعلم بعد حدوثه، وهو ذو بعد واحد، وتجميعي (ختامي)، وغير مدمج في المنهج، ويستخدم للتأكيد على ما يعرفه الطلاب وما يستطيعون عمله، وما إذا كانوا قد حققوا نواتج المنهج، كما يساعد على تحديد مكانتهم مقارنة بغيرهم (25) (Stiggins, 2007) ; (23) (Earl & Katz, 2006) .

ويتميز التقييم للتعلم بأنه:

- يوفر فرصة لتقديم أدلة عن التحصيل.
- مرتبط بنواتج التعلم.
- يظهر في آخر فترة التعلم، وباستخدام أدوات متعددة.
- يقدم أساساً للحكم على النجاح أو الفشل (درندي، 2014) (7) .

تعرف الكتابة الإبداعية بأنها: نشاط لغوي يعبر من خلاله الكاتب عن مشاعره وأحاسيسه وانفعالاته، وما يدور في خاطره من أفكار، وما يمر به من مواقف وخبرات وذلك بأسلوب أدبي يتسم بجمال التعبير ودقة التصوير وقوة الخيال (Mcvey , 2008)⁽²⁶⁾

وتعرف الكتابة الإبداعية أيضاً بالقدرة على تقديم أكبر عدد من الأفكار الجديدة، والمعاني الأصيلة التي تتسم بالجدة والمرونة، والاستدلال على الأفكار، واستخدام الصور التعبيرية التي تؤثر في وجدان القارئ ومشاعره وعواطفه.

أهمية الكتابة الإبداعية

تكمن أهمية الكتابة الإبداعية فيما يلي:

- تساعد على تنمية الثروة اللغوية لدى المتعلمين.
- تساعد على تدريب الطالب على الطلاقة في التعبير، والأصالة في تقديم الأفكار.
- أداة أساسية لإشباع حاجات الفرد الفكرية.
- وسيلة هامة من وسائل الاتصال.
- وسيلة الأفراد في التعبير عن أنفسهم وما يدور بداخلهم من مشاعر وأحاسيس وأفكار، وبالتالي تساعد الفرد على التكيف النفسي والاجتماعي.
- تنمي لدى المتعلمين القدرة على الملاحظة (أحمد، 2011) ⁽²⁷⁾.

مهارات الكتابة الإبداعية المناسبة لطلاب الصف الرابع الأساسي

تحتل الكتابة الإبداعية ومهاراتها مكانة بارزة بين أنواع التعبير الكتابي بشكل خاص ومهارات اللغة بشكل عام مما يؤكد ضرورة السعي لتنمية مهاراتها ومؤشراتها السلوكية والكشف عن الطلاب المبدعين وتعهد أعمالهم ومواهبهم بالرعاية والصقل والتنمية.

وقد أثبتت الدراسات السيكولوجية وجود عدد من المهارات التي تسهم في الأداء الإبداعي، وتتفق معظم نظريات التفكير الإبداعي على أن الإبداع يتألف أساساً من أربع مهارات متميزة هي الطلاقة والأصالة والمرونة والإثراء بالتفاصيل (بريكيت، 2014) ⁽¹⁾. ومن بين أبرز مهارات الكتابة الإبداعية:

الطلاقة (fluency): وهي القدرة على إنتاج أكبر عدد ممكن من الأفكار والاستجابات في المواقف، أو استدعاء أكبر عدد من الكلمات يتوافر فيها شروط معينة لا تتعلق بالمعنى وذلك خلال فترة زمنية معينة. وتتحقق الطلاقة اللغوية في التعبير الكتابي الإبداعي من خلال طلاقة الكلمات والجمل والتراكيب والتعبيرات اللغوية (الطيب، 2012) ⁽²⁸⁾.

المرونة (flexibility): وهي القدرة على التفكير بطرق مختلفة وإنتاج أفكار متنوعة والنظر للمشكلة من أبعاد مختلفة، وهناك شكلان للمرونة، المرونة التكميلية: وهي القدرة على تغيير الوجهة الذهنية التي ينظر من خلالها إلى حل المشاكل المحددة، والمرونة التلقائية: وهي القدرة على سرعة إنتاج أكبر عدد ممكن من الأفكار المختلفة التي ترتبط بموقف معين (الطيب، 2012) ⁽²⁸⁾.

الأصالة (Originality): وهي القدرة على التفكير بطرق واستجابات غير عادية أو فريدة من نوعها وكتابة أفكار جديدة غير مألوفاً، وتعد الأصالة من أكثر مهارات الإبداع اللغوي أهمية لارتباطها الوثيق بالإبداع بمعناه العام، وهي تعبر عن الجودة التي يظهرها الفرد في استجاباته وتكوين أفكار جديدة بعيدة عن الاستجابات التقليدية (الطيب، 2012) ⁽²⁸⁾.

من خلال ما سبق من مهارات اعتمد البحث الحالي مهارات الكتابة الإبداعية المراد تنميتها للصف الرابع الأساسي وهي (الطلاقة والمرونة والأصالة).

الدافعية نحو الكتابة الإبداعية

الدافعية للكتابة هي رغبة الفرد المستمرة في الكتابة واستمتاعه بما يقوم بكتابته، وللدافعية أهمية في العملية التعليمية لما لها من تأثير إيجابي على إقبال الطلاب على التعلم بحماس، وتتجلى أهمية الدافعية كونها وسيلة فعالة في تحقيق الأهداف التعليمية التي تمثل إحدى العوامل المحددة لقدرة المتعلم على التحصيل والإنجاز لما لها من علاقة إيجابية بميول المتعلم (العبيكان؛ الحناكي، 2016،⁽²⁹⁾).

وقد تناولت دراسة جديتاوي وزملائه(2011)⁽¹³⁾ العلاقة بين الدافعية وتعلم القراءة والكتابة، وأشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين الدافعية وتعلم القراءة والكتابة. وهناك نوعان من الدافعية للتعلم: الخارجية والتي يكون مصدرها خارجياً كالمعلم وأولياء الأمور وجماعة الأقران، والداخلية والتي يكون مصدرها المتعلم ذاته ؛ حيث يُقدم على تعلم وكسب المعارف والمهارات التي يحبها ويميل إليها ، والدافعية الداخلية تُعد شرطاً ضرورياً للتعلم (Petri & Govern , 2004)⁽³⁰⁾ .

وتعد الدافعية للتعلم من العوامل الرئيسية التي تقف وراء التعلم الإنساني، فهي القوة التي تدفع الإنسان إلى اكتساب الخبرات والمعارف والمهارات وأنماط السلوك المتعددة ، مما يساعده على تحقيق أهدافه والسيطرة على الخبرات والمواقف التي تحيط به، فالدافعية تخدم عمليات التعليم والتعلم من خلال إطلاق الطاقات الكامنة لدى المتعلم وتحفيزه على الإقبال على التعلم برغبة واهتمام، وتركيزه على موضوع التعلم(الزغلول والمحاميد، 2007)⁽³¹⁾ .

ثانياً: الدراسات السابقة

تناول البحث مجموعة من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث على النحو الآتي:

المحور الأول: الدراسات التي تتعلق بأسلوب التقييم التكويني

أجرى خليل (2003)⁽³²⁾ دراسة هدفت إلى المقارنة بين أثر استراتيجيتين من استراتيجيات التقييم التكويني، الأولى طرح الأسئلة من مستويات التفكير العليا، والثانية تقييم الأداء العملي أثناء تنفيذ الطلاب الأنشطة العملية داخل المعمل، مع أثر التدريس بالصورة التقليدية على التحصيل ومهارات التفكير العملي لمادة الأحياء لطلاب الصف الأول الثانوي في مدرسة بنها الثانوية، درست المجموعة التجريبية الأولى باستراتيجية طرح الأسئلة من مستويات التفكير العليا، بينما درست المجموعة التجريبية الثانية باستراتيجية اختبارات الأداء، أما المجموعة الضابطة فقد درست بالصورة التقليدية، أظهرت نتائج الدراسة تفوق الاستراتيجية الأولى على المجموعتين الأخريين بمستوى دال إحصائياً في التحصيل ومهارات التفكير العلمي، مما يدل على أهمية رفع مستويات الأسئلة الصفية؛ كي يحث الطلاب على التفكير والاستدلال المنطقي.

وأجرى شاكر(2010)⁽³³⁾ دراسة هدفت إلى التعرف على أثر استخدام أسلوب التقييم التكويني في تحصيل طلاب معهد إعداد المعلمين في مادة قواعد اللغة العربية، تكونت عينة الدراسة من(46) طالباً موزعين على مجموعتين تجريبية وضابطة،

مجموعة تجريبية تدرس بأسلوب التقويم التكويني، ومجموعة ضابطة تدرس بالطريقة الاعتيادية، أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية ولصالح المجموعة التجريبية، وتوصلت النتائج إلى فاعلية أثر أسلوب التقويم التكويني في نتائج التحصيل الدراسي للمتعلمين.

وأجرت بيرنز (Burns,2010)⁽³⁴⁾ دراسة هدفت إلى تنفيذ استراتيجيات التقويم التكويني كما يراها طلاب المدارس الثانوية والمعلمين، تكونت عينة الدراسة من (137) معلماً ومعلمة في المرحلة الثانوية و(129) طالباً وطالبة في المرحلة نفسها، وزعت على ثلاث مدارس بولاية رود آيلاند الأمريكية، أظهرت نتائج الدراسة اعتقاد (49) معلماً أن الاختبارات التحصيلية النهائية أفضل أداة للتقويم التكويني، وأن أغلب الاستراتيجيات المستخدمة من قبل المعلمين هي طرح الأسئلة، وتقديم التغذية الراجعة، كما أظهرت فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المعلمين والطلبة حول مبادرة المعلم في تقويم التدريس وتغيير استراتيجياته؛ حيث يرى الطلاب أن ذلك يكون أحياناً، بينما يؤكد المعلمون على أن ذلك يحدث دائماً حينما يتضح عدم فهم الطلاب.

وأجرت فولانت وبيكيت (Volante & Beckette,2011)⁽³⁵⁾ دراسة هدفت التعرف على الممارسات التقييمية (التقويم التكويني والفصول المعاصرة، تكونت عينة الدراسة من (20) معلماً ومعلمة يدرسون صفوف ومراحل مختلفة ابتداءً من الصف التمهيدي إلى نهاية المرحلة الثانوية في جنوب أونتاريو بكندا، أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر استراتيجيات التقويم التكويني المستخدمة في الصفوف الدراسية هي: طرح الأسئلة للمناقشة، وتقديم التغذية الراجعة، والاستفادة من الاختبارات الوطنية لتحسين التعلم.

المحور الثاني: الدراسات التي تتعلق بأساليب واستراتيجيات تنمية مهارات الكتابة الإبداعية

أجرى يوردبكان وأردوغان (Yurdabakan&Erdogan,2010)⁽⁶⁾ دراسة هدفت إلى استقصاء أثر التقويم بملفات الإنجاز (portfolios) في تنمية مهارات القراءة والكتابة والاستماع لدى طلاب المدارس الثانوية التحضيرية، وقد تكونت عينة الدراسة من مجموعتين تم اختيارهما عشوائياً، الأولى تجريبية، والأخرى ضابطة من الطلاب الملتحقين بالمدارس الثانوية في أزمير في تركيا، ممن تتراوح أعمارهم ما بين (15-16) سنة. أظهرت نتائج الدراسة أن استخدام استراتيجيات ملف الإنجاز (portfolios) كان له تأثير كبير على مهارات الكتابة لدى الطلاب، ولكن النتائج لم تكن مماثلة فيما يتعلق بمهاراتي القراءة والاستماع، كما بين تحليل إجابات الطلاب عن الأسئلة المفتوحة أن ملفات الإنجاز طريقة تزيد من مسؤولية الطلاب وتحفزهم.

وأجرت الحوسني (2010)⁽⁵⁾ دراسة هدفت إلى تقصي أثر التقييم باستخدام ملف إنجاز الطالب (portfolio) في تنمية مهارات الكتابة والدافعية نحوها لدى طلاب الصف العاشر الأساسي في سلطنة عمان، وقد تكونت عينة الدراسة من (121) طالباً وطالبة من طلاب الصف العاشر الأساسي موزعين على مجموعتين الأولى: تجريبية تكونت من (31) طالباً و (32) طالبة، واستخدم معهم التقييم باستخدام ملف الإنجاز. والثانية: ضابطة تكونت من (31) طالباً و (27) طالبةً واستخدمت التقييم العادي. أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تنمية مهارات الكتابة الإبداعية مجتمعة (المرونة والطلاقة والأصالة) ولصالح المجموعة التجريبية. كما أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مقياس الدافعية نحو الكتابة الإبداعية على المقياس البعدي ولصالح المجموعة التجريبية.

وقام الزهراني (2012)⁽²⁾ بدراسة هدفت إلى التعرف على فاعلية التدريس التأملي في تنمية بعض مهارات الكتابة الإبداعية لدى تلاميذ الصف الثالث المتوسط، وقد استخدم الباحث المنهج شبه التجريبي، وقد تكونت عينة الدراسة من (66) طالباً من طلاب الصف الثالث المتوسط بمدينة جدة. أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأداء البعدي لكل من مهارة الطلاقة والمرونة والأصالة والإثراء بالتفاصيل ولصالح المجموعة التجريبية.

وأجرى بريكيث (2014)⁽¹⁾ دراسة هدفت إلى تحديد الأساليب اللازمة لتنمية مهارات الكتابة الإبداعية لدى تلاميذ الصف السادس الأساسي، والوقوف على مستوى تمكنهم من أساليب تنمية مهارة (الطلاقة، والمرونة، والأصالة، والإثراء بالتفاصيل). تكونت عينة الدراسة من (27) معلماً. أظهرت نتائج الدراسة أن أساليب تنمية الكتابة الإبداعية كانت بدرجة متوسطة، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتنمية مهارات الكتابة الإبداعية؛ وذلك من خلال التدريب المستمر أثناء الخدمة.

وأجرت يوسف (2016)⁽³⁶⁾ دراسة هدفت إلى الكشف عن فاعلية استخدام استراتيجيات التعلم النشط في تنمية مهارات التعبير الكتابي لدى عينة من طلاب الصف الثاني الأساسي في إمارة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج شبه التجريبي، وقد تكونت عينة الدراسة من (50) طالبة توزعت على مجموعتين: الأولى تجريبية تكونت من (25) طالبة درست من خلال استراتيجيات التعلم النشط والثانية ضابطة تكونت من (25) طالبة درست بالطريقة الاعتيادية، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تنمية مهارات الكتابة ولصالح الطالبات اللواتي درسن باستخدام استراتيجيات التعلم النشط.

المحور الثالث: الدراسات التي تتعلق بأثر الدافعية على التعلم والكتابة:

أجرى كل من جارسيا وكاسو (Garcia&caso.2004)⁽³⁷⁾ دراسة هدفت إلى معرفة تأثير الدافعية في تطوير وتنمية مهارات الكتابة لدى الطلاب، تكونت عينة الدراسة من 127 طالباً وطالبة من طلاب الصف الخامس والسادس الأساسي غرب اسبانيا، توزعوا على مجموعتين الأولى تجريبية تكونت من (66) طالباً وطالبة، منهم 34 طالباً وطالبة من الصف الخامس، و32 طالباً وطالبة من الصف السادس، والثانية ضابطة تكونت من (61) طالباً وطالبة، منهم 29 طالباً وطالبة من الصف الخامس و32 طالباً وطالبة من الصف السادس . أظهرت نتائج الدراسة تطوراً ملحوظاً في قدرات ومهارات الكتابة لدى الطلاب، كما أظهرت تطوراً ملحوظاً في ميولهم ودافعيتهم نحو الكتابة.

وأجرى جديتاوي وزملائه (2011)⁽¹³⁾ دراسة هدفت إلى بيان العلاقة بين الدافعية وتعلم القراءة والكتابة لدى طلاب الصف السادس الابتدائي في المملكة الأردنية الهاشمية، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي الارتباطي، وقد تكونت عينة الدراسة من (852) طالباً وطالبة، منهم (460) طالباً و(392) طالبة. وكانت أدوات الدراسة عبارة عن اختبار دافعية الإنجاز لهيرمانز واختبار تحصيل من إعداد الباحث. أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي للدافعية والمتوسط الحسابي للقراءة والكتابة كانا بمستوى مرتفع، كما أظهرت وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين الدافعية وتعلم القراءة والكتابة وأثر للدافعية على تعلم القراءة والكتابة.

وأجرت العبيكان والحناكي (2016)⁽²⁹⁾ دراسة هدفت إلى التعرف على أثر تدريس مادة الحاسب الآلي باستخدام استراتيجية الفصول المقلوبة على الدافعية نحو التعلم في المرحلة المتوسطة .ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الباحثتان المنهج شبه التجريبي، وقد تكونت عينة الدراسة من (25) طالبة من طالبات الصف الأول متوسط في مدارس الرواد الأهلية في مدينة الرياض توزعن على مجموعتين، إحداهما تجريبية تكونت من (13) طالبة، والأخرى ضابطة تكونت من (12) طالبة . وكانت أداة الدراسة عبارة عن مقياس الدافعية نحو التعلم (MSLQ) ، أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة بين متوسطي درجات طالبات المجموعة التجريبية، ودرجات طالبات المجموعة الضابطة في التطبيق البعدي لمقياس الدافعية نحو التعلم؛ ووجود أثر إيجابي للتدريس باستخدام استراتيجية الفصول المقلوبة في تنمية الدافعية نحو التعلم لصالح المجموعة التجريبية.

- أظهرت نتائج دراسة خليل(2003) (32) ، ودراسة شاكرا(2008) (33) وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأسلوب التقويم التكويني في تحصيل الطلبة ولصالح المجموعة التجريبية.
- توصلت دراسة الزهراني (2012)⁽²⁾، ودراسة يوسف (2016) (36) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لاستراتيجية التدريس في تنمية مهارات الكتابة الإبداعية في الأداء البعدي ولصالح المجموعة التجريبية.
- أظهرت نتائج الدراسات السابقة: كدراسة الحوسني (2010) (5) ، ودراسة يوردبكان وأردوغان (Yurdabakan&Erdogan,2010) (6) أن استخدام استراتيجيات تقييم ملفات الإنجاز له تأثير كبير على تنمية مهارات الكتابة وأنها تزيد من المسؤولية والتحفيز لدى الطلاب.
- أظهرت نتائج دراسة بريكيث (2014) (1) أن أساليب تنمية الكتابة الإبداعية كانت بدرجة متوسطة، وأوصت بضرورة الاهتمام بتنمية مهارات الكتابة الإبداعية .
- أظهرت نتائج دراسة العبيكان والحناكي (2016) (29) ، وجود فروق ذات دلالة إحصائية على التطبيق البعدي تعزى لاستراتيجية التدريس في تنمية الدافعية نحو التعلم. بينما أظهرت نتائج دراسة الحوسني(2010) (5) وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لاستراتيجية التدريس في الدافعية نحو الكتابة الإبداعية على المقياس البعدي ولصالح المجموعة التجريبية.
- توصلت نتائج دراسة جديتاوي وزملائه (2011) (13) ، ودراسة جارسيا وكاسو (37) (Garcia&caso.2004) إلى وجود أثر للدافعية على تعلم القراءة والكتابة.
- تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في استخدام المنهج شبه التجريبي، مثل: دراسة خليل(2003) (32) ، ودراسة شاكرا(2008) (33) ، يوسف (2016) (36) ، ودراسة العبيكان والحناكي (2016) (29) ، ودراسة الزهراني (2012) (2) ودراسة يوردبكان وأردوغان (Yurdabakan&Erdogan,2010) (6) ، ودراسة جارسيا وكاسو (37) (Garcia&caso.2004) واختلقت عن الدراسات السابقة في هدف الدراسة فقد هدفت للتعرف على أثر التقييم من أجل التعلم في تنمية مهارات الكتابة الإبداعية والدافعية نحوها لدى طلاب الصف الرابع الأساسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، في حين أن الدراسات السابقة هدفت إلى استخدام استراتيجيات وأساليب تدريس في تنمية الكتابة والدافعية، و تميز هذا البحث عن الدراسات السابقة في استخدامه ثلاث أدوات مجتمعة هي: أداة التفكير الإبداعي في القصة، والأداة الثانية هي أداة التفكير الإبداعي في الكتابة (المقال)، والأداة الثالثة هي مقياس الدافعية نحو الكتابة الإبداعية.
- كما أظهرت الدراسة الحالية أهمية استخدام أسلوب التقييم من أجل التعلم في تنمية مهارات الكتابة الإبداعية، وفي تنمية الدافعية لدى الطلاب.

الطريقة والإجراءات

تتناول الطريقة والإجراءات عرضًا لأفراد البحث، وطريقة اختيارهم، والأدوات التي تم بناؤها، وطرق التحقق من صدقها وثباتها، والإجراءات المتبعة في تطبيقها، بالإضافة إلى المتغيرات المستقلة والتابعة، والمنهج المستخدم في البحث، ويتضمن أيضًا وصفًا للمعالجات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات بهدف التوصل إلى نتائج البحث.

أولاً: منهج البحث

تم استخدام المنهج شبه التجريبي للمجموعتين غير المتكافئتين كون عينة البحث قصدية؛ وذلك للكشف عن أثر أسلوب التقييم من أجل التعلم في إثراء التفكير الإبداعي ومهاراته في كلٍّ من (القصة، الكتابة) ورفع مستوى دافعية طلاب الصف الرابع الأساسي نحو الكتابة الإبداعية وتعلم مهاراتها الأساسية، وذلك لمناسبته وطبيعة هذا البحث وأهدافه.

ثانياً: مجتمع البحث

تألف مجتمع البحث من طلاب الصف الرابع الأساسي في إمارة أبو ظبي- منطقة الظفرة التعليمية خلال الفصل الدراسي الثاني 2017/2016 البالغ عددهم (680) طالباً وطالبة، منهم (281) طالباً و(399) طالبة.

ثالثاً: عينة البحث

تم اختيار أفراد البحث البالغ عددهم (28) طالباً بالطريقة القصدية من طلاب الصف الرابع الأساسي في مدرسة الرويس للتعليم الأساسي في منطقة الظفرة التعليمية، وقد كان الاختيار بطريقة قصدية لمبررات منها: تعاون إدارة المدرسة مع الباحث لإجراء البحث، ووجود شعبتين للصف الرابع الأساسي فيها، ولعمل الباحث في المدرسة. وقد تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، من خلال القرعة، بعد التأكد من تكافؤ الشعبتين، خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2017/2016 م، حيث تم اختيار شعبتين أحدهما كمجموعة تجريبية تقيم باستخدام التقييم من أجل التعلم، والمجموعة الأخرى تقيم بالطريقة التقليدية. والجدول (1) يبين توزيع أفراد عينة البحث وفقاً للمجموعة التي يتبعون لها.

جدول 1: يبين توزيع أفراد عينة البحث وفقاً للمجموعة

التي يتبعون لها

النسبة المئوية	التكرار	أسلوب التقييم
50%	14	تقليدي (المجموعة الضابطة)
50%	14	من أجل التعلم (المجموعة التجريبية)
100%	28	الكلي

رابعاً: أدوات البحث: اشتمل البحث على ثلاث أدوات، هي:

1. أدوات التفكير الإبداعي في القصة والمقال لدى طلاب الصف الرابع الأساسي:

قام الباحث بالاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة التي تناولت التفكير الإبداعي في القصة والمقال مثل دراسة (الزهراني، 2012⁽²⁾؛ Trekles، 2012⁽¹⁵⁾؛ Rahimi & Norooziam 2013⁽³⁸⁾؛ والشوايكة، 2014⁽¹⁶⁾) والاستفادة

منها في بناء اختبار التفكير الإبداعي في القصة والمقال والمؤشرات السلوكية الدالة على كل مهارة، وذلك بالرجوع إلى دليل معلم اللغة العربية - الحلقة الأولى، ومخرجات تدريس الكتابة للصف الرابع الأساسي المعمول بها في مجلس أبو ظبي للتعليم، وتم تحديد المهارات الخاصة في بناء اختبار التفكير الإبداعي للقصة والمقال والمناسبة للصف الرابع الأساسي، حيث تضمن الاختبار ثلاث مهارات هي: (الأصالة، والمرونة، والطلاقة).

أ. مؤشرات صدق البناء في أدوات التفكير الإبداعي في القصة والمقال :

للتحقق من صدق الاختبار تم عرضه على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (13) محكماً، لإبداء الرأي حول مدى مناسبة مهارات التفكير الإبداعي في القصة والمقال التي اختيرت لقياسها، والمؤشرات السلوكية الدالة على كل مهارة، واقتراح أية تعديلات وملاحظات يرونها مناسبة، حيث تم الأخذ بأراء المحكمين، وأصبح الاختبار مكوناً من (14) مؤشراً سلوكياً بصورته النهائية، بواقع (4) فقرات لكل مهارة، وقد أخذت مقترحات المحكمين بعين الاعتبار، وأجريت التعديلات المناسبة طبقاً لذلك، وقد عُدَّت آراء المحكمين دليلاً على صدق محتوى الاختبار.

وبهدف التحقق من مؤشرات صدق البناء الخاصة بالاتساق الداخلي لفقرات التفكير الإبداعي في القصة والمقال والمهارات التابعة لها؛ فقد تم تطبيق المقياس على عينة استطلاعية ممثلة لعينة البحث من طلاب مدرسة الصديق في منطقة ليوا من خارج عينة البحث المستهدفة، وتم حساب مؤشرات صدق البناء الخاصة بالاتساق الداخلي لفقرات المقياس باستخدام معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المقياس، حيث تبين أن كل فقرة من فقرات المقياس ترتبط مع بقية فقرات المقياس بعلاقات ارتباطية متوسطة القوة وبدلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)؛ مما ترتب عليه عدم حذف أي فقرة من فقرات المقياس.

وبهدف التحقق من مؤشرات صدق البناء؛ فقد تم حساب مؤشرات صدق البناء باستخدام معاملات ارتباط الفقرة المُصحح مع المقياس والمهارات التابعة له لدى طلاب العينة الاستطلاعية، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط المُصحح لفقرات مهارة أصالة القصة مع مهارتها بين (0.83) وحتى (0.94)، وتراوحت مع المقياس بين (0.85) وحتى (0.94)، بينما في المقال تراوحت بين (0.38) وحتى (0.85) ومع المقياس تراوحت بين (0.32) وحتى (0.86)، وتراوحت قيم معاملات الارتباط المُصحح لفقرات مهارة طلاقة القصة مع مهارتها بين (0.87) وحتى (0.90) وتراوحت مع المقياس بين (0.89) وحتى (0.92)، بينما في المقال تراوحت بين (0.81) وحتى (0.90)، و مع المقياس تراوحت بين (0.80) وحتى (0.94)، وأخيراً؛ تراوحت قيم معاملات الارتباط المُصحح لفقرات مهارة مرونة القصة مع مهارتها بين (0.93) وحتى (0.96) وتراوحت مع المقياس بين (0.92) وحتى (0.97)، بينما في المقال تراوحت بين (0.81) وحتى (0.88)، ومع المقياس تراوحت بين (0.77) وحتى (0.88).

يلاحظ من مؤشرات صدق البناء السابقة، أن جميع الفقرات بلغ معامل ارتباطها المُصحح مع المقياس كانت أعلى من (0.30)، وقد اعتمد معياراً لقبول الفقرة بالأقل يقل معامل ارتباطها المُصحح دون (0.30)، وفق ما أشار إليه هاتي (Hattie, 1985)⁽³⁹⁾ ؛ وبذلك فقد قبلت جميع فقرات المقياس.

كما تم حساب معاملات ارتباط بيرسون لعلاقة المهارات بالتفكير الإبداعي التابعة له في القصة لدى طلاب العينة الاستطلاعية حيث تراوحت من (0.85) وحتى (0.88). بينما في المقال تراوحت قيمها من (0.91) وحتى (0.98) علاوة

على حساب معاملات ارتباط بيرسون البينية Inter-correlation لعلاقة المهارات ببعضها البعض حيث تراوحت في القصة من (0.94) وحتى (0.96)، بينما في المقال تراوحت قيمها من (0.79) وحتى (0.91).

ب. ثبات مقياسي التفكير الإبداعي في القصة والمقال لدى طلاب الصف الرابع الأساسي

لأغراض التحقق من ثبات الاتساق الداخلي لمقياس التفكير الإبداعي في القصة لدى طلاب الصف الرابع الأساسي؛ فقد تم حسابه باستخدام معادلة كرونباخ ألفا Cronbach's α على بيانات التطبيق الأول للعينة الاستطلاعية؛ حيث بلغت قيمته للمقياس في القصة (0.99) وتراوحت قيمه للمهارات من (0.95) وحتى (0.98). بينما بلغت قيمته للمقياس في المقال (0.96)، وتراوحت قيمه لمهاراته من (0.86) وحتى (0.93) ولأغراض التحقق من ثبات الإعادة لهما؛ فقد تم إعادة التطبيق على العينة الاستطلاعية سألفة الذكر بطريقة الاختبار وإعادة Test-Retest بفواصل زمني مقداره أسبوعان بين التطبيقين الأول والثاني، ثم تم حسابه باستخدام معامل ارتباط بيرسون لعلاقة التطبيق الأول بالتطبيق الثاني في العينة الاستطلاعية؛ حيث بلغت قيمته للمقياس في القصة (0.76) وتراوحت قيمه للمهارات من (0.77) وحتى (0.84)، بينما بلغت قيمته للمقياس في المقال (0.76) وتراوحت قيمه لمهاراته من (0.62) وحتى (0.79).

ج. تصحيح مقياسي التفكير الإبداعي في القصة والمقال لدى طلاب الصف الرابع الأساسي

اشتمل مقياس التفكير الإبداعي في القصة والكتابة لدى طلاب الصف الرابع الأساسي بصورتها النهائية على اثنتي عشرة فقرة، يُجاب عليها بتدرج خماسي يشتمل البدائل [ممتاز ويُعطى عند تصحيح المقياس (5)، جيد جداً ويُعطى عند تصحيح المقياس (4)، جيد ويُعطى عند تصحيح المقياس (3)، مقبول ويُعطى عند تصحيح المقياس (2)، ضعيف ويُعطى عند تصحيح المقياس (1)] وهذه الدرجات تنطبق على جميع الفقرات كونها مصاغة باتجاه موجب، وبذلك تتراوح درجات المقياس ككل من (12) وحتى (60) درجة، حيث كلما ارتفعت الدرجة كان ذلك مؤشراً على ازدياد مدى استخدام المهارة لدى طلاب الصف الرابع الأساسي، والعكس صحيح. وقد تم تصنيف الأوساط الحسابية لاستجابات أفراد البحث إلى ثلاثة مستويات لمدى استخدام المهارة على النحو الآتي: مرتفع ويعطى للحاصلين على درجة أكبر من (3.66)، متوسط ويعطى للحاصلين على درجة تتراوح من (2.34) وحتى (3.66)، منخفض ويعطى للحاصلين على درجة أقل من (2.34).

2. أداة دافعية طلاب الصف الرابع الأساسي نحو الكتابة الإبداعية وتعلم مهاراتها الأساسية

قام الباحث بالاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدافعية نحو الكتابة الإبداعية كدراسة (نورة الحوسني، 2010⁽⁵⁾)؛ و جديتاوي وزملائه، 2011⁽¹³⁾؛ والعبكان والحناكي، 2016⁽²⁹⁾) وقد استفاد من تلك الدراسات في إعداد مقياس للدافعية نحو الكتابة الإبداعية وتطويره مؤلفاً من (31) فقرة، حيث تم توزيع الفقرات إلى قسمين، فقرات إيجابية وعددها (26) فقرة، وفقرات سلبية وعددها (5) فقرات، وقد نظم سلم الاستجابة لكل فقرة في خمسة مستويات على النحو التالي: موافق بشدة، ووافق، ومحايد، ومعارض، ومعارض بشدة، ودرجاتها (1,2,3,4,5) على الترتيب، بالنسبة للفقرات الإيجابية، و(1,2,3,4,5) بالنسبة للفقرات السلبية.

أ. مؤشرات صدق البناء

للتحقق من صدق محتوى مقياس الدافعية نحو الكتابة الإبداعية، فقد تم عرضه على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (13) محكماً، وقد طلب منهم وضع تقديراتهم لدرجة ملاءمة فقرات المقياس، من حيث صياغتها اللغوية، ودرجة وضوحها، ومدى تحقيقها للغرض الذي صممت من أجله، كما طلب إليهم إبداء آرائهم حول المقياس واقتراح ما يروونه مناسباً من إضافة أو حذف فقرات، حيث تم الأخذ بالملاحظات وجرى استبدال بعض الفقرات لتتناسب والفئة العمرية، وهي طلاب الصف الرابع الأساسي، ليستقر المقياس بصورته النهائية على (31) فقرة.

ويهدف التحقق من مؤشرات صدق البناء الخاصة بالاتساق الداخلي لفقرات مقياس دافعية طلاب الصف الرابع الأساسي نحو الكتابة الإبداعية وتعلم مهاراتها الأساسية؛ فقد تم تطبيق المقياس على عينة استطلاعية ممثلة لعينة البحث من طلاب مدرسة الصديق في منطقة ليوا من خارج عينة البحث المستهدفة، وتم حساب مؤشرات صدق البناء الخاصة بالاتساق الداخلي لفقرات المقياس باستخدام معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المقياس، حيث تبين أن كل فقرة من فقرات المقياس ترتبط مع بقية فقرات المقياس بعلاقات ارتباطية متوسطة القوة وبدلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)؛ مما ترتب عليه عدم حذف أي فقرة من فقرات المقياس.

ويهدف التحقق من مؤشرات صدق البناء؛ فقد تم حساب مؤشرات صدق البناء باستخدام معاملات ارتباط الفقرة المُصحح مع المقياس لدى طلاب العينة الاستطلاعية، حيث تراوحت قيمها من (0.31) وحتى (0.65). كما في الجدول (2).

جدول 2: قيم معاملات ارتباط الفقرة المُصحح مع مقياس دافعية طلاب الصف الرابع الأساسي نحو الكتابة الإبداعية وتعلم مهاراتها الأساسية.

الارتباط المُصحح مع المقياس	مضمون فقرات الدافعية	الرقم
0.52	أسعى إلى التفوق في الكتابة	1
0.49	أطمح إلى التمكن التام من مهارات الكتابة	2
0.65	أسعى إلى تجنب الفشل في الكتابة	3
0.36	أشعر بالرضا عندما أكون متمكناً من مهارات الكتابة	4
0.35	أفضل الكتابة في الموضوعات التي تشكل لي تحدياً	5
0.37	أشعر بالقلق عند حصولي على علامة متدنية في الكتابة (سالبة)	6
0.39	يهمني أثناء ممارسة الكتابة أن يفهم الآخرون ما أكتب	7
0.31	كلما ازداد تركيزي فيما أكتب كانت كتابتي أفضل	8
0.33	أبتعد عن الكتابة في الموضوعات التي لا تستثير اهتمامي	9
0.39	أحرص على تعلم مهارات الكتابة لأنها تحفز مهارات التفكير لدي	10
0.31	أفضل الكتابة في الموضوعات التي تكون ذات صلة بي	11
0.39	أمارس باستمرار الكتابة ليكون أدائي أفضل من زملائي	12
0.39	أهتم بالربط والتسلسل المنطقي في عرض أفكاري فيما أكتب	13

الارتباط المُصحح مع المقياس	مضمون فقرات الدافعية	الرقم
0.54	أحرص على تكوين جمل صحيحة كاملة المعنى فيما أكتب	14
0.33	أدعم أفكارني الرئيسية فيما أكتب بتفاصيل داعة ومساندة	15
0.50	أحرص على أن أخطط بشكل جيد قبل أن أبدأ الكتابة	16
0.60	أحرص على إبراز شخصيتي فيما أكتب	17
0.37	أتردد في إبداء رأيي فيما أكتب (سالبة)	18
0.47	أثق بما أقدم من حلول ومقترحات حيال القضايا والموضوعات مدار الكتابة	19
0.31	أحاول أن أكتب في مجالات مختلفة	20
0.39	أجد أن مراجعة ما أكتب من موضوعات ليست ذات أهمية (سالبة)	21
0.35	أسعى لتتويج المفردات المستخدمة فيما أكتب	22
0.42	أهتم بتقسيم موضوع الكتابة إلى أجزاء (مقدمة، عرض، خاتمة)	23
0.33	لا أعتد أسلوباً معيناً في الكتابة	24
0.35	أتقن استخدام قواعد الكتابة العربية	25
0.31	أتجنب الأخطاء الإملائية عندما أكتب	26
0.31	أضع علامات الترقيم وفق محتوى الموضوع الكتابي	27
0.60	أتردد في الكتابة خشية استخدام اللغة العامية (سالبة)	28
0.32	أهتم باستخدام أدوات الربط المناسبة فيما أكتب	29
0.32	يصعب عليّ استخدام الفنون البلاغية لتزيين اللفظ (سالبة)	30
0.35	أحرص على تجنب الحشو غير المفيد والتكرار	31

يلاحظ من مؤشرات صدق البناء السابقة، أنّ جميع الفقرات بلغ معامل ارتباطها المُصحح مع المقياس كانت أعلى من (0.30)، وقد اعتمد معيار لقبول الفقرة بألا يقل معامل ارتباطها المُصحح دون (0.30)، وفق ما أشار إليه هاتي (Hattie, 1985) ⁽³⁹⁾؛ وبذلك فقد قبلت جميع فقرات المقياس.

ب. ثبات مقياس دافعية طلاب الصف الرابع الأساسي نحو الكتابة الإبداعية وتعلم مهاراتها الأساسية
لأغراض التحقق من ثبات الاتساق الداخلي لمقياس الدافعية لدى طلاب الصف الرابع الأساسي؛ فقد تم حسابه باستخدام معادلة كرونباخ ألفا Cronbach's α على بيانات التطبيق الأول للعيينة الاستطلاعية؛ حيث بلغت قيمته (0.86). ولأغراض التحقق من ثبات إعادة لهما؛ فقد تم إعادة التطبيق على العينة الاستطلاعية سالفه الذكر بطريقة الاختبار وإعادةه (Test-Retest) بفواصل زمني مقداره أسبوعان بين التطبيقين الأول والثاني، ثم تم حسابه باستخدام معامل ارتباط بيرسون لعلاقة التطبيق الأول بالتطبيق الثاني في العينة الاستطلاعية؛ حيث بلغت قيمته (0.84).

ج. تصحيح مقياس دافعية طلاب الصف الرابع الأساسي نحو الكتابة الإبداعية وتعلم مهاراتها الأساسية

اشتمل مقياس الدافعية لدى طلاب المرحلة الأساسية بصورته النهائية على إحدى وثلاثين فقرة، يُجاب عليها بتدريج خماسي يشتمل البدائل [موافق بشدة ويُعطى عند تصحيح المقياس (5)، موافق ويُعطى عند تصحيح المقياس (4)، محايد ويُعطى عند تصحيح المقياس (3)، غير موافق ويُعطى عند تصحيح المقياس (2)، غير موافق بشدة ويُعطى عند تصحيح المقياس (1)] وهذه الدرجات تنطبق على جميع الفقرات كونها مصاغة باتجاه موجب، ومنها خمس فقرات يُجاب عليها بتدريج خماسي يشتمل البدائل [موافق بشدة ويُعطى عند تصحيح المقياس (1)، موافق ويُعطى عند تصحيح المقياس (2)، محايد ويُعطى عند تصحيح المقياس (3)، غير موافق ويُعطى عند تصحيح المقياس (4)، غير موافق بشدة ويُعطى عند تصحيح المقياس (5)] وهذه الدرجات تنطبق على الفقرات المُصاغة باتجاه سالب، وبذلك تتراوح درجات المقياس ككل من (31) وحتى (135) درجة، حيث كلما ارتفعت الدرجة كان ذلك مؤشراً على ازدياد الدافعية لدى طلاب الصف الرابع الأساسي والعكس صحيح، وقد تم تصنيف الأوساط الحسابية لاستجابات أفراد البحث إلى ثلاثة مستويات لمستوى دافعية طلاب الصف الرابع الأساسي نحو الكتابة الإبداعية وتعلم مهاراتها الأساسية على النحو الآتي: مرتفع ويعطى للحاصلين على درجة أكبر من (3.66)، متوسط ويعطى للحاصلين على درجة تتراوح من (2.34) وحتى (3.66)، منخفض ويعطى للحاصلين على درجة أقل من (2.34).

إجراءات توظيف أسلوب التقييم من أجل التعلم في دروس الكتابة:

يتمثل دور المعلم في سير أسلوب التقييم من أجل التعلم بما يأتي:

- يقوم المعلم بتدريس نواتج التعلم، من خلال استراتيجيات العصف الذهني والتعليم المتمايز والعمل في مجموعات، والتركيز على مهارات الإبداع (مهارة الطلاقة، والمرونة، والأصالة).
- يقوم المعلم في كل درس بتقييم عملية التعلم كاملة وهل كانت ناجحة أم لا، وذلك بعد الاطلاع على كتابات وإجابات الطلاب.
- يكتب المعلم ملاحظاته على الأوراق، ويقدم التغذية الراجعة الفعالة لتحسين مستوى تعلم الطلاب، مع تقديم التعزيز.
- يعيد المعلم الأوراق للطلاب، ويطلب منهم الاطلاع على الملاحظات وإعادة الكتابة والصياغة من جديد بأسلوب إبداعي يراعي قدراتهم.
- بعد تعديل الطلاب كتاباتهم، يجمع المعلم الأوراق ويقوم بتصحيحها، ثم يقوم بتعزيز الكتابات ووضع ملاحظات جديدة وتقديم تغذية راجعة جديدة، مع التعزيز المستمر إلى أن تتطور كتاباتهم بشكل إبداعي وهكذا إلى أن يتمكن الطلاب من التقدم والتحسين.

- بعد ذلك إذا وجد المعلم أن استجابات وكتابات الطلاب لم تكن كما يجب؛ فإنه يقوم بتعديل تخطيط الدرس وإعادة تدريس نواتج التعلم بأنشطة واستراتيجيات تدريس جديدة تمكن الطلاب من الكتابة الإبداعية.

إجراءات البحث

- تحديد مهارات الكتابة الإبداعية المناسبة لطلاب الصف الرابع الأساسي، وتتمثل في (مهارة الطلاقة، والمرونة، والأصالة)، ومؤشراتها السلوكية المطلوب تحقيقها لتضمينها في أهداف ومخرجات الدروس، وذلك بالرجوع إلى دليل معلم اللغة العربية - الحلقة الأولى.
- إعداد جدول مواصفات للاختبار، وبناء ثلاث أدوات: (التفكير الإبداعي في القصة والتفكير الإبداعي في الكتابة، والدافعية نحو الكتابة الإبداعية وتعلم مهاراتها الأساسية) لدى طلاب الصف الرابع الأساسي بالرجوع إلى دليل مادة اللغة العربية، والأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بالتفكير الإبداعي والدافعية.
- تم ضبط المتغير الدخيل لفاعلية المعلم عن طريق قيام نفس المعلم بتدريس مجموعتي الدراسة (الضابطة، التجريبية)؛ وتوحيد موضوعات الدراسة، واستخدام نفس الوسائل ذاتها مع المجموعتين.
- التحقق من الصدق الظاهري لأدوات البحث في صورتها الأؤليّة.
- التحقق من دلالات الصدق والثبات لأدوات البحث في صورتها النهائية.
- إعداد الخطط الدرسية لتدريس موضوعات الكتابة، حيث استخدم طريقة العصف الذهني والتعلم التعاوني والتعليم المتميز، وروعي بأن يكون التخطيط للدروس عالي الجودة مراعيًا لمهارات القرن الحادي والعشرين.
- تطبيق الاختبار على أفراد العينة الاستطلاعية.
- حساب معاملات الثبات لأدوات البحث على العينة الاستطلاعية.
- التحقق من تكافؤ عيني البحث (التجريبية والضابطة) بالرجوع لسجلات درجات الطلبة.
- تقسيم عينة البحث إلى مجموعتين: تجريبية وضابطة، من خلال القرعة العشوائية.
- تطبيق الاختبار القبلي على أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة.
- استخدام أسلوب التقييم العادي للمجموعة الضابطة، وأسلوب التقييم من أجل التعلم للمجموعة التجريبية.
- تطبيق التجربة على مدار الفصل الدراسي الثاني بواقع حصتين صفيتين أسبوعياً.
- إعادة تطبيق الاختبار البعدي على أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة بعد الانتهاء من التجربة.
- تصحيح أوراق الاختبار وفق معيار التصحيح المعتمد في هذا البحث، ورصد الدرجات في الجدول.
- جمع النتائج، وإجراء التحليل الإحصائي باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وفق أسئلة البحث.
- استخلاص النتائج، ومناقشتها وتفسيرها، وتقديم التوصيات والمقترحات.

المعالجات الإحصائية

للكشف عن أثر استخدام أسلوب التقييم من أجل التعلم في تنمية مهارات الكتابة الإبداعية والدافعية نحوها لدى طلاب الصف الرابع الأساسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مقارنة بالطريقة التقليدية، ومن أجل معالجة البيانات، ومن ثم الإجابة على أسئلة البحث، واختبار فرضياتها الصفرية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتم استخدام برنامج الرزم

الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك باستخدام تحليل التباين المصاحب المتعدد لمتغير التفكير الإبداعي في (القصة، والكتابة) للقياس البعدي لمهارات كلٍّ منهما مجتمعة وفقاً لأسلوب التقييم، وتحليل التباين المصاحب لمتغير الدافعية نحو الكتابة الإبداعية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$).

متغيرات البحث

أولاً: المتغيرات المستقلة

- طريقة التقييم ولها مستويان، (أسلوب التقييم من أجل التعلم، أسلوب التقييم التقليدي).

ثانياً: المتغيرات التابعة، وهي:

1. القياس البعدي للتفكير الإبداعي في القصة والمهارات التابعة لها.
2. القياس البعدي للتفكير الإبداعي في الكتابة والمهارات التابعة لها.
3. القياس البعدي للدافعية نحو الكتابة الإبداعية وتعلم مهاراتها الأساسية.

ثالثاً: المتغيرات مضبوطة الأثر، وهي:

1. القياس القبلي للتفكير الإبداعي في القصة والمهارات التابعة لها.
2. القياس القبلي للتفكير الإبداعي في الكتابة (المقال) والمهارات التابعة لها.
3. القياس القبلي للدافعية نحو الكتابة الإبداعية وتعلم مهاراتها الأساسية.

نتائج البحث ومناقشتها

هدف البحث إلى الكشف عن أثر أسلوب التقييم من أجل التعلم في تنمية مهارات التفكير الإبداعي نحو القصة والكتابة الإبداعية والدافعية نحوها لدى طلاب الصف الرابع الأساسي في منطقة الظفرة التعليمية خلال الفصل الثاني للعام الدراسي 2017/2016 م، وذلك عن طريق الإجابة عن أسئلة البحث الآتية:

أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال البحث الذي نصّ على: ما أثر أسلوب التقييم من أجل التعلم في تنمية مهارات التفكير الإبداعي باستخدام القصة لدى طلاب الصف الرابع الأساسي؟

للإجابة عن سؤال البحث الأول؛ فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للقياسين القبلي والبعدي لمهارات التفكير الإبداعي (أصالة،طلاقة، مرونة) باستخدام القصة لدى طلاب الصف الرابع الأساسي وفقاً لأسلوب التقييم (تقليدي، من أجل التعلم)، والجدول (3) يبين الوسطين الحسابيين والانحرافات المعيارية للقياس البعدي لمهارات التفكير الإبداعي باستخدام القصة لدى طلاب الصف الرابع الأساسي وفقاً لأسلوب التقييم.

جدول 3: الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للقياس البعدي لمهارات التفكير الإبداعي

باستخدام القصة لدى طلاب الصف الرابع الأساسي وفقاً لأسلوب التقييم.

مهارات التفكير الإبداعي	أسلوب التقييم	العدد	القياس القبلي		القياس البعدي	
			الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أصالة	تقليدي	14	2.66	0.62	3.36	1.06
القصة	من أجل التعلم	14	2.88	0.75	4.52	0.60
طلاقة	تقليدي	14	2.59	0.73	3.27	1.12
القصة	من أجل التعلم	14	2.70	0.86	4.48	0.62
مرونة	تقليدي	14	2.46	0.81	3.34	1.23
القصة	من أجل التعلم	14	2.86	0.84	4.64	0.59

يلاحظ من الجدول (3) وجود فروق ظاهرة بين الوسطين الحسابيين للقياس البعدي لمهارات التفكير الإبداعي (أصالة، طلاقة، مرونة) باستخدام القصة لدى طلاب الصف الرابع الأساسي ناتج عن اختلاف مستويي أسلوب التقييم؛ وللتحقق من جوهرية الفرق الظاهر؛ فقد تم إجراء تحليل التباين المصاحب المتعدد MANCOVA للقياس البعدي لمهارات التفكير الإبداعي باستخدام القصة لدى طلاب الصف الرابع الأساسي مجتمعة وفقاً لأسلوب التقييم بعد تحديد أثر القياس القبلي لمهاراته باستخدام القصة لديهم، وذلك كما هو مبين في الجدول (4).

جدول 4: تحليل التباين المصاحب المتعدد للقياس البعدي لمهارات التفكير الإبداعي باستخدام القصة لدى طلاب

الصف الرابع الأساسي مجتمعة وفقاً لأسلوب التقييم بعد تحديد أثر القياس القبلي لمهاراته باستخدام القصة لديهم

حجم الأثر	احتمالية الخطأ	درجة حرية:		ف الكلية	الاختبار المتعدد		الأثر
		الفرضية	الخطأ		القيمة	النوع	
10.21%	0.51	3	21	0.80	0.90	Wilks' Lambda	أصالة القصة (مصاحب)
18.94%	0.21	3	21	1.64	0.81	Wilks' Lambda	طلاقة القصة (مصاحب)
34.11%	0.03	3	21	3.62	0.66	Wilks' Lambda	مرونة القصة (مصاحب)
40.17%	0.01	3	21	4.70	0.67	Hotelling's Trace	أسلوب التقييم

يتبين من الجدول (4) وجود أثر دال إحصائياً لأسلوب التقييم عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ على القياس البعدي لمهارات التفكير الإبداعي باستخدام القصة لدى طلاب الصف الرابع الأساسي مجتمعة؛ ولتحديد لمصلحة أيٍّ من مجموعتي البحث كان الفرق الجوهرية؛ فقد تم حساب الوسطين الحسابيين المُعدّلين للقياس البعدي لمهارات التفكير الإبداعي (أصالة، طلاقة، مرونة)

باستخدام القصة لدى طلاب الصف الرابع الأساسي والخطأين المعياريين لهما وفقاً لأسلوب التقييم، وذلك كما هو مبين في الجدول (5).

جدول 5: الوسطين الحسابيين المعدَّلين للقياس البعدي لمهارات التفكير الإبداعي (أصالة، طلاقة، مرونة) باستخدام القصة لدى طلاب الصف الرابع الأساسي والخطأين المعياريين لهما وفقاً لأسلوب التقييم

المتغير التابع	أسلوب التقييم	الوسط الحسابي المعدل	الخطأ المعياري
أصالة	تقليدي	3.45	0.17
القصة	من أجل التعلم	4.43	0.17
طلاقة	تقليدي	3.42	0.17
القصة	من أجل التعلم	4.33	0.17
مرونة	تقليدي	3.49	0.18
القصة	من أجل التعلم	4.49	0.18

يتضح من الجدول (5) أنّ الفرق الجوهرية قد كان لصالح أفراد المجموعة التجريبية الذين تم تدريبهم باستخدام أسلوب التقييم من أجل التعلم مقارنة بزملائهم أفراد المجموعة الضابطة الذين تم تدريبهم باستخدام أسلوب التقييم التقليدي.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى طبيعة أسلوب التقييم من أجل التعلم الذي ارتبط بزيادة مستوى الدافعية للطلاب، وكذلك التعزيز الذي تلقاه الطلاب والتغذية الراجعة المستمرة مما ساعد على تطور الكتابة الإبداعية لديهم.

كما يرى الباحث أن أسلوب التقييم من أجل التعلم أسهم في تمكين الطلاب من ممارسة مهارات التفكير العليا بسبب إعادة الكتابة والتعديل أكثر من مرة مما ساعد الطلاب في تعزيز مهاراتهم الإبداعية بشكل واضح في مجال القصة.

وهذه النتيجة تعكس أهمية أسلوب التقييم من أجل التعلم، حيث إنه أسهم في تحسين مهارات الطلاب الكتابية من خلال تفاعلهم مع الموضوعات، مما انعكس إيجاباً على تطور ونمو مهاراتهم في الكتابة الإبداعية.

وكذلك يعزو الباحث النتيجة إلى طبيعة أسلوب التقييم من أجل التعلم الذي وفر للطلاب الفرصة للتعرف على نقاط القوة والضعف لديهم، مما أتاح لهم تنمية مهاراتهم الكتابية في مجال القصة، والتي تمثلت في مهارة (الأصالة، والمرونة، والطلاقة) والتي عمل هذا البحث على تنميتها.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من: الزهراني (2012) ⁽²⁾، ودراسة الحوسني (2010) ⁽⁵⁾، في وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تنمية مهارات الكتابة الإبداعية (الأصالة، والمرونة، والطلاقة) ولصالح المجموعة التجريبية.

ثانياً: النتائج المتعلقة بسؤال البحث الذي نصَّ على: " ما أثر أسلوب التقييم من أجل التعلم في تنمية مهارات التفكير الإبداعي باستخدام القصة لدى طلاب الصف الرابع الأساسي؟".

للإجابة عن سؤال البحث الثاني؛ فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للقياسين القبلي والبعدي لمهارات التفكير الإبداعي (أصالة، طلاقة، مرونة) باستخدام الكتابة لدى طلاب الصف الرابع الأساسي وفقاً لأسلوب التقييم (تقليدي، من أجل التعلم)، والجدول (6) يبين الوسطين الحسابيين والانحرافات المعيارية للقياس البعدي لمهارات التفكير الإبداعي باستخدام الكتابة لدى طلاب الصف الرابع الأساسي وفقاً لأسلوب التقييم.

جدول 6: الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للقياس البعدي لمهارات التفكير الإبداعي

باستخدام الكتابة (المقال) لدى طلاب الصف الرابع الأساسي وفقاً لأسلوب التقييم

القياس البعدي		القياس القبلي		العدد	أسلوب التقييم	مهارات التفكير الإبداعي
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي			
0.54	3.41	0.54	2.88	14	تقليدي	أصالة
0.45	4.59	0.69	3.30	14	من أجل التعلم	الكتابة
1.03	3.30	0.83	2.82	14	تقليدي	طلاقة
0.51	4.59	0.89	3.30	14	من أجل التعلم	الكتابة
0.69	3.50	0.56	2.89	14	تقليدي	مرونة
0.39	4.77	0.93	3.21	14	من أجل التعلم	الكتابة

يلاحظ من الجدول (6) وجود فروق ظاهرة بين الوسطين الحسابيين للقياس البعدي لمهارات التفكير الإبداعي (أصالة، طلاقة، مرونة) باستخدام الكتابة (المقال) لدى طلاب الصف الرابع الأساسي ناتج عن اختلاف مستويي أسلوب التقييم؛ وللتحقق من جوهرية الفرق الظاهر؛ فقد تم إجراء تحليل التباين المصاحب المتعدد MANCOVA للقياس البعدي لمهارات التفكير الإبداعي باستخدام الكتابة لدى طلاب الصف الرابع الأساسي مجتمعة وفقاً لأسلوب التقييم بعد تحييد أثر القياس القبلي لمهاراته باستخدام الكتابة (المقال) لديهم، وذلك كما هو مبين في الجدول (7).

جدول 7: تحليل التباين المصاحب المتعدد للقياس البعدي لمهارات التفكير الإبداعي باستخدام الكتابة (المقال) لدى طلاب الصف الرابع الأساسي مجتمعة وفقاً لأسلوب التقييم بعد تحديد أثر القياس القبلي لمهاراته باستخدام الكتابة لديهم

حجم الأثر	احتمالية الخطأ	درجة حرية:		ف الكلية	الاختبار المتعدد		الأثر
		الفرضية	الخطأ		القيمة	النوع	
23.45%	0.12	21	3	2.14	0.77	Wilks' Lambda	أصالة الكتابة (مصاحب)
0.90%	0.98	21	3	0.06	0.99	Wilks' Lambda	طلاقة الكتابة (مصاحب)
2.20%	0.92	21	3	0.16	0.98	Wilks' Lambda	مرونة الكتابة (مصاحب)
72.00%	0.00	21	3	18.00	2.57	Hotelling's Trace	أسلوب التقييم

يتبين من الجدول (7) وجود أثر دال إحصائياً لأسلوب التقييم عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ على القياس البعدي لمهارات التفكير الإبداعي باستخدام الكتابة (المقال) لدى طلاب الصف الرابع الأساسي مجتمعة؛ ولتحديد لصالح أي من مجموعتي البحث كان الفرق الجوهرية؛ فقد تم حساب الوسطين الحسابيين المعدلين للقياس البعدي لمهارات التفكير الإبداعي (أصالة، طلاقة، مرونة) باستخدام الكتابة لدى طلاب الصف الرابع الأساسي والخطأين المعياريين لهما وفقاً لأسلوب التقييم، وذلك كما هو مبين في الجدول (8).

جدول 8: الوسطين الحسابيين المعدلين للقياس البعدي لمهارات التفكير الإبداعي (أصالة، طلاقة، مرونة) باستخدام الكتابة (المقال) لدى طلاب الصف الرابع الأساسي والخطأين المعياريين لهما وفقاً لأسلوب التقييم.

الخطأ المعياري	الوسط الحسابي المعدل	أسلوب التقييم	المتغير التابع
0.10	3.54	تقليدي	أصالة الكتابة
0.10	4.46	من أجل التعلم	
0.17	3.53	تقليدي	طلاقة الكتابة
0.17	4.37	من أجل التعلم	
0.13	3.63	تقليدي	مرونة الكتابة
0.13	4.64	من أجل التعلم	

يتضح من الجدول (8) أنّ الفرق الجوهرية قد كان لصالح أفراد المجموعة التجريبية الذين تم تدريبهم باستخدام أسلوب التقييم من أجل التعلم مقارنة بزملائهم أفراد المجموعة الضابطة الذين تم تدريبهم باستخدام أسلوب التقييم التقليدي.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أسلوب التقييم من أجل التعلم جعل دور الطلاب أكثر نشاطاً وفاعلية، من حيث الممارسة الفعلية واكتشاف نقاط ضعفهم وتحسينها، وعزز لديهم نقاط القوة مما أدى إلى تطور ونمو مهاراتهم في الكتابة الإبداعية بصورة أفضل.

كما أن عملية التفاعل بين المعلم والطلاب من خلال أسلوب التقييم من أجل التعلم أدى إلى الشعور بالرضا لدى الطلاب مما جعلهم يحرصون على تحسين وتطوير كتاباتهم في مجال كتابة المقال نحو الأفضل.

وأيضاً مراعاة أسلوب التقييم من أجل التعلم للفروق الفردية بين الطلاب، حيث يوجد تفاوت في مهاراتهم وقدراتهم، من خلال إتاحة الفرصة للطلاب الأقل مهارة في الكتابة، لتكرار كتاباتهم وتعديلها وتحفيزهم وتعزيزهم بهدف تطوير مهاراتهم وقدراتهم في مجال كتابة المقال وفقاً لقدراتهم.

كما أن أسلوب التقييم من أجل التعلم أتاح للطلاب الفرصة المناسبة لتطوير ذاكرتهم ومهاراتهم الكتابية من خلال تكرارها أكثر من مرة، وهذا بدوره يؤكد أهمية أسلوب التقييم من أجل التعلم ودوره في تنمية مهاراته في الكتابة في مجال كتابة المقال والتي تمثلت في مهارة (الأصالة، والمرونة، والطلاقة) والتي عمل هذا البحث على تنميتها.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من: الزهراني (2012) ⁽²⁾، ودراسة الحوسني (2010) ⁽⁵⁾، في وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تنمية مهارات الكتابة الإبداعية (الأصالة، والمرونة، والطلاقة) ولصالح المجموعة التجريبية.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بسؤال البحث الذي نصّ على: " ما أثر أسلوب التقييم من أجل التعلم في تنمية دافعية طلاب الصف الرابع الأساسي نحو القصة والكتابة الإبداعية؟".

للإجابة عن سؤال البحث الثالث؛ فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للقياسين القبلي والبعدي لدافعية طلاب الصف الرابع الأساسي نحو القصة والكتابة الإبداعية في منطقة الظفرة التعليمية وفقاً لأسلوب التقييم (تقليدي، من أجل التعلم)، والجدول (9) يبين الوسطين الحسابيين والانحرافات المعيارية للقياسين القبلي والبعدي لدافعية طلاب الصف الرابع الأساسي نحو القصة والكتابة الإبداعية في منطقة الظفرة التعليمية وفقاً لأسلوب التقييم.

جدول 9: الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للقياسين القبلي والبعدي لدافعية طلاب الصف الرابع الأساسي نحو القصة والكتابة الإبداعية في منطقة الظفرة التعليمية وفقاً لأسلوب التقييم

القياس البعدي		القياس القبلي		العدد	أسلوب التقييم
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي		
0.30	3.86	0.37	4.06	14	تقليدي
0.14	4.53	0.46	4.14	14	من أجل التعلم

يلاحظ من الجدول (9) وجود فرق ظاهري بين الوسطين الحسابيين للقياس البعدي لدافعية طلاب الصف الرابع الأساسي نحو القصة والكتابة الإبداعية في منطقة الظفرة التعليمية ناتج عن اختلاف مستوي أسلوب التقييم؛ وللتحقق من جوهرية الفرق الظاهر؛ فقد تم إجراء تحليل التباين المصاحب ANCOVA للقياس البعدي لدافعية طلاب الصف الرابع الأساسي نحو القصة والكتابة الإبداعية في منطقة الظفرة التعليمية وفقاً لأسلوب التقييم بعد تحييد أثر القياس القبلي لدافعتهم، وذلك كما هو مبين في الجدول (10).

جدول 10: تحليل التباين المصاحب للقياس البعدي لدافعية طلاب الصف الرابع الأساسي نحو القصة والكتابة الإبداعية في منطقة الظفرة التعليمية وفقاً لأسلوب التقييم بعد تحييد أثر القياس القبلي لدافعتهم

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	وسط مجموع المربعات	ف	احتمالية الخطأ	حجم الأثر
القياس القبلي (مصاحب)	0.02	1	0.02	0.28	0.60	1.12%
أسلوب التقييم	3.11	1	3.11	54.70	0.00	68.63%
الخطأ	1.42	25	0.06			
الكلية	4.63	27				

يتضح من الجدول (10) وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ بين الوسطين الحسابيين للقياس البعدي لدافعية طلاب الصف الرابع الأساسي نحو القصة والكتابة الإبداعية في منطقة الظفرة التعليمية يُعزى لأسلوب التقييم؛ ولتحديد لصالح أيٍّ من مجموعتي البحث كان الفرق الجوهري؛ فقد تم حساب الوسطين الحسابيين المُعدّلين للقياس البعدي لدافعية طلاب الصف الرابع الأساسي نحو القصة والكتابة الإبداعية في منطقة الظفرة التعليمية والخطأين المعياريين لهما وفقاً لأسلوب التقييم، وذلك كما هو مبين في الجدول (11).

جدول 11: الوسطين الحسابيين المُعدّلين للقياس البعدي لدافعية طلاب الصف الرابع الأساسي نحو القصة والكتابة الإبداعية في منطقة الظفرة التعليمية والخطأين المعياريين لهما وفقاً لأسلوب التقييم

أسلوب التقييم	الوسط الحسابي المُعدّل	الخطأ المعياري
تقليدي	3.86	0.06
من أجل التعلم	4.53	0.06

يتضح من الجدول (11) أنّ الفرق الجوهري قد كان لصالح أفراد المجموعة التجريبية الذين تم تدريبهم باستخدام أسلوب التقييم من أجل التعلم مقارنة بزملائهم أفراد المجموعة الضابطة الذين تم تدريبهم باستخدام أسلوب التقييم التقليدي.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية في مضمونها، ويمكن أن ندلل على ذلك بالآتي:

- أسلوب التقييم من أجل التعلم أعطى الطالب دوراً كبيراً في عملية التعليم، حيث أتاحت له الفرصة بالتعرف على نقاط قوته وضعفه ومناقشها، وأن يعدل كتاباته ومهاراته أكثر من مرة ليحسنها إلى أن يصل إلى الكتابة الإبداعية، وكل ذلك مكن الطالب من الشعور بالثقة بالنفس والدافعية نحو الكتابة الإبداعية.
- مراعاة أسلوب التقييم من أجل التعلم للفروق الفردية بين الطلاب، حيث أعطى الفرصة للجميع للتعديل والإطلاع على التغذية الراجعة المقدمة مما جعل الطالب يسعى لتحسين مهاراته وبثبر دافعيته نحو الكتابة الإبداعية.

- كما أن أسلوب التقييم من أجل التعلم جعل دور الطالب نشطاً حيث أوجد بيئة جديدة شعر من خلالها الطالب بأنه مشارك نشط ومتحمس ولديه دافعية نحو التعلم، وهذا بدوره يؤكد أهمية أسلوب التقييم من أجل التعلم ودوره في تنمية الدافعية نحو مهارات القصة والكتابة الإبداعية والتي تمثلت في مهارة (الأصالة ، والمرونة ، والطلاقة) والتي عمل هذا البحث على تنميتها.
- وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من العبيكان والحناكي (2016) (29) ، ودراسة جديتاوي وزملائه (2011) (13) ، ودراسة الحوسني (2010) (5) ، في وجود أثر للدافعية على تعلم الكتابة الإبداعية.

التوصيات والمقترحات

أولاً: التوصيات: في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث يوصي الباحث بما يأتي:

- استخدام أسلوب التقييم من أجل التعلم في تحسين مهارات الكتابة في المراحل الدراسية المختلفة لما له من أثر واضح في تحسين الكتابة الإبداعية والدافعية نحوها.
- عقد دورات تدريبية لمعلمي اللغة العربية ولمختلف معلمي المواد الأخرى لتوعيتهم وتدريبهم على أهمية استخدام أسلوب التقييم من أجل التعلم، وأثره في تنمية مهارات الكتابة الإبداعية لدى الطلاب.
- ثانياً: المقترحات: في ضوء أهداف البحث الحالي والنتائج التي توصل إليها، يقترح الباحث ما يلي:
- إجراء بحث لمعرفة أثر أسلوب التقييم من أجل التعلم في تنمية مهارات القراءة الإبداعية، وتنمية التفكير الناقد، ومهارات حل المشكلات.
- إجراء بحث مقارنة بين أسلوب التقييم من أجل التعلم وأساليب تقييم أخرى حديثة.
- إجراء بحوث مماثلة للبحث الحالي على عينات مختلفة ومتغيرات أخرى مثل الجنس وصفوف أخرى، ومهارات أخرى في اللغة العربية.
- إجراء بحث للتعرف على معوقات استخدام المعلمين لأسلوب التقييم من أجل التعلم.

المراجع

1. أكرم بريكييت ، مستوى تمكن معلمي اللغة العربية من أساليب تنمية مهارات الكتابة الإبداعية لدى تلاميذ الصف السادس الأساسي ، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، كلية التربية، جامعة طيبة، المجلد الثالث، العدد الاول، 2014.
 2. أحمد الزهراني ، فاعلية التدريس التأملي في تنمية بعض مهارات الكتابة الإبداعية لتلاميذ الصف الثالث المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، 2012.
 3. مجلس أبو ظبي للتعليم، البرامج والمناهج التعليمية، دليل معلم اللغة العربية - الحلقة الأولى، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2013.
 4. يوسف قطامي الفرارلي، التفكير الإبداعي القصصي للأطفال ويليامز. دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.
 5. نورة بنت علي الحوسني ، أثر التقييم باستخدام ملف إنجاز الطالب في تنمية مهارات الكتابة والدافعية نحوها لدى طلاب الصف العاشر الأساسي بسلطنة عُمان. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، 2010 .
 6. Yurdabakan, I., & Erdogan,T, The Impact of Portfolio Assessment on Iranian EFL Students' Essay Writing: A Process- Oriented Approach. the Journal of International Social Research, 2(9), (2010)pp.526-538.
 - 7 إقبال زين العابدين درندري ، نحو تقييم موجه للتعلم: أفضل الممارسات وأهم التحديات، ورقة بحثية، وزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية، 2014.
 - <http://www.moe.gov.bh/conferences/conf27>
 8. Meisels, S., Atkins-Burnett, S., Xue, Y., & Bickel, D. D., Creating a system of accountability: The impact of instructional assessment on elementary children's achievement scores, Educational Policy Analysis Archives. 11(9),(2003),p. 19 Retrieved from: <http://epaa.asu.edu/eapp/v11n9>
 9. Rodriguez, M. C., The role of classroom assessment in student performance on TIMSS. Applied Measurement in Education. 17(1), (2004) pp.1-24.
 10. نورة أحمد الغتم ، التقييم من أجل التعلم الصفي. إصدار إثرائي قدم إلى المؤتمر التربوي السنوي(27)م. من 2014/3/10-9 ،وزارة التربة والتعليم ،مملكة البحرين، 2014 .
- www.moe.gov.bh/conferences/conf27/book1.pdf

11. Darandari, E., & Murphy, A., Assessment of Student learning in Saudi Arabia. In Education in Saudi Arabia: Achievements, Challenges, Opportunities, Ch. 8, Singer, UK, 2013

12. صلاح الدين محمود علام، القياس والتقويم التربوي في العملية التدريسية، دار المسيرة عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2007.

13. فريد نوح محمد جديتاوي؛ عبدالغني، قمر، العلاقة بين الدافعية والقراءة والكتابة لدى طلاب الصف السادس الابتدائي في المملكة الأردنية الهاشمية. المجلة الإسلامية والعربية التربوية، المجلد الثالث، العدد الأول، 2011.

14. Putman, M., & walker, C, Motivation children to read and write: using informal learning environments as contexts for literacy instruction, journal of research in childhood education, 24, (2010), pp.140–151.

15. Trekles, A , Creative Writing Problem Learning – Based Game –Based Learning Principles, Paper Presented at the International Society for Technology in Education (ISTE) Conference. Jun 25, 2012.

16. عروب خلف الشوابكة، أثر استراتيجية حل المشكلات في تحسين مهارات القراءة الإبداعية والكتابة الإبداعية لدى طالبات الصف السابع الأساسي في الأردن. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، 2014.

17. زكريا أبو الضبعات، إعداد وتأهيل المعلمين والأسس التربوية والنفسية، الطبعة الثانية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011.

18. ارتقاء. تقرير التقييم لمدرسة الرويس للتعليم الاساسي. مجلس أبو ظبي للتعليم. دولة الإمارات العربية المتحدة، 2016.

19. بيج كيللي، التقييم البنائي في العلوم 75 استراتيجية عملية لربط التقييم، والتدريس، والتعلم. ترجمة جبر الجبر، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، 2014.

20. اسماعيل البرصان، الممارسات التقييمية التكوينية والختمية لمعلمي الرياضيات في المرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، البحرين 2015.

21. صالح الدين محمود علام، القياس والتقويم التربوي في العملية التدريسية، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثالثة، 2010.

22. Bell, B. & Bowie, B., The characteristics of formative assessment in science education. Science Education, 85, (2000), pp.536–553.

23. Earl, L & katz, S, Rethinking Class Room Assessment with Purpose in mind: Assessment for Learning, Assessment as Learning, Assessment of Learning. Manitoba Education, Citizenship and Youth, (2006), pp.29–65. <http://www.edu.gov.mb.ca/ks4/assess/index.html>.

24. Dufournaud, A & Piper, J., Growing Successes: Assessment, Evaluation, and Reporting in Ontario School. First Education, Covering Grades 1 to 12,(2010) PP. 131–144

25. Stiggins, R. J. , Assessment for learning: A key to student motivation and learning. Phi Delta Kappa EDGE, 2 (2), (2007), p. 19.

26. Mcvey , D . , Why All Writing is Creative Writing, Innovations in Education and Teaching International , 45(3), (2008), pp.289 – 294 .

27. سناء محمد أحمد ، فاعلية استخدام أنشطة الذكاءات المتعددة على تنمية مهارات القراءة الناقدية والكتابة الإبداعية والدافع للإنجاز لدى تلاميذ الصف السادس الابتدائي. المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج المجلد الثلاثون ،2011

28. أحمد الطيب بدوي ، فاعلية برنامج مقترح في تنمية مهارات التفكير الإبداعي والناقد لمعلمي اللغة العربية وأثره على الكتابة الإبداعية لدى تلاميذهم. مجلة القراءة والمعرفة، العدد 127، 2012.

29. ريم العبيكان ، منى الحناكي ، أثر التدريس باستخدام استراتيجيات الفصول المقلوبة على الدافعية نحو التعلم في المرحلة المتوسطة، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد الخامس، العدد الثامن ،2016.

30. Petri , H . & Govern , J . , Motivation – Theory, Research and Applications, : Thomson – Wadsworth, Australia,(2004) .

31. عماد الزغول ؛ المحاميد شاكر ، سيكولوجية التدريس الصف ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2007.

32. محمد خليل ، أثر استخدام التقويم التكويني في تدريس الأحياء على تنمية التحصيل ومهارات التفكير العلمي لدى طلبه الصف الأول الثانوي. المؤتمر العلمي الخامس عشر (مناهج التعليم والإعداد للحياة المعاصرة)،مصر ، 2003.

33. ليث صاحب شاكر ، أثر استخدام التقويم التكويني في تحصيل طلاب معهد إعداد المعلمين في مادة قواعد اللغة العربية، مجلة أهل البيت، العدد 11، العراق،2010 .

34. Burns, R. , Implementation of formative assessment strategies as perceived by high school students and teachers: Professional development implications)Ed.D.(. Johnson & Wales University, United States -- Rhode Island,(2010), Retrieved from <http://search.proquest.com/education/docview/231269735/abstract/EC392302379D4FAEPQ/23?accountid=142908>

35. Volante, L., & Beckett, D, Formative assessment and the contemporary classroom: Synergies and tensions between research and practice, Canadian Journal of Education, 34(2),(2011).

36. إيمان يوسف ، فاعلية استخدام استراتيجيات التعلم النشط في تنمية مهارات التعبير الكتابي لدى عينة من طلاب الصف الثاني الأساسي في إمارة دبي- دولة الإمارات العربية المتحدة. بحث مقدم إلى مبادرة تنمية مهارات التعلم، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2016.

37. Garciad, N & Caso, j, Effects of A Motivational Intervention, Saga Journal.27, 2004 .

38.Rahimi, M., & Norooziasiam, E, The effect of strategies- Based Instruction on the improvement of EFL Learners' Witting Quality: A sociocultural Approach, Journal of education, 21(5),(2013), pp.13-44.

39. Hittie, J.A, Methodology review: assessing unidimensionaity of tests and items, Applied psychological measurement,9,(1985), pp.139-146.

"تفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030"

Activation of Interdisciplinary Education in Saudi Universities in the Light of Kingdom Vision 2030's Requirements

*Dr. Hend Mohammed Abdullah Al-Ahmad

Abstract

This study aimed at identifying the theoretical underpinnings of the interdisciplinary education in universities and its role in achieving the requirements of Kingdom Vision 2030. The study also aimed at revealing the constraints and requirements to activate the interdisciplinary education in Saudi universities and reaching the most appropriate options to post-activation issues of interdisciplinary education in Saudi universities in the light of Kingdom Vision 2030's requirements from the point of view of teaching staff members: education and research. To that end, the researcher has used the descriptive approach in its both survey and documentary methods in addition to a questionnaire as a study tool. The study has concluded that the need to activate the interdisciplinary education in Saudi universities has become a global orientation and strong requirement than ever before so that the society can keep the pace with current development in many disciplines globally and then meeting the requirements of Saudi society, the requirements of Kingdom Vision 2030, and achieving the sustainable development. In addition, the study shows that there was a high degree of agreement among the study sample to the constraints and requirements to activate the interdisciplinary education in Saudi universities and the most appropriate options to post-activation issues of interdisciplinary education in Saudi universities in the light of Kingdom Vision 2030's requirements. Among axes of options, the axis of education that obtained a high mean came as the highest while the research axis was the lowest. Results were interpreted in the light of the conclusions of previous studies. This study generated a number of recommendations and proposed researches.

Keywords: Interdisciplinary Education, Requirements of Kingdom Vision 2030, Saudi Universities.

*Associate Professor, Department of Educational Foundations, Faculty of Social Sciences, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Riyadh, KSA

*د. هند محمد عبدالله الأحمد

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسس النظرية للتربية البيئية في الجامعات ودورها في تحقيق متطلبات رؤية المملكة 2030، والكشف عن معوقات ومتطلبات تفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية، والتوصل إلى الخيارات الأكثر ملائمة للقضايا التالية لتفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030 من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: التعليم، البحث. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوبيه الوثائقي والمسحي. واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الحاجة إلى تفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية أضحت الآن توجهاً عالمياً ومطلباً أقوى من أي وقت مضى حتى يستطيع المجتمع مواكبة التطور الجاري في الكثير من التخصصات عالمياً، ومن ثم تلبية متطلبات المجتمع السعودي الحديث ومتطلبات رؤية المملكة 2030 وتحقيق التنمية المستدامة. إضافة إلى هذا تبين أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة مرتفعة على معوقات ومتطلبات تفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية، وكذلك الخيارات الأكثر ملائمة للقضايا التالية لتفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030 من وكانت أعلى محاور الخيارات والتي حصلت على متوسط حسابي أعلى محور التعليم، وأقلها محور البحث. وقد تم تفسير النتائج في ضوء ما انتهت إليه نتائج الدراسات السابقة. وقد أسفرت الدراسة عن بعض التوصيات والبحوث المقترحة.

الكلمات المفتاحية: التربية البيئية، متطلبات رؤية المملكة 2030، الجامعات السعودية.

[البحث الفائز بالمركز الثاني في مجال الدراسات التربوية والنفسية بالمسابقة الـ36 لجائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم]
*أستاذ مشارك بقسم أصول التربية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية

مقدمة

اقترن تطور العلوم والمعارف وتوزيع التخصصات وتصنيفها بنمو الجامعات التي ارتبطت هي أيضاً بنمو الفكر الإنساني وتطوره. بعد أن كانت الفلسفة هي أم العلوم التي تبحث في مختلف القضايا المتعلقة بالوجود، والإنسان، والحياة، والمعرفة، والقيم، إذ عجزت الفلسفة الأم، نتيجة لتطور الحياة الإنسانية وتعقدها، في حل المشكلات اليومية التي تواجه الإنسان، مما جعلته يبحث عن طرائق وأساليب أخرى تعينه على حل مشكلاته ومواجهة تحدياته. ولذلك جاء عصر العلوم والتخصصات ليضع أسس تنظيم المعرفة وتوزيعها في ميادين علمية وتخصصات متنوعة، جعلت كل تخصص يضع معالم حدوده الخاصة به، ويرسمها، بدءاً من مصطلحاته، ونظرياته، وتقنياته.

وعلى الرغم من أهمية العلوم المتخصصة في تنمية الفكر الإنساني ومساعدته في حل المشكلات، إلا أن رسم حدود التخصصات والمبالغة فيها لها انعكاسات سلبية على تفكير الإنسان، وتوجيه قدراته العقلية، وتركيزها في مجال محدد، يجعله مغلقاً على نفسه في دائرة علمية وبحثية ضيقة ومنعزلة، تسببت في فقدانه سمات العلم وخصائصه المتمثلة في الشمول، والانفتاح، والتواصل في علاقاته ومجالاته العلمية والبحثية المشتركة مع التخصصات الأخرى، ذلك أن الاستمرار في عزل التخصصات عن بعضها بعضاً سيؤدى بها الأمر إلى جعلها تعيش في جزر متباعدة تفقدها بريقها العلمي والبحث، وتجعلها هامشية سطحية لا تلم بعمق الظاهرة المعرفية بكل جوانبها وأبعادها. (حسن، 2013)⁽¹⁾

والتعيين للحدود وتخصيص الأدوات أسهم بصورة جذرية في الانتقال من الكلاسيكية إلى الحداثنة. فالكلاسيكية تتميز بأن الجميع يفكرون فيها بكل الأشياء، وهي الطريقة نفسها التي ترد في وصف ابن خلدون لتعريف العرب للأدب، بـ"الأخذ من كل علم بطرف"، والبينية في طبع الفكر الإنساني في نماذج دالة منذ أرسطو إلى إدورد سعيد في الأبحاث المعاصرة. (حسن، 2013)⁽¹⁾، ويعتبر التقسيم الكلاسيكي للمعرفة إلى حقول معرفية تقليدياً جامعياً عريقاً استقر منذ زمن الإغريق القدماء وهو تقسيم استمر إلى العصور الوسطى، وقد ترسخ هذا التقسيم الكلاسيكي مع ظهور الجامعات الأوروبية وما شهدته المجتمعات الغربية من تطور. كما أن هذا التقسيم استقر مع تحديد ملامح مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، والتي تطورت منذ أواخر القرن التاسع عشر وواصلت تطورها إلى أن أصبحت على الشكل الذي هي عليه الآن. لكن المتطلبات الديناميكية المستمرة للمجتمعات الحديثة ذات الطبيعة المعقدة، والتداخل بين التخصصات، ظهرت معه الحاجة إلى ما هو أوسع وأعمق من التخصص، ومن هذا بدأت دراسات تبحث في موضوعات تخصصية لكن من منظور علاقة هذه الموضوعات بالحقول المعرفية الأخرى. هذا التوجه في العلوم الاجتماعية والإنسانية لم ينعكس في الدراسات الجامعية بشكل عميق إلا في سبعينيات القرن الماضي، من خلال المنهج الجديد نسبياً، الذي اصطلح على تسميته بمنهج الدراسات البيئية. ونظراً لأهمية التربية البيئية والدراسات البيئية فقد اهتمت بها الجامعات والمؤسسات العلمية الكبرى. (عبدالعزيز، 2016)⁽²⁾

وإن النظر في تاريخ العلوم والمعارف يجعل القارئ يتعرف على العديد من الاكتشافات والاختراعات التي ولدت على أيدي أناس بعيدين عن مجالات التخصص، نظراً لأن تفكيرهم تجاوز الحدود الضيقة، لينطلق في مجالات العلوم وآفاقها الواسعة. كما أن التعبير الجذري في الاتجاه نحو نظم التعليم والبحث العلمي، أصبح ضرورة لازمة وحتمية، تفرض نفسها بعد أن ظهرت قضايا ومشكلات مجتمعية لا يمكن حلها، أو التعامل معها من طرف واحد، أو مجال تخصصي منفرد، كون المشكلات الإنسانية التي تواجه المجتمعات أصبحت أكثر تعقيداً، إذ تعود أسبابها إلى عوامل متعددة يصعب حصرها أو التعامل معها من قبل مجال تخصصي واحد. (Butler, 2011)⁽³⁾

إضافة إلى ذلك ظهر ما يواجه عالم اليوم من تناقص في الموارد وشحة فيها، خاصة تلك الموارد غير المتجددة من طاقات وخامات، مما يفرض على العلماء والباحثين التفكير بإيجاد طرائق بحثية ذات كيان حيوي وحركي ونمائي مستمر، يمكن تسميته بـ"الشجرة البحثية"، التي بدايتها الأساسية وجذورها التي تتمثل في أساسيات البحث العلمي، وفرعها وأغصانها ذات نهايات مفتوحة تسمح للامتداد، والنمو، والتشعب، والتعدد، والتشابك من علوم، وفنون، وآداب، ومجالات تخصصية زراعية وصناعية، وسياسية، وتجارية، ودينية، وتكنولوجية، وهندسية، وإدارية، وقانونية، إلى غيرها من المجالات الأخرى. (عصفور، 2013)⁽⁴⁾

وفي ظل النظام العالمي الجديد ستكون الوظيفة الأساسية للتعليم هي تكريس القدرة على التكيف مع التغيير المستمر بحيث تتم هذه القدرة بسرعة وكفاءة وإتقان. وبالتالي فإن الإنسان المتعلم سوف يكون هو ذلك المعلم القادر على امتلاك التصور والرؤية المستقبلية لحل المشكلات والتحديات التي تواجهه. (عبدالمعظم وإبراهيم، 1999)⁽⁵⁾، وبهذه النظرة تتمحور وظيفة التعليم فيما يلي: النقل المنظم للمعلومات، تعلم طرق التفكير، وتعلم بعض المهارات الحياتية مثل مهارات التكيف والرؤية والقدرة على التعامل مع الغير. ونجد أن هذه الوظائف للتعليم في عصر العولمة وانفجار المعلومات تتعدد مصادر الحصول عليها تجعل العالم ينحو نحو وحدة المعرفة وترابط العلوم الطبيعية والإنسانية فيما يعرف بالتربية البيئية بدلاً من اعتبار كل علم أو مجال وحدة دراسية منفصلة. (يحي، 2006)⁽⁶⁾

وتؤكد عفاف أحمد (1998)⁽⁷⁾ بأن برامج التعليم بالجامعات بحاجة ماسة وضرورية إلى التجديد والتطوير واللاحق بركب العولمة وانفجار المعلومات وتعدد مصادرها وذلك في ضوء مبدئين هما: مبدأ وحدة المعرفة وتكاملها، ومبدأ الاقتصاد في المعرفة؛ وهكذا بدأ التفكير في ضوء هذه المبادئ بظهور مجموعة من العلوم والمهن الجديدة التي تجمع بين دراسات وعلوم وتخصصات متنوعة، مما سيؤدي إلى تحطيم الحواجز بين العلوم والمؤسسات العلمية التخصصية. كما أنه سوف تضعف الحواجز بين مؤسسات التعليم الجامعي ومراكز البحوث العلمية. ومن هذا المنطلق فإن العصر الحاضر والمستقبل بحاجة ماسة إلى مراعاة مستجدات العصر وتقنيات المعلومات وتعدد عناصرها ومعالجتها في ضوء وحدة المعرفة وتكاملها بين العلوم الطبيعية والإنسانية فيما يعرف بالتربية البيئية.

وقد قامت بعض الجامعات بتبني فكرة التربية البيئية من خلال استحداث برامج رائدة تستوعب بشكل أفضل التخصصات المتداخلة أو البيئية (Interdisciplinary) التي تمتد في أكثر من قسم علمي وأحياناً في أكثر من كلية مثل برنامج الميكانيكا الحيوية وبرنامج العلوم الصحية، بل إن بعض الجامعات أقدمت على إنشاء كليات خاصة بالدراسات العليا تجمع بين العلوم التطبيقية وبين العلوم الإنسانية كما هي الحال في جامعة مونتريال بكندا التي تمنح شهادات عليا في تخصصات مزدوجة. (عموش، 2004)⁽⁸⁾، كما قامت مؤسسة العلوم الوطنية NSF، والمعهد الوطني للصحة NIH الأمريكيين بوضع معايير تفصيلية للتربية البيئية والدراسات البيئية واعتمدت عليها برامج الدراسات البيئية في جامعات عالمية ذات سمعة متميزة في العديد من دول العالم، كما أن بعض الجامعات العربية بها برامج للتربية البيئية. (عبدالعزیز، 2016)⁽²⁾

لقد بدأ العالم يهتم بوحدة المعرفة وتكاملها ويوليها بعض الجهود العلمية التي تحاول تبسيطها وتطبيقها في الجامعات، وذلك مع تبلور الفكرة والمفهوم والتطبيق للتربية البيئية؛ حيث ظهرت بعض الانتقادات التي تضمنتها بعض الدراسات التي تشير إلى بعض نواحي القصور والخلل لبعض البرامج التعليمية في الجامعات خاصة فيما يتعلق ببرامج المجال الواحد حيث لا توجد الصلات والتكامل بين بعض جوانبه، بل أكثر من ذلك فإن الموضوع الواحد قد يدرس في أكثر من مقرر دراسي وعلى مدى أكثر من عام. (يحيى، 2006)⁽⁶⁾، كما أشارت دراسة (عبدالعزیز، 2016)⁽²⁾ إلى أن الجامعات والنظام الأكاديمي مازال يركز إلى حد كبير على تخصصات محددة وأنظمة محددة مما جعل إدماج التربية البيئية والدراسات البيئية غير مألوف لدى الكثير من الطلاب والباحثين، بل ويرونه يخلق الحواجز أمام نمو التخصصات وتعميقها من حيث المناهج والموضوعات. كما أن الكثير من أعضاء هيئة التدريس يفتقرون إلى الاهتمام والخبرة في ممارسة التربية البيئية، في الوقت الذي تحتاج هذه الدراسات الاهتمام والخبرة والعمل الجماعي. بجانب ذلك فإن المتخصصين في المجالات المعرفية الراسخة يشعرون بأن الدراسات البيئية تهدد تخصصاتهم. وأكدت دراسة (إبراهيم، 2016)⁽⁹⁾ إلى وجود عزلة وحواجز مصطنعة بين التخصصات المختلفة في العلوم داخل المجال الواحد، مما يجعلها عاجزة عن معالجة المشكلات والظواهر بصورة شمولية، وشيوع ثقافة الانفرادية التخصصية في الأقسام العلمية بالجامعات؛ مما يعيق من تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع. كما توصلت دراسة (بيومي، 2016)⁽¹⁰⁾ إلى أن الواقع الحالي لبنية الجامعات العربية معرقل للتربية البيئية، وزيادة حجم معوقات التربية البيئية عن 60% كمستوى افتراضي، في حين أن التربية البيئية في المجتمع الغربي وصل إلى مراحل تطبيقية متقدمة، كما كشفت عن وجود حاجة ماسة لتطوير المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية، بحيث تأخذ في اعتبارها تأسيس كيانات، أو إدارات متخصصة في التخصصات البيئية، قادرة على تطوير الخريجين حسب متغيرات البيئة المجتمعية والمستقبلية. كما توصلت دراسة (وجيهة العاني، 2016م)⁽¹¹⁾ إلى أن هناك توجهاً إيجابياً لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات نحو أهمية الإسراع في استحداث برامج أكاديمية، تمنح درجات علمية في تخصصات بيئية. وأوصت دراسة (البازعي، 2013)⁽¹²⁾ بضرورة إعادة النظر في مسيرة البناء الأكاديمي المرتبط بالبحث العلمي في الجامعات ككل من خلال تفعيل الدراسات البيئية التي تعد من المبادرات المتميزة -في مسيرة التفاعل العلمي والثقافي بين الباحثين والمتخصصين- التي تساعد على الحفاظ على ديمومة الاستمرار في تحقيق التعاون العلمي بينهم، وتوسيع دائرة البحث العلمي في الجامعات؛ كونه يسمح بالاختراقات الصحية والأمانة للمعرفة والمنهجية بين التخصصات، سواء المجاورة أو البعيدة، في الوقت الذي يحافظ على الحدود التخصصية والضوابط العلمية للبنية المعرفية التي تتعامل معها تلك العلوم المتخصصة ومقتضياتها البحثية. كما توصلت دراسة (بدران، 2005م)⁽¹³⁾ إلى أن تأثير العولمة، المتزامن مع عصر تدفق المعلومات، وتسارع انتشارها ونموها وانعكاساتها على مجالات البحث العلمي وموضوعاته، قد فرض هذه المتغيرات على هذه المجالات، بالخروج من المعرفة التخصصية المنفردة إلى مجالات تخصصية مفتوحة وأكثر مرونة، يمكن تسميتها "بالمعرفة الشاملة"، ومن المركزية إلى اللامركزية، ومن التنظيم الهرمي إلى التنظيم الشبكي، ومن الخيار الواحد، إلى الخيارات المتعددة، وأوصت الدراسة بضرورة الانفتاح بين التخصصات، وتفعيل التربية البيئية في التعليم الجامعي. كما توصلت دراسة (يحيى، 2006)⁽⁶⁾ إلى أن غياب الوحدة المعرفية وعدم ظهور الصلات والروابط بين المقررات الدراسية بالجامعات انعكس سلبياً على نوع المخرجات من كليات إعداد المعلمين في السعودية.

وينتجلى طموح المملكة في تحقيق أهداف خطط التنمية ومن ضمنها رؤية المملكة 2030 للنهوض بالمجتمع، حيث ورد في تلك الرؤية " طموحنا أن نبني وطناً أكثر ازدهاراً يجد فيه كل مواطن ما يتمناه، ومستقبل وطننا الذي نبنيه معاً لن نقبل إلا أن نجعله في مقدمة دول العالم، بالتعليم والتأهيل، بالفرص التي تتاح للجميع"(رؤية المملكة 2030، 2018)⁽¹⁴⁾. وقد عملت الدولة في ضوء ذلك على توجيه مسارات المؤسسات المختلفة لبناء جيل واعد يساهم في تحقيق مجتمعات المعرفة والتنمية المستدامة من خلال دعم مؤسسات التعليم العالي كأحد مؤسسات المعرفة. حيث بلغت مخصصات الجامعات السعودية في ميزانية 2016م نحو 56.8 مليار ريال، كما بلغ عدد الكوادر البشرية المؤهلة نحو 63.4 ألف عضو هيئة تدريس، لتقوم الجامعات بأدوارها المتمثلة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.(موقع وزارة التعليم، 2018)⁽¹⁵⁾، وفي ضوء ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الآتية:

- ما الأسس النظرية للتربية البيئية في الجامعات؟
- ما دور التربية البيئية في الجامعات في تحقيق متطلبات رؤية المملكة 2030؟
- ما معوقات تفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- ما متطلبات تفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- ما الخيارات الأكثر ملائمة للقضايا التالية لتفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030 من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: التعليم، البحث؟

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى:

- الكشف عن الأسس النظرية للتربية البيئية في الجامعات.
- إبراز دور التربية البيئية في الجامعات في تحقيق متطلبات رؤية المملكة 2030.
- التعرف على معوقات تفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- تحديد متطلبات تفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- التوصل إلى الخيارات الأكثر ملائمة للقضايا التالية لتفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030 من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: التعليم، البحث.

أهمية الدراسة

أ. **أهمية نظرية:** وتتمثل في:

- تكمن أهمية الدراسة من أهمية موضوعها من حيث حداثة التناول حيث يتزامن الموضوع مع رؤية المملكة 2030 من ناحية ومن الناحية الأخرى يرتبط بالجامعات ومكانتها في تحقيق متطلبات الرؤية نحو التحول إلى مجتمع واقتصاد المعرفة.
- تتبع أهمية الدراسة من كونها تتناول بالبحث والتحليل التربية البيئية، باعتبارها من الاتجاهات الحديثة التي تمثل المستقبل الحقيقي للتعليم والبحث العلمي في الجامعات.
- تتبع أهمية الدراسة من كون التربية البيئية تساهم في تفعيل مبدأ التكامل المعرفي بين التخصصات المختلفة للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

- قد تسهم هذه الدراسة في تنمية الوعي بأهمية التربية البيئية في الجامعات، فهي من الدراسات الميدانية القليلة التي تناولت ثقافة التربية البيئية في الجامعات ومعوقاتا ومتطلباتها، وقد تفتح الباب أمام مزيد من الدراسات والبحوث حول كيفية الخروج من حالة العزلة التخصصية في الجامعات.

ب. أهمية تطبيقية: وتتمثل في:

- تأمل الباحثة أن تكون الدراسة الحالية ذات إضافة علمية ومنهجية من حيث استقراء وتحليل متطلبات رؤية المملكة 2030 وربطها بمحاور الدراسة المتعلقة بالتربية البيئية في الجامعات.
- يمكن أن يستفيد من هذه الدراسة الطلاب من خلال الارتقاء بمستواهم العلمي والثقافي بجانب مجالات التخصص بما يؤهلهم لمواجهة التحديات المعاصرة ومواكبة التغيرات المجتمعية وتحقيق مجتمعات المعرفة والتنمية المستدامة.
- يمكن أن يستفيد من هذه الدراسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من الخروج من الآفاق الضيقة التي فرضتها طبيعة تخصصاتهم الأكاديمية، للانطلاق نحو تقديم مبادرات تعليمية وبحثية ذات خصائص بيئية.
- يمكن أن يستفيد من هذه الدراسة المسؤولين عن التعليم الجامعي وأصحاب القرار في وضع الخطط والسياسات المحفزة للتربية البيئية، وتطوير الهياكل الجامعية بما يسهم في تحسين المناخ التعليمي والبحثي الملائم للتربية البيئية.

حدود الدراسة

أ. الحدود الموضوعية: تقوم الدراسة بالتعرف على الأسس النظرية للتربية البيئية في الجامعات ومتطلبات رؤية المملكة 2030، والكشف عن معوقات تفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية، وتحديد متطلبات تفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية، والتوصل إلى الخيارات الأكثر ملاءمة للقضايا التالية لتفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030 من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: التعليم، البحث.

ب. الحدود المكانية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بمدينة الرياض، وجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

ج. الحدود الزمنية: طبقت هذه الدراسة في الفصل الثاني من العام الجامعي 1439-1440هـ.

مصطلحات الدراسة

- **التربية البيئية في الجامعات:** وتعرف إجرائياً في هذه الدراسة بأنها التربية التي تهدف إلى تحقيق التكامل بين المعرفة وطرق التفكير لاثنين أو أكثر من التخصصات بحيث يمكن استيعاب ظاهرة تداخل التخصصات والفروع العلمية في برامج التأهيل والتعليم والبحث في الجامعات بما يساعدها على مواكبة التطور في التخصصات عالمياً وبما يلبي المتطلبات الديناميكية المستمرة للمجتمعات الحديثة التي تتطلب درجة أعلى من التخصص.
- **رؤية المملكة 2030:** وتعرف إجرائياً في هذه الدراسة بأنها الرؤية التي تم العمل على وضع أسسها وأهدافها النهائية وآليات وبرامج تنفيذها، للانتقال بالاقتصاد الوطني من حالته الراهنة بكل امتداداته المالية والاجتماعية والتنمية كافة، التي تركز بدرجة عالية جداً على دخل النفط، إلى نمط اقتصادي وتنموي يستند إلى الاستقلالية التامة عن الاعتماد على النفط، بالاعتماد الأكبر على إنتاجية مكونات الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها الإنسان. (العمرى، 1437هـ).

التربية البينية في الجامعات

مفهوم التربية البينية في الجامعات: تعرف "البينية" باعتبارها عملية تقوم على الجمع بين كفاءات أو أفكار آتية من ميادين علمية أو فكرية مختلفة لتحقيق هدف مشترك، وذلك بالتوسل بمقاربات مختلفة لمواجهة مسألة بذاتها أو مشكل بذاته. ولقد شاع مصطلح "البينية" في بعض الأقطار العربية في السنوات الأخيرة كمقابل للمصطلح الإنجليزي "Interdisciplinarity" ورفيفه الفرنسي "Interdisciplinarite" أو "Interdiscipline". ولا يمكن فهم هذا المصطلح إلا بالمقارنة مع مصطلحات أخرى مجاورة له وتكاد تكون لصيقة به. فإذا رد مصطلح "البينية" إلى صيغته الأصلية الكاملة المذكورة أعلاه وترجم إلى "البين-ميدانية"، وجد إلى جانبه كلاً من "العبر-ميدانية" Transdisciplinarite و"تعددية الميادين" Pluridisciplinarite. وقد برز في الآونة الأخيرة مفهوم آخر، سلبى السحنة إلى حد ما، انبثق من داخل البينية، وبشكل ما يشبه ردة فعل عليها، ذلكم هو مصطلح "اللا-ميدانية" Indiscipline، بمعنى نقض فكرة "الميدانية" والخروج عليها. (حسن، 2013)⁽¹⁾

ويرى أن الباحثين اللذين يفرقون أو يميزون بين الدراسات البينية والدراسات المتعددة على أنها أقل-البينية- باعتبارها مزيجاً ضعيفاً أو مؤقتاً لإسهامات من دراسات وتخصصات من تخصص واحد، فهذا تفسير غير مكتمل.

(Maura, B. & Iynita, K. N., 2010)⁽¹⁶⁾

وتعرف الممارسة "المتعددة الميادين" بكونها محل التقاء باحثين آتين من ميادين مختلفة حول موضوع مشترك يحتفظ كل منهم لدى معالجته بخصوصية مفاهيمه ومناهجه وتخصصه. وتعرف "الغير-ميدانية" بأنها نشاط معرفي يخترق مختلف العلوم دون أن يكون مهموماً بمراعاة ما يفصل بينها من حدود. أما "البين-ميدانية" أو "البينية" فتفترض الحوار وتبادل المعلومات والمعارف والإجراءات التحليلية والمناهج بين متخصصين آتين من ميادين عديدة لمعالجة مشكلة واحدة أو موضوع واحد. فهي تستدعي إذاً التفاعل والإثراء المتبادل. ولذا نالت البينية حضور أكبر مما نالته الممارستان السابقتان. أما "اللا-ميدانية" فترتبط بفكرة التمرد وعدم الانضباط، واخترق الحواجز بأكثر جذرية مما في ممارسة "البينية" وتعدد الميادين". (حسن، 2013)⁽¹⁾؛ (إبراهيم، 2016)⁽⁹⁾

وتعرف التخصصات البينية بأنها "نوع من الحقول المعرفة الجديدة الناشئة من تداخل عدة حقول أكاديمية تقليدية أو مدرسة فكرية تفرضها طبيعة متطلبات المهن المستحدثة". (مركز الأبحاث الواعد في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، 2017)⁽¹⁷⁾

وفي السياق ذاته فرق أمين وعبدالعزيز بين كلمة الدراسات المتعددة "Multidisciplinary" أو كلمة الدراسات البينية والتربية البينية "Interdisciplinary" حيث ذكر أن الأولى تشير إلى الدراسات التي تجمع بين نظامين لحل مشكلة ما دون التكامل بينهم، بينما يشير الثاني إلى الدراسات التي تجمع بين نظامين لحل مشكلة ما عن طريق التكامل بينهما للوصول إلى فهم أعمق لحقل معرفي متكامل وهو نظام بيني. (أمين، 2015)⁽¹⁸⁾؛ (عبدالعزيز، 2016م)⁽²⁾

وقبل أن نخوض في ما هو المقصود بالتربية البينية أو الدراسات البينية "interdisciplinary"، يجب أولاً تعريف مصطلح "النظام discipline". في أبسط أشكاله، النظام هو فرع من فروع المعرفة أو حقل دراسي يقع ضمن أي من الثلاث مجموعات أو التخصصات التالية:

- العلوم: الرياضيات، والفيزياء، والبيولوجيا، والجيولوجيا، والزراعة، ومختلف المجالات الهندسية.
- العلوم الاجتماعية: علم النفس، القانون، علم الاجتماع، والاقتصاد، والعلوم السياسية، والعلوم التربوية (أصول التربية- الإدارة والتخطيط التربوي- المناهج وطرق التدريس- التربية الخاصة).
- العلوم الإنسانية: الفنون، والأدب، والتاريخ، والفلسفة، والدين، والمسرح، والموسيقى.

وتتكون كلمة "البينية" *interdisciplinary* من مقطعين أساسيين، مقطع "Inter" وتعني "بين" وكلمة "نظام" *discipline* وتعني مجال دراسي معين، ومن هذا المنطلق فقد تم تعريف الدراسات البينية من قبل كلاين ووليم (2001) على أنها "دراسات تعتمد على حقلين أو أكثر من حقول المعرفة الرائدة، أو العملية التي يتم بموجبها الإجابة على بعض الأسئلة أو حل بعض المشاكل أو معالجة موضوع واسع جداً أو معقد جداً يصعب التعامل معه بشكل كاف عن طريق نظام أو تخصص واحد". وبشكل عام، انفتحت آراء التربويين حول تعريف التخصصات البينية بأنها نوع من الحقول المعرفية الجديدة الناشئة من تداخل عدة حقول أكاديمية تقليدية أو مدرسة فكرية تفرضها طبيعة متطلبات المهن المستحدثة، وتشمل التربية البينية الباحثين والطلاب وأعضاء هيئة التدريس بهدف الربط والتكامل بين عدة مدارس فكرية أكاديمية ومهن وتقنيات متنوعة لبلوغ رؤى وإنجاز مهام مشتركة. (أمين، 2015) (18)، (عبدالعزيز 2016) (2)

وتعرف التربية البينية بأنها "عبارة عن أفكار وتصورات ورؤى وافتراضات قد تكون في صورة بحوث علمية أو دراسات نظرية داخل تخصص علمي واحد مثل علم الاجتماع العام، فعلى سبيل المثال علم الاجتماع الحضري، علم اجتماع التنمية، علم اجتماع الاقتصادي، علم الاجتماع الريفي". (بيومي، 2016) (10). وهذا ليس الرأي الراجح، حيث رؤى أخرى ترى أن التربية البينية المقصود بها الدراسات المشتركة بين أكثر من تخصص بغض النظر عن نوع التخصص علوم طبيعية أو اجتماعية وإنسانية على السواء. (Maura, B. & lynita, K. N., 2010:64) (16)

كما تعرف بأنها "حقل معرفي جديد نشأ من تداخل عدة حقول معرفية أكاديمية وبحثية تقليدية وغير تقليدية- أو مدرسة فكرية جديدة- تفرضها طبيعة متطلبات المهن المستحدثة ومتطلبات عصر المعرفة والمعلومات". وتعرف بأنها "عملية ربط وتكامل المدارس الفكرية والمهنية والتقنية للوصول إلى مخرجات ذات جودة عالية مبنية على العلوم الطبيعية والاجتماعية. (بيومي، 2016) (10)

ويمكن التفريق بين البرامج الأكاديمية التقليدية وبرامج التربية البينية من خلال ما يلي:

- البرامج الأكاديمية التقليدية: برامج تعمل على زيادة المعارف حول مواضيع محددة، وتسعى إلى إنتاج معارف جديدة ومفاهيم ونظريات داخل أو تتعلق بالتخصص، وتمتلك مقررات أساسية معترف بها، وتمتلك خبراتها المجتمعية.
- برامج التربية البينية: برامج تعمل على تكامل بين التخصصات مما يسمح بالقضاء على المساحة المتنازع عليها بين تلك التخصصات للوصول إلى فهم شمولي، وتنتج معرفة جديدة وفهم أكثر شمولاً ومعاني جديدة وتقدم معرفي، وهو بداية لتشكيل مجموعة أساسية من المقررات البينية، وتشكل خبراتها المجتمعية بنفسها.

ومن خلال العرض السابق لمفهوم التربية البينية يتضح أنها تتفق جميعاً في عدة نقاط تتمثل في أنها: تجمع بين عدة فروع أو تخصصات معرفية، تقوم على مبدأ وحدة المعرفة وتكاملها، وبالتالي يمكن اعتبار التربية البينية أعلى مستويات التكامل وهو التناسق، تهدف إلى تعميق الفهم والتفسير للمشكلات والظواهر الطبيعية، وتلبي المتطلبات الديناميكية المستمرة للمجتمعات الحديثة.

ترمي فلسفة التربية البيئية إلى النظرة الكلية غير الجزئية للوجود، بمعنى أنها تسود سعياً وراء التكامل بإزالة الحواجز الظاهرة وإزالتها بقدر المستطاع من بين العلوم المختلفة بحيث تحل مكان العلوم المنفصلة العلوم المتداخلة المندمجة، ومن هنا كان السعي لإيجاد التكامل بين الرياضيات واللغة كما هو الحال في فرنسا، وبين العلوم الفيزيائية (الطبيعة والكيمياء) ومختلف العلوم البيولوجية والفلك مثل مشاريع نافليد Nuffield في إنجلترا والمشروع الاسكتلندي لتكامل العلوم. وقد أدى الاهتمام بفكرة الأخذ بأسلوب الدراسات البيئية في التعليم عموماً والتعليم الجامعي على وجه الخصوص إلى القضاء على فكرة الكثرة العلمية والتي يقصد بها تعدد العلوم دون محاولة ضمها والربط بينها في ملك واحد. ومن ثم تركز هذه التربية في فلسفتها عند تنظيم أي برنامج تعليمي على:

(نادية عبدالمنعم وإبراهيم، 1999) (5)

- مبدأ وحدة المعرفة في شكلها الوظيفي ويعنى هذا أن يكون الموقف التعليمي محور نشاط متنوع فيه الحواجز بين ما هو علمي أو أدبي أو فني نظرياً كان أو عملياً وبهذا المفهوم تصبح المادة التعليمية ذات مداخل متعددة وتخصصات متشابهة، وهذا التصور يخالف ، وهذا التصور يخالف المفهوم القديم لتنظيم البرنامج الدراسي على أساس الفصل بين المواد بل بين فروع المقرر الواحد بحيث تصبح المعرفة ذرية مفتتة ولا تساعد أجزاء المقرر على تكوين تصور عام لها أو إدراك وظيفتها في معالجة الأشياء أو الحقائق.
- كما تعتمد التربية البيئية على فلسفة التربية الشاملة أو أسلوب حل المشكلة والذي نادي به جون ديوي ذلك أنه يرى لحل أي مشكلة لابد أن تتكامل مجموعة من العلوم والمعارف والمهارات من مختلف العلوم لحل تلك المشكلة والتوصل إلى أحسن الحلول المناسبة.
- وأخيراً تركز التربية البيئية في فلسفتها عند بحثها للمشكلات الاجتماعية أو التربوية أو العلمية محاولة تطويرها من واقعها الفعلي إلى الواقع الأفضل إلى إتباع الباحثين لنمط تتداخل فيه أنظمة المعرفة، بل وتمتدح فيه المعارف وتتفاعل مع بعضها لتشكل في النهاية وصفاً دقيقاً شاملاً للمواقف واقتراح الحلول لتلك المواقف لما قد يعترضها من أزمنة تجعلها قاصرة عن أداء الوظائف المرجوة منها ومن ثم نرى أن الفلسفة التي تركز عليها هذه التربية هي تطوير الواقع إلى ما ينبغي أن يكون عليه.

خصائص التربية البيئية في الجامعات

ومن الخصائص التي وردت في الأدب النظري التي تمحورت حول التربية البيئية في الجامعات، ما تمت الإشارة إليها من قبل العديد من المتخصصين والباحثين، إما بشكل صريح، أو ضمنياً في كتاباتهم، ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يأتي: (يحيى، 2006) (6) ؛ (Holley, 2009) (19)؛ (Wilson & Zamberlan, 2012) (20)؛ (حسن، 2013) (1) ؛

(وجيهة العاني، 2016) (11)

- توجد علاقة حميمة بين العلوم والمعارف المختلفة من خلال فتح أطر التعاون والانفتاح العلمي بينها خاصة تلك التي ترتبط بالبيئة، والصحة العامة، والسكان، والتنمية المستدامة.
- تعمل على تطوير المعرفة، والأفكار، والمفاهيم، والمصطلحات في الفكر الإنساني.
- تحقق التجديد والإبداع والتطوير في مجالات العلوم والمعارف المختلفة.
- تعمل على فتح مناظير جديدة أمام التربية مثل التعليم من أجل السلام، وتنمية التفاهم الدولي بين الشعوب، وتحقيق الديمقراطية للإنسان.

- بناء جسور بين الموضوعات الدراسية المختلفة، ومن ثم تعمل هذه التربية على معالجة الأجزاء المنفصلة بين المقررات الدراسية المختلفة في شكل وحدة معرفية متكاملة من خلال التدريس البيئي-الوظيفة الأولى من وظائف الجامعات.
- تمتاز التربية البيئية بأنها ذات مدخل تربوي من خلال ربط المحتوى التعليمي بالبيئة، وجعل المقرر انسيابياً ومرناً تتنوع فيه طرق النشاط والتقويم، كما تجعل التعليم ذا مدخل وظيفي بالنسبة لعضو هيئة التدريس والطالب.
- أنها تفعل العمل المشترك المبدع بين الدارسين والباحثين بكل أشكاله وأنماطه وصوره.
- تعمل على تطوير لغة البحث العلمي-الوظيفة الثانية من وظائف الجامعات الرئيسية-، وإيجاد لغة علمية بيئية جديدة غير تقليدية تجمع بين التخصصات المختلفة.
- لها القدرة على حل المشكلات التي عجزت الدراسات ذات التخصص المنفرد على حلها.

أهمية ومبررات وأسباب ظهور التربية البيئية في الجامعات:

تتجسد أهمية التربية البيئية في الجامعات في الوقت الحالي في مواجهة وحل المشكلات المجتمعية، والتحديات المحلية الإقليمية والعالمية التي تتركز في مجالات البيئة، والطاقة، والصحة، والفهم الثقافي للشعوب، حيث إن تلك المشكلات والتحديات بلغت من التعقيد لدرجة تحتاج إلى تعاون ودراسة من خلال تجاوز الحدود التقليدية فيما بين العلوم المختلفة. ويمكن القول بأن جودة التعليم الجامعي والبحث العلمي والإسهام في مواجهة التحديات وحل المشكلات لا يمكن مواجهتها من خلال تخصصات معرفية منفصلة، بل تحتاج إلى برامج تعليمية وبحثية تقوم على التداخل والتكامل عبر تخصصات معرفية مختلفة. كما تبرز أهمية التربية البيئية في الجامعات في توفير المعلومات لصانعي القرار الذين يحتاجون بصورة متزايدة إلى المعلومات والبيانات حول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية الثقافية، وإذا لم تقدم الدراسة العلمية هذه المعلومات، فسوف يلجأ صانعو القرار إلى إتباع أسلوب التخمين، وصياغة سياسات قد تبتعد عن الواقع، ومن ثم يمكن القول إن وضع السياسات وصياغتها يحتاج إلى تكامل المعلومات العلمية حول الجوانب المختلفة للمشكلة البحثية موضوع الدراسة. (Lyall.et.al.,2011)⁽²¹⁾؛ (عبد،2016)⁽²²⁾

وكل هذه التحولات، إنما تمثل تحدياً حقيقياً لفلسفة وبنية الجامعة، وينبغي أن تسرع لمواجهة توفير من ستوكل إليهم مهمة تحقيق هذا الاعتماد على الذات والتنمية التكنولوجية المناسبة والمشاركة في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجماهير وتهيئة الفرص للمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات المتصلة بتطوير حياة الإنسان والمجتمع معاً، وخاصة أن البناء الأول والرئيسي في مجتمع المعلومات أو ما يسمى ما بعد الصناعة سيكون للجامعات، وأنها سوف تحتل هذه المكانة باعتبار أن المجتمع كله سيدور حول الأفكار. وهي، أي الجامعات، المستودع الطبيعي لهذه الأفكار. وإذا جاز أن نوجز فنؤكد أن هناك مشكلات تتصل بالزيادة الهائلة في المعرفة المتاحة بحيث بات من المستحيل على أي شخص بمفرده، أن يعرف كل شيء أي أن الشخص الذي يكرس نفسه ليدرس ويبحث عليه أن يختار ما يبدو ضرورياً ليحقق هدفاً علمياً مؤكداً. وبديهي أن هذا الاختيار محفوف بالخطر في معظم الحالات كذلك نجد أن الحدود بين التخصصات والعلوم أصبحت مبهمه ولا نستطيع أن نعرف بدقة أين تبدأ ومتى تنتهي بالنسبة لتخصص علمي واحد. كما أن علينا مواجهة تحدٍ خطير يتصل بالسؤال متى وكيف وإلى أي مدى نستطيع أن ننقل معرفتنا المتاحة لكافة الأعمار بدءاً من المرحلة الابتدائية إلى مرحلة التعليم الجامعي والعالي، كما أن العلم صار يؤثر في حياتنا وبيئتنا بما لا يترك لنا فرصة لتأجيل مواجهة هذه الآثار كمدخل واحد أو منظور علمي متخصص، وأخيراً كيف نبني جامعة معاصرة تستطيع أن تواجه بفاعلية وكفاية الاحتياجات الملحة لعصرنا. (زاهر،2002)⁽²³⁾

وقد أصبحت التربية البنينة تمثل المستقبل الحقيقي للدراسات الأكاديمية في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي، وصار من المنتشر حالياً أن تقوم الجامعات بإنشاء مراكز بحثية ذات طبيعة بينية تجمع بين الحقول المعرفية النظرية المختلفة، بل إن الجامعات قد أقدمت على إنشاء كليات خاصة بالدراسات العليا تجمع بين العلوم الإنسانية والتطبيقية رغم ما بينهما من تباين واضح، ويستلزم تكوين المتخصص في أي علم من العلوم غير المجال الواحد ضرورة الأخذ بمفهوم العلوم البنينة لتمكينه من فهم الصلات بين تخصصه والتخصصات والمجالات المعرفية الأخرى، ويعد ضرورة في مواجهة كثير من مشكلات الحياة المعاصرة ومتطلباتها. (إبراهيم، 2016)⁽⁹⁾

إن المتأمل في التعليم الجامعي يدرك أن العلوم في المجال الواحد تقدم للطلاب بصورة منفصلة، دونما منطوق يجمعها أو وحدة فكر وفلسفة تربط بينها وتصلها بالواقع الفعلي لحياة الطلاب، في الوقت الذي يتنامى فيه اتجاه عالمي يدعو لضرورة التكامل والترابط بين العلوم المختلفة استناداً إلى تسارع الإنتاج المعرفي وبأننا نتحرك من المعلومات إلى العلوم البنينة ووحدة المعرفة. (أحمد، 2007)⁽²⁴⁾؛ لذا فقد طرحت دراسة (نورة الصويان، 2016)⁽²⁵⁾ فكرة بناء المناهج البنينة في العلوم الاجتماعية والتي تقوم على تقديم المعلومات بصورة متكاملة في ضوء وحدة المعرفة، مما يتيح للطلاب القدرة على التفكير الشامل والإبداعي.

وقد أصبحت التربية البنينة في الجامعات من التوجهات البارزة في التربية الحديثة، حيث تجمع بين أكثر من نظام وتعمل على تكوين فرق من أعضاء هيئة التدريس والطلاب بما يثري التجربة التعليمية الشاملة. وتعد التربية البنينة لجميع المستويات هو الأكثر شيوعاً، حيث إن هناك اعترافاً متزايداً بأهمية الإجابة عن الأسئلة المعقدة، وحل المشكلات، واكتساب فهم متماسك للقضايا التي تتجاوز قدرة أي تخصص أو نظام واحد للمعالجة الشاملة أو الحل الملائم، ولقد أوضح (Palmer, 2001)⁽²⁶⁾ إن المشكلات البحثية في العالم تكمن في أن العلماء نادراً ما يعالجوا مشكلاتهم البحثية من منظور التربية البنينة.

وقد لخصت مشاعل الهاجري (2007)⁽²⁷⁾ أسباب ظهور التربية البنينة في الجامعات في النقاط التالية:

- انحسار بعض الحقول المعرفية وتقلص أدوارها.
- الأثر الإيجابي للاتصال بين الحقول المعرفية.
- انتشار التربية البنينة خاصة مع ثورة الاتصالات الحديثة.

كما تلخص نجلاء السيد وسها زوين (2016)⁽²⁸⁾ ستة أسباب للسعي للتربية البنينة في الجامعات، وهي:

- التغلب على المشكلات الاجتماعية -مثل الفقر والجريمة- والتي لا يمكن حلها من خلال منظور تخصصي واحد.
- الطلاب والكليات تنتشد تعليم أكثر ترابطاً واتساقاً في البرامج المقررات التعليمية.
- أصحاب العمل يرغبون في تعيين خريجين مستعدين لتلبية المتطلبات متعددة التخصصات لسوق العمل عن طريق الدمج بين ما تعلموه في المجالات المختلفة، وذلك فهي تعد الطلاب لحياة المستقبل بحيث يستفيد من نشاطات وخبرات تلك البرامج والمقررات في الوظائف والأعمال التي ستواجهه في المستقبل.
- المدراء يرغبون في تحقيق استخدام أكثر فعالية للموارد والمعدات عن طريق مشاركتها عبر التخصصات المختلفة.
- التغيرات الديناميكية في بنية المعرفة والتي تسبب ضبابية الحدود بين المجالات المختلفة مثل الدراسات الثقافية، الاكتشافات العلمية الخارقة، وأنماط البحث وتمويل الأبحاث الخاصة بالتخصصات المتحولة مثل علم الأعصاب والهندسة الحيوية.
- التكنولوجيا الإلكترونية والإنترنت التي تساهم في تحويل طريقة تنظيم المعرفة والحصول عليها عن طريق استبدال النماذج الخطية بارتباطات تشعبية تتجاهل الحدود التخصصية.

- بالحصول على التعليم متداخل التخصصات يصبح الطلاب أكثر انخراطاً في عملية التعلم ويستطيع المعلومات أعضاء هيئة التدريس القضاء على الخطوط الفاصلة بين التخصصات المختلفة، مما يتيح الفرصة للطلاب ليصبحوا أفراداً أكثر إستقلالاً وثقة يتعلمون "كيف يتعلمون" ويصبحون قادرين على اكتساب مهارات التعليم المستمر .

ومن خلال ما سبق نخلص إلى أن الحاجة إلى تفعيل التربية البيئية في الجامعات العربية على وجه العموم والجامعات السعودية على وجه الخصوص أضحت الآن توجهاً عالمياً ومطلباً أقوى من أي وقت مضى حتى يستطيع المجتمع مواكبة التطور الجاري في الكثير من التخصصات عالمياً، ومن ثم تلبية متطلبات المجتمع السعودي الحديث وتحقيق التنمية المستدامة.

أهداف التربية البيئية في الجامعات:

ويبدو من خلال التحليل النهائي أن هناك حاجة ملحة لاستخدام كل مجالات التربية البيئية في الجامعات، لقدرة هذه المجالات على تقديم منظور رباعي الأهداف يقاوم بشدة شظايا التعليم في سلسلة المجالات المنعزلة والضيقة التي تستقل ويتحكم فيها تخصصات وعلوم ضيقة. وهذه الأهداف الأربعة هي: (إبراهيم، 2016)⁽⁹⁾؛ (زاهر، 2002)⁽²³⁾

- دمج المعرفة: وتعني ربط وتكامل المدارس الفكرية والمهنية والتقنية للوصول إلى مخرجات ذات جودة عالية مبنية على العلوم الأساسية والطبيعية.
- الإبداع في طرق التفكير: وتعني تطوير القدرة على عرض القضايا ومزج المعلومات من وجهات نظر متعددة لتحدي الافتراضات التي بنيت عليها وتعميق فهمها.
- تحقيق التكامل: ويعني إدراك ومواجهة الاختلافات بين التخصصات المختلفة للوصول إلى وحدة المعرفة المتكاملة والأكثر شمولاً وعدم الاقتصار على رؤية تخصص واحد.
- إنتاج المعرفة: فالهدف الرئيس من تكامل التخصصات إعداد باحثين قادرين على إنتاج معارف جديدة تسهم في تطوير العلم وعلاج الكثير من المشكلات، فالتربية البيئية تساعد الجامعات على مواكبة التطور الجاري في الكثير من التخصصات عالمياً بما يلبي المتطلبات الديناميكية المستمرة للمجتمعات الحديثة التي تتطلب درجات أعلى من التخصص.

التجارب العالمية والعربية والمحلية في مجال التربية البيئية في الجامعات

لقد أصبحت اتجاهات التربية البيئية تمثل المستقبل الحقيقي للبرامج الأكاديمية والبحثية في الجامعات، وصار من الشائع حالياً أن تقوم الجامعات بإنشاء مراكز بحثية ذات طبيعة بيئية، تجمع بين الحقول المعرفية النظرية والعلمية المختلفة. بل أن بعض الجامعات قد أقدمت على إنشاء كليات خاصة بالدراسات العليا تجمع بين العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية، مع ما يرتبط بالمجالين من تباين واضح.

فقد أنشئ مركز البحث الاجتماعي " The Institute of the Social Research " في ألمانيا في العشرينيات من القرن العشرين، وافتتح رسمياً في يونيو (1924)، وكان يعد البداية الفعلية لما يعرف فيما بعد باسم "النظرية الوظيفية" Critical Theory أو "مدرسة فرانكفورت" Frankfurt School، ويمكن القول بأن سبب تلك التسمية يرجع إلى أن البحث الاجتماعي لم يقتصر داخل المركز - على دراسة مشكلات محددة عن طريق فرع واحد من فروع العلم (علم الاجتماع الأمبيريقى)، وإنما كان يقوم بدراسة المجتمع في شموليته، ومن ثم الاستعانة بالفروع المختلفة مثل علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم الاقتصاد السياسي، والتاريخ، والفلسفة. (عبد، 2016)⁽²²⁾

كما ظهرت خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين العديد من المبادرات التي تهدف لتعزيز ودعم التعليم والبحث البيئي Interdisciplin Education & Research، ومنها على سبيل المثال "وادي السليكون" Silicon Valley في جامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وفي جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، حيث أن كثيراً من التخصصات البحثية والمعارف العلمية أصبحت تعتمد على البحوث البيئية في دراسة وتحليل التحديات التي تفرضها العولمة ومنها على سبيل المثال اللامساواة والمشكلات البيئية، والتنمية المستدامة، وانتشار الأمراض. ومن أمثلة التخصصات البحثية التي ظهرت في الآونة الأخيرة "التكنولوجيا الحيوية" Biotechnology حيث يشكل هذا التخصص مجالاً بحثياً جديداً يعتمد على تكامل عدد من العلوم الطبيعية، وهناك أيضاً تخصص "تكنولوجيا المعلومات" ويعتمد على العلوم التكنولوجية والطبيعية وكذلك العلوم الاجتماعية والإنسانية. (عبد، 2016) (22)

ومن الأمثلة على التربية البيئية في الجامعات العالمية، تمنح جامعة منترال في كندا شهادات عليا في تخصصات علمية مزدوجة ولا ترتبط بتخصص علمي تقليدي محدد من برامج المرحلة الأولى في التعليم الجامعي، مثل شهادة الدكتوراه في العلوم الإنسانية أو علوم الحاسوب الحيوية، أو علوم الإحصاء الاجتماعية. وتمنح جامعة باترا Putra بماليزيا درجة الماجستير في برنامج الهندسة الطبية الحيوية وبرنامج الفلسفة في هندسة الطيران والفضاء. وتمنح جامعة البرتا Alberta درجة الماجستير في هندسة البترول والكيمياء. (أمين، 2015) (18)

وفي بريطانيا، يقدم مركز KingAs College London Centre of Construction Law and Management برامج دراسية وبحثية عليا في مجال عقود الإنشاءات والبناء، ويضم طلبة وباحثين من خريجي كل من كليات الهندسة والقانون على حد سواء. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، فإن لدى جامعة Stanford، على سبيل المثال، خططا طموحة للجمع بين مجهودات كل من البيولوجيين، الأطباء، والمهندسين لتقديم رؤى رائدة في مجال الهندسة الحيوية (Bioengineering)، على الرغم من أنه لم يكن من المتصور في السابق أن يكون هناك ما يجمع بين تلك العلوم. (يحي، 2006) (6)

وتقدم بمثال لجامعة أخذت بمنهجية التربية البيئية وحقته بالفعل، فالجامعة تقدم التربية البيئية والمتجورة في تنظيماتها ودرجاتها العلمية، وهذه الجامعة هي جامعة ويكونست عرين بالولايات المتحدة الأمريكية التي أسست عام 1965 والتي نظمت كل مناهجها حول فكرة محورية وهي (العلاقة بين الإنسان وبيئته) لذا، فهي تستخدم الأنظمة البيئية في فحص الطبيعة وتقديم علاقات مع البيئات الفيزيائية والاجتماعية والثقافية والبيولوجية والجمالية، والتركيز على الإنسان في المجتمع في حاضره ومستقبله، ومن ثم فإن كل برامج هذه الجامعة تركز على تطوير مستمر للموضوعات والمشكلات باستخدام تخصصات بيئية متداخلة ومخصصة. وعموماً فإن الإطار الداخلي لكل برامجها على مختلف المستويات يستهدف مساعدة البيولوجيين والفيزيائيين مع الكيميائيين، ويتيح لعلماء السياسة تبادل الآراء والأفكار مع علماء إدارة الأعمال أو مع المعلمين التربويين ويتيح في النهاية التعاون والتفاهم مع المواطنين في الخارج، وهذا ما تستهدفه منهجية التربية البيئية. (زاهر، 2002) (23)

كما تمنح جامعة الكويت كمثال للجامعات العربية درجة الماجستير في علوم الأرض التطبيقية ونظم المعلومات الجغرافية، وتمنح جامعة الإسكندرية درجة الماجستير في الإدارة البيئية للموارد المائية. (أمين، 2015م) (18). وتوجد بجامعة الإمارات العربية المتحدة عدد من مراكز الأبحاث العلمية البيئية كالمركز الوطني للمياه ومركز زايد بن سلطان آل نهيان للعلوم الصحية ومركز خليفة للتقانات الحيوية والهندسة الوراثية، ومركز أبحاث الطرق والمواصلات والسلامة المرورية، ومركز جامعة الإمارات للسياسة العامة والقيادة، إضافة إلى المركز الوطني لعلوم وتكنولوجيا الفضاء، ومركز الإمارات لبحوث الطاقة والبيئة، ومركز الإمارات لأبحاث السعادة. (موقع جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2018) (29)

كما قامت العديد من الجامعات السعودية باستحداث برامج رائدة تستوعب على نحو أفضل تخصصات بينية تمتد في أكثر من قسم علمي، وأنه أحياناً في أكثر من كلية. على سبيل المثال، استحدثت جامعة الملك سعود بعض البرامج للتربية البينية، منها برنامج المعلومات الصحية والذي تتداخل فيه علوم الحاسب الآلي وصحة المجتمع، وبرنامج الميكانيكا الحيوية والذي يشترك في إعداده أقسام التربية الرياضية والهندسة الميكانيكية والعلاج الطبيعي، وبرنامج نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد الذي يشترك في إعداده أقسام الهندسة، والعلوم، والعلوم الإدارية، والعلوم الاجتماعية. (موقع جامعة الملك سعود، 2018)⁽³⁰⁾، كما استحدثت جامعة الأميرة نورة برنامج التغذية الإكلينيكية والذي يجمع العلوم الصحية وتقنية المعلومات والطرق الكمية، وبرنامج علم النفس الإكلينيكي الذي يجمع بين العلوم والنظريات والمعرفة الإكلينيكية. (موقع جامعة الأميرة نورة، 2018)⁽³¹⁾،

وتعتبر جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست) نموذج للعالم وأول جامعة في التاريخ تعتمد على التربية البينية في جانب البحوث. هذه الفلسفة الجديدة في العالم، وأغلب جامعات العالم تبحث في التخصصات ولا تركز على المسائل العلمية البينية التي بنيت عليها جامعة الملك عبدالله عليها. فكرة الجامعة وفلسفتها، وتركيزها على الأبحاث -البينية- التي بين التخصصات. هذا التركيز على حل مسألة علمية معينة، وليس التخصص فمثلاً في الماء التركيز على تحلية المياه وليس على الهندسة الكيميائية ولا الفيزيائية ولا غيرها؛ لأنها مراكز أبحاث يكون فيها فيزيائي وميكانيكي وكيميائي. هذا التركيز على المسائل العلمية هو الذي يجذب العلماء. (مركز الأبحاث الواعد في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، 2017)⁽¹⁷⁾

دور التربية البينية في الجامعات في تحقيق متطلبات رؤية المملكة 2030:

لم ترد مفردة "التربية البينية" في رؤية المملكة 2030، ومع هذا جاء التركيز عليها من حيث دورها من خلال وظائف الجامعات التعليم والبحث في خطط التنمية واقتصاد الدولة في أكثر من مرة.

ويحظى التعليم بأهمية كبرى في رؤية المملكة 2030؛ لأنه يمثل محور التقدم والتطور في فكر وقدرات ومبادرات الشباب السعودي في إدارة الاقتصاد مستقبلاً، هذا الاقتصاد الذي ستعمل الرؤية على تحويله من اقتصاد معتمد على المورد الطبيعي إلى اقتصاد معتمد على الكفاءة والابتكار.

ومع أن رؤية المملكة 2030 جاءت شاملة لكافة المسارات التنموية، وأولت عناية خاصة بالتنمية البشرية من خلال الاهتمام بالتعليم بكافة مراحلها، إلا أن من الملاحظ أنها وضعت على عاتق الجامعات مسؤولية ضخمة في تأهيل الكوادر البشرية القادرة على مواكبة التي ستشهدها المملكة في جميع المجالات خلال السنوات القادمة، من خلال الارتقاء بجودة التعليم ومخرجاته، وتبنيها تطبيق أرقى معايير الجودة في العملية التعليمية، مع ضرورة التحسين المستمر للخدمات والبرامج الأكاديمية المقدمة، وتعزيز الشراكة والخدمة المجتمعية، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص، وتحسين آليات التعاون وإبراز دور الجامعة في وظائفها الثلاث الرئيسية وهي التعليم والبحث وخدمة المجتمع. كما أن الرؤية أشارت إلى ضرورة الاهتمام برفع مخرجات التعليم، وتأهيل الطلاب علمياً وفنياً وثقافياً، وتعزيز مبادئ العمل الإيجابية لئتمكن الطلاب من تلبية متطلبات قطاعات العمل الحكومية والقطاع الخاص سعياً إلى تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وبناء شراكات إستراتيجية مع الجامعات العالمية في البحوث العلمية والزيارات المتبادلة لتحقيق أهداف التواصل العلمي والتبادل المعرفي بين الجامعات السعودية وغير السعودية الرائدة في التخصصات العلمية والعلوم الإنسانية، وأن خمس جامعات سعودية ضمن أفضل 200 جامعة دولية خلال 2025-2030، كما أن الرؤية أكدت على موضوع مهم يتعلق بإعادة تأهيل الطلاب وتوجيههم نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، مع إتاحة الفرصة لهم للتنقل بين المسارات التعليمية طبقاً للاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

وأكدت الرؤية أيضاً على ضرورة سعي الجامعات ليمكن الطلاب من إحراز نتائج متقدمة بمتوسط النتائج الدولية والحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتحصيل العلمي، من خلال إعداد مناهج متطورة تركز على المهارات الأساسية بالإضافة إلى تطوير المواهب وبناء المهارات الشخصية للطلاب. ولتحقيق هذا الهدف لم تغفل رؤية المملكة التأكيد على تعزيز دور الأستاذ والرفع من تأهيله بتطبيق مستويات متقدمة في جانبي التأهيل والتدريب، وسيتبع ذلك نشر نتائج المؤشرات التي تقيس مستوى مخرجات التعليم بشكل سنوي للتأكد من مستوى الجودة التعليمية المقدم للطلاب. (رؤية المملكة 2030، 2018)⁽¹⁴⁾

وبتحليل أولي لما ورد في رؤية المملكة 2030 حول الجوانب التعليمية المتعلقة بالجامعات تلاحظ الباحثة أنها ركزت على ثلاثة مجالات رئيسة تتمثل فيما يلي:

- إعادة النظر في التخصصات الجامعية الحالية وتطويعها مستقبلاً ليتوافق مع احتياجات سوق العمل، إما عن طريق التوسع في تخصصات معينة، أو إغلاق مسارات تعليمية قد لا تخدم الرؤية المستقبلية للمملكة.
- التركيز على جودة التعليم الجامعي المقدم من خلال بناء شراكات استراتيجية مع الجامعات العالمية، ومراقبة جودة المخرجات التعليمية، وأن تكون خمس من الجامعات السعودية ضمن 200 جامعة عالمية.
- التأهيل والتدريب المتقدم لعضو هيئة التدريس ليتمكن من التفاعل مع المتغيرات المستقبلية التي تنتظر إليها رؤية المملكة فيما يتعلق بالتعليم الجامعي.

وباستقراء وتحليل لما ورد في رؤية المملكة 2030 حول الجوانب البحثية في الجامعات تلاحظ الباحثة أن مصطلح "البحث العلمي" لم يرد في الرؤية، لكنه ورد ضمناً من خلال مصطلح "البحث والتطوير". وقد وردت مفردة "البحث والتطوير" مرتان في رؤية 2030:

- "كما نستهدف توطين نسبة كبيرة من سلسلة قيمة الطاقة المتجددة في اقتصادنا، وتشمل تلك السلسلة خطوات البحث والتطوير والتصنيع وغيره". (رؤية المملكة 2030)⁽¹⁴⁾
- "سنعمل على تحقيق ذلك -توطين الصناعة- من خلال استثمارات مباشرة وشراكات استراتيجية مع الشركات الرائدة في هذا القطاع بهدف نقل المعرفة والتقنية وتوطين الخبرات في مجالات التصنيع والصيانة والبحث والتطوير". (رؤية المملكة 2030، 2018)⁽¹⁴⁾

وفيما يتعلق بالمبادرات التي ظهرت في برنامج التحول الوطني 2030، فقد لاحظت الباحثة مبادرتين الأولى (تطوير إحصاءات التعليم وبناء قواعد بيانات الخريجين وبيانات البحث العلمي) والتي تمتلكها وزارة التعليم حيث بلغ دعم تلك المبادرة بمبلغ 50 مليون ريال سعودي، أما المبادرة الثانية تملكها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (برنامج دعم البحث والتطوير للجامعات والمؤسسات البحثية لتطوير المحتوى المحلي) والتي دعمها بمبلغ 500 مليون ريال سعودي (برنامج التحول الوطني 2030، 2018)⁽³²⁾، وفي إطار تفعيل تلك المبادرتين، أطلقت وزارة التعليم العالي (2017) مبادرة "برنامج ودعم البحث العلمي والتطوير في الجامعات" بمبلغ 6 مليار ريال سعودي. حيث أشار وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى إلى أنها "مبادرة أساسية ودعم سخي في هذه المرحلة، متمنياً أن تستثمر بالشكل المناسب الذي يخدم الجامعات، وتستطيع أن توجد تحالفات علمية وبحثية مع مؤسسات وجامعات وشركات دولية تمتلك الخبرة والأدوات اللازمة لنجاح تطبيق منتجاتها، ونتطلع إلى أن تسهم هذه المبادرة في دفع عجلة البحث والتطوير بجامعاتنا، وخلق ديناميكية جديدة في دعم البحوث ومنتجاتها، التي نتطلع أن تسهم في الناتج المحلي والاقتصاد الوطني، ونرى مخرجاتها أحد الدعائم الرئيسية في التطور العلمي والاقتصاد حيث تركز المبادرة على تحويل البحث العلمي إلى منتجات اقتصادية". (موقع وزارة التعليم، 2018)⁽¹⁵⁾، وترى الباحثة أن البحث العلمي هو أحد الأدوات العلمية لعملية البحث والتطوير التي تنشدها رؤية المملكة

2030، والذي بدوره يساهم في بناء المعرفة في وحدة وتكامل من خلال الإنتاج العلمي والبحثي وإعداد الكفاءات المؤهلة من خريجين والباحثين كرسامال بشري يساهم في التحول نحو مجتمع واقتصاد المعرفة.

ومن خلال ما سبق نخلص إلى أن الحاجة إلى تفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية أضحى الآن توجهاً عالمياً ومطلباً أقوى من أي وقت مضى حتى يستطيع المجتمع مواكبة التطور الجاري في الكثير من التخصصات عالمياً، ومن ثم تلبية متطلبات المجتمع السعودي الحديث ومتطلبات رؤية المملكة 2030 وتحقيق التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة

فيما يلي عرض لبعض الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة:

جاءت دراسة بلودج (Bullough,2006)⁽³³⁾ لتكشف أهمية إيجاد إطارات متخصصة، من باحثين في مجالات هذا النمط من الدراسات. تم اعتماد المنهج الوصفي في تحليل أولويات البحث العلمي التي اقترحتها الحكومة الفيدرالية الأمريكية، وقامت بمناقشتها مع المجلس القومي للبحث العلمي. وأظهرت نتائج هذه الدراسة أهمية توجيه البرامج التربوية نحو الموضوعات البيئية، إذ إن البحوث في الحقل التربوي بحاجة إلى أن تبتعد عن النظرة الضيقة للقضايا، موضحاً قيمة النتائج التي ستضيفها هذه البحوث التي ستسهم في تطوير البحوث التربوية والإنسانية على حد سواء.

وتعالج دراسة (مشاعل الهاجري،2007)⁽²⁷⁾ موضوع الدراسات البيئية من عدة محاور، أبرزها: العلاقة بين الحقول المعرفية، الحاجة إلى الاتصال بين الحقول المعرفية، منهج الدراسات البيئية، النظرة الأكاديمية للدراسات البيئية، المشكلات المنهجية، والقانون في مجال الدراسات البيئية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وأوضحت نتائج الدراسة أن الحقول المعرفية في صورها التي تدرس بها حالياً في الجامعات العربية، أشبه بقلاع منيعة، معزولة عما سواها. كما أوضحت الدراسة أن من العوائق المرتبطة بالدراسات البيئية؛ البنية التقليدية للمؤسسات الأكاديمية، وشعور الحقول المعرفية الراسخ بالتهديد، وعدم جدية بعض الدراسات البيئية، والإشكالات اللغوية.

كما قام هوللي (Holly,2009)⁽¹⁹⁾ بدراسة حول التوجهات الإستراتيجية نحو الدراسات البيئية في البحوث الممولة من الحكومة الفيدرالية الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية، في ضوء مدخل التغيير التجريبي. واعتمد الباحث المنهج الوصفي الوثائقي من خلال جمع البيانات الكيفية للبرامج الأكاديمية التي تطرحها الجامعات. تم تحليل البيانات لـ(21) بجامعة حكومية خاصة، تلك التي حصلت على تمويل حكومي لا يقل عن (300) مليون دولار في عام 2004، فهي ذات سمعة عالية ما بين الجامعات الأمريكية في مجال البحث العلمي. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك جهوداً واضحة تبذلها هذه الجامعات في توجهاتها نحو البحوث البيئية، كما أن هناك مبادرات عديدة تقوم بها هذه الجامعات من أجل نشر ثقافة البحوث البيئية، خاصة في قدراتها على التعامل مع القضايا والمشكلات المجتمعية.

ولأهمية توسيع مشاركات أعضاء هيئة التدريس في مجال البحوث البيئية من أجل إيجاد مناخ بحثي متميز في مؤسسات التعليم المختلفة. فقد جاءت دراسة ويلسن وزميرين (Wilson & Zambertan,2012)⁽²⁰⁾ لتكشف عن مسؤولية الجامعات في تحقيق مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل، وذلك من خلال إعداد خريجين يمتلكون القدرات والكفايات اللازمة لسوق العمل، التي تمكن من فهم القضايا، وحل المشكلات المعقدة في المجتمع ليكونوا قادرين على تحمل المسؤوليات التي ستقع على عاتقهم بعد التخرج. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أهمية توجيه المشاريع البحثية نحو الشراكة المجتمعية، وعلى المستويين المحلي والعالمي، إذ إن هذا النمط من البحوث سيعمل على حل المشكلات المركبة ذات التوجه الثقافي الاجتماعي التي تعجز التخصص المنفرد من

التعامل معها. كما عرضت الدراسة الإطار المفاهيمي لمناهج البحوث البيئية في جامعة نيوساوث ويلز في أستراليا التي تعمل مشاريعها البحثية على تهيئة الطلبة لسوق العمل وتلبية احتياجات المجتمع من التخصصات المطلوبة.

وجاءت دراسة (حسن، 2013)⁽¹⁾ باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتكشف عن نشأة البيئية ودلالاتها، وذلك من خلال عرض العديد من مفاهيم البيئية ومحدداتها المعرفية والعلمية، وذلك بالرجوع إلى نشأتها التاريخية، موضحة الالتباس في فهم دلالاتها، ومبينة مفهوم البيئية على اعتبارها عملية تقوم على الجمع بين كفايات أو أفكار من ميادين علمية أو فكرية مختلفة، لتحقيق هدف مشترك. كما تناولت الدراسة مفهوم "البيئية" بشيء من التحليل العميق، إذ إن هذا المفهوم يقوم على الحوار وتبادل المعلومات والمعارف، والإجراءات التحليلية، والتعاون بين متخصصين آتين من ميادين عديدة، لمعالجة مشكلة معينة، أو التعامل مع قضية أو موضوع واحد بأسلوب شمولي متكامل.

وفي السياق ذاته، أجرى (البارعي، 2013)⁽¹²⁾ دراسة هدفت إلى الكشف عن حاجة ابستمولوجية ملحة في تحليل العلاقة بين الدراسات البيئية وتحديات الابتكار، باعتماد المنهج الوصفي في تحليل الآداب النظري المرتبط بالدراسات العلمية. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن مع استيراد المنطقة العربية للعلوم على اختلافها من الغرب، استوردت أيضاً ما حدث من تداخل بين العلوم. لكن التداخل المشار إليه اعتروه -فقد من تأثيره وأهميته- وجهان بارزان من وجوه النقص: عدم تحول التداخل -أي الدراسات البيئية-، إلى مساحات تحظى بالتشجيع والدعم الأكاديمي والعلمي فليس ثمة مختبرات أو كراسي تدعم هذه التوجهات، وإن وجدت فهي ضئيلة الحجم متواضعة الحضور، ضعف الوعي أو الاستبصار بالأسس الفلسفية الإيستمولوجية (المعرفية) التي تكمن خلف حالة العلوم وفي بنيتها سواء في شتاتها أو في تداخلها.

كما أجرى (عبدالعزیز، 2016)⁽²⁾ دراسة نظرية هدفت إلى التعرف على المقصود ببرامج الدراسات البيئية، وتحديد أبرز الإشكاليات المنهجية في الدراسات البيئية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن إشكاليات المنهج في الدراسات البيئية لا تتفصل عن مشكلات هذه الدراسات ككل. فالنظام الأكاديمي مازال يركز إلى حد كبير على تخصصات محددة وأنظمة محددة مما جعل إدماج الدراسات البيئية غير مألوف بين الباحثين، بل يورنه يخلق الحواجز أمام نمو التخصصات وتعميقها من حيث المناهج والموضوعات، كما توصلت إلى أن من مشكلات المنهج في الدراسات البيئية غياب أو ندرة البرامج الدراسية البيئية في مرحلة البكالوريوس أو الليسانس، وكذلك الدراسات العليا، الأمر الذي أعاق بلورة وتأسيس وتطوير مداخل منهجية تناسب تلك الدراسات.

وانطلاقاً من أهمية نهج الدراسات البيئية وأساليبها للعلوم الاجتماعية اهتمت دراسة (بيومي، 2016)⁽¹⁰⁾ بتشخيص معوقات تفعيل الدراسات البيئية في العلوم الاجتماعية، حيث هدف البحث إلى محاولة وصف وتحديد معوقات تفعيل الدراسات البيئية في تلك العلوم، للوقوف على معوقات بنية السياق الأكاديمي، والمعوقات المرتبطة بخصائص الباحثين، والمعوقات المرتبطة بالبنية البحثية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وأسلوب العينة غير العشوائية بطريقة عينة الحصة لمجموعة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس وكلية الآداب بجامعة عين شمس، وبلغت حالات الدراسة 32 حالة، 16 حالة من كل كلية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة من أهمها؛ زيادة حجم المعوقات المرتبطة بالسياق الأكاديمي عن 60% من المستوى الافتراضي بأداب عين شمس، وعلى عكس ذلك انخفض النسبة في كلية الآداب جامعة السلطان قابوس عن المستوى الافتراضي ب60%. كما توصلت إلى أن الدراسات البيئية في العلوم الاجتماعية بمجتمع الدراسة مازالت في مرحلة التعريف والتأصيل النظري للمفهوم، زيادة على حرص أعضاء هيئة التدريس على تخصصاتهم وعدم الرغبة في الابتعاد عنها.

وتناول (عبد، 2016)⁽²²⁾ دراسة نظرية هدفت إلى إلقاء الضوء على ملامح البحوث البيئية، وإلى أي حد يمكن الاستفادة منها في دراسة المجتمعات الإنسانية مع استعراض تجارب عملية في مجال البحوث البيئية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن ملامح المنهجية للبحوث البيئية تمثلت في العلاقات الهرمية التي تعتمد على تبني مفهوم "البرنامج البحثي" بدلاً من الشكل المؤسسي للتخصصات، والجمع بين التأمّلات الفلسفية والأنشطة العملية والعمل على تحديد المفاهيم والمصطلحات من خلال وضع إطار مشترك يساعد على تحقيق نوع من الفهم التعاوني، وكذلك رفض الاختزالية المنهجية.

وقامت (وجبهة العاني، 2016)⁽¹¹⁾ بدراسة استهدفت الكشف عن اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية نحو الدراسات البيئية، والكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية نحو الدراسات البيئية تعزى إلى متغيرات النوع، وعدد سنوات الخبرة، إضافة إلى تحديد التخصصات التربوية التي يرغب أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في إجراء بحوث بيئية فيها. واعتمدت الدراسة على استعمال المنهج الوصفي المسحي، من خلال إعداد استبانة مكونة من (48) فقرة. ولقد أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى درجة لاتجاهات أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية نحو البحوث البيئية سجلت لصالح محور الشراكة في البحوث البيئية، يليه محور استعمالات البحوث البيئية، ثم محور أهمية البحوث البيئية، وأخيراً محور إجراء البحوث البيئية. كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة. وفقاً لمتغير النوع، وعدد سنوات الخبرة.

بالإضافة إلى ذلك قام (إبراهيم، 2016)⁽⁹⁾ بدراسة استهدفت التعرف على مستوى ثقافة الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية بجامعة نجران، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع، والكشف عن أهم المعوقات التي تقف حائلاً أمام تفعيل تلك الدراسات، وهل يختلف مستوى ثقافة الدراسات البيئية ومعوقاتها لدى أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمتغيرات (النوع، والتخصص، والدرجة الوظيفية)، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن ضعف ثقافة الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران، وارتفاع مستوى معوقات تفعيلها، ولم تظهر الدراسة فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة وفق متغيرات (النوع- التخصص- الدرجة الوظيفية).

التعليق على الدراسات السابقة

يتضح من الدراسات السابقة، قلة الدراسات التي أجريت في مجال البيئية، وأن الدراسات التي أجريت أوضحت نتائجها أن الدراسات البيئية في الجامعات في مرحلة التعريف والتأصيل النظري للمفهوم، زيادة على حرص أعضاء هيئة التدريس على تخصصاتهم وعدم الرغبة في الابتعاد عنها. وضعف ثقافة الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. كما أوضحت الدراسات أن ذلك يرجع إلى عدم تحول التداخل -أي الدراسات البيئية-، إلى مساحات تحظى بالتشجيع والدعم الأكاديمي والعلمي فليس ثمة مختبرات أو كرسي تدعم هذه التوجهات في الجامعات، وإن وجدت فهي ضئيلة الحجم متواضعة الحضور، وضعف الوعي أو الاستبصار بالأسس الفلسفية الإيستمولوجية (المعرفية) التي تكمن خلف حالة العلوم وفي بنيتها سواء في شتاتها أو في تداخلها. وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تتناول البيئية من منظور أوسع من الدراسات البيئية في برامج البحث وهو التربية البيئية التي تهدف إلى تحقيق التكامل بين المعرفة وطرق التفكير لاثنين أو أكثر من التخصصات بحيث يمكن استيعاب ظاهرة تداخل التخصصات والفروع العلمية في برامج التأهيل والتعليم والبحث في الجامعات بما يساعدها على مواكبة التطور في التخصصات عالمياً وبما يلبي المتطلبات الديناميكية المستمرة للمجتمعات الحديثة التي تتطلب درجة أعلى من التخصص وبما يحقق متطلبات رؤية المملكة 2030. والتوصل إلى الخيارات الأكثر ملاءمة للقضايا التالية لتفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030 من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: الفلسفة، الأهداف، الآليات، التشريعات، التمويل. وقد استفادت

هذه الدراسة من الدراسات السابقة في تأكيد أهمية الدراسة وفي تدعيم الإطار النظري، كما أمكن الاستفادة منها في إعداد الإطار الفكري للتربية البيئية والأداة البحثية.

إجراءات الدراسة

منهج الدراسة

استخدم في الدراسة الحالية المنهج الوصفي -بأسلوبه التحليلي والمسحي مستعينة بأحد أدواته وهي الاستبانة-؛ وذلك لكون هذا المنهج هو أكثر مناهج البحث ملاءمة لطبيعة الدراسة، وتحقيق أهدافها، والوصول إلى إجابات تسهم في وصف وتحليل نتائج استجابات أفراد العينة ولذلك فقد اعتمدت الباحثة هذا المنهج في دراستها.

مجتمع الدراسة وعينتها

بناءً على حدود الدراسة المذكورة سابقاً، شمل مجتمعها كافة أعضاء هيئة التدريس في الفصل الأول من العام الجامعي 1439-1440 هـ في جامعتين التاليتين: (وزارة التعليم، 1440هـ)

- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والبالغ عددهم أكثر من (3925) عضو من الذكور والإناث.
- جامعة أم القرى والبالغ عددهم أكثر من (5396) عضو من الذكور والإناث.

وبذلك أصبح المجموع الكلي لمجتمع الدراسة (9321) عضو، وقد روعي في اختيار المجتمع تنوع التخصصات.

ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة فقد تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة، وتم تحديد حجم العينة وفقاً لمعادلة روبرت ماسون كما يلي: (فهيم، 1426هـ)⁽³⁴⁾

$$N = \frac{M}{[S2 \times (M-1) \div Pq] + 1}$$

جدول 1 : يبين توزيع أفراد عينة الدراسة

النسبة المئوية	عدد أفراد العينة	الجامعة
49.4	350	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
50.6	358	جامعة أم القرى
%100	708	المجموع

وقد وزعت الباحثة (708) استبانته، استردت منها (371) استبانته أي بنسبة 53% من مجموعة العينة، وتم استبعاد (15) أداة غير صالحة للتحليل الإحصائي. والجدول رقم (2) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة الذين أجابوا على أداة الدراسة وفقاً للجامعة والجنس والدرجة العلمية والتخصص كما يلي:

جدول 2: يبين توزيع أفراد عينة الدراسة الذين أجابوا على أداة الدراسة وفقاً لمتغير الجامعة والجنس والدرجة العلمية والتخصص

المعلومات الأولية											
التخصص			الدرجة العلمية			الجنس			الجامعة		
النسبة المئوية	التكرار	التخصص	النسبة المئوية	التكرار	الدرجة العلمية	النسبة المئوية	التكرار	الجنس	النسبة المئوية	التكرار	الجامعة
63.5	226	نظري	56.5	201	أستاذ مساعد	65.2	232	ذكر	48.1	171	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
36.5	130	علمي	24.2	86	أستاذ مشارك	34.8	124	أنثى	51.9	185	جامعة أم القرى
			19.3	69	أستاذ						
%100	356	المجموع	%100	356	المجموع	%100	356	المجموع	%100	356	المجموع

يتضح من الجدول (2) السابق ما يلي:

- أن النسبة الأكبر من أعضاء هيئة التدريس الذين أجابوا على أداة الدراسة وفقاً للجامعة من جامعة أم القرى حيث بلغت نسبتهم (51.9%) أما أعضاء هيئة التدريس من جامعة الإمام فقد بلغت نسبتهم (48.1%)، وهذا التفاوت يقارب إلى حد ما التفاوت الذي يظهر في مجتمع الدراسة، حيث يمثل أعضاء هيئة التدريس من جامعة أم القرى (57.9%) من مجتمع الدراسة.
- أن نسبة الذكور من أعضاء هيئة التدريس الذين أجابوا على أداة الدراسة بلغت (65.2%)، بينما كانت نسبة الإناث (34.8%)، والسبب في ذلك يعود بطبيعة الحال إلى زيادة الكليات والأقسام لدى الطلاب مقارنة بالطلبات، إضافة إلى أن أعضاء هيئة التدريس من الذكور يتاح لهم تدريس الطلاب والطلبات على حد سواء، بينما يقتصر تدريس أعضاء هيئة التدريس من الإناث على الإناث.
- أن أعلى نسبة من أعضاء هيئة التدريس الذين أجابوا على أداة الدراسة وفقاً للرتبة العلمية، من الأساتذة المساعدين حيث بلغت نسبتهم (56.5%)، يليهم الأعضاء ذوو رتبة أستاذ مشارك حيث بلغت نسبتهم (24.2%)، وأخيراً الأعضاء من الأساتذة حيث بلغت نسبتهم (19.3%)، ويعد هذا التفاوت منطقياً فعدد الأعضاء من الرتبة الأدنى يزيد في العادة عن عددهم في الرتب الأعلى وهكذا.

- أن أعلى نسبة من أعضاء هيئة التدريس الذين أجابوا على أداة الدراسة وفقاً للتخصص، من أصحاب التخصصات النظرية حيث بلغت نسبتهم (63.5%) في حين بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس من التخصصات العلمية (36.5%)، وتفسير ذلك ربما يعود إلى أن عدد التخصصات النظرية يفوق عدد التخصصات العلمية، بالإضافة إلى أن بعض الأعضاء من التخصصات النظرية يمارسون التدريس لكلا التخصصين، وبالتالي فإن هذا يتطلب زيادة الأعضاء من أصحاب التخصصات النظرية عن نظرائهم من أصحاب التخصصات العلمية.

أدوات الدراسة

بعد إطلاع الباحثة على عدد من الدراسات السابقة والأدوات المستخدمة قامت بتطوير استبانة لتحقيق أهداف الدراسة تكونت في صورتها الأولية من أربع أجزاء، تناول الأول منها خصائص أفراد العينة؛ وتناول الثاني معوقات تفعيل التربية البنائية في الجامعات السعودية، وتناول الثالث متطلبات تفعيل التربية البنائية في الجامعات السعودية، وتناول الجزء الرابع الخيارات الأكثر ملاءمة للقضايا التالية لتفعيل التربية البنائية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030: المحور الأول التعليم، المحور الثاني البحث، يوضحها الجدول رقم (3) التالي:

جدول 3: أجزاء ومحاور الاستبانة وعدد العبارات الموجودة بكل جزء ومحور

الجزء	موضوعه	عدد العبارات	
الجزء الأول	معلومات أولية	---	
الجزء الثاني	معوقات تفعيل التربية البنائية في الجامعات السعودية	19	
الجزء الثالث	متطلبات تفعيل التربية البنائية في الجامعات السعودية	9	
الجزء الرابع	الخيارات الأكثر ملاءمة للقضايا التالية لتفعيل التربية البنائية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030:	32	
	المحور الأول	التعليم	18
	المحور الثاني	البحث	14
المجموع		60	

أولاً: صدق الأداة

استخدمت الدراسة أسلوبين للتحقق من صدق الأداة هما:

1. **الصدق الظاهري:** قامت الباحثة بعرض الاستبانة على مجموعة من المتخصصين في التربية وعلم الاجتماع وعددهم (6) محكمين، للاسترشاد بأرائهم حول التعليمات الموجهة للخبراء، وبياناتها الأولية، وانتماء عبارات الاستبانة إلى أجزائها ومحاورها، وجودة صياغة كل عبارة، ومناسبة التدرج للاستبانة، واقتراح ما يروونه مناسباً من عبارات، أو أية توجيهات أخرى. وتم تحليل آراء المحكمين على الاستبانة وعباراتها، وأشارت الآراء إلى إجراء بعض التعديلات عليها تمثلت في الآتي: تعديل صياغة بعض العبارات، حذف بعض العبارات، كذلك أشار البعض إلى إضافة بعض الكلمات، حذف كلمات أخرى من العبارات بهدف توضيحها. حيث كانت الاستبانة في صورتها المبدئية مكونة من

أربعة أجزاء بإجمالي (65) عبارة، وبعد عرضها على المحكمين وإجراء التعديلات كانت الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من أربع أجزاء بإجمالي (60) عبارة. وانتهت آراء المحكمين إلى شبه اتفاق على الاستبانة وعباراتها وتراوحت نسبة الاتفاق بين (85-95%) على أدوات الدراسة وعبارتها بعد إجراء التعديلات المطلوبة.

2. **صدق الاتساق الداخلي:** بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم تطبيقها ميدانياً على عينة التقنين والبالغ عددهم (26) عضواً، وحساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للأداء حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للجزء أو المحور الذي تنتمي إليه العبارة كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول 4 : يبين معامل ارتباط بيرسون لكل عبارة من عبارات الأجزاء والمحور بالدرجة الكلية للجزء والمحور الذي تنتمي إليه

معامل الارتباط				م
الجزء الرابع		الجزء الثالث	الجزء الثاني	
المحور الثاني	المحور الأول			
**0.754	**0.735	**0.719	**0.758	1
**0.833	**0.580	**0.643	**0.833	2
**0.822	*0.414	**0.729	**0.720	3
**0.780	**0.559	**0.749	**0.583	4
**0.796	**0.682	**0.811	**0.731	5
**0.637	**0.676	**0.763	**0.656	6
**0.673	**0.751	**0.772	**0.668	7
**0.764	**0.699	*0.436	**0.582	8
*0.588	**0.601	**0.673	**0.825	9
**0.634	*0.396		**0.783	10
**0.684	**0.775		**0.619	11
**0.594	**0.685		**0.685	12

معامل الارتباط				م
الجزء الرابع		الجزء الثالث	الجزء الثاني	
المحور الثاني	المحور الأول			
**0.700	**0.647		**0.653	13
**0.646	**0.624		**0.654	14
	**0.725		**0.825	15
	**0.711		**0.606	16
	**0.864		**0.569	17
	**0.575		**0.597	18
			**0.687	19
			**0.719	20

**دالة عند مستوى 0.05، *دالة عند مستوى 0.01 (قيمة معامل الارتباط الجدولية عند حجم عينة 26 ومستوى ثقة 0.05، 0.01 تساوي 0.374، 0.479 على الترتيب)

يتضح من الجدول رقم (4) السابق أن جميع عبارات أجزاء ومحاور الاستبانة ذات علاقة إيجابية، وهي جميعها دالة عند مستوى 0.05 عدا ثلاث عبارات بالجزئين الثالث والرابع وهي دالة عند مستوى (0.01)، مما يشير إلى أن جميع العبارات صادقة فيما تقيسه وتمثل المحور أو الجزء الذي تنتمي إليه، وتحقق خاصية الصدق الداخلي للاستبانة.

ثانياً: ثبات الأداة

بعد تطبيق أداة الدراسة ميدانياً على عينة التقنيين والبالغ عددهن (26) عضواً لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) تم استخدام (معادلة ألفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha (α)) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، والجدول رقم (5) يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة.

جدول 5: يبين معاملات الثبات للاستبانة وأجزائها الفرعية

معامل الثبات	المحور
0.943	الجزء الثاني
0.931	الجزء الثالث
0.954	الجزء الرابع
0.963	كامل الاستبانة

يتضح من الجدول رقم (5) السابق أن للاستبانة الحالية وأجزائها الفرعية معاملات ثبات جيدة ومقبولة إحصائياً، ومما سبق يتضح أن للاستبانة مؤشرات إحصائية جيدة (صدق عبارات، ثبات درجات) ويتأكد من ذلك صلاحية استخدامها لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (0.8 = 5/4) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي:

- من 1 إلى 1.8 يمثل (ضعيفة جداً) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من 1.8 إلى 2.6 يمثل (ضعيفة) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من 2.6 إلى 3.4 يمثل (متوسطة) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من 3.4 إلى 4.2 يمثل (مرتفعة) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من 4.2 إلى 5 يمثل (مرتفعة جداً) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

وبعد ذلك تم حساب المعاملات الإحصائية التالية:

- معامل ارتباط بيرسون: لحساب صدق الاستبانة.
- معامل ثبات ألفا كرونباخ: لحساب ثبات الاستبانة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد الأهمية النسبية لاستجابات أفراد العينة تجاه عبارات ومحاور وأجزاء الاستبانة.

نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها

إجابة السؤال الثالث: ما معوقات تفعيل التربية البنائية في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

للإجابة عن هذا السؤال، قامت الباحثة باستخراج التكرارات والنسبة المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة البحث على عبارات السؤال الثالث، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (6) التالي:

جدول 6: يبين استجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات تفعيل التربية البنائية في الجامعات السعودية

الترتيب	مستوى الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة					العبارة	م	
				ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً			
5	مرتفع	0.960	4.157	9	10	56	122	159	ك	البنية التقليدية لبعض الجامعات.	1
				2.5	2.8	15.7	34.3	44.7	%		
4	مرتفع جداً	0.894	4.266	6	8	47	119	176	ك	عدم قبول فكرة التغيير من جانب منسوبي الجامعات.	2
				1.7	2.2	13.2	33.4	49.4	%		
1	مرتفع جداً	0.918	4.289	7	8	47	107	187	ك	المبالغة في رسم الحدود بين التخصصات انعكس سلباً على تفكير الإنسان وتوجيه قدراته العقلية والفكرية في تناول القضايا وحل المشكلات بشكل يتصف بالشمولية والتكامل والانفتاح على مجالات المعرفة المتنوعة.	3
				2.0	2.2	13.2	30.1	52.5	%		
13	مرتفع	0.975	3.921	9	17	79	139	112	ك	أن النظام الأكاديمي لا يزال يرتكز إلى حد كبير على تخصصات محددة مما جعل إدماج التربية البنائية غير عادي في ميادين الدراسة التقليدية وخلق حاجز للمزيد من التكامل.	4
				2.5	4.8	22.2	39.0	31.5	%		

الترتيب	مستوى الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة					العبارة	م	
				ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً			
11	مرتفع	1.000	3.929	12	17	68	146	113	ك	تهميش التربية البيئية، باعتبار أنها تقلص أهمية التخصص وتؤدي إلى اضمحلاله.	5
				3.4	4.8	19.1	41.0	31.7	%		
14	مرتفع	1.009	3.901	12	16	80	135	113	ك	افتقاد أعضاء هيئة التدريس إلى منهجية التربية البيئية، وإلى الأساليب المناسبة لتعليمها أو عدم اقتناعهم بها.	6
				3.4	4.5	22.5	37.9	31.7	%		
10	مرتفع	1.013	3.938	12	15	77	131	121	ك	عدم جدية بعض البرامج والدراسات البيئية.	7
				3.4	4.2	21.6	36.8	34.0	%		
12	مرتفع	0.996	2.927	8	23	73	135	117	ك	ينظر بعض أعضاء هيئة التدريس للتربية البيئية بأنها تقلل من سمعته الأكاديمية في عيون أقرانه، ويقال من فرص بقائه في عمله.	8
				2.2	6.5	20.5	37.9	32.9	%		
7	مرتفع	.0.972	4.089	6	21	54	129	146	ك	افتقاد الرؤية الدقيقة والمناسبة لكيفية بناء التربية البيئية بالجامعات نتيجة لضعف العلاقة بين الجامعات وسوق العمل.	9
				1.7	5.9	15.2	36.2	41.0	%		
9	مرتفع	0.978	3.983	7	15	86	117	131	ك	عدم كفاءة بيئة العمل اللازمة من خلال الدراسات البيئية والدراسات بصفة عامة.	10
				2.0	4.2	24.2	32.9	36.8	%		

6	مرتفع	0.956	4.137	6	15	60	118	157	ك	قلة طرح برامج دراسات عليا بينية منفردة لإتاحة المجال أمام الطلاب المتفوقين لاستكمال تعليمهم في مستويات الدبلوم والماجستير والدكتوراه في الجامعات بما يرسخ فكرة التداخل بين مختلف المعارف والعلوم والتنوع العلمي والثقافي.	11
				1.7	4.2	16.9	33.1	44.1	%		
8	مرتفع	0.983	3.986	6	24	66	133	127	ك	صعوبات في كيفية تشكيل وتكوين فرق بحثية للعمل في البحوث البينية.	12
				1.7	6.7	18.5	37.4	35.7	%		
16	متوسط	1.149	3.272	28	59	113	100	56		ضعف دعم القطاع الخاص ومشاركته في دعم التربية البينية والبحوث البينية.	13
				7.9	16.6	31.7	28.1	15.7			
2	مرتفع جداً	0.903	4.278	5	12	43	115	1181	ك	قلة الخبرة في مجال التربية البينية.	14
				1.4	3.4	12.1	32.3	50.8	%		
18	متوسط	1.144	3.227	30	61	113	102	50	ك	قلة المراكز البحثية الجامعية المتخصصة في إجراء الدراسات البينية.	15
				8.4	17.1	31.7	28.7	14.0	%		
15	متوسط	1.205	3.278	36	54	101	105	60	ك	عدم إدراك أهمية المقررات البينية من قبل منسوبي الجامعات والطلاب واعتبارها مضيعة للوقت.	16
				10.1	15.2	28.4	29.5	16.9	%		
3	مرتفع جداً	0.877	4.275	3	9	56	107	181	ك	الإشكالات اللغوية وصعوبة استخدام الألفاظ بين التخصصات.	17
				0.8	2.5	15.7	30.1	50.8	%		
17	متوسط	1.206	3.236	38	57	99	107	55	ك	تركيز التربية البينية متداخل التخصصات على هوامش المجال، الأمر الذي يؤدي إلى	18
				10.7	16.0	27.8	30.1	15.4	%		

										تراجع التركيز على التعمق في المجال التخصصي.
19	متوسط	1.199	3.216	39	54	108	101	54	ك	معوقات تمويلية وذلك لأن العمل بالتربية البنينة يتطلب دعم مادي كبير لفتح برامج تعليمية بينية وإجراء دراسات وبحوث بينية.
				11.0	15.2	30.2	28.4	15.2	%	
المتوسط الحسابي العام = 3.721 ، الانحراف المعياري العام = 0.732										

يتضح من الجدول رقم (6) وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول درجة الموافقة على عبارات معوقات تفعيل التربية البنينة في الجامعات السعودية، وقد كان المتوسط الحسابي العام لهذا الجزء (3,721) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من 3.4 إلى 4.2) مما يعني أن أفراد الدراسة يوافقون على أن هذه المعوقات تحد من تفعيل التربية البنينة في الجامعات السعودية بدرجة مرتفعة. وتتفق هذه النتائج مع الإطار المفهومي للدراسة.

أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد عينة الدراسة على معوقات تفعيل التربية البنينة في الجامعات السعودية حيث تتراوح متوسطات موافقتهم على المعوقات ما بين (4.289 إلى 3.216) وهي متوسطات تتراوح ما بين الفئات الثالثة والرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي واللاتي تشير إلى (مرتفعة جداً، مرتفعة، متوسطة) على أداة الدراسة.

ونجد أن أعلى عبارات محور المعوقات من حيث قيمة المتوسط الحسابي والتي جاءت بدرجة موافقة (مرتفعة جداً) هي: عبارة (المبالغة في رسم الحدود بين التخصصات انعكس سلباً على تفكير الإنسان وتوجيه قدراته العقلية والفكرية في تناول القضايا وحل المشكلات بشكل يتصف بالشمولية والتكامل والانفتاح على مجالات المعرفة المتنوعة) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.289)، يليها عبارة (قلة الخبرة في مجال التربية البنينة) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.278)، يليها عبارة (الإشكالات اللغوية وصعوبة استخدام الألفاظ بين التخصصات) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.275)، يليها عبارة (عدم قبول فكرة التغيير من جانب منسوبي الجامعات) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.266). وهذه النتائج تتفق مع دراسة (البازعي 2014)⁽¹²⁾ والتي توصلت إلى أن من إشكالية البحوث البنينة عدم تحول التداخل بين البحوث البنينة إلى مساحات تحظى بالتشجيع والدعم الأكاديمي والعلمي على النحو الذي يكسر حدة العزلة التخصصية للعلوم، فيحدث نوعاً من السيولة التي تدمج المعرفة ومناهجها ومصطلحاتها، فليس ثمة مختبرات أو وحدات أو كرسي تدعم هذه التوجهات، وإن وجدت فهي ضئيلة الحجم متواضعة الحضور والتأثير. كما تتفق هذه النتائج مع دراسة (الهاجري 2007)⁽²⁷⁾ والتي توصلت إلى أن من أهم العوائق والمشكلات المرتبطة بالدراسات البنينة الإشكالات اللغوية وعدم فهم المفاهيم النظرية والمصطلحات الفنية للحقول المعرفية الأخرى، وقلة خبرة الأكاديميين بالدراسات البنينة.

كما أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة مرتفعة على عشر من معوقات تفعيل التربية البنينة في الجامعات السعودية وهي على التوالي (البنية التقليدية لبعض الجامعات، قلة طرح برامج دراسات عليا بينية منفردة لإتاحة المجال أمام الطلاب المتفوقين لاستكمال تعليمهم في مستويات الدبلوم والماجستير والدكتوراه في الجامعات بما يرسخ فكرة التداخل بين مختلف المعارف والعلوم والتنوع العلمي والثقافي، افتقاد الرؤية الدقيقة والمناسبة لكيفية بناء التربية البنينة بالجامعات نتيجة لضعف العلاقة بين الجامعات وسوق العمل،

صعوبات في كيفية تشكيل وتكوين فرق بحثية للعمل في البحوث البيئية، عدم كفاءة بيئة العمل اللازمة من خلال الدراسات البيئية والدراسات بصفة عامة، عدم جدية بعض البرامج والدراسات البيئية، تهميش التربية البيئية، باعتبار أنها تقلص أهمية التخصص وتؤدي إلى اضمحلاله، ينظر بعض أعضاء هيئة التدريس للتربية البيئية بأنها تقلل من سمعته الأكاديمية في عيون أقرانه، ويقلل من فرص بقائه في عمله، أن النظام الأكاديمي لا يزال يركز إلى حد كبير على تخصصات محددة مما جعل إدماج التربية البيئية غير عادي في ميادين الدراسة التقليدية وخلق حاجز للمزيد من التكامل، افتقاد أعضاء هيئة التدريس إلى منهجية التربية البيئية، وإلى الأساليب المناسبة لتعليمها أو عدم اقتناعهم بها) حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على هذه المعوقات ما بين (4.157 إلى 3.901) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من 3.4 إلى 4.2) والتي تشير إلى (مرتفعة) على أداة الدراسة. وتتفق هذه النتائج مع دراسة بيومي(2016)⁽¹⁰⁾ والتي توصلت إلى أن الواقع الحالي لبنية السياق الأكاديمي بكليات الجامعات معرقل للدراسات البيئية، ويدعم التخصصية بشدة. كما تتفق هذه النتائج مع دراسة إبراهيم(2016)⁽⁹⁾ والتي توصلت إلى أن ضعف الشركات البحثية بين المجتمع والجامعة في الدراسات البيئية مقارنة بالدراسات الأخرى، وضعف تشجيع الجامعة للدراسات البيئية، واللوائح الجامعية التي تعيق أعضاء هيئة التدريس عن إجراء الدراسات البيئية من أبرز المعوقات والتي جاءت بالمرتبة الأولى بنسبة مئوية (100%)، ومستوى موافقة عالي.

في حين أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة متوسطة على خمس من معوقات تفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية وهي على التوالي (عدم إدراك أهمية المقررات البيئية من قبل منسوبي الجامعات والطلاب واعتبارها مضيعة للوقت، ضعف دعم القطاع الخاص ومشاركته في دعم التربية البيئية والبحوث البيئية، تركيز التربية البيئية متداخل التخصصات على هوامش المجال الأمر الذي يؤدي إلى تراجع التركيز على التعمق في المجال التخصصي، معوقات تمويلية وذلك لأن العمل بالتربية البيئية يتطلب دعم مادي كبير لفتح برامج تعليمية بيئية وإجراء دراسات وبحوث بيئية، قلة المراكز البحثية الجامعية المتخصصة في إجراء الدراسات البيئية) حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على هذه المعوقات ما بين (3.278 إلى 3.216) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي (من 2.6 إلى 3.4) والتي تشير إلى (متوسط) على أداة الدراسة. وتتفق هذه النتائج في مجملها مع دراسة كل من (إبراهيم، 2016)⁽⁹⁾؛ (أمين، 2015)⁽¹⁸⁾؛ (مشاعل الهاجري، 2007)⁽²⁷⁾ (Moti, N., 2012)⁽³⁵⁾، والتي أشارت لوجود العديد من المعوقات التي تحول دون تفعيل التربية البيئية في الجامعات.

وكانت أقل العبارات من حيث المتوسط الحسابي (3.216) وتتمثل في قلة المراكز البحثية الجامعية المتخصصة في إجراء الدراسات البيئية؛ مما يشير إلى أن أعضاء هيئة التدريس يعتبرون عدم وجود مراكز متخصصة للتربية والدراسات البيئية أمر غير معوق لتفعيل التربية البيئية بالجامعات، على اعتبار أن الكليات والأقسام العلمية يتوفر بها الكوادر البشرية القادرة على إجراء هذه الدراسات، وأنها المنوطة بتفعيلها.

إجابة السؤال الرابع: ما متطلبات تفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

للإجابة عن هذا السؤال، قامت الباحثة باستخراج التكرارات والنسبة المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة البحث على عبارات السؤال الرابع، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (7) التالي:

جدول رقم 7: يبين استجابات أفراد عينة الدراسة حول متطلبات تفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية

الترتيب	مستوى الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة					العبارة	م
				ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً		
2	مرتفع جداً	0.933	4.242	5	9	65	93	184	ك نشر ثقافة التربية البيئية وأهميتها بالنسبة للجامعات ومؤسسات المجتمع على حد سواء، ودورها في تحقيق متطلبات المجتمع الحديث وحل مشكلاته المعقدة والمركبة وتحقيق التنمية المستدامة.	1
				1.4	2.5	18.3	26.1	51.7 %		
1	مرتفع جداً	0.864	4.348	4	7	47	101	197	ك ضرورة وضع لجنة علمية من الخبراء في مجال التربية البيئية من العلوم المختلفة في الجامعات تتولى وضع المعايير والاستراتيجيات، والخطط الكفيلة بتفعيل نظام التربية البيئية وتوخي معايير الجودة والاعتماد العلمي لها.	2
				1.1	2.0	13.2	28.4	55.3 %		

6	مرتفع	1.004	4.053	9	20	56	129	142	ك	3	<p>ضرورة انبثاق اللجنة العلمية العامة للتربية البيئية بأي جامعة من اللجان الفرعية، أو التخصصات بالكليات. بمعنى أن تقوم كل كلية بتشكيل لجنة علمية معنية بالتربية البيئية يكون أعضاؤها من الأقسام العلمية بالكلية، ويشترط لعضويتها أن يكون العضو مهتماً في هذا المجال، ثم ترشح لجنة الكلية ثلاثة أعضاء منها للجنة العلمية للتربية البيئية العامة على مستوى الجامعة.</p>
				2.5	5.6	15.7	36.2	39.9	%		
3	مرتفع جداً	0.895	4.227	4	13	48	124	167	ك	4	<p>ضرورة تأسيس كيانات ومؤسسات إدارية في وزارة التعليم والجامعات متخصصة في التربية والتخصصات البيئية، وقادرة على تطبيق هذا النهج الحديث على المجتمع التعليمي والبحثي داخل الجامعات حسب متغيرات البيئة المجتمعية والمستقبلية لمجتمع المعرفة.</p>
				1.1	3.7	13.5	34.8	46.9	%		

5	مرتفع	0.953	4.087	7	16	57	135	141	ك	5	ضرورة الاهتمام بالأكاديميين والباحثين المهتمين بنهج التربية البيئية وتشجيعهم من قبل جامعاتهم، وكلياتهم وأقسامهم الأكاديمية ومراكزهم البحثية ودعمهم علمياً ومادياً، لكي يلقى هذا النهج الجديد القبول من الآخرين.
				2.0	4.5	16.0	37.9	39.6	%		
4	مرتفع	0.952	4.143	7	15	52	128	154	ك	6	إعداد دليل لأعضاء هيئة التدريس والباحثين يتضمن كيفية تفعيل التربية البيئية في التعليم والبحث في الجامعات.
				2.0	4.2	14.6	36.0	43.3	%		
9	مرتفع	0.932	3.988	6	13	81	135	121	ك	7	نشر التجارب العالمية والإقليمية والمحلية الناجحة في مجال التربية البيئية وإطلاع أفراد المجتمع ومؤسساته بما فيها الجامعات عليها.
				1.7	3.7	22.8	37.9	34.0	%		
8	مرتفع	0.983	4.019	7	20	66	129	134	ك	8	توفير الدعم المادي لفتح برامج تعليمية بيئية وإجراء دراسات وبحوث بيئية.
				2.0	5.6	18.5	36.2	37.6	%		
7	مرتفع	1.049	4.030	11	20	64	113	148	ك	9	نشر الوعي بالتربية البيئية من خلال المؤتمرات والندوات وورش العمل للأقسام العلمية والكليات.
				3.1	5.6	18.0	31.7	41.6	%		
المتوسط الحسابي العام = 4.125 ، الانحراف المعياري العام = 0.689											

يتضح من الجدول رقم (7) وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول درجة الموافقة على عبارات متطلبات تفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية، وقد كان المتوسط الحسابي العام لهذا الجزء (4,125) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من 3.4 إلى 4.2) مما يعني أن أفراد الدراسة يوافقون على متطلبات تفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية بدرجة مرتفعة. وكانت أعلى العبارات والتي حصلت على متوسطات حسابية أعلى في هذا المحور ودرجة موافقة مرتفعة جداً ثلاث عبارات وهي على التوالي:

- (ضرورة وضع لجنة علمية من الخبراء في مجال التربية البيئية من العلوم المختلفة في الجامعات تتولى وضع المعايير والاستراتيجيات، والخطط الكفيلة بتفعيل نظام التربية البيئية وتوخي معايير الجودة والاعتماد العلمي لها). في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.348).
- (نشر ثقافة التربية البيئية وأهميتها بالنسبة للجامعات ومؤسسات المجتمع على حد سواء، ودورها في تحقيق متطلبات المجتمع الحديث وحل مشكلاته المعقدة والمركبة وتحقيق التنمية المستدامة). في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.242).
- (ضرورة تأسيس كيانات ومؤسسات إدارية في وزارة التعليم والجامعات متخصصة في التربية والتخصصات البيئية، وقادرة على تطبيق هذا النهج الحديث على المجتمع التعليمي والبحثي داخل الجامعات حسب متغيرات البيئة المجتمعية والمستقبلية لمجتمع المعرفة). في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.227).

وهذه المتطلبات تعالج ما توصلت إليه نتائج دراسة بيومي(2016)⁽¹⁰⁾ من الأسباب التي قد تكون مسؤولة عن عزوف أعضاء هيئة التدريس والباحثين عن التربية والدراسات البيئية في الجامعات تتمثل في عدم وجود سياسة بحثية تشجع البحوث البيئية، ولا يوجد مناخ ملائم لتشكيل فرق بحثية بيئية، واستراتيجية البحث العلمي بالجامعات لا تتضمن برامج تربية بيئية، وعدم وضوح مفهوم التربية البيئية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين. وتتفق هذه النتائج مع متطلبات نجاح التصور المقترح لدراسة إبراهيم(2016)⁽⁹⁾ والمتمثلة في إصدار تشريعات تسهم في تفعيل الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس، ووضع اللجان الاستشارية في صياغة وتعديل (الأهداف، التخطيط، التنسيق، صنع القرار، المتابعة والتقييم) وتحديد تبعيتها واختصاصاتها وتعديل اللائحة بما يسهم في تفعيل الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

كما أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة مرتفعة على ستة من متطلبات تفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية وهي على التوالي: (إعداد دليل لأعضاء هيئة التدريس والباحثين يتضمن كيفية تفعيل التربية البيئية في التعليم والبحث في الجامعات، ضرورة الاهتمام بالأكاديميين والباحثين المهتمين بنهج التربية البيئية وتشجيعهم من قبل جامعاتهم، وكلياتهم وأقسامهم الأكاديمية ومراكزهم البحثية ودعمهم علمياً ومادياً لكي يلقى هذا النهج الجديد القبول من الآخرين، ضرورة انبثاق اللجنة العلمية العامة للتربية البيئية بأي جامعة من اللجان الفرعية، أو التخصصات بالكليات بمعنى أن تقوم كل كلية بتشكيل لجنة علمية معنية بالتربية البيئية يكون أعضاؤها من الأقسام العلمية بالكلية ويشترط لعضويتها أن يكون العضو مهتماً في هذا المجال ثم ترشح لجنة الكلية ثلاثة أعضاء منها للجنة العلمية للتربية البيئية العامة على مستوى الجامعة، نشر الوعي بالتربية البيئية من خلال المؤتمرات والندوات وورش العمل للأقسام العلمية والكليات، توفير الدعم المادي لفتح برامج تعليمية بيئية وإجراء دراسات وبحوث بيئية، نشر التجارب العالمية

والإقليمية والمحلية الناجحة في مجال التربية البنينة وإطلاع أفراد المجتمع ومؤسساته بما فيها الجامعات عليها) حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على هذه المعوقات ما بين (4.143 إلى 3.988) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من 3.4 إلى 4.2) والتي تشير إلى (مرتفعة) على أداة الدراسة. وتتفق هذه النتائج مع ما أوصت به دراسة زاهر (2002)⁽²³⁾ من ضرورة أن تشارك الجامعات بفاعلية في توفير القيادات والكوادر البشرية عالية التأهيل والمدركة للأبعاد المشتركة والبنينة بين الظواهر الاجتماعية والطبيعية، إسهاماً في حل مبدع لمشكلات العلم والإنتاج والمجتمع.

إجابة السؤال الخامس: ما الخيارات الأكثر ملاءمة للقضايا التالية لتفعيل التربية البنينة في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030 من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: التعليم، البحث؟

للإجابة عن هذا السؤال، قامت الباحثة باستخراج التكرارات والنسبة المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة البحث على عبارات السؤال الخامس، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدولين رقم (8) و(9) التاليين:

• التعليم

جدول 8: يبين استجابات أفراد عينة الدراسة حول الخيارات الأكثر ملاءمة للقضايا التالية لتفعيل التربية البنينة في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030: التعليم

الترتيب	مستوى الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة					العبرة	م	
				ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً			
4	مرتفع	1.11	4.03	9	40	40	109	158	ك	إنشاء قسم علمي واحد لكل فرع من فروع المعرفة داخل الجامعة؛ مثل قسم العلوم التربوية، قسم العلوم الطبيعية، قسم العلوم الإنسانية.	1
				2.3	11.5	11.5	30.5	44.3			

4	مرتفع	1.01	4.03	5	33	57	111	150	ك	إنشاء عدد من المراكز العلمية داخل الجامعة يختص كل مركز من هذه المراكز بأحد فروع المعرفة التي تتفق مع ظروف الإقليم الذي تعيش فيه الجامعة، ويكون لكل مركز علمي مجلس إدارة يتولى تصريف أموره ويرأسه عميد.	2
				1.5	9.2	16.0	31.3	42.0	%		
13	مرتفع	1.11	3.83	14	33	74	117	127	ك	دمج أقسام ذات تخصصات مزدوجة لتظهر بنى معرفية تتناسب هذه التخصصات.	3
				3.8	9.2	20.6	32.8	33.6	%		
17	مرتفع	1.13	3.77	13	41	71	120	111	ك	استحداث برامج أكاديمية داخل الجامعة، تمنح درجات علمية في تخصصات بينية تساعد الخريجين على التكيف مع التغيرات في سوق العمل ورفع قدرته على حل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية.	4
				3.8	11.5	19.8	33.6	31.3	%		

7	مرتفع	1.09	3.97	13	24	60	120	139	ك	تصميم مجموعة من المقررات الدراسية البيئية بين الأقسام المختلفة تعكس التداخل بين هذه الأقسام وتقضي على الانفصالية الموجودة بها وتساعد الطالب على الاهتمام بمجموعة متكاملة من المعارف.	5
				3.8	6.9	16.8	33.6	38.9	%		
18	مرتفع	1.22	3.70	22	46	63	111	114	ك	مراعاة التغيير المستمر في المقررات الدراسية البيئية كلما دعت الضرورة لذلك.	6
				6.1	13.0	17.6	31.3	32.1	%		
13	مرتفع	1.22	3.83	18	41	60	98	139	ك	إعادة تنظيم وحدات بعض المقررات الدراسية في الجامعات في ضوء مدخل التربية البيئية والمتعددة الفروع المعرفية.	7
				5.3	11.5	16.8	27.5	38.9	%		
9	مرتفع	1.02	3.94	5	30	73	120	128	ك	تدريب أعضاء هيئة التدريس على الاتجاهات العالمية الحديثة في مجال بناء وتنفيذ الوحدات القائمة على مدخل التربية البيئية والمتعددة.	8
				1.5	8.4	20.6	33.6	35.9	%		

1	مرتفع	.0.87	4.07	5	11	57	163	120	ك	9	تدريس الوحدات البنينة بالمشاركة بين أعضاء هيئة التدريس في التخصصات المختلفة، بما يتيح لهم التفاعل المشترك فيما بينهم، ويعطي للطلاب فرصة الوصول وإدراك العلاقات بين فروع المعرفة الأخرى.
				1.5	3.1	16.0	45.8	33.6	%		
10	مرتفع	0.97	3.91	5	22	87	128	114	ك	10	تقديم المفاهيم التي تتضمنها الوحدة في صورة مشكلات وظواهر متعددة، مما يتيح للطلاب تفسير هذه المشكلات والظواهر من خلال فروع المعرفة التي تتضمنها الوحدة.
				1.5	6.1	24.4	35.9	32.1	%		
12	مرتفع	0.99	3.87	3	35	76	133	109	ك	11	توفير الأنشطة والمواقف التعليمية التي تساعد عضو هيئة التدريس في تنفيذ المقررات القائمة على تدريس الوحدات البنينة والمتعددة.
				0.8	9.9	21.4	37.4	30.5	%		

8	مرتفع	0.98	3,95	0	30	87	109	130	ك	12	تدريب أعضاء هيئة التدريس على تدريس المقررات القائمة الوحدات البيئية والمتعددة خارج القاعة الدراسية وفي أماكن تثار فيها المشكلات العلمية والانفتاح على مؤسسات المجتمع المحلية.
				0	8.4	24.4	30.5	36.6	%		
2	مرتفع	0.89	4.06	5	8	73	142	128	ك	13	تركيز تقييم النجاح العام لتدريس المقررات البيئية على تقييم مدى تمكين المقرر للطلاب من تنمية الفهم والمهارات العليا للمقررات البيئية باستخدام طريقتي التقييم البنائي والنهائي.
				1.5	2.3	20.6	39.7	35.9	%		
2	مرتفع	0.93	4.06	5	19	55	147	130	ك	14	تدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام أسلوب التربية البيئية في التدريس، والتحول من المقررات المنفصلة إلى المقررات المتداخلة.
				1.5	5.3	15.3	41.2	36.6	%		
15	مرتفع	1.19	3.82	27	19	68	117	125	ك	15	عقد اجتماعات بين الأقسام المختلفة لمناقشة موضوع واحد من عدة زوايا مختلفة طبقاً للتخصص، ووضع نتائج الاجتماعات الدورية موضع التنفيذ.
				7.6	5.3	19.1	32.8	35.1	%		

6	مرتفع	1.01	4.02	11	19	55	141	130	ك	16	ضرورة توضيح مفهوم التربية والتخصصات المتداخلة لأعضاء هيئة التدريس بالتعليم الجامعي.
				3.1	5.3	15.3	39.7	36.6	%		
11	مرتفع	1.01	3.90	8	33	55	151	109	ك	17	تشجيع أعضاء هيئة التدريس بوضع المؤلفات المشتركة، والقيام بتدريسها في ذات الوقت التدريس بالفريق أسوة بما يحدث في الدول المتقدمة.
				2.3	9.2	15.3	42.7	30.5	%		
15	مرتفع	1.06	3.82	11	24	98	109	114	ك	18	تصميم الأنشطة اللاصفية بمشاركة مجموعة من ذوي التخصصات المتعددة في عمل مشروع مشترك بدءاً من التخطيط له وانتهاء بنتائجه التي يتم التوصل إليها، بما يسمح بتقديم حرية أوسع لكل من أعضاء هيئة التدريس والطلاب في اختيار الموضوعات ذات الطابع البيئي والتي تتناسب مع اهتماماتهم الشخصية.
				3.1	6.9	27.5	30.5	32.1	%		
المتوسط الحسابي العام = 3.921 ، الانحراف المعياري العام =											

يوضح الجدول رقم (8) السابق أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة مرتفعة على الخيارات الأكثر ملاءمة للقضايا التالية لتفعيل التربية البنينة في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030 لمحور التعليم، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.921) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من 3.4 إلى 4.2) والتي تشير إلى (مرتفعة) على أداة الدراسة.

وبنظرة شاملة على تلك النتائج يتضح أن الفروق في موافقة أفراد عينة الدراسة على عبارات الخيارات الأكثر ملاءمة للقضايا التالية لتفعيل التربية البنينة في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030 لمحور التعليم ضعيفة جداً حيث تتراوح متوسطات موافقتهم على العبارات ما بين (4.07 إلى 3.70) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (مرتفعة) على أداة الدراسة؛ مما يؤكد على موافقة معظم أفراد عينة الدراسة عليها.

وكانت أعلى العبارات من حيث قيمة المتوسط الحسابي عبارة (تدريس الوحدات البنينة بالمشاركة بين أعضاء هيئة التدريس في التخصصات المختلفة، بما يتيح لهم التفاعل المشترك فيما بينهم، ويعطي للطلاب فرصة الوصول وإدراك العلاقات بين فروع المعرفة الأخرى) بمتوسط حسابي (4.07)، يليها (تركيز تقييم النجاح العام لتدريس المقررات البنينة على تقييم مدى تمكين المقرر للطلاب من تنمية الفهم والمهارات العليا للمقررات البنينة باستخدام طريقتي التقييم البنائي والنهائي) و (تدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام أسلوب التربية البنينة في التدريس، والتحول من المقررات المنفصلة إلى المقررات المتداخلة). بمتوسط حسابي (4.06)، يليها (إنشاء قسم علمي واحد لكل فرع من فروع المعرفة داخل الجامعة؛ مثل قسم العلوم التربوية، قسم العلوم الطبيعية، قسم العلوم الإنسانية) و(إنشاء عدد من المراكز العلمية داخل الجامعة يختص كل مركز من هذه المراكز بأحد فروع المعرفة التي تتفق مع ظروف الإقليم الذي تعيش فيه الجامعة، ويكون لكل مركز علمي مجلس إدارة يتولى تصريف أموره ويرأسه عميد) بمتوسط حسابي (4.03)، يليها (ضرورة توضيح مفهوم التربية البنينة والتخصصات المتداخلة لأعضاء هيئة التدريس بالتعليم الجامعي) بمتوسط حسابي (4.02)، يليها (تصميم مجموعة من المقررات الدراسية البنينة بين الأقسام المختلفة تعكس التداخل بين هذه الأقسام وتقضي على الانفصالية الموجودة بها وتساعد الطالب على الاهتمام بمجموعة متكاملة من المعارف) بمتوسط حسابي (3.97). وتتفق هذه النتائج مع ما أوصت به دراسة إبراهيم (2016)⁽⁹⁾ من ضرورة تقديم المناهج الدراسية لطلاب الجامعة بصورة تكاملية تراعي مبدأ وحدة المعرفة وتكاملها، وتهيئة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لنقل فكرة التزاوج والاندماج بين التخصصات المختلفة، وإنشاء أقسام علمية قائمة على العلاقات البنينة بين التخصصات. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إلى دراسة ميرفت مصطفى (2017)⁽³⁶⁾ من أن مدخل الدراسات البنينة ذو تأثير كبير في تنمية مهارات حل المشكلات لدى الطلاب، وأوصت بضرورة تدريب موسع للأساتذة على استخدام مدخل الدراسات البنينة في التعليم، وإعداد دورات تدريبية لأساتذة بصفة دورية، وإعداد دليل يتضمن كيفية استخدام مدخل التربية البنينة في التعليم. كما تتفق هذه النتائج مع ما أوصت به دراسة يحيى (2006)⁽⁶⁾ من ضرورة توضيح مفهوم مدخل العلوم البنينة أو الدراسات البنينة والتخصصات المتداخلة لأعضاء هيئة التدريس بالتعليم الجامعي، ونشر الوعي بهذه المصطلحات من خلال المؤتمرات والندوات وورش العمل للأقسام العلمية والكليات والمجتمع بمؤسساته المختلفة، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس بوضع المؤلفات المشتركة والقيام بتدريسها في ذات الوقت التدريس بالفريق أسوة بما يحدث في الدول المتقدمة، وإعداد عدد من المقررات الدراسية البنينة بين الأقسام العلمية المختلفة.

وكانت أقل العبارات من حيث قيم المتوسط الحسابي (3.70) وتتمثل في مراعاة التغيير المستمر في المقررات الدراسية البنينة كلما دعت الضرورة لذلك.. وهذه النتيجة لا تتفق مع ما أوصت به دراسة إبراهيم (1999)⁽⁹⁾ من ضرورة إحداث التغيير المستمر في

المقررات الدراسية البنينة كلما دعت الضرورة لذلك نتيجة تعرض المجتمع للمستجدات التكنولوجية والمعلوماتية في إطار عام كوني سريع التغيير.

• البحث

جدول 9: يبين استجابات أفراد عينة الدراسة حول الخيارات الأكثر ملائمة للقضايا التالية لتفعيل التربية البنينة في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030: البحث

الترتيب	مستوى الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة					العبارة	م	
				ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً			
2	مرتفع	1.06	3.97	14	22	57	133	130	ك	دعوة عمادة البحث العلمي والمراكز البحثية في الجامعات إلى أهمية تشكيل فرق بحثية من تخصصات متنوعة.	1
				3.8	6.1	16.0	37.4	36.6	%		
3	مرتفع	1.05	3.93	8	30	71	117	130	ك	تأسيس معاهد ومؤسسات ومراكز بحثية متخصصة تقوم على الدراسات البنينة ملحقه بالجامعات تساعد الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس وتهيئهم لعصر التخصصات البنينة المتداخلة في أكثر من مجال معرفي واحد.	2
				2.3	8.4	19.8	32.8	36.6	%		

1	مرتفع	0.87	4.18	5	8	49	147	147	ك	سعي الكليات والأقسام الأكاديمية إلى أن تكون رائدة في توجيه طلبة الدراسات العليا والباحثين وأعضاء هيئة التدريس إلى البحوث والدراسات البينية.	3
				1.5	2.3	13.7	41.2	41.2	%		
6	مرتفع	1.12	3.86	15	30	63	125	123	ك	تضمين الرؤية البحثية المستقبلية للكليات والأقسام الأكاديمية أهمية استعمال مناهج وأساليب بحثية بينية وعابرة للتخصصات.	4
				4.6	8.4	17.6	35.1	34.4	%		
10	مرتفع	1.24	3.70	25	42	63	109	117	ك	توفير القيادات والكوادر البشرية عالية التأهيل والمدركة للأبعاد المشتركة بين الظواهر الاجتماعية والطبيعية، إسهاما في حل مبدع لمشكلات العلم والإنتاج والمجتمع.	5
				6.9	12.2	17.6	30.5	32.8	%		
11	مرتفع	1.12	3.68	19	27	101	111	98	ك	تكوين فرق بحثية بينية جماعية من مجموعة من أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب متعددي التخصصات.	6
				5.3	7.6	28.2	31.3	27.5	%		

12	مرتفع	1.12	3.63	19	35	90	125	87	ك	7	ضرورة تنشيط حركة البحوث في الكليات التي تعنى بالتربية البيئية والعلوم البيئية وتطبيقاتها في التعليم الجامعي.
				5.3	9.9	25.2	35.1	24.4	%		
9	مرتفع	1.13	3.74	19	33	73	128	103	ك	8	تقديم الاستشارات البحثية التي من شأنها توفير بيئة بحثية لنمو الأفكار والمشاريع البيئية.
				5.3	9.2	20.6	35.9	29.0	%		
5	مرتفع	1.06	3.88	8.2	33	76	117	123	ك	9	توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة لأصحاب الابتكارات والأفكار البيئية داخل الجامعات.
				2.3	9.2	21.4	32.8	34.4	%		
7	مرتفع	1.12	3.82	16	27	82	111	120	ك	10	إنشاء مراكز متخصصة لتحديد الدراسات البيئية الأنسب والمطلوبة للقضاء على الفجوات والثغرات الناتجة عن الانفصالية بين التخصصات الدقيقة.
				4.6	7.6	22.9	31.3	33.6	%		

12	مرتفع	1.15	3.63	19	38	98	103	98	ك	تأسيس وتطوير مداخل منهجية تناسب الدراسات والبحوث البينية في الفروع المعرفية المختلفة.	11
				5.3	10.7	27.5	29.0	27.5	%		
14	مرتفع	1.21	3.59	27	41	79	114	95	ك	تبنى مفهوم البرنامج البحثي بدلاً من الشكل المؤسسي للتخصصات، والجمع بين التأملات الفلسفية والأنشطة العملية والعمل على تحديد المفاهيم والمصطلحات من خلال وضع إطار مشترك يساعد على تحقيق نوع من الفهم التعاوني، ورفض الاختزالية المنهجية.	12
				7.6	11.5	22.1	32.1	26.7	%		
8	مرتفع	1.18	3.76	22	33	73	111	117	ك	إنشاء كيان يعنى بإنشاء وتحديث دوري ومستمر لقاعدة علمية وتكنولوجية متميزة تعنى بالبحث العلمي التطبيقي في كافة المجالات العلمية المتقدمة والتخصصات البينية من خلال شراكة وثيقة مع القطاع الخاص بمنشأته وأنشطته المختلفة.	13
				6.1	9.2	20.6	31.3	32.8	%		

3	مرتفع	1.00	3.93	8	25	67	139	117	ك	تفعيل الشراكات البحثية البيئية في العلوم الطبيعية والتطبيقية والاجتماعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.	14
				2.3	6.9	19.1	38.9	32.8	%		
المتوسط الحسابي العام = 3.807 ، الانحراف المعياري العام =											

يوضح الجدول رقم (9) السابق أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة مرتفعة على الخيارات الأكثر ملاءمة للقضايا التالية لتفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030 لمحور البحث، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.807) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من 3.4 إلى 4.2) والتي تشير إلى (مرتفعة) على أداة الدراسة.

وبنظرة شاملة على تلك النتائج يتضح أن الفروق في موافقة أفراد عينة الدراسة على عبارات الخيارات الأكثر ملاءمة للقضايا التالية لتفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030 لمحور التعليم ضعيفة جداً حيث تتراوح متوسطات موافقتهم على العبارات ما بين (4.18 إلى 3.59) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (مرتفعة) على أداة الدراسة؛ مما يؤكد على موافقة معظم أفراد عينة الدراسة عليها.

وكانت أعلى العبارات من حيث قيمة المتوسط الحسابي عبارة (ضرورة سعي الكليات والأقسام الأكاديمية إلى أن تكون رائدة في توجيه طلبة الدراسات العليا والباحثين وأعضاء هيئة التدريس إلى البحوث والدراسات البيئية) بمتوسط حسابي (4.18)، يليها (دعوة عمادة البحث العلمي والمراكز البحثية في الجامعات إلى أهمية تشكيل فرق بحثية من تخصصات متنوعة) بمتوسط حسابي (3.97)، يليها (تأسيس معاهد ومؤسسات ومراكز بحثية متخصصة تقوم على الدراسات البيئية ملحقه بالجامعات تساعد الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس وتهيئهم لعصر التخصصات البيئية المتداخلة في أكثر من مجال معرفي واحد.) و(تفعيل الشراكات البحثية البيئية في العلوم الطبيعية والتطبيقية والاجتماعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع) بمتوسط حسابي (3.93)، يليها (توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة لأصحاب الابتكارات والأفكار البيئية داخل الجامعات) بمتوسط حسابي (3.88)، يليها (تضمين الرؤية البحثية المستقبلية للكليات والأقسام الأكاديمية أهمية استعمال مناهج وأساليب بحثية بيئية وعابرة للتخصصات) بمتوسط حسابي (3.86)، يليها (إنشاء مراكز متخصصة لتحديد الدراسات البيئية الأنسب والمطلوبة للقضاء على الفجوات والثغرات الناتجة عن الانفصالية بين التخصصات الدقيقة) بمتوسط حسابي (3.82)، يليها (إنشاء كيان يعنى بإنشاء وتحديث دوري ومستمر لقاعدة علمية وتكنولوجية متميزة تعنى بالبحث العلمي التطبيقي في كافة المجالات العلمية المتقدمة والتخصصات البيئية من خلال شراكة وثيقة مع القطاع الخاص بمنشأته وأنشطته المختلفة) بمتوسط حسابي (3.76). وتتفق هذه النتائج مع دراسة عبده(2016)⁽²²⁾ والتي توصلت إلى أن جودة البحث العلمي والإسهام في مواجهة التحديات وحل المشكلات لا يمكن مواجهتها من خلال تخصصات معرفية منفصلة، بل تحتاج إلى برامج بحثية تقوم على التداخل والتكامل عبر تخصصات معرفية مختلفة؛ الأمر الذي يتطلب دعم البحوث البيئية، والعمل على إنشاء مراكز بحثية تهتم بإجراء مثل تلك البحوث. كما تتفق

هذه النتائج مع ما أوصت به دراسة بيومي(2016)⁽¹⁰⁾ من ضرورة الاهتمام بالباحثين والأكاديميين المهتمين بنهج الدراسات البيئية وتشجيعهم من قبل جامعاتهم، ومراكزهم البحثية ودعمهم علمياً ومادياً.

وكانت أقل العبارات من حيث قيم المتوسط الحسابي (3.59) وتمثل في تبني مفهوم البرنامج البحثي بدلاً من الشكل المؤسسي للتخصصات، والجمع بين التأمّلات الفلسفية والأنشطة العملية والعمل على تحديد المفاهيم والمصطلحات من خلال وضع إطار مشترك يساعد على تحقيق نوع من الفهم التعاوني، ورفض الاختزالية المنهجية. وهذا لا يتفق مع ما أوصت به دراسة إبراهيم(2016)⁽⁹⁾ من تشجيع المدارس والتوجهات العلمية والبحثية ذات الاهتمام بالدراسات البيئية.

وكانت أعلى المحاور في جزء الخيارات الأكثر ملاءمةً للقضايا التالية لتفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030 من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والتي حصلت على متوسط حسابي عام أعلى في هذا الجزء محور التعليم بمتوسط حسابي عام (3.921) ودرجة موافقة مرتفعة، يليها محور البحث بمتوسط حسابي عام (3.807) ودرجة موافقة مرتفعة. وهذه النتائج تتفق مع الإطار المفهومي للدراسة الحالية، وتتفق مع ما أوصت به دراسة ابن السعدي وآخرون(2018)⁽³⁷⁾ من ضرورة تمكين الوعي بالتربية البيئية في المؤسسات التعليمية ومنها الجامعات. كما تتفق مع ما توصلت إليه دراسة أمين(2015)⁽¹⁸⁾ من أن تطبيق برامج التربية البيئية في الجامعات يؤدي إلى مخرجات ذات جودة عالية مزودة بمعلومات تكاملية مبنية على العلوم الأساسية والطبيعية، من خلال هذه البرامج سيتعلم الدارسون للعلوم من منظور متنوع ويختارون ما يناسب مستقبلهم الوظيفي أو المهني الذي يطمحون إليه. وأخيراً تتفق هذه النتائج مع دراسة زاهر(2002)⁽²³⁾ والتي توصلت إلى أن منهجية التربية البيئية في الجامعات بفرعها التعليم والبحث ضرورة لا بديل عنها لنقل خبرات حقيقية إلى ميدان التعليم الجامعي والبحثي والمساهمة في إصلاحه، ومن ثم المشاركة في حل مشكلات المجتمع المعقدة والمركبة، وبالتالي تحقيق متطلبات رؤية المملكة 2030 وتحقيق التنمية المستدامة.

توصيات الدراسة ومقترحاتها

التوصيات: في ضوء نتائج الدراسة يمكن صياغة التوصيات التالية:

- التغلب على المعوقات التي من الممكن أن تعوق تفعيل التربية البيئية في الجامعات ومن أهمها: المبالغة في رسم الحدود بين التخصصات انعكس سلباً على تفكير الإنسان وتوجيه قدراته العقلية والفكرية في تناول القضايا وحل المشكلات بشكل يتصف بالشمولية والتكامل والانفتاح على مجالات المعرفة المتنوعة، قلة الخبرة في مجال التربية البيئية، والإشكالات اللغوية وصعوبة استخدام الألفاظ بين التخصصات ، وعدم قبول فكرة التغيير من جانب منسوبي الجامعات، والبنية التقليدية لبعض الجامعات.
- توفير متطلبات تفعيل التربية البيئية في الجامعات السعودية ومن أهمها: ضرورة وضع لجنة علمية من الخبراء في مجال التربية البيئية من العلوم المختلفة في الجامعات تتولى وضع المعايير والاستراتيجيات، والخطط الكفيلة بتفعيل نظام التربية البيئية وتوخي معايير الجودة والاعتماد العلمي لها، ونشر ثقافة التربية البيئية وأهميتها بالنسبة للجامعات ومؤسسات المجتمع على حد سواء ودورها في تحقيق متطلبات المجتمع الحديث وحل مشكلاته المعقدة والمركبة وتحقيق التنمية المستدامة، وضرورة تأسيس كيانات ومؤسسات إدارية في وزارة التعليم والجامعات متخصصة في التربية والتخصصات البيئية وقادرة على تطبيق هذا النهج الحديث على المجتمع التعليمي والبحثي داخل الجامعات حسب متغيرات البيئة المجتمعية والمستقبلية لمجتمع المعرفة، وإعداد دليل لأعضاء هيئة التدريس والباحثين يتضمن كيفية تفعيل التربية البيئية في التعليم والبحث في الجامعات.

- تحقيق تفعيل التربية البنائية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030 من خلال التعليم بتدريس الوحدات البنائية بالمشاركة بين أعضاء هيئة التدريس في التخصصات المختلفة بما يتيح لهم التفاعل المشترك فيما بينهم ويعطي للطلاب فرصة الوصول وإدراك العلاقات بين فروع المعرفة الأخرى، وتركيز تقييم النجاح العام لتدريس المقررات البنائية على تقييم مدى تمكين المقرر للطلاب من تنمية الفهم والمهارات العليا للمقررات البنائية باستخدام طريقتي التقييم البنائي والنهائي، وتدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام أسلوب التربية البنائية في التدريس والتحول من المقررات المنفصلة إلى المقررات المتداخلة، وإنشاء قسم علمي واحد لكل فرع من فروع المعرفة داخل الجامعة؛ مثل قسم العلوم التربوية قسم العلوم الطبيعية قسم العلوم الإنسانية.
- تحقيق تفعيل التربية البنائية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات المملكة 2030 من خلال البحث بسعي الكليات والأقسام الأكاديمية إلى أن تكون رائدة في توجيه طلبة الدراسات العليا والباحثين وأعضاء هيئة التدريس إلى البحوث والدراسات البنائية، ودعوة عمادة البحث العلمي والمراكز البحثية في الجامعات إلى أهمية تشكيل فرق بحثية من تخصصات متنوعة، وتأسيس معاهد ومؤسسات ومراكز بحثية متخصصة تقوم على الدراسات البنائية ملحقه بالجامعات تساعد الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس وتهيئهم لعصر التخصصات البنائية المتداخلة في أكثر من مجال معرفي واحد.
- إحياء دور المدارس العلمية والفكرية والتقنية ولكن بثوب جديد يغلب عليه الترابط والتكامل للوصول إلى نتائج علمية مبنية على رؤى فكرية ومنهجية عالية الجودة وشمولية، ومن ثم تحقيق عملية دمج المعرفة.
- معالجة القضايا بغض النظر عن ماهيتها، أو نوعيتها، من وجهة نظر متكاملة ومتعددة التخصصات لعميق فهمها، فلم تعد تنماشى الرؤى الأحادية التفسير لمعالجة القضايا مع متطلبات المجتمع المعرفي الجديد ومتطلبات رؤية المملكة 2030.

المقترحات: في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها: والتوصيات التي تم تقديمها، تقترح الباحثة ما يأتي:

- دراسة حول تصور مقترح لتضمين التربية البنائية في إحدى الجامعات السعودية-دراسة حالة-.
- دراسة حول إمكانية إنشاء أقسام أكاديمية تطرح تخصصات بنائية بالجامعات السعودية.
- دراسة حول تصور مقترح لتضمين استراتيجيات تعليمية بنائية في مقررات التعليم في الجامعات السعودية.
- دراسة حول فاعلية تدريس وحدات بنائية مقترحة في مقررات التعليم الجامعي والعالي.
- إعداد دراسات للمقارنة بين مدخل التربية البنائية ومدخل أخرى على نواتج التعلم الجامعي.
- دراسة حول التربية البنائية وأثرها في الاتصال بين الحقول المعرفية:دراسة في أصول التربية بوصفه حقلاً معرفياً مستقلاً وعلاقته بغيره من العلوم.
- دراسة حول التربية البنائية لدى أعضاء هيئة التدريس في العلوم التربوية ودورها في تحقيق متطلبات رؤية المملكة 2030:دراسة ميدانية.

1. حسن كاظم جهاد. في البينية، نشأتها ودلالاتها. *مجلة الملك سعود للآداب*، مج25، ع2، 2013.
2. عبدالعزيز بركات. الإشكاليات المنهجية في الدراسات البينية. *المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال*، مج12، ع13، كلية الإعلام، جامعة الأهرام الكندية، مصر، 2016.
3. Butier, L. S. T. **Barriers and enablers of interdisciplinary research at academic institutions (Order No. 3491843)**. Available from ProQuest Dissertations & Theses Global.2011, (915643932). Retrieved from: <http://search.proquest.com/docview/915643932?accountid=27575>.
4. محمد حسن عصفور. الدراسات البينية والتخصصية في العلوم الإنسانية. *مجلة الآداب*، مج25، ع2، جامعة الملك سعود، السعودية، 2013.
5. نادية عبدالمنعم، وإبراهيم خالد. الدراسات البينية مدخل التطوير للتعليم المصري في ضوء العولمة. المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، *العولمة ومناهج التعليم*، القاهرة، 1999.
6. يحي حسن بن عايل. أولويات القضايا البحثية في حالة الدراسات البينية. *مجلة بحوث ودراسات العالم الإسلامي*، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي ع1 ، جامعة أم درمان الإسلامية، 2006.
7. عفاف محمد أحمد. جدوى مدخل العلوم البينية في تحسين إعداد المعلم. *مجلة مستقبل التربية العربية*، ع13، 1996.
8. مسعود عموش. من التخصص إلى الدراسات البينية. الملحق الثقافي لصحيفة الثورة اليمينية. 2014، مسترجع من: <https://amshoosh.wordpress.com>.
9. محمود مصطفى إبراهيم. الدراسات البينية لدى أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة:دراسة ميدانية. *مجلة البحث العلمي في التربية*، ج3، ع17 ، مصر، 2016.
10. محمد سيد بيومي. معوقات تفعيل الدراسات البينية في العلوم الاجتماعية: دراسة ميدانية. *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، مج3، ع3، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، 2016.
11. وجيهة ثابت العاني، اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو الدراسات البينية في كلية التربية بجامعة السلطان قابوس. *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، مج3، ع3، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، 2016.
12. سعد عبدالرحمن البازعي، الدراسات البينية وتحديات الابتكار. *مجلة الآداب*، مج25، ع2، جامعة الملك سعود، السعودية، 2013.
13. إبراهيم بدران، *تطوير التعليم العالي في مصر وتحديات المستقبل*. مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005.
14. رؤية المملكة 2030، على الشبكة العنكبوتية: <http://www.vision.gov.sa> تم الوصول إليه بتاريخ: 8-11-2018م.
15. موقع وزارة التعليم. على الشبكة العنكبوتية: <https://www.moe.gov.sa> تم الوصول إليه بتاريخ: 8-11-2018م.
16. Maura Borrego & L.K News W. Definitions Of Interdisciplinary Research: toward, **the Review Of higher Education**. Volume 34, Number 1, fall. 2012. Pp61-84(Article) (<http://muse.jhu.edu/journals/rhea/sum-mary/vo34/34.1.borrego.html>).
17. مركز الأبحاث الواعد في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، 2017.

18. عمار بن عبدالمنعم أمين،. الدراسات البنينة، رؤية لتطوير التعليم الجامعي. كلية علوم الأرض، جامعة الملك سعود، 2015، مسترجع من : <https://kenanaonline.com/files/0108/108394.pdf>
19. Holley, K. A. Interdisciplinary strategies as transformative change in higher education. **Innovative Higher Education**, 34(5), 2009, 331–344, Doi: <http://dx.doi.org/10.1007/s10755-009-9121-4>.
20. Wilson, S., & Zamberlan, L. Show me yours: Developing a faculty-wide interdisciplinary initiative in built environment higher education. **Contemporary issues in Education Research (Online)**, 5(4), 2012.p331. Retrieved from <http://search.proquest.com/docview /1418450504?accountid=27575>.
21. Lyell. Catherine. et. al., **Interdisciplinary Research Journeys: Practical Strategies for capturing creativity**, Bloomsbury Publishing pLC, UK, 2011.
22. هاني خميس عبده، البحوث البنينة وتقدم المجتمعات الإنسانية خلال الألفية الجديدة: تجارب عملية وخيارات مستقبلية. **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، مج3، ع3، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، 2016.
23. ضياء الدين زاهر. العلوم البنينة أو منهجية الألفية الثالثة. مستقبل التربية العربية، مج8، ع27، مصر، 2002
24. رمضان عبدالستار أحمد. العلوم الاجتماعية والدراسات البنينة: منظور تكاملي. كلية العلوم الاجتماعية، المؤتمر الدولي الثالث للعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت، 3-5 ديسمبر 2007.
25. نورة الصويان، بناء المناهج التعليمية في الدراسات البنينة في العلوم الاجتماعية: دراسة تحليلية نقدية. ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر الدولي العلمي الثالث، مستقبل الدراسات البنينة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الآداب، جامعة حلوان، 2016.
26. Palmer, C.L. Work at the boundaries of science: Information and the interdisciplinary research process. Dordrecht: kluwer, 2001.
27. مشاعل عبدالعزيز الهاجري. قلاع وجسور: الدراسات البنينة وأثرها في الاتصال بين الحقول المعرفية: دراسة في القانون بوصفه حقلا معرفيا مستقلا وعلاقته بغيره من العلوم. **مجلة الحقوق**، مج31، ع3، الكويت، 2007.
28. نجلاء إسماعيل وزوين السيد، سها حمدي. فاعلية وحدة مقترحة في العلوم والدراسات الاجتماعية قائمة على الدراسات البنينة في تنمية مهارات التفسير والحس العلمي والجغرافي لدى تلاميذ الصف الأول الإعدادي. **مجلة كلية التربية بأسسيوط**، مج32، ع4، مصر، 2016.
29. موقع جامعة الإمارات العربية المتحدة. على الشبكة العنكبوتية: <https://www.uaeu.ac.ae/ar> / تم الوصول بتاريخ: 9-11-2018.
30. موقع جامعة الملك سعود. على الشبكة العنكبوتية: <https://ksu.edu.sa/> تم الوصول بتاريخ: 9-11-2018.
31. موقع جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن. على الشبكة العنكبوتية: <https://www.pnu.edu.sa/ar/Pages/home.aspx> تم الوصول بتاريخ: 9-11-2018.
32. برنامج التحول الوطني 2030. على الشبكة العنكبوتية: <http://vision.gov.sa/ar> تم الوصول إليه بتاريخ: 8-11-2018.

Bullough,R.V.jr.(2006). Developing interdisciplinary researchers: What ever happened to .33 the humanities in education? **Educational Researcher**, 35(8), 3-10. Retrieved from <http://search.Proquest.com/docview/216908209?accountid=27575>.

34. محمد شامل فهمي. الإحصاء بلا معاناة. معهد الإدارة العامة، الرياض، 1426هـ.

35. Moti, Nissani .Ten Cheers for Interdisciplinary: The Case for Interdisciplinary Knowledge and Research". **Social Science Journal**,2012, Vol.34,No89,PP.201-216.

36. مرفت شرف مصطفى. فاعلية وحدة مقترحة في التغيرات المناخية قائمة على مدخل الدراسات البينية لدى العلوم مادة في المشكلات حل مهارات تنمية في تلاميذ المرحلة الإعدادية. **مجلة البحث العلمي في التربية**، ع18، ج4، مصر، 2017.

37. ابن السعدي، الزولوي وآخرون. الدراسات البينية بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية. **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، مج36، ع143، الكويت، 2018.

38. عبدالحميد العمري،. **رؤية 2030 والتنمية**. مقال، العربية نت، 1437هـ.

التدريب على الابتكار في القطاع الحكومي في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ دراسة إجرائية نماذج من إمارة دبي

Creativity training programs in the UAE public sector organizations; The case of Dubai Emirate

*Dr. Mardia Darwish Ahmed Al Balushi

Abstract

The present study aimed to investigate creativity training programs in the context of UAE public organizations.

Qualitative interviewing used to collect data from nine key decision-makers. Nvivo 10 software (version 11) was used to analyze the collected data. The results showed that creativity training programs are effective tool to improve employees' creative skills and achieve corporate goals. Therefore, these programs include all employees, and organizations follow a clear methodology to measure their impacts on employees performance in several stages. The organizations confirmed that they intend to continue conducting such programs; because of the positive achieved results.

Moreover, this research has contributed to filling the gaps related to the scarcity of creativity training studies in the United Arab Emirates context, which makes this research a foundation for other researchers and decision-makers

The research concluded with many recommendations, including the need to conduct additional field studies in public sector organizations to generalize the achieved results. .

Keywords; Creativity training, public sector, The United Arab Emirates.

* Dubai Police General Command - Dubai Police Academy

*د. مرضية درويش أحمد البلوشي

ملخص

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على التفاصيل المتعلقة بالتدريب على الابتكار في المؤسسات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

واستُخدم المنهج النوعي لجمع البيانات من المشاركين، وكانت المقابلات هي الأداة المستخدمة؛ إذ أُجريت مقابلات مع تسعة من صانعي القرار الرئيسيين، كما استُخدمت النسخة الحادية عشرة من برنامج NVivo لتحليل البيانات النوعية.

وأظهرت النتائج، أنّ برامج التدريب على الابتكار وسيلة فاعلة في تحسين المهارات الابتكارية لدى الموظفين وتحقيق الأهداف المؤسسية؛ لذلك تتضمن جميع الموظفين، وتبني المؤسسات منهجية واضحة لقياس تأثيره في أداء الموظفين في مراحل عدة؛ إذ تؤكد المؤسسات أنّها تنوي الاستمرار في عقد هذا البرنامج؛ لما يُحققه من نتائج واضحة.

وعلاوةً على ذلك، ساهم هذا البحث في سد الفجوة الخاصة بندرة الدراسات في مجال التدريب في دولة الإمارات العربية المتحدة، وخاصةً برامج التدريب على الابتكار؛ ما يجعلها أساسًا للباحثين الآخرين وصانعي القرار.

وفي النهاية، خلص البحث إلى العديد من التوصيات، ومنها ضرورة إجراء دراسات ميدانية أخرى في مؤسسات القطاع العام؛ حتى يتسنى تعميم النتائج.

الكلمات المفتاحية: التدريب على الابتكار، القطاع الحكومي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

[البحث الفائز بالمركز الثاني مكرر في مجال الدراسات الادارية بالمسابقة الـ36 لجائزة

راشد بن حميد للثقافة والعلوم]

*القيادة العامة لشرطة دبي - أكاديمية شرطة دبي

مقدمة

في الخمسينيات من القرن الماضي، دُمج الابتكار في مجال إدارة الموارد البشرية، ليظهر مفهوم جديد، وهو التدريب على الابتكار في المؤسسات - (Solomon, 1990) ⁽¹⁾. وعُدَّ التدريب على الابتكار من المجالات الرئيسية في الابتكار (Basadur, Graen & -Green, 1982) ⁽²⁾؛ لذلك ظهرت العديد من الدراسات - ومنها (Vally, et. al, 2019) ⁽³⁾ - التي تؤكد أنه يمكن استخدام التدريب لتحسين القدرات والمهارات الابتكارية لدى الأفراد.

وأكدت نتائج الدراسات التي أجراها الباحثون - ومنهم :

(Glover ,1980) ⁽⁴⁾ (Birdi Leach & Magadley, 2012) ⁽⁵⁾ - أنَّ للتدريب على الابتكار تأثيرًا إيجابيًا

في الأفراد وفرق العمل والمؤسسات، على كلِّ من المدى القصير وال المدى الطويل.

وتقوم معظم مؤسسات القطاع العام في دولة الإمارات، في الوقت الحالي، بعقد برامج التدريب على الابتكار بأنواع مختلفة، ولكن - بسبب قلة الدراسات الميدانية - لا توجد تفصيلات كثيرة لتلك البرامج؛ لذلك سيحاول هذا البحث سد هذه الفجوة، عن طريق الإجابة عن الأسئلة التالية:

أولاً: ما أهمية عقد برامج التدريب على الابتكار في القطاع الحكومي؟

ثانياً: من الموظفين الذين يُلحقون ببرامج التدريب على الابتكار؟

ثالثاً: ما الوسائل المستخدمة لقياس تأثير برامج التدريب على الابتكار؟

رابعاً: ما الخطة المستقبلية بشأن عقد برامج التدريب على الابتكار؟

وعلى حدِّ علم الباحثة، فإنَّ هذا البحث يُعدُّ من أولى الدراسات التي تبحث الجوانب المتعلقة ببرامج التدريب على الابتكار، وخاصةً في القطاع الحكومي في دولة الإمارات.

أولاً: التدريب على الابتكار في دولة الإمارات العربية المتحدة

إنَّ الابتكار موضع تقدير واهتمام من حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة؛ إذ يُعدُّ عنصرًا من المحاور الوطنية لرؤية الإمارات 2021 - (The official Portal of United Arab Emirates, 2019) ⁽⁶⁾؛ لذلك تستخدم

دولة الإمارات العديد من الوسائل لدعم وترسيخ الابتكار في الدولة، نحو منظومة متكاملة للابتكار -

⁽⁷⁾ (The Portal of Mohammed Bin Rashid Centre for Government Innovation, 2019) ،

وتعزيز العوامل الداعمة للابتكار - ⁽⁸⁾ (Alblooshi, 2018).

وتُعدُّ برامج التدريب على الابتكار - أيضًا - من المدخلات التي تستخدمها دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق أهدافها المتعلقة بالابتكار - (The Portal of Mohammed Bin Rashid Centre for

Government Innovation, 2019)، وذلك بعقد أنواع مختلفة من برامج التدريب على الابتكار، ومنها:

دبلوم الابتكار - (The Portal of United Arab Emirates, 2019) ⁽⁶⁾، ورش العمل في تصميم وإدارة

الابتكار الحكومي - (The official Portal of United Arab Emirates, 2019) ⁽⁶⁾، جلسات العصف

الذهني (Thenational.ae news, 2015).

وتُعدّ جلسات العصف الذهني من أشهر أنواع التدريب على الابتكار، ولها أولوية كبرى في الدولة؛ فعلى سبيل المثال، في سنة 2013م، دعا صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، إلى أكبر جلسة عصف ذهني لتبادل الأفكار في دولة الإمارات العربية المتحدة، وشارك فيها عدد كبير من المواطنين والوافدين - (صحيفة الخليج: 2013م).

وعلى الرغم من الاهتمام بعقد تلك البرامج، إلا أنّ (Wilkins 2001)⁽⁹⁾ ذكر أنّ هناك قلة في الدراسات الميدانية التي تركز على خطط وممارسات التدريب والتطوير في المؤسسات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتأكيدياً لذلك، توجد بحوث قليلة عن برامج التدريب بصفة عامة والتدريب على الابتكار بصفة خاصة في نطاق دولة الإمارات؛ إذ أجرى كل من (Zayed & Shahen 1995)⁽¹⁰⁾ (Vally, et. al 2019)⁽³⁾ بحثاً لمعرفة تأثير هذا النوع من التدريب في الطلبة، وبما أنّ طبيعة الموظفين تختلف عن الطلبة، كان لا بدّ من مزيد من الدراسات التي تتضمن عينة من الموظفين قاموا بالعمل واستدركوا الواقع العملي.

مشكلة البحث

تنقسم مشكلة البحث إلى نطاقين اثنين، وهما:

1. نطاق الدول التي تُعقد فيها الدراسات

أكد كل من (Hennessey & Amabile 2010)⁽¹¹⁾، أنّه يمكن الافتراض أنّ النماذج والنظريات التي صمّمها العلماء في العالم الغربي، لا يمكنها أن تُشرح أو تستفيد - وبشكل كافٍ - من ابتكار الأشخاص الذين يعيشون في ثقافات مختلفة تمامًا عن ثقافات الولايات المتحدة؛ الأمر الذي يتعذر معه تعميم نتائج الدراسات الغربية على مناطق أخرى من العالم؛ إذ أنّ أغلب دراسات التدريب على الابتكار أُجريت في الدول الغربية، ومنها (Birdi 2007)⁽¹²⁾ (Birdi, 2005)⁽¹³⁾ (Basadur, Wakabayashi & Graen, 1990)⁽¹⁴⁾ (Williams, 2004)⁽¹⁵⁾ (Geschka, 1996)⁽¹⁶⁾ (Sutton & Hargadon, 1996)⁽¹⁷⁾، ولوحظ أنّ عددًا محدودًا من الدراسات أُجريت في قارة آسيا، ومنها اليابان (Basadur, Wakabayashi & Takai, 1992)⁽¹⁸⁾، وجمهورية الصين (Wang & Horng, 2002)⁽¹⁹⁾؛ ما يشجع على إجراء مزيد من الدراسات في دول أخرى خارج نطاق الدول التي ذُكرت سابقًا، مثل دولة الإمارات العربية المتحدة التي تركز على الابتكار، وتعدّه من أهدافها الاستراتيجية، كما تُعدّ برامج التدريب على الابتكار إحدى وسائلها لتحقيق هذا التوجه الاستراتيجي في الدولة.

2. نطاق القطاع

تؤمن العديد من المؤسسات بالدور المهم لبرامج التدريب على الابتكار.. ونتيجة لذلك، يرى العديد من الباحثين - ومنهم (Clapham, 1997)⁽²⁰⁾ - أنّ المؤسسات تُنسب مواردها البشرية إلى هذا النوع من التدريب، إلا أنّ أغلب الدراسات أُجريت في القطاع الخاص، ومنها (Basadur, Runco & Vega, 2000)⁽⁶⁸⁾ (Birdi, leach & Magadley 2012)⁽⁴⁾ (Haines-Gadd, 2015)⁽²²⁾ (Walter, 2012)⁽²¹⁾، في حين أنّ قلة من الدراسات أُجريت في القطاع الحكومي، مثل: (Wang & Horng, 2002)⁽¹⁹⁾ (Birdi, 2007)⁽¹²⁾

وعرّف (Broadbent & Guthrie 1992)⁽²³⁾ ، القطاع الحكومي، بأنه "جزء من النشاط الاقتصادي للأمة والذي تملكه وتسيطر عليه الحكومة".

ويؤيد العديد من الباحثين ومنهم (Hvidman & Andersen, 2013)⁽²⁴⁾ أنّ هناك بعض الاختلافات والتشابهات بين مؤسسات القطاعين العام والخاص، وبالتالي هناك حاجة ماسّة إلى إجراء بحوث تجريبية؛ للتأكد من مدى تشابه النتائج في القطاعين، وخاصة في مجال التدريب على الابتكار، ومن ثمّ مدى إمكان تعميم نتائج غالبية دراسات التدريب على الابتكار التي أجريت في القطاع الخاص على جميع المؤسسات، بغض النظر عن القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.

أهمية البحث وأهدافه

1. المساهمة في معرفة مدى إمكان تعميم نتائج دراسات التدريب على الابتكار في الدول غير الغربية، في ظل اتجاهات ترى أنه لا يمكن التعميم.
2. إثراء دراسات التدريب على الابتكار، عن طريق دراسته في مناطق جديدة بعيدة تولي هذا النوع من التدريب اهتمامًا.
3. المساهمة في تعديل استراتيجيات التدريب المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتعرف إلى مدى مساهمة التدريب - كونه عنصرًا فاعلاً - في تحقيق الأهداف المؤسسية، وخاصة في مجال الابتكار.
4. هذا البحث من أولى الدراسات التي تتحرى التدريب على الابتكار في نطاق الموظفين في دولة الإمارات.

مفهوم التدريب على الابتكار

أولاً: مفهوم التدريب على الابتكار وأنواعه

عرّف كلّ من (Karwowski & Soszynski, 2008)⁽²⁵⁾ ، التدريب على الابتكار، بأنه "مجموعة من التمارين الموجهة نحو زيادة الإمكانيات الابتكارية للمشاركين، والتي تفهم على حد سواء القدرات الابتكارية، ومنها: التفكير المتبادل، الخيال، الطلاقة، المرونة، الأصالة في التفكير، المواقف الابتكارية".

وتهدف برامج التدريب على الابتكار إلى: تزويد المشاركين مجموعة من الممارسات التي ستُعزز أفكارهم الابتكارية - (Scott, Leritz & Mumford, 2004a)⁽²⁶⁾ ، تنمية الأدوات التي تُعزز الإبداع لدى الأفراد -

(Birdi, 2007)⁽¹²⁾ ، تطوير القدرات الابتكارية للموارد البشرية - (Meinel, *et. al*, 2018)⁽²⁷⁾ .

وذكر (Valgeirsdottir & Onarheim 2017)⁽²⁸⁾ ، أنه توجد العديد من أنواع دورات التدريب على الابتكار، وعزا (Scott, Leritz, & Mumford 2004a)⁽²⁶⁾ ، ازدياد أنواع دورات التدريب على الابتكار، إلى تنوع

مجالات هذا النوع من التدريب؛ لذلك أصبح من الصعب تصنيف أشكاله الرئيسية، والتي قد تصل إلى أكثر من مئة نوع - (Smith, 1998)⁽²⁹⁾ ، ومن أشهر أنواعها: برنامج بورديو للتفكير الابتكاري -

(Feldhusen, Speedie & Treffinger, 1970)⁽³⁰⁾ ، حل المشكلات المستقبلية -

(Torrance, 1978)⁽³¹⁾ ، قبعات التفكير الست - (De Bono, 1985)⁽³²⁾ ، العصف الذهني -

(Bezzi, 2011) (33)؛ لذلك ظهرت عدة محاولات لتصنيف أنواع برامج الابتكار؛ فعلى سبيل المثال، ذكر (Scott, Leritz & Mumford 2004a) (26)، أن أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدورات تستند إلى العوامل التالية:

1. العمليات المعرفية المتعلقة بمهارات حل المشكلات الابتكارية عن طريق التدريب.
2. الوسائل التدريبية المستخدمة لتحسين هذه المهارات.
3. الوسائل المستخدمة لتقديم التدريب.

التدريب على الابتكار في نطاق العمل

يُعدّ الابتكار من المفاهيم الجديدة في الدراسات الإدارية؛ ففي البداية، ركّز عدد قليل من الدراسات على وسائل التفكير الابتكاري في المؤسسات – (Ogilvie & Simms, 2009) (34)، وخاصّة في مجال التدريب؛ إذ غالبًا ما تمّ تجنب موضوع الابتكار لأسباب عدة، ومنها أنّ التدريب على الابتكار مكلف للغاية – (Clapham, 1997) (20). لكنّ هذه النظرة تغيّرت، وخاصّة منذ الخمسينيات من القرن الماضي.. وكما ذكر سابقًا، فقد دُمج الابتكار في مجال إدارة الموارد البشرية، وبشكل أكثر دقة في التدريب؛ لإدخال مفهوم التدريب في الابتكار في المؤسسات – (Solomon, 1990) (1)، وتمّ التوسع في عقد هذه البرامج في أواخر الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، حتى أصبح هذا النوع من التدريب معروفًا ويُعقد في العديد من الشركات الأوروبية (Basadur, Graen & Green, 1982) (2)، وامتد نطاق عقد هذا النوع من التدريب إلى التسعينيات؛ فحقّق اعترافًا واسع النطاق بأهميته في الشركات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية – (Clapham, 1997) (20)، وبدأ يدخل نطاق بعض الدول الآسيوية منذ سنة ألفين (Wang & Horng, 1997) (19) (2002).

وذكر (Meinel, et.al 2018) (27)، أنّ التدريب على الابتكار قد أُعطي أولوية، وذلك من خلال تخصيص الوقت والموارد الكبيرة لصقل وتطوير قدرات الموارد البشرية، وتهتم المؤسسات بصفة خاصّة بتدريب الموظفين على الابتكار للأسباب التالية:

1. التشجيع على توليد أفكار الموظفين؛ ما يؤدي إلى تحسين كفاءاتهم – (Birdi, 2005) (13).
2. تطوير مهارات الموظفين المتعلقة بحل مشكلات العمل – (Wang & Horng, 2002) (19).
3. مساعدة المؤسسات على تحقيق التميز في العمل – (Eskildsen, Dahlgard & Norgaard, 1999) (35).

لذلك انتشر عقد برامج التدريب على الابتكار في مجالات العمل المختلفة، ومنها: التسويق – (Gilbert, Prenshaw & Ivy, 1996) (36)، الهندسة – (Birdi, Leach & Magadley, 2012) (4)، البحوث والدراسات – (Wang & Horng, 2002) (19) التكنولوجيا – (Walter, 2012) (21). وأظهرت الدراسات أنّ معظم الشركات التي تعقد برامج التدريب على الابتكار موجودة في الدول الغربية، ومنها: المملكة المتحدة – (Birdi, 2005) (13)؛ (Birdi, 2007) (12)، الولايات المتحدة الأمريكية – (Williams, 2004) (15)؛ (Basadur, Wakabayashi & Graen, 1990) (14)

(Sutton & Hargadon, 1996) (17)، جمهورية ألمانيا الاتحادية - (Geschka, 1996) (16)، إلا أن قلة من الدراسات أجريت في الدول الأخرى خارج نطاق الدول الأوروبية، ومنها اليابان - (Basadur, Wakabayashi & Takai, 1992) (18).

ومن ناحية أخرى، تشير الأدلة إلى أن المؤسسات في القطاعين العام والخاص قد استثمرت بشكل كبير في برامج التدريب على الابتكار، ولكن تعقد أغلب الدورات في المؤسسات التي تعمل في القطاع الخاص، ومنها: (Basadur, Graen & Green, 1982) (37); (Basadur, Graen & Scandura, 1986) (2); (Birdi, Leach & Magadley, 2012) (4); (Basadur, Runco & Vega, 2000) (68); (Walter, 2012) (21)، في حين أن قلة من الدراسات أجريت في القطاع الحكومي، ومنها (Birdi 2007) (12); (Birdi, 2005) (13); (Wang & Horng, 2002) (19).

الوسائل المستخدمة لقياس فاعلية التدريب على الابتكار

تم استخدام العديد من الوسائل لقياس مدى تأثير برامج التدريب على الابتكار، وذلك وفق ما يلي:

1. التغيير في مواقف الأفراد تجاه التفكير المتباين

عرّف (Williams 2004) (15)، الموقف تجاه التفكير المتباين Attitude towards divergent thinking، بأنه "أفكار الشخص ومشاعره ونواياه السلوكية فيما يتعلق بالتفكير المتباين". وأوضح (Basadur, Graen & Scandura 1986) (37)، أن السلوك تجاه التفكير المتباين، من العوامل التي تساعد على ممارسة التفكير المتباين والخروج عن المألوف؛ لذلك أظهرت العديد من الدراسات التجريبية ومنها (Basadur, Wakabayashi & Takai, 1986) (18); (Basadur, Graen & Scandura, 1986) (37); (Basadur & Hausdorf, 1996) (38) - أن برامج التدريب على الابتكار تحسّن السلوك المتباين لدى المشاركين. وركّز بعض الباحثين - ومنهم (Williams, 1985) (15); (Basadur & Finkbeiner, 1985) (39) (2004) - على الأنواع التالية من السلوك المتباين: السلوك الإيجابي تجاه التفكير المتباين، تفضيل التفكير، تقييم الأفكار، تقييم الأفكار الجديدة، الاعتقاد بأن التفكير الابتكاري (ليس) غريباً. وفي المقابل، أكدت نتائج الباحثين (Perry & Karpova 2017) (40)، أن التدريب على الابتكار ساهم في زيادة إيمان المشاركين بقدراتهم الابتكارية وموقفهم تجاه المخاطرة.

2. التغيير في سلوك الأفراد

أظهرت الدراسات التي ركّزت على التغييرات في سلوك المشاركين، نتيجة لحضور برامج التدريب على الابتكار، أن العديد من المشاركين قد تحسّنت لديهم القدرات الابتكارية عند الانتساب إلى هذه الدورات؛ فعلى سبيل المثال، أوضح العديد من الباحثين - ومنهم (Morin, Robert & Gabora, 2018) (41); (Clapham, 1997) (20) - أن نتائج الاختبارات قبل دخول الدورات وبعدها، قد أشارت إلى تطوّر مهارات الطلاقة والأصالة والمرونة في الفكر لدى المنتسبين، وكذلك أشارت بعض الدراسات التي أجراها الباحثون - ومنهم (Clapham, 1997) (20) (Basadur, Runco & Vega, 2000) (68) - إلى أن سلوك المنتسبين قد تحسّن، وخاصة في ما يتعلق بإيجاد المشكلات وتقييم الأفكار، وذلك بعد حضور برامج التدريب على الابتكار.

وقد توسّع نطاق النتائج؛ إذ وجد بعض الباحثين أنّ هذا النوع من التدريب يؤثر في أداء المشاركين، باكتساب: مهارة القدرة على حل المشكلات – (Houtz & Feldhusen, 1976)⁽⁴²⁾، تطوير مهارات التفاوض المحاسبية (Ogilvie & Simms, 2009)⁽³⁴⁾، تحويل المعرفة المكتسبة إلى إبداعات جديدة – (Birdi, Leach & Magadley, 2012)⁽⁴⁾.

3. التغيير في سلوك المجموعات وفرق العمل

قدّمت معظم الدراسات التي قام بها الباحثون – ومنهم (Kramer, Fleming & Mannis, 2001)⁽⁴³⁾ – دليلاً على ظهور تغييرات إيجابية في توليد الأفكار، وذلك على مستوى المجموعة، وكان ذلك نتيجة رئيسة لبرامج العصف الذهني الجماعي. وعلاوةً على ذلك، نتج عن الدراسة التي قام بها كلٌّ من (Sutton & Hargadon 1996)⁽¹⁷⁾، أنّ التدريب على الابتكار أدى إلى تطوّر الأداء الجماعي في ما يتعلّق

- الحفاظ على الذاكرة المؤسسية لحلّول التصميم.
- تحسين المهارات المتنوعة للمصممين.
- التحلي بالحكمة.
- مهارة إقناع المتعاملين.
- توفير الموارد المالية للمؤسسة.

وأظهرت دراسة أخرى – أيضاً – أجراها (de Villiers Scheepers & Maree 2015)⁽⁴⁴⁾، تحسّناً في المهارات الابتكارية لفريق المشاركين، نتيجة لحضور التدريب على الابتكار.

4. التأثير على المدى الطويل

ذكر كلٌّ من (Scott, Leritz & Mumford, 2004a)⁽²⁶⁾؛ (Baer, 1988)⁽⁴⁵⁾، أنّ الجزء الأكبر من دراسات التدريب على الابتكار، ركّز على قياس نتائج التدريب على الابتكار، وذلك على المدى القصير، متجاهلاً إمكان وجود تأثير على المدى الطويل لهذه البرامج؛ لذلك بُدلت محاولات عدة لسد هذه الفجوة، عن طريق قياس التأثير على المدى الطويل؛ فأظهرت النتائج أنّ للتدريب على الابتكار تأثيراً إيجابياً في المشاركين، وذلك على المدى الطويل

(Sutton & Hargadon, 1996)⁽¹⁷⁾؛ (Parnes & Meadow, 1960)⁽⁴⁶⁾؛

(Birdi, 2005)⁽¹³⁾؛ (Wang & Horng, 2002)⁽¹⁹⁾؛ (Baer, 1988)⁽⁴⁵⁾.

ومن الجدير بالذكر، أنّه لوحظ أنّه لم يكن هناك معيار محدد لتحديد المقصود بالمدى الطويل لبرامج التدريب على الابتكار، وبالتالي فإنّ تحديد فترة ما بعد الاختبار لم تكن موجودة في الدراسات، والتي تباينت بعد ستة أشهر – (Baer, 1988)⁽⁴⁵⁾، ودرس آخرون التأثير بعد ثمانية أشهر – (Parnes & Meadow, 1960)⁽⁴⁶⁾، وغيرهم من ستة أشهر إلى أحد عشر شهراً – (Wang & Horng, 2002)⁽¹⁹⁾.

ويتّضح من مراجعة الدراسات السابقة في مجال الابتكار وتطبيقه في دولة الإمارات العربية المتحدة، أنّ هذا النوع من التدريب من المجالات الرئيسية التي تساعد على تحقيق الأهداف المرتبطة بالابتكار، إلّا أنّه لوحظ أنّ أغلب الدراسات أُجريت في القطاع الخاص. وكما هو معلوم – وكما أكّد العديد من الباحثين، ومنهم

(Hvidman & Andersen, 2013)⁽²⁴⁾ - أن هناك اختلافاً بين مؤسسات القطاعين الخاص والعام، وبالتالي هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات للإجابة عن الأسئلة التالية: هل تتشابه ممارسات التدريب على الابتكار في القطاع الحكومي وتلك الممارسات في القطاع الخاص؟ هل تتشابه نتائج التدريب على الابتكار في الدول الغربية ونظيرتها في الدول الأخرى، كدولة الإمارات العربية المتحدة؟ وبخصوص دولة الإمارات العربية المتحدة تحديداً، فإن هذا البحث يهدف إلى التعمق في معرفة المزيد من أسباب التدريب على الابتكار وأهميته ونتائجه ومستقبله في الدولة.

الوسائل المنهجية وإجراء البيانات

أولاً: المنهجية النوعية

أوضح (Myers 2009)⁽⁴⁷⁾، أن طرائق البحث النوعي قد تم إدخالها في العلوم الاجتماعية لمساعدة الباحثين على التحري عن الظواهر الاجتماعية والثقافية، وتم اختيار هذه المنهجية؛ لأنها يمكن أن تدعم الفهم الجيد لجميع النواحي المرتبطة بالتدريب على الابتكار في القطاع الحكومي في الدولة، في ظل محدودية هذه الدراسات التجريبية في الدولة.

وعرف (Rowley 2012)⁽⁴⁸⁾ المقابلة، بأنها "عمليات تبادل لفظي وجهًا لوجه، يحاول فيها الشخص الذي يجري المقابلة الحصول على معلومات من الشخص الذي يقابله وفهمه"، ويتم استخدام المقابلة أداة لجمع المعلومات؛ لأنها وسيلة فاعلة تساعد الباحثين على التعرف إلى آراء الآخرين وتقديم مجموعة غنية من البيانات (Qu & Dumay, 2011)⁽⁴⁹⁾

ونظرًا إلى عدم وجود معرفة كافية عن التدريب على الابتكار في دولة الإمارات، فقد تم استخدام المقابلات لفهم الظاهرة قيد التحقيق، وذلك بناءً على تجارب المشاركين؛ لتحقيق الأهداف المنشودة من المقابلات؛ لذلك أُجريت مقابلات مع صانعي القرار العاملين في ثلاث من مؤسسات إمارة دبي في مجالات مختلفة؛ وذلك لتحقيق أهداف البحث بالإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما أهمية عقد برامج التدريب على الابتكار في القطاع الحكومي؟
2. من الموظفون الذين يُلحقون ببرامج التدريب على الابتكار؟
3. ما الوسائل المستخدمة لقياس تأثير برامج التدريب على الابتكار؟
4. ما الخطة المستقبلية بشأن عقد برامج التدريب على الابتكار؟

واستند اختيار أسئلة المقابلات إلى الموضوعات الرئيسية في مجال دراسات الابتكار: التدريب على الابتكار بصفة خاصة، وبرامج التدريب بصفة عامة؛ وذلك للمساعدة على فهم الجوانب المختلفة للتدريب على الابتكار في مؤسسات دولة الإمارات العربية المتحدة.

ثانياً: مجتمع البحث وعيّنته

عُرف مجتمع الدراسة، بأنه "المجموعة الكاملة من الأشخاص أو الأحداث أو الأشياء محل الاهتمام التي ترغب في التحقق" - (Sekaran & Bougie, 2013)⁽⁵⁰⁾ .. وعليه، فإن مجتمع الدراسة لهذا البحث، هم الموظفون

المواطنون والوافدون الذين يعملون في دولة الإمارات العربية المتحدة، والذين لهم علاقة ببرامج التدريب على الابتكار.. في حين تمّ تعريف عينة الدراسة، بأنها "الإجراء الذي يتضمن اختيار عدد كافٍ من العناصر الصحيحة من مجتمع الدراسة؛ الأمر الذي يُمكن دراسة العينة وفهم خصائصها أو صفاتها من تعميم هذه الخصائص أو الصفات على مجتمع الدراسة" - (Sekaran & Bougie, 2013) (50).

وتضمّنت العينة تسعة من الموظفين من صانعي القرار الذين يعملون في ثلاث مؤسسات عامّة تابعة لحكومة دبي، والتي تقوم بعقد دورات التدريب على الابتكار بصفة دورية، وقد تمّ اختيار عدد العينة باتّباع القاعدة التي ذكرها (Rowley 2012) (48)، وهي أنه يتعين على الباحثين الجدد ضرورة إجراء اثنتي عشرة مقابلة، إذا كانت المدة ثلاثين دقيقة تقريباً لكلّ مقابلة، أو ما يعادلها، في حين يمكن الاكتفاء بست مقابلات إلى ثماني مقابلات، إذا كانت المدة ساعة تقريباً.

ولتحديد عدد كافٍ من المقابلات المطلوبة للدراسات النوعية، يعتمد العديد من الباحثين على اتباع أسلوب التشبّع النظري (theoretical saturation)، الذي يُعرّف بأنه "النقطة التي لا تُلاحظ فيها أي معلومات أو سمات فريدة في البيانات" - (Guest, Bunce & Johnson, 2006) (51)، ومع ذلك، كان هناك اختلاف بين الباحثين بشأن نقطة التشبّع، التي تختلف من إجراء ست مقابلات - (Johansson, Fried & Berggren, 2013) (52) إلى اثنتي عشرة مقابلة - (Guest, Bunce & Johnson, 2006) (51).

وساعد اتباع القاعدة المذكورة أعلاه بعقد تسع مقابلات، على الوصول إلى تشبّع البيانات؛ ولهذا فإنّ حجم العينة المناسب لهذه الدورة هو تسعة من صانعي القرار الرئيسيين، ومدة ساعة واحدة تقريباً لكلّ مقابلة.

ثالثاً: إجراءات تحليل البيانات

عرّف (Savin-Baden & Major 2013) (53)، تحليل البيانات النوعية، بأنه "عملية مستمرة تتضمن تقسيم البيانات إلى أجزاء ذات معنى؛ بغرض فحصها"، وذكر كلّ من (Bogdan & Biklen 1992) (54)، أنه باتّباع منهجية التحليل النوعي، تجذب العديد من الأنشطة انتباه الباحث، والمتعلّقة بـ: جمع البيانات من الميدان، تصنيف البيانات إلى فئات، تنظيم البيانات في قصّة، برمجة النص النوعي.

وعند الانتهاء من المقابلات مع تسعة من صانعي القرار الرئيسيين، بدأت عملية التحليل النوعي، مستهدفةً التعرّف إلى تفصيلات عن برامج التدريب على الابتكار في المؤسسات الحكومية في إمارة دبي.

وعرّف كلّ من (Savin-Baden & Major 2013) (53)، التحليل الموضوعي (Thematic analysis)، بأنه "فكرة موحّدة أو مهيمنة في البيانات، والعثور على موضوعات هو في صميم عملية تحليل البيانات"، وتمّ استخدام التحليل الموضوعي والمبني على أساس الدراسات السابقة؛ لتحليل البيانات التي تمّ الحصول عليها من المقابلات؛ وذلك لتشفير البيانات؛ ولذلك فإنّ الموضوعات الرئيسة Key themes المتعلّقة بالتدريب على الابتكار، تمّ تصنيفها في طبقتين من البيانات بحدّ أقصى في الترميز لإجراء تحليل دقيق للبيانات النوعية، وقد تمّ ترميز كلّ مقابلة بشكل منفصل ثمّ تحليلها.. ونتيجة لذلك، تمّ تصنيف الموضوعات الرئيسة والموضوعات الفرعية، كما ستتمّ مناقشته في الفصل المقبل.

وذكر (Rowley2012)⁽⁴⁸⁾، أن برنامج NVivo مفيد جداً في تحليل نصوص المقابلة؛ لذلك تم استخدام النسخة الحادية عشرة منه لتحليل البيانات النوعية.

وأكد (Flick 2014)⁽⁵⁵⁾، أن التسجيل الصوتي للمقابلات مهم؛ وذلك للحصول على أكبر قدر ممكن من الدقة للوضع الذي أدى إلى جمع البيانات.. وعليه، تم تسجيل جميع المقابلات صوتياً، وذلك بعد أخذ الموافقة من المشاركين؛ لتسهيل الرجوع إلى البيانات عند الحاجة.

رابعاً: البيانات الشخصية لصانعي القرار

تم جمع البيانات من تسعة من صانعي القرار العاملين في ثلاث مؤسسات حكومية في إمارة دبي، والذين تم اختيارهم بسبب ارتباط وظائفهم ببرامج التدريب على الابتكار. وفي ما يتعلق بالجنس، كان جميع المشاركين من الذكور، وقد اعتذرت اثنتان من النساء تنطبق عليهما الشروط عن الاشتراك؛ بسبب التسجيل الصوتي للمقابلات. وأما بشأن مستويات التعليم، فواحد فقط من المشاركين حاصل على درجة الدكتوراه، بينما يحمل ما يقرب من نصف المشاركين درجة (ماجستير)، والبقية حاصلون على درجة (بكالوريوس). وكان أربعة من المشاركين من الفئة القيادية، بينما البقية من الفئة الإشرافية. وبشأن علاقتهم ببرامج التدريب على الابتكار، فلجميعهم علاقة مباشرة بتلك البرامج؛ فثلاثة منهم يقومون بدور الإشراف العام على جميع الأمور المتعلقة بهذا النوع من التدريب، واثنتان عضوان في فريق لقياس تأثير التدريب وتحليل الاحتياجات التدريبية، وثلاثة مسؤولون عن إلحاق الموظفين بهذا النوع من التدريب، وكان أحدهم مدرباً في برامج التدريب على الابتكار. وللمحافظة على هوية المشاركين، تم التمييز بينهم بالإشارة إليهم بالأرقام من 1 إلى 9، كما سيظهر عند مناقشة النتائج في الفصل المقبل.

تحليل البيانات والنتائج

الموضوعات الرئيسية

يوضح الجدول رقم (1) الموضوعات الرئيسية The key themes التي ظهرت أثناء التحليل؛ إذ تمّ تصنيفها في (4) موضوعات، وذلك على النحو التالي:

جدول 1 :الموضوعات الرئيسية المتعلقة بالتدريب على الابتكار

الموضوع الرئيس	الموضوع الفرعي	المصدر
أهمية التدريب على الابتكار	1. على مستوى الأفراد	Birdi 2007 ⁽¹²⁾
	2. على مستوى المؤسسات	(Mansfield, Busse & Krepelka) ⁽⁵⁶⁾ 1978
طبيعة الموظفين الذين يُلقون ببرامج التدريب على الابتكار	1. حسب التسمية الوظيفية	(Williams 2004) ⁽¹⁵⁾
	2. حسب الجنس	(Gist1989) ⁽⁵⁷⁾
الوسائل المستخدمة لقياس تأثير برامج التدريب على الابتكار	المستوى الأول: رد الفعل	(Kirkpatrick 1967) ⁽⁵⁸⁾ نموذج
	المستوى الثاني: التعلّم	
	المستوى الثالث: السلوك	
	المستوى الرابع: النتائج (العائد من الاستثمار)	
الخطة المستقبلية لبرامج التدريب على الابتكار	1. نعم	(Susnea & Tataru 2014) ⁽⁵⁹⁾
	2. لا	

أولاً: أهمية برامج التدريب على الابتكار

حينما طُلب من المشاركين الإجابة عن السؤال التالي: لماذا تقوم المؤسسة بعقد وتنسيب الموظفين إلى برامج التدريب على الابتكار؟ أظهر جميع المشاركين أنّ هناك نوعين من الأسباب يدعوان المؤسسات إلى عقد وتنسيب الموظفين إلى هذا النوع من التدريب، وهما:

1. على المستوى الفردي

عدّ ثمانية من المشاركين، التدريب على الابتكار، وسيلة تساعد على تطوير قدرات المشاركين الابتكارية والإبداعية؛ فمثلاً، قال المشارك ذو الرقم 7، إنّ "التدريب على الابتكار يساعد الموظف على توليد أفكار جديدة أو تطوير عملية جديدة أو إنشاء أشياء جديدة"، في حين ذكر المشارك ذو الرقم 9، أنّ "هدفنا تشجيع الموظفين على التفكير الإبداعي".

إنّ التصريحات المذكورة أعلاه، تدعم الدراسات السابقة في هذا المجال؛ إذ يعتقد كثير من الباحثين، أنّ أحد الأسباب التي تجعل المؤسسات تعقد برامج التدريب على الابتكار، أنّها أداة لتنمية قدرات الموظفين؛ فقد ذكر (Mansfield, Busse & Krepelka 1978)⁽⁵⁶⁾، أنّ العديد من الدراسات تشير إلى أنّ التدريب أحد الأساليب المفضلة لتعزيز ابتكار الموظفين في سياق العمل.. وعلى وجه الخصوص، أكّد (Birdi 2005)⁽¹³⁾، أنّ هذا النوع من التدريب يشجع الأفراد على خلق الأفكار وتعزيز القدرات الابتكارية، وقال (Birdi 2007)⁽¹²⁾: إنّ هذا النوع من التدريب يشجع الأفراد على الإبداع.

2. على مستوى المؤسسات

ذكر جميع المشاركين مبررات عدة متعلّقة بالمستوى المؤسسي لعقد برامج التدريب على الابتكار؛ إذ أكّدوا أنّ التدريب على الابتكار يساعد المؤسسات على تحقيق الأهداف الاستراتيجية مثل الابتكار؛ فمثلاً، قال المشارك ذو الرقم 4: "لا أدير برنامجاً تدريبياً ما لم أتأكد من أنّه يساعدني على تحقيق أهداف مؤسستي؛ لأنّ مؤسستي تهدف إلى تحقيق أهداف حكومة دبي، ومنها التركيز على الابتكار".

وذكر ستة من المشاركين، أنّ برامج التدريب على الابتكار تطوّر إجراءات العمل؛ فمثلاً، قال المشارك رقم 1 "نقوم بتدريب الموظفين على الابتكار؛ لأنّهم سيجدون أساليب مبتكرة وجديدة لتحسين إجراءات العمل أو لتحسين بيئة العمل الداخلية".

وأوضح أربعة من المشاركين، أنّ برامج التدريب على الابتكار تُحفّز الثقافة المؤسسية الإيجابية؛ ما يُعزّز الإبداع والابتكار في بيئة العمل؛ فمثلاً، قال المشارك رقم 7: "بهذا النوع من التدريب، نريد أنّ ننشئ ثقافة تشجع الموظف على أن يكون مبدعاً وخلاقاً.. وعن طريق التدريب على الابتكار، نهدف إلى تعميم ثقافة مؤسسية تشمل كلاً من الإبداع والابتكار في مكان العمل".

وأيدت الدراسات السابقة، أنّ الابتكار شرط أساسي لتحقيق الفاعلية المؤسسية، (Basadur & Hausdorf)⁽³⁸⁾ (1996)، إلّا أنّ هناك نقصاً في دراسات قياس مدى تأثير التدريب على الابتكار في تحقيق الأهداف الاستراتيجية في المؤسسة.. ومع ذلك، أظهرت الدراسات في مجال التدريب بصفة عامّة، أنّ هناك علاقة إيجابية بين التدريب وتحقيق الأهداف المؤسسية (O'Donnell & Garavan, 1997)⁽⁶⁰⁾؛ ما ساعد على دعم النتيجة السابقة التي تمّ التوصل إليها.

وأما بشأن تطوير العمل، فقد أكّد كلّ من (Martensen & Dahlgard 1999)⁽⁶¹⁾، أنّ الموظفين الذين ينضمّون إلى برامج التدريب، يكونون أكثر ابتكاراً ويستخدمون خيالهم أكثر؛ ما يُكسبهم مهارات أكثر انفتاحاً على التغييرات والمدخلات الجديدة وأكثر مرونةً واستعداداً لتعلّم أساليب جديدة، وبالتالي تعزيز قدرتهم العقلية. وعليه، نستخلص أنّ أهمية عقد وتنسيب الموظفين إلى دورات التدريب على الابتكار في دولة الإمارات، متناغمة مع الدراسات السابقة، سواء التي أُجريت في الدول الغربية، أو التي أُجريت في القطاعين العام والخاص في الدول المختلفة.

ثانياً: الفئة المستهدفة للاتحاق ببرامج التدريب على الابتكار

من أجل تحديد مزيد من التفاصيل عن طبيعة الموظفين الذين يتم انتسابهم إلى دورات التدريب على الابتكار، سألنا المشاركين: من الفئة المستهدفة للاتحاق بالتدريب على الابتكار؟ فكان هناك إجماع في الرأي بين جميع المشاركين على أن هذا النوع من التدريب متوافر لجميع الموظفين، بغض النظر عن جنسهم وتسمياتهم الوظيفية؛ فمثلاً، قال المشارك رقم 6: "التدريب على الابتكار يشمل جميع الموظفين من مختلف الفئات الإشرافية والتنفيذية والقيادية"، في حين قال المشارك رقم 7: "تشارك جميع الموظفين في هذه الدورات من مختلف الجنسيات والرتب، ولا توجد أي تفضيلات؛ فجميعهم يحضرون الدورات نفسها".

أشار (Gilbert, Prenshaw & Ivy 1996)⁽³⁶⁾، إلى أن المؤسسات تهتم بتدريب الموظفين على الابتكار؛ لأنهم مورد مهم لها.

وأظهرت مراجعة لعينة من دراسات سابقة لبرامج التدريب على الابتكار، أن العديد من الدراسات شملت المديرين – (Williams, 2004)⁽¹⁵⁾؛ (Basadur, Wakabayashi & Takai, 1992)⁽¹⁸⁾، في حين ضمت الدورات الأخرى مزيجاً من المديرين وغير المديرين – (Basadur, Wakabayashi & Graen, 1990)⁽¹⁴⁾، والمهندسين – (Stephenson & Treadwell, 1966)⁽⁶²⁾.

وفي ما يتعلق بجنس المشاركين في التدريب على الابتكار، أظهرت بعض الدراسات أنهم من الذكور والإناث – (Gist, 1989)⁽⁵⁷⁾.

وعليه، نستنتج أن مؤسسات القطاع الحكومي في دولة الإمارات، تتجه أسلوباً متماشياً مع الدراسات السابقة التي أجريت في مختلف الدول والقطاعات، بشأن ضرورة تدريب جميع الموظفين على الابتكار.

ثالثاً: الوسائل المستخدمة لقياس تأثير برامج التدريب على الابتكار

حينما طرحنا السؤال التالي على المشاركين: ما أدوات التقييم التي يتم استخدامها لقياس تأثير برامج التدريب على الابتكار؟ أفاد جميعهم، بأن نموذج (Kirkpatrick 1967)⁽⁵⁸⁾ هو الأداة التي تستخدم لقياس فاعلية جميع برامج التدريب في المؤسسات الحكومية في إمارة دبي.

ومن أجل تحديد المستويات المستخدمة لهذا النموذج في المؤسسات، طرحنا أسئلة عن المستويات المختلفة للنموذج: رد الفعل، التعلّم، السلوك، النتائج (العائد من الاستثمار)؛ فأوضحت الردود، أن المؤسسات الثلاث تقيس المستويات الثلاثة الأولى: (رد الفعل، التعلّم، السلوك)، وتبين أن مؤسسة واحدة تستخدم أداة لقياس المستوى الرابع: النتائج (العائد من الاستثمار).

المستوى الأول: ردّ الفعل

أوضح جميع المشاركين، أنه يتم قياس رد فعل المشاركين، بقياس انطباع الموظف عن الدرجة التي كان فيها برنامج التدريب على الابتكار: مناسباً، مريحاً، مرتبطاً بوظيفته؛ فمثلاً، قال المشارك رقم 7: "المرحلة الأولى – والتي تُسمّى رد الفعل – تتم مباشرة بعد الانتهاء من البرنامج التدريبي؛ إذ يقوم الموظف بالتقييم عن طريق

الإجابة عن الأسئلة التالية: كيف كانت الدورة؟ كيف كان المدرب؟ كيف كانت محتويات الدورة؟ باختصار؛ هذه هي المرحلة الأولى".

المستوى الثاني: التعلّم

أوضح جميع المشاركين، أنّ هذا المستوى يتعلّق بتقييم درجة تعلّم المهارات نتيجة المشاركة في التدريب على الابتكار؛ فمثلاً، قال المشارك رقم 9: "المرحلة الثانية هي التعلّم، ونقيس فرق التعلّم عن طريق مقارنة درجة التعلّم قبل التدريب وبعده، ونُجري اختبار ما قبل التقييم وما بعده منذ العام الماضي؛ لذلك نعمل على اكتشاف فاعلية المتدرب وما اكتسبه والمعرفة الأكاديمية والعملية في أثناء التدريب".

المستوى الثالث: السلوك

ذكر جميع المشاركين، أنّ هذا المستوى يتمّ تطبيقه في مؤسساتهم، ويهتم بتقييم التغيّرات التي طرأت على سلوك الموظف بعد الالتحاق ببرنامج التدريب على الابتكار؛ فمثلاً، قال المشارك ذو الرقم 1: "نقيس نجاح البرنامج بناءً على التغيّر في سلوك الموظف، بالتحقق ممّا يلي: هل تمكن هؤلاء الموظفون بعد عودتهم إلى بيئة العمل من استخدام الأساليب التي تعلموها في البرنامج؟ هل استطاعوا أن يحسنوا في بيئة العمل؟ فمثلاً، حينما رجع الموظف الذي انتسب إلى دورة تدريبية بشأن توليد الأفكار، هل أصبح قادراً على قيادة عمليات العصف الذهني في المؤسسة؟ هل جمع هذا الشخص الموظفين وبدأ بتوليد الأفكار؟".

المستوى الرابع: النتائج (العائد من الاستثمار)

ناقش ثلاثة فقط من المشاركين هذا المستوى، وقد تبين أنّ مؤسسة واحدة فقط ذكرت أنّ تقييم دورات التدريب على الابتكار يتضمن هذا المستوى، وأوضحوا أنّ هذا المستوى يعكس ما إذا كان برنامج التدريب على الابتكار يُساهم في الوصول إلى النتائج المؤسسية النهائية المرغوب فيها أم لا، وذكروا أنّهم طوّروا أسلوباً يركّز على قياس العائد من الاستثمار في التدريب ليكون مؤشراً لهذا المستوى؛ فمثلاً، قال المشارك رقم 8: "بمجرد الانتهاء من تقييم المستوى الثالث للموظفين، سيتمّ إجراء تقييم العائد من الاستثمار؛ لأننا نريد أن نعرف ما إذا كان لدورات الابتكار تأثير مباشر في أمننا أو سلامة الأفراد أو تسهيل الإجراءات أم لا".

ويتكوّن نموذج (Kirkpatrick 1967)⁽⁵⁸⁾ من أربعة مستويات، وهي:

المستوى الأول: ردّ الفعل

يشير إلى مدى إعجاب المشارك بدورة تدريبية محددة. وعلى الإدارة العليا إعطاء ردود فعل الموظفين أولوية؛ لأنّه إذا كان المتدربون قد استمتعوا بالدورة التدريبية، فقد يحققون أقصى فوائد منها.

المستوى الثاني: التعلّم

يعكس المبادئ والحقائق والأساليب التي تعلّمها المشارك نتيجة لحضور البرامج التدريبية.

المستوى الثالث: السلوك

يمثل التغيّرات في سلوك الموظفين المتصلة بالوظيفة؛ نتيجة لحضور البرنامج التدريبي.

ويرى الباحث، أن عددًا قليلًا من المؤسسات لديها موارد بشرية كافية لقياس هذا المستوى؛ لأنه يتطلب وقتًا وقدرةً لإنجاز هذه المهمة.

المستوى النهائي: النتائج

يعكس أهداف معظم الدورات التدريبية، من ناحية خفض التكاليف وتحسين الجودة وتعزيز الروح المعنوية، ويُركز على الفاعلية طويلة المدى لبرنامج التدريب.

ويرى الباحث، أنه سيكون من الأفضل تقييم البرامج التدريبية مباشرةً من ناحية النتائج المرغوب فيها. ويمتاز هذا النموذج بالعديد من المزايا، ومنها:

1. يرى (O'Toole 2009)⁽⁶³⁾، أن النموذج واحد من النماذج المشهورة في مجال التدريب؛ لأنه واضح ومباشر ويمكن فهمه وتنفيذه بسهولة.

2. يُساعد النموذج على معرفة معايير تقييم التدريب – (Alliger & Janak, 1989)⁽⁶⁴⁾.

3. يتوافق النموذج مع أي محاولة منهجية لتطوير الأداء المؤسسي – (Kaufman & Keller, 1994)⁽⁶⁵⁾..

ومع ذلك، لوحظ – باستثناء مؤسسات القطاع الحكومي في دولة الإمارات – أنه لا توجد دراسات سابقة قامت بتقييم تأثير برامج التدريب على الابتكار باستخدام نموذج (Kirkpatrick 1967)⁽⁵⁸⁾، لكن توجد أدوات متخصصة تختلف باختلاف الهدف المرجو من البرنامج.

وكما تم شرحه في الفصل الثاني، فإنه يتم قياس فاعلية التدريب على الابتكار على المستوى الفردي، وفقًا للمعايير التالية:

1. التغيير في مواقف الأفراد تجاه التفكير المتباين – (Basadur Graen & Scandura 1986)⁽³⁷⁾

(Basadur, Wakabayashi & Graen, 1990)⁽¹⁸⁾; (Basadur, Wakabayash & Takai, 1992)⁽¹⁴⁾.

2. التحسن في رغبة المشاركين في التعلم – (Lourenço & Jayawarna, 2011)⁽⁶⁶⁾.

3. التغيير في السلوك، مثل: اكتساب مهارة القدرة على حل المشكلات

(Houtz & Feldhusen, 1976)⁽⁴²⁾، تطوير مهارات التفاوض المحاسبية – (Ogilvie & Simms)⁽³⁴⁾

(2009)، تحويل المعرفة المكتسبة إلى إبداعات جديدة – (Birdi, Leach & Magadley, 2012)⁽⁴⁾.

4. التغيير على المدى الطويل، عن طريق: إيجاد المشكلات وإيجاد الحلول – (Baer, 1988)⁽⁴⁵⁾، توليد الأفكار وتطبيقها على أرض الواقع – (Birdi, 2005)⁽¹³⁾.

والمقارنة نموذج (Kirkpatrick 1967)⁽⁵⁸⁾ بالمعايير الأخرى المستخدمة لقياس التدريب على الابتكار، يتضح ما يلي:

1. أن مستوى رد الفعل في نموذج (Kirkpatrick 1967)⁽⁵⁸⁾ موازٍ للأساليب المستخدمة لقياس تغيير مواقف الأفراد تجاه التفكير المتباين.
2. أن مستوى التعلم في نموذج (Kirkpatrick 1967)⁽⁵⁸⁾ موازٍ لقياس التحسن في رغبة المشاركين في التعلم.
3. أن مستوى التغيير في السلوك في نموذج (Kirkpatrick 1967)⁽⁵⁸⁾ موازٍ ل: تحسن مهارات التفكير المختلفة للمشاركين، تحسن مهارات العملية الابتكارية للمشاركين، تحسن أداء المشاركين.
4. أن مستوى قياس النتائج (العائد من الاستثمار) في نموذج (Kirkpatrick 1967)⁽⁵⁸⁾ موازٍ لقياس التأثير على المدى الطويل.

وبناءً على المقارنة السابقة، نستخلص أنه على الرغم من اختلاف الأدوات المستخدمة لقياس فاعلية برامج التدريب على الابتكار في المؤسسات الحكومية في إمارة دبي، عن الدراسات التي أجريت في مناطق مختلفة من العالم، فإن النتائج المحققة كانت متشابهة، وبالتالي ليست هناك حاجة ماسة إلى إحداث أساليب أخرى متخصصة في قياس فاعلية التدريب على الابتكار.

رابعاً: الخطة المستقبلية لبرامج التدريب على الابتكار

حينما طرحنا السؤال التالي على المشاركين: هل ترغب مؤسستكم في الاستمرار في عقد دورات التدريب على الابتكار؟ أجمع جميع المشاركين على الرغبة في الاستمرار في عقد برامج التدريب على الابتكار في المستقبل؛ فمثلاً، قال المشارك رقم 2: "نعم، وفي الخطة المستقبلية، هدفنا أن يحضر جميع الموظفين هذا النوع من التدريب"، وقال المشارك رقم 7: "نعم؛ سنستمر في هذه البرامج، وسنعمل على تطويرها أيضاً".

هناك اتفاق بين الباحثين - (Hennessey & Amabile, 11)⁽¹¹⁾; (Basadur, Graen & Green, 1982)⁽²⁾ (2010) - على أن التدريب على الابتكار أحد الاتجاهات الرئيسية في دراسات الابتكار، كما أن كثيراً من الدراسات التي قام بها الباحثون - ومنهم (Susnea&Tataru, 2014)⁽⁵⁹⁾ - أوضحت أنه بالإمكان تدريب الأفراد على الابتكار.

إن تبرير الاستمرار في عقد هذه البرامج، يُستمد من كونها طريقة مقبولة لتطوير الابتكار على المستوى الحالي للأفراد، وذلك بتدريبهم على تقنيات التفكير الابتكاري (Mansfield, Busse & Krepelka, 1978)⁽⁵⁶⁾. وعليه، نستخلص أن هناك اتفاقاً في وجهات النظر بين كل من صانعي القرار الرئيسيين في المؤسسات الحكومية في إمارة دبي والدراسات ذات الصلة، على ضرورة الاستمرار في عقد هذا النوع من التدريب؛ لأنه يُعدّ إحدى التقنيات الفاعلة والمساعدة على تحقيق الأهداف المختلفة للمؤسسات.

الخاتمة

أولاً: استنتاجات البحث

تعقد مؤسسات القطاع الحكومي في دولة الإمارات العربية المتحدة، دورات مختلفة في مجال التدريب على الابتكار، إلا أن الدراسات الميدانية المتعلقة بهذا النوع من التدريب قليلة، كما لم يكن هناك وضوح في التفاصيل المتعلقة بهذا النوع من التدريب؛ لذلك هدف هذا البحث إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

أولاً: ما أهمية عقد برامج التدريب على الابتكار في القطاع الحكومي؟

ثانياً: من الموظفون الذين يُلقون ببرامج التدريب على الابتكار؟

ثالثاً: ما الوسائل المستخدمة لقياس تأثير برامج التدريب على الابتكار؟

رابعاً: ما الخطة المستقبلية بشأن عقد برامج التدريب على الابتكار؟

ونظراً إلى ندرة الدراسات في هذا المجال، فقد تمّ استخدام البحث النوعي للإجابة عن الأسئلة السابقة؛ إذ تمّ إجراء مقابلات مع تسعة من صانعي القرار العاملين في ثلاث من مؤسسات القطاع الحكومي في إمارة دبي، ثمّ تحليل البيانات باستخدام النسخة الحادية عشرة لبرنامج Nvivo.

وقد حققت المقابلات الأهداف المنشودة لهذا البحث، وذلك بتقديم وصف متعمق للأهداف التي تدعو إلى عقد هذا النوع من التدريب وأهميته، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات؛ لكونه متوافقاً لجميع الموظفين العاملين في تلك المؤسسات؛ إذ يتمّ قياس الفاعلية عن طريق المراحل المختلفة لنموذج

(Kirkpatrick ..1967)⁽⁵⁸⁾ ونظراً إلى تأثيره الإيجابي، توجد خطة مستقبلية واضحة للاستمرار في عقد

وإرسال الموظفين إلى التدريب على الابتكار.

وأظهرت النتائج - أيضاً - أن الدول متوافقة مع الدراسات السابقة - ومنها (Williams, 2004)⁽¹⁵⁾ - التي أُجريت في الدول الغربية، وكذلك تلك أُجريت في القطاع العام، مثل (Birdi, 2007)⁽¹²⁾، والقطاع الخاص، مثل (Walter, 2012)⁽²¹⁾.

ثانياً: المساهمات النظرية

يتضمّن هذا البحث المساهمات النظرية التالية:

1. ذكر كلّ من (Hennessey & Amabile 2010)⁽¹¹⁾، أن وجهات النظر بشأن الابتكار، تختلف بين الولايات المتحدة والدول الأخرى، إلا أن نتائج هذا البحث أثبتت عكس ذلك، وخاصة في مجال برامج التدريب على الابتكار؛ إذ إنّ النتائج متوافقة مع تلك التي أُجريت في الدول الغربية بصفة عامّة؛ الأمر الذي يُشجّع على إجراء مزيد من الدراسات؛ لمعرفة مجالات الابتكار التي قد تتشابه أو تختلف مع الدول الغربية، كالولايات المتحدة.

2. ساهم هذا البحث في تلبية توصية (Alblooshi 2018)⁽⁸⁾ بإجراء مزيدٍ من البحوث لمعرفة التأثير المحتمل للتدريب على الابتكار في أداء كلّ من الموظفين والأفراد في مؤسسات القطاع الحكومي، وكذلك توصية (Clapham 2003)⁽⁶⁷⁾ بتحديد الآثار طويلة الأجل لهذا النوع من التدريب.

3. أضاف البحث الحالي إلى دراسات القطاع الحكومي وفي منطقة جديدة تندر فيها الدراسات؛ فكما ذكر سابقاً، فإنّ معظم دراسات التدريب على الابتكار السابقة أُجريت في مؤسسات القطاع الخاص (Walter, 2012)⁽²¹⁾؛ إذ هناك ندرة في هذا النوع من الدراسات في القطاع الحكومي.

ثالثاً: المساهمات العمليّة

يتضمّن هذا البحث المساهمات العمليّة التالية:

1. يُعدّ هذا البحث مرجعاً أساسياً للباحثين الآخرين المهتمين بالتدريب على الابتكار في القطاع الحكومي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. يؤكّد هذا البحث، لمتخذي القرار والمديرين في مختلف الدوائر، أهمية الاستثمار في هذا النوع من التدريب؛ لما له من أهمية على المستوى الفردي والمؤسسي، كونه إحدى الوسائل الفاعلة في تحقيق توجهات الحكومة نحو التركيز على الابتكار في القطاع الحكومي وتحقيق رؤية الدولة في هذا المجال.
3. يُساعد هذا البحث، إدارات التدريب في الدوائر المختلفة، وخاصة التي تقوم بتصميم البرامج التدريبية، على التركيز على أن تكون مخرجات البرامج التدريبية متناغمة مع الأهداف المنشودة لتلك البرامج، وذلك للحصول على أكبر فائدة مرجوة من تلك البرامج.

رابعاً: محدّدات البحث وتوصياته

1. ناقش هذا البحث التدريب على الابتكار بمختلف أنواعه، إلّا أنّه - وكما ذكر سابقاً - هناك أنواع عدّة من برامج التدريب على الابتكار، وكما أكّد (Clapham 2003)⁽⁶⁷⁾، فإنّ برامج التدريب على الابتكار تختلف في الأساليب والنطاق؛ لذلك نوصي الدراسات المستقبلية في هذا المجال، بدراسة مدى تأثير أنواع محددة من برامج التدريب على الابتكار، كالعصف الذهني على مستوى الابتكار لدى الموظفين.
2. أُجري هذا البحث فقط في إمارة دبي، وهناك حاجة إلى إجراء دراسات تجريبية أخرى في بقية إمارات الدولة ومؤسسات القطاع العام في الدول الأخرى؛ لتعميم النتائج المحققة.
3. ناقش البحث الموضوع وفقاً لوجهات نظر صانعي القرار، بينما لم يتمّ تضمين وجهات نظر الموظفين؛ لذلك لا بدّ من إجراء بحوث مستقبلية تتضمن عينتها الموظفين الذين التحقوا بهذا النوع من التدريب.

1. Solomon, C., 1990. What An Idea: Creative Training. *Workforce Management*, 69(5), pp. 64–71.
2. Basadur, M., Graen, G.B. & Green, S.G., 1982. Training in creative Problem solving: Effects on ideation and problem finding and solving in an industrial research organization. *Organisational Behavior and Human Performance*, 30(1), pp.41–70.
3. Vally, Z., Salloum, L., AlQedra, D., El Shazly, S., Albloshi, M., Alsheraifi, S., & Alkaabi, A. 2019. Examining the effects of creativity training on creative production, creative self–efficacy, and neuro–executive functioning. *Thinking Skills and Creativity*, 31,pp. 70–78.
4. Birdi, K., Leach, D. & Magadley, W., 2012. Evaluating the impact of TRIZ creativity training: an organisational field study. *R&D Management*, 42(4), pp.315–326.
5. Glover, J. 1980.A creativity– training workshop: short–term, long–term and transfer effects. *The Journal of Genetic Psychology*, 136, 3–16.
6. The official Portal of United Arab Emirates,The Cabinet, viewed 29 February 2016, <<https://www.uaecabinet.ae>>.
7. The Portal of Mohammed Bin Rashid Centre for Government Innovation, viewed 12 January 2019, <<https://www.mbrcgi.gov.ae/>>.
8. Alblooshi, Mardeya, Assessing factors that influence employees’ creativity in public–sector organisations The case of Dubai government organisations, Doctor of Philosophy thesis, University of Wollongong, 2018. <https://ro.uow.edu.au/theses1/278>
9. Wilkins, S 2001, International briefing 9: Training and development in the United Arab Emirates. *International Journal of Training and Development*, 5(2), pp. 153–165.

10. Zayed, A.M. & Shaheen, M.K., 1995. Using Electronic Brainstorming (EBS) to Improve Students' Creativity. *Journal of Economic and Administrative Sciences*. pp.155–158.
11. Hennessey, B. A. & Amabile, T. M., 2010. Creativity, *Annual Review of Psychology*, 61, pp. 569–98.
12. Birdi, K., 2007. A lighthouse in the desert? Evaluating the effects of Creativity training on employee innovation. *The Journal of Creative Behavior*, 41(4), pp.249–270.
13. Birdi, K.S., 2005. No idea? Evaluating the effectiveness of creativity training. *Journal of European industrial training*, 29(2), pp.102–111.
14. Basadur, M, Wakabayashi, M & Graen, G B 1990. Individual problem solving styles and attitudes toward divergent thinking before and after training. *Creativity Research Journal*, 3(1), pp. 22–32.
15. Williams, S. D. 2004. Personality, attitude, and leader influences on divergent thinking and creativity in organizations. *European Journal of Innovation Management*, 7(3), pp.187–204.
16. Geschka, H. 1996. Creativity Techniques in Germany. Blackwell Publishers Ltd, 5(2), pp. 87– 92.
17. Sutton, RI & Hargadon, A 1996. Brainstorming Groups in Context: Effectiveness in a Product Design Firm. *Administrative Science Quarterly*, 41(4), pp. 685–718.
18. Basadur, M., Wakabayashi, M.& Takai, J. 1992. Training Effects on the Divergent Thinking Attitudes of Japanese Managers. *International Journal of Intercultural Relations*, 16, 329–345.
19. Wang, C.& Horng, R. 2002. The Effect of Creative Problem Solving on Creativity, Cognitive Type and R&D Performance. *R&D Management*, 32(1), pp. 35–45.
20. Clapham, M 1997. Ideational Skills Training: A key element in creativity training programs. *Creativity Research Journal*, 10(1), pp 33–44.

21. Walter, C 2012. Work environment barriers prohibiting creativity. *Social and Behavioral Sciences*, 40, pp. pp.642 – 648.
22. Haines–Gadd, L. 2015. Does TRIZ change people? Evaluating the impact of TRIZ training within an organisation: implications for theory and practice. *Procedia engineering*, 131, pp. 259–269.
23. Broadbent, J., & Guthrie, J. 1992. Changes in the public sector: A review of recent “alternative” accounting research. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 5(2), pp 3–31.
24. Hvidman, U., & Andersen, S. C. 2013. Impact of performance management in public and private organizations. *Journal of Public Administration Research and Theory*, 24(1), pp. 35–58.
25. Karwowski, M., & Soszynski, M. 2008. How to develop creative imagination?: Assumptions, aims and effectiveness of Role Play Training in Creativity (RPTC). *Thinking Skills and Creativity*, 3(2), pp. 163–171.
26. Scott, G., Leritz, L. E.& Mumford, M. D. 2004a. The Effectiveness of Creativity Training: A quantitative review. *Creativity Research Journal*, 16(4), pp.361–388.
27. Meinel, M., Wagner, T.F., Baccarella, C.V. & Voigt, K.I., 2018. Exploring the Effects of Creativity Training on Creative Performance and Creative Self-Efficacy: Evidence from a Longitudinal Study. *The Journal of Creative Behavior*, pp. 1–13.
28. Valgeirsdottir, D., & Onarheim, B. 2017. Studying creativity training programs: A methodological analysis. *Creativity and Innovation Management*, 26(4), 430–439.
29. Smith, GF 1998. Idea generation techniques: A formulary of active ingredients. *Journal of Creative Behavior*, 32, pp. 107–134.
30. Feldhusen, J., Speedie, S. M. & Treffinger, G. J. 1970. The Purdue Creativity Thinking Program; Research and Evaluation’, *NSPI Journal*, X, pp. 5–9.
31. Torrance, E. P. 1978. Giftedness in Solving Future Problems. *Journal of Creative Behavior*, 12(2), pp.75–86.

32. De Bono, E. (1985). *Six Thinking Hats*. Little Brown, Boston.
33. Bezzi, C. 2011. Evaluational Brainstorming. *Sociology Mind, 1(4)*, pp. 151–155.
34. Ogilvie, D., & Simms, S., 2009. The impact of creativity training on an Accounting negotiation. *Group Decision and Negotiation, 18(1)*, pp.75–
35. Eskildsen, J. K., Dahlgaard, J. J., & Norgaard, A. 1999. The impact of creativity and learning on business excellence. *Total Quality Management, 10(4–5)*, 523–530.
36. Gilbert, F. W., Prenshaw, P. J. & Ivy, T. T. 1996. .A Preliminary Assessment of the Effectiveness of Creativity Training in.
37. Basadur, M., Graen, G. B. & Scandura T. A. 1986. Training Effects on Attitudes toward Divergent Thinking among Manufacturing Engineers. *Journal of Applied Psychology, 71 (4)*, pp.612–617.
38. Basadur, M., & Hausdorf, P. A. 1996. Measuring divergent thinking attitudes related to creative problem solving and innovation management. *Creativity Research Journal, 9(1)*, pp. 21–32.
39. Basadur, M. & Finkbeiner, C. T. 1985. Measuring Preference for Ideation in Creative Problem–Solving Training. *Journal of Applied Behavioral Science, 21(37)*, 37–49.
40. Perry, A., & Karpova, E. 2017. Efficacy of teaching creative thinking skills: A comparison of multiple creativity assessments. *Thinking Skills and Creativity, 24*, pp. 118–126.
41. Morin, S., Robert, J. M., & Gabora, L. 2018. How to train future engineers to be more creative? An educative experience. *Thinking Skills and Creativity, 28*, 150–166.
42. Houtz, J., & Feldhusen, J. F. 1976. The modification of fourth graders problem solving abilities. *Journal of psychology, 93*, pp. 229–237.

43. Kramer, M.W., Fleming, G. P.&Mannis, S. M. 2001. Improving Face-to-Face Brainstorming Through Modeling and Facilitation. *Small Group Research*, 32, 533–557.
44. de Villiers Scheepers, M. J., & Maree, L. 2015. Fostering Team Creativity in Higher Education Settings. *e-Journal of Business Education and Scholarship of Teaching*, 9(1), PP. 70–86.
45. Baer, J 1988. Long-Term Effects of Creativity Training with Middle School Students. *The Journal of Early Adolescence*, 8(183), pp.183–193.
46. Parnes, S. J. & Meadow, A. 1960. Evaluation of Persistence of Effects Produced by a Creative Problem-solving Course. *Psychological Reports*, 7, 357–361.
47. Myers, M.D., 2009. *Qualitative Research in Business & Management*, SAGE Publications, Los Angeles.
48. Rowley, J. 2012. Conducting research interviews, *Management Research Review*, 35(3/4), pp. 260–271.
49. Qu, S. Q., & Dumay, J., 2011. The qualitative research interview. *Qualitative Research in Accounting & Management*, 8(3), pp. 238 –26.
50. Sekaran, U., & Bougie, B., 2013. *Research methods for business* 6th ed., John Wiley & Sons Ltd.
51. Guest, G., Bunce, A.& Johnson, L., 2006. How many interviews are enough? An experiment with data saturation and variability. *Field methods*, 18(1), pp.59–82.
52. Johansson, A., Fried, S., & Berggren, V. 2013, Midwives' experiences in providing care and counselling to women with female genital mutilation (FGM) related problems, *Obstetrics and Gynaecology International*, pp. 1–9.
53. Savin-Baden, M. & Major, C.H., 2013. *Qualitative research: The essential guide to theory and practice*. Routledge TaylorFrancis Group, New York.
54. Bogdan, R. C., & Biklen, S. K.(1992). *Qualitative research for education: An introduction to theory and methods*, 2.

55. Flick , U., 2014. *An introduction to qualitative research*, SAGE, Los Angeles.
56. Mansfield, R. S., Busse, T. V.& Krepelka, E. J. 1978.The Effectiveness of Creativity Training.*Review of Educational Research*, 48(4), pp. 517–536.
57. Gist, M. E. 1989. The influence of training method on self–efficacy and idea generation among managers. *Personnel psychology*, 42(4),pp. 787–805.
58. Kirkpatrick, DL. 1967. Evaluation of Training, in *Training and Development Handbook*, eds. R.L. Craig and L.R. Bittel, New York: McGraw–Hill, pp. 294–312.
59. Susnea, I., & Tataru, A. 2014. Fostering creativity through education–key factors, and action directions. *Research and Science Today*, 7, pp.194–202 .
60. O'Donnell, D., & Garavan, T. N. 1997. Linking training policy and practice to organizational goals. *Journal of European Industrial Training*, 21(9), pp. 301–309.
61. Martensen, A., & Dahlgaard, J. J. 1999. Strategy and planning for innovation management–supported by creative and learning organisations. *International Journal of Quality & Reliability Management*, 16(9),pp. 878–891
62. Stephenson, R. W., & Treadwell, Y. 1966. Personality Variables Related to the Effectiveness of a Creativity Training Program. *The Journal of Experimental Education*, 35(2), pp. 64–75.
63. O'Toole, S. 2009. Kirkpatrick on evaluation: Not crazy after all these years. *Training and Development in Australia*, 36(4), pp. 23–25.
64. Alliger, G. M., & Janak, E. A. 1989. Kirkpatrick's levels of training criteria: Thirty years later. *Personnel psychology*, 42(2),pp. 331–342. Amabile, T. M 1996. Creativity and innovation in organization *Harvard Business School, Mass*, pp. 1–15.
65. Kaufman, R., & Keller, J. M. 1994. Levels of evaluation: beyond Kirkpatrick. *Human Resource Development Quarterly*, 5(4), 371–380.

66. Lourenço, F., & Jayawarna, D. 2011. Enterprise education: the effect of creativity on training outcomes. *International Journal of Entrepreneurial Behavior & Research*, 17(3), pp. 224–244.
67. Clapham, M. M. 2003. The development of innovative ideas through creativity training. *The international handbook on innovation*, pp366–376.
68. Basadur, M.; Runco, M & vega, L 2000 understanding. How. Creative. Thinking. Skills, attitudes. And Behaviors. Work. Together: . A. Causal. Process . model. *Journal Of Creative Behavior* ,34 (2) ,pp.77–100

التنظيم القانوني للعلامات التجارية المشهورة دراسة مقارنة

Legal Organizing of Well-known Trademarks , comparative study

*DR. Sulaiman Salem Alkaabi

Abstract

The research deals with the legal provisions in United Arab Emirates, regarding famous trademarks in particular, and which did not provided by a special definition. It deals in general with various comparative legislation. It highlights the nature of these provisions, their compatibility with relevant international agreements and modern jurisprudence and judiciary trends. In addition to that, it shows its compatibility with the economic and commercial conditions experienced recently in the country and which will be experienced next year in the view of the Expo. More than 25 years had passed since the issuance of the Trademarks Law, with no fundamental amendments in its provisions.

The importance of the research comes from the importance of the trademarks themselves, especially the famous ones. Those are the title and slogan of the commercial projects, on which millions of dollars are spent, so that their trademarks become famous in various countries of the world. So, consumer chose it specifically and from among other trademarks. So they will achieve millions of dollars in revenue, due to this popularity.

The research has been divided into two topics. The first one is devoted to the criteria of the popularity of trademarks, provisions related to these marks, which are excluding them from the principles of regional trademarks, and the allocation of trademarks. While the second topic is devoted to the mechanisms of protecting famous trademarks, through the unfair competition lawsuit and through the parasitic competition lawsuit. A conclusion had followed the two topics which included the most important findings and recommendations. The most important result that can be referred to is the absence of the definition of famous trademarks in the Emirati legislation. While the most important recommendation is to urge the judiciary to implement the provisions of parasitic competition for famous trademarks claims.

*Ministry Of Justice, Public Prosecutions, United Arab Emirates

*د. سليمان سالم صالح الكعبي

ملخص

يتناول البحث الأحكام القانونية المعمول بها بدولة الإمارات العربية المتحدة، بشأن العلامات التجارية المشهورة على وجه الخصوص، والتي لم يورد تعريفًا خاصًا بها، وعلى وجه العموم مختلف التشريعات المقارنة، حيث يسلط الضوء على طبيعة هذه الأحكام، ومدى مواءمتها للاتفاقات الدولية ذات الصلة، والاتجاهات الفقهية والقضائية الحديثة، هذا بالإضافة لبيان مدى مواءمتها للظروف الاقتصادية والتجارية التي شهدتها الدولة مؤخرًا، والتي ستشهدها العام المقبل في ظل معرض الأكسبو، حيث قد مر ما يزيد على ربع قرن من صدور قانون العلامات التجارية، مع عدم وجود تعديلات جوهرية في أحكامه.

وتتبع أهمية البحث، من أهمية العلامات التجارية بحد ذاتها، وخصوصًا المشهورة منها، فهي عنوان وشعار المشروعات التجارية، والتي تنفق عليها ملايين الدولارات، لتغلو علامتها التجارية مشهورًا في مختلف دول العالم، يقصدها المستهلك تحديدًا ويختارها من بين غيرها من العلامات التجارية، بما يحقق لها إيراداتٍ بملايين الدولارات، جراء هذه الشهرة.

وقد قسم البحث إلى مبحثين، خصص الأول لمعايير شهرة العلامات التجارية، والأحكام الخاصة بهذه العلامات، والمتمثلة في استثنائها من مبدئي إقليمية العلامات التجارية، وتخصيص العلامات التجارية، أما المبحث الثاني فقد خصص لآليات حماية العلامات التجارية المشهورة، وذلك من خلال دعوى المنافسة غير المشروعة، ومن خلال دعوى المنافسة الطفيلية، لتتبعها خاتمة تضمنت أهم لنتائج والتوصيات، ولعل أهم نتيجة يمكن الإشارة إليها هي خلو التشريع الإماراتي من تعريف العلامات المشهورة، في حين أن أهم توصية تتمثل في حث القضاء على إعمال أحكام المنافسة الطفيلية بالنسبة لدعوى العلامات التجارية المشهورة.

[البحث الفائز بالمركز الثاني في مجال الدراسات الشرعية والقانونية بالمسابقة الـ 36 لجائزة

راشد بن حميد للثقافة والعلوم]

*وزارة العدل - النيابة العامة - دولة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة

العلامة التجارية ما هي إلا "الشعار الذي يتخذه الصانع أو التاجر أو الزارع لمنتجاته أو بضاعته أو خدماته وهو الذي يميزه عن المنتجات أو البضائع أو الخدمات الأخرى"⁽¹⁾. وقد عرف المشرع الإماراتي العلامات التجارية في المادة الثانية من القانون الاتحادي رقم 37 لسنة 1992 في شأن العلامات التجارية بأنها "كل ما يأخذ شكلاً مميزاً من أسماء أو كلمات أو إمضاءات أو حروف أو أرقام أو رسوم أو رموز أو عناوين أو دمغات أو أختام أو صور أو نقوش أو إعلانات أو عبوات أو أية علامة أخرى أو أي مجموع منها إذا كانت تستخدم أو يراد أن تستخدم إما في تمييز بضائع أو منتجات أو خدمات أياً كان مصدرها وإما للدلالة على أن البضائع أو المنتجات تعود لمالك العلامة بسبب صنعها أو انتقائها أو الاتجار بها أو للدلالة على تأدية خدمة من الخدمات. ويعتبر الصوت جزءاً من العلامة التجارية إذا كان مصاحباً لها".

وتقوم العلامة التجارية بوظيفة مزدوجة؛ فهي وسيلة يستخدمها التاجر في تمييز منتجاته سلعاً كانت أو خدمات عن منتجات الغير، كما أنها وسيلة يستطيع من خلالها المستهلك التعرف على المنتجات التي ينشدها، فلا يقع في الخلط بين هذه المنتجات وغيرها، ولهذا تضمن العلامة التجارية للمستهلكين أن المنتجات التي تحمل نفس العلامة من نوعية معينة وأنها تتسق مع المنتجات الأخرى التي تحمل نفس العلامة^{(2,3)*}، كما أنها تحفز التاجر والصانع لبذل أقصى ناتج وسعة للارتقاء بجودة منتجاته⁽¹⁾.

إشكالية البحث

يعالج هذا البحث أحكام العلامات التجارية المشهورة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وبيان مدى كفاية التشريعات الوطنية الحالية لحماية هذه العلامات، لاسيما أنها تشريعات تجارية، وقد مر ما يزيد ربع قرن على نشأتها، دون وجود تعديلات جوهرية بشأنها. ويعالج البحث كذلك نظرة القضاء في الدولة للاتجاهات التقليدية والحديثة في حماية العلامات التجارية المشهورة.

وإذ يأتي هذا البحث كمحاولة عملية لتشخيص وبيان ما تقدم، فإنني أرجو أن يصل في خاتمته إلى نتائج وتوصيات تحظى بالقبول وبالتطبيق من قبل الجهات المعنية.

منهجية البحث

عمدت في عرض موضوعات البحث، إلى الاستعانة بمنهجي الاستقراء والاستنباط، مع العروج إلى المقارنة في بعض الأحيان، حيث احتوى البحث على مقارنة لعدة نصوص قانونية وتحليل لها، للوقوف على ماهيتها ودلالاتها، كما أنه تضمن كذلك تقييمات لعدة أحكام قضائية، وذلك جرياً على ما استته الأقدمون في مجال البحوث القانونية.

خطة البحث

كما هو مبين في العنوان، فإن المحور الأساسي للبحث سيدور حول التنظيم القانوني للعلامات التجارية المشهورة، ولذلك يلزم بيان ماهية العلامات التجارية المشهورة وأحكامها الخاصة، وأنواع الحماية القانونية المقررة لها، وشروط هذه الحماية، وعليه تم إفراغ البحث في مبحثين، تليهما خاتمة تشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

*الموقع الإلكتروني الرسمي لمكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية :

www.uspto.gov/ip/training/Geographical_Indications_Script_Arabic.pdf

المبحث الأول: معايير شهرة العلامة التجارية وما يترتب على ذلك من أحكام

إن تطور الحياة التجارية وانفتاح الأسواق وتشابك العلاقات التجارية بين مختلف أسواق الدول، أدى إلى وجود بعض العلامات التجارية تحظى بشهرة واسعة تتجاوز حدود الإقليم الذي نشأت فيه العلامة⁽⁴⁾، والعلامة التجارية المشهورة، ما هي إلا علامة تجارية شأنها شأن باقي العلامات التجارية الأخرى، إلا أنها حققت شهرة واسعة وابتات معروفة في بلدان لم تسجل فيها العلامة أصلاً.

وعلى الرغم من أن هناك تنظيم دولي بشأن العلامات المشهورة، إلا أنه لا يوجد على الصعيد الدولي تعريف خاص لهذه العلامات، وهذا يستتبع ترك أمر القول بشهرة العلامة إلى السلطة المختصة في الدولة المعنية⁽⁵⁾.

ويلاحظ أن أغلب التشريعات الوطنية بما فيها التشريع الإماراتي - قد خلت من تعريف للعلامة المشهورة، إلا أن المشرع الأردني أورد تعريفاً لهذه العلامة، وذلك في المادة الثانية من قانون العلامات التجارية^(*) بأنها: "العلامة التجارية ذات الشهرة العالمية التي تجاوزت شهرتها البلد الأصلي الذي سجلت فيه واكتسبت شهرة في القطاع المعني من الجمهور في المملكة الأردنية الهاشمية".

وقد عرف بعض الفقه⁽⁶⁾ العلامة التجارية المشهورة بأنها "العلامة التجارية التي يعرفها عدد كبير من الجمهور والتي تتمتع بسمعة طيبة"، في حين عرفها البعض الآخر^{(7)**} بأنها "العلامة المعروفة لقطاع واسع من الجمهور وتتمتع بمكانة مرموقة وسمعة طيبة".

ويدورها عرفت محكمة تمييز دبي العلامة المشهورة بأنها "العلامة التي اكتسبت شهرة فائقة في الانتشار والذوبان وكثرة التوزيع على نطاق جغرافي واسع بحيث تتخطى نطاق الإقليمية"^(***).

ويستفاد من التعريفات السابقة أنه للقول بتوافر صفة الشهرة في العلامة التجارية، لا بد من قياس هذه العلامة بمعايير من شأنها تحديد مدى شيوع العلامة التجارية بين الجمهور ومدى كون هذه العلامة تتمتع بسمعة طيبة.

وبناءً على تقدم سيقسم هذا المبحث إلى مطلبين يخص الأول لبيان المعايير التي تقاس بها شهرة العلامة التجارية، ولإثبات هذه الشهرة، في حين يفرد المطلب الثاني للأحكام الخاصة بالعلامة التجارية المشهورة، وذلك على ما يلي :

المطلب الأول : معايير شهرة العلامة التجارية.

المطلب الثاني : الأحكام الخاصة بالعلامات التجارية المشهورة.

المطلب الأول معايير شهرة العلامة التجارية

على الرغم من أن الحماية القانونية للعلامة التجارية المشهورة ولدت وسط أحضان المادة السادسة مكرر 2 من اتفاقية باريس لعام 1883، إلا أن هذه المادة لم تضع معايير يستهدى بها عند تمييز العلامة التجارية المشهورة عن غيرها⁽⁸⁾، غير أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتعلقة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية، والتي يطلق عليها اختصاراً تريبس (TRIPS)، ويقصد بها Agreement on Trade Related Aspects of

Intellectual Property Rights

* وهو القانون رقم 33 لسنة 1952، والمعدل بالقانون رقم 34 لسنة 1999.

** Joanna schidt – SZALE Wski, Droit de la propriété industriel, Dalloz, éd. 1997, p.109

مشار إليه لدى : سمير فرنان بالي، نوري جمو، الموسوعة العلمية في العلامات الفارقة التجارية والمؤشرات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية، الموسوعة العلمية في العلامات الفارقة التجارية والمؤشرات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007، ص28.

*** حكم محكمة تمييز دبي، جلسة 2006/1/22، الطعن رقم 2005/140 مدني

نصت في الفقرة الثانية من المادة السادسة عشرة منها، على معيار عام يمكن من خلاله تقدير مدى شهرة العلامة التجارية، كما أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية، والتي يطلق عليها اختصاراً بالويبو (WIPO)، ويقصد بها World Intellectual Property Organization وضعت بعض المعايير في إحدى توصياتها^(*)، كما أن الفقه أضاف بعضاً من هذه المعايير. وعلى تعدد وتشعب هذه المعايير يمكن ردها إلى ثلاثة تتمثل في :

- معايير موضوعية، وهي صفات يلزم توافرها في العلامة التجارية لتوصف بأنها مشهورة.
 - معيار شخصي يتعلق بمدى معرفة العلامة لدى الجمهور.
 - معيار مكاني يتعلق بمدى الانتشار الجغرافي للعلامة التجارية.
- وعليه فإنه في سبيل أقساط الموضوع حقه، نورد في هذا المطلب على التوالي توضيحاً للمعايير المتقدمة، حيث سيخصص لكلٍ منها فرعاً مستقلاً، ثم يلي ذلك بيان موقف القانون الإماراتي من هذه المعايير.

الفرع الأول: المعايير الموضوعية لشهرة العلامات

نعرض فيما يلي أهم وأبرز المعايير التي قال بها الفقه، والمعايير التي أوردها منظمة الويبو في توصياتها، ويلي ذلك تقييم لهذه المعايير مجتمعة.

المعيار الأول : الإعلان عن العلامة

كانت شهرة العلامة في السابق ترتبط بمدى جودة المنتج الذي يحمل هذه العلامة. بيد أنه مع مرور الوقت تغير الوضع وأضحت شهرة العلامة التجارية اليوم تعد ثمرة للإعلانات عن العلامة وطرق ترويجها⁽⁶⁾، وترتب على ذلك أنه عند تقدير مدى شهرة العلامة يلزم الأخذ بعين الاعتبار مدة الدعاية والترويج للعلامة، ومدى نجاح الحملات الدعائية الخاصة بها، والنطاق الجغرافي لهذه الحملات، ومنهجية عرض العلامة في المعارض الداخلية والدولية.

وخير مثال على التطبيق العملي لهذا المعيار، هو أن علامة (Coca Cola) اشتهرت من خلال الدعاية والإعلان؛ حيث إن هذه العلامة كانت مشهورة في الاتحاد السوفيتي السابق على الرغم من عدم توفر هذا المنتج في أسواقه⁽⁹⁾.

المعيار الثاني : مقدار القيمة المالية للعلامة

مؤدى هذا المعيار، أن القيمة المالية للعلامة تعكس مدى شهرتها وحسن سمعتها⁽⁹⁾؛ فهناك علاقة طردية بين القيمة المالية للعلامة وشهرتها.

وتوجد على مستوى العالم هيئات ومؤسسات دولية متخصصة تعنى بتقدير القيمة السوقية للعلامات التجارية، وذلك وفقاً لمعايير وأساليب معتمدة⁽⁸⁾. وقد قدرت العلامة التجارية (Coca Cola) في عام 1999 بمبلغ 83.8 بليون دولار أمريكي ، باعتبار أنها تمثل 59% من القيمة السوقية لأصول الشركة الأم، كما أنه في ذات العام قدرت العلامة التجارية (ماكدونلز) بمبلغ 26.2 بليون دولار أمريكي، باعتبار أنها تمثل 68% من القيمة السوقية لأصول الشركة الأم⁽⁸⁾.

* وذلك بالتعاون مع الجمعية العامة لاتحاد باريس لحماية الملكية الفكرية في دورة مشتركة بينهما خلال سلسلة الاجتماعات الرابعة والثلاثين للويبو، في الفترة من 20 - 29 / 9 / 1999. م4، ص4-5، وفيما يلي بيانات التوصية باللغة الإنجليزية :

ASSEMBLY OF THE PARIS UNION FOR THE PROTECTION OF INDUSTRIAL PROPERTY AND THE GENERAL ASSEMBLY OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO), Joint Recommendation Concerning Provisions on the Protection of Well-Known Marks, at the Thirty-Fourth Series of Meetings of the Assemblies of the Member States of WIPO, September 20 to 29, 199.

المعيار الثالث : مدة وعدد تسجيلات العلامة التجارية

يقوم هذا المعيار على فكرة أنه من خلال معرفة عدد تسجيلات العلامة التجارية على مستوى العالم، وكذلك معرفة الفترة التي مضى عليها تسجيل العلامة، نستطيع أن نقدر مدى استعمال العلامة على مستوى العالم، أو على أقل تقدير معرفة عدد الدول التي تعترف بهذه العلامة. فكلما زادت عدد التسجيلات، وكلما كانت هذه التسجيلات قديمة، كان ذلك من شأنه أن يعزز القول بشهرة العلامة التجارية⁽¹⁰⁾.

المعيار الرابع : قرارات السلطات المختصة في الدول المجاورة التي تدل على إعمال الحقوق المتعلقة بالعلامة التجارية المشهورة بالنسبة للعلامة المعنية(*):

مفاد هذا المعيار أن القرارات المتخذة من قبل سلطات الدول المجاورة، والتي تدل على كون العلامة التجارية المعنية مشهورة، تعد من العوامل المساعدة على الوقوف حول حقيقة شهرة العلامة في المنطقة الجغرافية المحيطة بالدولة المعنية.

وهذه القرارات قد تكون إدارية من الجهة المعنية بتسجيل العلامة، كما أنها قد تكون أحكاماً قضائية.

المعيار الخامس : مدة الانتفاع بالعلامة، ومدى ذلك الانتفاع ونطاقه الجغرافي

تقدر شهرة العلامة بواسطة هذا المعيار من خلال مبيعات المنتجات التي تحمل العلامة التجارية المعنية، ونسبة هذه المبيعات إلى إجمالي مبيعات المنافسين. هذا بالإضافة إلى طول فترة تواجد المنتج الذي تحمله العلامة في الأسواق التجارية⁽⁹⁾، ويدخل في عداد استخدام العلامة والانتفاع بها استعمالها بواسطة شبكة الانترنت⁽¹⁰⁾.

وبعد عرض المعايير المتقدمة، أجد إنه وإن كانت هذه المعايير استرشادية، لا يشترط توافرها مجتمعة، أو توافر أيًا منها على وجه الخصوص للقول بتوافر الشهرة للعلامة التجارية، إلا أنه من الصعب ومن النادر القول بتحقيق الشهرة للعلامة التجارية، دون توافر أي من هذه المعايير؛ إذ إن هذه المعايير تكاد تغطي كافة الأوجه التي يمكن من خلالها قياس مدى شهرة وانتشار العلامة التجارية، فإذا ما خلت العلامة التجارية من هذه المعايير، فمن الصعب إثبات شهرتها.

الفرع الثاني : المعيار الشخصي لشهرة العلامات التجارية

يقصد بالمعيار الشخصي هنا مدى معرفة الجمهور المعني للعلامة التجارية. فإذا كانت العلامة التجارية معروفة لدى الجمهور المعني، عد ذلك سبباً وجيهاً للقول بأن العلامة التجارية مشهورة، والعكس صحيح. ولكن ما هو المقصود بالجمهور المعني ؟

على خلاف التشريع الإماراتي، وهو القانون الاتحادي رقم 37 لسنة 1992 في شأن العلامات التجارية وتعديلاته، الذي لم يوضح المقصود بالجمهور المعني، بينت المادة 2 (أ)، (ب) - 1 من توصية الويبو سالفة البيان، أن القطاعات المعنية من الجمهور تشمل على سبيل المثال وليس الحصر :

1. المستهلكين الفعليين والمحتملين لنوع السلعة أو الخدمة التي تميز العلامة.
2. الأشخاص المعنيين في قنوات توزيع السلع والخدمات التي تميز بها العلامة، ويدخل في عداد هؤلاء الأشخاص، تجار الجملة والتجزئة والموردين للسلع والمنتجات التي تحمل العلامة التجارية.
3. الأوساط التجارية التي تتعامل في نوعية السلع والخدمات التي تميز بها العلامة.

وأرى أنه إذا كان الهدف من القول بشهرة العلامة التجارية، حمايتها وتمييزها عن علامات تجارية لمنتجات تماثل

*أنظر توصية الويبو المنكورة آنفاً.

المنتجات التي تستخدم العلامة التجارية المشهورة في تمييزها، فإنه يكتفى بانتشار العلامة التجارية ومعرفتها لدى جزء خاص من جمهور المستهلكين والمنتجين، لا جموع الجمهور، وبيان ذلك أن السواد الأعظم من العلامات التجارية توضع على منتجات توجه إلى قطاع معين من الجمهور، كأن يوجه المنتج الذي يحمل العلامة إلى المستهلكين من الأطفال دون الكبار، أو إلى النساء دون الرجال، أو إلى المهندسين أو الرياضيين دون غيرهم. فمن الطبيعي أن لا تعلم غير هذه الشريحة من الجمهور بالعلامة التجارية، وبالتالي فلا ينبغي تطبيق معيار أشد صرامه، وهو اشتراط معرفة الجمهور كافة بالعلامة التجارية.

وفي هذا الصدد يرى جانب من الفقه^(7,11)، أن قصر الجمهور على الجمهور الموجه إليه المنتج دون عموم الجمهور يؤدي إلى التوسع في مفهوم العلامة المشهورة، وهذا التوسع يؤثر سلباً على الدول النامية أو الأقل نمواً؛ ذلك أن العلامات المشهورة يمتلكها في الغالب كبرى الشركات العالمية متعددة الجنسيات، وبالتالي تتوفر لهذه الشركات ومنتجاتها حماية قانونية واسعة النطاق الجغرافي والموضوعي.

وفي هذا المنحى كذلك، يذهب جانب آخر من الفقه⁽⁶⁾، إلى القول بأن الفئة العريضة من الجمهور هي التي يمكن من خلالها قياس مدى شهرة العلامة، ولا يكتفى بجزء من هذه الفئة التي تستعمل المنتج حامل العلامة. ويقدم هذا الفقه مثلاً على ذلك، بأنه إذا كانت العلامة موجودة على مضارب التنس، فإنها وإن كانت معروفة لدى لاعبي التنس، إلا أنها لن تكون مشهورة إلا عندما يعرفها جميع الناس الذين لا يلعبون التنس.

بيد أنني أرى خلاف ما تقدم من آراء؛ حيث إن قصر الجمهور العالم بالعلامة التجارية على الجمهور الموجه له المنتج الذي يحمل العلامة التجارية، أمر لا يجافي المنطق السليم والعدالة، كما أن هذا الأمر من شأنه حماية الجمهور من الممارسات الضارة بهم. ذلك أن الأغلب الأعم من العلامات المشهورة، مطلوبة ومرغوبة لدى كافة الجمهور المعني. ويتربط على التوسع في حماية هذه العلامة^(***)، التوسع في حماية الجمهور، لا الشركة مالكة العلامة فقط، كما أن هذه الحماية غالباً ما تكون ضد شخص سيئ النية يقصد الولوج إلى السوق بمنتجاته مستغلاً الشهرة التي اكتسبتها العلامة التجارية المشهورة. ولهذا فإن التوسع في الحماية، لا يضر أو يؤثر سلباً على البلدان النامية، بقدر ما يؤثر سلباً على المنتجين سيئ النية في هذه البلدان.

إلا أنه على الرغم مما تقدم، أرى كذلك أنه في حال كان الهدف من القول بشهرة العلامة التجارية، حمايتها وتمييزها عن علامات تجارية هي في الأصل تميز منتجات لا تماثل المنتجات التي تستخدم العلامة التجارية المشهورة في تمييزها، كأن تكون العلامة التجارية المشهورة مخصصة لمنتجات الملابس، واعترض مالك هذه العلامة المشهورة على تسجيل علامة مطابقة أو مقارنة لشكل علامته، بيد أنها مخصصة لتمييز المنتجات الغذائية. فإنه في مثل هذه الحالة فإن الجمهور المعني هو الجمهور بصفة عامة، فلا يقتصر الأمر على الجمهور الذي يوجه إليه المنتج الذي يحمل العلامة المشهورة. ويرجع السبب في ذلك - في نظري - إلى أن حماية العلامة المشهورة في مواجهة علامة أخرى مع اختلاف المنتجات لكلا العلامتين هو استثناء على الأصل بوجود كون المنتجات واحدة، وحيث إنه استثناء فلا ينبغي التوسع به، فيشدد المعيار بحيث يتوجب أن تكون العلامة معروفة لدى كافة الجمهور، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن المنتج الذي توضع عليه العلامة

* A. Chavanne et j.j. Burst : Droit de la Propriété Industrielle 3eme edition, Dalloz, 1990 P. 616.

مشار إليه لدى د. محمد محبوب، مرجع سابق، ص3.

** وذلك من خلال قصر مفهوم الجمهور المعني، على الجمهور المستهدف الموجه إليه المنتج الذي يحمل العلامة التجارية، دون عموم الجمهور المستهلكين

التجارية المراد القول بشهرتها، والمنتج الآخر الذي يحمل العلامة التجارية المشابهة لها، مختلفين في القطاع الإنتاجي، ولا تقارب بينهما، وبالتالي فلا محل للقول بإمكان تضليل جمهور المستهلكين، ما لم يتبين أن العلامة المعنية واسعة الشهرة لدى عامة الجمهور، بحيث يمكن الربط بين مصدر كلاً من المنتجين الحاملين للعلامة المعنية والعلامة الأخرى.

وفي النهاية يمكن حساب مدى شهرة العلامة لدى الجمهور المعني، بواسطة إجراء مسح شامل، وأخذ عينة عشوائية من جمهور المستهلكين المعنيين، وسؤالهم عن مدى معرفتهم بالعلامة التجارية، ودرجة هذه المعرفة⁽⁹⁾، كما أنه يمكن إجراء إحصاء للأنماط الاستهلاكية للوصول لمدى معرفة الجمهور بالعلامة⁽¹¹⁾.

الفرع الثالث : المعيار الجغرافي لشهرة العلامة التجارية

بعد بيان المعايير سالفة الذكر، يثور التساؤل التالي: هل يلزم للقول بأن العلامة مشهورة أن تكون معروفة في أغلب دول العالم؟ أو أن يكتفى بأن تكون العلامة مشهورة في الدولة المعنية، التي يراد الاحتجاج بشهرة العلامة التجارية فيها؟

للإجابة على هذا التساؤل يلزم استعراض النصوص القانونية ذات الصلة، حيث نصت المادة (2 / 16) من اتفاقية تريبس على أنه "عند تقدير ما إذا كانت العلامة التجارية مشهورة تراعى البلدان الأعضاء مدى معرفة العلامة التجارية في قطاع الجمهور المعني بما في ذلك معرفتها في البلد العضو المعني نتيجة ترويج العلامة التجارية".

كما أن المادة (2 / 6) من اتفاقية باريس نصت على أنه "تتعهد دول الاتحاد، سواءً من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب صاحب الشأن، برفض أو إبطال التسجيل وبمنع استعمال العلامة الصناعية أو التجارية التي تشكل نسخاً أو تقليداً أو ترجمة يكون من شأنها إيجاد لبس بعلامة ترى السلطة المختصة في الدولة التي تمر فيها التسجيل أو الاستعمال أنها مشهورة".

بالإضافة إلى ذلك فإن توصية الويبو سالفة البيان نصت في المادة (2 / 3 / أ / 2) على أنه "من العوامل الغير مطلوبة للقول بشهرة العلامة التجارية أن تكون هذه العلامة مشهورة أو أنها مسجلة أو مقدم طلب بتسجيلها في أي دولة أخرى غير الدولة التي يراد بها الاعتراف بشهرتها".

ويستفاد من هذه النصوص القانونية أنه يلزم للقول بشهرة العلامة التجارية، أن تثبت هذه الشهرة في الدولة التي يراد الاحتجاج بشهرة العلامة بها، وأنه لا يجوز اشتراط أن تكون العلامة مشهورة في أي دولة أخرى.

وهذا الرأي هو ما تبناه جانب من الفقه الفرنسي⁽⁸⁾؛ حيث إن القانون الفرنسي لم يحدد النطاق المكاني لشهرة العلامة، فتصدى الفقه لهذا الأمر وقرر أنه يتم تقدير شهرة العلامة - حسب القانون الفرنسي - داخل الدولة التي يراد أن يحتج بها بشهرة العلامة.

وفي هذا الصدد يلزم بيان أن المذكرة التفسيرية لتوصية الويبو سالفة الذكر، بينت أن مدى المساحة الجغرافية التي تستخدم بها العلامة، هي من المؤشرات ذات الأهمية الكبيرة في تقرير مدى شهرة العلامة، كما أن الاستعمال الفعلي للعلامة في المناطق المجاورة للمنطقة المعنية، من المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد

* Joanna schmidt – SZALE Wski, Droit de la propriété industriel, Dalloz, éd. 1997, p.109.

- Marie – Eugénie LAPORTE – LEGEAS clair , Obscure sur la marquee renommée : Dix ans d'application de la loi du 4 Janvier 1991,J.C.P, 2001 éd.E.p 1517.

مشار إليه لدى : د. عبدالرحمن السيد قرمان، الاتجاهات الحديثة في حماية العلامة التجارية المشهورة، مرجع سابق، ص73.

مدى شهرة العلامة، لا سيما في المناطق التي تحدث بذات اللغة، والتي تغطيها ذات وسائل الإعلام، والتي لها علاقات تجارية وثيقة مع الدولة المعنية (12).

موقف القانون الإماراتي من المعايير السابقة

1. بالنسبة للمعايير الموضوعية :

فيما يخص المعايير الموضوعية، تقدم القول بأنها موضوعاً من قبل منظمة الويبو والفقهاء، وأنه ليس لها أساس تشريعي؛ فالتشريعات المحلية بما فيها القانون الإماراتي لا تنص عليها، إلا أنها في ذات الوقت لا تحظر العمل بها، وعليه فلا حرج على السلطات المختصة القضائية والإدارية بدولة الإمارات الأخذ بهذه المعايير عند تقدير مدى شهرة العلامة التجارية. وفي هذا الصدد، أخذت محكمة تمييز دبي بعدد تسجيل العلامة التجارية، للقول بشهرتها، إلا أنها بينت أن هذا المعيار بحد ذاته ليس كافياً، إذ قضت بأن "مجرد تسجيل العلامة التجارية في أكثر من بلد أجنبي لا يكسبها بذاته شهرة عالمية" (*).

2. بالنسبة للمعيار الشخصي :

تقدم القول بأن المشرع الإماراتي لم يبين ما هو المقصود بالجمهور المعني، ولم نجد أحكاماً قضائية صادرة عن محاكم الدولة، تبين المقصود بالجمهور المعني (**)، وبالتالي نكتفي بالإحالة لما سبق قوله بشأن التفريق بين حقيقة المقصود بالجمهور المعني، في حالة كان الهدف من القول بشهرة العلامة التجارية، حمايتها وتمييزها عن علامات تجارية لمنتجات تماثل المنتجات التي تستخدم العلامة التجارية المشهورة في تمييزها، وفي حال كان الهدف من القول بشهرة العلامة التجارية، حمايتها وتمييزها عن علامات تجارية هي في الأصل تميز منتجات لا تماثل المنتجات التي تستخدم العلامة التجارية المشهورة في تمييزها تجنباً للتكرار.

3. بالنسبة للمعيار الجغرافي (8) :

نصت المادة الرابعة من قانون العلامات التجارية الإماراتي على أنه "لا يجوز تسجيل العلامة التجارية الأجنبية ذات الشهرة العالمية التي تجاوزت حدود البلد الأصلي للعلامة إلى البلاد الأخرى...". يلاحظ من هذا النص أن المشرع الإماراتي يستلزم لحماية العلامة المشهورة، أن تكون العلامة ذات شهرة عالمية، فما هو المقصود من "الشهرة العالمية"، هل يعني النص أن تكون العلامة مشهورة في كل بلدان العالم؟ وهو فرض يصعب تطبيقه من الناحية العملية ويندر تحققه، كما أن من شأنه الانتقاص من الحقوق الممنوحة لمالك العلامة بموجب الاتفاقيات الدولية والتي صادقت عليها الدولة وتعد طرفاً بها. والبين أنه في ظل الصياغة الحالية للنص الإماراتي، فإنه يستلزم للقول بشهرة العلامة التجارية، وأن تكون العلامة حائزة على الشهرة في أغلب بلدان العالم على أقل تقدير، وهو نص معيب على المشرع معالجته، بحيث ينسجم مفهومه مع ما هو منصوص عليه في الاتفاقيات الدولية.

* محكمة تمييز دبي، الطعن رقم 83 / 2011 طعن تجاري، الصادر بجلسة 13-06-2012، إطلاع مباشر.

** وفي هذا الصدد قضت المحكمة الاتحادية العليا بأنه "لتحديد ما إذا كانت العلامة ذات شهرة يراعى مدى معرفتها لدى الجمهور المعنى نتيجة ترويجها"، وذلك دون تحديد للمقصود بالجمهور المعنى. المحكمة الاتحادية العليا، الطعن رقم 142 لسنة 2014 مدني، الصادر بجلسة الثلاثاء الموافق 30 من سبتمبر سنة 2014، إطلاع مباشر.

إلا أنه لما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة منضمة لكل من اتفاقية باريس واتفاقية تريبس، فإن أحكام هاتين الاتفاقيتين واجبة التطبيق؛ حيث إن انضمام الدولة لهاتين الاتفاقيتين لاحقاً على قانون العلامات التجارية^(*). ولما كان ذلك، فإن ما ينبغي عليه العمل في دولة الإمارات، أنه يكتفى للقول بشهرة العلامة التجارية، أن تكون مشهورة في دولة الإمارات دون لزوم أن تكون هذه الشهرة شهرة عالمية. وما يؤكد ذلك ما ذهبت إليه محكمة تميز دبي من أنه: "ليس معيار الشهرة على مستوى المجتمع الدولي ككل بصفة عامة، ولا يشترط أن تكون العلامة ذات الشهرة العالمية مسجلة داخل دول هذا النطاق الواسع"^(**).

المطلب الثاني: الأحكام الخاصة بالعلامات التجارية المشهورة

بالرجوع إلى كل من نص المادة (4) من قانون العلامات التجارية الإماراتي، ونص المادة (6 مكرر 1) من اتفاقية باريس، نص المادة (16 / 2-3) من اتفاقية تريبس، نجد أن هذه النصوص القانونية تقرر حكمين متفردين خاصين بالعلامات التجارية المشهورة دون غيرها. ويشمل هذان الحكمان استثناء العلامة التجارية المشهورة من مبدأ إقليمية العلامة التجارية، واستثناء هذه العلامة من مبدأ تخصيص العلامة.

ومن خلال هذين الاستثناءين تتمتع العلامة المشهورة بحماية أكبر من باقي العلامات الأخرى، فهي تحمي في الإقليم المعني حتى ولو لم تستعمل أو تسجل به، كما أنها تتمتع بالحماية في مواجهة العلامات الموضوعة على منتجات تختلف عن تلك التي تميزها العلامة المشهورة، والعلّة الأساسية من هذه الحماية توفير حماية أكبر للعلامة لمنع المنشآت من الانتفاع المجاني من سمعة وشهرة العلامة، ومن إلحاق الضرر بمالكها أو بأي شخص حسن النية⁽¹³⁾. ونفرد لكل استثناء فرعاً على ما يلي من تفصيل:

الفرع الأول: استثناء العلامة التجارية المشهورة من مبدأ الإقليمية

أولاً: المقصود بمبدأ الإقليمية

يطلق على مبدأ الإقليمية أيضاً مبدأ وطنية قانون العلامات التجارية، ومؤداه أن الحق في حماية العلامة التجارية له نطاق إقليمي محدد؛ إذ إن هذا الحق يكتسب في بلد معين سواءً بالاستعمال أو بالتسجيل ويتم الاعتراف به من قبل قوانين هذا البلد، ويتوافر الحق في الحماية في جميع قطاعات البلد المعني ولو لم تستعمل العلامة إلا في بعضها. بيد أن هذا الحق لا يكون له وجود كأصل عام أو تأثير في إقليم بلد آخر^(8،4)، ولهذا إذا سجلت علامة تجارية في دولة غير دولة الإمارات واستعملت هنالك، فإن هذا الأمر من حيث المبدأ لا ينشأ حقاً في حماية العلامة التجارية بدولة الإمارات.

واستناداً لمبدأ الإقليمية، يتعين على مالك العلامة التجارية في حال رغبته بتوسعة نطاق حماية علامته التجارية جغرافياً، أن يبادر إلى تسجيلها واستعمالها في الدول المختلفة، وفي هذه الحالة ينشئ في كل دولة حق مستقل عن الحق المكتسب في الدولة الأخرى، وعن الحق المقرر في الدولة الأصل⁽⁸⁾.

* حيث انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة لاتفاقية باريس بموجب المرسوم الاتحادي رقم 20 لسنة 1996، وانضمت لاتفاقية تريبس بموجب المرسوم الاتحادي رقم 21 لسنة 1997.

وهذا يكفينا مؤونة الخوض في بيان مدى سمو الاتفاقيات الدولية على القوانين الوطنية؛ حيث إن قضاء دولة الإمارات مستقر على معاملة الاتفاقيات الدولية معاملة القوانين الوطنية، وفي هذا المعنى قضت محكمة تمييز دبي، بجلسة 22 ديسمبر 2009، في الطعن رقم 87 لسنة 2009 أحوال شخصية بأنه: "من المقرر أن الاتفاقيات الدولية التي أصبحت تشريعاً نافذ المفعول في دولة الإمارات العربية المتحدة بالتصديق عليها تعد قانوناً داخلياً واجب التطبيق في الدولة، ويلتزم القاضي الوطني بأعمال أحكامها على ما يعرض عليه من منازعات".

**حكم محكمة تميز دبي، جلسة 2006/1/22، الطعن لرقم 140 لسنة 2005 مدني

إلا أنه في المقابل لا ينبغي إغفال أن تسجيل العلامة دولياً وفقاً لمعاهدة مدريد، يكفل الحماية للعلامة التجارية في الدول الواردة بالتسجيل، وإن لم تسجل العلامة فعلاً بهذه الدول، وذلك وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة، المنظمة لأحكام وأثار التسجيل الدولي للعلامة التجارية.

ثانياً: العلامة التجارية المشهورة خروج على مبدأ الإقليمية

وإذا كان من المقبول إعمال مبدأ الإقليمية على إطلاقه في السابق، غير أن الأمر قد اختلف نتيجة التطورات المتلاحقة في الحياة التجارية، وانفتاح الأسواق الوطنية على بعضها البعض، وبروز علامات تجارية مشهورة، تجاوزت شهرتها حدود الدولة التي نشأت فيها. وقد ترتب على ذلك أنه من الضروري أن يوجد نوع من الحماية لهذه العلامة التجارية المشهورة، التي قد تنتشر إذا لم توجد لها حماية في دولة وصلت إليها شهرتها قبل أن تسجل فيها⁽⁴⁾، ولهذا بدأت الجهود الدولية الرامية لاستثناء العلامة التجارية المشهورة من مبدأ الإقليمية، وقد تكلفت هذه الجهود بالنجاح، فجاءت المادة السادسة مكرر² من اتفاقية باريس مقررة استثناء العلامة التجارية المشهورة من مبدأ الإقليمية، حيث نصت هذه المادة على أنه "تتعهد دول الاتحاد بأن ترفض التسجيل أو تبطله، سواء من تلقاء نفسها إذا كان تشريعها يسمح بذلك، أو بناء على طلب صاحب الشأن، بالنسبة للعلامة التجارية والصناعية المزورة أو المقلدة أو المترجمة والتي من شأنها أن توجد لبساً لعلامة ترى السلطة المختصة في بلد التسجيل أن لها شهرة خاصة في تمييز منتجات شخص له حق التمتع بالحقوق الواردة بأحكام الاتفاقية ومخصصة لمنتجات مماثلة أو متشابهة، ويسري هذا التعهد في حالة ما إذا كان التزوير أو التقليد ينصب على الجزء الجوهري من العلامة وكان من شأنه أن يحدث لبساً".

وقد كُرس استثناء العلامة التجارية المشهورة من مبدأ الإقليمية، أيضاً بموجب المادة (16/2) من اتفاقية تريبيس التي اعتنقت حكم اتفاقية باريس سالف الذكر.

وإعمالاً لاستثناء العلامات التجارية المشهورة من مبدأ الإقليمية، رفضت السلطات الاسترالية المختصة، تسجيل العلامة التجارية (KENT Golden Lights) باسم إحدى الشركات الاسترالية، على اعتبار أن هناك علامة تجارية مشهورة هي (KENT)، وجاء رفض التسجيل على الرغم من أن هذه العلامة المشهورة انتهى ترخيصها في استراليا ولم يتم تجديده⁽¹⁴⁾.

ثالثاً: موقف القانون الإماراتي من استثناء العلامة المشهورة من مبدأ الإقليمية

لم يحد المشرع الإماراتي عما تقدم من استثناء العلامات المشهورة من مبدأ الإقليمية؛ إذ أورد هذا الاستثناء في المادة الرابعة من قانون العلامات التجارية بنصه على أنه "لا يجوز تسجيل العلامات التجارية ذات الشهرة العالمية التي تجاوزت حدود البلد الأصلي للعلامة إلى البلاد الأخرى إلا بناءً على طلب مالكيها الأصلي". مما مفاده أن مالك العلامة التجارية المشهورة هو صاحب الحق بتسجيل علامته في دولة الإمارات، وأنه لا يجوز لغيره تسجيلها إلا بعد الحصول على موافقة مالكيها.

وقد كرس القضاء كذلك هذا الاستثناء في الأحكام الصادرة منه. وتطبيقاً على ذلك قضت محكمة تميز دبي أن النص المتقدم يعد "استثناء من المبدأ العام الذي يقصر حق صاحب العلامة داخل إقليم الدولة التي أشهر فيها ولا يمتد إلى خارجها، فقد نص المشرع في المادة سالفة الذكر صراحةً على أنه إذا اكتسبت العلامة التجارية الأجنبية شهرة عالمية تتجاوز حدود بلدها الأصلي إلى البلاد الأخرى، فعندئذ لا يجوز تسجيلها إلا بناءً على

طلب مالكيها الأصلي حماية لها من الاعتداء عليها وصيانة لملكيات الآخرين للعلامة ذات الشهرة العالمية^(*). وفي ذات المعنى قضت المحكمة الاتحادية العليا بأن: "المشرع في دولة الإمارات وأسوة بالتشريع المقارنة والاتفاقيات الدولية المصادق عليها قد أوجد حماية لمالكي العلامات التجارية وصاغ آليات تسجيلها لدى المصالح المختصة بالدولة لتفعيل تلك الحماية، وذلك لأنه بتسجيل العلامة طبقاً للإجراء القانوني أو متى كانت العلامة تتمتع بشهرة عالمية تتجاوز حدود بلد المنشأ فيمتنع على الغير التعدي على حقوق صاحبها بالإقدام بتسجيلها"^(**).

الفرع الثاني: استثناء العلامة التجارية المشهورة من مبدأ التخصيص

أولاً: المقصود بمبدأ التخصيص

يقصد بمبدأ التخصيص - ويسمى كذلك مبدأ وحدة نوعية المنتجات - أنه من حيث المبدأ "يتم الاعتراف بالحماية القانونية للعلامة التجارية والاعتراف بالحق الاحتكاري لمالكها فقط بالنسبة للمنتجات التي تستعمل العلامة بالنسبة إليها"⁽⁴⁾ وبعبارة أخرى، فلا حرج في استخدام ذات العلامة التجارية من غير مالكيها على منتجات مختلفة، عن تلك التي تستخدم العلامة من قبل مالكيها في تمييزها. أي أن العلامة التجارية لا تعتبر محل حماية في ذاتها، ولكن لتخصيصها في تمييز بعض المنتجات التي يحدد لها صاحب العلامة⁽⁸⁾.

ومن أهم مبررات مبدأ التخصيص في نظر البعض⁽⁴⁾، أن قانون العلامات التجارية ما هو إلا أحد القوانين المنظمة للمنافسة، والمنافسة لا تقوم إلا بممارسة ذات النشاط الاقتصادي من شخصين أو أكثر والتعامل بذات المنتجات. ولهذا فإن العلامة التجارية التي تستخدم كوسيلة للمنافسة، تحمي فقط بالنسبة للمنتجات المتماثلة المتنافسة.

ثانياً: العلامة التجارية المشهورة خروج على مبدأ التخصيص

قد تتأثر العلامات التجارية المشهورة، بما لها من قوة تسويقية ورغبة لدى المستهلكين، سلباً في حال خضعت لمبدأ تخصيص العلامة. حيث إن ذلك قد يغيري أصحاب المشروعات - غير مالكي العلامة المشهورة - بتسجيل العلامة التجارية المشهورة، أو استخدامها على منتجات غير تلك التي توضع عليها العلامة المشهورة، وذلك بقصد الولوج إلى السوق من خلال الشهرة والثقة التي اكتسبتها العلامة المشهورة، وهو ما يطلق عليه "بالمنافسة الطفيلية". حيث يحصد أصحاب هذه المشروعات نتاج ما زرعه صاحب العلامة المشهورة، فمثله كالكائن الطفيلي الذي يقتات على غذاء غيره، مما يؤدي إلى إضعاف هذا الأخير وهلاكه⁽¹¹⁾.

زد على ذلك أن أصحاب هذه المشروعات، قد يضعون العلامة التجارية على منتجات من نوعية أدنى من منتجات صاحب العلامة المشهورة، مما قد يؤدي إلى الحط من سمعة المشروع صاحب العلامة التجارية⁽⁴⁾، مما يضيع على صاحب العلامة الجهد والنفقات التي أنفقتها في الدعاية والإعلان والترويج لعلامته، حتى تيأوت المركز المشهور.

وإزاء هذه المعطيات فقد بدأت حماية العلامة التجارية المشهورة، كاستثناء على مبدأ التخصيص، وذلك من خلال القضاء بادئ الأمر - لاسيما الفرنسي - الذي عمد إلى حماية العلامة المشهورة استثناء عن مبدأ التخصيص بطريقة ضمنية، ببيان ذلك أن القضاء الفرنسي قد عمد إلى التوسعة في مفهوم المنتجات المتشابهة، كما أعمل

* حكم تميز دبي، جلسة 2006/1/22، الطعن رقم 2005/140 منني، إطلاع مباشر، حكم تميز دبي، جلسة 2012/6/13، الطعن رقم 2011/83 تجاري، إطلاع مباشر.

** المحكمة الاتحادية العليا، الطعن رقم 281 لسنة 2014 تجاري، الصادر بجلسة الأربعماء الموافق 21 يناير 2015، إطلاع مباشر

قواعد المسؤولية المدنية. حيث أعتبر أن استخدام علامة تجارية مشهورة لتمييز منتجات مختلفة، هو في حقيقته تحايل على مبدأ التخصيص، ولا يتفق واعتبارات العدالة⁽⁸⁾. وقد تكرست هذه الحماية بعد ذلك في العديد من التشريعات الوطنية للكثير من الدول، كقانون الاتحاد الأوروبي⁽⁴⁾ في المادة (34) من التعليمات رقم 104/89/ي ي س الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بتاريخ 1988/12/21.

وبعد ست سنوات جاءت اتفاقية تريبس بهذا الاستثناء، حيث نصت المادة (3/16) منها على أنه "تطبق أحكام المادة 6 مكرر من معاهدة باريس (1967)، مع ما يلزم من تبديل، على السلع أو الخدمات غير المتماثلة التي سجلت بشأنها علامة تجارية، شريطة أن يدل استخدام تلك العلامة التجارية بالنسبة لتلك السلع أو الخدمات على صلة بين تلك السلع والخدمات وصاحب العلامة التجارية المسجلة، وشريطة احتمال أن تتضرر مصالح صاحب العلامة التجارية المسجلة من جراء ذلك الاستخدام".

ومن خلال نص الاتفاقية المتقدم، نستخلص شروط استثناء العلامة التجارية من مبدأ التخصيص، وهي :

1. أن تكون العلامة التجارية مشهورة ؛ حيث إن المادة (6) مكررة من اتفاقية باريس، الواجب تطبيق أحكامها في هذا الصدد، تتعلق بالعلامات التجارية المشهورة، وعليه فإن الاستثناء لا يطبق على غير العلامات المشهورة.
2. يلزم أن تكون العلامة التجارية المشهورة مسجلة كي تتمتع بهذا الاستثناء، فإن لم تكن مسجلة فلا محل لاستثناءها من مبدأ التخصيص. ويقصد بالتسجيل أن تكون مسجلة في البلد الذي يراد أن تحمي العلامة فيه استثناء على مبدأ التخصيص.
3. أن يدل استخدام العلامة المشهورة على وجود صلة بين المنتجات التي تحملها العلامة وبين صاحب العلامة المشهورة.
4. إن يؤدي استخدام العلامة المشهورة إلى احتمال إلحاق ضرر بصاحب العلامة.

وتطبيقاً لهذا الاستثناء، قضت محكمة بيروت الابتدائية، بإلغاء تسجيل العلامة التجارية (HENNESSY)، والمخصصة لتمييز منتجات الملبوسات، وذلك لتشابهها مع العلامة التجارية (Hennessy) على الرغم من أن هذه العلامة الأخيرة مخصصة لتمييز منتجات المشروبات. وعللت المحكمة ذلك بأن سبب شطب العلامة كونها مشابهة لعلامة مشهورة إلى حد التطابق، وأن ذلك من شأنه أن يضلّل الجمهور، وأنه لا يلزم التقيّد بمبدأ وحدة نوعية السلع أو بمبدأ التخصيص، عند حماية العلامات التجارية المشهورة^{(4)*}.

وفي هذا الصدد يلزم بيان أن التشريع الأمريكي ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث وضع المشرع الأمريكي في عام 2006 قانوناً يجيز لمالك العلامة التجارية المشهورة، التقدم بطلب إلى المحكمة المختصة بإصدار أمر يمنع مواصلة استخدام، أو الاستخدام المتوقع لعلامته المشهورة، الذي قد يسلب قوتها المميزة ويشوهها، بغض النظر عن تحقق شرط الضرر لمالك العلامة، وعن شرط احتمال الالتباس بين المنتجات⁽¹⁵⁾.

ثالثاً : موقف القانون الإماراتي من استثناء العلامة المشهورة من مبدأ التخصيص

لم يتضمن القانون الاتحادي رقم (37) لسنة 1992 بشأن العلامات التجارية، استثناء العلامات التجارية المشهورة من مبدأ التخصيص، حيث تضمنت المادة الرابعة منه الخاصة بالعلامات المشهورة فقرة وحيدة تنص على عدم جواز تسجيلها إلا بناءً على طلب مالكيها الأصلي، غير إنه بعد اتفاقية تريبس وانضمام الدولة إليها^(**)

* حكم محكمة بيروت الابتدائية، الغرفة الرابعة، بتاريخ 1991/10/14، في القرار رقم 114 لسنة 1991، مشار إليه لدى كنعان الأحمر .

** وذلك بموجب المرسوم الاتحادي رقم 21 لسنة 1997

عدل قانون العلامات التجارية، بالقانون الاتحادي رقم 8 لسنة 2002، حيث تمت إضافة فقرتين جديدين للمادة الرابعة وتضمنت الفقرة الأخيرة استثناء العلامات التجارية المشهورة من مبدأ التخصيص؛ إذ نصت هذه الفقرة على أنه "لا يجوز تسجيل العلامات ذات الشهرة لتمييز سلع أو خدمات غير متماثلة أو مطابقة لتلك التي تميز هذه العلامات إذاً :

أ. دل استخدام العلامة على صلة بين السلع والخدمات المطلوب تمييزها و سلع أو خدمات صاحب العلامة الأصلية.

ب. أدى استخدام العلامة لاحتمال الإضرار بمصالح صاحب العلامة الأصلية".

وهذا النص في نظري قد تفرد بحكمين خلافاً لاتفاقية تريبس(*) : الأول عدم اشتراط كون العلامة التجارية مسجلةً بالدولة لتتمتع بالحماية القانونية استثناءً على مبدأ التخصيص، أما الثاني فهو عدم اشتراط أن يدل استخدام العلامة المشهورة على وجود صلة بين المنتجات التي تحملها العلامة وبين صاحب العلامة المشهورة، وأن يؤدي استخدامها إلى احتمال إلحاق ضرر بصاحب العلامة، وذلك لتتمتع بالحماية القانونية استثناءً على مبدأ التخصيص، بل أنه يكتفي بتوافر أحد هذين الأمرين، ولهذا فإن النص الإماراتي يوسع نطاق حماية العلامة المشهورة استثناءً عن مبدأ التخصيص.

وفي نظري أن هذا التوجه من المشرع الإماراتي محل نقد؛ حيث إن من شأنه تخفيف الشروط اللازم توافرها لحماية العلامة التجارية المشهورة استثناءً على مبدأ التخصيص، بيان ذلك أن هذه الحماية هي استثناء من الأساس والمبدأ العام، والاستثناء لا ينبغي التوسع فيه، لاسيما وأن هذا الاستثناء جاء على مبدأ من أهم مبادئ حماية العلامات التجارية، كما أن هذا التوسع في الحماية يعطي ميزة وحقوقاً إضافية لأصحاب العلامات المشهورة لم تقرها اتفاقية تريبس، وبالتالي فإن دولة الإمارات تلزم نفسها بما لم تلزمها به اتفاقية تريبس.

وتطبيقاً للنص المتقدم، قضت محكمة تمييز دبي بأنه وفقاً للمادة الرابعة من قانون العلامات التجارية، فإن الحماية المقررة للعلامة التجارية المشهورة "لا تمتد إلى السلع أو الخدمات الغير متماثلة، إلا إذا كان من شأن استعمال العلامة التجارية الأخرى المشابهة لها أن يولد انطباعاً لدى الجمهور بالربط بينها وبين سلع ومنتجات مالك العلامة التجارية الأصلية، أو يؤدي لاحتمال الأضرار به" (**). وأورد بعض الملاحظات على هذا الحكم تتمثل في :

أن الحكم سار على هدي المشرع الإماراتي، فلم يستوجب أن تكون العلامة المشهورة مسجلة كي تتمتع بالحماية في مواجهة علامة تميز منتجات مختلفة.

كما أن الحكم تقيد بنص القانون الإماراتي، فقرر وجوب توافر أحد أمرين (1) وجود انطباع لدى الجمهور بالربط بين المنتجات والسلع، (2) احتمال الأضرار بصاحب العلامة الأصلية، ولم يأخذ بما قرره اتفاقية تريبس.

* وهذا التفرد في نظري قد ورد على سبيل الخطأ من قبل المشرع، خلافاً لما كان يتغياه من النص، دليل ذلك أنه بالرجوع إلى مشروع التعديلات المقترحة على قانون العلامات التجارية، والمعد من قبل وزارة الاقتصاد، وهي الجهة المعنية بتطبيق هذا القانون، نجده ينص على أن سبب تعديل المادة الرابعة وإيراد النص المتقدم هو "استجابةً لنص المادة (3/16) من اتفاقية تريبس".

* حكم محكمة تمييز دبي، جلسة 2008/1/15، في الطعن رقم 290 لسنة 2007 تجاري.

المبحث الثاني: الحماية القانونية للعلامة التجارية المشهورة

في بادئ الأمر يلزم بيان أن الحماية المدنية للعلامة التجارية لا تستلزم كون العلامة التجارية مسجلة⁽⁷⁾، كما أنه يلزم بيان أن ما يسري من أحكام بشأن الحماية المدنية للعلامة التجارية بشكل عام، يسري على العلامات المشهورة، أي إنه يمكن حماية العلامات التجارية المشهورة وفقاً للأحكام العامة للمنافسة غير المشروعة، شأنها في ذلك شأن باقي العلامات التجارية، علاوة على ذلك فإنه لخصوصية العلامة التجارية المشهورة، ظهر نوع خاص من الحماية لها، وهو حمايتها من المنافسة الطفيلية، وحيث إن حماية العلامة التجارية في مواجهة المنافسة غير المشروعة أو الطفيلية تتم عن خلال عدة آليات، وعليه فإنه من الملائم أن يقسم هذا المبحث إلى مطلبين هما :

- المطلب الأول : حماية العلامة التجارية المشهورة من المنافسة غير المشروعة.
- المطلب الثاني : حماية العلامة التجارية المشهورة من المنافسة الطفيلية.

المطلب الأول : حماية العلامة التجارية المشهورة من المنافسة غير المشروعة

الأصل في الحياة التجارية حرية المنافسة، والمنافسة ما هي إلا "التزاحم بين التجار في اجتذاب العملاء وترويج أكبر قدر ممكن من المنتجات والخدمات ضماناً لازدهار التجارة ازدهاراً يؤدي إلى بقاء الأصلح"⁽¹⁶⁾، وعليه فإن المنافسة يلزم أن تبنى على أسس مع الشرف والصدق والأمانة، أي أن تكون منافسة مشروعة، ويقصد بالمنافسة المشروعة، المنافسة المتطابقة مع القوانين والعادات المتبعة، وهي التي تشكل العصب الرئيسي في الاقتصاد الحر⁽¹⁷⁾.

وتبعاً لذلك فإن المنافسة غير المشروعة⁽¹⁷⁾، يمكن أن تعرف بأنها "استخدام التاجر لطرق منافية للقوانين أو العادات أو مبادئ الشرف والأمانة في المعاملات"⁽¹⁸⁾، كما أن البعض⁽¹⁹⁾ عرفها بأنها "لجوء التاجر في سبيل اجتذابه للعملاء وتحقيقه لأكبر قدر من الربح إلى وسائل تتنافى مع الأمانة والنزاهة و العادات المحلية الجارية في التجارة والصناعة، كاستعمال وسائل تؤدي إلى إحداث الخلط واللبس بين المنشآت، وأيضاً وضع بيانات غير صحيحة من شأنها تضليل الجمهور وإيقاعه في غلط حول صاحب الحق في الاسم التجاري".
وعليه فإنه في سبيل إقسط الموضوع حقه من الفحص والتدقيق، فإنه من الأمثل أن يقسم إلى فرعين، الأول يخص لبيان الأساس القانوني للمسؤولية عن المنافسة غير المشروعة، أما الفرع الثاني فيتناول شروط مباشرة دعوى المنافسة غير المشروعة.

الفرع الأول: الأساس القانوني للمسؤولية عن المنافسة غير المشروعة

بعد عرض مفهوم المنافسة غير المشروعة، يثور السؤال حول الأساس القانوني للمسؤولية عن هذه المنافسة، وفي هذا الصدد يقرر البعض⁽²⁾، أن التاريخ القانوني يدل على أن الأساس القانوني في هذا الشأن يرد إلى الأمانة والأخلاق.

وفي حقيقة الأمر فإن الفقه منقسم حول نفسه بشأن الأساس القانوني للمسؤولية عن المنافسة غير المشروعة، حيث إن جانباً من الفقه يرى بأن المنافسة غير المشروعة ما هي إلا إخلال بالمسؤولية التعاقدية، إلا أنه يصعب الأخذ بهذا الرأي، حيث إن العلاقات القائمة بين المتنافسين تبعد عن الإطار التعاقدية، مما يصعب معه أعمال أحكام المسؤولية التعاقدية بشأنها⁽⁸⁾.

* وتسمى في التشريع اللبناني "المزاحمة غير المشروعة"، ويرى بعض الفقه أن هذا المصطلح جاء إثر ترجمة خاطئ للنص الفرنسي، مشار إليه لدى د. نعيم مغيبغ

وذهب قسم آخر من الفقه إلى القول بأن دعوى المنافسة غير المشروعة تؤسس على أحكام التعسف باستعمال الحق، ذلك أن المنافسة مشروعة بحسب الأصل، إلا أنه يلزم أن لا تتجاوز هذه المنافسة الحدود المتعارف عليها طبقاً للأعراف والتقاليد وحسن التعامل بين التجار، وعليه فإن التاجر غير الملتزم بأصول المنافسة المشروعة يعد متعسفاً باستعمال حقه بالمنافسة^(17،16،19)، إلا أنه يعاب على هذا الرأي أن التاجر الذي يقوم بأعمال المنافسة غير المشروعة يتوافر به - في الغالب الأعم - قصد إلحاق الضرر بالمنافسة، في حين إن إساءة استعمال الحق يفتقر لذلك⁽²⁾.

وذهب قسم آخر من الفقه - وهو الرأي الغالب - إلى القول بأن الأساس القانوني لدعوى المنافسة غير المشروعة هي الأحكام العامة للمسؤولية التقصيرية - الفعل الضار في القانون الإماراتي - على اعتبار بأن عمل المنافسة غير المشروع، ما هو إلا خطأ نتج عنه ضرر للغير - مالك العلامة أو ذو المصلحة - فيلزم مرتكب الخطأ بالتعويض^(18،19،20،9،17،7)، كما أن الاجتهاد القانوني الفرنسي قد أسس المنافسة غير المشروعة على أساس المسؤولية التقصيرية⁽¹⁹⁾.

وبصرف النظر عن الخلاف الفقهي الدائر حول الأساس القانوني للمنافسة غير المشروعة، فإن القضاء في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي جمهورية مصر العربية، يؤسسان دعوى المنافسة غير المشروعة على أساس المسؤولية التقصيرية (الفعل الضار)، حيث قضت محكمة تمييز دبي بأن "القانون حول لصاحب العلامة التجارية... أما الدعوى المدنية فتقوم على المنافسة غير المشروعة أو المسؤولية عن الفعل الضار"^(*)، كما أن المحكمة الاتحادية العليا قضت بأن "من المقرر أن الدعوى المؤسسة على المنافسة المهنية أو التجارية غير المشروعة لا تخرج أن تكون دعوى مسؤولية عادية أساسها الفعل الضار، فيحق لكل من أصابه ضرر من فعل المنافسة غير المشروعة أن يرفع الدعوى بطلب حمايته ورفع الضرر عنه عملاً بالمادة 282 من قانون المعاملات المدنية متى توافرت شروط تلك الدعوى وهي الخطأ- والأدق الفعل الضار- والضرر ورابطة السببية"^(**)، كما أن محكمة النقض المصرية قضت بأن: "الدعوى المؤسسة على المنافسة غير المشروعة هي دعوى مسؤولية أساسها الفعل الضار"^{(21)**}.

الفرع الثاني: شروط مباشرة دعوى المنافسة غير المشروعة

حيث سبق بيان أن دعوى المنافسة غير المشروعة - حسبما يقرر القضاء - تستند إلى ذات الأساس التي تقوم عليه دعوى التعويض عن الفعل الضار، وعليه فإن شروط مباشرة دعوى المنافسة غير المشروعة هي: الفعل الضار والضرر، وعلاقة السببية بينهما، وذلك على التفصيل التالي:

أولاً: الفعل الضار

إذا كانت المادة (282) من قانون المعاملات المدنية، والتي تنص على أنه "كل إضرار بالغير يلزم فاعله ولو غير مميز بضمان الضرر"، لا تستلزم أن يكون الفعل الذي يقرره المدعى عليه خطأ حتى تترتب عليه المسؤولية المدنية، فإن طبيعة المنافسة غير المشروعة تستلزم بالضرورة أن يكون الفعل الذي يرتكبه المدعى عليه خطأ، وعليه فإن المسؤولية عن المنافسة غير المشروعة، تعد إحدى الحالات التي تجتمع بها أحكام فكرة الضمان التي أخذ بها المشرع الإماراتي، مع فكرة المسؤولية التقصيرية.

* حكم محكمة تمييز دبي، جلسة 2006/10/10، في الطعن رقم 330 لسنة 2005 تجاري.

** حكم المحكمة الاتحادية العليا، جلسة 2002/10/8، في الطعن رقم 795 لسنة 23 قضائية، و32 لسنة 24 قضائية.

*** حكم محكمة النقض المصرية، جلسة 14 يونيو 1956، في الطعن رقم 436 لسنة 22 قضائية، مشار إليه لدى د. عبدالفتاح بيومي حجازي، الملكية الصناعية في القانون المقارن، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2008، ص322.

وحيث أن الخطأ الذي يقترفه المدعى عليه يتجلى في صورة ممارسة تنافسية غير مشروعة، وعليه فإن هذا الخطأ يستلزم توافر أمرين : الأول قيام حالة منافسة، والأمر الثاني وجود ممارسة تنافسية غير مشروعة، وفيما يلي تفصيل ذلك.

أ. قيام حالة المنافسة

للقول بتوافر حالة منافسة، يستلزم ذلك بادئ الأمر توافر صفة التاجر في كلا المتنافسين، حيث إنه لا محل للقول بقيام حالة منافسة إذا عمد شخص لا يتمتع بصفة تاجر باستخدام وسائل أو ممارسات غير مشروعة وفقاً للعرف التجاري لبيع منتج سبق له شراؤه، إذ أن فعله هذا لا يتكرر إلا نادراً، كما أنه لا يرمي من وراء فعله هذا اكتساب الزبائن^(16,20,2).

وتستلزم المنافسة تماثلاً في النشاط الذي يمارسه المتنافسان، أو تشابهاً بينهما على الأقل، فلا يستقيم عقلاً ولا منطقاً القول بقيام حالة منافسة بين أطراف كل منهما يمارس نشاطاً لا يؤثر على نشاط الآخر، وعلة ذلك أن المقصود من المنافسة غير المشروعة اجتذاب عملاء المنافس، وذلك بإحداث الخلل واللبس في أذهانهم، وعليه فإذا كان كل من نشاطي المتنافسين مختلفاً عن الآخر، ومنبت الصلة عنه، فلا محل للقول بقيام حالة منافسة بينهما^(20,19,16,2).

هذا ويشترط لقيام المنافسة أن يكون النشاط تجارياً أو صناعياً، فلا محل للمنافسة غير المشروعة بين أهل المهن الحرة مثلاً، حيث إن أهل المهن الحرة يخضعون لنظم مهنية، يعد الإخلال بها ممارسة غير قانونية، الأمر الذي قد يعرضهم لجزاءات تأديبية، كما أنهم قد يطالبون بالتعويض لو نتج عن هذه الممارسات إضرار بالغير⁽²⁾.

ب. الإتيان بأعمال منافسة غير مشروعة

من المستقر عليه أن أعمال المنافسة غير المشروعة لا يمكن حصرها، إلا أنها الفقه يردها إلى ثلاث مجموعات^(18,7) :

- الأولى : أعمال من شأنها إحداث اللبس والخلط بين المنشآت أو المنتجات.
- الثانية : ادعاءات غير مطابقة للحقيقة من شأنها الحط من قدر المنتجات أو المحال التجارية المنافسة.
- الثالثة : أعمال تهدف إلى بث الاضطراب في مشروع منافس أو في السوق.

ومن أمثلة المجموعة الأولى فيما يخص العلامات التجارية، القيام بتزوير أو تقليد العلامة التجارية، بحيث يلتبس الأمر على جمهور المستهلكين، وقد قضت محكمة موندلبيه الفرنسية (الغرفة الثانية) بتاريخ 12 مايو 1950، باعتبار كلمة (Rosano) تعد تقليداً للعلامة التجارية (Cinsaco)⁽²²⁾، من شأنه تضليل المستهلكين، كما قضت محكمة استئناف الكويت أن العلامة التجارية (NOVA LIGHT) تعد تقليداً وتزييفاً للعلامة التجارية (NOVA) وأن من شأن هذا التقليد خداع الجمهور⁽²²⁾.

أما بالنسبة للمجموعة الثانية، فمن صورها فيما يخص العلامات التجارية وضع علامة تجارية مرموقة، كما لو أن العلامة خاصة بتميز منتجات الذهب والألماس، على منتجات وضيعة كالأسمدة مثلاً، أو الإشاعة بأن المنتج الذي يحمل العلامة التجارية غير صالح أو أنه رديء الصنع خلافاً للحقيقة.

أما بالنسبة للمجموعة الثالثة، فمن صورها فيما يتعلق بالعلامات التجارية أن تكون العلامة التجارية عبارة عن رائحة، فيقوم المنافس باستخدام عامل كان يعمل لدى صاحب العلامة، وبالتالي يقف على سر هذه الرائحة (العلامة التجارية)، ويستثمر هذا الأمر.

ثانياً : الضرر

على اعتبار أن دعوى المنافسة غير المشروعة تجد أساسها القانوني في أحكام المسؤولية عن الفعل الضار، فإنه يلزم لقيام المسؤولية عن الممارسة التنافسية غير المشروعة إلحاق الضرر بالغير، ويستوي أن يكون الضرر مادياً أو معنوياً، حالاً أو مستقبلاً مادام أنه محقق الوقوع، إذ أن الضرر الاحتمالي غير محقق الوقوع لا يعوض عنه إلا إذا وقع فعلاً^(7،19،16،2).

على أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار خصوصية دعوى المنافسة غير المشروعة، بحيث أنه بالنسبة للضرر الاحتمالي، فإنه إن كان لا يجوز التعويض عنه، إلا أنه رغم ذلك يجوز للمحكمة أن تتخذ إجراءات من شأنها منع التنافس غير المشروع، بهدف منع وقوع ذلك الضرر المحتمل⁽²⁾، وهذا مؤداه أنه بالنسبة لدعوى المنافسة غير المشروعة إذا كان الضرر محققاً فإن المحكمة تحكم بالتعويض، أما إذا كان الضرر احتمالياً، فإن المحكمة لا تحكم بالتعويض وإنما باتخاذ الإجراءات الكفيلة التي تمنع وقوع الضرر⁽¹⁹⁾، وعليه يمكن القول أن هناك خيطاً رفيعاً بين دعوى المنافسة غير المشروعة ودعوى المسؤولية عن الفعل الضار، فالدعوى الأولى تكون وقائية وعلاجية، في حين أن الدعوى الثانية فقط تكون علاجية فقط^(2،16).

ثالثاً : علاقة السببية

يجب لقيام المسؤولية عن المنافسة غير المشروعة، وجود علاقة سببية بين الممارسة التنافسية غير المشروعة، وبين الضرر الذي لحق بالغير، حيث إنه في بعض الأحيان قد يقع الضرر وكذلك الممارسة التنافسية غير المشروعة، إلا أن الضرر لا يكون ناتجاً عن هذه الممارسة، بل أن سبباً آخر هو الذي أدى إلى إيجاد الضرر، وعليه فإنه في هذه الحالة لا يستطيع المضرور مطالبة من قام المنافسة غير المشروعة بالتعويض عن الضرر الذي لحقه.

المطلب الثاني : حماية العلامة التجارية المشهورة من المنافسة الطفيلية

حماية العلامة التجارية المشهورة من المنافسة الطفيلية (La concurrence parasitaire)⁽⁶⁾ *، هي حماية من نوع خاص، ووجه الخصوصية أنه إذا كان يشترط لحماية العلامة التجارية بناءً على دعوى المنافسة غير المشروعة، أن يكون هناك اتحاد أو تقارب أو ارتباط بين الأنشطة التجارية للمتنافسين، فإنه لا يمكن حماية العلامة التجارية بناءً على هذه الدعوى في حال كانت الأنشطة والمنتجات التي تميزها كلتا العلامتين مختلفتين⁽⁶⁾ وهذا الأمر كما يسري على العلامات التجارية فإنه يسري على كافة أوجه المنافسة. وترتب على ذلك ظهور مفهوم جديد لفكرة المنافسة غير المشروعة، بحيث ظهرت فكرة مقارنة ومجاورة لها هي فكرة المنافسة الطفيلية^(**)، والتي لا تشترط أن ينتج عن الممارسة التنافسية غير المشروعة خلط لدى الجمهور⁽⁸⁾، أو وجود علاقة منافسة بين المشروع الطفيلي والمشروع المتطفل عليه⁽²³⁾.

*ويطلق البعض على الدعوى القائمة على أساس هذا النوع من المنافسة بدعوى التشويش. د. محمد محبوب.

** تقدم القول أن سبب تسمية المنافسة الطفيلية بهذا الاسم، أن المعتدي يقصد من ممارسته الحصول على حصاد ما يزرعه الآخرون، فمثلته كمثل الكائن الطفيلي الذي يقتات على غذاء كائن آخر.

ولعله من الأمل عن التطرق لأحكام المنافسة الطفيلة، أن يقسم المطلب الحالي إلى فرعين، بحيث يتناول الفرع الأول ماهية التطفل الاقتصادي، ويتناول الفرع الثاني التطبيقات القضائية على ذلك.

الفرع الأول: ماهية التطفل الاقتصادي

اختلف الفقه حول بداية ظهور فكرة التطفل الاقتصادي أو المنافسة الطفيلية، فالبعض⁽²⁴⁾، يرجع ظهور هذه الفكرة إلى عشرينيات القرن الماضي لدى القضاء الألماني، فيما يقرر البعض الآخر⁽¹⁷⁾ أنها ظهرت في أواخر خمسينات القرن الماضي بفرنسا، بدعوى أن أول حكم قضائي صدر بهذا الشأن كان من قبل محكمة استئناف باريس بتاريخ 1959/11/24.

وهذا يلزم بيان أنه حتى عام 1975 فإن القضاء الفرنسي لم يلجأ إلى تطبيق فكرة التطفل باعتباره عملاً غير مشروع إلا في إحدى حالتين، إحداهما استغلال العلامات التجارية المشهورة من قبل الغير لتمييز منتجات غير تلك التي تميزها العلامة المشهورة⁽²⁴⁾.

وقد عرف التطفل الاقتصادي من قبل القضاء الفرنسي - محكمة استئناف فرساي - بأنه "قيام أحد المشروعات بالعيش على كنف مشروع آخر والاستفادة من الجهود التي يبذلها الأخير ومن الشهرة التي يتمتع بها اسمه أو منتجاته"⁽²⁴⁾ . كما عرفته محكمة النقض الفرنسية بأنه: "مجموع الأعمال التي بمقتضاها يدخل أحد المشروعات الاقتصادية في كنف مشروع آخر بهدف الاستفادة بدون مقابل من الجهود والمعرفة الفنية التي يستخدمها الأخير في جذب العملاء"^{(24)**} ، كما عرفه البعض بأنه "القيام بأفعال تجعل شخاً ما يستفيد من مجهودات شخص آخر المحققة وسمعة اسمه ومنتجاته"⁽⁶⁾.

ويتضح من خلال هذه التعريفات، أنه يشترط لقيام المنافسة الطفيلية، أن يكون المشروع المتطفل عليه ذا شهرة واسعة، بحيث يلج المشروع المتطفل إلى السوق من خلال الاستفادة دون وجه حق، من الشهرة التي حققها المشروع المتطفل عليه، وعليه يمكن القول بأن المفهوم التقليدي للمنافسة غير المشروعة، أن المنافسة تكون بهدف كسب العملاء والاستئثار بهم، وذلك من خلال ممارسات غير مشروعة، أو التشويه بسمعة التاجر، أما بالنسبة للمنافسة الطفيلية فإن المستهلكين (العملاء) مختلفون، وأن هدف الطفيلي يقتصر على استغلال الشهرة التي حققها المشروع المتطفل عليه، وبالتالي تصريف منتجاته المختلفة تماماً عن منتجات المشروع المتطفل عليه⁽¹⁷⁾.

وكما هو الشأن بالنسبة لدعوى المنافسة غير المشروعة، فإنه يشترط توافر ثلاثة شروط لمباشرة دعوى المنافسة الطفيلية، هي الفعل الضار والضرر وعلاقة السببية بينهما، وعليه نحيل لما سبق ذكره بشأن المنافسة غير المشروعة منعاً للتكرار، إلا أنه فيما يخص الفعل الضار، يلزم بيان أنه يشترط في الفعل بالنسبة للمنافسة الطفيلية توافر أربعة أمور هي⁽²⁴⁾:

1. أن يتوافر لدى المتطفل قصد الاستفادة من شهرة وسمعة الغير.
2. أن يهدف المتطفل في الغالب من تطفله تحقيق الربح.
3. عدم وجود مبرر مشروع يتيح للمتطفل القيام بالممارسة الطفيلية، كأن لا يكون له رخصة استخدام أو انتفاع، وكأن لا يكون نشاط المتطفل الاقتصادي يعد التطفل أحد معطياته الضرورية، التي لا يقوم بدونها.

* Cour d'appel de Versailles du 16 janvier 1997, Gaz. pal. du 15 au 17 juin, p22.

مشار إليه لدى : د. عبدالرحمن السيد قرمان، المنافسة الطفيلية.

** Cos.com 26 janvier 1999, dalloz 2000. juris., p.87 note Yves SERRA.

4. أن لا يضيف المتطفل على عمل أو شهرة المتطفل عليه أمراً من شأنه زيادة قيمته، سواءً كانت الإضافة نتيجة جهد فكري أو استثمارات مالية، فاستلهاهم الفكرة ومن ثم تطويرها لا يعد تطفلاً محظوراً. ويستخلص من جميع ما تقدم، أنه في حال استغل أحد الأشخاص الشهرة التي تكتسبها إحدى العلامات التجارية، وذلك للترويج ولتصريف منتجاته التي تختلف عن المنتجات التي تميزها العلامة المشهورة، فإنه يمكن ملاحقته قضائياً من خلال دعوى المنافسة الطفيلية، وذلك بشرط إثبات وقوع ضرر لحق بمالك العلامة المشهورة، ولن يجدي المتطفل التحدي باختلاف منتجاته عن المنتجات التي تميزها العلامة المشهورة، فإن كان تقارب المنتجات أو وحدتها شرط لازم لمباشرة دعوى المنافسة غير المشروعة، فإنه ليس كذلك بالنسبة للمنافسة الطفيلية، وعلى ذلك نجد أن مباشرة دعوى المنافسة الطفيلية في هذا الشأن ما هو إلا الوجه الآخر لاستثناء العلامات المشهورة من مبدأ التخصيص.

ومن صور استغلال شهرة العلامة التجارية تطفلاً، وضع العلامة التجارية على واجهة المتجر، أو على بعض المنشورات الإعلانية، أو قيام التاجر بتنظيم حملة إعلانية كبيرة لجذب العملاء إلى منتج يحمل علامة مشهورة، رغم أنه لا يوجد لديه من هذا المنتج كمية كافية، وذلك بهدف التمكن من بيع منتج آخر للجمهور يحصل منه على ربح أكبر⁽²⁴⁾، كما أنه من صور التطفل على العلامة المشهورة وضع علامة مشابهة لها أو مطابقة لها على منتجات غير تلك المنتجات التي تميزها العلامة المشهورة.

الفرع الثاني: التطبيقات القضائية على أعمال أحكام المنافسة الطفيلية

من أكثر الأحكام القضائية دلالة على عمال أحكام المنافسة الطفيلية، قضاء محكمة باديس بتاريخ 9 فبراير 1981، من أن إنتاج لعبة أطفال على شكل مكنة خياطة تحمل علامة مسجلة لماكينات خياطة حقيقية، يعد خطأً تقصيرياً⁽²³⁾.

كما انتهى القضاء الفرنسي تطبيقاً لفكرة المنافسة الطفيلية، في الدعوى المرفوعة من شركة Champagne الخاصة بإنتاج الخمر، ضد شركة Yves Saint Laurent بشأن العطر المنتج من هذه الشركة الأخيرة والمسمى Champagne، إلى منع الشركة المدعى عليها من استخدام هذا الاسم على العطر، كونه يعد استغلالاً لسمعة وشهرة المدعى عليها⁽⁶⁾، وكذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بتاريخ 27 يونيو 1995 بنقض حكم محكمة الاستئناف الذي رفض قبول دعوى المنافسة غير المشروعة بسبب غياب وقوع خلط بين العلامتين التجاريتين، حيث عللت محكمة النقض الفرنسية نقضها لحكم الاستئناف أنه لم يراعي السلوك التطفلي للمدعى عليه، الذي يحاول الاستفادة من شهرة محل المدعى لدى العملاء وذلك رغم اختلاف نشاط كل من المدعى والمدعى عليه⁽¹¹⁾، كما أنه تطبيقاً لذات الفكرة، قضت المحكمة الابتدائية ببيروت بأن العلامة التجارية (Hemmessy) وبجانها ذراعاً يحمل فأساً، والتي تميز منتجات النبيذ الفوار وشراب التفاح والمشروبات الكحولية، تعد تزويراً للعلامة التجارية المشهورة (HENNESSY) التي تميز منتجات الملابس، وأن ما قام به أصحاب العلامة المزورة من عمل يعد منافسة غير مشروعة، كونهم يحاولون الاستفادة من شهرة العلامة التجارية (HENNESSY)^{(17)*}.

وتطبيقاً لذات الفكرة كذلك، خلصت محكمة النقض الفرنسية إلى أن الوكيل التجاري السابق ارتكب تصرفاً غير مشروع قبل المرخص له المحلي باستخدام العلامة، حيث أظهر الوكيل التجاري السابق في أحد إعلاناته أنه

* حكم محكمة بداية بيروت، الغرفة الرابعة التجارية، قرار رقم 114 بتاريخ 1991/4/2 العدل 1990-1990 ص 160، مشار إليه لدى دنعيم مغنغب.

وضع على سقف جراجه لافتة تتضمن العلامة الأصلية لسيارات سيتروين مضافاً إليها أربعة أحرف أخيرة مكتوبة بخط صغير⁽²⁴⁾.*

وأيضاً قضت محكمة باريس بتاريخ 10 مايو 1990، أن تشييد سوق تحت اسم الأرض المتوحشة، بهدف تسويق أدواتٍ مدرسية تحمل صورة دبٍ أبيض، يعد عملاً طفيلياً، قصد منه الاستفادة من الشهرة التي حققتها مجلة تحمل ذات الاسم وذات علامة الدب الأبيض، وذلك لجذب عملاء هذه المجلة، وهو عمل يستلزم التعويض⁽²³⁾.

الخاتمة

في نهاية بحثنا لموضوع (التنظيم القانوني للعلامات التجارية المشهورة) وبعد بلوغه ذروته ومنتهاه، خلصت إلى عدة نتائج وتوصيات، التي قد يسترشد بها المشرع عندما يعيد النظر في التشريعات المنظمة للعلامات التجارية، لا سيما المشهورة منها، كما قد يهتدي بها القائمون على تطبيق هذه التشريعات على أرض الواقع، وفيما يلي عرضٌ لهذه النتائج والتوصيات:

النتائج

1. المعايير المحددة لشهرة العلامة التجارية متنوعة، والأصل أنها استرشادية غير إلزامية، إلا أن هناك شبه إجماعٍ عالمي على مجموعة منها، كان لمنظمة الويبو الإسهام الأكبر في وضعها.
2. تتمتع العلامة المشهورة بحمايةٍ خاصة، تفوق تلك الحماية المقررة للعلامات التجارية الأخرى؛ إذ أنها لا تخضع لمبدأ تخصيص العلامة التجارية، فهي تحمي دون لزوم وجود تماثلٍ أو تقاربٍ بين المنتجات التي تميزها العلامة المشهورة، والمنتجات التي تميزها العلامة المعتدية، وذلك من خلال دعوى المنافسة الطفيلية، كما أنها لا تخضع لمبدأ إقليمية العلامة التجارية، فلا يشترط أن تكون مسجلةً أو مستعملةً في النطاق الجغرافي المراد حمايتها به.
3. وجود قصور تشريعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالنسبة للأحكام الخاصة بالعلامات التجارية المشهورة، حيث إنه لم يرد تعريف لها، كما أنه في الغالب يطبق عليها ذات الأحكام المقررة لعموم العلامات التجارية، والتي لا تتسق في أحيان عدة مع خصوصية العلامات التجارية المشهورة.
4. عدم تبني القضاء في دولة الإمارات العربية المتحدة بعد، مفهوم دعوى المنافسة الطفيلية، إذ لا تزال الأحكام القضائية تركز على المنافسة غير المشروعة، التي تستلزم تماثل وتشابه المنتجات الخاصة بأطراف الدعوى.

التوصيات

1. تعديل حكم المادة (1/4) لتصبح على الوجه التالي: "لا يجوز تسجيل العلامات التجارية ذات الشهرة، إلا بناء على طلب مالكها الأصلي أو بناء على توكيل رسمي منه"، بحيث تحذف عبارة (العالمية) وبالتالي رفع اللبس والغموض.

* Cos.com., 29 juin 1993, Dalloz 1995. Somm., P.211, note yves PICOD

مشار إليه لدى د. عبدالرحمن السيد قرمان، المنافسة الطفيلية

2. تعديل حكم المادة (3/4) لتصبح على الوجه التالي: " لا يجوز تسجيل العلامات ذات الشهرة لتمييز سلع أو خدمات غير متماثلة أو مطابقة لتلك التي تميز هذه العلامات إذا كانت العلامة التجارية المشهورة مسجلة في الدولة، ودل استخدام العلامة المراد تسجيلها على صلة بين السلع والخدمات المطلوب تمييزها و سلع أو خدمات صاحب العلامة الأصلية، وأدى استخدامها لاحتمال الإضرار بمصالح صاحب العلامة الأصلية" ؛ إذ أنه بهذا التعديل يوافق حكم القانون الإماراتي لحكم اتفاقية تريبس.
3. إعمال القضاء الإماراتي لفكرة المنافسة الطفيلية عند توافر مقتضياتها المبينة بالبحث، وعدم الارتكان دائماً لدعوى المنافسة غير المشروعة.
4. عقد ورش العمل والدورات والندوات التي توضح ماهية العلامات التجارية المشهورة، آلية حمايتها والدعوى القضائية المتعلقة بها عليها.

المراجع

1. منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، العلامات والأسماء التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، بدون طبعة، 2000.
2. د. حسين يوسف غنايم، حماية العلامات التجارية، بدون طبعة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، الإمارات العربية المتحدة، بدون سنة نشر.
3. صلاح زين الدين، المدخل إلى الملكية الفكرية، دار الثقافة، الأردن، ط1، 2004
4. كنعان الأحمر، ندوة اليبو الوطنية عن الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس وطلاب الحقوق في الجامعة الأردنية، بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، عمان من 6 إلى 8 إبريل 2004.
5. WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION, Primer On Electronic Commerce And Intellectual Property Issues, Geneva, May 2000.
6. د. محمد محبوبي، حماية العلامات المشهورة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لوزارة العدل المغربية: www.justice.gov.ma/console/Uploads/Doc/etude112005.doc
7. سمير فرنان بالي، نوري جمو، الموسوعة العلمية في العلامات الفارقة التجارية والمؤشرات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2007.
8. د. عبدالرحمن السيد قرمان : الاتجاهات الحديثة في حماية العلامة التجارية المشهورة، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، بدون طبعة، بدون سنة نشر.
9. صلاح زين الدين، العلامات التجارية وطنياً ودولياً، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006.
10. د. حسام الدين عبدالغني الصغير، الجديد في العلامات التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ط1، 2004.
11. د. سميحة القيلوبي، الملكية الصناعية، دار الطبعة السادسة، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2007.

12. VASHEHARAN KANESARAJAH, THOMSON SCIENTIFIC, Protecting And Managing Well-Known Trademarks Dictionary, Knowledge Link newsletter from Thomson Scientific, November 2007.
13. WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION, Making A Mark, An Introduction To Trademarks For Small And Medium-Sized Enterprises, Intellectual Property For Business Series, Number:1, WIPO Publication No. 900, 2006.
14. سائد أحمد الخولي، حقوق الملكية الصناعية، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، بدون طبعة، بدون سنة نشر.
15. غرفة التجارة الدولية، قضايا معاصرة وناشئة في الملكية الفكرية لغايات الأعمال، غرفة التجارة الدولية، ط8، 2007.
16. زينة غانم عبدالجبار الصفار، المنافسة غير المشروعة للملكية الصناعية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ط1، 2002.
17. د. نعيم مغبغب، الماركة التجارية علامة فارقة أم مميزة، بدون دار نشر، ط1، 2010.
18. د. مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق، أصول القانون التجاري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، بدون طبعة، 2007.
19. د. عاطف محمد الفقي، الحماية القانونية للاسم التجاري، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، بدون طبعة، 2007.
20. د. شريف محمد غنام، حماية العلامات التجارية عبر الإنترنت في علاقتها بالعنوان الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، بدون طبعة، 2007.
21. د. عبدالفتاح بيومي حجازي، العلامات التجارية في اتفاقية تريبس، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، غرفة تجارة وصناعة دبي، المجلد الثاني، تاريخ 9-11 مايو 2004
22. سمير فرنان بالي، قضايا القرصنة التجارية والصناعية والفكرية، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2001.
23. د. صبري مصطفى حسن السبك، دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة قضائية لحماية المحل التجاري، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ط1، 2012.
24. المنافسة الطفيلية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، بدون طبعة، بدون سنة نشر.

المسئولية الجنائية للمعالج بالطب الشعبي

The criminal responsibility for folk medicine therapist

*Dr. Mohamed Ahmed El-Minshawy

Abstract

Traditional medicine is a form of medicine. It has been practiced for a long time and the whole human body is seen as integrated with spiritual, social, mental and physical dimensions. In light of the absence of legislation from the organization of the profession of folk medicine, the position of jurisprudence on the legitimacy of the work of the healer has changed in popular medicine, and this difference is based on different scholars on the basis of permitting medical work. According to the general rules of criminal liability, the practice of the doctor is the practice of the medical profession without a license. If the therapist comes to any of the acts related to the medical work, such as medical advice, surgery, birth, prescription of medication or treatment of the patient, The first is a deliberate crime of practicing the medical profession without a license. It also asks about all the wounds and damage inflicted on the patient's body. Therefore, the essence of the responsibility of the doctor is the nature of the work itself. It must be a work related to treatment or surgery. Criminal Code of the Physician The second is responsible for intentional crimes, the second is responsible for unintentional error, and the physical picture of this crime is numerous. It may take the form of examination, diagnosis or treatment, whether by prescription or surgical intervention, or by providing medical advice, Or any of the other acts that represent a violation of the body of the patient, and this is what is settled by Islamic jurisprudence, where it prohibits the practice of medicine from the doctor of folk medicine, as long as not authorized by the people of specialization in the processing of the medical profession, fulfilling the requirements of know-how and knowledge and foresight medical science and surgery. However, that responsibility receded in case of necessity and the situation required by the public interest.

* Associate Professor of Criminal Law - Naif Arab
University for Security Sciences - College of Criminal Justice
- Riyadh - Kingdom of Saudi Arabia

* د . محمد أحمد المنشاوي

ملخص

الطب الشعبي أحد أشكال الطب، ويمارس منذ زمن بعيد وينظر إلى جسم الإنسان ككل متكامل فيشمل الأبعاد الروحية والاجتماعية والعقلية والجسمية. وإزاء خلو التشريعات من تنظيم مهنة الطب الشعبي، اختلف موقف الفقه حول مشروعية عمل المعالج بالطب الشعبي، وهذا الاختلاف مبناه على اختلاف الفقهاء حول أساس إباحة العمل الطبي، فظهر اتجاه يرى مشروعية ممارسة المعالج بالطب الشعبي، وآخر يرى عدم مشروعيته وطبقاً للقواعد العامة في المسؤولية الجنائية تعد ممارسة المعالج بالطب الشعبي، ممارسة لمهنة الطب بدون ترخيص، فإذا أتى المعالج أي من الأفعال المتصلة بالعمل الطبي كإبداء مشورة طبية أو إجراء عملية جراحية أو مباشرة ولادة أو وصف أدوية أو علاج مريض... إلخ، يسأل عن جرميتين، الأولى جريمة عمدية هي مزاوله مهنة الطب بدون ترخيص، كما يسأل عن كافة الجروح والأضرار التي لحقت بجسم المريض، وعلى ذلك فجوهر مسؤولية المعالج بالطب الشعبي، هو طبيعة العمل ذاته إذ يجب أن يكون عملاً من الأعمال المرتبطة بالعلاج أو الجراحة، وتتخذ صور المسؤولية الجنائية للمعالج بالطب الشعبي إحدى صورتين، الأولى المسؤولية عن الجرائم العمدية، والثانية المسؤولية عن الخطأ غير العمدية، وتتعدد صور النشاط المادي لهذه الجريمة، فقد يتخذ صورة الفحص، أو التشخيص أو العلاج سواء كان عن طريق العلاج بالوصفات الطبية أو بالتدخل الجراحي، أو بمجرد تقديم الاستشارة الطبية، أو أي من الأفعال الأخرى التي تمثل مساساً بجسم المريض، وهذا ما استقر عليه الفقه الإسلامي، حيث تحظر مزاوله مهنة الطب من المعالج بالطب الشعبي، طالما لم يأذن له أهل التخصص في مزاوله مهنة الطب، باستيفائة اشتراطات الدراية والمعرفة والبصيرة بعلم الطب والجراحة. غير أن تلك المسؤولية تنحسر في حالة الضرورة، والحالة التي تقتضيها المصلحة العامة.

[البحث الفائز بالمركز الثاني (م) في مجال الدراسات الشرعية والقانونية بالمسابقة
الـ 36 لجائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم]
*أستاذ القانون الجنائي المشارك - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - كلية
العدالة الجنائية - الرياض - المملكة العربية السعودية

مقدمة

ظهر الطب الشعبي قديماً عبر محاولات تمثلت في استخدام بعض الطرق البسيطة التي توصل إليها الأفراد عن طريق التجربة والخطأ للوقاية من الأمراض والتغلب عليها، وما زال يتعايش رغم التقدم الهائل في مجال الطب، جنباً إلى جنب مع الطب الحديث⁽¹⁾.

وقد رغب الناس في اللجوء إلى الطب الشعبي للاستشفاء بعيداً عن ويلات الكيماويات فاتسع بابه وتتنوع دروبه لاسبئ زي العلم والحكمة أحياناً بعد أن كان طابعها الشعبية والبساطة، بل ربما الجهل والدجل والشعوذة مما كان يحصر راغبه في دائرة البسطاء من العامة.

أما اليوم فقد اختلفت الصورة، وتغيرت النظرة وسميت مجموعات كثيرة من الوصفات بالشعبية، ووصفات الأعشاب، والوصفات الدينية (من مختلف الأديان) باسم " الطب البديل" وساد العالم توجه عام ينادي بالطب البديل، وفتحت من أجله معاهد وكليات تدرس نظرياته وأسسه في كثير من الجامعات والمراكز البحثية التابعة للمستشفيات، وأصبح يرتاد عياداته العديد من المثقفين. وفتح هذا التغيير في النظرة إليه المجال واسعاً أمام المعالجين بالطب الشعبي فظهر من يمارسه عن علم ودراية، ومن يدعيه عن خبرة وتجارب شخصية، ومن يعالج بوصفات متنوعة عن دجل واستغلال. ويعد الطب البدائي هو المصدر الأول للطب الشعبي، والذي كان يعتمد أساساً على الدين والسحر، واستخدام الأعشاب الطبية والمنتجات المعدنية⁽²⁾.

وظهرت بذلك عدة طرق استخدمت للعلاج، كالاستعانة بالكاهن الذي يستخدم الجن في عملية العلاج، كما عرف التجيم أيضاً والذي يعني رصد حركة الكواكب والنجوم ومعرفة الطالع من حركتها، وكذلك السحر والشعوذة، كما قسموا الحروف إلى مجموعات نارية، وهوائية ومائية، واعتقدوا أن لها جسماً وروحاً ونفساً وقلباً وقوة فاستخدموها لأغراض علاجية⁽³⁾ وسيطر هذا الاتجاه على المدنية الغربية إلى أن ظهرت التفسيرات الطبيعية للأمراض على يد اليونانيين.

والواقع أن مفاهيم الصحة والمرض والوقاية والعلاج تعد نتاجاً للثقافة السائدة، ولذلك فهي تفسر على أساس المعتقدات الشعبية حول جسم الإنسان وعلاقته بالعالم الطبيعي الذي يعيشه ويدركه، والعالم فوق الطبيعة الذي يعجز عن إدراكه، وما يحويه من الكائنات المتنوعة، ولا يخرج تفسير المعالج الشعبي عن هذه التصورات، وكذلك تفسير الأفراد لأسباب المرض.

وممارسة الطب الشعبي تعتبر في حد ذاتها البداية الأولى لتطور الطب الحديث، فالتاريخ سلسلة طويلة من المحاولات والأخطاء، بدأت مع فجر الإنسانية، ولم يكتب فصل الختام فيها بعد، ولذلك فإننا نجد في كثير من الأحيان، نوعاً من التعايش السلمي بين هذين النوعين من الطب، الشعبي والرسمي، وإن كانت المواجهة في السنوات الأخيرة بينهما قد اتخذت طابعاً أكثر حدة.

أهمية البحث

على الرغم من اتصال الأفراد الدائم بالطب الحديث، فإنهم لا يزالون يتعاملون مع العلاج الشعبي في معظم المجتمعات رغم توافر الخدمات الصحية الرسمية لجميع فئات المجتمع، فالممارسات العلاجية الشعبية ما تزال تساير ركب التطور الصحي. فضلاً عن أن الكثير من الأفراد لا يقتصرون على مصدر واحد للتداوي من المرض، بل يلتمسون شتى السبل المتاحة سواء كانت استشفاءً بالأولياء، أو بالطب السحري، أو العلاج بالأعشاب، أو الوصفات المنزلية وغيرها من الممارسات والطقوس الشعبية .

ومما يزيد من أهمية هذا الموضوع أن منظمة الصحة العالمية قد أوصت في العديد من ندواتها على أن تأخذ الدول بعين الاعتبار- عند وضع خطط تدريب العاملين في المجال الصحي- الدور المفيد الذي يقوم به ممارسو العلاج الشعبي، ومرد ذلك أن العالم الغربي قد انتقل اليوم إلى مرحلة ما بعد التصنيع فبدأت الدعوة إلى العودة إلى الطبيعة في مجالات كثيرة . ومن أوجه العودة إلى الطبيعة أيضاً العودة إلى الطب الشعبي .

وقد لاحظت منظمة الصحة العالمية ملامح هذا التطور بداية من 1977، فأصدرت قراراً حثت فيه الحكومات على إعطاء قدر كاف من الأهمية للطب الشعبي، ثم باشرت جهودها للترويج له على الصعيد العالمي فعقدت العديد من المؤتمرات، كان أبرزها عام 1984 عن " دور الطب الشعبي في الرعاية الصحية الأولية " . وبهذا الجهد تستطيع المنظمة الإبقاء على الطب الشعبي وإحياءه كتراث إنساني. ويمكن القول أنه على المستوى العالمي بدأ الاعتراف بالطب الشعبي وبأهميته وفعاليته والدليل على ذلك تزايد الاهتمام به وبدأ تدريسه في بعض الجامعات الأوروبية، وفي هذه الحالة يمكن القول، أنه في بعض البلاد التي نظمتها، قد انتقل من الجانب الشعبي إلى الطب الرسمي.

وممارسة الطب الشعبي تختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة لأخرى، حيث تتأثر هذه الممارسات ببعض العوامل منها، الدين والثقافة والتاريخ والفلسفة، فالطب الشعبي موروث قديم متجدد ومنتشر بين قطاعات عريضة في مجتمعات عدة.

وفي مجتمعنا المصري ورغم توافر الخدمات الصحية الرسمية في حدها الأدنى في معظم أرجاء البلاد، فإن العديد من الممارسات العلاجية الشعبية ما تزال تساير ركب التطور الصحي، فالناس يلتمسون شتى السبل المتاحة سواء كانت رسمية أو شعبية .

غير أنه لا يزال الطب الشعبي يمارس في مجتمعاتنا بشكل عشوائي وبأساليب بدائية للكسب المالي السريع عن طريق استغلال حاجة المرضى المتلهفين للعلاج مما أساء للطب الشعبي كثيراً وابتعد به عن واقعه المفترض، فلقى هجوماً من كثير من الأطباء وحجتهم في ذلك عدم اعتماده على أسس علمية ومنهجية واضحة حسب المعايير البحثية الحديثة*.

*اهتمت بعض الدول الغربية بالطب الشعبي، وبدأت إدماجه في البرامج الدراسية في بعض الجامعات كبريطانيا.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تأصيل مسئولية المعالج بالطب الشعبي، والأساس الذي تبنى عليه وبيان صورها، في التشريعات الوضعية والشريعة الإسلامية، وعلاقة ممارسة الطب الشعبي بحالة الضرورة.

تساؤلات الدراسة.

لا يوجد تنظيم قانوني للطب الشعبي في مصر ومعظم البلاد العربية، رغم الاعتراف بأهميته ووجوده على أرض الواقع، كونه يغطي مجالات صحية عديدة، وقايةً وعلاجاً.

إلا أنه حتى الآن لا توجد قواعد شاملة وواضحة يتم الاستناد عليها عند الحديث عن الطب الشعبي في مصر أسوة بدول أخرى.

والواقع أن قضايا الصحة والمرض أضحت تتجاوز النظرة الطبية أو البيولوجية المحدودة، لتبلغ تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية والقانونية.

ومن ناحية أخرى، وعلى أرض الواقع توجد بعض الوسائل العلاجية التي تنتمي إلى الطب الشعبي لا تزال تمارس من العديد من المعالجين وبشكل احترافي، وتؤدي إلى نتائج إيجابية.

فهل تخضع تلك الممارسات للتجريم لعدم وجود ترخيص بمزاولة المهنة ؟

وفي حال قيام مسئولية المعالج بالطب الشعبي، فما نوع تلك المسئولية، هل يسأل عن جرائم عمدية، أم يسأل عن جريمة خطأ لتخالف القصد الجنائي. ومن ناحية ثالثة هل تتحسر تلك المسئولية في حالة الضرورة.

كل تلك التساؤلات سنحاول تقديم الإجابات عليها من خلال هذه الدراسة.

منهج الدراسة.

نتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع المقارنة في بعض المواضع بالقانون الفرنسي.

خطة البحث

مطلب تمهيدي: مفهوم الطب الشرعي

المبحث الأول: صور المسئولية الجنائية للمعالج بالطب الشعبي

المبحث الثاني: ممارسة العلاج بالطب الشعبي بين المشروعية والتجريم

مطلب تمهيدي: مفهوم الطب الشعبي

نتناول هذا المطلب من خلال فرعين ، نخصص الفرع الأول لتعريف الطب الشعبي، وتمييزه عن غيره من أشكال الطب، ثم نتناول أنواعه في الفرع الثاني.

أولاً: تعريف الطب الشعبي

اختلفت تعريفات الطب الشعبي بحسب الزاوية التي ينظر بها إليه، فعرفه البعض بأنه " جزء من القيم والمعرفة الثقافية التي شكلت منذ أحقاب بعيدة، نظاماً طبياً علاجياً يبنى على أشكال تقليدية من المعتقدات والسلوك والممارسات التي هدفها مقاومة المرض طلباً للشفاء"⁽⁵⁾.

وعرفه البعض في الفقه الغربي " يودر yoder " بأنه "جميع الأفكار ووجهات النظر التقليدية حول المرض، وما يتصل به من سلوك وممارسات تتعلق بالوقاية من المرض ومعالجته، بغض النظر عن النسق الرسمي للطب العلمي"^{(2)*}.

وهو بهذا المعنى نوع من الرعاية الصحية غير الرسمية تتضمن مجموعة من الخدمات الصحية غير المرتبطة بالعلوم الطبية العلاجية أي بعيداً عن المستشفيات والأطباء والأخصائيين، فهي ممارسات وخدمات تقدم للمرضى من قبل أشخاص ليس لهم أي ارتباط علمي بمهنة الطب اكتفاءً بما لديهم من خبرة ميدانية أو معلومات أو ممارسات موروثية من آباؤهم أو أسلافهم.

وهذا النوع من الممارسات الطبية مارسته كل شعوب وحضارات العالم القديمة وتوارثته على مدار آلاف السنين ومئات الأجيال وأثبتت التجربة نجاحه في الكثير من الأحيان وتحقيق العديد من أهدافه المختلفة سواء في الوقاية أو العلاج النفسي والجسدي.

ونستطيع القول بأن الطب الشعبي يختلف عن الكثير من المعتقدات الشعبية فهو لا يندرج كله تحت الأشكال الوهمية، كما أنه ليس في كل صورته فكراً خرافياً أو غيبياً، لذلك من الصعب أن يختفي كلياً من كافة المجتمعات التي تأخذ بالطب الحديث، لكونه يتضمن في بعض جوانبه خبرة شعبية متوارثة ثققتها المحاولة والخطأ⁽¹⁾. والملاحظ أن هذه التعاريف سابقة الذكر تتشابه فيما بينها.

ويُعرف الطب الشعبي في بعض المناطق من العالم بمسميات أخرى كالطب التكميلي أو الطب البديل، غير أن هناك من الباحثين من يرى أن هناك اختلافاً بين مفهوم الطب الشعبي والمفاهيم سالفة الذكر، ويمكن بيان تلك الاختلافات على النحو التالي:

الطب التقليدي. يعرف على أنه ممارسة الطب بواسطة الطبيب الأكاديمي الحاصل على الدرجة العلمية في الطب والتي تضم كافة التخصصات والفئات الممارسة له من ممارسي التمريض والأخصائيين والأطباء وجميع التخصصات.

والطب التقليدي بهذا المفهوم يختلف عن الطب الشعبي، الذي لا يعتمد في ممارسته على الدرجة العلمية .

*مشار إليه في نجلاء عاطف غيث، مرجع سابق

ورغم هذا الاختلاف يؤكد البعض أن تاريخ الطب الشعبي في العالم ليس إلا تاريخ الطب العلمي⁽²⁾ باعتبار أن الطب الشعبي يمثل أحد جوانب القيم والمعرفة الثقافية ويبني على أساليب وأشكال تقليدية من الممارسات والأفعال التي تقاوم المرض.

أما الطب البديل. Alternative Medicine

فهو نوع من الطب يستخدم مكان الطب التقليدي أي بديلاً عنه كالأنظمة الغذائية لعلاج بعض الأمراض، بدلاً من الجراحة أو الإشعاع أو العلاج الكيميائي والذي يوصي به الطب التقليدي⁽⁶⁾ ويعتمد الطب البديل كما هو الشأن في الطب التقليدي على التكوين العلمي بالحصول على درجة علمية معينة والترخيص بمزاولة المهنة.

أما الطب المكمل. فهو نوع من الطب يستخدم كمكمل مع الطب التقليدي فعلى سبيل المثال يتم استخدام الروائح أي العطور كعلاج مكمل لتخفيف آلام المريض بعد العملية الجراحية وكذلك استخدام بعض الأنظمة الغذائية. ومن جماع ما تقدم يتبين وجه التفرقة بين العمل الطبي في شكله العلمي أو الرسمي، والطب الشعبي.

ويثور التساؤل عما إذا كان ما يعرف بالطب النبوي، هل يعد نوعاً من الطب الشعبي أم لا؟

دعا القرآن الكريم في سياقات فقهية لا طبية إلى الحفاظ على الصحة العامة " عضواً - نفسياً - روحياً ". فأشار إلى ذلك إشارات عابرة أطلق عليها بعض الفقهاء قواعد طب الأبدان في مقابل قواعد طب القلوب التي هي الغاية من القرآن والرسالات السماوية جميعاً⁽⁷⁾.

كما جاءت السنة النبوية زاخرة بالأحاديث التي تدعو إلى التطبيب، جمعها أهل السنة في أربعين حديثاً نبوياً مباشراً في موضوع الطب والصحة، فضلاً عما ورد في غيرها من الإشارة بشكل غير مباشر إلى الحفاظ على الصحة العامة، فصارت نواة لما عرف باسم الطب النبوي.

ويعرف الطب النبوي، بأنه " الطب الذي تطيب به النبي صلى الله عليه وسلم " ⁽⁸⁾.

ويعد الطب النبوي مصدراً طبيياً يفوق ما عده من دروب الطب، ويختلف عن الطب الشعبي ولا ينتمي إليه، حيث يقوم الطب النبوي على التداوي بالرقى والتعاويد النبوية والدعوات الإيمانية والأذكار التي كان يتداوى بها النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وهذه الوصفات الطبية العلاجية على نحو ما أثر عنه صلى الله عليه وسلم في كتب السنة النبوية، تنتوع إلى نوعين، فإما أن تكون علاجاً بالأدوية والغذاء مما كان شائعاً بين أهل القرى والبوادي وأقره النبي صلى الله عليه وسلم، وقد تكون علاجاً بالقرآن والأذكار والرقى والتعاويد، مع ملاحظة أن أسلوب العلاج بالرقى والتعاويد كان معروفاً في عصر النبي مما كان يقوم به الكهان والعرافون وأطباء البادية، فأجازها النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن أعطاها صبغة إسلامية ونفى عنها الشرك والسحر.

وعلى ذلك فإن الطب النبوي لا يعد جزءاً من الطب الشعبي ولا صنفاً من أصنافه، وذلك لاختلافه عنه من حيث المصدر، ومن حيث الممارس، فمصدر الطب النبوي السنة النبوية سواء أكانت قولية أو فعلية، والممارس له النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، أو من أذن له من الصحابة.

ورغم وجه التشابه بين بعض أنواع الطب النبوي مع الطب الشعبي، كممارسة العلاج بالكي مثلاً، إلا أنه يختلف من حيث المزاوول، فالشريعة الإسلامية لا تسمح بممارسة المعالجة بالكي إلا لمن توافرت فيه شروط الدراية والمعرفة والبصيرة بهذا العلم، على ما سوف يأتي تفصيله عند الحديث عن صور مسئولية المعالج بالطب الشعبي

ثانياً: أنواع المعالجة بالطب الشعبي

تتنوع أنواع العلاج الشعبي غير أنها تختلف باختلاف المجتمعات وعلى ذلك يتضمن العلاج الشعبي أنماطاً عديدة من التخصصات والمعالجات والأساليب والأدوات. فقد يشتهر معالج ما، في نمط علاجي دون غيره، وعلى هذا فإن الثقافات المختلفة عادة ما تحوي ما يطلق عليه بالتخصص العلاجي. فهناك معالج متخصص في العلاج بالكي، وآخر في الحجامة وثالث في تجبير العظام، وكلها تخصصات تتطلب الخبرة والتجربة الطويلة. إضافة إلى أن هناك علاجات قائمة على الأساس العقلي والتحصيلي مثل العلاج بالأعشاب والنباتات الطبية، إلى جانب علاجات أخرى على السحر والشعوذة.

وعلى ذلك يشمل الطب الشعبي العلاج بالمياه المالحة (Eau Saumâtre) ويشمل أيضاً العلاج بالرمال (Sablier) (9)

كما يشمل كذلك العلاج بالكي (Point de Feu) وهو نمط علاجي قديم غير أنه يتناقص مجتمعه في الوقت الحاضر في ظل عوامل التطور الطبي.

والعلاج بالحجامة (Ventouse) وهي نمط علاجي تقليدي قديم، والملاحظ أنه بدأ يتنامى في المجتمع المصري في الآونة الأخيرة.

وشمل الطب الشعبي التجبير. وهو نوع قديم ومتنوع الصفات، يعمل على جبهة كسور العظام والفتلات المفصليّة . ويشمل كذلك الختانة التقليدية (Circuncisionneur) والولادة عن طريق القابلة (Sage Femme) غير أن تطور المجتمع وانتشار بعض الثقافات الصحية عمل على التضييق من ممارسة هذا النوع من التدخل الطبي لاسيما بعد انتشار الأطباء المتخصصين

المبحث الأول: ممارسة العلاج بالطب الشعبي بين المشروعية والتجريم

لا شك أن إباحة الأعمال الطبية يمثل خروجاً استثنائياً على قواعد المسئولية، وذلك بالترخيص للأطباء بمزاولتها باعتبارها ضرورة لصيانة مصالح الأفراد كونها مصلحة أولى بالرعاية في نظر المجتمع لأن هدف الطب جلب مصلحة السلامة ودرء مفاصد المرض (9).

والترخيص أمر ضروري لمزاولة مهنة الطب حتى ولو كان المزاوول حاصلاً على بكالوريوس الطب.

غير أن المعالج بالطب الشعبي لا يملك حق مزاولة مهنة الطب لعدم حصوله على الشهادة العلمية التي تخول له الحصول على الترخيص مما يستلزم وفقاً للقواعد العامة في القانون الجنائي، مساءلة هذا الشخص عن كل ما يحدث

من الجروح، باعتباره متعدياً ولا يُعفى من المسؤولية إلا عند قيام الضرورة بشروطها القانونية لذلك وضعت التشريعات لممارسة العمل الطبي عدة ضوابط وشروط لإباحة عمل الطبيب أهمها:

- وجود ترخيص قانوني بمزاولة مهنة الطب.
- أن يكون التطبيب بقصد العلاج.
- اتباع ومراعاة القواعد الطبية.
- صدور إذن المريض من ذوي صفة وأهلية.

وبناءً على ذلك سنتناول مدى إباحة ممارسة الطب الشعبي في الفقه والقضاء، غير أنه قبل الخوض في تبيان موقف الفقه والقضاء نرى أنه من الضروري بيان مفهوم العمل الطبي.

مفهوم العمل الطبي

حتى يمكن التأصيل لقيام مسؤولية المعالج بالطب الشعبي لا بد لنا أن نحدد مفهوم العمل الطبي، وبيان ما إذا كان الطب الشعبي يدخل ضمن الأعمال الطبية أم لا.

شغل مفهوم العمل الطبي تفكير الباحثين في العديد من العلوم المختلفة، وذلك بالنظر إلى الزاوية التي يُنظر إليها، طبية أو قانونية، أو أخلاقية. وكل زاوية تسعى لضم هذا المفهوم إلى نطاقها والتأثير عليه بخصائصها، فمن الجانب الأخلاقي تبرز ضرورات احترام الكيان البشري والمعاملة الحسنة.

فالنظرة القانونية للعمل الطبي فتقوم على احترام كرامة الإنسان وحماية حقه في الصحة والعلاج.

وعلى ضوء هذه الرؤى نحاول الوقوف على مفهوم العمل الطبي في كل من الفقه، والتشريع والقضاء، لبيان نطاقه أو مراحلها التي يمر بها. وذلك من خلال الفروع التالية.

الفرع الأول: التعريف الفقهي للعمل الطبي

اختلف الفقهاء حول تعريف العمل الطبي، وذلك نظراً لتطوره من عصر إلى آخر، فعرفه البعض في الفقه الغربي بأنه " العمل الذي يقوم به شخص مؤهل من أجل شفاء الغير" (10) والملاحظ أن هذا التعريف جاء مقتصرًا على غاية الشفاء، غير أنه متلائم مع تاريخه الذي يعود لأواسط القرن الماضي.

وعرفه البعض الآخر بأنه " ذلك النشاط الذي يتفق في كيفية وظروف مباشرته مع القواعد المقررة في علم الطب، ويتجه وفق المجرى العادي للأمر إلى شفاء المريض، والأصل في العمل الطبي أن يكون علاجياً، أي يستهدف التخلص من المرض أو تخفيف حدته، أو مجرد تخفيف آلامه، ولكن يعد كذلك من قبيل الأعمال الطبية ما يستهدف الكشف عن أسباب الصحة أو مجرد الوقاية من المرض" (11).

غير أن هذا التعريف قد ركز على الجانب الفني والمرتبط بأصول وقواعد ممارسة علم الطب وأغفل العديد من الجوانب الأخرى، كصفة القائم بالعمل الطبي، ورضا المريض... إلخ.

كما عرفه البعض الآخر بأنه " كل نشاط يرد على جسم الإنسان أو نفسه، ويتفق في طبيعته وكيفيته مع الأصول

العلمية والقواعد المتعارف عليها نظرياً وعملياً في علم الطب، ويقوم به طبيب مصرح له قانوناً، بالكشف عن المرض وتشخيصه وعلاجه لتحقيق الشفاء أو تخفيف آلام المرضى أو الحد منها أو منع المرض أو بهدف المحافظة على صحة الأفراد أو تحقيق مصلحة اجتماعية شريطة توافر رضا من يجري عليه هذا العمل" (12).

ويلاحظ أن هذا التعريف الأخير قد وسع من نطاق العمل الطبي عن التعريفات السابقة، حيث تضمن الإشارة لصفة القائم به وهو الطبيب، ومحل العمل الطبي، متمثلاً في جسم الإنسان، وطريقة القيام بالعمل، وهي موافقة قواعد وأصول علم الطب، والأهداف المتوخاة من العمل الطبي، وهي التشخيص، والعلاج والوقاية من الأمراض. كما أشار للجانب القانوني في العملية الطبية، وهو التصريح الواجب توفره لدى الطبيب، وتوافر رضا المريض لإجراء العمل الطبي عليه.

كما يلاحظ على هذا التعريف أيضاً أنه قصر ممارسة العمل الطبي على الطبيب فقط، وهنا يثور التساؤل عن حالة ما إذا استدعت الضرورة الطبية تدخل أشخاص آخرين لممارسة بعض الأعمال الطبية. وسنبحث هذه الإشكالية، في المطالب اللاحقة.

الفرع الثاني: التعريف القانوني للعمل الطبي

اختلفت التشريعات في تحديد مفهوم العمل الطبي نظراً لاختلاف تعاطيها مع مضامين أعمال الأطباء ومن في حكمهم، وفيما يلي نعرض لموقف كل من القانون الفرنسي والقانون المصري.

أ. العمل الطبي في التشريع الفرنسي

خلا التشريع الفرنسي من ثمة نص صريح يعرف العمل الطبي (13) غير أنه يمكن استنباط ذلك من خلال النصوص المنظمة لمهنة الطب.

ففي ظل قانون 30 نوفمبر 1892، كان العمل الطبي يقتصر على العلاج فحسب، فيعتبر عملاً طبياً علاج الأمراض والجراحات فقط، وكان القيام بها من غير الطبيب يعتبر ممارسة غير مشروعة لمهنة الطب، إلى أن صدر قانون الصحة العمومية بتاريخ 24 ديسمبر 1945 الذي ضمن العمل الطبي، التشخيص والعلاج (14).

وهو ما يستفاد، من نص المادة (L.4161-1) من قانون الصحة العمومية، والتي تعاقب على الممارسة غير المشروعة لأعمال الطب. وطبقاً لنص هذه المادة، فإن كل شخص يمارس بصفة اعتيادية تشخيص المرض أو وصف العلاج، أو تقديم استشارة شفوية أو مكتوبة أو بأي طريقة كانت أو ممارسة أحد الأعمال المحددة بمدونة الأعمال الطبية يشكل عمله ممارسة غير مشروعة للطب.

وبهذا قد توسع المشرع الفرنسي في مفهوم العمل الطبي، تحت تأثير توجه الفقه الفرنسي، حيث ذهب بعض الفقهاء في فرنسا إلى أن العمل الطبي ليس مجرد تشخيص أو علاج، بل هو مساس بالجسد الإنساني، لا يقوم به إلا طبيب ومن في حكمه، فمجرد الإنصات أو البحث عن مصلحة المريض يجدر به أن يعتبر عملاً طبياً (13).

وفي هذا الإطار حدد القرار الوزاري المؤرخ في 6 يناير 1962 الأعمال الطبية بأنها:

- الأعمال التي لا يمارسها إلا الأطباء، أو المساعدين الطبيين المؤهلين، تحت المسؤولية والمراقبة المباشرة لطبيب، يمكنه التدخل في أية لحظة.
 - الأعمال التي يمارسها المساعدون الطبيون بوصفة نوعية وكمية من الطبيب، ولكن في غيابه (*) وإذا كانت الغاية العلاجية شرطاً تقليدياً في تكييف العمل الطبي، فإنها لم تعد كذلك مع التعديلات المعاصرة والمتوالية للقانون المدني الفرنسي، وخاصة المادة (3-16) منه التي اعتبرت مجرد الوقاية الطبية مبرراً للمساس بالتكامل الجسدي للإنسان.
- ب. العمل الطبي في التشريع المصري.**

نهج المشرع المصري نهج نظيره الفرنسي بشأن تحديد العمل الطبي، حيث لم يتطرق إليه صراحةً وإن كان مضمونه يستفاد من بعض نصوص التشريعات المنظمة للعمل والمهن الطبية.

وفي هذا الشأن نصت المادة الأولى من القانون رقم (415) الصادر في 22 يوليو 1954 المتعلق بمزاولة مهنة الطب على أنه " لا يجوز لأحد إبداء مشورة طبية أو عيادة مريض أو إجراء عملية جراحية أو مباشرة ولادة أو وصف أدوية أو علاج مريض، أو أخذ عينة من العينات التي تحدد بقرار من وزير الصحة العمومية من جسم المرضى الادميين للتشخيص المعملية بأيّة طريقة كانت أو وصف نظارات طبية، وبوجه عام مزاولة مهنة الطب بأيّة صفة إلا إذا كان مصرياً أو كان من بلد تجيز قوانينه للمصريين مزاولة مهنة الطب بها، وكان اسمه مقيداً بسجل الأطباء بوزارة الصحة العمومية، وبجدول نقابة الأطباء البشريين، وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة المنظمة لمهنة التوليد " (**).

كما جاء في نص المادة (8) من لائحة آداب ميثاق شرف مهنة الطب البشري بأنه " لا يجوز للطبيب أن يعلن بأي وسيلة من وسائل الإعلام عن طريقة جديدة للتشخيص أو العلاج بقصد استخدامها إذا لم يكن قد اكتمل اختبارها وثبتت صلاحيتها ونشرت في المجالات الطبية... " (***) .

ويظهر من النصين السابقين أن العمل الطبي يشمل أساساً تشخيص الأمراض وعلاجها، وبوجه عام، كل ما يمكن للطبيب أن يقوم به بحكم تخصصه من وصف الأدوية، وإجراء العمليات الجراحية المختلفة، وأخذ العينات وإعطاء الاستشارات وغيرها. وبذلك يكون المشرع المصري قد اعتمد نظرة واسعة للأعمال الطبية كالمشرع الفرنسي.

وفي هذا الإطار يتسع مفهوم العمل الطبي ليشمل الطب الشعبي، ومن ثم تعد ممارسة المعالج بالطب الشعبي، ممارسة لمهنة الطب دون ترخيص، ومن ثم يسأل عن جريمة مزاولة مهنة الطب بدون ترخيص.

*المواد (2)(3)(4) من القرار المؤرخ في 6 يناير 1962 تحدد قائمة الأعمال الطبية التي يمكن ممارستها من طرف الأطباء أو المساعدين الطبيين ، المعدل والمتمم ، الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية مؤرخة في 1 فيفري 1962.

**المعدل بالقانون رقم(491) لسنة1955، والقانون رقم(319) لسنة 1966، والقانونين رقم(29)،(46) لسنة 1965.

*** قرار وزير الصحة المصري رقم (134) لسنة 1974؛ شريف الطباخ، المرجع السابق،ص289.

أما إذا أخذنا بالمفهوم الضيق للعمل الطبي، فلا يمكن طبقاً لذلك اعتبار عمل المعالج بما يعرف بالطب الشعبي مزاولاً لمهنة الطب دون ترخيص، ومن ثم لا يمكن مساءلته جنائياً، إلا عما يسببه تدخله من جروح وأضرار بجسم الواقع عليه العلاج.

الفرع الثالث: مفهوم العمل الطبي في الاجتهاد القضائي

نتناول في هذا الفرع موقف القضاء من تحديد العمل الطبي عبر ما ذهبت الأحكام القضائية في نظرتها للأعمال الطبية، وذلك بالعرض لموقف القضاء في كل من القضاء في فرنسا ومصر.

• موقف القضاء الفرنسي

في البداية وتأسيساً على ما ذهب إليه الفقه الفرنسي قصر القضاء في فرنسا الأعمال الطبية على العلاجات فقط، حيث قضت محكمة النقض بأن استئصال المرضى وممارسة العلاج بشأنهم، دون ترخيص، يعتبر ممارسة غير مشروعة للطب (*) ويفهم من هذا أن العلاج فحسب يندرج تحت طائفة الأعمال الطبية.

ثم استمر القضاء الفرنسي في استيعابه لأعمال أخرى، كالتشخيص وإجراء الفحوصات والتحليلات الطبية (15)** . ويصدر قانون الصحة الفرنسي عام 1945. استقر القضاء الإداري على ربط العمل الطبي بصفة القائم به، سواء كان طبيباً أو جراحاً أو غيره من مستخدمي الصحة. فقد جاء في أحد أحكام مجلس الدولة بأن العمل الطبي هو الذي لا يمكن تنفيذه إلا من طبيب أو من جراح، أو من مساعد طبي تحت المسؤولية والمراقبة المباشرة للطبيب، وفي ظروف تسمح له بالتدخل في أي وقت (***) .

وفي اعتقادنا بأن تبني القضاء الفرنسي لهذه النظرية الشخصية في الأعمال الطبية يتفق مع موجة التطور التي عرفتها هذه الأعمال، والتي حادت عن الغاية العلاجية، ولكن ليس لغير الأطباء القيام بها.

العمل الطبي في القضاء المصري

سار القضاء المصري على نفس طريق القضاء الفرنسي في نظريته للعمل الطبي، ففي بداية عهده قصر مفهوم العمل الطبي على تشخيص الأمراض وعلاجها، حيث قضت المحاكم المختلطة المصرية بأن مسؤولية الطبيب عن خطئه

* Crim. 20 juin 1929, D.P. 1929, I, 91, cite par: Bénédicte Lavaud-Legendre, « Charlatanisme et droit pénal », les tribunes de la santé, N° 20, 2008/3, p.72.

** Crim., 20 février 1957, bulletin criminelle, 1957, N° 147,176.

أشار إليه د. محمود القبلاوي، المسؤولية الجنائية للطبيب، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2005، ص 9

*** les actes médicaux qui ne peuvent être exécutés que par un médecin ou un chirurgien... " .

-CE, 26 juin 1959, Rouzet, actualité juridiques de droit administratif, 1959, p.273.

في التشخيص والعلاج لا تقوم إلا بتوفر الخطأ الجسيم⁽¹⁶⁾ وفي نفس السياق أيضاً ذهبت محكمة الاستئناف المصرية آنذاك، إلى استعمال منتهى الشدة في تقدير أخطاء الأطباء الأخصائيين، لأن واجبهم الدقة في التشخيص والاعتناء، وعدم الإهمال في المعالجة (**).

ويفهم من هذا أن التشخيص والعلاج هو من صميم العمل الطبي.

كما قضت محكمة النقض بأنه وإن كان وصف الأدوية لتطبيق علاج صحيح مبني على حق الطبيب في مزاوله مهنته، فإنه يجب أن يلتزم فيه بالقانون، وبالتالي فإن إساءة استعمال الحق في وصف المخدر، لا يرمي من وراءه إلى علاج طبي، بل يكون قصده تسهيل تعاطي المخدرات للمدمنين عليها، فذلك يوجب المساءلة (**).

وقد أدى تطور مفهوم العمل الطبي في التشريع المصري إلى اتساع نطاقه وانعكاس ذلك على أحكام القضاء، حيث جنح في أحكامه إلى توسيع مفهوم العمل الطبي ليشمل إجراء العمليات ووصف الأدوية وإعطاء الاستشارات الطبية والعقاقير (**).

وفي حكم قديم نسبياً، ذهبت محكمة النقض إلى اعتماد المفهوم القانوني للعمل الطبي، حيث اعتبرت أنه لا يمكن لأحد مزاوله مهنة الطب ومباشرة الأفعال الواردة في نص المادة الأولى من القانون رقم (415) لسنة 1954، بأية صفة، إلا إذا كان طبيباً مقيداً اسمه بسجل الأطباء بوزارة الصحة (**).

كما قضت محكمة النقض بأن "معالجة المتهم للمجني عليه بوضع المساحيق والمراهم المختلفة على مواضع الحروق وهو غير مرخص له بمزاوله مهنة الطب، تعد جريمة تنطبق عليها المادة الأولى من القانون رقم 415 لسنة 1954 بشأن مزاوله مهنة الطب" (**).

ويظهر بوضوح مما سبق أن القضاء المصري قد احتوى التطورات الحاصلة في نطاق الأعمال الطبية، التشريعية منها أو العملية.

* محكمة النقض المصرية بتاريخ 16 ديسمبر 1935، وبتاريخ 4 يونيو 1945، مجموعة القواعد القانونية، الجزء 3، ص 414، والجزء 6، ص 725، أشار إليه د. عبد الفتاح بيومي حجازي، المسؤولية الطبية، بين الفقه والقضاء.

** محكمة استئناف مصر الأهلية بتاريخ 2 يناير 1936، المجموعة الرسمية، السنة 37، رقم (93)، ص 260 وما بعدها.

*** محكمة النقض المصرية بتاريخ 04 جوان 1945.

**** نقض جنائي فرنسي بتاريخ 27 أكتوبر 1957، مجموعة الأحكام، س 28، رقم 211، ص 786؛ نقض بتاريخ 20 فبراير 1968، مجموعة الأحكام، س 19، رقم 46، ص 354.

***** طعن رقم 1927 لسنة 37 ق، جلسة 1988/02/20، س 19، ص 254، أشار إليه د. إبراهيم سيد أحمد، الوجيز في مسؤولية الطبيب والصيدلي، المرجع السابق، ص 72.

***** نقض بتاريخ 15 أكتوبر 1975، نقلا عن د إبراهيم سيد أحمد، الوجيز في مسؤولية الطبيب والصيدلي فقها وقضاء، القاهرة، دار الكتب القانونية، 2007، ص 48.

كما يعد إجراء التحاليل الطبية والبيولوجية اللازمة مكملاً لعملية التشخيص وسابقاً للبدء في وصف العلاج المناسب، وهو بذلك يندرج ضمن الأعمال الطبية؛ لذا فإن إغفال إجراء هذه التحاليل يعد خطأ يرتب المسؤولية على صاحبه. ويستفاد مما سبق أن العمل الطبي بات مفهوماً واسعاً ويشمل عدة عناصر، تمثل في حقيقتها المراحل التي يتكون منها العمل الطبي، ويمتد نطاقه العملي والزمني عليها. فقد بينت التجارب المستفاه من خلال الأحكام القضائية أن أخطاء الأطباء تعددت وتشعبت، وامتدت منطويةً على كل صنوف الأعمال الطبية، من تشخيص وعلاج ومتابعة ومراقبة للمرضى.

وإذا كانت التعريفات السابقة للعمل الطبي تركز على العلاج كونه الوسيلة التي تؤدي إلى الشفاء من المرض أو الحد من أخطاره أو التخفيف من آلامه الناتجة عنه بتسكينها أو القضاء عليها⁽¹²⁾ فهو بذلك يكون أبرز عنصر من عناصر العمل الطبي، فيما تبدو المراحل الأخرى كمقدمات أو مكملات له⁽¹⁸⁾. وعليه يشمل العمل الطبي، مرحلة الفحص الطبي، وهي عبارة عن فحص الحالة الصحية للمريض فحصاً ظاهرياً، بملاحظة العلامات والدلائل الإكلينيكية كمظهر المريض وجسمه.

ثم تأتي مرحلة التشخيص. وهو العمل الذي يحدد من خلاله الطبيب المرض، بحصر خصائصه، وأعراضه وأسبابه، ويحدد مخاطر حدوث المرض بدلالة ميولات واستعدادات المريض. وتكتسي عملية تشخيص الحالة المرضية للمريض أهمية بالغة، فعلى أساسها يتم تحديد طبيعة المرض ووضعه في الإطار المناسب له، فالتشخيص هو عملية فكرية معقدة، من خلالها يتعرف على المرض انطلاقاً من الأعراض التي يعانها المريض.

ويفترض على الطبيب أن يبذل عناية الرجل اليقظ الذي وجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب المسؤول، وكان مماثلاً له في الشهادة^(19،20).

والتشخيص متصل بفن الطب وصنعتة، فهو ثمرة تفسير شخصي للوقائع، لذلك ذهب القضاء الفرنسي إلى أن مجرد الغلط (l'erreur) في التشخيص لا يشكل من حيث المبدأ خطأ تقوم به مسؤولية الطبيب^{(21)*}. وبالتالي فلا مسؤولية للطبيب عن غلظه في التشخيص الذي يقع فيه بالرغم من اتباعه للأصول الفنية، واستعانته بجميع الوسائل الطبية المتيسرة.

وبعد مرحلة التشخيص تبدأ مرحلة العلاج، وتحديد ما يناسب المريض من طرق وأساليب علاجية، قصد تحقيق الشفاء ما أمكن ذلك⁽²²⁾ وحق المريض في العلاج مسألة جوهرية، ومن الحقوق الأساسية للإنسان، كحقه في الحياة

*Cass. Civ., 04 janvier 1974, B.I. N° 04, 12 nov. 1985.

أشار إليه د. عدنان إبراهيم سرحان، مسؤولية الطبيب المهنية في القانون الفرنسي، المجموعة المتخصصة في المسؤولية Cass. Civ., 1^{er} ch. Civ., 31 mai 2007, n° 06-12.641, inédit, site :www.legifrance.gouv.fr

وفي سلامة جسمه، ولذلك تعتبر مرحلة العلاج المرحلة الحاسمة والجوهرية بالنسبة للمريض بعد إجراء التشخيص المناسب .

ويعزف العلاج بأنه الوسيلة التي يختارها الطبيب، والمؤدية للشفاء من المرض أو الحد من أخطاره أو التخفيف من آلامه الناتجة عنه، سواء بتسكينها أو القضاء عليها. كما عرّفه القضاء الفرنسي بأنه كل إجراء أيّ كان يؤدي إلى الشفاء من المرض أو تخفيف الحالة المرضية.

وبعد أن يقوم الطبيب بتشخيص المرض، يتجه إلى وصف العلاج الملائم للمريض، والمتفق مع حالته الصحية ووضعها الجسماني. والمبدأ العام في العلاج هو حرية الطبيب في اختيار الأنسب منه للمريض . وعادة ما يحزر الطبيب العلاج المتوصل إليه بعد التشخيص، في الوصفة الطبية، وهي " وثيقة مكتوبة، يحررها الطبيب المعالج تتضمن تحديد حالة المريض انطلاقاً من عملية التشخيص، أو تحديد تنظيم معين يقتضي على المريض إتباعه أو وصف أدوية لعلاج الداء الذي يعاني منه هذا الأخير" (23).

ويجب أن يظهر في الوصفة الطبية- التي يعتبر بعض الفقهاء إصدارها عملاً طبياً⁽¹²⁾ بوضوح كافة الالتزامات المفروضة على الطبيب في مجال العمل الطبي تشخيصاً، واختياراً للعلاج، ومطابقةً لمعطيات العلم المتوفرة، فضلاً عن ضرورة احتوائها على كافة المعطيات القانونية

وتجدر الإشارة إلى أنه، ومع إمكانية الطبيب استخدام أساليب جديدة في ظل الحرية العلاجية⁽²⁴⁾ لا يجوز له أن يقوم بتجربة طريقة جديدة وغير مؤكدة في العلاج أو غير معروفة النتائج بشكل جازم .

وبعد تحرير الطبيب للوصفة الطبية يبدأ في مباشرة العلاج، وهي مرحلة نهائية وذات أهمية بالغة. وقد يكون تنفيذ العلاج بسيطاً، يشترك فيه المريض مع الطبيب، كأن يصف له دواء ويوجهه لطريقة استعماله. كما قد يكون العلاج أصعب من ذلك بأن يشمل القيام بالعمليات الجراحية، وما تستلزمه من ضرورة قيام الطبيب بواجبه بكل دقة من الفحص إلى التشخيص، وصولاً إلى إجراء العملية⁽²⁵⁾ وعلى هذا يجب على الطبيب، عند مباشرته للعلاج، أن يتبع الأصول الطبية. وهذا التزام عام على عاتق الطبيب، فيقدم لمرضاه العناية اللازمة والمطلوبة، وفقاً للأصول العلمية المستقرة والسائدة في العلوم الطبية، وهو لا يسأل عند قيامه بالعلاج المقدم وفقاً للأصول العلمية عن الآثار السيئة التي تحدث نتيجة مباشرته هذا العلاج، ولكن مسؤوليته تقوم إذا ثبت وجود خطأ في جانبه .

ومن التطبيقات القضائية في ذلك، ما ذهب إليه القضاء الفرنسي من إدانة الطبيب والصيدلي اللذان أهملوا في تحديد تركيز الدواء الموصوف للمريض وفي تركيبه، مما أدى لوفاته^{(12،26)*}.

*محكمة (Angers) بتاريخ 11 إبريل 1946.

وبعد هذا العرض يمكن القول بأن المعالجة بالطب الشعبي إذا تمثلت في الفحص أو التشخيص أو العلاج، بما في ذلك وصف العلاج وتنفيذه، لا تخرج عن كونها ممارسة للعمل الطبي بدون ترخيص.

غير أن هناك بعض الأعمال التي يمارسها المعالجون بالطب الشعبي في اعتقادنا لا يمكن أن يكون لها طبيعة العمل الطبي، من ذلك العلاج بقراءة القرآن، والرقية الشرعية، إذ ليس فيها مساس بجسم الإنسان، كما أنها لا تدخل من حيث طبيعتها في الأعمال الطبية. وأن ما يصدر من القائم بالرقية الشرعية في بعض الأحيان من الاستغلال والترجح، تقوم به جريمة أخرى بحسب الحال طبقاً لما هو منصوص عليه في قانون العقوبات.

المطلب الثاني: موقف الفقه الجنائي من ممارسة الطب الشعبي

على أرض الواقع وفي ظل غياب الاهتمام الرسمي الكافي في مصر والبلاد العربية، ثور العديد من الإشكاليات والتساؤلات لغياب تنظيم الطب الشعبي من الناحية القانونية.

فهل يعد المعالج بالطب الشعبي مسئولاً جنائياً بمجرد ممارسة مهنة الطب الشعبي، سواء نتج عن تدخله أضراراً بالمريض، أم لم تحدث أية أضرار عن تدخله. وهل من الممكن الاعتداد برضاء المريض، أو العرف، أو حالة الضرورة كسبب ينفي مسئوليته الجنائية.

لا شك أن هذا الموضوع ذو أهمية بالغة، لذلك أثار جدلاً كبيراً وخلافاً واسعاً على مستوى الفقه والقضاء.

كما أنه إزاء خلو التشريعات من تنظيم مهنة الطب الشعبي، اختلف موقف الفقه حول مشروعية عمل المعالج بالطب الشعبي، وهذا الاختلاف مرده إلى اختلاف الفقهاء حول أساس إباحة العمل الطبي، وهو ما سنعرض له على النحو التالي:

الفرع الأول: مشروعية ممارسة المعالجة بالطب الشعبي

ظهر اتجاه فقهي يرى مشروعية ممارسة العمل الطبي الشعبي، غير أن أصحاب هذا الرأي اختلفوا في الأساس الذي يبنى عليه هذا الرأي، ويمكن رد هذا الاختلاف إلى أربعة اتجاهات فقهية على النحو التالي:

• الاتجاه الأول: يرى مشروعية عمل المعالج بالطب الشعبي تأسيساً على العرف

ومعنى هذا أن العرف أو العادة، هي أساس ممارسة الطب الشعبي باعتبارها قاعدة ينشئها الأفراد وتثبت باستمرارها مدة من الزمن وهي مصدر من مصادر القانون.

وهذا الاتجاه يجد تأييده في بعض الأحكام القضائية، حيث قضت محكمة جنح بوردو بفرنسا Bordeaux بجواز الختان من المطهر بشرط أن يكون الطفل الذي يجري له الختان يهودياً أي أنها أباحتها لليهود، باعتباره أمر يتعلق بتنفيذ ديني مصرح به منذ أمد طويل⁽²⁷⁾.

وفي مصر صدر قديماً المنشور رقم 37 لسنة 1904، والذي يقضي بنفي المسؤولية عن بعض الأفعال الماسة بسلامة الجسم، حيث جرت العادة في مصر على استعانة الأفراد بالكلي في شفاء المرضى من بعض الأمراض⁽²⁸⁾.

غير أن هذا الاتجاه مردود عليه بأنه لا أثر للعرف في قانون العقوبات، وأنه لا محل لإباحة العمل الطبي على جسم الإنسان بمقتضى العرف، فإذا كان العرف هو أول ما ظهر في ساحة القانون إلا أنه لا يصلح لنفي المسؤولية الجنائية، إذ أصبح التشريع ينص على تحديد الجرائم والعقوبات، وموجبات المسؤولية الجنائية، بحيث حلت التشريعات محل العرف الذي لا يؤدي أي دور في مجال التجريم، لأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نص⁽²⁹⁾.
وعليه يبقى تدخل المعالج بالطب الشعبي مستوجباً للمسؤولية الجنائية باعتباره ممارسة للعمل الطبي دون ترخيص، أو متسبباً في جروح عمدية - بحسب الحال - تستوجب العقاب.

• الاتجاه الثاني: يرى إباحة عمل المعالج بالطب الشعبي تأسيساً على رضا المريض.

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن إباحة عمل المعالج بالطب الشعبي أساسه رضا المريض، أو وليه أو من ينوب عنه قانوناً، وقد ساد هذا الرأي في كل من الفقه الإنجليزي والفقه الألماني على اعتبار أن رضاه المريض هو تنازل عن حقه في السلامة الجسدية التي يقرها له القانون⁽¹⁵⁾.
وقد اعتد البعض في الفقه المصري برضاء المريض كأساس لمشروعية عمل المعالج بالطب الشعبي، واعتبره سبباً من أسباب تبرير التدخل الطبي.

ولم يسلم هذا الرأي من النقد كسابقه، ومن أوجه النقد التي وجهت إليه، أن الحق في سلامة الجسم ليس حقاً خالصاً للفرد فقط حتى يملك التنازل عنه، وإنما سلامة الجسم يستأثر بها جانبان الأول فردي، والثاني اجتماعي، باعتبار أن صحة المجتمع من النظام العام، وحمايتها أمر تقتضيه مصلحة المجتمع، والمجتمع لم يتنازل عن حقه⁽³⁰⁾.
ومن ثم عدل الفقه المصري فيما بعد عن هذا الاتجاه، واعتبر الرضا في الأعمال الطبية شرطاً إلى جانب الشروط الأخرى ولا غنى عنه لقيام التبرير.

وإزاء هذا الاتجاه تباينت أحكام القضاء، حيث قضت محكمة النقض المصرية قديماً ببراءة شخص غير طبيب قام بكَيِّ رجل بناءً على طلبه ورضاه، ويقصد شفائه من مرضه مؤسسة حكمها على أن رضاه المريض يعد أساساً لإباحة هذا الكي^{(12)*}.

غير أن محكمة النقض قد عدلت عن هذا الاتجاه فقضت بعدم اعتبار الرضا سبباً لإباحة أي فعل يمس بالسلامة الجسدية مهما كانت الدوافع ونبل البواعث⁽³¹⁾.

وهذا الاتجاه لم يلق قبولاً من الفقه الحديث، حيث يرى البعض⁽³²⁾ أن الرضا لا يعد سبباً لتبرير الأعمال الطبية، غير أن له أهمية كبيرة باعتباره يساهم في بنیان الإباحة، حيث أن الأعمال الطبية لا يبيحها رضاه المريض، ولكن الرضا شرط إلى جانب الشروط الأخرى لا غنى عنه لقيام هذا التبرير، وهذا الرأي أيدته محكمة النقض، حيث قضت بإدانة حلاق أجرى عملية إزالة الشعرة غير المرخص له بإجرائها بجريمة الجرح العمد، وقررت بأنه لا ينفي قيام

* نقض جنائي في 1897/4/2، القضاء س 4، ص 291، أشار إليه د. أسامه عبد الله قايد. المسؤولية الجنائية للأطباء

القصد الجنائي عنده رضا المريض - المجني عليه - بإجراء العملية أو ابتغاؤه شفاؤه (*).

والقضاء المصري بهذا التوجه يتوافق مع نظيره الفرنسي حيث قضت محكمة " La seine " في بادئ الأمر في حكم لها عام 1937 بانتفاء مسئولية المعالج عن ممارسة العمل الطبي، إذا كان قد تم برضاء المريض، ثم عدلت عن هذا الاتجاه وقضت بأن الرضا لا يعد سبباً لإباحة العمل الطبي ولا مانع من موانع المسئولية الجنائية (33).

• الاتجاه الثالث: مشروعية عمل المعالج بالطب الشعبي تأسيساً على انعدام القصد الجنائي لدى المعالج.

يرى أصحاب هذا الاتجاه مشروعية ممارسة الطب الشعبي تأسيساً على انعدام القصد الجنائي لدى الممارس كون إرادته تتجه إلى شفاء المريض دون قصد الإضرار به (33).
وذلك لأن نية الاعتداء منتفية لدى المعالج، أما إذا نتج عن ممارسة الطب الشعبي حدوث عاهة أو قتل، فيعاقب المعالج بعقوبة القتل الخطأ، دون حاجة لإثبات الإهمال أو التقصير.

وقد اعتنق القضاء الفرنسي هذا الاتجاه، حيث قضت محكمة " فرساي Versailles " بإدانة شخص مارس مهنة طب الأسنان اعتماداً على خبرته في هذا المجال دون الحصول على مؤهل في الطب، بجريمة القتل الخطأ لا العمد، لأنه أجرى خلع ضرس لمريض دون أخذ إجراءات الحيلة والحذر، مما نتج عنه حدوث نزيف دموي أودى بحياته، تأسيساً على تخلف القصد الجنائي لدى المعالج (19) وتبنى هذا الاتجاه القضاء المصري في بعض أحكامه.
غير أن القضاء في كل من مصر وفرنسا قد عدلا عن تبني هذا الاتجاه وقررا بأنه لا عبرة بالبواعث في انتفاء القصد الجنائي.

حيث انتقد هذا الرأي بدعوى أن قصد العلاج من قبيل البواعث، ومن ثم لا يعد عنصراً من عناصر القصد الجنائي (34).

• الاتجاه الرابع : مشروعية عمل المعالج بالطب الشعبي تأسيساً على مشروعية الغرض الطبي

يرى أصحاب هذا الاتجاه مشروعية ممارسة الطب الشعبي تأسيساً على كونه وسيلة لتحقيق غرض مشروع هو شفاء المريض، وهذا الرأي نابع من أن هناك أفعال تعد مشروعاً رغم أنها في الأصل تمثل اعتداءً على حقوق يحميها القانون لكنها تعد مشروعاً لكونها وسيلة لتحقيق غرض مشروع (27،4)

غير أن هذا الرأي لم يسلم من النقد، على اعتبار أنه لا يتلاءم مع هدف المجتمع من تنظيم المهن الطبية (33).

الفرع الثاني :عدم مشروعية عمل المعالج بالطب الشعبي

تأسيساً على الرأي القائل بتبرير العمل الطبي وفقاً لإجازة القانون، يتسع نطاق المسئولية الجنائية للمعالج بالطب الشعبي، حيث يعطي القانون هذا الحق لفئة معينة ومحصورة من أفراد المجتمع وهم الأطباء، وعليه لا يسمح لغير

* نقض 1937/1/4، مجموعة أحكام النقض، ج 4 رقم 34، ص 31

الطبيب المأذون له بمزاولة المهنة بممارسة مهنة الطب، وعليه تقوم المسؤولية الجنائية للمعالج بالطب الشعبي تأسيساً على مخالفة القانون واللوائح، حتى ولو لم يتحقق من جراء تدخله ضرراً باعتباره جريمة من جرائم الخطر، حيث تتحقق النتيجة في صورتها القانونية لا صورتها المادية، فتقوم الجريمة بمجرد ممارسة الطب الشعبي. وذلك استناداً لنص المادة (60) من قانون العقوبات المصري، والمادة (327) من قانون العقوبات الفرنسي. حيث يستفاد من تلك النصوص أنه لا يجوز لأي شخص أن يمارس أية مهنة صحية أو طبية أو أية حرفة مرتبطة بهما، ما لم يحصل على ترخيص بالشكل الذي رسمه القانون أو وفقاً للقوانين واللوائح الموضوعة لهذه الغاية⁽³⁵⁾ فالأصل أن المساس بجسم الإنسان هو التجريم، ويدخل الترخيص بمزاولة المهنة ليجعل من مزاولة مهنة الطب والعلاج وإجراء أفعال تجرمها نصوص قانون العقوبات، عملاً مباحاً طالما أنها في إطار الممارسة العادية للمهنة التي صرح بمزاولتها في حدود هذا التصريح .

وعليه يرى البعض أن المعالج بالطب الشعبي دون ترخيص بمزاولته مما ترتب على تدخله إصابة أو وفاة يكون مسؤولاً عن جريمة عمدية، بخلاف لو حدثت تلك الإصابة من الطبيب المرخص له بمزاولة مهنة الطب فإنه يسأل عن جريمة خطئة⁽³⁵⁾ ويستفاد هذا بالمفهوم الأولى من نص المادة (10) من القانون المصري رقم 415 لسنة 1954 في شأن مزاولة مهنة الطب والتي جاء فيها " كل من مارس مهنة الطب دون ترخيص إذ نص على أنه " يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زاول مهنة الطب على وجه يخالف أحكام هذا القانون وفي حالة العودة يحكم بالعقوبتين معاً. وفي جميع الأحوال يأمر القاضي بإغلاق العيادة مع نزع اللوحات واللافتات ومصادرة الأشياء المتعلقة بالمهنة ويأمر كذلك بنشر الحكم مرة أو أكثر من مرة في جريدتين يعينهما على نفقة المحكوم عليه " .

وقد اشترط المشرع المصري في المادة الثانية من نفس القانون المعدلة بالقانون رقم 46 لسنة 1965 ضرورة توافر شروط الإجازة العلمية بالإضافة لبعض الشروط الأخرى، حيث تطلب المشرع الحصول على درجة البكالوريوس في الطب من الجامعات المصرية، وأمضى فترة التدريب الإجباري المقرر لمدة سنة شمسية في مزاولة مهنة الطب بصفة مؤقتة في المستشفيات الجامعية والوحدات التدريبية التي تقرها الجامعات تحت إشراف هيئة التدريس بكليات الطب أو من تتدبهم لذلك .

ويجوز لغير المصريين الحاصلين على دبلوم أجنبي أو درجة علمية تعادل بكالوريوس الطب في مصر، ممارسة مهنة الطب بعد قضاء فترة التدريب الإجباري واجتياز الامتحان المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون المذكور .

كما تطلب المشرع المصري إضافة لما سبق فيمن يمارس مهنة الطب ضرورة التسجيل لدى وزارة الصحة (م 65 من القانون رقم 1965) كما اشترط المشرع القيد بنقابة الأطباء البشريين، واستثنى من القيد بالشروط السابقة من يمارس

مهنة الطب في الحالات التالية:

" حالة الأوبئة - والحالة التي تقتضيها المصلحة العامة - وحالة الأطباء الذين يعينون أساتذة أو أساتذة مساعدين في إحدى كليات الطب المصرية (مادة 9 من القانون رقم 415 لسنة 1954).

كما يمكن القول بأن المشرع المصري قد تطرق بصورة ضمنية إلى الطب الشعبي في قانون مزاوله مهنة الصيدلة رقم 127 لسنة 1955 بنصه في المادة 51 على أنه " يجب على كل من يريد فتح محل للتجار في النباتات الطبية الواردة في دساتير الأدوية أو أجزاء مختلفة من هذه النباتات أو في المتحصلات الناتجة بطبيعتها من النباتات الحصول على ترخيص في ذلك وفقاً للأحكام العامة، الخاصة بالمؤسسات الصيدلانية...".

وبذلك عد المشرع المصري ممارسة المعالج بالطب الشعبي ممارسة لمهنة الطب، جريمة معاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين، باعتبارها جريمة مزاوله مهنة الطب دون ترخيص، فإذا أتى المعالج أي فعل من الأفعال المرتكبة وفقاً للمادة الأولى من القانون سابق الذكر، كإبداء مشورة طبية أو إجراء عملية جراحية أو مباشرة ولادة أو وصف أدوية أو علاج مريض... إلخ، يُسأل عن جريمتين، الأولى جريمة عمدية هي مزاوله مهنة الطب بدون ترخيص، وتعتبر جميع الأفعال التي ارتكبتها غير مشروعة - تشخيص - وصف علاج - تدخل جراحي.... إلخ، حتى وإن ترتب عليها شفاء المريض، وسواء كانت طرق علاجه حققت نجاحاً أو ألحقت ضرراً بالمرضى فإنه يعد ممارساً لمهنة صحية من غير ترخيص على نحو يتعين الحكم عليه وفق ما تضمنته المادة - الثانية من من القانون 415 لسنة 1954، كما يسأل عن جريمة خطأ عن الجروح والأضرار التي لحقت بجسم المريض⁽³⁶⁾.

وعلى ذلك فجوهر مسئولية المعالج بالطب الشعبي، هو طبيعة العمل ذاته إذ يجب أن يكون عملاً من الأعمال المرتبطة بالعلاج أو الجراحة والتي وردت في القانون على سبيل المثال لا الحصر، ومن ثم فلو كان العمل من غير تلك الأعمال التي يصدق عليها وصف المهن الصحية خضع المعالج لقانون آخر غير قانون مزاوله المهن الصحية بحسب مضمون ذلك العمل وطبيعته.

وعلى ذلك يمكن القول أن الخضوع لأحكام قانون مزاوله المهن الطبية لا يتطلب إلا أن يأتي المعالج عملاً يعد من الأعمال الطبية سواء كان من حيث التشخيص أو العلاج أو التأهيل.

ويؤيد ذلك ما ذهب إليه محكمة النقض المصرية من أنه " إذا كان الثابت أن الطاعنة الثانية قد عادت المجني عليها بإجراء مس لها في عينها ووضعت لها (البنسلين) كدواء وقامت الطاعنة الأولى بعملية حقنها بهذه المادة، فإنه لا مراء في أن ما اقترفته الطاعنتان من أفعال يعد مزاوله منهما لمهنة الطب لدخولها في الأعمال التي عدتها المادة الأولى من القانون رقم 415 لسنة 1954 وإذ كان ذلك، وكانت المتهمتان المذكورتان لا تملكان مزاوله مهنة الطب ولم تكن حالة المجني عليها من حالات الضرورة المانعة للعقاب، فإن الحكم المطعون فيه إذ أدانتهما عن تهمة مزاوله

مهنة الطب وساءل الطاعنة الأولى عن جريمة إحداث جرح عمد بالمجني عليها يكون قد طبق القانون علي وجهه الصحيح " (*).

وعلى ذلك فالفقه والقضاء يتفقان مع التشريعات القانونية في اعتبار كل من يزاول عملاً طبياً يُسأل من الناحية القانونية عن مزاوله مهنة صحية بطريقة غير قانونية، طالما لم يتحصل على الرخصة القانونية التي تمنحها الجهة المختصة .

المبحث الثاني: صور المسؤولية الجنائية للمعالج بالطب الشعبي

تتخذ صور المسؤولية الجنائية للمعالج بالطب الشعبي إحدى صورتين، الأولى، المسؤولية عن الجرائم العمدية، والثانية، المسؤولية عن الخطأ غير العمدية، وسنعرض لك الصورتين على النحو التالي:

المطلب الأول: المسؤولية عن الجرائم العمدية

يسأل المعالج بالطب الشعبي عن جريمة عمدية بمجرد مزاولته للطب الشعبي دون الحصول على ترخيص، ومن ثم تعد جميع الأفعال التي يرتكبها المعالج بالطب الشعبي غير مشروعة حتى وإن ترتب عليها شفاء المريض. وتتعدد صور النشاط المادي لهذه الجريمة، فقد يتخذ صورة الفحص، أو التشخيص أو العلاج سواء كان عن طريق العلاج بالوصفات الطبية أو بالتدخل الجراحي، أو بمجرد تقديم الاستشارة الطبية، أو أي من الأفعال الأخرى التي تمثل مساساً بجسم المريض، وذلك كله بالمعنى السابق لتلك الأفعال عند الحديث عن مفهوم العمل الطبي، كذلك تشمل صور النشاط المادي المكون لجريمة مزاوله مهنة الطب الشعبي دون ترخيص، ممارسة مهنة التوليد، أو الإجهاض دون الحصول على ترخيص.

أما إذا كان المعالج بالطب الشعبي حاصلاً على ترخيص من الجهات الخاصة بممارسة بعض صور المعالجة بالطب الشعبي، فهنا لا تقوم المسؤولية الجنائية، وذلك كالقابلة التي تمارس مهنة التوليد بعد الحصول على ترخيص بمزاولتها. وفي هذا قضت محكمة النقض المصرية بأن " حق القابلة لا يتعدى مزاوله مهنة التوليد وأن مباشرة غيرها من الأفعال، ومنها الختان التي تقتصر على من كان طبيباً مقيداً اسمه بسجل الأطباء بوزارة الصحة وبجدول نقابة الأطباء البشريين " (**).

كما قضت محكمة النقض المصرية بإدانة المتهم وفق الفقرة الأولى من المادة (242) عقوبات لكونه غير مرخص له بمزاوله مهنة الطب وخلع ضررين للمجني عليه فسبب له ورماً بالفك " (***) .

* محكمة النقض المصرية، الطعن رقم 1927 لسنة 37 ق جلسة 20/2/1968 س 19 ص 25 (و) الطعن رقم 249 لسنة 44 ق جلسة 11/3/1974 س 25 ص 263

** طعن رقم 1183 لسنة 21 ق جلسة 18/2/1952 ، مجموعة القواعد القانونية ج 2 بند 3 ص 1031

*** طعن رقم 484 لسنة 27 ق جلسة 25/6/1997 مجموعة القواعد القانونية ، ج 3 بند 1، ص 860.

كما قضت محكمة النقض بأن " تعتبر جريمة جرح عمد، الجرح الذي يحدثه الحلاق بجفن المجني عليه بإجرائه عملية إزالة الشعرة غير المرخص له بإجرائها " (*).

وفي القضاء الفرنسي قضت محكمة النقض بإدانة عطار عن جريمة الممارسة غير المشروعة لمهنة الصيدلة لبيعه مستحضرات وأدوية مقصور بيعها على الصيدالة (26)**.

هذا وقد نظم المشرع المصري ممارسة مهنة التوليد بالقانون رقم (481) لسنة 1594.

ويثور التساؤل عن قيام المسؤولية الجنائية إزاء مزاوله مهنة زرق الإبر بدون ترخيص.

فيرى البعض في الفقه الجنائي⁽³⁶⁾ أن قيام الأفراد العاديين ممن لهم دراية بعملية الحقن، أصبح عرفاً محققاً للناس مصلحة أعلى من تلك التي اقتضت اعتبار مزاوله العمل الطبي دون ترخيص جريمة، ويبرر أصحاب هذا الاتجاه رأيهم بأن عملية الحقن في ذاتها من البساطة بحيث لا تستدعي بالضرورة أن يقوم بها طبيب، ويفرق أصحاب هذا الرأي بين الحقن العضلية، والحقن الوريدية، فيجيزون مزاوله النوع الأول من الأفراد العاديين الذين لهم دراية وخبرة بهذا النوع من الحقن، أما الحقن الوريدية أو تلك التي تتطلب احتياطاً غير عادي، فلا يجوز أن يمارسها الأفراد العاديين، أو المعالجين بالطب الشعبي.

غير أن هذا الاتجاه غير مؤيد من القضاء، فلا زالت محكمة النقض تتمسك باعتبارات شكلية محضة، هو أن إعطاء الحقن يندرج تحت مهنة الطب. حيث قضت بأنه " متى كانت جريمة إحداث الجرح البسيط ومزاوله مهنة الطب بدون ترخيص قد وقعتا بفعل واحد- وهو إجراء الحقن - وإن تعددت أوصافه القانونية، فإن ذلك يقتضي اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقاً للفقرة الأولى من المادة (32) (36).

غير أن موقف محكمة النقض في هذا الخصوص أنتقد من البعض، لما هو معلوم من قابلية العرف على تعطيل نص التجريم في ظرف خاص يعد فيه إعمال ذلك النص محرراً للناس في أمر التزموه إذ وجدوه يحقق لهم مصلحة مشروعة (37).

ومن جانبنا لا نتفق مع هذا الرأي ونرى تأييد محكمة النقض فيما انتهت إليه، وذلك لعدة أسباب نوجزها فيما يلي:

1. من الناحية الفنية أن تجهيز الحقنة يحتاج إلى الدقة، بحيث لا يترك أي فراغ هوائي في السرنجة، وإلا قد يؤدي ذلك إلى توقف مفاجئ لقلب المريض.
2. أنه لا يمكن أن يكون العرف معطلاً للنص الجنائي، والأولى تعديل النص ليواكب الواقع الاجتماعي، لا أن يهمل النص الجنائي.
3. أن المتداول شعبياً أن الممارس لمهنة الحقن كثيراً ما يستخدم لإذابة (باودر) الحقنة محلول الكلوكوز بدلاً

* طعن بالنقض رقم 229 لسنة 44 ق جلسة 1974/3/11، ص 263
** Cass Crim 5-1- 1989 . أشار إليه د. أسامة قايد. المسؤولية الجنائية للصيدالة، ص 29

من الماء المقطر، وهو الأمر الذي قد يؤدي في بعض الأحيان إلى حدوث مضاعفات بحدوث خراجات في الغشاء البريتوني تحت جلد المريض، مما قد ينعكس سلباً على سلامة المريض.

4. أن محكمة النقض المصرية قد اتخذت موقفاً متشدداً من تلك المسألة، حيث قضت بأن الصيدلي الذي يعطي المريض حقنة يرتكب جريمة الجرح العمد ومزاولة مهنة الطب دون ترخيص⁽³⁷⁾.

والحكمة من تجريم كافة أفعال المعالج بالطب الشعبي دون ترخيص، هو الحفاظ على صحة الأفراد وصونها من عبث المعالجين والممارسين للطب الشعبي، إذ ليس لهم من مقومات الإعداد الفني ما يؤهلهم لمباشرة تلك المهنة . وعليه فتقوم جريمة عدم مزاولة مهنة الطب بدون ترخيص من المعالج بالطب الشعبي بمجرد ممارسة مهنة الطب الشعبي في أي من صورها دون ترخيص، ولو لم ينشأ عن تدخله أي أذى للمريض، وهذا ما يستفاد من نص المادتين العاشرة والحادية عشر من قانون مزاولة مهنة الطب المصري رقم 415 لسنة 1954.

المطلب الثاني: المسؤولية عن الجرائم غير العمدية

يتمثل الخطأ غير العمدي للمعالج بالطب الشعبي في الإخلال بواجبات الحيطة والحذر التي تفرضها الأصول العلمية المتعارف عليها في العلاج الطبي من الناحيتين النظرية والعملية. ويتخذ معيار الخطأ الطبي صورتان:

1. المعيار الموضوعي

والمعيار الموضوعي قوامه الشخص العادي، بمعنى أنه يقاس سلوك الجاني على سلوك شخص مجرد. ووفقاً لهذا المعيار ينسب الإخلال بواجب الحيطة والحذر إلى الجاني، في حالة إذا ما نزل عن مستوى الحيطة والحذر الذي يلتزمه الشخص العادي بصرف النظر عما يلتزمه المعالج عادة في سلوكه⁽³²⁾.

غير أن هذا المعيار لا يصلح في إضفاء المسؤولية الخطئية على أفعال المعالج الطبي، حيث يستحيل أن يتخذ من سلوك الشخص العادي معياراً لقيام الخطأ غير العمدي للمعالج بالطب الشعبي، إذ أن هناك احتياطات قد تغتفر بالنسبة للشخص العادي غير أنها لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تغتفر بالنسبة للمعالج الطبي، وتقوم على أساسها المسؤولية الجنائية، حيث يولي المريض ثقته في المعالج الطبي ويركن إلى درايته ويعتمد على ضميره وخبرته، ومن ثم يقع على المعالج بالطب الشعبي أن يراعي الواجبات التي تفرضها عليه طبيعة مهنته⁽²⁶⁾.

2. المعيار الشخصي

هذا المعيار يقوم على قياس سلوك الجاني الذي صدر عنه في ظروف معينة على سلوكه المعتاد، بمعنى أنه إذا لم يطابق سلوكه المرتكب سلوكه المعتاد ينسب إليه الإخلال بواجبات الحيطة والحذر، أما إذا كان سلوكه المرتكب في مستوى حيطة وحذره الذي اعتاده في مثل هذه الظروف فلا وجه لقيام مسؤوليته الجنائية⁽³⁶⁾.

وترتيباً على ذلك نرى أن معيار خطأ المعالج بالطب الشعبي يجب أن يتمثل في سلوك معالج نموذجي، هو من أوسط المعالجين خبرةً ودرايةً وحيطَةً وحذراً، ويبدل في معالجة المريض العناية واليقظة، ويراعي القواعد الطبية المتعارف عليها الثابتة في مجال الطب الشعبي.

من كل ما تقدم يتبين أن الخطأ غير العمدي للمعالج بالطب الشعبي يتمثل في الإخلال بواجبات الحيطه والحذر، وقيام علاقة نفسية تربط بين إرادة المعالج والنتيجة الإجرامية.

ويتمثل مصدر واجبات الحيطه والحذر في القانون والعرف والخبرة الإنسانية أي خروج المعالج بالطب الشعبي عما هو مفروض عليه من واجبات الحيطه والحذر التي تفرضها عليه الخبرة الإنسانية وما تعارف عليه أهل تلك المهنة . ومن ناحية أخرى لابد أن تكون النتيجة التي تحققت أثراً للإخلال بواجبات الحيطه والحذر بالمعنى المتقدم، وعليه إذ انقطعت الصلة بين خطأ المعالج والنتيجة التي تحققت فلا تقوم مسؤولية المعالج الجنائية.

وتتخذ العلاقة النفسية بين إرادة المعالج بالطب الشعبي والنتيجة صورتان:

الصورة الأولى: هي الخطأ الواعي أو الخطأ البصير أو الخطأ مع التوقع، وهذه الصورة من الخطأ تعد أشد صور الخطأ، وتتمثل في توقع المعالج الطبي إمكان حدوث النتيجة الضارة، وإن كان لا تتجه إليها إرادته ولا يرغب في حدوثها ومع ذلك يقدم على فعله، إما راجباً عدم وقوع هذه النتيجة، أو واثقاً في قدرته على دفعها. وهذه الصورة من الخطأ تتطوي على نوع من الطيش والاستخفاف.

أما الصورة الثانية وهي صورة الخطأ البسيط أو الخطأ غير الواعي. وفيها لا يتوقع المعالج حدوث النتيجة وإن كانت متوقعة في ذاتها، نظراً لأن حدوثها يدخل في نطاق السير العادي للأمر، والتسلسل السببي الذي أدى إلى حدوثها متفقاً مع النحو الذي تجري به الأمور على النحو المعتاد، وفي هذه الحالة إذا كان حدوث النتيجة يعزى إلى عوامل شاذة لا يتفق تداولها مع ما هو مألوف فهي غير متوقعة، ومن ثم فلا يسأل المعالج الطبي، إن لم يتوقعها، وأن في استطاعة المعالج الطبي الحيلولة دون حدوثها، وإن كان يسأل في كل الحالات عن جريمة عمدية عن مزاولته لمهنة طبية دون ترخيص⁽³⁶⁾

درجة الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية

اختلف الفقه الجنائي حول ما إذا كان المعالج بالطب الشعبي يسأل عن الخطأ أيأ كانت درجته يسيراً أم جسيماً، أم أنه يجب لإمكان مسائلته أن يقترف خطأ على درجة من الجسامه.

فيرى البعض أن المعالج لا يسأل جنائياً إلا عن الخطأ الجسيم، بينما يسأل مدنياً عن الخطأ اليسير .

في حين يرى البعض الآخر أن المعالج الطبي يسأل عن خطئه سواء كان جسيماً أم يسيراً، شريطة أن يكون ثابتاً ومؤكداً وأسفر عن نتيجة يجرمها القانون⁽³⁸⁾.

وهذا الاتجاه الأخير هو ما تبناه القضاء في أحكامه حيث تجنب في أحكامه الإشارة إلى الخطأ الجسيم، وأطردت أحكامه على أن المعالج الطبي يسأل عن إهماله سواء أكان خطأه جسيماً أم يسيراً ما دام الخطأ ظاهراً⁽²⁷⁾

المطلب الثالث: موقف الشريعة الإسلامية إزاء مسؤولية المعالج بالطب الشعبي

سبقت الشريعة الإسلامية التشريعات الحديثة في إرساء قواعد المسؤولية الطبية بما يكفل حماية الطبيب ويحفظ حقوق المريض ويشجع على تطوير المنهج العلمي للمهنة الطبية. وباعتبار أن التطبيب ضرورة تحتاج إليها أفراد الناس فقد جعلت الشريعة الإسلامية دراسة الطب وممارسته من فروض الكفاية وبهذا سبقت الشريعة الإسلامية أحدث التشريعات الوضعية لأنها تلزم الطبيب أن يضع مواهبه في خدمة أفراد المجتمع.

وقد اشترط فقهاء الشريعة الإسلامية في الطبيب عدة شروط هي، الحذق والتمكن، بمعنى أن يكون قادراً بصيراً وعالماً في الطب والجراحة ومختصاً ومتمرساً على العمل الطبي.

والمراد بالتبصر والمعرفة، هي تلقي الإجازة من المختصين، يشهد بها أساتذة تخصصه، احتياطاً لسلامة جسم الإنسان ورعاية لحقه في الحياة وتحقيقاً لمقصد الشارع الحكيم في حفظ النفس البشرية⁽⁷⁾.

وترتيباً على ذلك إذا كان المعالج جاهلاً بعلم الطب غير مرخص له فيه، قامت مسؤوليته في شقيها الجنائي والمدني، وفي الحديث الصحيح " من تطبب ولم يعلم منه الطب قبل ذلك فهو ضامن " ^(*).

وهذا ما اشترطه ابن قدامه عند بيانه لمسألة تضمين الأطباء، حيث اشترط فيمن يمارس مهنة الطب المعرفة والبصيرة، فقال " ... وجملته أن هؤلاء إذا فعلوا ما أمروا به لم يضمنوا بشرطين، أحدهما، أن يكونوا ذوي حذق في صناعتهم، ولهم بها بصارة ومعرفة " ⁽³⁹⁾ وقد أشار ابن رشد إلى ذات المعنى في كتابة بداية المجتهد ونهاية المقتصد فقال " وأما الطبيب وما أشبه إذا أخطأ في فعله وكان من أهل المعرفة فلا شيء عليه في النفس، والدية على العاقلة فيما فوق الثلث، وفي ماله فيما دون الثلث، وإن لم يكن من أهل المعرفة فعليه الضرب والسجن والدية .. " ⁽⁴⁰⁾ ويستفاد مما سبق أن الشريعة الإسلامية تحرم مزاوله مهنة الطب من المعالج بالطب الشعبي، طالما لم يأذن له أهل التخصص في مزاولته، بعد استيفائه اشتراطات الدراية والمعرفة والبصيرة بعلم الطب والجراحة.

المطلب الرابع: انحسار المسؤولية الجنائية للمعالج بالطب الشعبي في حالة الضرورة

ليبيان إذا ما كان يمكن إعمال حالة الضرورة في مجال ممارسة المعالج بالطب الشعبي، يجب التفريق بين حالة الضرورة بمعناها العام في قانون العقوبات، وبين الضرورة العلاجية باعتبارها صورة من صور الضرورة الخاصة.

ففي الحالة الأولى: الضرورة بمعناها العام كمانع من موانع المسؤولية الجنائية، تنفي المسؤولية الجنائية للمعالج الطبي، وهذا ما أيده الفقه، ودرجت عليه أحكام القضاء.

وبفهم ضمناً من سياق نص المادة (65) من القانون 1965 سابقة الذكر أن المشرع المصري اعتد بحالة الضرورة،

* رواه الحاكم (236/4) وصححه الألباني في صحيح الجامع (6153)

في المجال الطبي، حيث اشترط المشرع القيد بنقابة الأطباء البشريين، واستثنى من القيد بالشروط السابقة من يمارس مهنة الطب في الحالات التالية:

"حالة الأوبئة - والحالة التي تقتضيها المصلحة العامة..... إلخ " كالتدخل لإنقاذ حياة المريض.

والحالات التي تقتضي المصلحة العامة معالجتها، كالأضرار المعدية والتي يشتد خطرها على المجتمع، ففي هذه الحالات يعفى المعالج بالطب الشعبي من المسؤولية الجنائية.

وهذا التوجه أيدته محكمة النقض المصرية، حيث قضت بأنه " وإذ كان ذلك، وكانت المتهمتان المذكورتان لا تملكان مزاوله مهنة الطب ولم تكن حالة المجني عليها من حالات الضرورة المانعة للعقاب، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانهما عن تهمة مزاوله مهنة الطب وساءل الطاعنة الأولى عن جريمة إحداث جرح عمد بالمجني عليها يكون قد طبق القانون علي وجهه الصحيح" (*)

حيث أشار هذا الحكم إلى الاعتداد بحالة الضرورة، بمعنى أنها لو توافرت لما كان الحكم أدان الطاعنتان. أما الضرورة العلاجية: (الضرورة الخاصة) ونقصد بها حاجة كل مريض للتطبيق وطلب الاستشفاء، وهي قائمة لدى كل مريض، وفي هذه الحالة لا تصلح بحال من الأحوال كسبب لإعفاء المعالج بالطب الشعبي من المسؤولية الجنائية، إذ أن الطبيب وفقاً للراجح من الفقه لا يُعفى من المسؤولية الجنائية تأسيساً على توافر الضرورة العلاجية. وذلك لأن حالة الضرورة ظرف عام له معناه في القانون الجنائي.

كما أن القول بالاعتداد بالضرورة العلاجية كمعنى خاص فيه إهدار للقوانين واللوائح المنظمة لهذه المهنة، ويعد مجالاً لإفلات المعالج بالطب الشعبي من المسؤولية والعقاب، وهذا أمر غير مقبول.

وقد أشار فقهاء الشريعة الإسلامية إلى انحسار المسؤولية الجنائية للمعالج في حالتين:

الأولى: قيام حالة خطر، والمقصود بها حالة الضرورة.

والثانية: الحالات التي تقتضيها المصلحة العامة، كحالة انتشار الأوبئة والأمراض المعدية التي تهدد المجتمع (41) وفي هذا تتوافق التشريعات الوضعية مع الشريعة الإسلامية.

خاتمة

الطب الشعبي واقع موجود وممارس ويلقى اهتمام شريحة كبيرة من المجتمع لأسباب عدة، لذا يتحتم على الدولة الإسراع في تقنينه بإصدار قانون لممارسة الطب الشعبي ووضع ضوابط له، وإنشاء هيئة رقابية لمواجهة فوضى الخلطات الشعبية في الأسواق ومحلات العطارة، ودراسة تلك الأدوية ومعرفة فعاليتها ومطابقتها للمواصفات الصحية وتسجيلها وكتابة نشرة داخلية لها توضح للمريض فائدتها العلاجية والآثار الجانبية والجرعات، لأن مهنة الطب والتطبيق تتميز بطابع فني دقيق وتقني ومعقد، الأمر الذي جعل الخدمات الطبية مجالاً محفوفاً بالمخاطر.

*سبق الإشارة إليه

ولهذه الأسباب أصبحت مسألة تجاوز مجمل المعوقات التي يطرحها الواقع في هذا المجال مسألة صعبة وشاقة، إذ لا يمكن تخطيها إلا عن طريق التنظيم الدقيق والمحكم لكل ما يحيط به، وهو الأمر الذي يدفع بنا إلى مناقشة المشرع المصري إلى سن العديد من النصوص القانونية المنظمة لممارسة الطب الشعبي، والحالات الإسعافية والمستعجلة. وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

النتائج

- تنامي أهمية الطب الشعبي واتساع دائرته ولا زال يلعب دوراً بارزاً في تقديم الخدمات الصحية، ومصدراً أساسياً للرعاية الصحية، ولاسيما فيما يتصل بالمنتجات التي يتم العرض لها عبر شبكة الإنترنت، نتيجة غياب الطب الرسمي في بعض المجتمعات البسيطة، وفعل المؤثرات الثقافية والتاريخية الموروثة.
- يتسع مفهوم العمل الطبي ليشمل الطب الشعبي من تشخيص وفحص وعلاج وتدخّل جراحي وغيرها من الأعمال الطبية الأخرى.
- استقر القضاء الإداري في مصر على ربط العمل الطبي بصفة القائم به، سواء كان طبيباً أو جراحاً أو غيره من مستخدمي الصحة.
- أن المعالج بالطب الشعبي لا يملك حق مزاولة مهنة الطب لعدم حصوله على الشهادة العلمية التي تخول له الحصول على الترخيص مما يستلزم وفقاً للقواعد العامة في القانون الجنائي، مساءلة هذا الشخص عن كل ما يحدث من الجروح، باعتباره متعدياً ولا يعفى من المسؤولية إلا عند قيام الضرورة بشروطها القانونية.
- تطرق المشرع المصري بصورة ضمنية إلى الطب الشعبي في قانون مزاولة مهنة الصيدلة رقم 127 لسنة 1955 في المادة 51
- تباينت آراء الفقه الجنائي حول قيام المسؤولية الجنائية للمزاول لمهنة زرق الإبر بدون ترخيص، وانتهدنا إلى ترجيح الرأي القائل بقيام مسؤولية المزاول.
- أن معيار خطأ المعالج بالطب الشعبي يجب أن يتمثل في سلوك معالج نموذجي، هو من أوسط المعالجين خبرة ودرايةً وحيطةً وحذراً، وبيدّل في معالجة المريض العناية واليقظة، ويراعي القواعد الطبية الثابتة في مجال الطب الشعبي.
- عرفت الشريعة الإسلامية المسؤولية الجنائية للمعالج بالطب الشعبي، حيث قررت مساءلة الممارس الجاهل بعلم الطب غير مرخص له فيه.

التوصيات

- ضرورة إدماج الطب الشعبي في صلب نظم الرعاية الصحية الوطنية، وذلك عن طريق وضع وتنفيذ سياسات وبرامج وطنية للطب الشعبي، وتنظيمه قانونياً.
 - تعزيز خصائص الجودة للطب الشعبي عن طريق توسيع القاعدة المعرفية، وتقديم الإرشاد اللازم حول معايير التنظيم والجودة وإتاحة خدمات الطب الشعبي، بشكل مقنن ومنظم .
 - ناشد المشرع بالتدخل بتجريم كافة صور التشخيص العلاجي والوصفات الطبية المنتشرة عبر شبكة الإنترنت، والقنوات التلفزيونية.
 - تجريم كافة أفعال المعالج بالطب الشعبي دون ترخيص، حفاظاً على صحة الأفراد وصونها من عبث المعالين والممارسين للطب الشعبي.
- الطب الشعبي يمارس منذ زمن بعيد وينظر إلى جسم الإنسان ككل متكامل يشمل الأبعاد الروحية والاجتماعية والعقلية والجسمية.
- وقد اختلف موقف الفقه حول مشروعية عمل المعالج بالطب الشعبي، وهذا الاختلاف مبناه على اختلاف الفقهاء حول أساس إباحة العمل الطبي، فظهر اتجاه يرى مشروعية ممارسة المعالج بالطب الشعبي، وآخر يرى عدم مشروعيته.

المراجع

1. عبد الفتاح المشهداني: الطب الشعبي والطب العلمي، دراسة وصفية تحليلية، مجلة دراسات موصلية، العدد (34) ، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل، العراق، شوال 1432- 2011
2. نجلاء عاطف خليل: في علم الاجتماع الطبي ، ثقافة الصحة والمرض ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة 2007.
3. سعاد عثمان: تقارير بحث التراث الاجتماعي، الكتاب الثامن الطب الشعبي، دراسة في اتجاهات التغير في المجتمع المصري، ط 1، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب ، جامعة القاهرة، 2002.
4. عبدالحميد الشواربي :مسئولية الأطباء والصيادلة والمستشفيات المدنية والجنائية والتأديبية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.
5. محمد أحمد غنيم: الطب الشعبي الممارسات الشعبية في دلتا مصر دراسة أنثروبولوجية في قرى محافظة الدقهلية ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة، 2007.
6. زبيدة اشكناني، الطب الشعبي، المجلة العربية للعلوم الانسانية ، الكويت، مجلد 14 العدد 55، 1966.
7. محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ، ابن القيم الجوزية ، الطب النبوي ، دار الهلال، بيروت.

8. محمد رجب النجار: الطب النبوي بين الطب العلمي والطب الشعبي، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثامن للطب الشعبي والفولكلور، جامعة نيوفوند لاند، سانت جونز، كندا، في الفترة من 18 - 21 أغسطس 1994.
9. بابر الشيخ: المسؤولية القانونية للطبيب، ط1، دار الحامد للنشر، الأردن، 2002.
10. René SAVATIER et J.M. AUBY, Traité de droit médical, Paris, 1959.
11. محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات اللبناني، القسم العام، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
12. أسامة قايد: المسؤولية الجنائية للأطباء، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987.
13. Laurent DELPART, Guide pratique du droit médical et du droit de la sécurité sociale, Chiron, Paris, 2004
14. Marie-Hélène RENAUT, « l'évolution de l'acte médical », Revue de droit sanitaire et social, N° 01, Janvier- mars 1999
15. محمود القبلاوي: المسؤولية الجنائية للطبيب، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005 .
16. عبد الفتاح بيومي حجازي: المسؤولية الطبية، بين الفقه والقضاء، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
17. إبراهيم سيد أحمد : الوجيز في مسؤولية الطبيب والصيدلي فقها وقضاء ، دار الكتب القانونية، القاهرة 2007.
18. محمد الحسيني: عمليات التجميل الجراحية ومشروعيتها الجزائية بين الشريعة والقانون، ط1 ، مركز إدريس بن حلي للدراسات الفقهية، بيروت، 2008.
19. بسام محتسب بالله: المسؤولية الطبية المدنية والجزائية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الإيمان، دمشق، 1984 .
20. عشوش كريم، العقد الطبي، دار هومة، الجزائر، 2007.
21. عدنان إبراهيم سرحان: مسؤولية الطبيب المهنية في القانون الفرنسي، المجموعة المتخصصة في المسؤولية القانونية للمهنيين، الجزء الأول، المسؤولية الطبية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية بيروت، 2004.
22. عبد الرشيد مأمون: عقد العلاج بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.
23. Louis Melennec et Gérard Memeteau, Traité de droit médical, Tome 6, Paris, Edition Maloine, 1982
24. M.M. Hanouz, A.R. Hakem, Précis de droit médical, Alger, OPU, 2000.
25. حسن زكي الأبراشي: مسؤولية الأطباء والجراحين المدنية، بدون تاريخ أو ناشر.
26. أسامة قايد: المسؤولية الجنائية للصيادلة دراسة مقارنة دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1992.

27. عبد الحميد الشواربي: مسئولية الأطباء والصيدالة والمستشفيات المدنية والجنائية والتأديبية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004
28. عبد المهدي بوعانة: إدارة المستشفيات والمؤسسات الصحية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
29. نبيلة غضبان: المسئولية الجنائية للطبيب. بحث قدم استكمالاً للحصول على درجة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2009.
30. أحمد شوقي أبو خطوة: القانون الجنائي والطب الحديث، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
31. محمد صبحي نجم، الجرائم الواقعة على الأشخاص، دار الثقافة للنشر، عمان، 1999.
32. محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات، القسم العام، ط 6 دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.
33. الطاهر كشيدة: المسئولية الجنائية للطبيب، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010 - 2011.
34. فتوح عبدالله الشاذلي: جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002.
35. ماجد محمد لافي: المسئولية الجنائية الناشئة عن الخطأ الطبي، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات القانونية العليا، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن، 2006.
36. غازي حنون خلف: المسئولية الجنائية عن الطب الشعبي، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، العدد الخامس، كلية القانون جامعة ذي قار، 2012.
37. منير رياض حنا: المسئولية الجنائية للأطباء والصيدالة، دار المطبوعات الجامعية، 1989.
38. ماهر الدرة: شرح قانون العقوبات، القسم الخاص ط 2، جامعة الموصل، 1997.
39. أبو محمد موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، الشهير بابن قدامة: المغني، ج5، المكتبة الشاملة الحديثة.
40. أحمد شوكت الشطي: تاريخ الطب وآدابه وأعلامه، مطبعة جامعة حلب، 1990.
41. عبدالناصر كعدان: المسئولية الطبية بين التراث الطبي العربي الإسلامي والطب الحديث. مجلة الصراط، كلية العلوم الإسلامية، المجلد (14) العدد (24) جامعة الجزائر، يناير 2012.

